المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies
www.dohainstitute.org

# المؤشر العربي 2018/2017

**المؤشر العربي 2017/ 2018**

**برنامج قياس الرأي العام العربي**

**أيار/ مايو 2018**

**جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2018**

---

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافةً إلى كونه مركز أبحاثٍ، فهو يولي اهتمامًا لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيةً أو سياسات دوليةً تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكوميةً، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيّات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخططٍ من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطر

هاتف: 44199777 974+

www.dohainstitute.org

## قائمة المحتويات


**مقدمة ..... 6**

**القسم الأول: الأوضاع العامة لمواطني المنطقة العربية ..... 11**

1. **تقييم المستجيبين لمستوى الأمان في مناطق سكنهم ..... 11**
2. **تقييم المستجيبين لأوضاع أسرهم الاقتصادية ..... 15**
3. **تقييم الأوضاع العامة للبلدان العربية ..... 25**
4. **أولويّات مواطني المنطقة العربية ..... 36**
5. **اتجاهات الرأي العامّ نحو الهجرة ..... 43**
6. **مصادر تهديد أمن البلدان العربية ..... 49**

**القسم الثاني: تقييم الرأي العام لمؤسسات الدول وأداء الحكومات ..... 52**

1. **الثقة بمؤسسات الدولة ..... 52**
2. **تقييم أداء المجالس التشريعية (التمثيلية) ..... 78**
3. **تقييم أداء الحكومات ..... 85**
4. **الفساد المالي والإداري ..... 98**
5. **تطبيق القانون بالتساوي بين الناس ..... 103**
6. **مبدأ الحصول على محاكمة عادلة ..... 107**

**القسم الثالث: اتجاهات الرأي العامّ نحو الديمقراطية .....112**

1. **مفهوم المواطنين للديمقراطية ..... 112**
2. **الموقف من الديمقراطية ..... 119**

3. تأييد النظام الديمقراطي ..... 138
4. الأنظمة السياسية الأكثر ملاءمة ..... 142
5. مدى قبول وصول أحزاب سياسية إلى السلطة ..... 159
6. تقييم الديمقراطية في المنطقة العربية ..... 163
7. حول الثورات العربية ..... 185
1. تقييم الثورات العربية ..... 186
2. اتجاهات الرأي العامّ نحو واقع الربيع العربي ومستقبله ..... 192

**القسم الرابع: المشاركة السياسيّة والمدنيّة ..... 197**

1. الاهتمام بالشؤون السياسية في البلد ..... 197
2. وسائل متابعة الأخبار السياسيّة ومصادرها ..... 201
3. الانخراط في نشاطات ذات محتوى مدنيّ أو سياسيّ ..... 205
4. التّفاعل في المجال الافتراضي ..... 215
5. الانتساب إلى هيئات مدنيّة وجمعيات روابط (عائلي، أو ديني) ..... 237
6. الانتساب إلى الأحزاب والتيارات السياسية ..... 242

**القسم الخامس: دور الدّين في الحياة العامّة والحياة السياسية ..... 247**

1. التديّن والممارسات الدّينية ..... 247
2. الدّين في الحياة العامّة ..... 264
3. الدّين والحياة السياسية ..... 271

**القسم السادس: اتجاهات الرأي العامّ العربي نحو محيطه ..... 289**

1. تصورات الرأي العامّ لسكان الوطن العربي..... 289
2. تقييم الرأي العامّ السياسة الخارجية لبعض الدول الكبرى والإقليمية في المنطقة العربية..... 294
3. القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي..... 329
4. اتجاهات الرأي العام في المنطقة العربية نحو الاعتراف بإسرائيل..... 333
5. الدول الأكثر تهديدًا لأمن الوطن العربي..... 342

**القسم السابع: اتجاهات الرأي العام نحو تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ....347**

1. نظرة مواطني المنطقة العربية نحو تنظيم الدولة..... 347
2. آراء المواطنين نحو ظاهرة داعش :- عوامل النشوء ودوافع الإنظمام..... 352
3. اتجاهات الرأي العام نحو أسباب نشوء داعش..... 358
4. أهم الإجراءات اللازمة للقضاء على تنظيم الدولة والإرهاب..... 364

## مقدمة

المؤشّر العربي هو استطلاعٌ سنويّ ينفّذه المركز العربي في البلدان العربية التي يُتاح فيها تنفيذ الاستطلاع، وتتوافر فيها الأطر الإحصائية العامة لسحب العيّنات الممثّلة لمجتمعاتها؛ بهدف الوقوف على اتجاهات الرأي العامّ العربي نحو مجموعةٍ من المواضيع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ بما في ذلك اتجاهات الرأي العامّ نحو قضايا الديمقراطية، وقيم المواطنة والمساواة، والمشاركة المدنية والسياسية. كما يتضمن تقييم المواطنين لأوضاعهم العامة، والأوضاع العامة لبلدانهم، وكذلك تقييمهم المؤسسات الرئيسة الرسمية في هذه البلدان، والوقوف على مدى الثقة بهذه المؤسسات، ونحو المحيط العربي، والصراع العربي – الإسرائيلي.

وقد نُفّذ الاستطلاع الأول من المؤشر العربي خلال عام 2011 على عيّنةٍ عددها 16192 مستجيبًا في 12 بلدًا عربيًا. ونُشرت نتائج استطلاع الرأي في آذار/مارس 2012. أمّا استطلاع المؤشر العربي 2012/ 2013، فقد جرى تنفيذه على عيّنةٍ عددها 20372 مستجيبًا في 14 بلدًا عربيًا. ونُفّذ استطلاع المؤشر العربي للمرة الثالثة خلال الفترة كانون الثاني/ يناير 2014 – تموز/ يوليو 2014 في 14 بلدًا عربيًا، على عيّنة بلغ عددها الكلّي 26618 مستجيبًا، ونُفّذ استطلاع المؤشر العربي مرّةً رابعةً خلال الفترة أيار/ مايو 2015 – أيلول/ سبتمبر 2015 في 12 بلدًا عربيًا، على عيّنة بلغ عددها الكلّي 18310 مستجيبين، ونُفّذ استطلاع المؤشر العربي مرّةً خامسةً خلال الفترة أيلول/ سبتمبر 2016 – كانون الأول/ ديسمبر 2016 في 12 بلدًا عربيًا، على عيّنة بلغ عددها الكلّي 18310 مستجيبين. ونُفّذ استطلاع المؤشر العربي مرّةً سادسة خلال الفترة كانون الأول/ ديسمبر 2017 – نيسان/ أبريل 2018 في 11 بلدًا عربيًا، على عيّنة بلغ عددها الكلّي 18830 مستجيبًا ومستجيبة.

جرى الإعداد لاستطلاع المؤشر العربي بالنسبة إلى عام 2017/ 2018 خلال عام 2017؛ وذلك بتصميم استمارة المؤشر وعرضها على مجموعة من الخبراء والأكاديميين العرب في العلوم السياسية والاجتماعية، وخبراء استطلاعات الرأي والمسوحات الاجتماعية. كما أُجريت استطلاعات قبْلية في خمس بلدانٍ عربية لاختبار أسئلة الاستمارة والتأكد من أنها مفهومة وواضحة. وقد أُنجز هذا الاستطلاع، كما أسلفنا، في 11 بلدًا عربيًا، هي: موريتانيا، والمغرب، وتونس، ومصر، والسودان، وفلسطين، ولبنان، والأردن، والعراق، والسعودية، والكويت. وبذلك، فإنّ المجتمعات التي نفّذ فيها الاستطلاع تعادل نحو 85% من عدد السكان الإجمالي لمجتمعات المنطقة العربية. وبناءً عليه، يجري

استخدام مصطلح "الرأي العامّ في المنطقة العربية"؛ بالنظر إلى أنّ المجتمعات المشمولة بهذا الاستطلاع، كانت ممثِّلةً للمنطقة العربية، سواء كان ذلك على صعيد الوزن السكاني بالنسبة إلى مجمل سكان المنطقة العربية، أو بتمثيلها أقاليم المنطقة العربية كافّةً (المغرب العربي، والجزيرة العربية، والمشرق العربي، ووادي النيل). وهذا ما يتيح استخدام مصطلح "الرأي العامّ"، كمعدّلٍ لآراء المواطنين في كلّ الدول المستطلعة آراء مواطنيها.

نُفّذ هذا الاستطلاع ميدانيًا من خلال إجراء مقابلات وجاهية مع 18830 مستجيبًا ومستجيبة، كما ذكرنا آنفًا، من ضمن عيّنات ممثِّلة لمجتمعات البلدان التي شملها الاستطلاع إضافة إلى أنه تم إجراء الاستطلاع عبر الهاتف مع 3210 من السعوديين. وجرت مرحلة التنفيذ الميداني لهذا الاستطلاع خلال الفترة كانون الأول/ ديسمبر 2017 – نيسان/ أبريل 2018. وقد نفّذته فرقٌ بحثية مؤهَّلة ومدرَّبة تابعة لمراكز ومؤسسات بحثية في البلدان المذكورة، تحت الإشراف الميداني لفريق المؤشر العربي في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. فقام بتنفيذ الاستطلاع في الأردن مركز الدراسات الاستراتيجية، وقامت "مؤسسة (1 2 1) للدراسات والاستطلاعات" بتنفيذه في كل من تونس، والجزائر، والسودان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا. ونفّذت مؤسسات "قياس للاستطلاعات والدراسات المسحية" الاستطلاع في فلسطين، و"المستقلة للبحوث" في العراق، و"ستاتيستكس ليبانون" في لبنان. ونفّذه في الكويت مركز "قياس للاستشارات والدراسات السياسية".

| البلد | تاريخ البدء | تاريخ الانتهاء |
|---|---|---|
| العراق | 2017/12/24 | 2018/01/27 |
| فلسطين | 2017/12/27 | 2018/01/10 |
| تونس | 2017/12/29 | 2018/01/25 |
| لبنان | 2018/01/09 | 2018/02/19 |
| السودان | 2018/01/31 | 2018/03/15 |
| مصر | 2018/02/04 | 2018/03/03 |
| الكويت | 2018/02/10 | 2018/02/28 |
| الأردن | 2018/03/06 | 2018/03/25 |
| المغرب | 2018/03/12 | 2018/03/31 |
| موريتانيا | 2018/03/20 | 2018/04/11 |
| السعودية | 2018/03/20 | 2018/04/24 |

**خريطة تبيّن حجم العينة لكل بلد من البلدان التي شملها استطلاع المؤشر العربي 2017/ 2018**

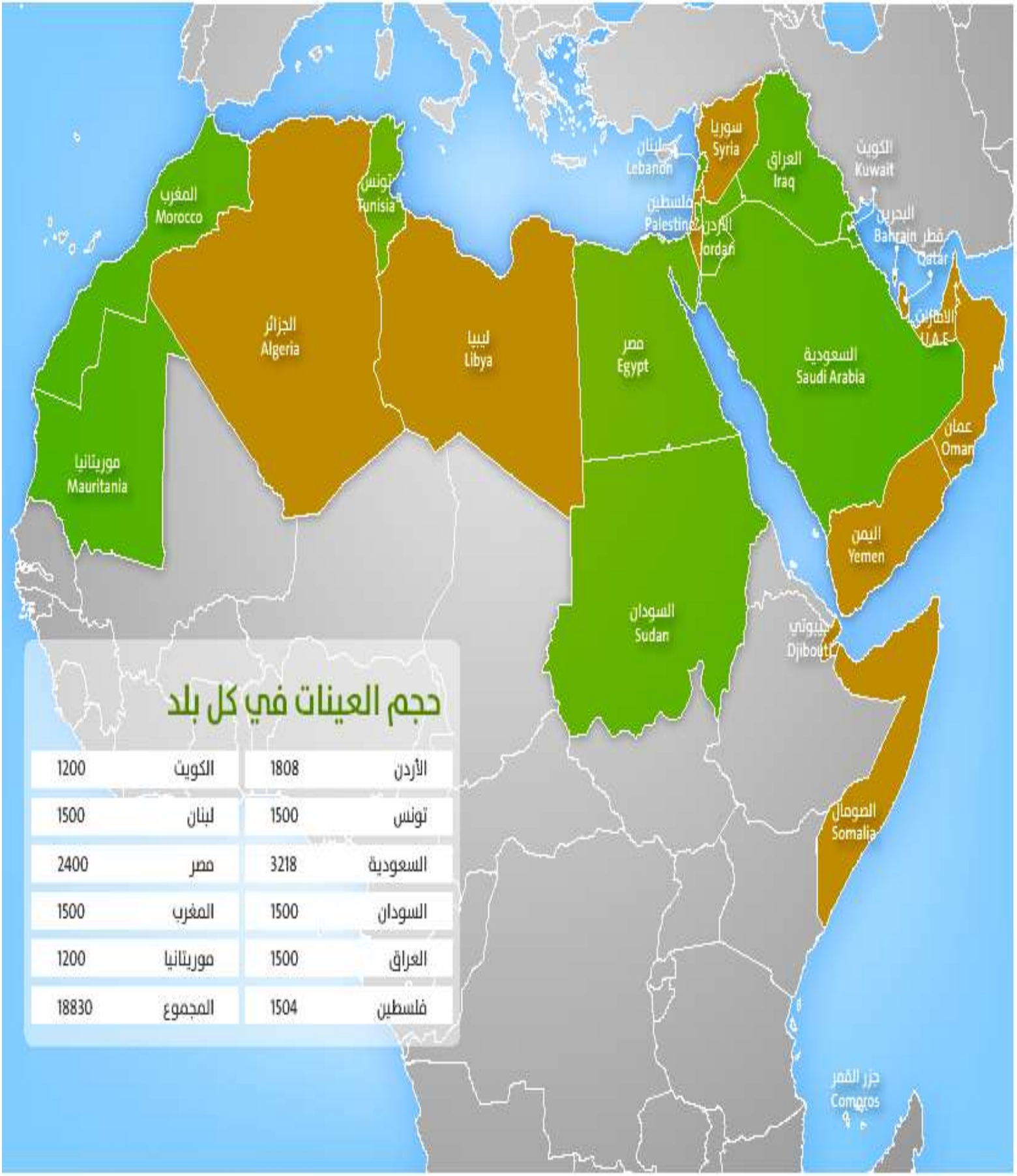


## حجم العينات في كل بلد

| | | | |
|---|---|---|---|
| الأردن | 1808 | الكويت | 1200 |
| تونس | 1500 | لبنان | 1500 |
| السعودية | 3218 | مصر | 2400 |
| السودان | 1500 | المغرب | 1500 |
| العراق | 1500 | موريتانيا | 1200 |
| فلسطين | 1504 | المجموع | 18830 |

اعتُمدت العيّنة العنقودية الطبقية (في المستويات) المتعدّدة المراحل، المنتظمة والموزونة ذاتيًّا والمتلائمة مع الحجم، في جميع الاستطلاعات التي نُفّذت في البلدان المشمولة بالاستطلاع. وجرى الأخذ في الحسبان بكلّ المستويات التالية: الحضر والريف، والتقسيمات الإدارية الرئيسة في كلّ بلدٍ مستطلَعَة آراء مواطنيه، بحسب الوزن النسبي الخاص بكلّ مستوى من مستويات جميع سكان البلد؛ فيكون لكلّ فرد في كلّ بلد مستطلَعَة آراء مواطنيه، احتمالية متساوية في أن يكون واحدًا من أفراد العيّنة، **بهامش خطأ يراوح بين ± 2 و3%** في جميع البلدان المنفَّذ فيها الاستطلاع. وقد صُمِّمت العيّنة، بطريقة يمكن من خلالها تحليل النتائج على أساس الأقاليم والمحافظات والتقسيمات الإدارية الرئيسة في كلّ مجتمع من المجتمعات التي شملها الاستطلاع. وجرى احتساب نتائج اتجاهات الرأي العامّ لمجموع المنطقة العربية، كمعدّل من نتائج البلدان الاثنتي عشرةَ المشمولة بالاستطلاع؛ ومن ثمّ يُؤخذ في الحسبان في احتساب المعدّل الرأي العامّ في كلّ دولة بالوزن نفسه، من دون تمييز بين دولة وأخرى (أي إنّه لم يُؤخذ بالوزن النسبي لكلّ دولة بحسب عدد سكانها، وإنّما جرى التعامل مع كلّ الدول على أنّها وحدات متشابهة في عدد السكان نفسه). وقد اتُّبِع هذا الأسلوب لتفادي طغيان آراء مواطني البلدان الأكثر سكانًا على غيرها في تحديد الرأي العامّ الشامل.

وقبل استعراض نتائج هذا الاستطلاع العامّ، يتقدم المركز العربي بالشكر إلى جميع مراكز البحث والمؤسسات العربية، في البلدان المختلفة، على ما بذلته من جهد في تنفيذ هذا العمل ميدانيًا. كما يتوجّه بالشكر إلى المستجيبين في البلدان العربية الذين وافقوا على المشاركة في هذا الاستطلاع.

ينقسم هذا التقرير إلى سبعة أقسام، هي:

### أوّلًا: تقييم الأوضاع العامة لمواطني المنطقة العربية

يرصد هذا القسم تقييم المواطنين العرب للقضايا الأساسية في حياتهم وفي مجتمعاتهم؛ من تقييم أوضاعهم الاقتصادية ومستوى الأمان في مناطق سكنهم، إضافةً إلى تقييمهم الوضع الاقتصادي والأمني والسياسي لبلدانهم، وأهمّ المشكلات التي تواجه بلدانهم، ومدى رغبتهم في الهجرة ومصادر التهديد لأمن بلادهم.

### ثانيًا: الثقة بالمؤسسات الرئيسة في البلدان العربية

يرصد القسم الثاني مدى ثقة المواطنين بحكومات دولهم ومجالس نوّابها، إضافةً إلى الثقة بالجهاز القضائيّ والجيش والأمن العامّ، كما يتضمن مؤشرات لتقييم أداء الحكومات والمجالس النيابية.

### ثالثًا: الرأي العامّ العربي والديمقراطية

يتضمن القسم الثالث تعريف المواطنين للديمقراطية، ومواقفهم تجاه النظام الديمقراطي ومجموعة من القيم الديمقراطية، إضافةً إلى تقييمهم مستوى الديمقراطية في بلدانهم، ويقف على اتجاهات المواطنين نحو ثورات الربيع العربي، إضافةً إلى مواقف الرأي العامّ من مآلاتها.

### رابعًا: المشاركة السياسية والمدنية

يتضمن هذا القسم مدى انخراط المواطنين في المنطقة العربية في النشاطات ذات المحتوى السياسي والمدني، إضافةً إلى مدى انتسابهم إلى منظّمات مدنية وطوعية، كما يتضمن المصادر الإعلامية الأكثر متابعة في الحصول على الأخبار السياسية.

### خامسًا: دور الدين في الحياة العامة والحياة السياسية

يتضمن هذا القسم اتجاهات الرأي العامّ نحو دور الدين في مجموعة من القضايا العامة السياسية؛ مثل مدى قبول المواطنين تدخّل رجال الدين في القرارات الحكومية، أو في كيفية تصويت الناخبين، إضافةً إلى الوقوف على تعريف المستجيبين الذاتي لمدى تديّنهم.

### سادسًا: اتجاهات الرأي العامّ العربي نحو محيطه

يتضمّن القسم السادس اتجاهات الرأي العامّ نحو الروابط بين سكان العالم العربي، والدول الأكثر تهديدًا لأمن الوطن العربي، إضافةً إلى تقييم الرأي العامّ العربي السياسات الخارجية لبعض الدول الكبرى والدول الإقليمية الفاعلة تجاه المنطقة العربية، وتقييم العلاقات السياسية الرسمية بين حكومات بلدانهم وبين هذه الدول. كما يتضمن اتجاهات الرأي العامّ نحو القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي.

### سابعًا: اتجاهات الرأي العام نحو تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"

يتضمن هذا القسم الوقوف على وجهات نظر المواطنين حول الأسباب والعوامل التي أدت إلى نشوء ظاهرة مثل تنظيم الدولة "داعش" وآرائهم في هذا التنظيم وسبل الحد من هذه الظاهرة.

# القسم الأول: الأوضاع العامة لمواطني المنطقة العربية

يتناول هذا القسم مجموعةً من المؤشرات التي تعكس تقييم مواطني المنطقة العربية للقضايا الأساسية في حياتهم ومجتمعاتهم؛ وذلك من خلال التعرّف إلى تقييمهم لمستوى الأمان في مناطق سكنهم، وأوضاع أُسرهم الاقتصادية، وتقييم الأوضاع العامة في بلدان المستجيبين، ويشمل ذلك تقييم الوضع الاقتصادي بصفةٍ عامة، ومستوى الأمان فيها، والوضع السياسي العامّ. إضافةً إلى ذلك، يتضمن هذا القسم تقييم أولويات الرأي العامّ وأهمّ المشكلات التي تُواجه بلدان المستجيبين، ومعرفة مدى رغبتهم في الهجرة واتجاهاتها، ومصادر تهديد أمن بلدانهم.

## 1. تقييم المستجيبين لمستوى الأمان في مناطق سكنهم

يشير تقييم المستجيبين لمستوى الأمان في مناطق سكنهم إلى أنّ أكثر من ثلاثة أرباع المستجيبين قيّموا مستوى الأمان في مناطق سكنهم بأنّه إيجابي (29% "جيّد جدًّا"، و51% "جيّد")، مقابل 20% قيّموه **سلبيًّا** (15% "سيّئ"، و5% "سيّئ جدًّا"). وكما هو متوقع، يتباين تقييم مستوى الأمان في مناطق سكن المستجيبين من بلدٍ إلى آخر. نلاحظ وجود شبه إجماعٍ بين مستجيبي الكويت، والسعودية، والأردن، والعراق، (بنسبٍ راوحت بين 80% و99%) على التقييم الإيجابي لمستوى الأمان في مناطق سكنهم. ونجد أيضًا أنّ نسبة الذين أفادوا أنّ مستوى الأمان "جيّد" و"جيّد جدًا" في السودان، وتونس بلغت 77% و76% على التوالي. وراوحت نسبة الذين قيّموا مستوى الأمان في مناطقهم بـ "جيّد" و"جيّد جدًّا" بين 59% و68% في كل من لبنان، والمغرب، وفلسطين.

من المهم الإشارة إلى أنّ ربع المستجيبين أو أقلّ في كلٍ من الكويت، ولبنان، والمغرب، والسودان، وموريتانيا، وفلسطين، ومصر، وتونس قالوا إنّ مستوى الأمان في بلدانهم "جيد جدًا"، ووصلت هذه النسبة إلى 11% في كل من فلسطين، ولبنان في حين كانت النسبة نحو نصف المستجيبين في الأردن.

**الشّكل 1:**

**تقييم المستجيبين لمستوى الأمان في مناطق سكنهم**

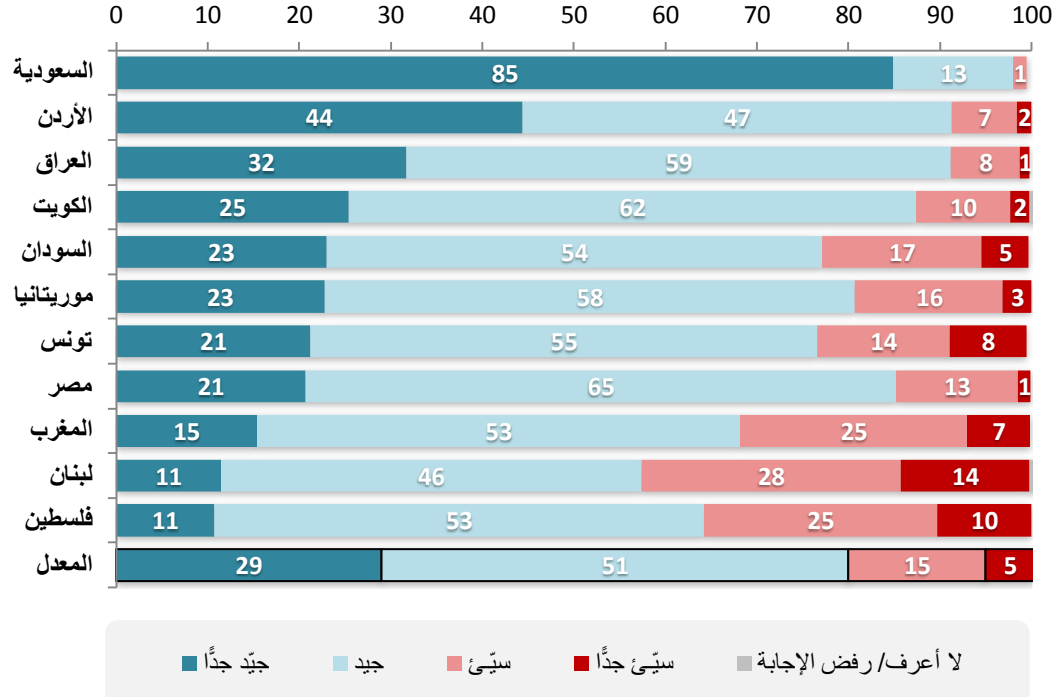


وكان التقييم الإيجابي بين الرأي العامّ العربي نحو مستوى الأمان في مناطق سكنهم في استطلاع 2017/ 2018 أقل ممّا سُجّل في استطلاع 2016 بفارق درجتين مئويتين، وأعلى مما سجل في استطلاعات 2015، و2014 و2012/ 2013، بفارق 2–8 درجات مئوية؛ أي إنّ تقييم الرأي العامّ لمستوى الأمان في مناطق السكن انخفض انخفاضًا طفيفًا في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة بالاستطلاع السابق بينما هو أفضل من السنوات السابقة. لكن نتائج استطلاع 2017/ 2018 تبقى مرتفعة لجهة التقييم الإيجابي للمستجيبين لمستوى الأمان في مناطق سكنهم مقارنة بنتائج استطلاعات 2015، و2014، و2012/ 2013.

**الشّكل 2:**

**تقييم المستجيبين لمستوى الأمان في مناطق سكنهم بحسب نتائج استطلاع 2017/ 2018، مقارنةً بتقييمهم في استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013**

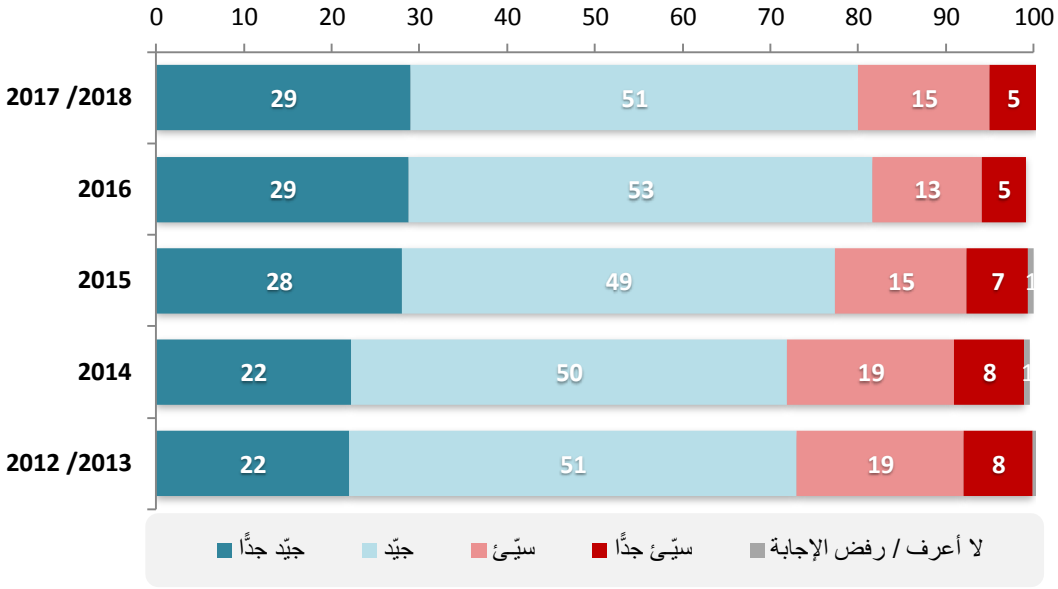

**الشّكل 3:**

**تقييم المستجيبين لمستوى الأمان في مناطق سكنهم بحسب نتائج استطلاع 2017/ 2018، مقارنةً بتقييمهم في استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013**

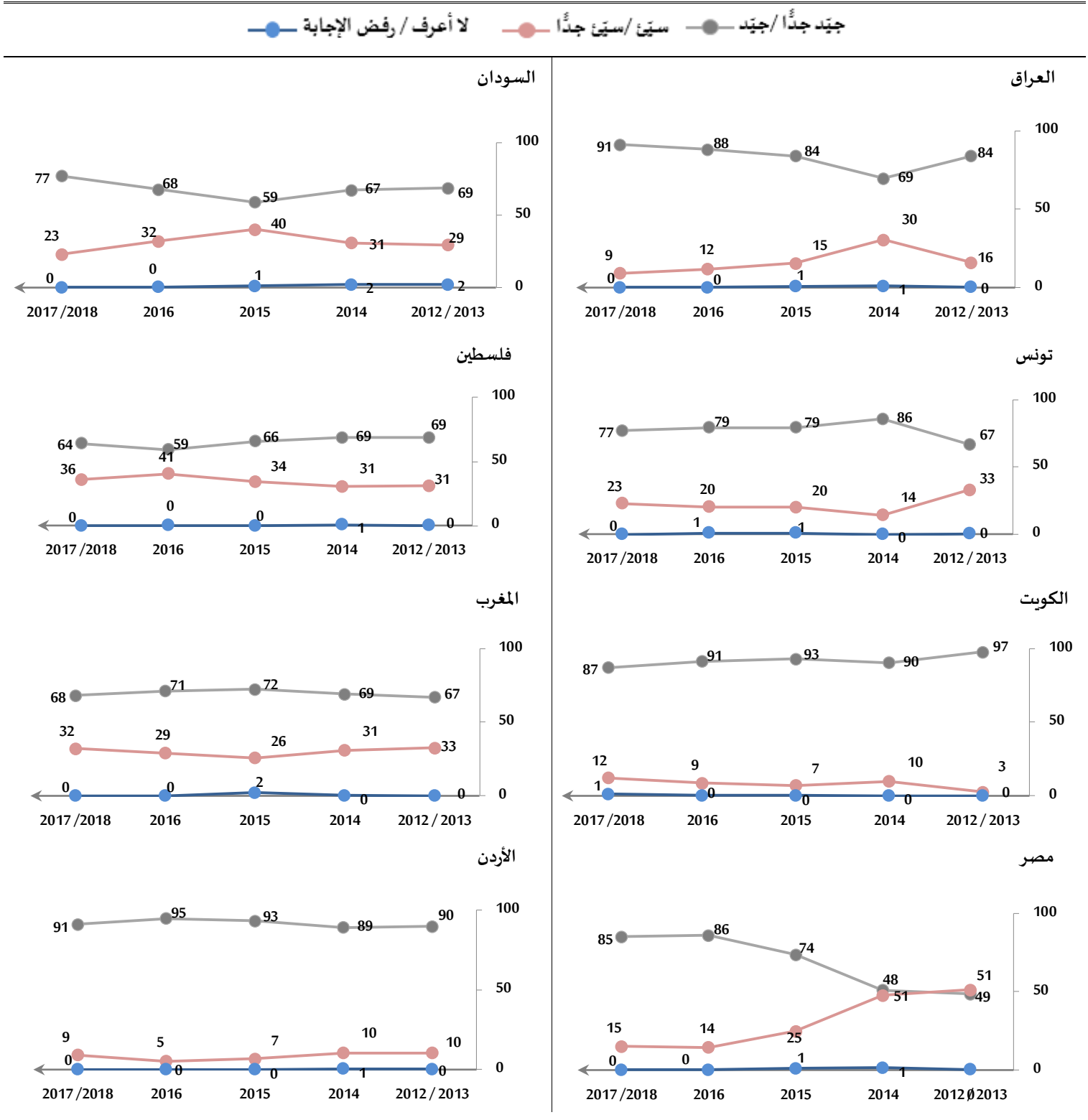

## 2. تقييم المستجيبين لأوضاع أسرهم الاقتصادية

اعتمد المؤشر العربي معيارين لتقييم المستجيبين لأوضاع أُسرهم الاقتصادية؛ **تمثّل المعيار الأول** في سؤال المستجيبين إنْ كان وضع أُسرهم الاقتصادي "جيّدًا جدًّا"، أو "جيّدًا"، أو "سيّئًا"، أو "سيّئًا جدًّا". أمّا **المعيار الثاني** فقد كان من خلال سؤال المستجيبين إن كانت دخول أُسرهم تَفي باحتياجاتهم. **بالنسبة إلى المعيار الأول**، قيّم 10% من المستجيبين مستوى أُسرهم الاقتصادي بأنّه "جيّد جدًّا"، في حين قيّم أكثر من نصف المستجيبين (55%) بأنّه "جيّد"، وقيّم 25% من المستجيبين الوضع الاقتصادي لأسرهم بـ "السيّئ"، وأفاد 9% أنّ وضع أُسرهم الاقتصادي "سيّئ جدًّا". وكما هو متوقع، فقد تباين تقييم المستجيبين لأوضاع أُسرهم الاقتصادية من بلدٍ إلى آخر؛ ففي حين كانت نسبة الذين أفادوا أنّ وضع أُسرهم الاقتصادي "سيّئ" أو "سيّئ جدًّا" 13% في الكويت، و6% في السعودية و27% في مصر، فإن هذه النسبة ترتفع إلى ثلث المستجيبين أو أكثر في كلٍّ من لبنان، وموريتانيا، والسودان، وفلسطين، فقد قيّم نحو 39–57% من مستجيبي تونس، والعراق، والأردن، والمغرب الأوضاع الاقتصادية لأسرهم بـ "سيّئة" أو "سيّئة جدًّا". وجدير بالذكر أنّ أكثر من نصف التونسيين، أفادوا أنّ أوضاع أُسرهم الاقتصادية "سيّئة".

**الشّكل 4:**

**تقييم المستجيبين لأوضاع أسرهم الاقتصادية**

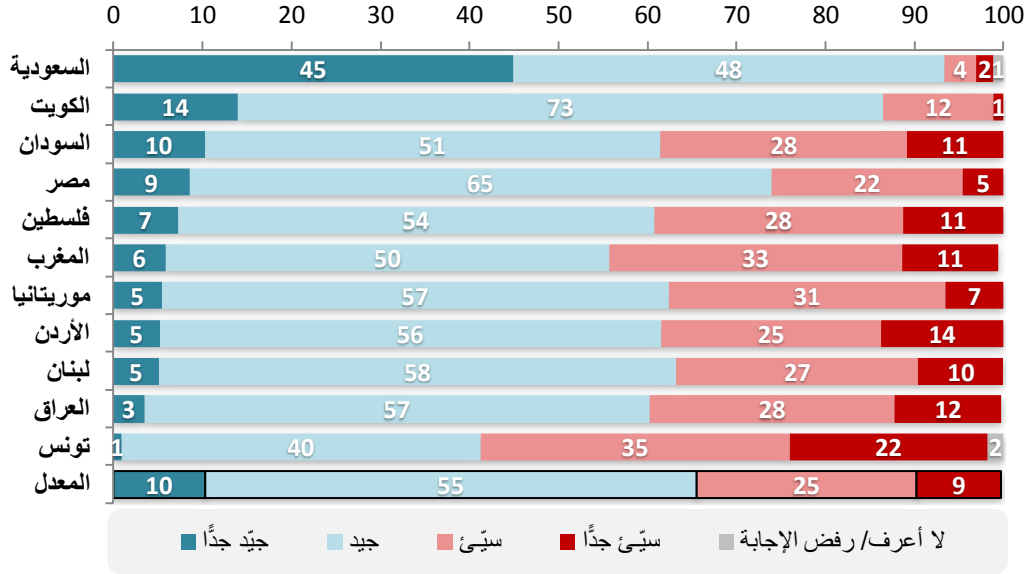

تُظهر النتائج تحسنًا طفيفًا في تقييم المستجيبين لأوضاع أُسرهم الاقتصادية في استطلاع عام 2018/2017، مقارنةً بنتائج استطلاعَي 2016 و2012/ 2013، وهي مقاربة لتقييم نتائج استطلاع 2012/ 2013. وتدلُّ النتائج على أنّ النمط العامّ في استطلاع 2017/ 2018 يظهر أن تقييم مواطني كل بلد من البلدان المُستطلعة لأوضاع أُسرهم الاقتصادية كان أفضل بشكل طفيف، مقارنةً بنتائج استطلاعَي 2016 و2015 بينما ما زال أقل من المستويات التي سُجلت في استطلاع 2015. لكن، جدير بالذكر أنّ تقييم المستجيبين لأوضاع أُسرهم الاقتصادية في استطلاع 2012/ 2013 كان الأقلّ مقارنةً بباقي المؤشرات.

**الشّكل 5:**

**تقييم المستجيبين لأوضاع أُسرهم الاقتصادية بحسب نتائج استطلاع 2017/ 2018، مقارنةً بتقييمهم في استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013**

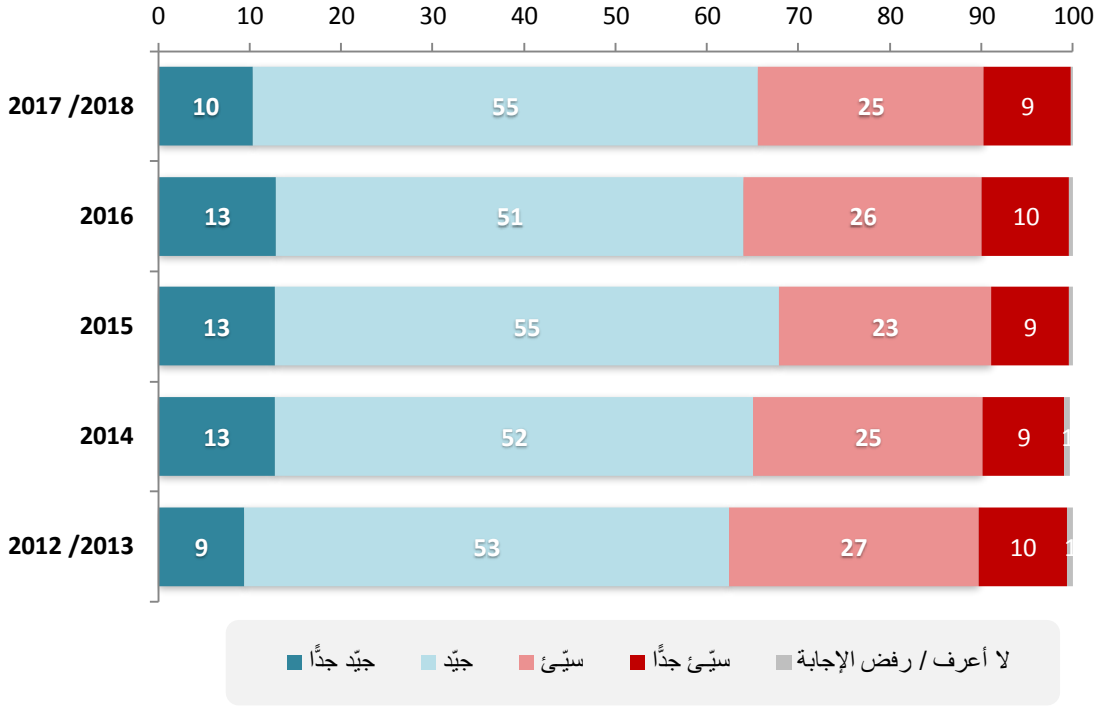

**الشّكل 6:**

**تقييم المستجيبين لأوضاع أُسرهم الاقتصادية بحسب نتائج استطلاع 2017/ 2018، مقارنةً بتقييمهم في استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013**

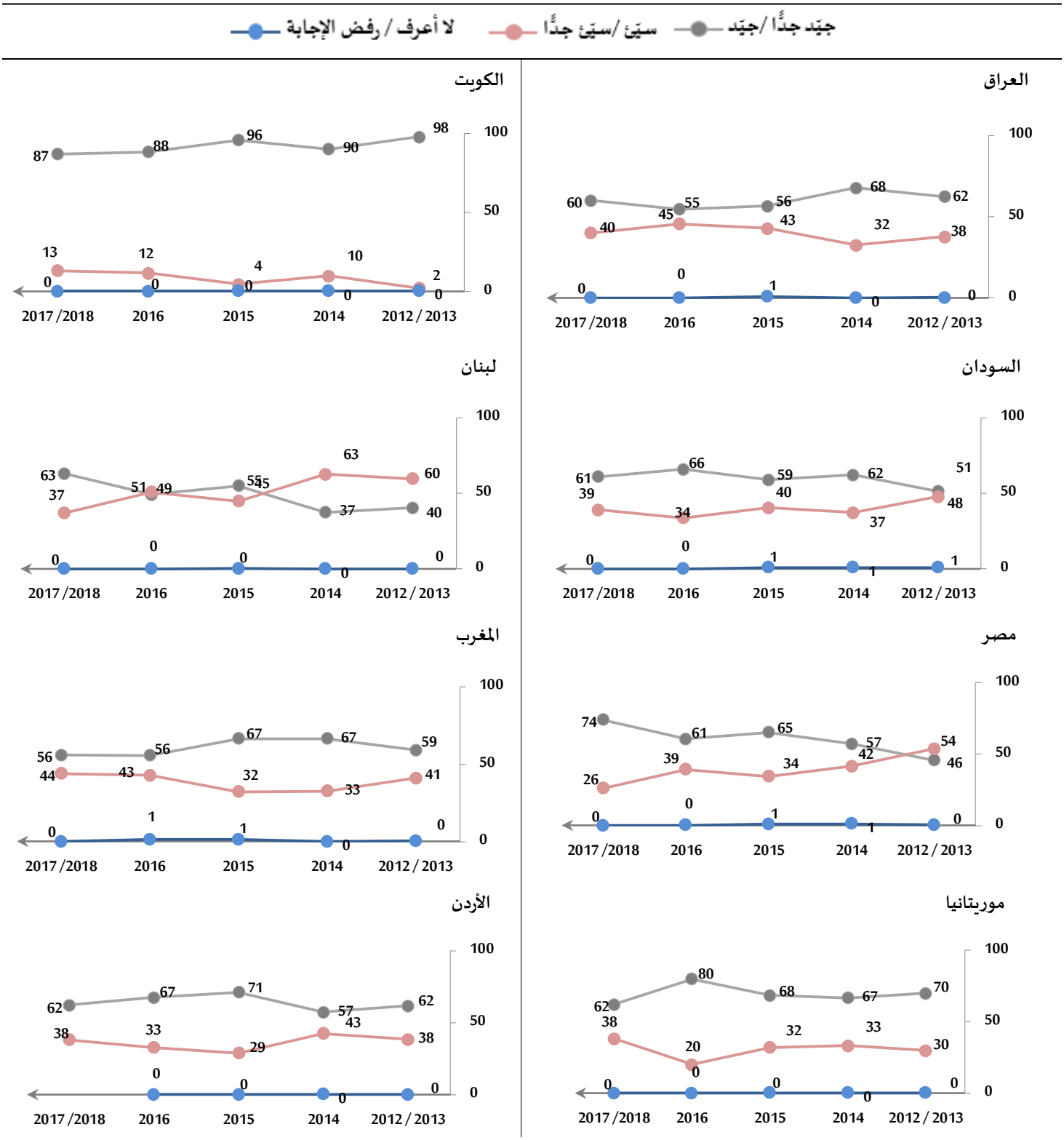

إذا كان تقييم الوضع الاقتصادي للأُسر من خلال المعيار الأول تقييمًا ذاتيًّا تتداخل فيه العديد من العوامل؛ منها الواقع الاقتصادي الموضوعي لأُسر المستجيبين والمعايير الذاتية التي يعتمدها المستجيبون لتصنيف واقع أُسرهم الاقتصادي، **فإنّ المعيار الثاني أكثر موضوعيةً في تقييم الواقع الاقتصادي لأُسر المستجيبين؛ وذلك لاعتماده على مدى تأمين دَخْل الأُسر لنفقاتها واحتياجاتها الأساسية.**

تبيّن النتائج أنّ 22% من مستجيبي البلدان المُستطلَعة آراء مواطنيها يرون أنّ دخول أُسرهم تؤمّن احتياجاتهم الأساسية على نحوٍ جيّد، ويستطيعون أنْ يدّخروا منها. في حين أنّ نحو نصف المستجيبين (46%) أفادوا أنّ دخول أُسرهم تَفي باحتياجاتهم ولا يستطيعون الادّخار منها؛ أي إنّ حالة أُسرهم المعيشية **هي حالة "كَفاف"**. وفي المقابل، أفاد 30% من المستجيبين أنّ دخول أُسرهم لا تلبّي احتياجاتهم، وأنّهم يواجهون صعوباتٍ في تأمينها. وهذا يعني أنّ قطاعًا واسعًا من الأُسر في المنطقة العربية يعيش **حالة "عوز" أو أنّه على حافة الحاجة الدائمة.**

وباستثناء مستجيبي السعودية، والكويت، ولبنان راوحت نسبة الذين أفادوا أنّ دخول أُسرهم لا تغطي نفقاتهم، وأنّهم يواجهون صعوباتٍ في تأمين نفقات احتياجاتها **(أسر العوز)** بين نحو خمس المستجيبين وثُلثهم في كل من المغرب، ومصر والعراق. في حين ارتفعت هذه النسبة إلى ما بين 34% و55% عند مستجيبي موريتانيا، والأردن، وفلسطين، وتونس والسودان. من المهم التأكيد أن نصف مستجيبي الأردن وتونس أفادوا أن أسرهم في حالة عوز.

**الشّكل 7:**

**توصيف المستجيبين لدخول أُسرهم: "أيّ عبارة من العبارات التالية هي الأقرب إلى وصف دخل أسرتك؟"**

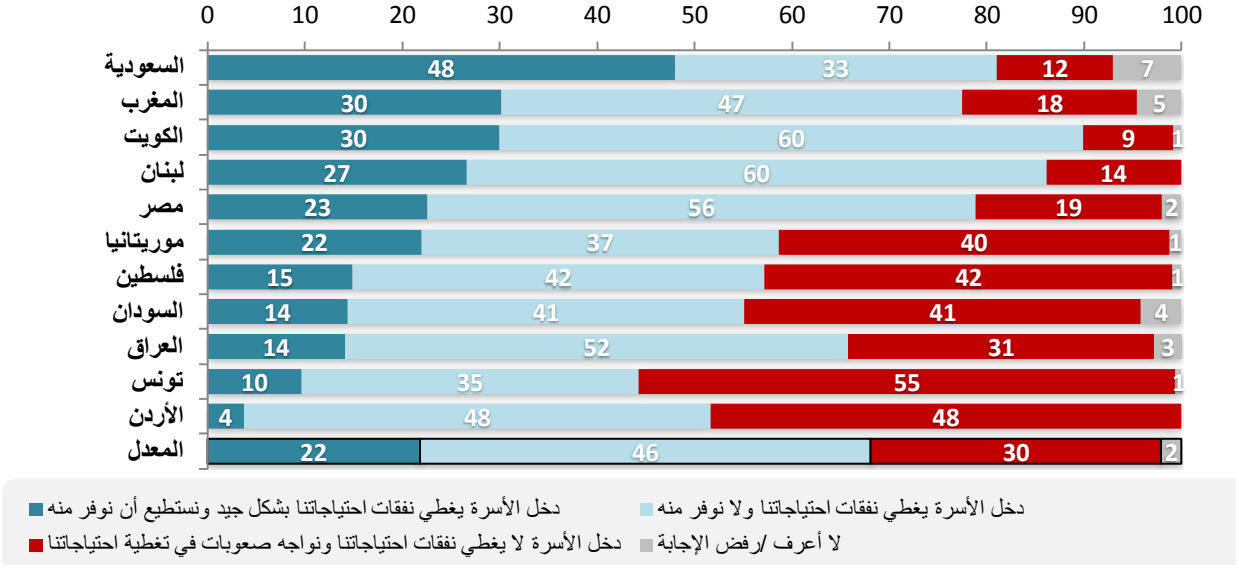

إنّ مقارنة المستوى المعيشي لأُسر المستجيبين من خلال مدى تغطية هذا الدخل لاحتياجاتهم في استطلاع 2017/ 2018 بنتائج استطلاعات 2016، و2015، و2014 و2012/ 2013 و2011 تُظهر أنّ الفروق طفيفة، خصوصًا عند مقارنتها بنتائج استطلاعَي 2016، و2015؛ فقد ارتفعت نسبة الذين وصفوا مستوى أُسرهم المعيشي "أُسر الوَفر" من 15% في استطلاع 2011 إلى 18% في استطلاع 2012/ 2013، لتصل نسبتهم إلى 21% في استطلاع 2014، وتنخفض على نحوٍ طفيف إلى 20% في استطلاعَي 2015 و2016، قبل أن ترتفع إلى 22% في استطلاع 2017/ 2018. ومن المهمّ تأكيد أنّ الارتفاع الذي شهده استطلاع 2012/ 2013 مقارنةً باستطلاع 2011، وبقاءَه مستقرًا، كانَا نتيجةً لدخول الكويت في استطلاع المؤشر منذ ذلك العام؛ إذ لم تكن ضمن استطلاع 2011؛ لذلك أدى دخولها إلى ارتفاع نسب أُسر الوفر. في حين انخفضت نسب الذين أفادوا أنّ مستوى أُسرهم المعيشي في حالة "كَفَاف" أو في حالة "عَوَز"، من 83% في استطلاع 2011، إلى 77% في استطلاع 2012/ 2013 و74% في استطلاع 2014، لترتفع من جديد إلى 77% في استطلاع 2015، وارتفعت على نحوٍ طفيف إلى 78% في استطلاع 2016، وانخفضت على نحو طفيف إلى 76% في استطلاع 2017/ 2018. ومن خلال الاستناد إلى معيار المقارنة وهو عام 2013 عندما أصبحت الكويت من البلدان المستطلعة، من المهمّ الإشارة إلى أنّ نسبة المستجيبين الذين أفادوا أنّ دخول أُسرهم لا تغطي نفقات احتياجاتهم (أي إنّهم أُسر عَوَز) خلال الخمس سنواتٍ الأولى لاستطلاعات المؤشر، انخفضت من 37% في استطلاع 2012/ 2013، إلى 29% في استطلاع 2015، لتستقر عند النسبة ذاتها 29% خلال عام 2016، وارتفعت على نحو طفيف لتصل إلى 30% في نتائج استطلاع 2017/ 2018؛ على نحو يفيد أن هناك بالفعل تحسنًا في دخل أسر المستجيبين، إلا أن هذا التحسن طفيف للغاية والوضع الاقتصادي للمستجيبين ما زال يراوح مكانه.

**الشّكل 8:**

**توصيف المستجيبين لدخول أُسرهم بحسب نتائج استطلاع 2017/ 2018، مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016، و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011**

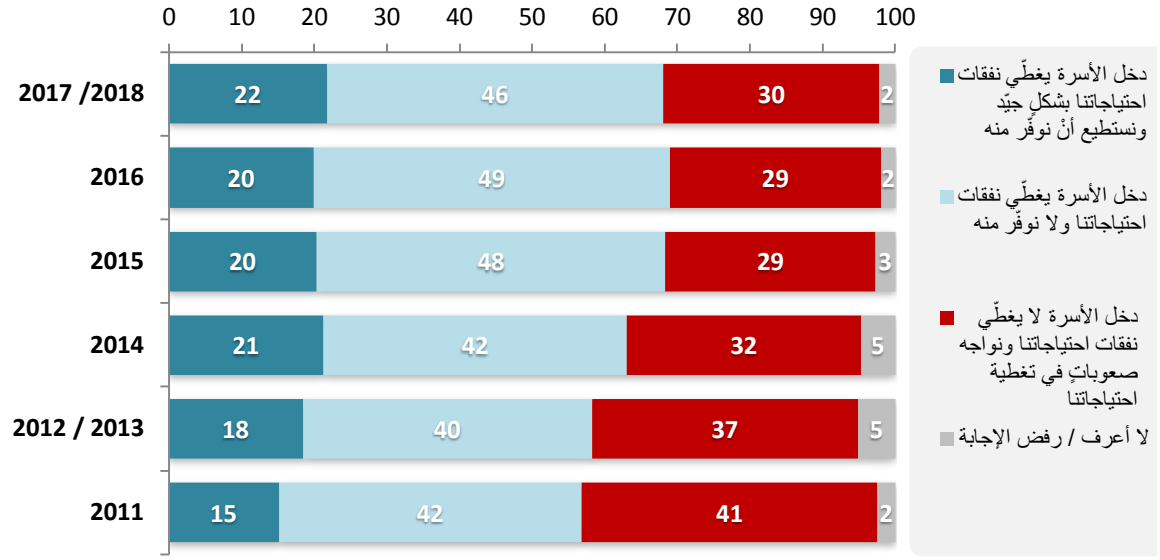

**الشّكل 9:**

**توصيف المستجيبين لدخول أُسرهم بحسب نتائج استطلاع 2017/ 2018، مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013**

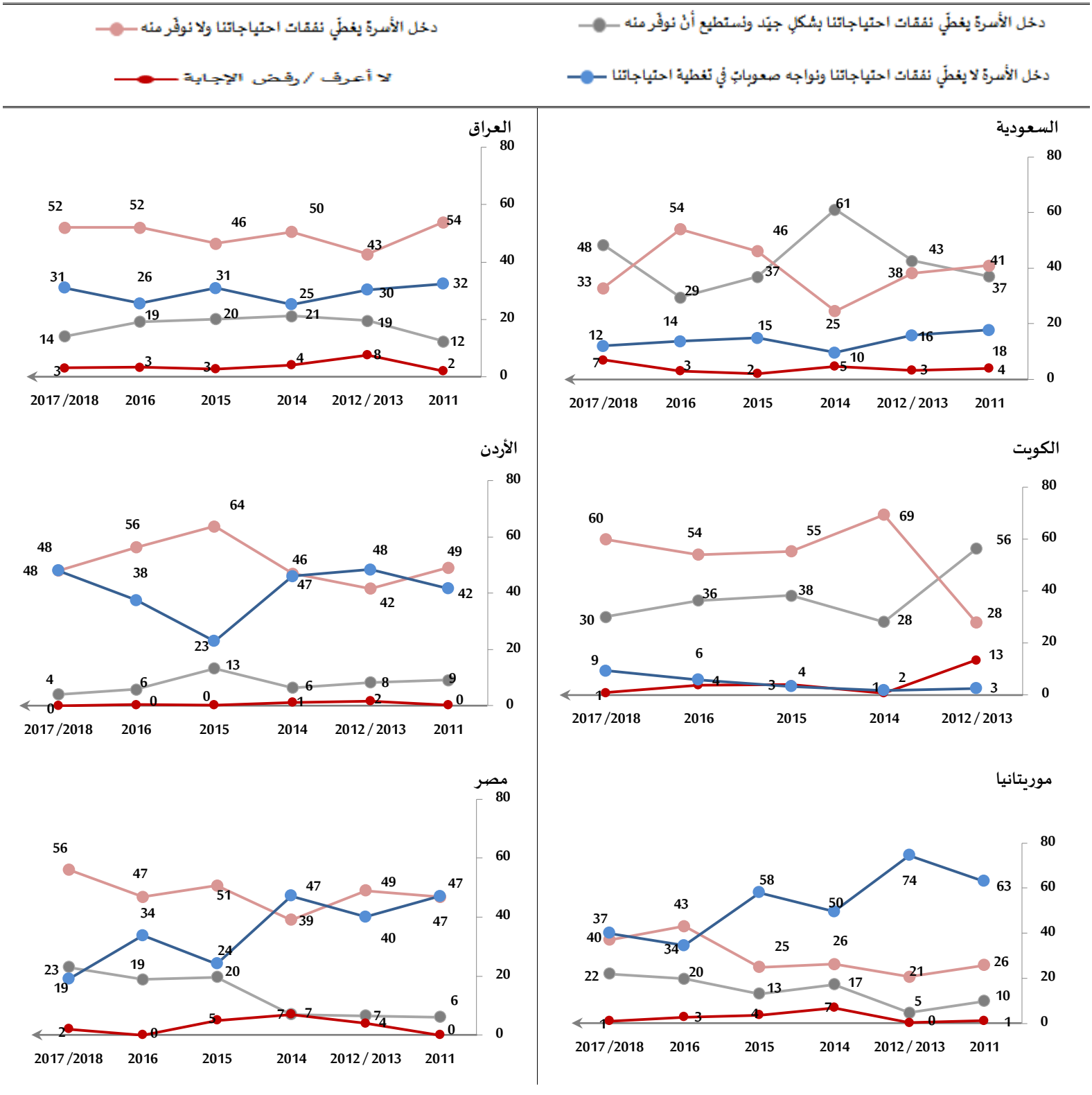

ما زال الرأي العامّ في المنطقة العربية يعكس صورةً سلبيةً عن الأوضاع الاقتصادية لأُسر المستجيبين، سواء كان ذلك من خلال تقييم 34% من المستجيبين لأوضاع أُسرهم الاقتصادية بـ "سيّئة" و"سيّئة جدًّا"، أو من خلال ما أظهرته أغلبية المستجيبين، بنسبة 76%، من جهة أنّ دخول أُسرهم تلبّي احتياجاتهم من دون ادّخار، أو أنّها لا تكفي لتأمين نفقاتهم الأساسية؛ أي إنّ المستوى المعيشي لأغلبية مواطني المنطقة العربية، يقع في دائرة الكَفَاف أو العَوَز، وإن 22% من المستجيبين أفادوا أن أسرهم تعيش حالة عوز.

ومن أجل التعرّف إلى ما تقوم به أُسر المستجيبين الذين أفادوا أنّ دخول أُسرهم لا تكفي لسدّ احتياجاتهم (أسر العَوَز)، طُرح عليهم سؤالٌ عن كيفية تأمين نفقات احتياجاتهم. وقد أجاب عن هذا السؤال 96% ممّن أفادوا أنّ دخول أُسرهم لا تكفي لسدّ احتياجاتهم، وأنّهم يواجهون صعوبات في تأمينها. في حين أنّ 4% "رفضوا الإجابة"، أو قالوا إنّهم "لا يعرفون". أمّا الذين أجابوا عن هذا السؤال، فقد ذكروا العديد من الطّرق التي تستخدمها أُسرهم لسدّ العجز بين دخولهم ونفقات احتياجاتهم؛ إذ تستخدم أغلبية هذه الأُسر أكثر من أسلوب واحدٍ لتغطية هذا العجز. وكان لجوء الأُسر المُعْوزة إلى الاستدانة من معارفَ وأصدقاء وأقارب أكثر **الأساليب رواجًا** لتأمين الاحتياجات، بنسبة 37% من بين الوسائل المذكورة كافّةً، في حين كان **الأسلوب الثاني** الأكثر تواترًا، بنسبة 18%، هو الاعتماد على القروض من البنوك والمؤسسات المالية. أمّا **الأسلوب الثالث** من ناحية الرواج فهو الحصول على معونات من الأقارب والجيران والأصدقاء، بنسبة 17% من مجموع الوسائل الواردة، يليه بيع ممتلكات الأسرة بنسبة 6%. أمّا الاعتماد على المعونات المؤسسية، فقد مثّل 15% من مجموع الوسائل، سواء كانت هذه المعونات من مؤسسات حكومية، بنسبة 5%، أو من الجمعيات الخيرية الدينية، بنسبة 6%، أو من جمعيات خيرية أهلية غير دينية، بنسبة 4%. وهذا يعني أنّ نحو 31% من أُسر العوز تعتمد على المعونات الخارجية بغضّ النظر عن مصادرها، سواء كانت تعتمد على معونات أفراد أو مؤسسات.

وأظهرت النتائج لجوء أكثر من نصف الأسر المعوزة إلى وسائلَ متعدّدة لسدّ هذا العجز؛ أهمّها الاعتماد على الاستدانة من المعارف والأقارب، والقروض من مؤسسات مالية وبنكية، وهو أمرٌ يعني أنّ الأُسر المُعْوزة (المحتاجة) سوف تكون عُرضةً للبقاء قي حالة العَوَز والحاجة، وستكون عرضةً لمزيد من تدهور وضعها المعيشي، نتيجةً لتراكم الديون عليها، سواء كانت لمصلحة أفراد أو مؤسسات. ومن المهمّ الإشارة إلى أنّ قطاعًا واسعًا من المستجيبين الذين أفادوا أنّ دخول أُسرهم لا تكفي لتغطية نفقاتهم قال إنّ أحد الأساليب التي يعتمدون عليها هو المعونات التي تقدمها مؤسسات أو أفراد، لكن يتبيّن أنّ المعونات

الفردية المعتمدة على شبكة التكافل الاجتماعي التقليدي هي أقوى من المعونات القائمة على أساس مؤسّسي في شكل منظّمات خيرية أو مؤسسات حكومية؛ فما زالت أساليب التكافل الاجتماعي التقليدي، في ما يبدو، هي الأوسع انتشارًا والأشدّ فاعلية في المجتمعات العربية.

إنّ الاعتماد على الاستدانة من المعارف والأصدقاء والأقارب هو الأسلوب الأكثر رواجًا بين نحو نصف المستجيبين في كلٍّ من العراق، ولبنان، والأردن، وفلسطين والمغرب (54%، و50%، و47%، و45%، و40% على التوالي)، في حين كانت نسبته الثلث، أو أكثر، عند السودانيين، والموريتانيين، والتونسيين والمصريين. وأفاد أكثر من رُبع المستجيبين من الأُسر التي لا تكفي دخولها لتغطية احتياجاتها في المغرب، وموريتانيا، أنّهم يعتمدون على معونات الأقارب والأصدقاء والجيران. ويعتمد نحو ربع **السعوديين**، وخمس الكويتيين على القروض من البنوك والمؤسسات المالية. ويجدر بنا ذكر أنّ أكثر أُسر العوز اعتمادًا على معونات من جمعيات خيرية دينية هي المصرية بنسبة 17%، والموريتانية بنسبة 8%. وجاء الكويتيون في صدارة من يعتمد على معونات حكومية بنسبة 17%، ثمّ المصريون بنسبة 8%.

**الشّكل 10:**

**أساليب سدّ العجز لدى المستجيبين الذين أفادوا أنّ دخول أُسرهم لا تغطي نفقاتهم واحتياجاتهم**

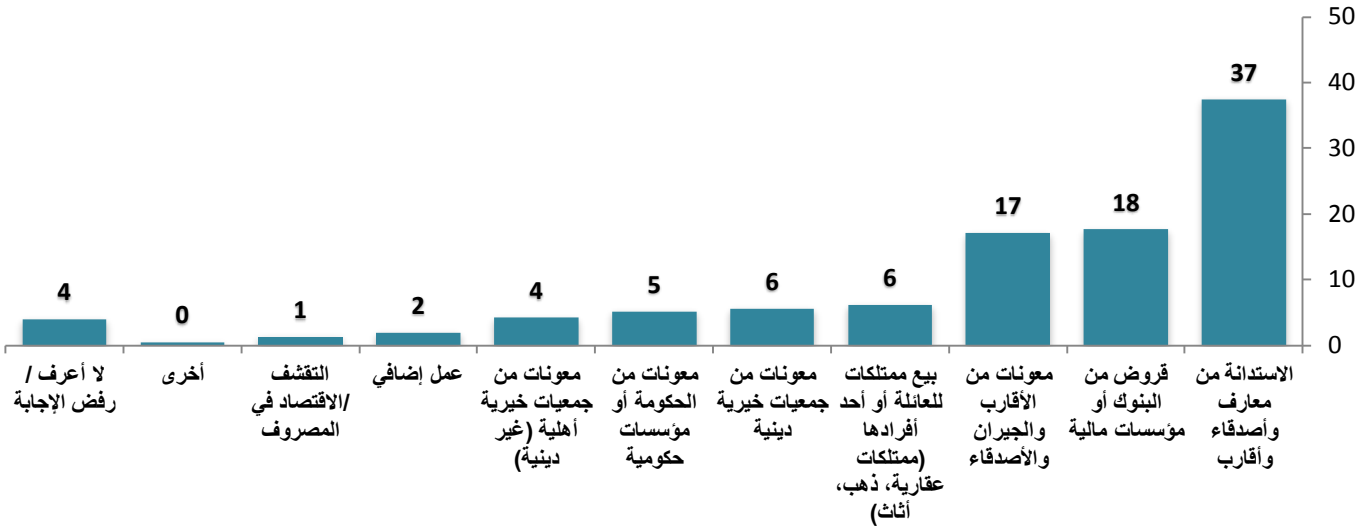

**الجدول 1:**

**أساليب سدّ العجز لدى المستجيبين الذين أفادوا أنّ دخول أُسرهم لا تغطي نفقاتهم واحتياجاتهم بحسب بلدان المستجيبين**

| طريقة سد العجز / بلد الدراسة | الاستدانة من معارف وأصدقاء وأقارب | قروض من البنوك أو مؤسسات مالية | معونات من الأقارب والجيران والأصدقاء | بيع ممتلكات للعائلة أو أحد أفرادها (ممتلكات عقارية، ذهب، أثاث) | معونات من جمعيات خيرية دينية | معونات من الحكومة أو مؤسسات حكومية | معونات من جمعيات خيرية أهلية (غير دينية) | عمل إضافي | التقشف/ الاقتصاد في المصروف | أخرى | لا أعرف/ رفض الإجابة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العراق | 54 | 4 | 23 | 6 | 4 | 3 | 1 | 2 | 0 | 0 | 3 | 100 |
| لبنان | 50 | 28 | 12 | 3 | 1 | 1 | 0 | 2 | -- | -- | 3 | 100 |
| الأردن | 47 | 28 | 10 | 4 | 2 | 2 | 1 | 3 | 0 | 1 | 3 | 100 |
| فلسطين | 45 | 13 | 14 | 5 | 5 | 7 | 8 | 2 | -- | -- | 1 | 100 |
| المغرب | 40 | 5 | 25 | 13 | 5 | 1 | 6 | -- | 0 | 0 | 6 | 100 |
| السودان | 37 | 7 | 21 | 12 | 6 | 5 | 3 | 1 | -- | 1 | 7 | 100 |
| موريتانيا | 35 | 6 | 27 | 13 | 8 | 5 | 6 | 0 | -- | -- | 1 | 100 |
| تونس | 33 | 18 | 14 | 4 | 0 | 1 | 1 | 8 | 12 | 3 | 7 | 100 |
| مصر | 33 | 3 | 17 | 3 | 17 | 8 | 17 | -- | -- | -- | 3 | 100 |
| السعودية | 23 | 30 | 16 | 4 | 5 | 8 | 3 | 1 | 0 | 1 | 9 | 100 |
| الكويت | 15 | 50 | 8 | 1 | 8 | 17 | 1 | -- | -- | -- | 0 | 100 |
| **المعدل** | **37** | **18** | **17** | **6** | **6** | **5** | **4** | **2** | **1** | **0** | **4** | **100** |

عندما نقارن أساليب تغطية العجز في نفقات أُسر المستجيبين الذين أفادوا أنّ دخول أُسرهم لا تكفي لسدّ نفقاتهم في نتائج استطلاع 2017/ 2018 بنتائج استطلاعات 2016، و2015، و2014 و2012/ 2013، يتّضح وجود بعض التباينات؛ فما زالت أُسر "العَوز" تعتمد، على نحوٍ رئيس، على الاستدانة من المعارف والأقارب (مع انخفاض في هذه النسبة في استطلاعَي 2017/ 2018، و2016 مقارنة بنتائج الاستطلاعات السابقة)، ثمّ على المعونات من الأفراد أو المعونات المؤسسية، والقروض البنكية. كما نلاحظ أنّ نسبة الذين يعتمدون على بيع ممتلكات للعائلة أو أحد أفرادها قد انخفضت، مقارنةً باستطلاعَي 2016 و2015 إلا أنها ما زالت مرتفعةً، مقارنةً بنتائج استطلاعَي 2014 و2012/ 2013.

**الشّكل 11:**

**أساليب سدّ العجز لدى المستجيبين الذين أفادوا أنّ دخول أُسرهم لا تغطي نفقاتهم واحتياجاتهم بحسب نتائج استطلاع 2017/ 2018، مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013**

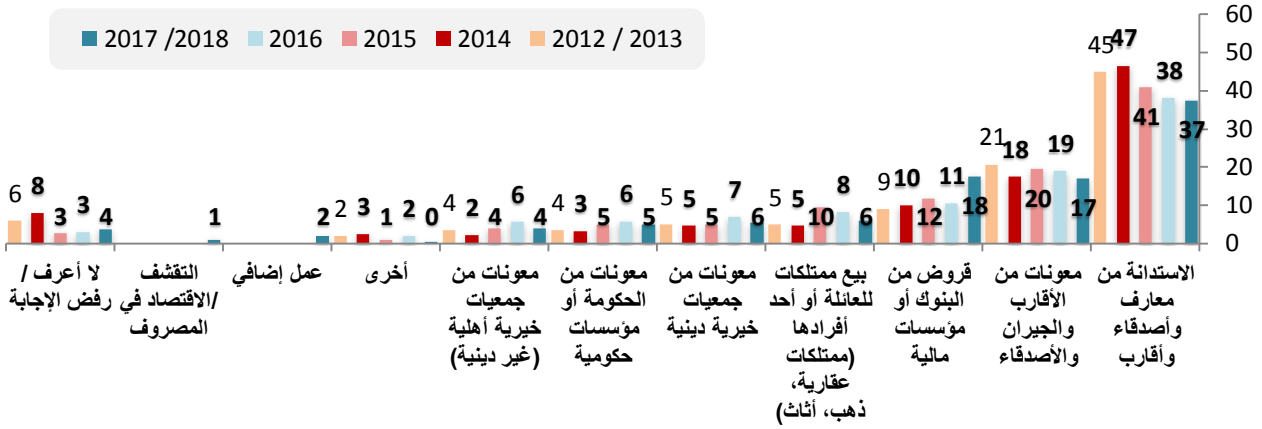


## 3. تقييم الأوضاع العامة للبلدان العربية

يتناول هذا الجزء اتجاهات الرأي العامّ نحو الأوضاع العامة في بلدان المستجيبين؛ وذلك من خلال تقييم مستوى الأمان، والأوضاع الاقتصادية، والأوضاع السياسية في هذه البلدان بصفةٍ عامة.

### أ. تقييم مستوى الأمان في بلدان المستجيبين بصفة عامة

انقسم الرأي العامّ في المنطقة العربية بخصوص تقييم **مستوى الأمان في بلدانهم**. فنسبة المستجيبين الذين قيّموا مستوى الأمان في بلدانهم **بأنه إيجابي** كانت 64% من المجموع الكلّي للمستجيبين بنسبة 20% "جيد جدًّا"، و44% "جيّد"، مقابل 35% من المستجيبين الذين قيّموا مستوى الأمان **تقييمًا سلبيًّا** في بلدانهم؛ إذ قيّمه 24% منهم بأنّه "سيّئ"، و11% بأنّه "سيّئ جدًّا". ومن المهمّ الإشارة إلى أنّ نسبة الذين قالوا إنّ مستوى الأمان "سيّئ جدًّا"، كانت 11%، مقابل 19% أفادوا أنّه "جيّد جدًّا". وجدير **بالملاحظة أنّ نسب تقييم مستوى الأمان في البلد بصفةٍ عامة تقلّ، على نحو جوهري، مقارنةً بنسب تقييم مستوى الأمان في مناطق سكن المستجيبين.**

وتباينت آراء المستجيبين في تقييم مستوى الأمان في بلدانهم من بلدٍ إلى آخر؛ ففي حين كان تقييم أغلبية المستجيبين في كلٍّ من السعودية، والأردن، والكويت، وموريتانيا، ومصر بنسبٍ راوحت بين 84% و99%، أفادت أنّ مستوى الأمان في بلدانها "جيّد" أو "جيّد جدًّا"، فإنّ نحو ثلث المستجيبين أو أكثر في السودان، والمغرب، وأكثر من نصف المستجيبين العراقيين وصفوا مستوى الأمان بأنّه "سيّئ"، أو "سيّئ جدًّا". أمّا النسب الأعلى بين المستجيبين الذين أفادوا أنّ مستوى الأمان في بلدانهم "سيّئ"، أو "سيّئ جدًّا"، فكانت بين اللبنانيين (76%)، والفلسطينيين (65%)، والتونسيين (62%).

**الشّكل 12:**

**تقييم المستجيبين لمستوى الأمان في بلدانهم**

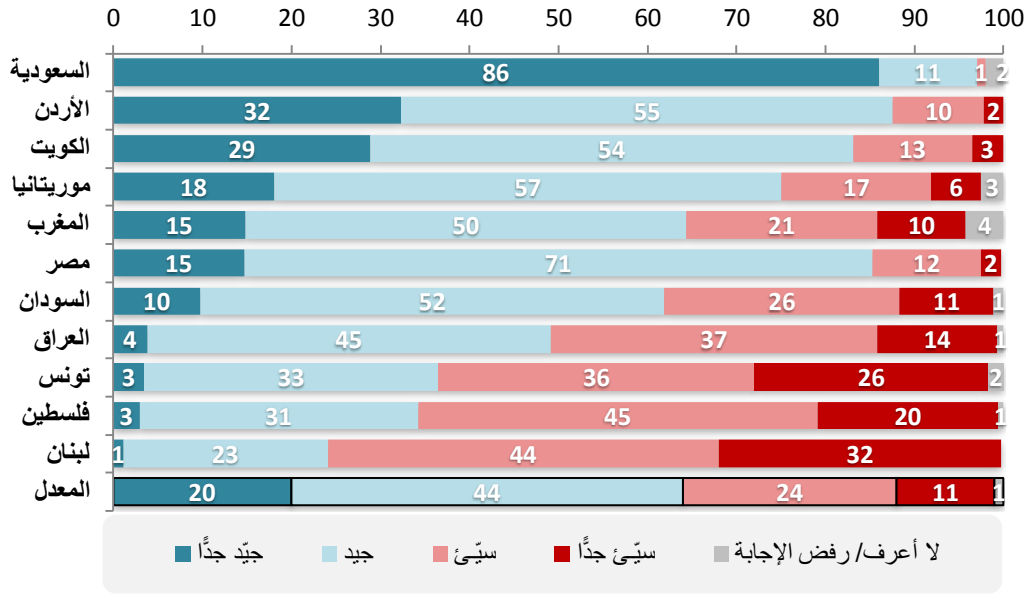


إنّ تقييم مستوى الأمان في بلدان المستجيبين، بحسب نتائج استطلاع 2017/ 2018، هو أكثر إيجابيةً من تقييمهم في استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013؛ إذ ارتفعت نسبة الذين وصفوه بأنّه "جيد جدًّا" من 12% في استطلاع 2012/ 2013 إلى 13% في استطلاع 2014، لتصل إلى 18% في استطلاع 2015، وتصبح 19% في استطلاع 2016، وتستقر النسبة نفسها (19%) في استطلاع 2017/ 2108. وفي المقابل، أصبحت نسبة الذين أفادوا أنّه "سيّئ جدًّا" 11% في استطلاع 2017/ 2018، مقارنةً بـ 16% في استطلاع 2016 و19% في استطلاع 2015، و24% في استطلاع 2014، و16% في استطلاع 2012/ 2013؛ لتصبح هذه النسبة الأقل مقارنة

بالاستطلاعات السابقة، وذلك بتسجيل انخفاض بلغ 5 نقاط مئوية عن أقل معدل سجل في نتائج استطلاعَي 2016 و2012/ 2013. ونفسر هذا التغيّر بارتفاع نسبة الذين وصفوا مستوى الأمان في بلدانهم بـ "جيّد جدًّا" في مختلف البلدان المستطلعة آراء مستجيبيها، خاصة العراق ومصر؛ إذ ارتفعت نسبة العراقيين الذين وصفوا مستوى الأمان في بلدهم بـ "جيّد جدًّا" من 7% في استطلاع 2015 و9% في استطلاع 2016 إلى 49% في استطلاع 2017/ 2018. ولا شك في أن هزيمة تنظيم الدولة (داعش) في غالبية المدن العراقية الكبرى ألقت بتداعياتها الإيجابية على هذه النتيجة. لكن، من المهمّ ملاحظة أنّ تقييم مستوى الأمان لدى الفلسطينيين والتونسيين واللبنانيين ما زال سلبيًا، وبنسب كبيرة، على الرغم من وجود تحسن طفيف في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة بنتائج 2016.

**الشّكل 13:**

**تقييم المستجيبين لمستوى الأمان في بلدانهم بحسب نتائج استطلاع 2017/ 2018، مقارنةً بتقييمهم في استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013**

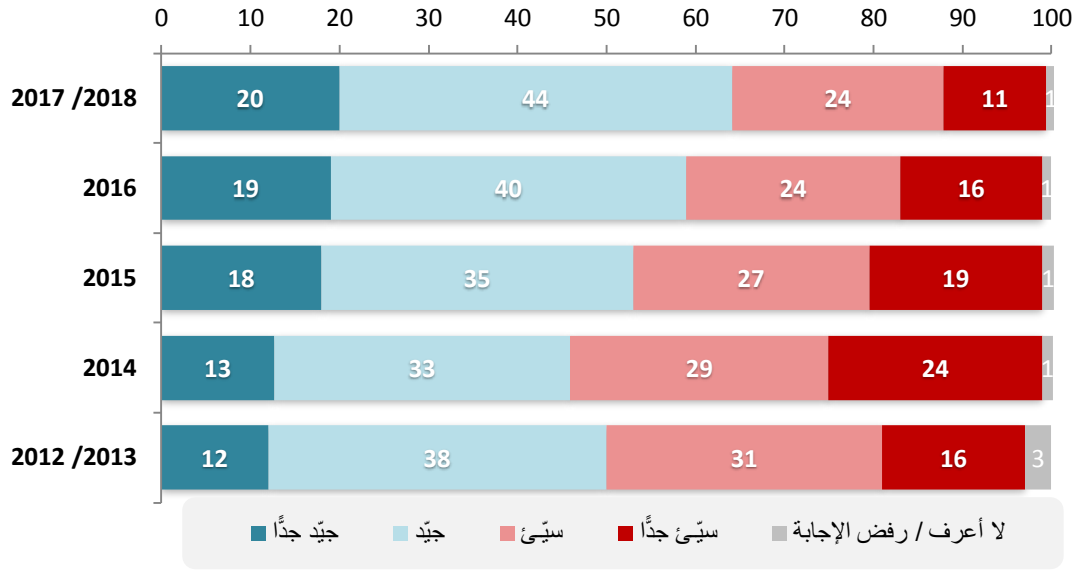

**الشّكل 14:**

**تقييم المستجيبين لمستوى الأمان في بلدانهم بحسب نتائج مؤشر 2017/ 2018، مقارنةً بتقييمهم في استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013**

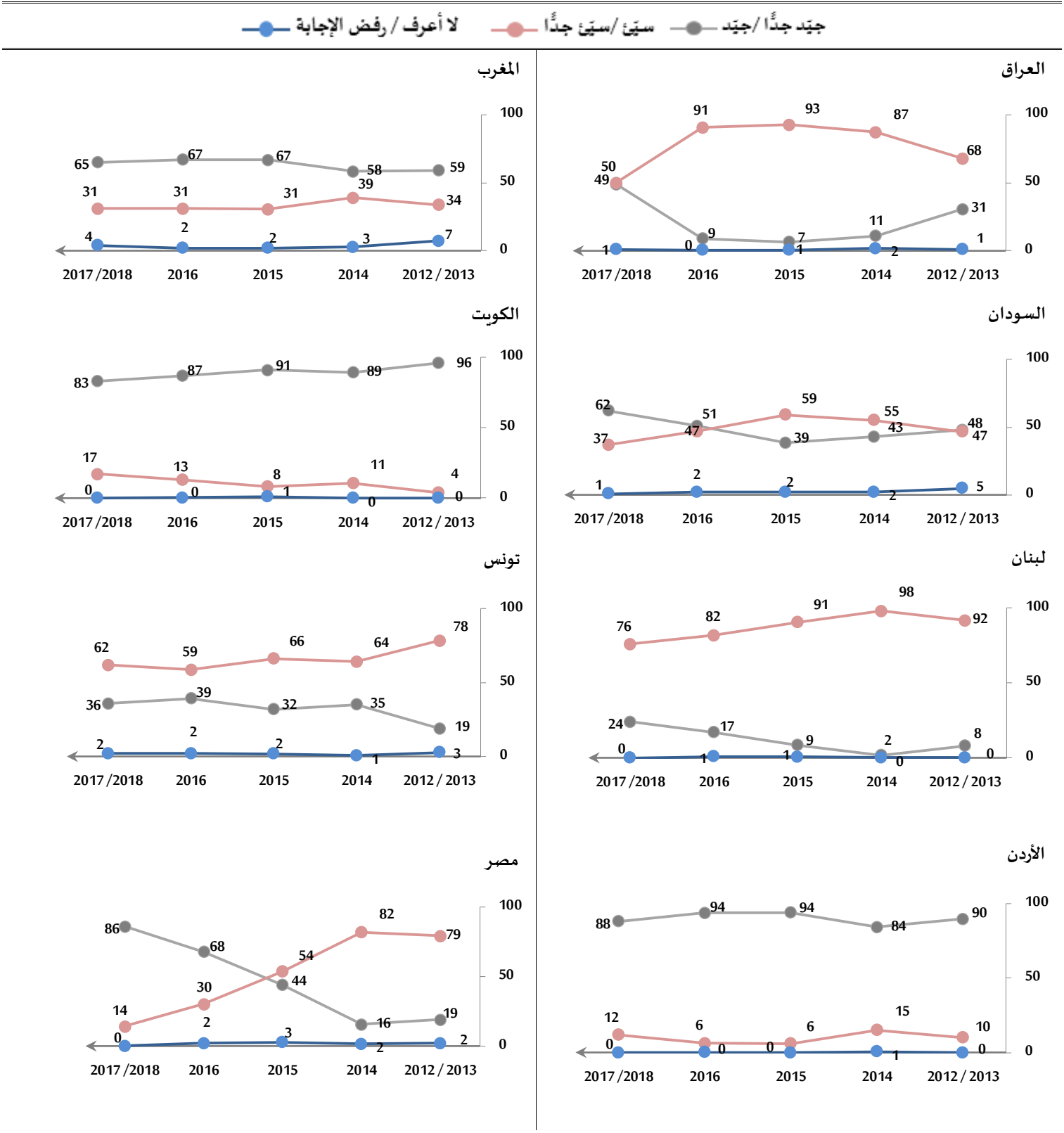

### ب. تقييم الوضع الاقتصادي في بلدان المستجيبين

اتّساقًا مع التقييم غير الإيجابي لواقع الأُسر الاقتصادي من خلال تقييم دخول هذه الأُسر وأوضاعها الاقتصادية، فإنّ أكثر من نصف مستجيبي البلدان العربية التي شملها المؤشر قيّموا وضع بلدانهم الاقتصادي **سلبيًّا**؛ إذ قيّم 59% من المستجيبين الوضع الاقتصادي لبلدانهم، بصفةٍ عامة، بأنّه **سلبي** (سيّئ، أو سيّئ جدًّا)، مقابل 39% من المستجيبين قيّموا وضع بلدانهم الاقتصادي بأنّه **إيجابي** (جيّد، أو جيد جدًّا). وباستثناء السعودية والكويت اللتين رأى أكثر المستجيبين فيهما أنّ الوضع الاقتصادي "جيّد" أو "جيد جدًّا"، فإنّ أكثرية المستجيبين، بنسبةٍ لافتة للانتباه، في كلّ من لبنان، وتونس، والعراق، والأردن، وفلسطين والسودان، قيّمت الأوضاع الاقتصادية في بلدانها **سلبيًّا** (سيّئة، أو سيّئة جدًّا) بنسبٍ راوحت بين 62% و89%. في حين ظهر شبه انقسام بين مستجيبي موريتانيا والمغرب بالنسبة إلى الأوضاع الاقتصادية في بلديهما. ومن اللافت للانتباه أن نسبة المصريين التي أفادت أن الأوضاع الاقتصادية "جيدة" كانت غير مسبوقة مقارنة بالاستطلاعات السابقة.

**الشّكل 15:**

**تقييم المستجيبين للأوضاع الاقتصادية في بلدانهم**

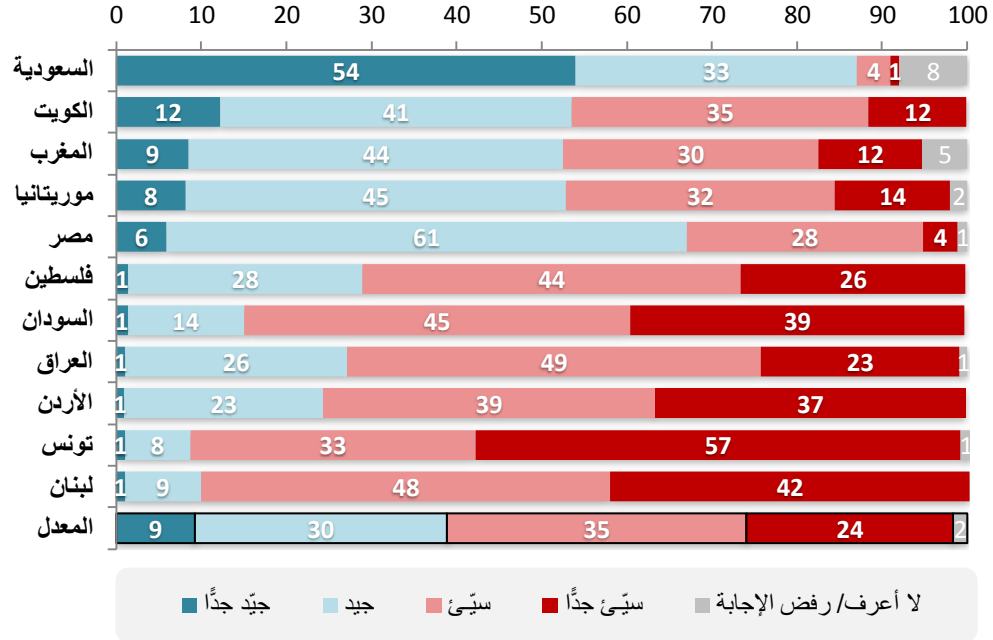

يُظهر تقييم الرأي العامّ للأوضاع الاقتصادية في بلدانهم بالنسبة إلى مؤشر عام 2017/ 2018، مقارنةً بالتقييمات في استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013، تقاربًا؛ فقد انخفضت نسبة الذين قالوا إنّ الوضع الاقتصادي لبلدانهم "جيّد جدًّا" أو "جيّد" من 42% في استطلاع 2012/ 2013 إلى 38% في استطلاع 2014، وارتفعت من جديد إلى 43% في استطلاع 2015، ثمّ انخفضت في استطلاع 2016 إلى 41%؛ واستمرت في الانخفاض في استطلاع 2017/ 2018 لتصل إلى 39%. كما ارتفعت نسبة الذين قيّموا الأوضاع الاقتصادية لبلدانهم بأنّها سلبية (سيّئ، وسيّئ جدًّا) من 56% في استطلاع 2012/ 2013 إلى 60% في استطلاع 2014، وانخفضت من جديد إلى 56% في استطلاع 2015، ثمّ ارتفعت في استطلاع 2016 إلى 57%، وارتفعت على نحو طفيف في استطلاع 2017/ 2018 أيضًا، لتصل إلى 59%. وفي الحصيلة النهائية، فإنّ تقييم الرأي العامّ للوضع الاقتصادي في بلدان المستجيبين منذ عام 2012 قد ظلّ على ما هو عليه بوجه عامّ. ويمكن ملاحظة أنّ تقييم الرأي العامّ العراقي للأوضاع الاقتصادية كان في انخفاض متتالٍ على مدار السنوات الثلاث؛ إذ قيّمه أكثر من الثلثين تقييمًا سلبيًّا، وينطبق هذا النمط من التقييم السلبي على تونس ولبنان أيضًا، إلا أنّ تغيرات ذات دلالة إحصائية في عدد من البلدان شهدتها الأوضاع الاقتصادية في استطلاع 2017/ 2018، مقارنةً بنتائج استطلاع 2016 على وجه الخصوص، والاستطلاعات السابقة بوجهٍ عامّ. يبرز ذلك في نتائج المغرب والسعودية؛ إذ تراجعت نسبة الذين وصفوا أوضاعهم الاقتصادية بـ "سيئ، سيئ جدًا" بمعدل 8 إلى 10 درجات مئوية مقارنة باستطلاع 2016. وينطبق الأمر ذاته على مصر؛ إذ تراجعت نسبة "سيئ، سيئ جدًا" من 60% عام 2016 إلى 32% عام 2017/ 2018، بمعدل 28 درجة مئوية وهي ذات دلالة إحصائية كبيرة. إن هذا الارتفاع المفاجئ في تقييم الرأي العام المصري للأوضاع الاقتصادية لا يرتكز على تغير تدريجي يمكن تفسيره. إلا أنه من المهم أنّ الرأي العام المصري قيّم الأوضاع العامة لبلده من خلال الأسئلة العامة المختلفة بإيجابية التقييم في القضايا التفصيلية.

**الشّكل 16:**

**تقييم المستجيبين للوضع الاقتصادي في بلدانهم بحسب نتائج استطلاع 2017/ 2018، مقارنةً بتقييمهم في استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013**

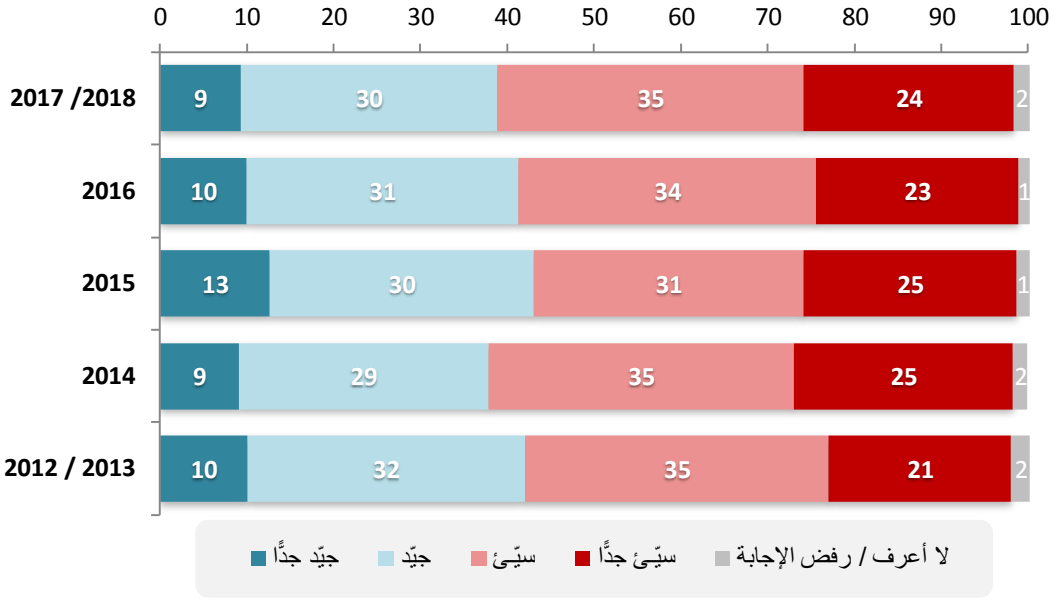

**الشّكل 17:**

**تقييم المستجيبين للوضع الاقتصادي في بلدانهم بحسب نتائج استطلاع 2017/ 2018، مقارنةً بتقييمهم في استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013**

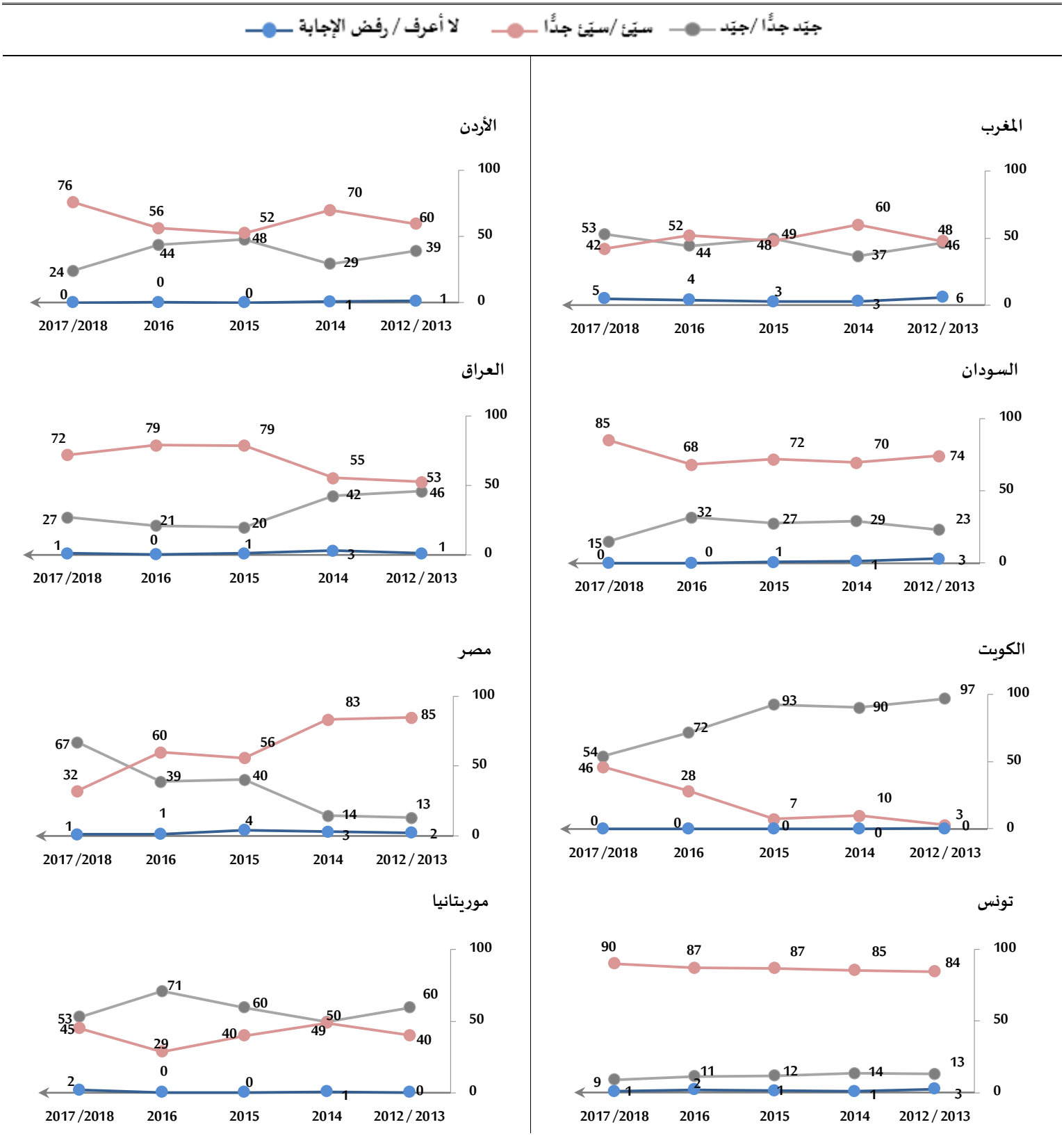

### ج. تقييم الوضع السياسي

يُقيّم مواطنو المنطقة العربية الوضع السياسي في بلدانهم، بصفةٍ عامة، تقييمًا **سلبيًا**؛ إذ وصف نحو 39% من مستجيبي المنطقة العربية الوضع السياسي في بلدانهم **بأنّه إيجابي** (جيّد جدًّا، أو جيّد)، مقابل 55% قيّموا الوضع السياسي في بلدانهم بأنّه سلبي (سيّئ، أو سيّئ جدًّا). بل إنّ 10% فقط من الرأي العامّ في المنطقة العربية أفادوا أنّ الوضع السياسي في بلدانهم "جيّد جدًّا"، مقابل 24% أفادوا أنّ الوضع السياسي "سيّئ جدًّا". وقيّمت أكثرية مستجيبي السعودية، ومصر والكويت، والأردن وموريتانيا، الوضع السياسي في بلدانها بأنّه إيجابي، لكن أكثرية المستجيبين في البلدان الأخرى قيّمت الأوضاع السياسية في بلدانها **بأنّها سلبية**. ويكاد يُجمع مستجيبو لبنان بنسبة 88%، وفلسطين 84%، والعراق وتونس بنسبة 80% لكل منهما، والسودان بنسبة 79%، على أنّ الأوضاع السياسية في بلدانهم "سيّئة" أو "سيّئة جدًّا"، في حين انقسم الموريتانيون حول تقييم الوضع السياسي في بلدهم. **وجدير بالملاحظة أنّ نسب المستجيبين في هذه البلدان التي قيّم مستجيبوها الوضع السياسي** بأنّه إيجابي، **هي أقلّ على نحوٍ جوهري من الذين قيّموا الوضع الأمني** بأنّه إيجابي. **وهي شبه مطابقة لتقييمهم الوضع الاقتصادي.**

**الشّكل 18:**

**تقييم المستجيبين للوضع السياسي في بلدانهم**

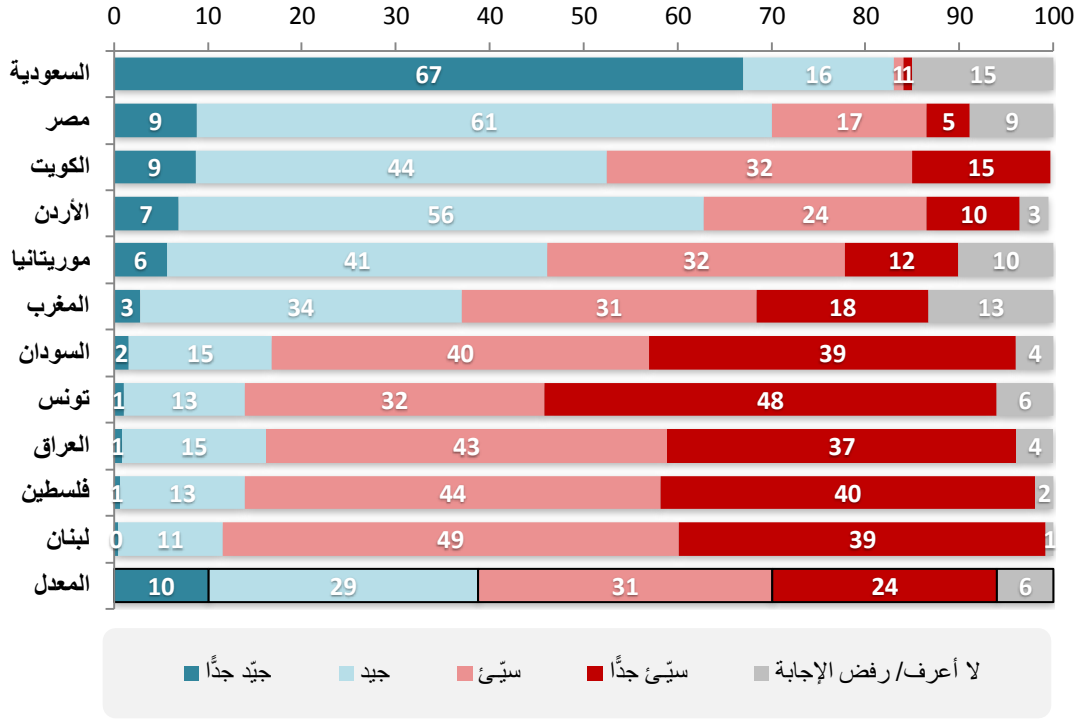

إنّ تقييم المستجيبين للوضع السياسي في استطلاع 2017/ 2018 أصبح أكثر سلبيةً، مقارنةً بتقييمهم في استطلاعات 2016، و2015 و2014 و2012/ 2013؛ إذ إن نسبة الذين أفادوا أنّ الوضع السياسي "سيّئ أو سيّئ جدًّا" هي 55% في استطلاع 2017/ 2018 وهي النسبة ذاتها في استطلاع 2016، في حين كانت نسبتهم 52% في استطلاع 2015، و59% في استطلاع 2014 و53% في استطلاع 2012/ 2013.

وعند مقارنة نتائج استطلاع 2017/ 2018 بنتائج الاستطلاعات السابقة بحسب البلدان، يتبيّن أنّ تقييم المستجيبين للوضع السياسي في مصر يمثل مفاجأة؛ إذ ارتفع التقييم الإيجابي ارتفاعًا ملحوظًا وغير تدريجي عن ذلك الذي سجل في استطلاع 2016 ويبقى تفسير هذا الارتفاع في المؤشرات العامة في مصر في حاجة إلى تدقيق خاصة أنه لا يتسق مع التقييم السلبي للأوضاع الداخلية عندما تكون الأسئلة تفصيلية. ومن المهم الإشارة إلى أن ارتفاع التقييم الإيجابي هنا كان نتيجة لارتفاع نسبة الذين قالوا إن الوضع السياسي "جيد" وثبات نسبة الذين قالوا إن الوضع السياسي "جيد جدًا". وتجدر ملاحظة ارتفاع في التقييم الإيجابي للأوضاع السياسية في العراق مع أن الأغلبية ما زالت توصف الوضع السياسي بالسلبي.

في حين انخفض التقييم الإيجابي للوضع السياسي في الأردن، والكويت، وموريتانيا، والسودان، وتونس وفلسطين. وكان شبه ثابتٍ في السعودية، والمغرب.

**الشّكل 19**

**تقييم المستجيبين للوضع السياسي في بلدانهم بحسب نتائج استطلاع 2017/ 2018، مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013**

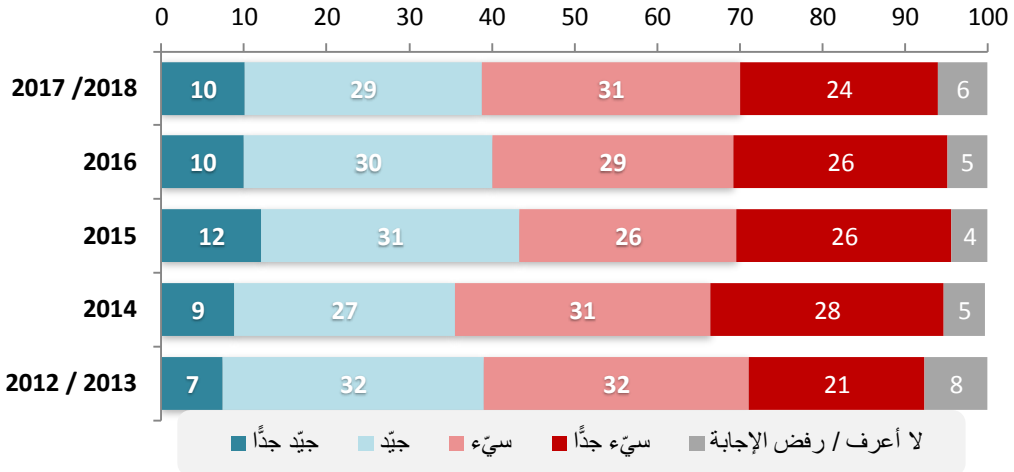

**الشّكل 20:**

**تقييم المستجيبين للوضع السياسي في بلدانهم بحسب نتائج استطلاع 2017/ 2018، مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013**

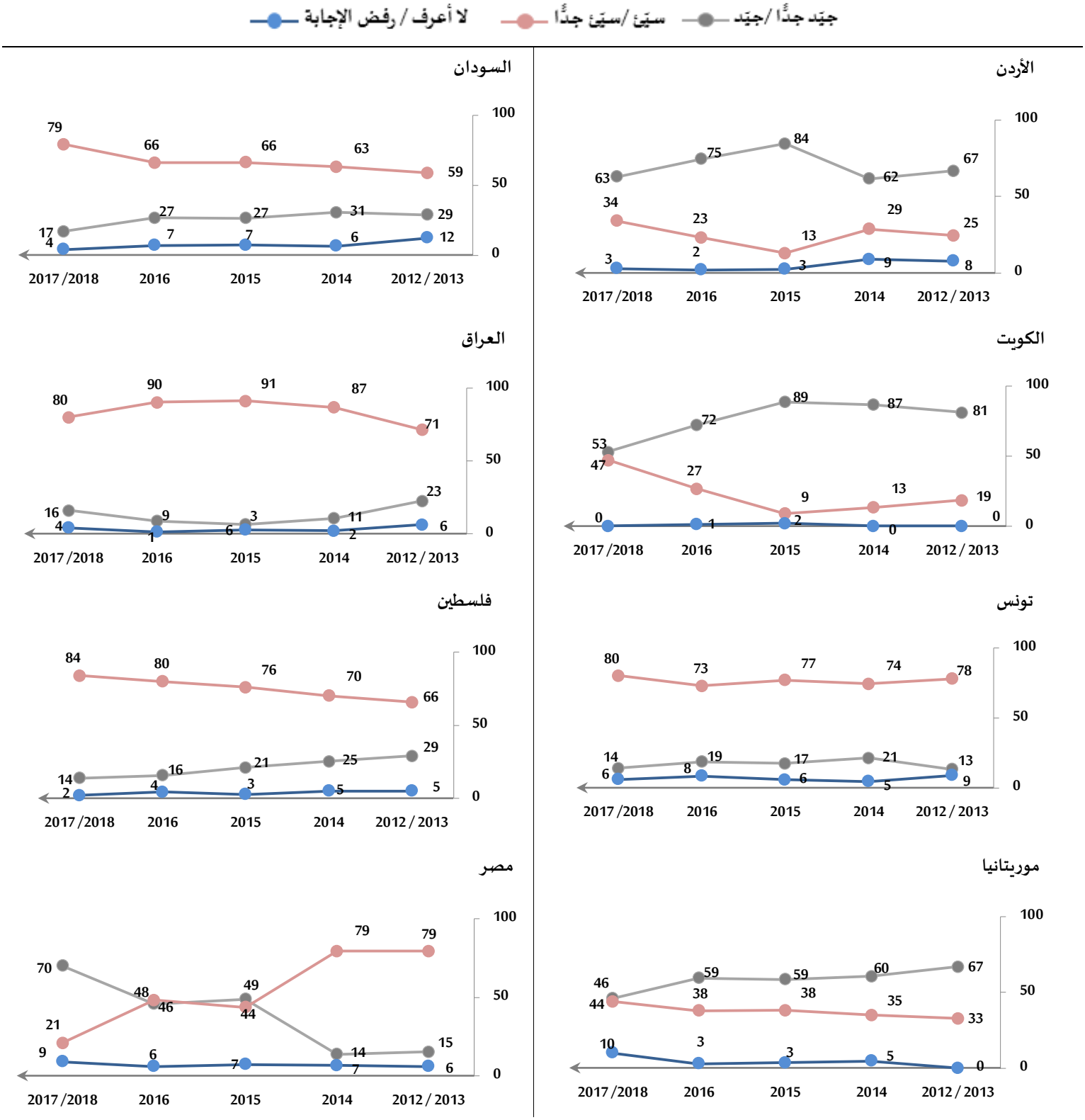

### 4. أولويّات مواطني المنطقة العربية

في إطار تعميق معرفة تقييم الرأي العامّ في المنطقة العربية للأوضاع العامة لبلدانه ومجتمعاته، اعتمد المؤشر العربي منذ انطلاقه على طرح سؤال مفتوح على المستجيبين بخصوص أهمّ مشكلة تواجه بلدانهم، على نحو يبرز أولويات المواطنين ويعبر عن تقييمهم التفصيلي للتحديات التي تواجهها بلدانهم. عكست النتائج أن 5% فقط من الرأي العام العربي أفادوا أنّهم "لا يعرفون" أهمّ مشكلة تواجهها بلدانهم، أو "رفضوا الإجابة"؛ أي إنّ 95% من المستجيبين في المنطقة العربية عبّروا عن آرائهم بخصوص أهمّ مشكلة تواجهها بلدانهم؛ وهي نسبة عالية تُظهر أنّ لمواطني المنطقة العربية معرفةً ودرايةً ورأيًا فيما يتعلّق بأحوال بلدانهم. وقد أورد المستجيبون نحو 19 ألف إجابة عبّروا فيها من خلال مفرداتهم وآرائهم عن المشكلات الأكثر إلحاحًا التي تواجهها بلدانهم.

وتُظهر نتائج المؤشر العربي أنّ مشكلة البطالة أولوية بالنسبة إلى مواطني المنطقة العربية؛ إذ وافق 15% من المستجيبين على هذه المشكلة، وتلتها مشكلة سوء الأوضاع الاقتصادية بنسبة 14%، وجاءت بعدها مشكلة ضعف الخدمات العامة بنسبة 13% لتحتل المرتبة الثالثة، وقد ركز المستجيبون في هذا المجال على الصحة والتعليم والطرق والمواصلات. في السياق ذاته، أفاد 10% أنّ ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة يمثّلان المشكلة الأساسية، بنسبة 8%، أيضًا، كما ركّز المستجيبون على الفقر وتدنّي مستوى المعيشة. وتلا ذلك التركيز على غياب الأمن والأمان بنسبة 6%، ومشكلة الفساد المالي والإداري بنسبة 6% أيضًا، ثم الاحتلال الإسرائيلي بنسبة 5%؛ وبناءً عليه يمكن عرض أولويات المواطنين في المنطقة العربية في ثلاثة محاورَ أساسية، هي:

1. **أولويات اقتصادية:** أورد نحو نصف المستجيبين (47%) مشكلات، مثل البطالة، وارتفاع الأسعار، وسوء الأوضاع الاقتصادية والفقر.
2. **أولويات أمنية وعدم الاستقرار:** أورد 18% من المستجيبين مشكلات، مثل غياب الأمن والأمان، وخطر الإرهاب والانقسام الجهوي والإثني، وعدم الاستقرار السياسي، ومخاطر التدخل الخارجي والاحتلال الإسرائيلي.

3. **أولويات متعلقة بأداء الحكومات وسياساتها:** أورد 20% من المستجيبين مشكلات، مثل ضعف الخدمات العامة، والفساد المالي والإداري، والحكم وسياساته والانتقال الديمقراطي، وهي مشكلات تقع في إطار سياسات الحكم ومؤسساته في البلدان العربية.

وهكذا، توافق نحو نصف مواطني المنطقة العربية على أنّ المشكلات ذات الطبيعة الاقتصادية؛ من بطالة، وفقر، وارتفاع أسعار، وسوء أوضاع اقتصادية، هي المشكلات الأهمّ التي تواجهها بلدانهم.

وتُبرز اتجاهات الرأي العامّ في البلدان المُستطلَعة آراء مواطنيها تباينات ذات أهمية في المشكلات التي ركّز عليها المستجيبون بين بلد وآخر؛ فقد كان التركيز على القضايا الاقتصادية، خصوصًا البطالة وارتفاع الأسعار، في الأردن، والمغرب، وموريتانيا، والسودان وتونس، إذ إن نحو ثلثي المستجيبين في تلك البلدان ركزوا على الأوضاع الاقتصادية، وتصل النسب إلى أكثر من 80% في الأردن والسودان. في حين أن الرأي العام في بلدان أخرى ركز أكثر من غيره على غياب الأمن والأمان وخطر الإرهاب؛ فقد ركز نحو خمس العراقيين والمصريين على هذا الأمر، وذكر ذلك 10% من الرأي العام التونسي. لكن التركيز على عدم الأمان تراجع في الاستطلاع الحالي (2017/ 2018) في غالبية البلدان، خاصة في العراق، ولبنان، وتونس مقارنة باستطلاعي 2016، و2015. وحظي ضعف الخدمات العامة بأكثر من ربع الرأي العام في الكويت، والمغرب، ومصر وموريتانيا. ومن الجدير بالذكر أن الرأي العام السعودي بنسبة غير مسبوقة (13%) رأى أن أهم مشكلة تواجهها السعودية اليوم هي السياسات الخارجية لبلدهم ومخاطر خارجية، في إشارة واضحة إلى الحرب في اليمن.

وكان التركيز على الاحتلال الإسرائيلي وما يتعلق به من بناء المستوطنات والحواجز والحصار على قطاع غزة والقدس هو الأعلى بين مستجيبي فلسطين (الضفّة الغربية، وغزّة) بنسبة 51% من المستجيبين، وهذا أمرٌ مفهوم في ظلّ الاحتلال الإسرائيلي، وفي ضوء حالة الانقسام بين الضفّة الغربية وغزّة.

**الجدول 2:**

**اتجاهات الرأي العامّ نحو أهمّ مشكلة تواجه بلدانه**

| بلدان المستجيبين / أهمّ مشكلة | العراق | لبنان | الأردن | تونس | الكويت | المغرب | فلسطين | مصر | موريتانيا | السودان | السعودية | المعدل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البطالة | 22 | 20 | 19 | 17 | 17 | 17 | 16 | 14 | 9 | 8 | 6 | **15** |
| سوء الأوضاع الاقتصادية | 10 | 24 | 25 | 29 | 4 | 1 | 6 | 2 | 6 | 37 | 7 | **14** |
| ضعف الخدمات العامة | 9 | 12 | 1 | 0 | 27 | 28 | 2 | 26 | 29 | 1 | 1 | **12** |
| ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة | 0 |  | 28 |  | 19 | 3 | 1 | 14 | 9 | 35 | 4 | **10** |
| الفقر وتدني مستوى المعيشة | 2 | 4 | 14 | 23 |  | 12 | 5 | 11 | 12 | 2 |  | **8** |
| غياب الأمن والأمان (وخطر الإرهاب) | 21 | 6 | 1 | 10 | 0 | 5 | 2 | 17 | 2 | 3 | 2 | **6** |
| الفساد المالي والإداري | 15 | 13 | 4 | 1 | 3 | 7 | 4 | 4 | 5 | 4 |  | **6** |
| الاحتلال الإسرائيلي | -- | 0 | 0 | -- | -- | -- | 51 | -- | -- | -- | -- | **5** |
| عدم الاستقرار السياسي (وجود استقطابات) | 9 | 6 | 1 | 9 | 0 | 1 | 10 | -- | -- | -- | 2 | **4** |
| مشكلات اجتماعية | 0 | 0 | 1 | 2 | 9 | 8 | 0 | 8 | 5 | 1 | 2 | **3** |
| الانقسامات الجهوية /الطائفية/ الإثنية/ القبلية | 3 | 7 | 0 | 1 | 1 | 6 | 0 | 1 | 2 | 2 | 1 | **2** |
| الحكم وسياساته | 2 |  | 1 | 3 | 0 | 1 | 0 | -- | 4 | 5 | 2 | **2** |
| الوافدون واللاجئون | -- | 4 | 2 | -- | 8 | 1 | -- | 0 |  | -- | -- | **1** |
| مخاطر خارجية/ السياسة الخارجية | 1 | 1 | 1 | 0 |  | 2 | 1 | 0 | 0 | 0 | 13 | **1** |
| الانتقال والتحول الديمقراطي | 0 | 1 | 0 |  | 0 | 2 |  | 3 | 5 | 1 |  | **1** |
| أخرى | 0 | 0 | 0 | 1 | 0 | 2 | 0 | 1 | 3 | 1 | 0 | **1** |
| لا أعرف/ رفض الإجابة | 5 | 1 | 0 | 2 | 10 | 3 | 1 | 0 | 6 | 1 | 18 | **5** |
| لا يوجد مشاكل | 1 | 0 | 0 | 0 | 2 | 1 | -- | -- | 3 | 0 | 41 | **4** |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | **100** |

تُظهر مقارنة أولويات المواطنين في مؤشر 2017/ 2018 بأولوياتهم في نتائج المؤشرات السابقة بعض التغيرات؛ فقد ارتفعت نسبة الذين ركزوا على الموضوعات الاقتصادية في الاستطلاع الحالي، لتصل إلى 47%، بعد أن سجلت 44% في استطلاع 2015 و37% في استطلاعات 2015 و2014 و2011. أمّا التغير الآخر المهمّ، فهو انخفاض نسبة الذين قالوا إنّ أهمّ مشكلة هي غياب الأمن والأمان والاستقرار السياسي إلى 6% بعد أن كانت 18% في استطلاع 2016، بينما سجلت نحو نسبة الثلث في استطلاعَي 2015 و2014. وفي هذا الاستطلاع، وصلت النسبة إلى أقلّ مستوى لها، مقارنةً بجميع الاستطلاعات. أمّا التغير الأخير والمهم في هذا السياق، فهو المشكلات المتعلقة بسياسات الحكم وإجراءاته. فقد انخفضت نسبة الذين ركزوا على هذه المشكلة انخفاضًا كبيرًا مسجلةً 3% من المستجيبين

مقارنة بـ 21% من المستجيبين في استطلاع 2016، وقد كانت 13% في استطلاعَي 2014 و2012/ 2013.

**الجدول 3:**

**اتجاهات الرأي العامّ نحو أهمّ مشكلة تواجه بلدانه بحسب نتائج استطلاع 2017/ 2018، مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011**

| أهمّ مشكلة | 2018 /2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 /2012 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| البطالة | 15 | 18 | 14 | 13 | 16 | 13 |
| سوء الأوضاع الاقتصادية | 14 | 11 | 8 | 9 | 11 | 8 |
| ضعف الخدمات العامة | 12 | 9 | 9 | 6 | 5 | 2 |
| ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة | 10 | 9 | 9 | 11 | 12 | 8 |
| الفقر وتدني مستوى المعيشة | 8 | 7 | 6 | 7 | 6 | 8 |
| غياب الأمن والأمان (وخطر الإرهاب) | 6 | 11 | 19 | 20 | 11 | 11 |
| الفساد المالي والإداري | 6 | 5 | 3 | 4 | 5 | 10 |
| الاحتلال الإسرائيلي | 5 | 3 | 4 | 3 | -- | 2 |
| عدم الاستقرار السياسي (وجود استقطابات) | 4 | 4 | 5 | 6 | 10 | 7 |
| مشكلات اجتماعية | 3 | 6 | 4 | 3 | 4 | 3 |
| الحكم وسياساته | 2 | 4 | 3 | 2 | 2 | 3 |
| الانقسامات الجهوية/ الطائفية/ الإثنية/ القبَلية | 2 | 2 | 4 | 4 | 3 | 4 |
| الانتقال والتحول الديمقراطي | 1 | 2 | 1 | 1 | 2 | 2 |
| اللاجئون والوافدون | 1 | 3 | 3 | 2 | -- | -- |
| مخاطر خارجية/ السياسة الخارجية | 1 | 1 | 2 | 1 | 2 | 2 |
| مشكلة الانفصال عن الجنوب | -- | -- | -- | -- | -- | 3 |
| الانقسام الفلسطيني | -- | -- | -- | -- | -- | 3 |
| الاحتلال الأميركيّ | -- | -- | -- | -- | -- | 0.3 |
| أخرى | 1 | 0.1 | 0.4 | 1 | 1 | 2 |
| لا أعرف/ رفض الإجابة | 9 | 5 | 6 | 7 | 10 | 9 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

إنّ الرأي العامّ في المنطقة العربية غير متفائل بجدية حكومات بلدانه في العمل على حلّ المشكلات التي قالوا إنّها أهمّ مشكلة تواجهها بلدانه؛ إذ يرى 9% فقط من الرأي العامّ أنّ دولهم "جادّة جدًّا" في العمل على حلّ هذه المشكلات. وأفاد 24% من المستجيبين أنّ دولهم "جادّة إلى حدّ ما" في العمل على حلّ هذه المشكلات. وفي المقابل، أفاد 31% من المستجيبين أنّ حكومات بلدانهم "غير جادّة على الإطلاق" في حلّ هذه المشكلات. وبناء عليه، فإن 37% لديهم ثقة بأن الحكومة جادة في معالجة مشكلات بلدانهم مقابل 61% ليس لديهم ثقة بذلك. وأفاد 30% أنّ دولهم "غير جادّة إلى حدّ ما" في حلّ هذه المشكلات. وترى أكثرية مستجيبي السعودية أنّ حكومتهم جادّة في معالجة المشكلات التي تواجهها بلادهم. في حين أنّ الرأي العامّ في مصر، وموريتانيا منقسمٌ

حول جدّية الحكومات. وعبّرت أغلبية المستجيبين في باقي البلدان المستطلعة عن عدم جدّية حكوماتها في معالجة هذه المشكلات، بل إنّ هنالك شبه توافق على عدم جدية الحكومات في لبنان، والعراق والأردن على حلّ المشكلات التي تواجهها بلدانهم.

**الشّكل 21:**

**اتجاهات الرأي العامّ نحو جدّية بلدانه في العمل على حلّ المشكلات التي أوردها بوصفها أهمّ مشكلات تواجهها هذه البلدان**

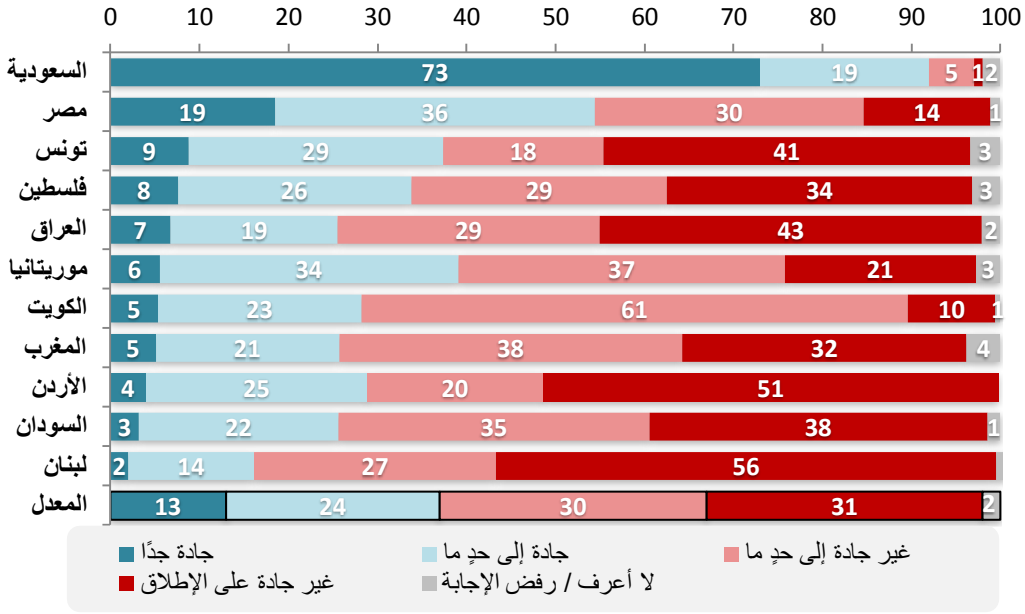


لقد تغيّرت المشكلات التي أوردها المواطنون ضمن استطلاع 2017/ 2018، تغيرًا جزئيًّا، مقارنةً بما أوردوه في الاستطلاعات السابقة. وبناءً عليه، فإنّ تقييم المستجيبين مدى جدّية بلدانهم في العمل على حلّ هذه المشكلات مرتبطٌ بما أوردوه من مشكلاتٍ. ومع ذلك، يمكن مقارنة اتجاهات الرأي العامّ نحو جدّية الدولة في العمل على حلّ المشكلات في استطلاع 2017/ 2018 بنتائج استطلاعات المؤشر السابقة 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013؛ ذلك أنّ هذه المقارنة تفيد في تبيان مدى ثقة الرأي العامّ بتعامل حكومات بلدانهم مع هذه المشكلات والأولويات التي أوردها. وتُظهر النتائج وجود فروق ملحوظة بين نتائج استطلاع 2017/ 2018 ونتائج المؤشر بالنسبة إلى الأعوام السابقة؛ ففي استطلاع 2012/ 2013، كانت توقعات المواطنين، بنسبة 53%، متمثّلة في أنّ حكومات بلدانهم "جادّة جدًا"، أو "جادّة إلى حدٍ ما"؛ أي إنّها أعلى ممّا كانت عليه في استطلاع 2014 (47%)، وفي استطلاع 2015

(49%)، ثم انخفضت في استطلاع 2016 إلى 43%، لتصل إلى أقلّ مستوياتها في استطلاع 2017/ 2018، بنسبة 37%. وتصبح المقارنة أكثر وضوحًا من جهة أنّ نسبة الذين قالوا إنّ الحكومة "غير جادّة على الإطلاق" في مؤشر 2012/ 2013 بلغت 19%، ثم ارتفعت إلى 25% في استطلاعَي 2014 و2015، ثم ارتفعت مجددًا لتصل إلى 29% في استطلاع 2016، ثم وصلت إلى أعلى مستوياتها بنسبة 31% في هذا الاستطلاع؛ أي إنّ المواطنين أقلّ تفاؤلًا بجدية الحكومة في عام 2017/ 2018، مقارنةً بالأعوام الماضية. إنّ هذا التراجع يعكس تراجعًا في بعض المجتمعات؛ فقد تراجعت نسبة الذين يرون أنّ الحكومة "جادّة" في كلٍ من السودان، والكويت، ومصر، والأردن، وتونس، والعراق، والمغرب، وفلسطين وموريتانيا. وجدير بالذكر أنّ توقعات المواطنين بخصوص جدية الحكومة في التعامل مع المشكلات قد شهدت تحسنًا في السعودية ولبنان مقارنةً بالسنوات الماضية.

**الشّكل 22:**

**اتجاهات الرأي العامّ نحو جدّية بلدانه في العمل على حلّ المشكلات التي قام بإيرادها بوصفها أهم مشكلات تواجه هذه البلدان بحسب نتائج استطلاع 2017/ 2018، مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013**

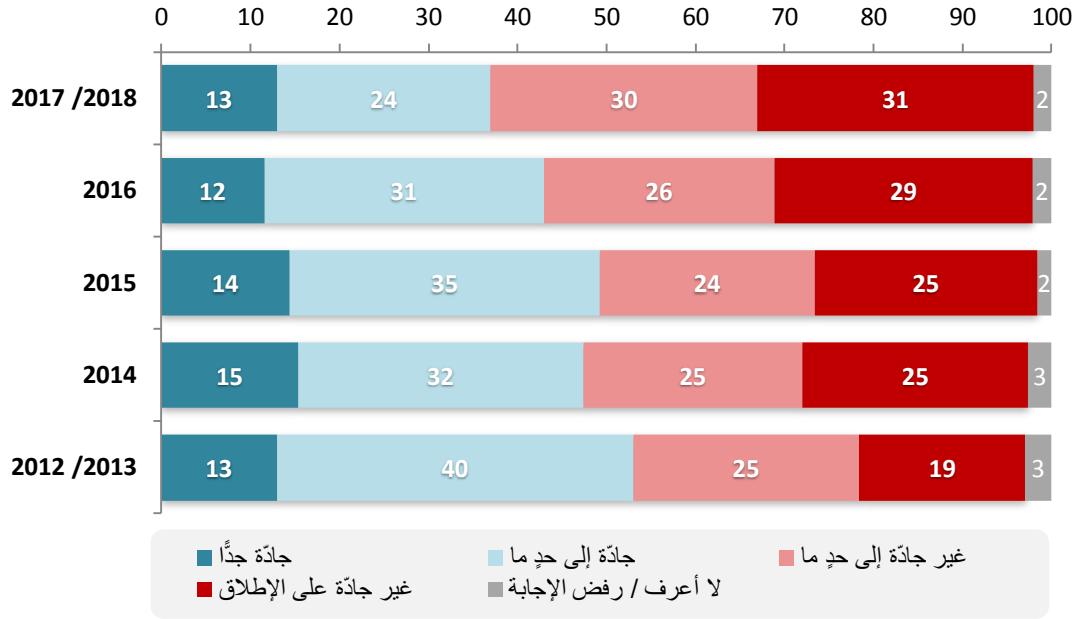

**الشّكل 23:**

**اتجاهات الرأي العامّ نحو جدّية بلدانه في العمل على حلّ المشكلات التي قام بإيرادها بوصفها أهمّ مشكلات تواجه هذه البلدان بحسب نتائج استطلاع 2017/ 2018، مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013**

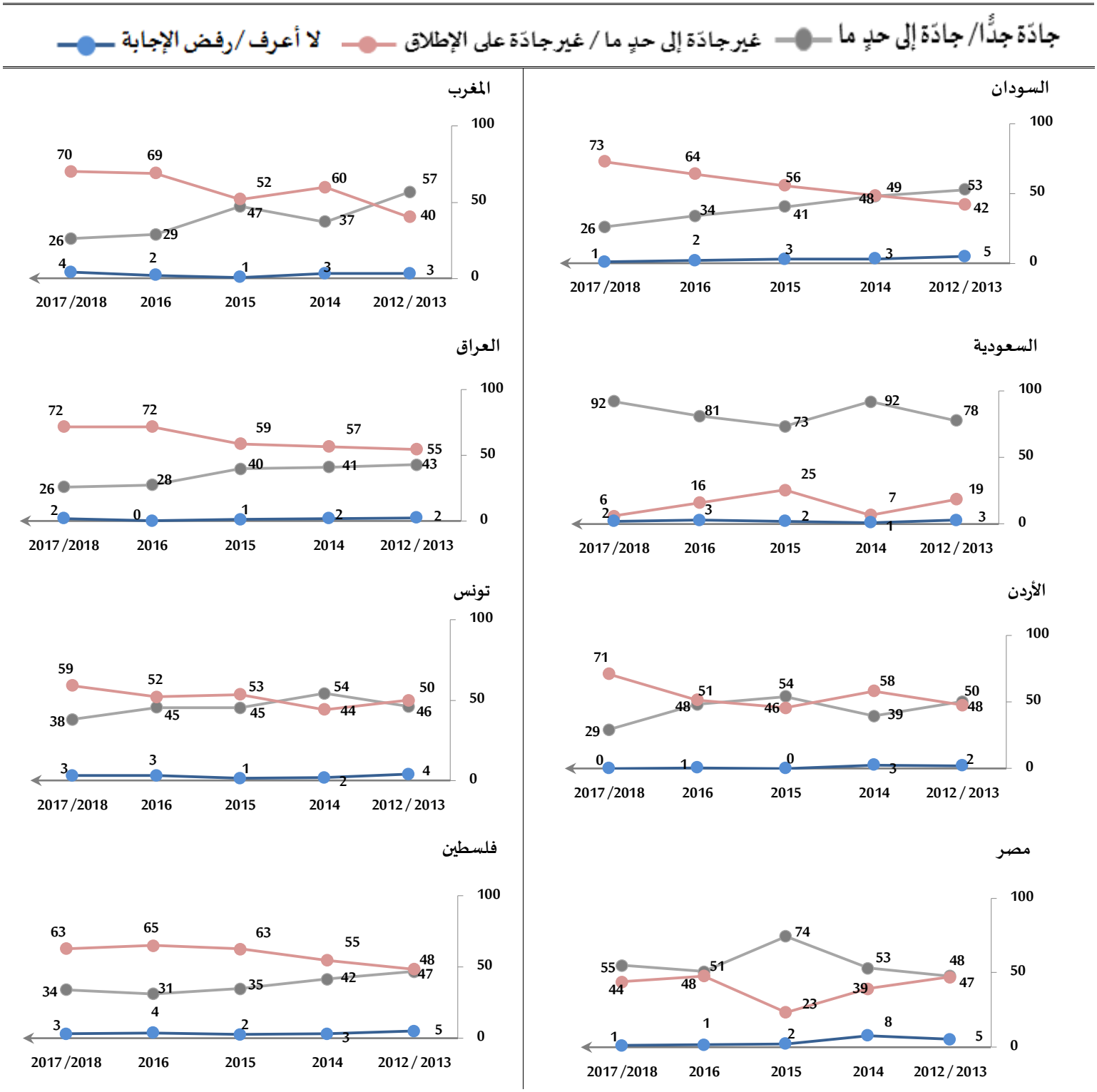

### 5. اتجاهات الرأي العامّ نحو الهجرة

تُعدّ رغبة المواطنين في الهجرة إلى خارج بلدانهم مؤشرًا ذا دلالةٍ يُمكن استخدامه في التقييم العامّ لأوضاعهم بصفةٍ عامة، وفي تقييم أوضاع بلدانهم؛ إذ تُظهر النتائج أنّ 26% من المستجيبين "يرغبون في/ ينوون" الهجرة إلى الخارج، مقابل 73% لا يرغبون في ذلك. وتشير النتائج بحسب البلدان المستطلعة إلى أنّ ما يزيد قليلًا على نصف المستجيبين في السودان يرغبون في الهجرة، في حين بلغت النسبة نحو الثلث أو أكثر في كل من المغرب، والأردن والعراق. وراوحت نسبة الذين أفادوا أنهم يرغبون في الهجرة بين ربع المستجيبين وخُمسهم في كل من تونس، وفلسطين، والعراق، وموريتانيا، والأردن. وكانت أقلّ نسبة، في هذا الشأن، في الكويت والسعودية؛ إذ عبّر 8% من الكويتيين و5% من السعوديين عن رغبتهم في الهجرة.

**الشّكل 24:**

**اتجاهات الرأي العام نحو الرغبة في الهجرة إلى خارج بلدانه**

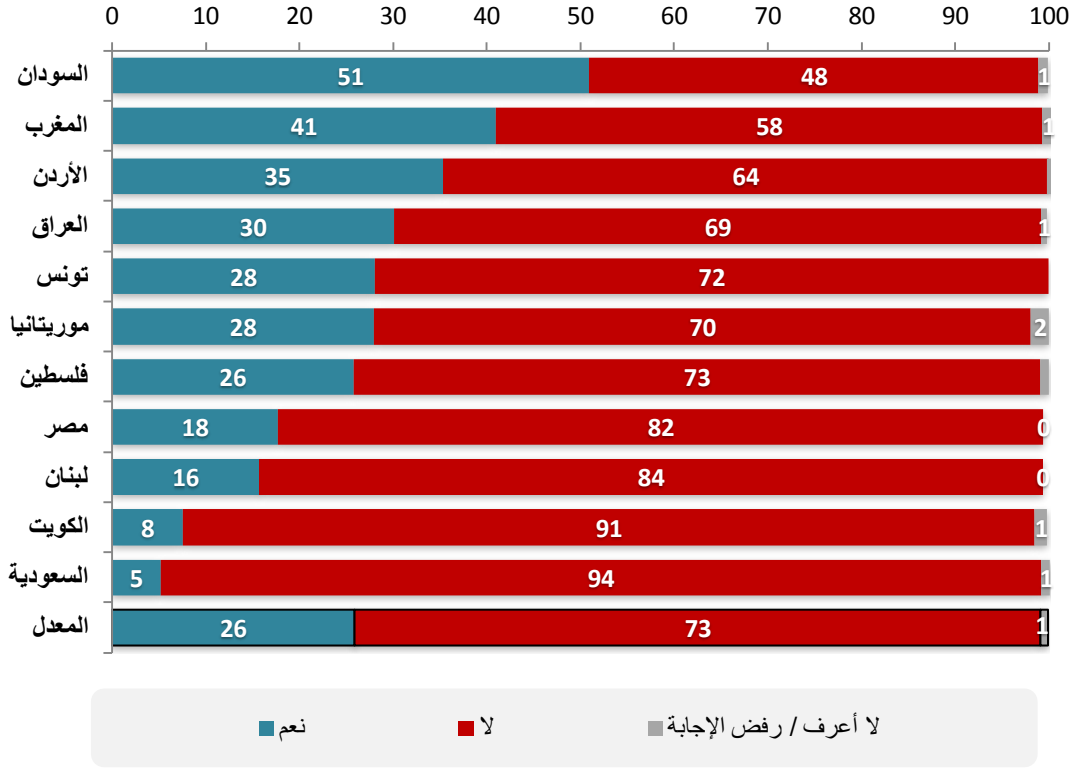

إنّ نتائج المؤشر لهذا العام لا تشير إلى أنّ اتجاهات الرأي تبرز تغييرًا في نسب الذين يرغبون في الهجرة من بلدانهم؛ إذ إنّ نسبة الذين يرغبون في/ ينوون الهجرة انخفضت على نحوٍ طفيف من 24% في استطلاع 2011، إلى 22% في استطلاعَي 2012/ 2013 و2014، لترتفع قليلًا في استطلاع 2015 إلى 23% وفي استطلاع 2016 إلى 24%، وارتفعت مجددًا في استطلاع 2017/ 2018 إلى 26%. وهو تغيير محدود وغير جوهري من الناحية الإحصائية عبر السنوات الماضية. إلا أن من المهم أن نؤكد في هذا السياق أن نحو ربع مواطني المنطقة العربية يرغبون في الهجرة وهذه نسبة في حد ذاتها مرتفعة.

وعند فحص التغيّرات التي طرأت على نسبة الذين يرغبون في الهجرة في بعض المجتمعات المُستطلَعة، ظَهر ارتفاع ملحوظ في المغرب؛ إذ أصبحت نسبة الذين يرغبون في الهجرة 41% في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بـ 29% في استطلاع 2016، وقد كانت نسبتهم 15% في استطلاع 2015، و8% في استطلاع 2011. إضافةً إلى ذلك، ارتفعت نسب الذين يرغبون في الهجرة في الأردن، وموريتانيا، والعراق وبشكل طفيف في الكويت. وفي المقابل، انخفضت هذه النسبة في كلٍّ من السودان، ومصر، ولبنان والسعودية، واستقرّت في بلدان أخرى مثل تونس، وفلسطين.

**الشّكل 25:**

**اتجاهات الرأي العامّ نحو الرغبة في الهجرة إلى خارج بلدانه بحسب نتائج استطلاع 2017/ 2018، مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011**

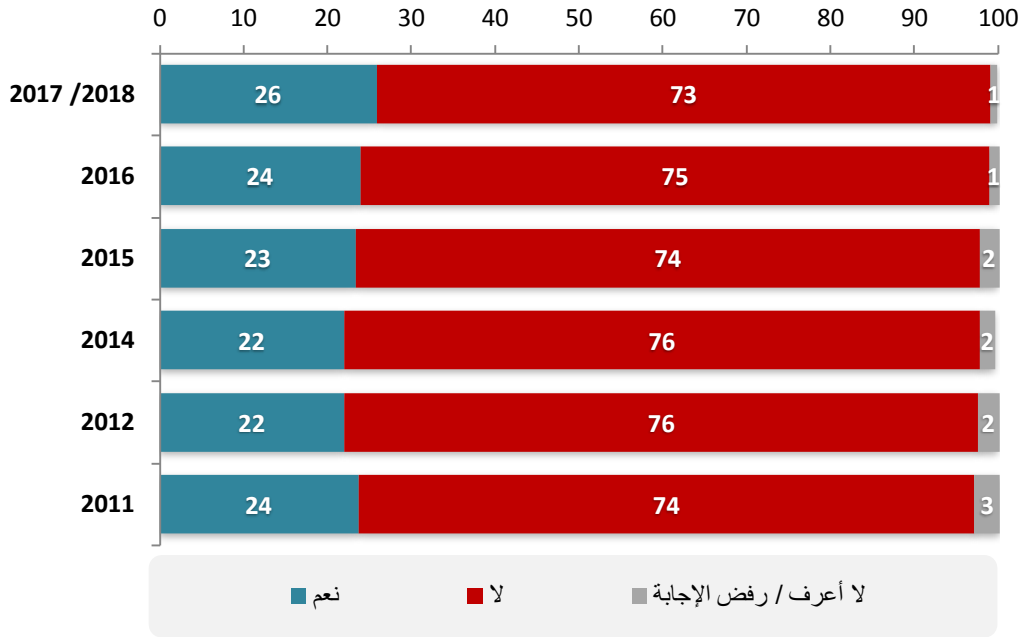

**الشّكل 26:**

**اتجاهات الرأي العامّ نحو الرغبة في الهجرة إلى خارج بلدانه بحسب نتائج استطلاع 2017/ 2018، مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013**

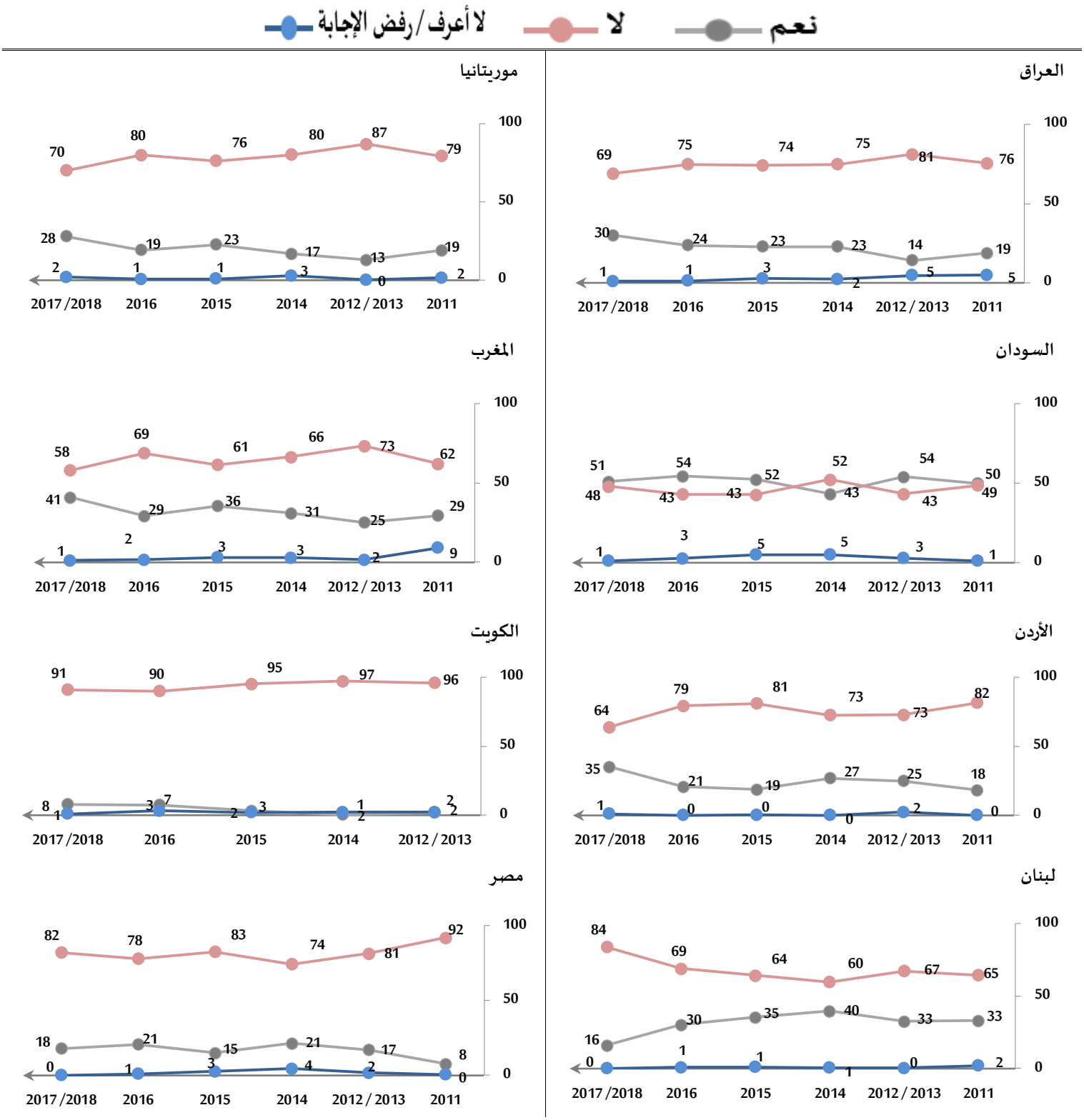

يُشير تحليل الأسباب التي اختارها المستجيبون الذين يرغبون في الهجرة، بوصفها دوافعَ إلى هجرتهم، إلى أنّ السبب الأهم لرغبة المواطنين في الهجرة هو تحسين أوضاعهم الاقتصادية بنسبة 74% من الذين يرغبون في الهجرة. وكان عدم الاستقرار الأمني هو الدافع الثاني (10%) من مُجمل الذين يرغبون في الهجرة. وأفاد 9% من المستجيبين أنّهم يفكّرون في الهجرة لأسباب سياسية. وعند النظر إلى دوافع المستجيبين الذين ينوون الهجرة في كلّ مجتمعٍ من المجتمعات المُستطلَعة على حِدة، يَظهرُ تحسين الأوضاع الاقتصادية بوصفه عاملًا غالبًا على العوامل الأخرى، باستثناء العراق، والسعودية؛ إذ ما زال الاستقرار الأمني والسياسي يمثّل هاجسًا للمواطنين العراقيين. فقد أفاد نحو نصف العراقيين الذين يرغبون في الهجرة أنّ دافعهم هو تحسين الأوضاع الاقتصادية في حين كان دافع النصف الآخر هو عدم الاستقرار الأمني (30%)، وأسباب سياسية (11%). ورأى 38% من السعوديين أن دوافعهم للهجرة هي نتيجة لأسباب سياسية، كما أنّ أكثر من ربع الفلسطينيين، و14% من اللبنانيين، و10% من السعوديين، و9% من المصريين الراغبين في الهجرة، عزوا رغبتهم في الهجرة إلى عدم الاستقرار الأمني، في حين عزا 38% من السعوديين، و10% من المغاربة و9% من التونسيين، و5% من الفلسطينيين رغبتهم في الهجرة إلى أسباب سياسية. وبطبيعة الحال، إنّ أسباب الفلسطينيين عندما تكون أمنية وسياسية، فهي مرتبطة أساسًا بالاحتلال الإسرائيلي، لكن يبدو أن تأزم الأوضاع السياسية في عدد من البلدان العربية أصبح عاملًا رئيسًا ضمن العوامل التي تدفع الراغبين في الهجرة.

**الجدول 4:**

**العوامل الرئيسة التي تدفع الراغبين في الهجرة إلى خارج بلدانهم**

| العوامل الرئيسة للهجرة / بلد الدراسة | تحسين الظروف الاقتصادية | عدم الاستقرار الأمني | أسباب سياسية | من أجل تعليم/ دراسة أفضل | للالتحاق بأحد من أفراد العائلة | أسباب دينية | أخرى | لا أعرف/ رفض الإجابة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | 89 | 2 | 4 | 2 | 1 | 0 | 2 | 0 | 100 |
| السودان | 88 | 4 | 2 | 3 | 0 | 0 | 1 | 3 | 100 |
| لبنان | 82 | 11 | 3 | 3 | 0 | 0 | 0 | 1 | 100 |
| مصر | 79 | 9 | 6 | 3 | 0 | 0 | 0 | 1 | 100 |
| تونس | 79 | 5 | 9 | 2 | 1 | 0 | 2 | 1 | 100 |
| موريتانيا | 77 | 4 | 3 | 7 | 0 | 4 | 0 | 5 | 100 |
| الكويت | 77 | 10 | 2 | 9 | 0 | 0 | 0 | 2 | 100 |
| المغرب | 71 | 2 | 10 | 12 | 4 | 0 | 0 | 1 | 100 |
| فلسطين | 71 | 21 | 5 | 1 | 0 | 0 | 2 | 1 | 100 |
| العراق | 54 | 30 | 11 | 3 | 0 | 1 | 1 | 0 | 100 |
| السعودية | 52 | 10 | 38 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 100 |
| **المعدل** | **74** | **10** | **9** | **4** | **1** | **0** | **1** | **1** | **100** |

عندما نقارن الدوافع التي أوردها الراغبون في الهجرة في هذا الاستطلاع (2017/ 2018) بالدوافع التي أوردوها في الاستطلاعات السابقة 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013، بحسب بلدانهم، يتّضح على نحوٍ جليّ عدم وجود تغيّر مهمّ في دوافع أغلب المستجيبين الذين يرغبون في الهجرة؛ فدافِع تحسين الأوضاع الاقتصادية ما زال العامل الأهمّ في جميع البلدان، باستثناء العراق والسعودية؛ إذ ذكرت نسبة مهمّة من مستجيبي هذين البلدين عدم الاستقرار الأمني والأوضاع السياسية، بوصفهما من دوافع الهجرة.

وفي إطار تعميق إدراك أهداف المستجيبين الذين يرغبون في الهجرة ودوافعهم، سُئل المستجيبون الذين عبّروا عن رغبتهم في الهجرة عن البلد الذي يفضّلون الهجرة إليه. وتُظهر النتائج أنّ 1% من المستجيبين الذين يرغبون في الهجرة لم يحدّدوا مقصدًا للهجرة. كما يتّضح أنّ أكثرية المستجيبين ترغب في الهجرة إلى بلدانٍ أوروبية؛ إذ توافق على ذلك 38% من الذين يرغبون في الهجرة (8% من المستجيبين أظهروا رغبتهم في الهجرة إلى فرنسا، و7% إلى ألمانيا، و4% إلى السويد، و4% إلى بريطانيا، وإيطاليا). أمّا دول الخليج العربي، فقد مثّلت الوجهة الثانية الأفضل بالنسبة إلى الذين ينوون الهجرة من المستجيبين؛ وعبّر المستجيبون الذين ينوون الهجرة أن مقصد هجرتهم إلى دول الخليج بنسبة 16%. إذ أفاد 5% من المستجيبين أنّهم يرغبون في الهجرة إلى السعودية، و6% إلى الإمارات، و4% إلى قطر، و3% إلى الكويت، و2% إلى سائر دول الخليج العربي الأخرى أيضًا. وهي بذلك أقل بشكل طفيف من نتائج استطلاع 2016، واستطلاع 2015. لكنّ أكبر نسبةٍ حدّدت بلدًا واحدًا، بوصفه مقصدًا للهجرة، كانت 9% من الذين يرغبون في الهجرة. وهذا البلد هو الولايات المتحدة الأميركية (كانت النسبة 10% في استطلاعَي 2012/ 2013 و2011، و12% في استطلاع 2014، و13% في استطلاع 2015، وانخفضت إلى 12% في استطلاع 2016). وأفاد 8% من الراغبين في الهجرة أنّهم يودّون الهجرة إلى كندا. وأفاد 2% من الراغبين في الهجرة أنّ مقصدهم هو أستراليا.

يُظهر تحليل دوافع المستجيبين للهجرة، إضافةً إلى تحليل خياراتهم بخصوص الدول التي تكون مقصدًا للهجرة، أنّ مفهومهم للهجرة يشوبه التباس؛ فهم يقصدون به الهجرة أحيانًا، والاغتراب من أجل البحث عن عمل، وتحسين أوضاعهم الاقتصادية، أحيانًا أخرى. وعند تحليل البلدان التي اختارها المستجيبون مَقصدًا لهجرتهم بالتقاطع مع دوافعهم إلى الهجرة، نجد أنّ الهجرة الدائمة ليست مقصد جميع المواطنين الذين يرغبون في الهجرة، بل هناك جزء من الذين يرغبون في الهجرة، وهم يقصدون الاغتراب؛ من أجل العمل، أو تحسين أوضاعهم الاقتصادية. ويظهر ذلك من خلال نسبة 16% يودّون الهجرة إلى دول

الخليج التي لا تستقبل مهاجرين، وإنّما عاملِين وافدين.

**الجدول 5:**

**البلدان التي يرغب المستجيبون في الهجرة إليها بوصفها وجهةً مفضلة**

| بلد الدراسة / الوجهة المفضلة للهجرة | المغرب | تونس | العراق | لبنان | فلسطين | السعودية | الكويت | موريتانيا | مصر | السودان | الأردن | المعدل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| دول أوروبية | 66 | 62 | 44 | 44 | 44 | 40 | 38 | 30 | 21 | 18 | 17 | **39** |
| دول الخليج | 5 | 9 | 5 | 3 | 11 | -- | 1 | 16 | 52 | 49 | 26 | **16** |
| أميركا | 8 | 3 | 10 | 3 | 8 | 25 | 20 | 7 | 1 | 11 | 16 | **10** |
| كندا | 13 | 7 | 7 | 15 | 9 | 10 | 2 | 4 | 7 | 5 | 19 | **9** |
| تركيا | 2 | 2 | 14 | 1 | 10 | 5 | 3 | 4 | 2 | 2 | 9 | **5** |
| أستراليا | 0 | -- | 3 | 12 | 3 | -- | -- | -- | 2 | 2 | 3 | **2** |
| دول عربية | 0 | 5 | 4 | 3 | 5 | 5 | 1 | 5 | 5 | 2 | 5 | **4** |
| دول أفريقية | -- | -- | -- | 3 | -- | 5 | -- | 23 | -- | 1 | 0 | **3** |
| دول أخرى | 4 | 1 | 6 | 4 | 5 | 10 | -- | 1 | 2 | 3 | 2 | **3** |
| لم يحدد | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | 6 | 4 | 1 | **1** |
| لا أعرف/ رفض الإجابة | 2 | 9 | 8 | 14 | 4 | -- | 34 | 9 | 3 | 3 | 3 | **8** |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | **100** |

**الجدول 6:**

**البلدان التي أفاد المستجيبون أنها وجهتهم المفضلة للهجرة بحسب نتائج استطلاع 2017/ 2018، مقارنةً باستطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011**

| سنة الاستطلاع / الوجهة المفضلة للهجرة | 2018 /2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 /2012 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| دول أوروبية | 39 | 37 | 38 | 32 | 29 | 33 |
| دول الخليج | 16 | 20 | 18 | 25 | 27 | 26 |
| أميركا | 10 | 12 | 13 | 12 | 10 | 10 |
| كندا | 9 | 9 | 10 | 8 | 7 | 8 |
| تركيا | 5 | 3 | 4 | 3 | 2 | 1 |
| أستراليا | 2 | 3 | 4 | 4 | 2 | 4 |
| دول عربية | 4 | 3 | 3 | 4 | 4 | 5 |
| دول أخرى | 3 | 2 | 2 | 5 | 4 | 3 |
| دول أفريقية | 3 | 2 | 2 | -- | -- | -- |
| دول أميركا اللاتينية | -- | -- | -- | 1 | 0 | 1 |
| غير محدد | 1 | 1 | 1 | 1 | 11 | 1 |
| لا أعرف/ رفض الإجابة | 8 | 7 | 6 | 6 | 4 | 10 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

### 6. مصادر تهديد أمن البلدان العربية

لقد تضمن هذا الاستطلاع مؤشرًا يقيس الدول الأكثر تهديدًا لأمن بلدان المستجيبين؛ وذلك من خلال سؤالٍ مفتوح غير محدّد الإجابات.

تُعدّ إسرائيل هي الأكثر تهديدًا لأمن بلدان المنطقة العربية. وهناك رأي عام يفرض نفسه من الناحية الإحصائية في كلّ دولةٍ من الدول العربية، مفاده أنّ إسرائيل هي الدولة الأكثر تهديدًا لأمن بلده. وتتفاوت نسبة هذا التيّار من دولةٍ إلى أخرى؛ إذ عبّرت عن هذا الرأي أكثرية الفلسطينيين واللبنانيين بنسبة 70%، و73% على التوالي، وأكثر من نصف المصريين، وأكثر من ثُلث الأردنيين، ونحو رُبع المستجيبين في السودان. وفي السياق نفسه، رأى نحو ثلث السودانيين، والعراقيين أن الولايات المتحدة تمثل مصدر التهديد الرئيس لبلديهم، وكذلك خمس الفلسطينيين، والتونسيين، والكويتيين. وتمثّل إيران أيضًا مصدرَ تهديدٍ، بحسب وجهة نظر نصف الكويتيين والسعوديين، ونحو ربع العراقيين.

ويذكر بعض مستجيبي البلدان العربية بلدانًا مجاورةً لبلدانهم، أو بلدانًا تقع في إقليمهم ضمن الدول التي تُعدّ مصدر تهديد لأمن بلدانهم، لأسباب مختلفة؛ فقد ذكر ذلك 30% من الرأي العامّ المغربي، ونحو رُبع السودانيين، و13% من التونسيين. كما ذكر مستجيبو بعض البلدان العربية بلدانًا مجاورةً أو من الإقليم نفسه، يسود علاقات دولهم بها التوتر أو شبه التوتر؛ كما هي الحال بين مستجيبي الجزائر والمغرب، ومستجيبي السودان والعراق الذين أوردوا، أيضًا، دولًا عربيةً في أقاليمهم رأَوا أنها تمثّل مصادر تهديد لبلدانهم.

وعند احتساب معدّل للدول التي أوردها المستجيبون على أنّها مصدر تهديد لبلدانهم، يمكن ترتيب المصادر الأكثر تهديدًا لأمن البلدان المُستطلَعة آراء مواطنيها، بحسب تكرار ورودها في إجابات مجموع المستجيبين في الدول التي جرى فيها تنفيذ الاستطلاع. وقد حلّت إسرائيل في المرتبة الأولى بنسبة 29% من المستجيبين، تليها الولايات المتحدة بنسبة 15%، ثمّ إيران بنسبة 13%، وجاءت دولٌ عربية مجاورة، أو في الإقليم، بنسبة 10%.

**الجدول 7:**

**اتجاهات الرأي العامّ نحو الدول الأكثر تهديدًا لبلدان المستجيبين**

| بلد التهديد / بلد الدراسة | إسرائيل | أميركا | إيران | دول عربية مجاورة أو في الإقليم | دول عربية | دول غير عربية مجاورة أو في الإقليم | دول أوروبية | دول أخرى | تنظيمات مسلحة شبه دولاتية | لا أعرف/ رفض الإجابة | لا يوجد مصدر تهديد | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| لبنان | 73 | 12 | 6 | 2 | 0 | 0 | -- | 0 | -- | 6 | 0 | 100 |
| فلسطين | 70 | 19 | 1 | 1 | 4 | -- | 1 | 1 | -- | 1 | 1 | 100 |
| مصر | 59 | 6 | 2 | 2 | 15 | 9 | 0 | 6 | -- | 2 | 0 | 100 |
| الأردن | 39 | 12 | 8 | 6 | 1 | 0 | -- | 1 | -- | 7 | 27 | 100 |
| السودان | 21 | 31 | 2 | 28 | 2 | 4 | 0 | 1 | -- | 9 | 2 | 100 |
| موريتانيا | 16 | 10 | 2 | 3 | 1 | 7 | 3 | 0 | -- | 38 | 20 | 100 |
| الكويت | 16 | 17 | 52 | 1 | -- | -- | -- | 1 | -- | 13 | -- | 100 |
| العراق | 13 | 29 | 28 | 12 | 1 | 6 | 0 | 1 | -- | 10 | -- | 100 |
| تونس | 9 | 19 | 0 | 13 | 10 | -- | 6 | 2 | -- | 39 | 2 | 100 |
| المغرب | 4 | 7 | 1 | 30 | 1 | 4 | 2 | 1 | 1 | 19 | 31 | 100 |
| السعودية | 3 | 2 | 42 | 7 | 0 | -- | -- | 1 | -- | 7 | 37 | 100 |
| **المعدل** | **29** | **15** | **13** | **10** | **3** | **3** | **1** | **1** | **0** | **14** | **11** | **100** |

عند مقارنة اتجاهات الرأي العامّ للمصدر الأول الأكثر تهديدًا لأمن بلدانهم، نلاحظ وجود بعض الأنماط والتغيرات. فما زالت إسرائيل هي المصدر الأكثر تهديدًا بنسبة 29% مقارنة بنسبة 32% في استطلاع 2016 و35% في استطلاع 2011. ويتضح أنّ هنالك ارتفاعًا في نسب اتجاهات الرأي العامّ نحو إيران، بوصفها أكثر دولة تهدّد أمن بلدان المستجيبين؛ فقد كانت نسبتها 7% في استطلاع 2011، وأصبحت 12% في استطلاع 2015، و10% في استطلاع 2016، وارتفعت من جديد إلى 13% في هذا الاستطلاع (2017/ 2018). إن ارتفاع نسبة السعوديين والكويتيين الذين قالوا إنّ إيران هي مصدر التهديد الرئيس لبلدانهم كان السبب الأساسي في ارتفاع هذه النسبة في المعدل العام، وتجدر الملاحظة أن 42% من السعوديين ذكروا إيران بوصفها مصدرَ تهديد لأمن بلدهم في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة بـ 15% في استطلاع 2016. كما أن نسبة السعوديين الذين قالوا إن إسرائيل هي مصدر تهديد انخفضت من 39% في استطلاع 2016 إلى 3% في هذا الاستطلاع. كما زادت نسبة الذين قالوا إنّ مصادر التهديد هي دول عربية مجاورة أو في الإقليم، من 11% في استطلاع 2011 إلى 17% في استطلاع 2015، ثم انخفضت في استطلاع 2016 إلى 13%، وانخفضت أكثر في الاستطلاع الحالي؛ إذ أصبحت 10%. ويشهد أغلب هذه البلدان العربية تفككًا ونزاعات مسلحة؛ مثل ليبيا، وسورية، والعراق، واليمن.

**الجدول 8:**

**اتجاهات الرأي العامّ نحو الدول الأكثر تهديدًا لبلدان المستجيبين بحسب نتائج استطلاع 2017/ 2018، مقارنةً باستطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011**

| سنة الاستطلاع / بلد التهديد | 2018 /2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 /2012 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| إسرائيل | 29 | 32 | 27 | 25 | 36 | 35 |
| الولايات المتحدة | 15 | 14 | 11 | 11 | 11 | 14 |
| إيران | 13 | 10 | 12 | 11 | 12 | 7 |
| دول عربية مجاورة أو في الإقليم | 10 | 13 | 17 | 14 | 7 | 11 |
| دول عربية | 3 | 2 | 3 | 8 | 2 | 1 |
| دول غير عربية في الإقليم أو مجاورة | 3 | 3 | 3 | 2 | 0 | 2 |
| دول أوروبية | 1 | 4 | 2 | 2 | 1 | 1 |
| دول أخرى | 1 | 1 | 2 | 1 | 3 | 1 |
| أخرى | 0 | 0.1 | 0.5 | 0.1 | 1 | 0.3 |
| تنظيمات مسلحة شبه دولانية | 0.1 | 2 | 0 | 1 | -- | -- |
| تنظيم الدولة (داعش) | 0 | 1 | 2 | -- | -- | -- |
| لا يوجد مصدر تهديد | 11 | 6 | 5 | 3 | 3 | -- |
| لا أعرف/ رفض الإجابة | 14 | 13 | 15 | 22 | 23 | 29 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

# القسم الثاني: تقييم الرأي العام لمؤسسات الدول وأداء الحكومات

يقدم هذا القسم من تقرير المؤشر العربي اتجاهات الرأي العام في المنطقة العربية نحو مؤسسات دول المستجيبين، وذلك من خلال مؤشرات عدة؛ تتناول الفئة الأولى منها الثقة بسلطات الدولة الثلاث (التنفيذية، والقضائية، والتشريعية)، إضافةً إلى الجيوش وأجهزة الأمن، أما الفئة الثانية، فتهتم بتقييم أداء المجالس التشريعية (التمثيلية)، وتتناول الفئة الثالثة تقييم أداء الحكومات على صعيد سياساتها الاقتصادية والخارجية، إضافةً إلى تقييم أداء الحكومات لمجموعة من الخدمات. ويتضمن هذا القسم أيضًا تقييم الرأي العام لأداء الدولة بصفة عامة على صعيد تطبيق القانون بالتساوي بين المواطنين، ومدى تطبيق مبدأ الحصول على محاكمة عادلة، ومدى انتشار الفساد المالي والإداري، بوصف هذه التقييمات معايير لنجاح الدولة في القيام بمهماتها.

## 1. الثقة بمؤسسات الدولة

يتصف الرأي العام العربي بالانقسام والتباين بخصوص مدى ثقته بمؤسسات دُوله. وتُولي أكثرية مواطني المنطقة العربية **مؤسسةَ الجيش** في دولها **ثقةً عاليةً** بنسبة 90% (وهي مجموع نسبتَي "ثقة كبيرة"، و"ثقة إلى حد ما")، إلا أن مستوى الثقة **ينخفض** عندما يتعلق الأمر بمؤسسات أخرى في الدولة؛ إذ يثق ما معدله 75% من المستجيبين في جميع البلدان **بأجهزة الأمن العام/ الشرطة**، مقابل 24% من المستجيبين عبروا عن عدم ثقتهم بها. وحازت **الأجهزة الأمنية** من مخابراتٍ ومباحثَ وأمنِ دولةٍ ثقة 71% من المستجيبين، مقابل 23% عبروا عن **عدم ثقتهم** بهذه الأجهزة. وتوافَق 68% من المستجيبين على ثقتهم **بالجهاز القضائي**، مقابل 29% عبروا عن عدم ثقتهم به. **وينخفض مستوى ثقة** المواطنين أكثر عندما يكون السؤال متعلقًا بالثقة **بالحكومات والمجالس التشريعية (التمثيلية)** إلى أقل من النصف، فقد أفاد 55% من المستجيبين أن لديهم ثقةً بحكومات دولهم، مقابل 43% أفصحوا عن عدم الثقة بها، ولم تتجاوز نسبة الذين يثقون بالمجالس التشريعية (التمثيلية) 42%، مقابل 54% أفادوا أنهم لا يثقون بها. وينطبق فقدان ثقة المستجيبين أيضًا على **الأحزاب السياسية** في الدول المُستطلَعة آراء مواطنيها؛ إذ قال 29% إن لديهم ثقةً كبيرةً – أو ثقةً إلى حد ما – بالأحزاب السياسية، مقابل 66% قالوا إنهم لا

يثقون بالأحزاب. وإذا اعتُبرت نسبة 50% من الثقة تعكِس حد نجاح هذه المؤسسات، فإن الحكومات تجاوزت حد النجاح بقليل، بينما تُعد المجالس التشريعية والأحزاب السياسية مؤسسات غير ناجحة.

إن النمط الذي تبرزه اتجاهات الرأي العام نحو الثقة بمؤسسات الدولة في البلدان العربية، يؤكد بصورة جلية أن **الثقة بالأجهزة التنفيذية**، عسكريةً كانت أو شبه عسكرية، **هي** أعلى من ثقتها بسلطات الدولة الثلاث **القضائية، والتنفيذية، والتشريعية**. أما السلطة التي نالت **أقل نسبة ثقةٍ**، فهي المجالس **التشريعية (النيابية)**.

**الشّكل 27:**

**مدى ثقة المواطنين بمؤسسات دولهم الرئيسة**

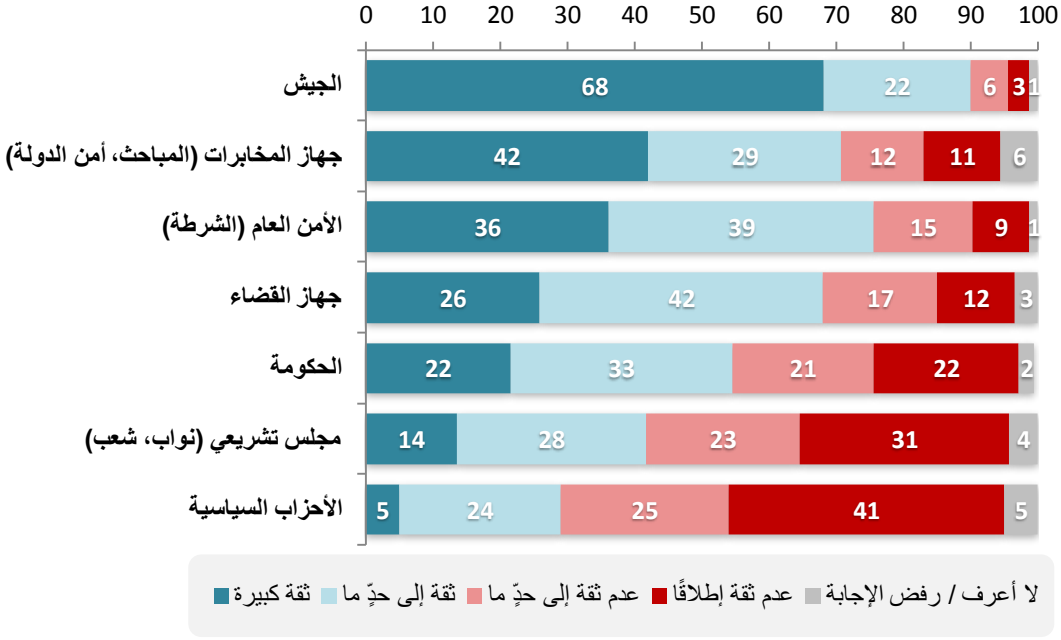


- **الثقة بالجيش**

في ما يتعلق بالثقة **بمؤسسات الجيش**، بحسب الدول المُستطلَعَة آراء مواطنيها، هناك **شبه إجماعٍ** بين مواطني البلدان المستطلعة **على الثقة** بمؤسسة الجيش. في حين تُبرز المقارنة أن هذه الثقة **هي أقل** بين مواطني موريتانيا، والسودان على وجه الخصوص؛ إذ إن خمس إلى ثلث مستجيبي هذه البلدان لا يثقون بمؤسسة الجيش.

**الشّكل 28:**

**مدى ثقة المستجيبين بمؤسسة الجيش[1] في بلدانهم**

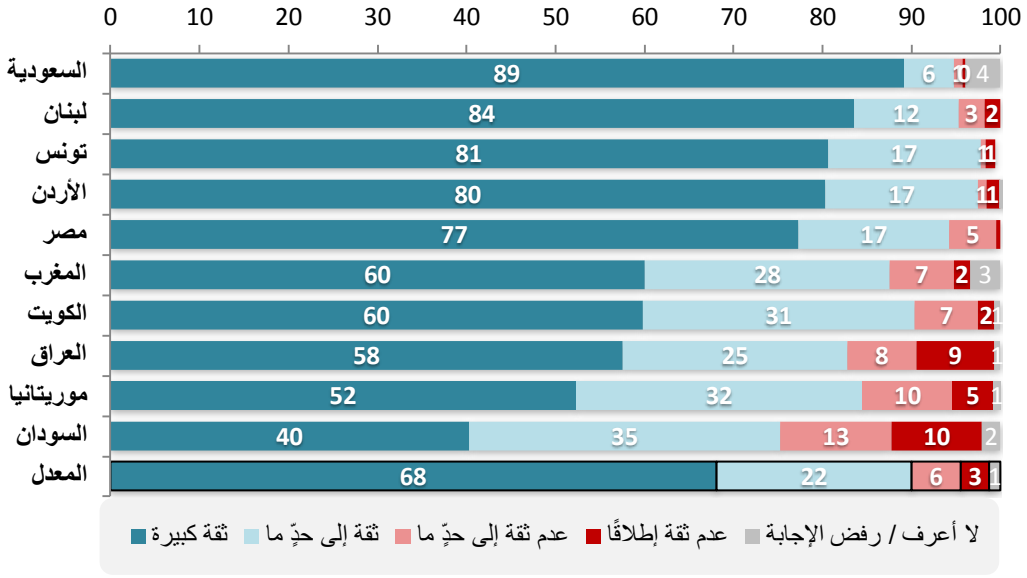


تُظهر نتائج المؤشر في استطلاع 2017/ 2018 أن **مستويات الثقة بمؤسسة الجيش في ارتفاع** مقارنةً بتلك التي ظهرت في استطلاعات الأعوام السابقة 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011؛ إذ ارتفعت نسبة الذين يثقون بهذه المؤسسة (ثقة كبيرة، وثقة إلى حد ما) من 77% في استطلاع 2011 إلى 79% في استطلاع 2012/ 2013 وإلى 80% في عام 2014، وإلى 83% في استطلاع 2015، وإلى 87% في استطلاع 2016، وصولًا إلى 90% في استطلاع 2017/ 2018. وفي المقابل، فإن نسبة الذين لا يثقون بمؤسسة الجيش أصبحت 9% من المستجيبين في مؤشر 2017/ 2018 مقارنة بـ 12% من المستجيبين في عام 2016 و15% في عام 2015 و18% في عام 2014 و17% في استطلاع 2012/ 2013 و16% في عام 2011. إن هذه التغيرات على مستوى المعدل العام للرأي العام في المنطقة العربية هي تغيرات مهمة، وتأتي أهميتها من ارتفاع جوهري من الناحية الإحصائية للذين أولوا الجيش **ثقةً كبيرة**، إذ ارتفعت من 49% في استطلاع 2011 إلى 68% في استطلاع 2017/ 2018؛ الأمر الذي يدل بجلاء على زيادة جديرة بالملاحظة في مستوى

[1] لم يجرِ السؤال عن الثقة بالجيش في استطلاع فلسطين.

ثقة المواطنين بالجيش.

عند مقارنة مستويات الثقة لدى مواطني كل مجتمعٍ من المجتمعات المُستطلَعة على حدة في استطلاع 2017/ 2018 بنتائج الاستطلاعات السابقة تظهر النتائج أن مستويات الثقة بالجيش قد ارتفعت عبر السنوات المتتالية في كل بلد من البلدان المستطلعة.

**الشّكل 29:**

**ثقة المستجيبين بمؤسسة الجيش في بلدانهم بحسب نتائج استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011**

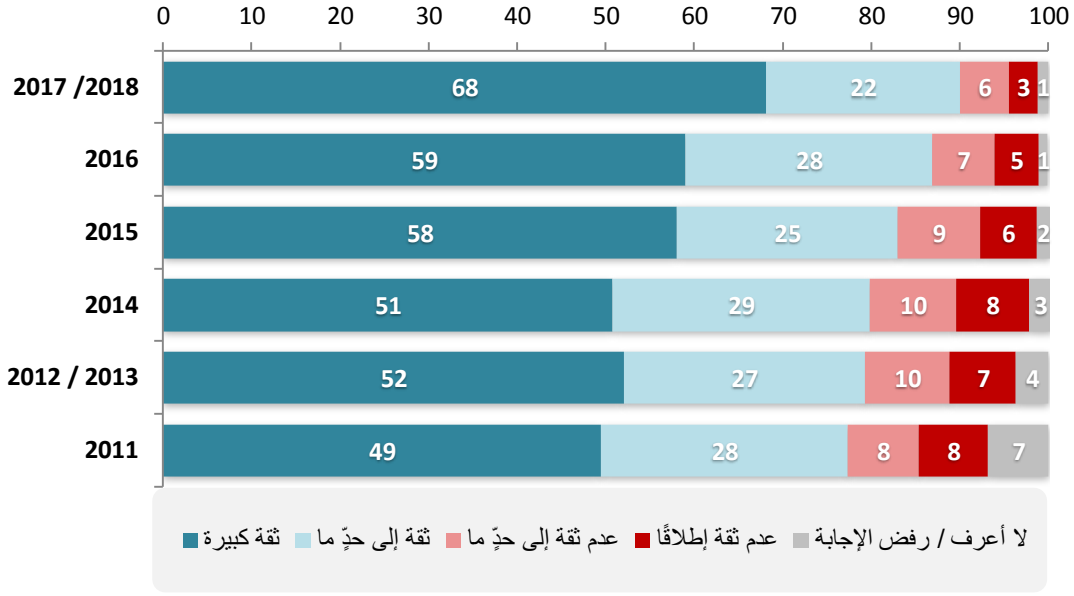

## الشّكل 30:

## ثقة المستجيبين بمؤسسة الجيش في بلدانهم بحسب نتائج استطلاع 2016 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2015 و2014 و2012/ 2013 و2011

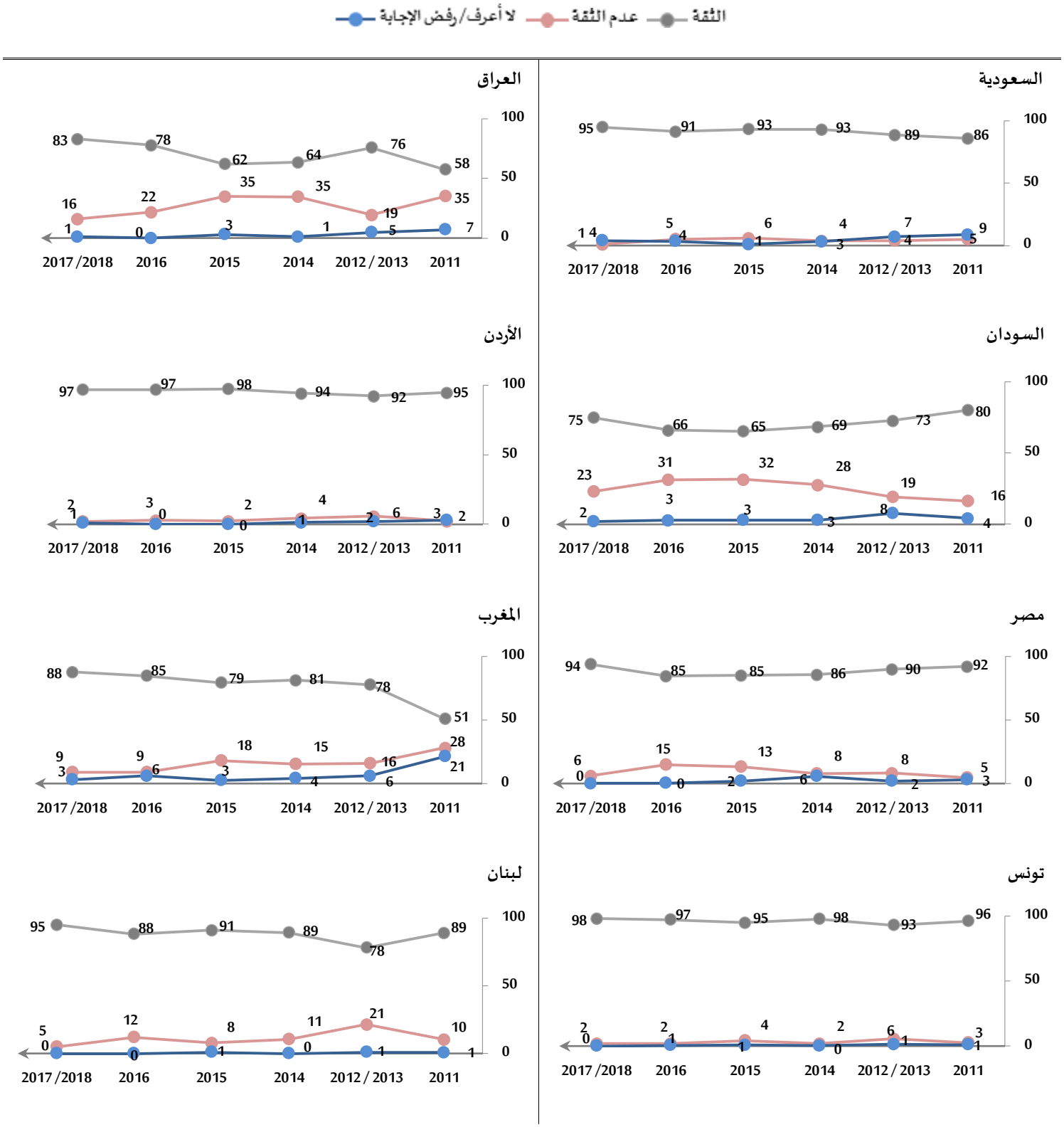

- **الثقة بالأمن العام (الشرطة)**

**على صعيد الثقة بأجهزة الأمن العام (الشرطة)**، يكاد يكون هناك شبه إجماع عليها بين مستجيبي السعودية، والأردن، والكويت، بل إن النصف إلى أكثر من ثلثَي المستجيبين في هذه البلدان عبروا عن "ثقة كبيرة" بمؤسسة الأمن العام. إلا أن هذه **الثقة الكبيرة** انخفضت إلى مستويات الثلث أو أقل من ذلك عند مستجيبي البلدان الأخرى المستطلعة آراؤها مثل مصر، والمغرب، وتونس، والعراق، وموريتانيا. في حين عبر ما نسبته 40% من مستجيبي فلسطين، و40% من مستجيبي السودان، وكذلك 34% من مستجيبي لبنان عن عدم ثقتهم بأجهزة الأمن العام في بلدانهم.

**الشّكل 31:**

**مدى ثقة المستجيبين بمؤسسة الأمن العام (الشرطة[2]) في بلدانهم**

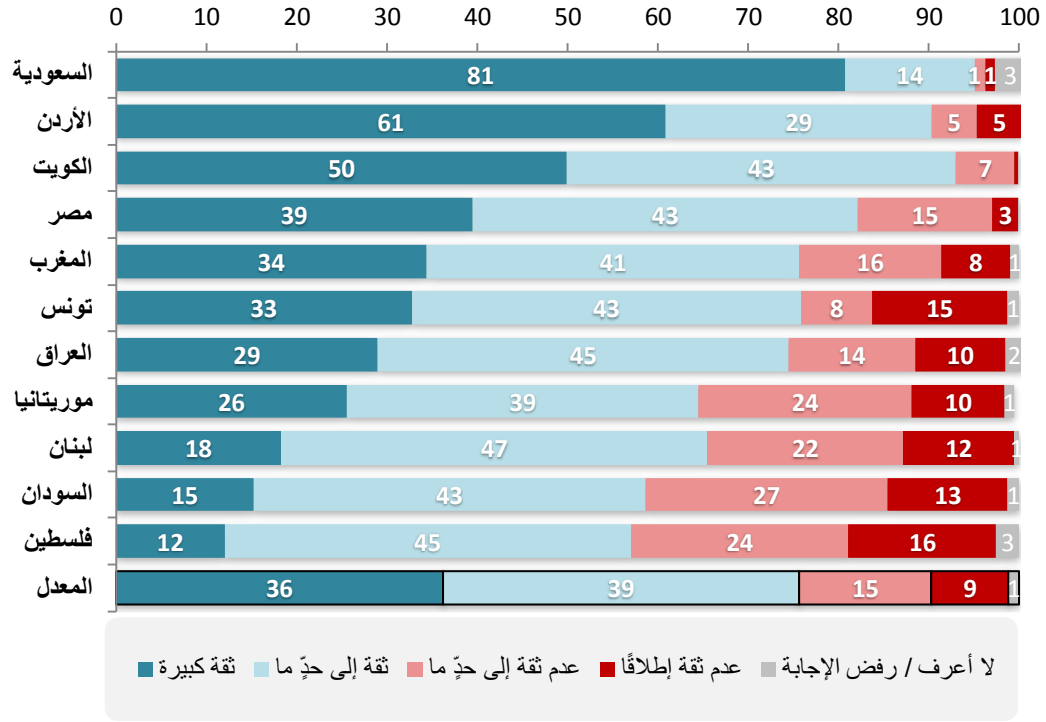


2 تونس: البوليس (الشرطة). فلسطين: الشرطة الفلسطينية. لبنان: قوى الأمن الداخلي. السودان: الشرطة. المغرب: الأمن الوطني (الشرطة).

تظهر نتائج المؤشر في استطلاع 2017/ 2018 أن مستويات الثقة بمؤسسة الأمن العام (الشرطة) في ارتفاع مستمر مقارنةً بتلك التي ظهرت في استطلاعات الأعوام السابقة؛ إذ ارتفعت نسبة الذين يثقون بهذه المؤسسة (ثقة كبيرة، وثقة إلى حد ما) من 55% في استطلاع 2011 إلى 66% في استطلاع 2012/ 2013، وارتفعت ارتفاعًا طفيفًا في استطلاع 2014 لتصبح 67%، ثم لتصل إلى 70% في استطلاع 2015، وارتفعت مجددًا إلى 72% عام 2016، أما في استطلاعنا الحالي (2017/ 2018) فقد وصلت إلى 75%. وفي المقابل، انخفضت أيضًا نسبة الذين لا يثقون بالأمن العام من 40% في استطلاع 2011 إلى 32% في استطلاع 2012/ 2013، و31% في استطلاع 2014، و29% في استطلاع 2015، و27% في استطلاع 2016، لتصل إلى 24% في استطلاع 2017/ 2018. الأمر الذي يعني أن مستويات الثقة في استطلاع 2017/ 2018 كانت أكثر قليلًا من عام 2016.

إن التغيرات على مستوى المعدل العام للرأي العام في المنطقة العربية هي تغيرات جوهرية من الناحية الإحصائية، إذا ما عُدّ 2011 هو العام الأساس. ولعل مستوى الثقة المتدهور بالأمن العام الذي سُجل في عام 2011 كان مرتبطًا باندلاع ثورات الربيع العربي واحتجاجاته، وما عكستهُ من مزاجٍ شعبي سلبي ونقدي جدًا نحو الأمن العام وممارساته في بعض البلدان، وبخاصة في ظل التصدي للاحتجاجات. وإن التحسن الذي طرأ على مستويات الثقة بالأمن العام هو تعبيرٌ عن أثر التطورات السياسية التي شهدتها معظم بلدان المنطقة العربية، وتُرجمت، في كثير من البلدان، إلى إعادة الاعتبار إلى مؤسسات الأمن العام من ناحية، وإلى تغير في المزاج الشعبي الذي أصبح من أولوياته الحفاظ على الأمن والنظام والاستقرار السياسي، من ناحية أخرى.

عند مقارنة مستويات الثقة لدى مواطني كل مجتمعٍ من المجتمعات المُستطلَعة آراؤها على حدة في استطلاع المؤشر 2017/ 2018 بنتائج الاستطلاعات الماضية، يتبين أن مستوى الثقة بالأمن العام قد ارتفع أو استقر في كل بلد من البلدان المستطلعة عبر السنوات الماضية، باستثناء مستوى الثقة عند السودانيين والفلسطينيين، الذي أظهر انخفاضًا في هذا الاستطلاع. ولعل أفضل مثال على هذا الارتفاع تغيرات مستوى الثقة بالأمن العام لدى الرأي العام المصري، والعراقي.

**الشّكل 32:**

**مدى ثقة المستجيبين بمؤسسة الأمن العام (الشرطة) في بلدانهم بحسب نتائج استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011**

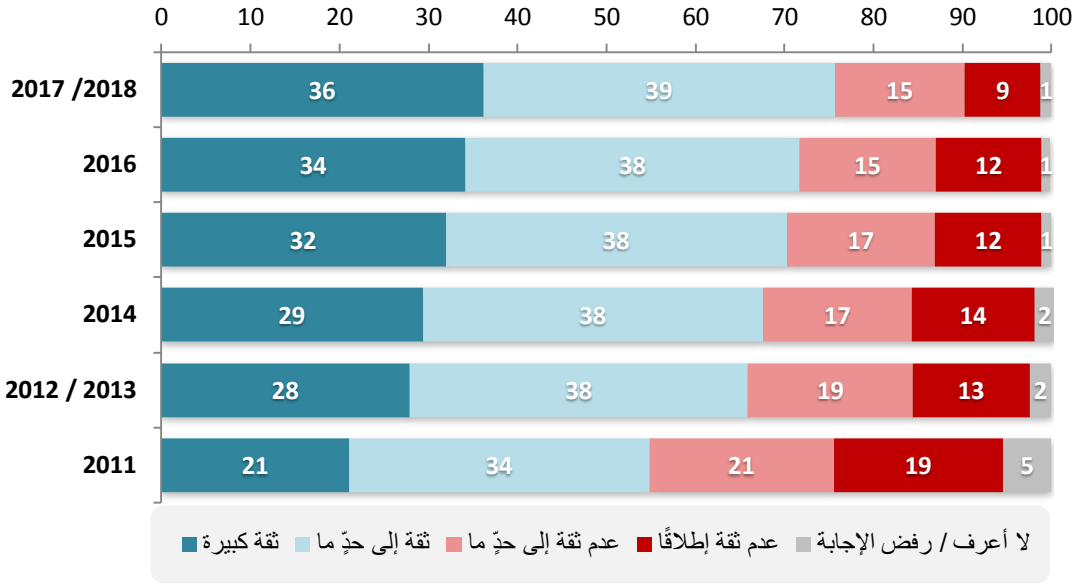

**الشّكل 33:**

**مدى ثقة المستجيبين بمؤسسة الأمن العام (الشرطة) في بلدانهم بحسب نتائج استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011**

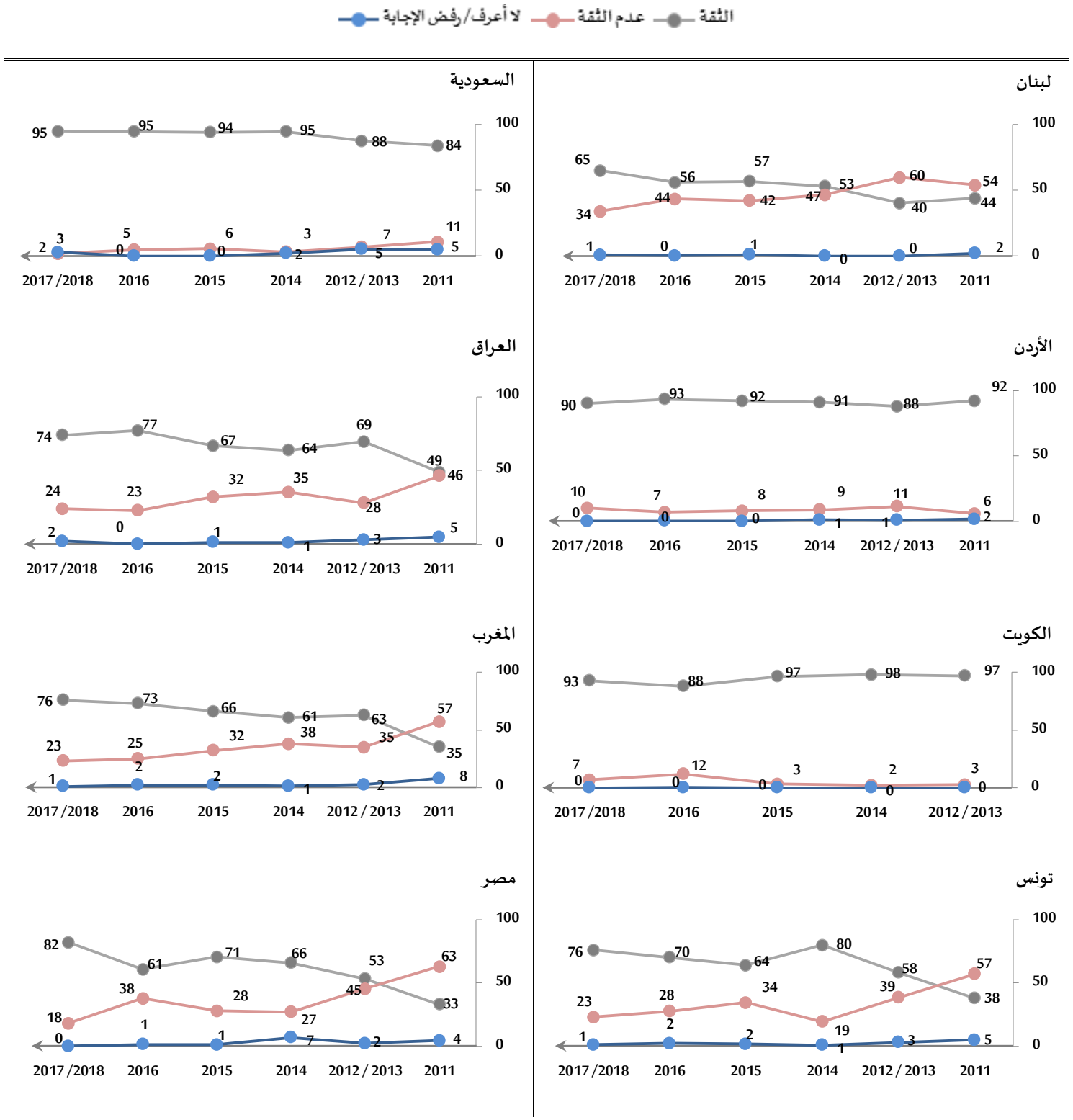

- **الثقة بأجهزة المخابرات/ أمن الدولة**

حازت **أجهزة أمن الدولة** التي تنشط في أعمال أمنية داخلية (من مخابراتٍ، ومباحثَ، واستخباراتٍ) ثقةَ 71% من مستجيبي المنطقة العربية، مقابل 23% عبروا عن عدم ثقتهم بهذه الأجهزة. وتشير نتائج تحليل مستويات الثقة، بحسب بلدان المستجيبين، إلى أن أعلى مستوى ثقة بأجهزة المخابرات كان بين مستجيبي السعودية، والأردن، والكويت. في حين كان مستوى الثقة بهذه الأجهزة أقل عند الفلسطينيين، والسودانيين، والموريتانيين.

**الشّكل 34:**

**مدى ثقة المستجيبين بمؤسسة جهاز أمن الدولة (المباحث، والمخابرات، والاستخبارات[3]) في بلدانهم بحسب نتائج استطلاع 2017/ 2018**

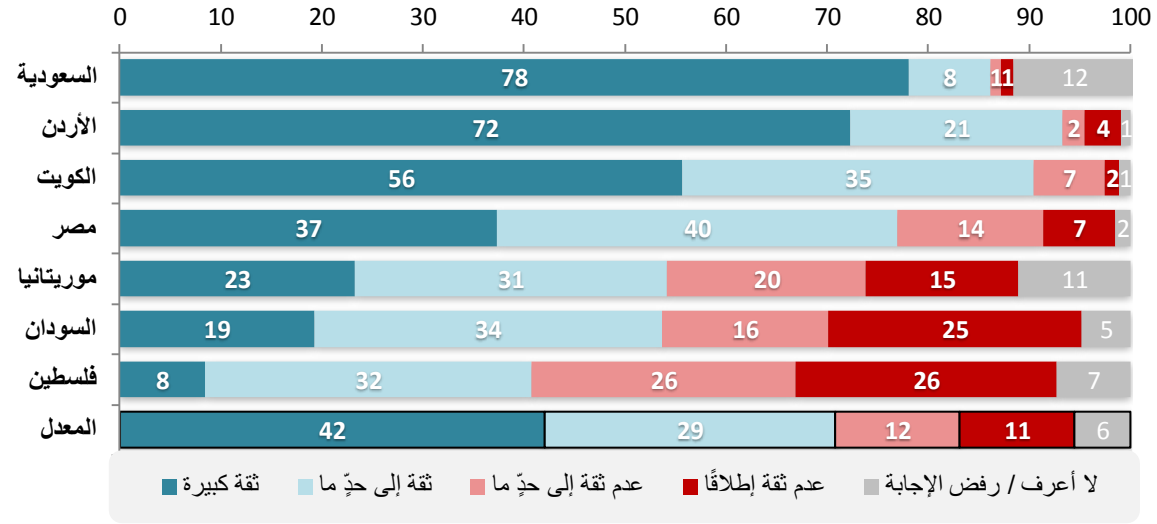


إن مستويات الثقة بأجهزة أمن الدولة (المخابرات، والمباحث، والاستخبارات) قد تغيرت عَبْر السنوات الماضية، فقد كانت ثقة الرأي العام في المنطقة العربية بأجهزة أمن دولها 49% في استطلاع 2011 لترتفع إلى 59% في استطلاع 2012/ 2013، ثم إلى 64% في عام 2014، ثم إلى 69% في

[3] لم يُطرح هذا السؤال في العراق، والمغرب، ولبنان، وتونس.

فلسطين: جهاز المخابرات في الضفة، والأمن الداخلي في غزة. مصر: أجهزة الأمن الوطني (أمن الدولة). السودان: المباحث، أمن الدولة. السعودية: الاستخبارات العامة. موريتانيا: المباحث، أمن الدولة.

عام 2015، لتصل إلى 70% في عام 2016، ثم إلى 71% في استطلاع 2017/ 2018. وفي المقابل، انخفضت نسبة الذين أفادوا أنهم لا يثقون بأجهزة أمن الدولة من 37% في عام 2011 إلى 32% في استطلاع 2012/ 2013، و30% في عام 2014، وقد وصلت إلى 27% في عام 2015، وإلى 26% في استطلاع 2016، وأخيرًا إلى 23% في استطلاع 2017/ 2018. وعلى الرغم من أن التغيرات طفيفة في المعدل العام بين استطلاع 2017/ 2018 واستطلاع 2016، فإن التغيرات، على مستوى المعدل العام للرأي العام في المنطقة العربية، تُعدُّ تغيراتٍ جوهريةً من الناحية الإحصائية، إذا ما عُدّ عام 2011 أساسًا للمقارنة؛ إذ كانت مستويات الثقة أقل في عام 2011، وتميل إلى السلبية، ثم ما لبثت أنْ تغيرت في ظل التطورات والانعطافات التي شهدتها المنطقة العربية في الأعوام 2013–2018.

وعند مقارنة مستويات الثقة لدى مواطني كل مجتمع من المجتمعات المُستطلَعة آراؤها على حدة في استطلاع المؤشر 2017/ 2018 بنتائج الاستطلاعات السابقة (2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011)، يتبين أن مستويات الثقة كانت قد ارتفعت أو أنها شبه مستقرة في كل البلدان المستطلعة، ويبقى الرأي العام الموريتاني هو الاستثناء، إذ انخفضت الثقة في هذا الاستطلاع مقارنة بالاستطلاعات السابقة.

**الشّكل 35:**

**مدى ثقة المستجيبين بمؤسسة جهاز أمن الدولة (المباحث، والمخابرات، والاستخبارات) بحسب نتائج استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011**

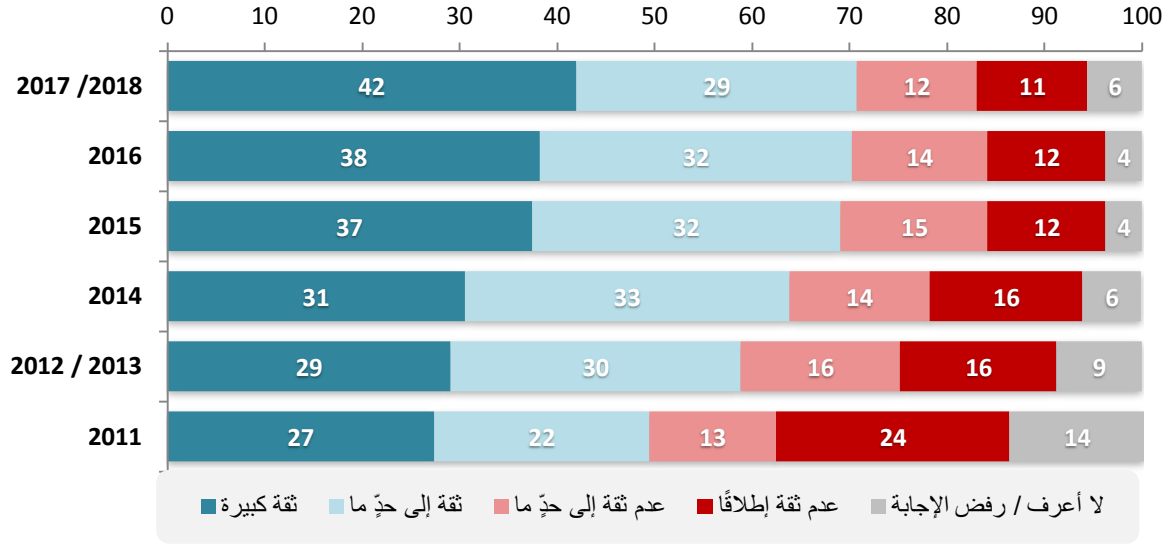

**الشّكل 36:**

**مدى ثقة المستجيبين بمؤسسة جهاز أمن الدولة (المباحث، والمخابرات، والاستخبارات) بحسب نتائج استطلاع 2016 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2015 و2014 و2012/ 2013 و2011**

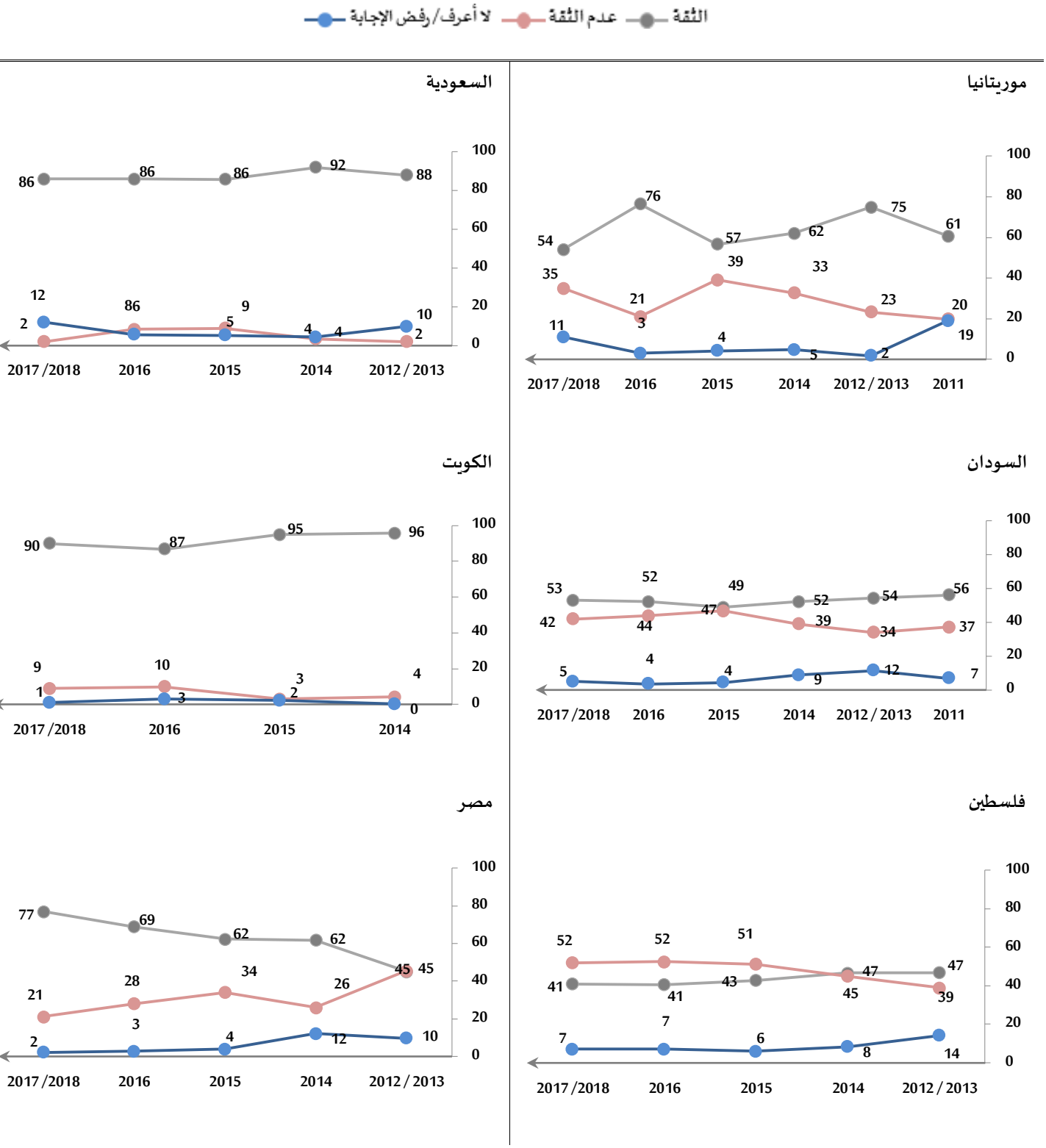

- **الثقة بالجهاز القضائي**

عبّر 68% من الرأي العام في المنطقة العربية **عن ثقتهم بجهاز القضاء**، مقابل 29% أفادوا أنهم لا يثقون به؛ أي إن مستوى الثقة بالقضاء كان أقل، جوهريًا، مقارنة بالجيش والحكومات، وعلى نحو طفيفٍ مقارنةً بالأمن العام والشرطة وأجهزة المخابرات. إلا أن جهاز القضاء حاز نسبةَ ثقة عالية بين المستجيبين مقارنةً بالثقة التي أحرزتها السلطة التشريعية والحكومة.

إن الرأي العام في مصر والسعودية والأردن والسودان، يكاد يكون متوافقًا على ثقته بجهاز القضاء؛ إذ إن أكثر من ثلاثة أرباع المستجيبين في هذه البلدان عبرت عن "ثقةٍ كبيرة" أو "ثقةٍ إلى حد ما" بجهاز القضاء. وتنخفض نسبة الثقة بالقضاء في البلدان الأخرى مثل: تونس، والمغرب، وموريتانيا، ولبنان إلى نحو ثلثَي المستجيبين، ووصلت نسبة الثقة في فلسطين إلى 57%، وفي العراق إلى 46%، وقد سجلت انخفاضًا عن عام 2016 عندما بلغت 59% و36% على التوالي.

**الشّكل 37:**

**مدى ثقة المستجيبين بجهاز القضاء في بلدانهم[4]**

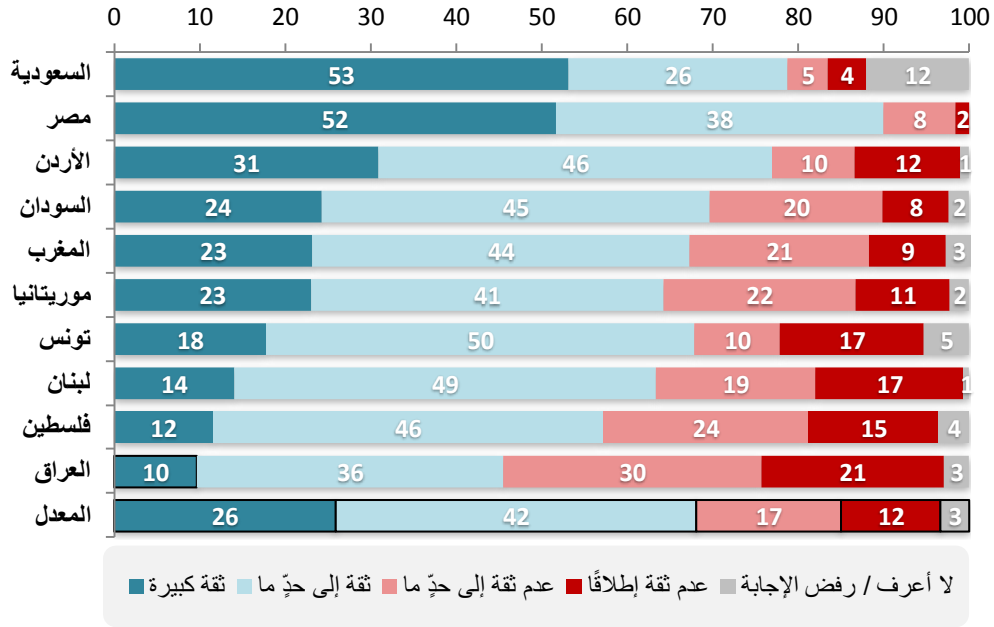


[4]. لم يُطرح سؤال عن الثقة بجهاز القضاء في استطلاع الكويت.

تظهر نتائج المؤشر في استطلاع 2017/ 2018 أن مستويات الثقة بأجهزة القضاء لا تتباين مع تلك التي أظهرتها نتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013، وهي أعلى من الذي سُجل في المؤشر لعام 2011؛ إذ ارتفعت نسبة الذين يثقون بأجهزة القضاء (ثقة كبيرة، وثقة إلى حد ما) من 57% في استطلاع 2011 إلى 64% في استطلاع 2012/ 2013، و62% في عام 2014، وأصبحت 64% في عام 2015، ثم أصبحت 65% عام 2016، لتصل إلى 68% في استطلاع 2017/ 2018. وفي المقابل، لم تتغير نسبة الذين لا يثقون بالقضاء بشكل جوهري؛ إذ كانت نِسب الذين عبروا عن عدم ثقتهم بالقضاء 35% في استطلاع 2011، وانخفضت إلى 32% في استطلاع 2012/ 2013، وعادت إلى الارتفاع إلى 34% في عامَي 2014 و2015، ثم عادت إلى الانخفاض إلى 32% عام 2016، لتنخفض إلى 29% في استطلاع 2017/ 2018. ويعكس هذا النمط أنه على الرغم من زيادة مستوى الثقة بالجهاز القضائي عبر السنوات الخمس الماضية، فإنه ليس هناك تغير جوهري في نسبة الذين لا يثقون بهذا الجهاز.

وعند مقارنة مستويات الثقة لدى مواطني كل مجتمعٍ من المجتمعات المُستطلَعة آراؤها على حدة في استطلاع المؤشر 2017/ 2018 بنتائج الاستطلاعات السابقة، تظهر النتائج ارتفاعًا أو استقرارًا في كل بلد من البلدان باستثناء الرأي العام الفلسطيني، والعراقي حيث أظهرت انخفاضًا في الثقة بأجهزة القضاء.

**الشّكل 38:**

**مدى ثقة المستجيبين بجهاز القضاء بحسب نتائج استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011**

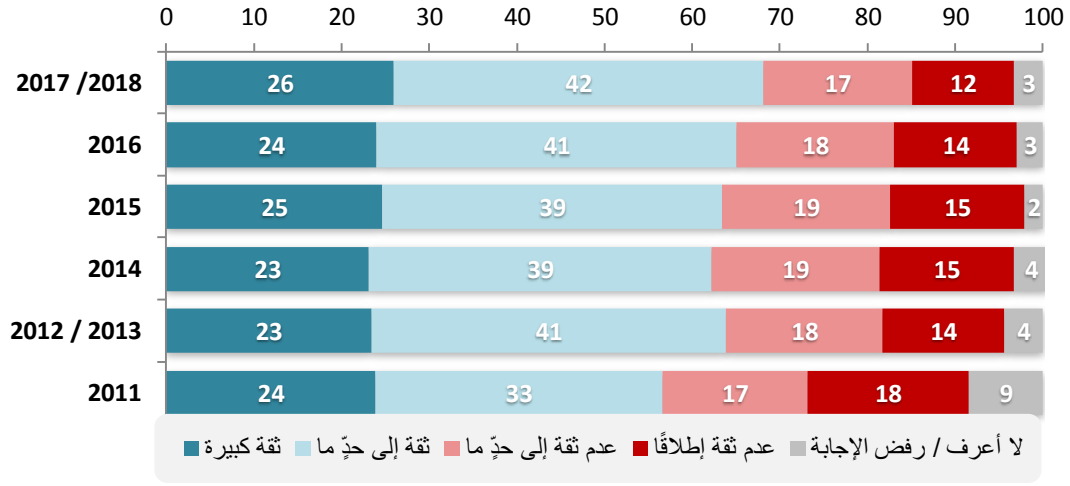

**الشّكل 39:**

**مدى ثقة المستجيبين بجهاز القضاء بحسب نتائج استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011**

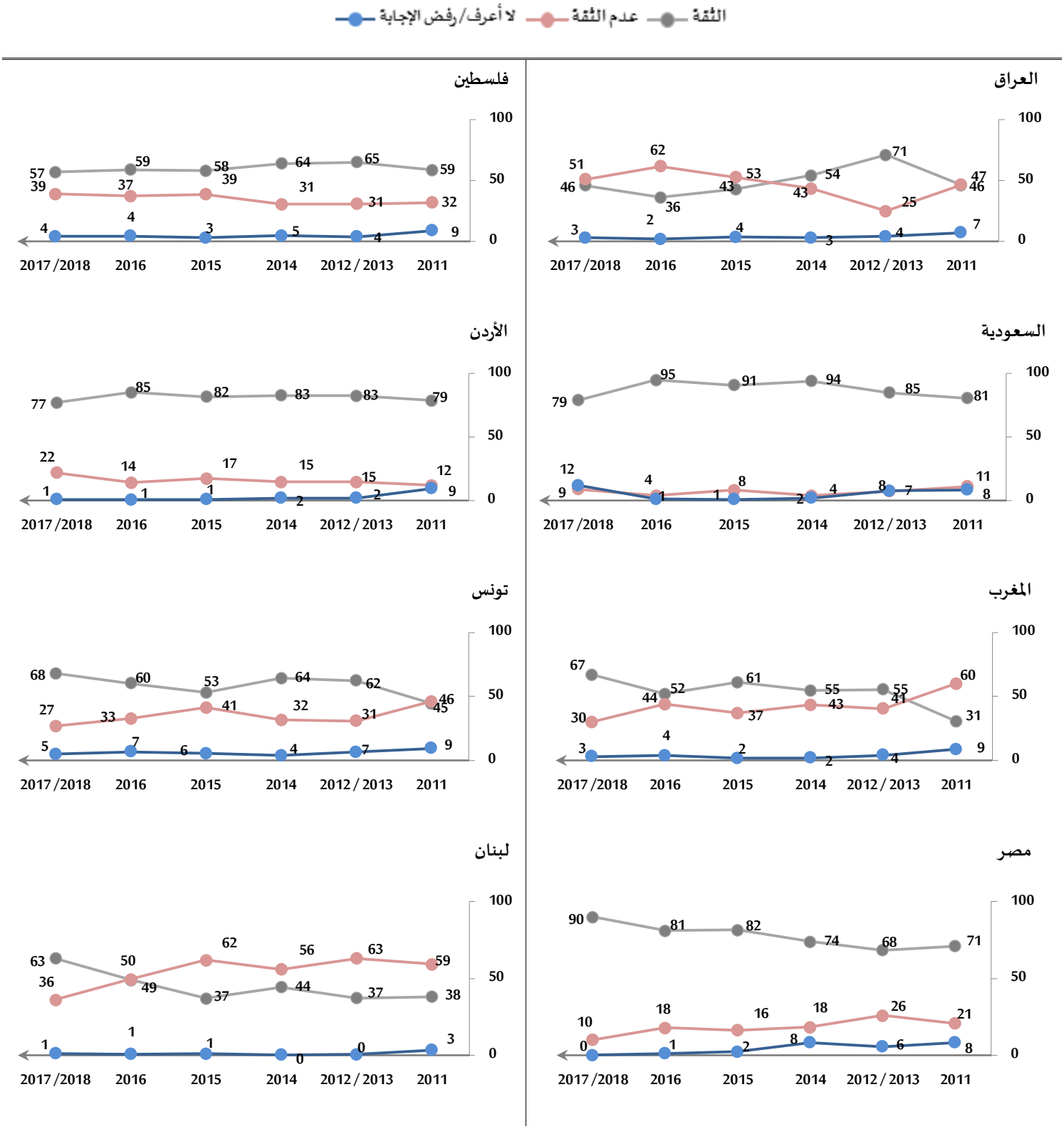

- **الثقة بالحكومات**

يشير النمط العام في المنطقة العربية إلى أن المؤسسات العسكرية (كالجيش)، والمخابرات، والأمن العام تحوز ثقةَ المواطنين، بنسبٍ أكثر ارتفاعًا من تلك التي تحوزها الحكومات. لقد عبر 55% من مواطني المنطقة العربية عن ثقة بمؤسسة الحكومة. مقابل 43% عبروا عن عدم ثقتهم بها؛ أي إن الرأي العام شبه منقسم إزاء هذا الموضوع. ومن المهم الإشارة إلى أن ثقة المواطنين بمؤسسة الحكومة تختلف من دولةٍ إلى أخرى. وقد خلصت النتائج إلى أن أكثرية المستجيبين السعوديين، والمصريين، والكويتيين، بنسب تزيد عن الثلثين، تولِي حكوماتها ثقةً أكبر من تلك التي يُوليها المستجيبون في بقية الدول لحكوماتهم، ونحو نصف المستجيبين في موريتانيا وتونس أفادوا أنهم يثقون بحكومات بلدهم. في حين انقسم الرأي العام في كل من فلسطين، والأردن، والمغرب، ولبنان، والسودان، نحو مدى ثقته بمؤسسة الحكومة. وعبرت أكثرية العراقيين والسودانيين عن عدم الثقة بحكوماتها بنسبة 60% و58% على التوالي.

**الشّكل 40:**

**مدى ثقة المستجيبين بحكومات بلدانهم**

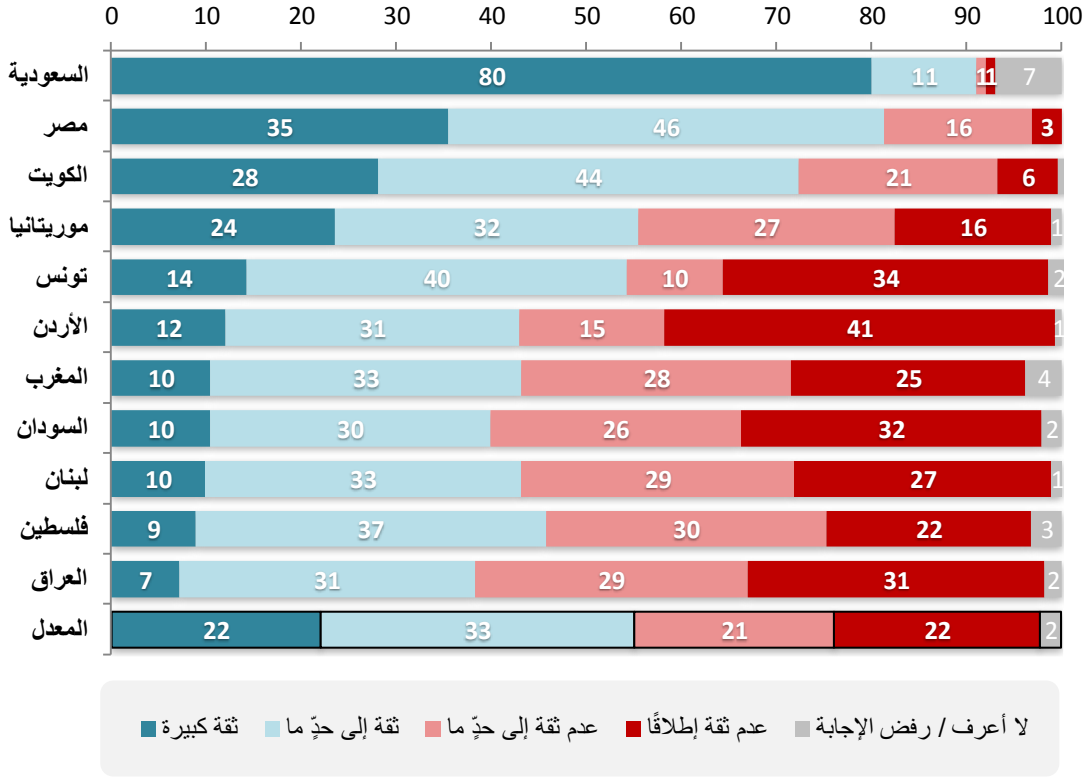

لقد تغيرت مستويات الثقة بحكومات بلدان المستجيبين عبْر السنوات الماضية، فقد كانت ثقة الرأي العام في المنطقة العربية بالحكومات 47% في استطلاع 2011، لترتفع إلى 57% في استطلاع 2012/ 2013، وتنخفض مجددًا إلى 53% في استطلاع 2014، ثم لتعاود الارتفاع إلى 56% في استطلاع 2015، وتنخفض – بفارق درجة مئوية واحدة عن سنة 2015 – إلى 55% في استطلاع 2016، وسجلت النسبة المئوية نفسها (55%) في استطلاع 2017/ 2018. وتصبح الصورة أوضح في ما يتعلق بنسب الذين أفادوا أنهم لا يثقون بحكومات بلدانهم؛ إذ بلغت النسبة 44% في استطلاع 2011، وانخفضت إلى 39% في استطلاع 2012/ 2013، ثم عادت وتطابقت مع مستوى استطلاع 2011 ووصلت إلى 44% في عام 2014، ثم انخفضت قليلًا في عام 2015 إلى 42%، لترتفع ارتفاعًا طفيفًا إلى 43% في عام 2016، وحافظت على المعدل نفسه في استطلاع 2017/ 2018 بـ 43%؛ أي إن "الفترة الذهبية" التي تمتعت بها الحكومات العربية بالثقة في استطلاع 2012/ 2013 سرعان ما تلاشت في استطلاع 2014، وسجلت مستويات متقاربة لها في استطلاع 2017/ 2018، وكذلك في استطلاع 2015 و2016، و2017/ 2018.

**الشّكل 41:**

**مدى ثقة المستجيبين بحكومات بلدانهم بحسب استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011**

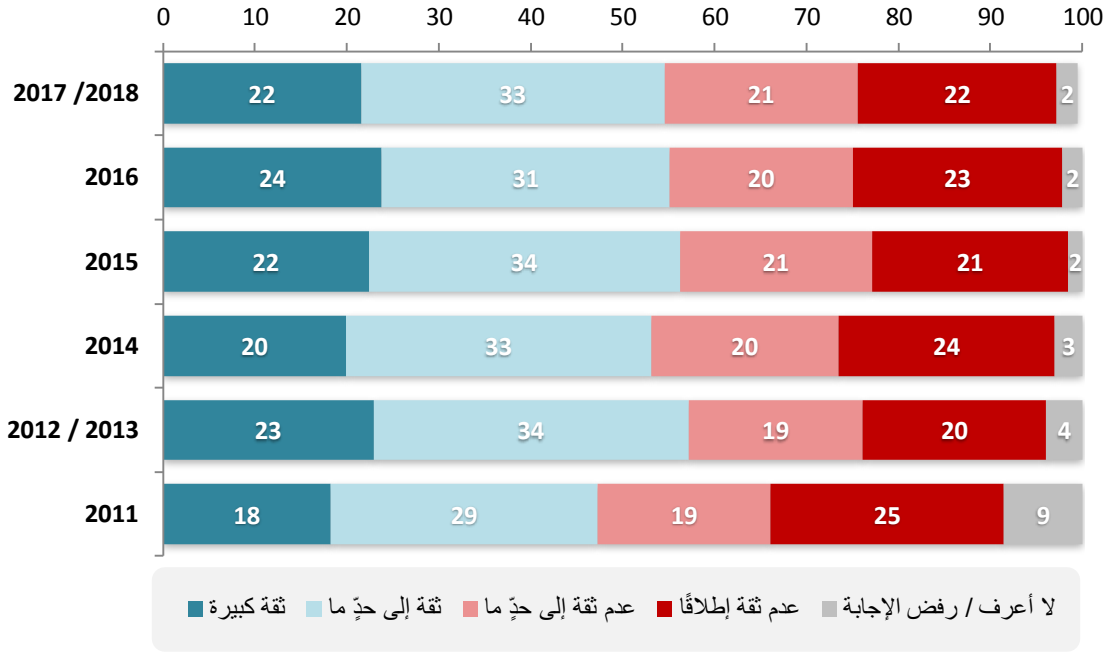

عند مقارنة مستويات الثقة لدى مواطني كل مجتمعٍ من المجتمعات المُستطلَعة آراؤها على حدة في استطلاع المؤشر 2017/ 2018 بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 واستطلاع 2012/ 2013 واستطلاع 2011، يتبين أن مستويات الثقة بالحكومة قد انخفضت مقارنةً باستطلاعات سابقة في كل من موريتانيا، وفلسطين، والأردن، والسودان في حين ارتفعت نسبة الثقة في كل من السعودية، ومصر، والكويت، وتونس، والمغرب، ولبنان، والعراق.

ويعكِس كل من الرأي العام المصري واللبناني والعراقي نمطًا مهمًّا؛ فالرأي العام المصري عبّر عن ثقةٍ بالحكومة في استطلاع 2017/ 2018 أكبر مما كانت عليه منذ عام 2011. لقد كانت نسبة المصريين الذين أفادوا أنهم يثقون بالحكومة في عام 2011 (نُفذ الاستطلاع ميدانيًا في نيسان/ أبريل 2011، أي بُعيد نجاح الثورة) 79%، وانخفضت هذه النسبة إلى 52% في استطلاع 2012/ 2013 (نُفذ ميدانيًا في كانون الثاني/ يناير 2013)، لتعود إلى الارتفاع بنسبة 60% في استطلاع 2014 (نُفذ ميدانيًا في نيسان/ أبريل 2014)، واستمرت في الارتفاع إلى أن وصلت إلى 69% في استطلاع 2015، لتنخفض انخفاضًا طفيفًا عام 2016 إلى 67%، ولتعود إلى الارتفاع مجددًا في استطلاع 2017/ 2018 وتصل إلى نسبة غير مسبوقة بلغت 81%. وقد كانت مستويات عدم الثقة متدنية جدًا في استطلاع 2011 (بنسبة 10%)، لترتفع في استطلاع 2013 إلى 45% وتسجل في استطلاعَي عام 2014 وعام 2015 ما نسبته 31%. لكن هذه النسبة ارتفعت إلى 33% في عام 2016، وذلك قبل أن تنخفض إلى 19% في استطلاع 2017/ 2018. ويعكس هذا النمط أن التغيرات في مستوى ثقة المصريين بحكومتهم، على الرغم من التغيرات، ما يزال دون الذي سجله في نيسان/ أبريل 2011، إذ إن هناك قطاعًا واسعًا من الرأي العام المصري (يمثّل الثلث) لا يُولِي الحكومة المصرية الحالية ثقته.

أما على صعيد الرأي العام العراقي، فقد كانت الثقة بالحكومة العراقية في النصف الأول من عام 2011 متدنيةً؛ إذ بلغت نسبة الذين يثقون بالحكومة 16%، مقابل 78% عبروا عن عدم ثقتهم بالحكومة. ولقد تغير هذا النمط، جوهريًا، إذ ارتفع مستوى الثقة إلى 51%، كما انخفضت نسبة الذين لا يثقون بالحكومة إلى 45% في استطلاع 2012/ 2013 الذي نُفذ فعليًا في كانون الأول/ ديسمبر 2012. أما في استطلاع 2015، فإن مستوى الثقة بالحكومة قد انخفض ليصل إلى 30%، ليعود وينخفض مجددًا في عام 2016 إلى 18%، ثم يرتفع، جوهريًا، إلى 38% في استطلاع 2017/ 2018.

## الشّكل 42:

## مدى ثقة المستجيبين بحكومات بلدانهم بحسب نتائج استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011

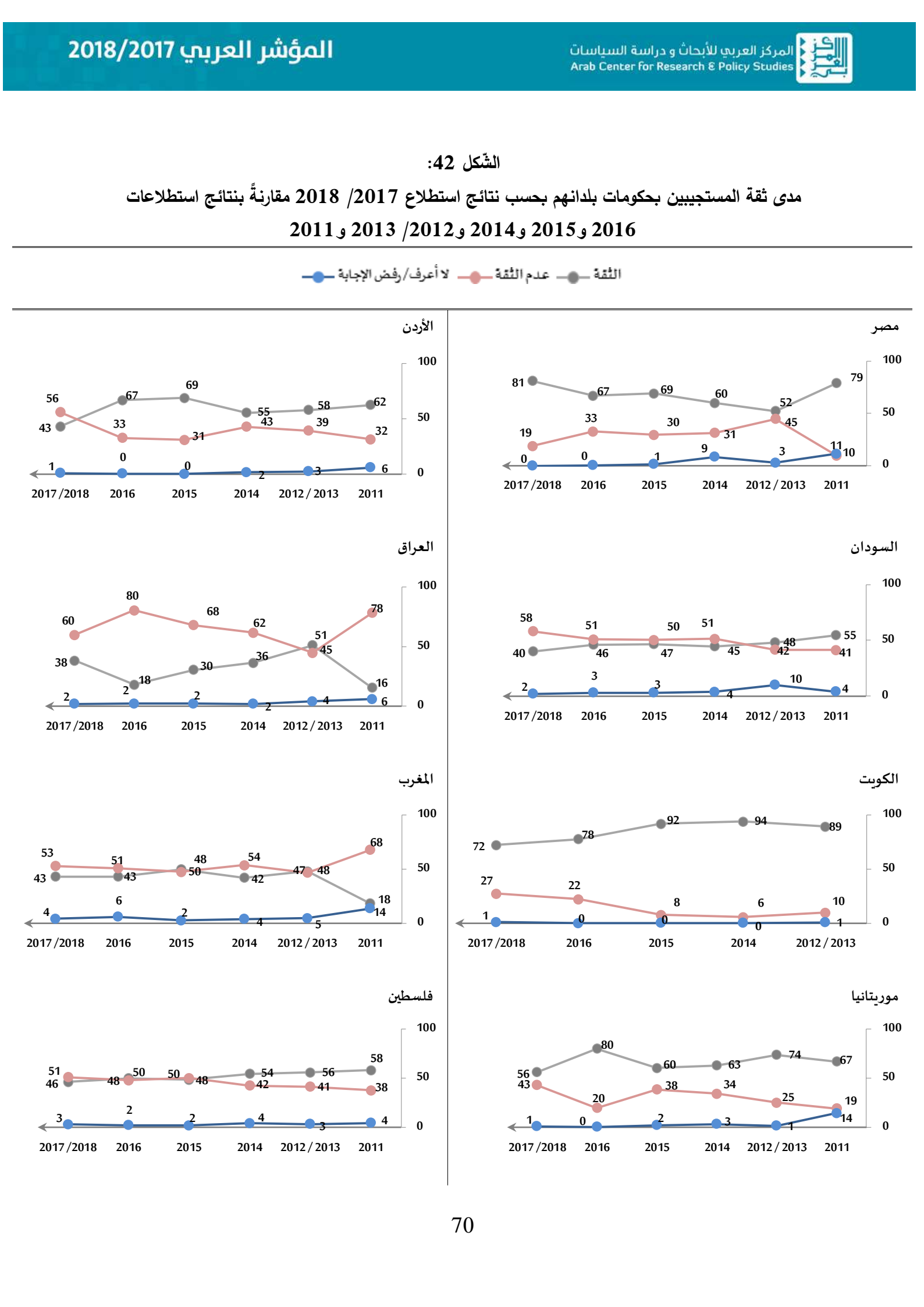

- **الثقة بالمجالس التشريعية**

مثلما تمّت الإشارة آنفًا، عبّرت أكثرية مواطني المنطقة العربية عن عدم ثقتها بالمجالس التشريعية بنسبة 57% مقابل 42% أفادوا أنهم يثقون بها.

وعلى الرغم من أن النمط العام في الدول المستطلَعَة آراء مواطنيها هو عدم ثقة المواطنين **بالمجالس التشريعية (التمثيلية)**، فإن أكثرية السعوديين والكويتيين والمصريين تثق بالمجلس التشريعي (التمثيلي)، وكانت **أعلى نسبة ثقة قد** سُجلت في **السعودية 77%**، ثم **مصر** بنسبة **65%**، ثم **الكويت 59%**. أما في موريتانيا، فقد كانت نسبة ثقة المواطنين بالمجالس التشريعية (التمثيلية) في هذا الاستطلاع 52%، مقابل 43% لا يثقون بها. في حين عبرت أغلبية المستجيبين العراقيين، والأردنيين، والمغاربة، والتونسيين، والسودانيين عن عدم ثقتها بمجالسها التشريعية (التمثيلية). وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك شبه إجماع بين العراقيين والأردنيين في عدم ثقتهم بالمجلس التشريعي بنسبة بلغت 80% من المستجيبين العراقيين والأردنيين.

**الشّكل 43:**

**مدى ثقة المستجيبين بالمجالس التشريعية (التمثيلية)[5] في بلدانهم**

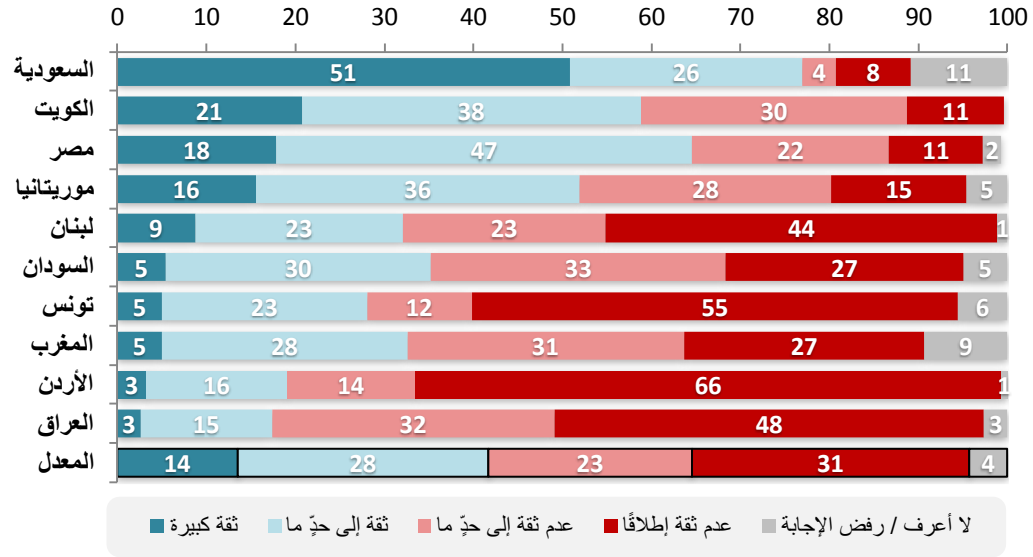


[5] لم يُطرح السؤال في فلسطين. وفي السعودية تم السؤال عن مجلس الشورى، وفي الكويت عن مجلس الأمة.

عند مقارنة مستويات ثقة الرأي العام في المنطقة العربية بالمجالس التشريعية (التمثيلية) في استطلاع 2017/ 2018 باستطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011، تُظهر النتائج أن الثقة بالمجالس التشريعية (التمثيلية) ارتفعت من 33% في استطلاع 2011 إلى 48% في استطلاع 2012/ 2013، لتنخفض مجددًا إلى 41% في استطلاع 2014، وتعود إلى الارتفاع بنسبة 46% في استطلاع 2015، لتنخفض عام 2016 إلى 44%، وذلك قبل أن تنخفض مجددًا في استطلاع 2017/ 2018 إلى 42%. إن التغيرات التي طرأت على نسب الذين أفادوا أنهم لا يثقون بمجالسهم التشريعية تظهر، بوضوحٍ أشدّ، مدى أزمة الثقة بالمجالس التشريعية؛ إذ كانت نسبتهم 57% في استطلاع 2011 ثم انخفضت إلى 47% في استطلاع 2012/ 2013، لترتفع مرةً أخرى وتتجاوز مستوى استطلاع 2012/ 2013 وتصل إلى 55% في عام 2014، ثم عادت إلى الانخفاض مرة أخرى في استطلاع 2015 لتصل إلى 51%، ثم ارتفعت قليلًا في عام 2016 إلى 52%، لتعود وترتفع مجددًا إلى 54% في استطلاع 2017/ 2018. وقد سُجل أعلى مستوى ثقة بالمجالس التشريعية في استطلاع 2012/ 2013 وهي الفترة التي مثلت مرحلة الانتقال بعيد عام الثورات العربية 2011، وجرت خلال هذه الأعوام عدة انتخابات تشريعية في البلدان العربية. وعند مقارنة مستويات الثقة لدى مواطني كل مجتمعٍ من المجتمعات المُستطلَعة آراؤها على حدة في استطلاع 2017/ 2018 بنتائج عام 2016 و2015 و2014 واستطلاع 2012/ 2013 وعام 2011، يتبين أن مستويات الثقة بالمجالس التشريعية (التمثيلية) قد زادت في كل من السعودية، ومصر، والمغرب، ولبنان. في حين انخفضت في الكويت، والسودان، وتونس والأردن، والعراق بينما حافظت موريتانيا على النسبة نفسها عام 2011 مقارنةً باستطلاع 2017/ 2018 بنسبة تصل إلى 52%.

**الشّكل 44:**

**مدى ثقة المستجيبين بالمجالس التشريعية (التمثيلية) في بلدانهم بحسب نتائج استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011**

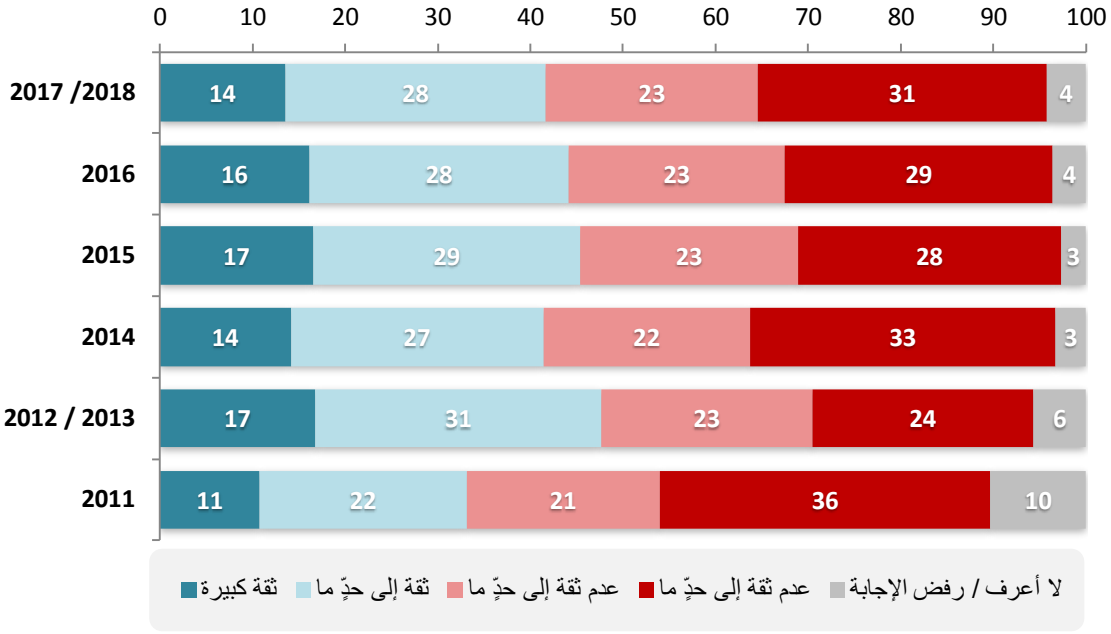

## الشّكل 45:

## مدى ثقة المستجيبين بالمجالس التشريعية (التمثيلية) في بلدانهم بحسب نتائج استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016 و2014 و2012/ 2013 و2011

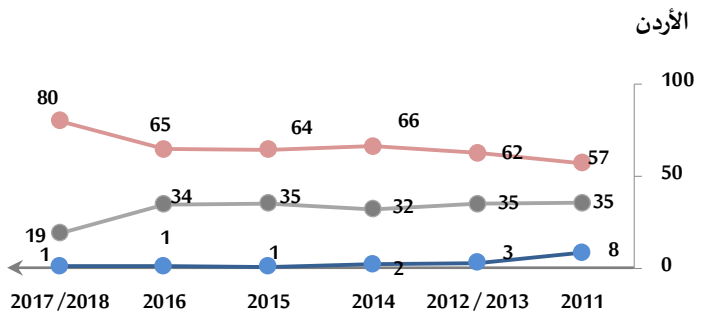


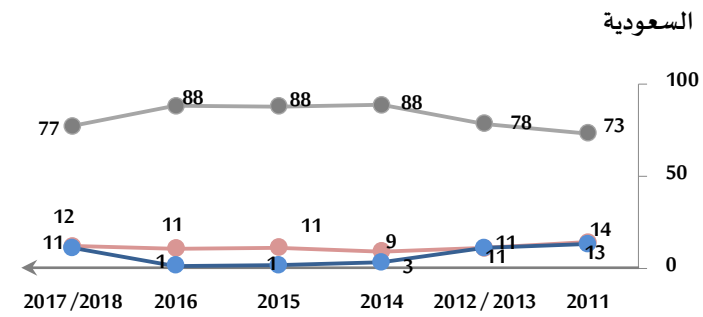


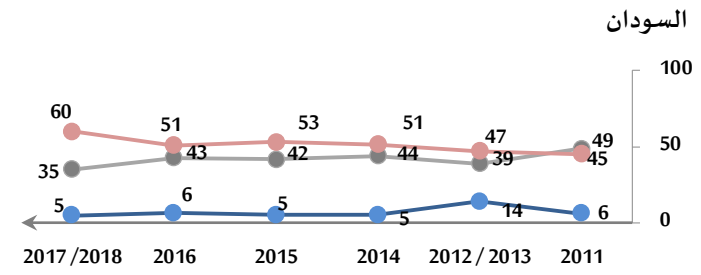


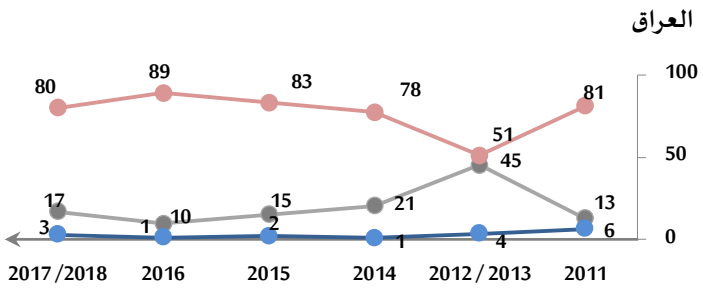


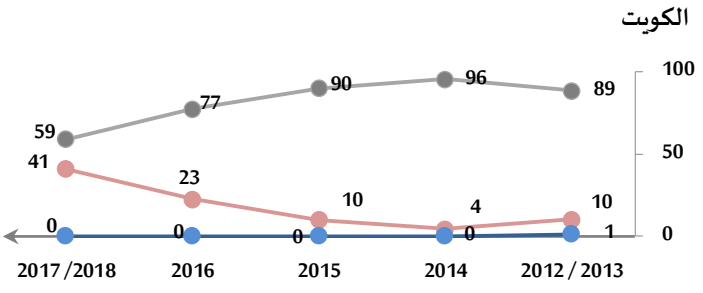


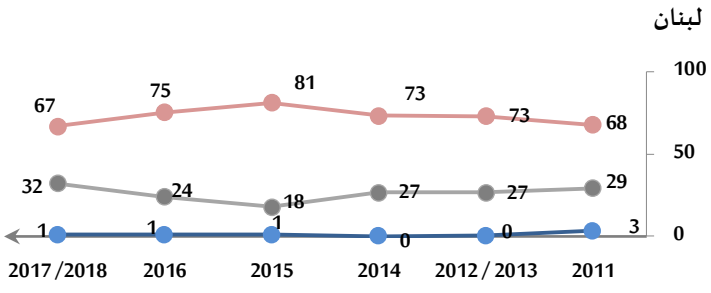


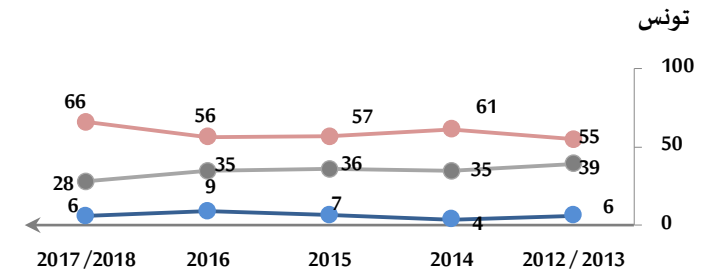


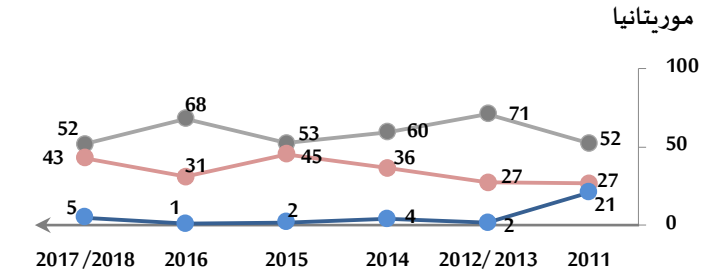

## • الثقة بالأحزاب السياسية

على الرغم من أن الأحزاب السياسية لا تعدُّ جزءًا من سلطات الدولة أو مؤسساتها التنفيذية، فإنه كان من المفيد التعرف إلى وجهات نظر المواطنين نحوها، على اعتبار أنها الأطر التي من خلالها يمكن أن تساهم في الحكم أو المعارضة. وقد عبّر مواطنو المنطقة العربية عن **ثقةٍ متدنية بالأحزاب السياسية** في بلدانهم؛ إذ أفاد 29% أنهم يثقون بالأحزاب السياسية، مقابل 66% قالوا إنهم لا يثقون بها. ومن الجدير بالملاحظة أن 41% قالوا إنهم لا يثقون على الإطلاق بالأحزاب السياسية، مقابل 25% فقط عبروا عن ثقةٍ كبيرةٍ بالأحزاب السياسية. ويتوافق أغلبية المستجيبين في البلدان المُستطلعة آراء مواطنيها على عدم الثقة بالأحزاب السياسية، بنسبٍ تراوح بين 45% و87% من المستجيبين، باستثناء الرأي العام المصري؛ إذ أفاد 48% أنهم يثقون بالأحزاب السياسية مقابل 45% لا يثقون بها. ومن المهم الإشارة إلى أن أكثر من ثلثَي المستجيبين في العراق والأردن عبروا عن عدم ثقتهم المطلقة بالأحزاب السياسية (لا يثقون بها على الإطلاق). في المقابل، لم تتجاوز نسبة الذين عبروا عن ثقتهم الكبيرة بالأحزاب السياسية في جميع البلدان خُمس المستجيبين في حدها الأعلى.

**الشّكل 46:**

**مدى ثقة الرأي العام بالأحزاب السياسية في بلدانهم[6]**

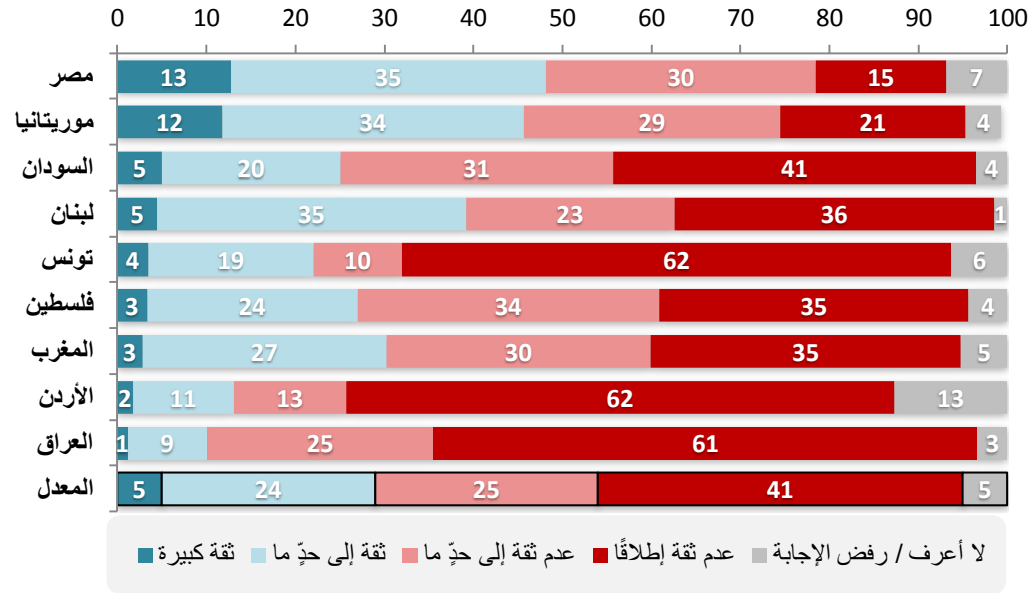


[6] لم يُطرح السؤال في السعودية، والكويت.

**تباينت ثقة الرأي العام بالأحزاب السياسية** خلال فترة السنوات التي نُفذت فيها استطلاعات المؤشر العربي؛ إذ إنها ارتفعت من 23% في استطلاع 2011 إلى 34% في استطلاع 2012/ 2013، ثم عادت إلى الانخفاض لتصل إلى 29% في عام 2014، ثم وصلت إلى 28% في عام 2015، لترتفع إلى 31% في عام 2016، قبل أن تنخفض إلى 29% في استطلاع 2017/ 2018. وبناء عليه، فإن الثقة التي تحققت لدى الرأي العام في المنطقة العربية خلال فترة الاستطلاع 2012/ 2013 قد تقلصت مرةً أخرى في استطلاعَي 2015 و2014، لتعود إلى الارتفاع قليلًا في استطلاع 2016، وتنخفض قليلًا في استطلاع 2017/ 2018.

بناءً عليه، فإن أفضل نتائج ثقة في استطلاعات المؤشر هي التي سُجلت في استطلاع 2012/ 2013. وعند مقارنة اتجاهات الرأي العام في البلدان المستطلعة عبر السنوات المتتالية، نجد أن النمط العام في كل من فلسطين، والسودان، والأردن، والعراق، هو انخفاض الثقة بالأحزاب السياسية مقابل ارتفاع طفيف في مصر، ولبنان، والمغرب، وتونس، وموريتانيا.

**الشّكل 47:**

**مدى ثقة المستجيبين بالأحزاب السياسية في بلدانهم بحسب نتائج استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011**

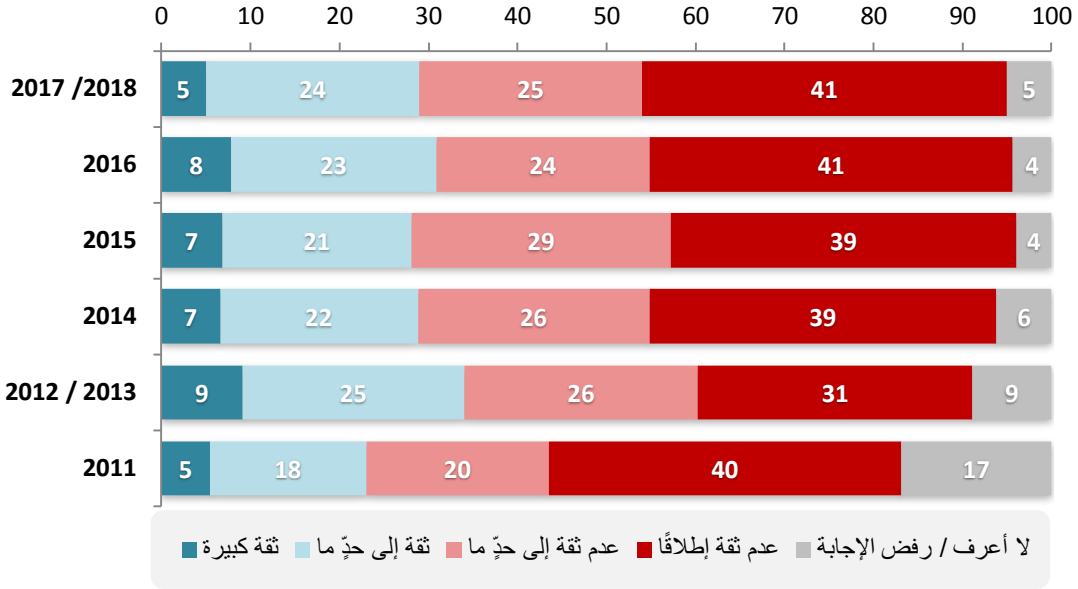

## الشّكل 48:

## مدى ثقة المستجيبين بالأحزاب السياسية في بلدانهم بحسب نتائج استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011

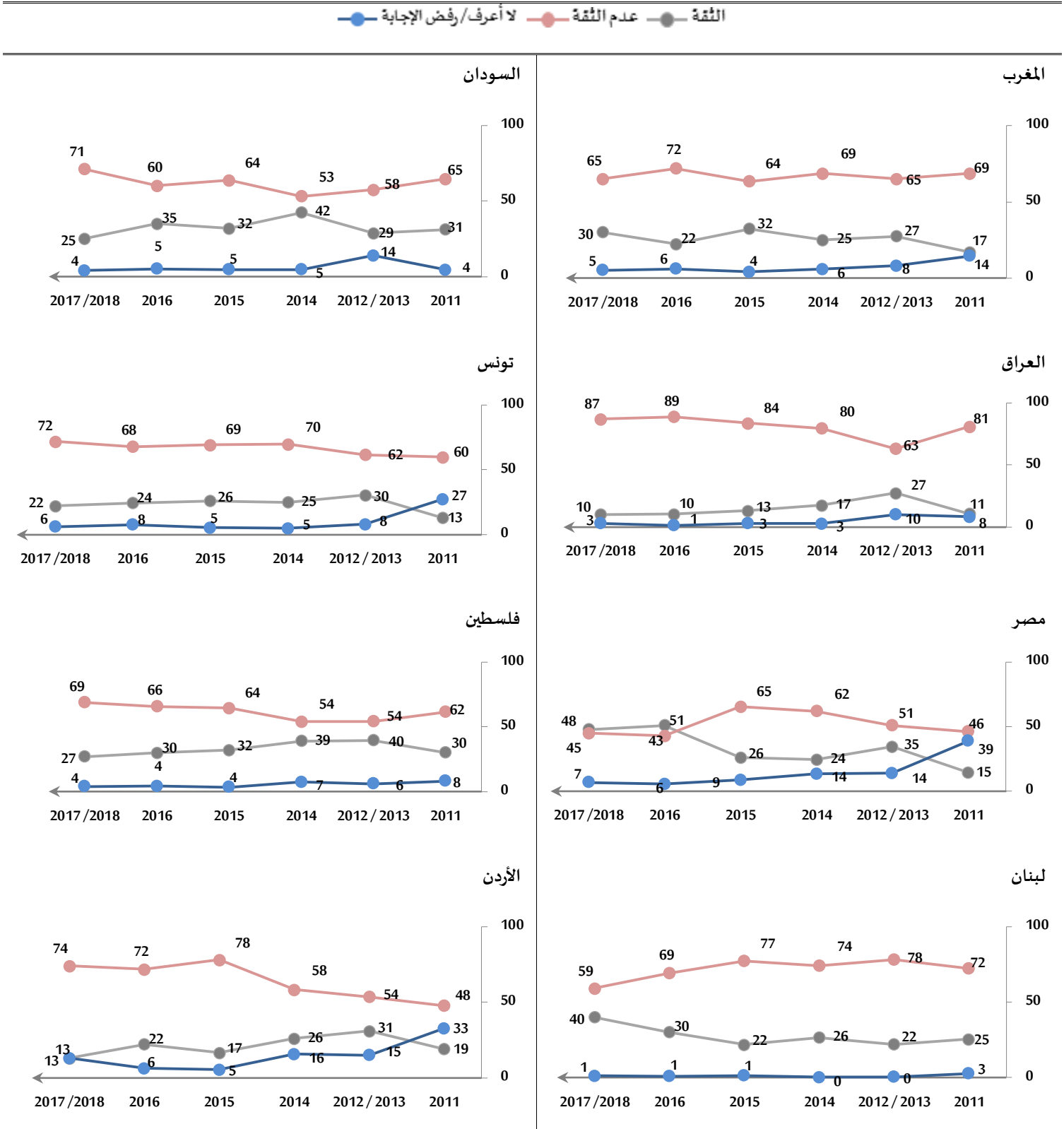

إن مقارنة مستويات ثقة المواطنين ببعض مؤسسات بلدانهم وهيئاتها في استطلاع المؤشر العربي 2017/ 2018 بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011، تشير إلى أن مستويات الثقة بالمؤسسات الأمنية (العسكرية أو شبه عسكرية) في استطلاع 2017/ 2018 في تحسن مستمر.

أما في ما يتعلق بمستويات الثقة بسلطات الدولة الثلاث القضائية، والتنفيذية، والتشريعية، فتُظهر المقارنة نمطًا موحدًا في ما بينها؛ إذ إن مستويات الثقة بهذه المؤسسات ارتفعت في استطلاع 2012/ 2013 مقارنة باستطلاع 2011، ثم انخفضت في استطلاع 2014، لتعود إلى ارتفاع طفيف في استطلاعَي 2015 و2016، واستطلاع 2017/ 2018، ولكن بنسبٍ أقل مما سُجلت في استطلاع 2012/ 2013. وتظهر النتائج، أيضًا، أنّ الرأي العام شبه منقسم حول الثقة بالحكومات مقابل أكثرية عبّرت عن عدم ثقتها بالمجالس التشريعية.

## 2. تقييم أداء المجالس التشريعية (التمثيلية)

إذا كان الجزءُ السابق يتضمن مستويات الثقة بمؤسسات وهيئات في الدولة بصورةٍ عامة، فإن المؤشر العربي أخذ على عاتقه تقييم أداء المجالس التشريعية والحكومات على نحو أكثر تفصيلًا؛ فعلى صعيد تقييم أداء المجالس التشريعية، جرى ذلك من خلال التعرف إلى تقييم المواطنين لقيام المجلس بمهماته. وتضمَّن المؤشر معيارَين اشتُقَا من المهمات والصلاحيات التي تمنحها الدساتير:

- أداء المجالس من ناحية القيام بدورها في الرقابة على أعمال الحكومات.

- مدى تمثيل المجالس لأطياف المجتمع وفئاته.

- **أداء المجالس التشريعية في الرقابة على أعمال الحكومات**

على صعيد تقييم الرأي العام لأداء مجالسه التشريعية (التمثيلية) في **الرقابة على أعمال الحكومات**، تشير النتائج إلى أن الرأي العام منقسمٌ بشأن مدى رقابة المجالس التشريعية على الحكومات وأعمالها؛ إذ يعتقد 49% من المواطنين أن مجالسهم التشريعية تقوم بدورها في مراقبة الحكومة، مقابل نحو 44% لا يرون أنها تقوم بدورها. وعبرت أكثرية المستجيبين في كل من الأردن، والسودان، والمغرب، ولبنان عن عدم

قيام هذه المجالس بدورها في الرقابة. في حين رأت أكثرية التونسيين، والمصريين، والعراقيين، والكويتيين، أن مجالسها التشريعية تقوم بدورها في الرقابة على أعمال الحكومات. لكنّ الرأي العام انقسم حيال ذلك في موريتانيا وتونس. ومن الجدير بالملاحظة أن 41% من الرأي العام السعودي، لا يعرف إذا ما كان مجلس الشورى يقوم بدوره في الرقابة على أداء الحكومة.

**الشّكل 49:**

**تقييم المستجيبين لأداء مجالس بلدانهم التشريعية (التمثيلية) في واجب الرقابة على الحكومات[7]**

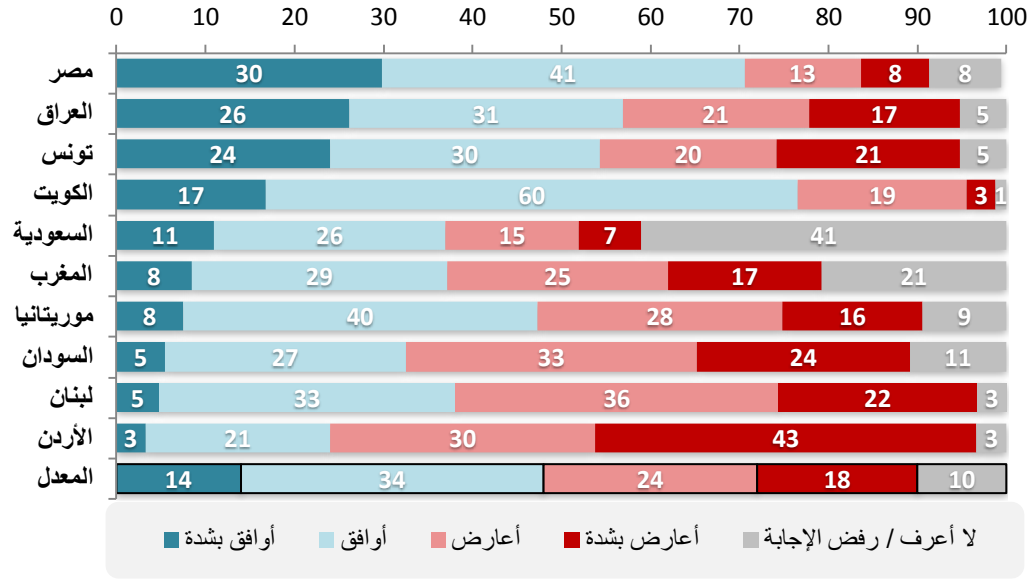


**إن تقييم أداء المجالس التشريعية (التمثيلية)** في أداء دورها بشأن الرقابة على الحكومات في استطلاع المؤشر 2017/ 2018 جاء أقل من نتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013؛ إذ كانت نسبة الذين وافقوا على ذلك في هذا الاستطلاع 48% من مجمل المستجيبين، في حين كانت النسب المسجلة في الاستطلاعات السابقة أعلى من النصف كما هي الحال في استطلاع 2016 حين سجلت 54%. وعند مقارنة نتائج استطلاع 2017/ 2018 باستطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 في كل مجتمع من المجتمعات المُستطلَعة آراؤها، تظهر النتائج انخفاض نسبة الذين

7 لم يُطرح السؤال في فلسطين. وفي السعودية تم السؤال عن مجلس الشورى، والكويت عن مجلس الأمة.

يوافقون على قيام المجالس التشريعية في الرقابة على أعمال الحكومة في كل بلد من هذه البلدان، ويبدو هذا جليًا في كل من السعودية، والعراق، والأردن.

**الشّكل 50:**

**تقييم الرأي العام في استطلاع 2017/ 2018 لأداء مجالس بلدانهم التشريعية (التمثيلية) في واجبها في الرقابة على الحكومات مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013**

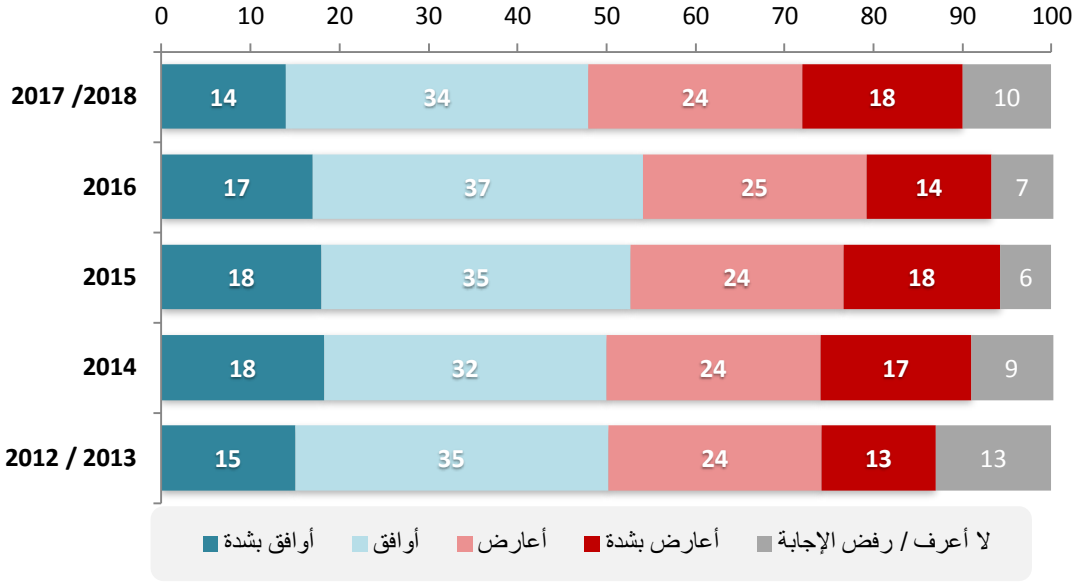

**الشكل 51:**

**تقييم الرأي العام في استطلاع 2017/ 2018 لأداء مجالس بلدانهم التشريعية (التمثيلية) في واجبها في الرقابة على الحكومات مقارنةً بنتائج استطلاعات 2015 و2014 و2012/ 2013**

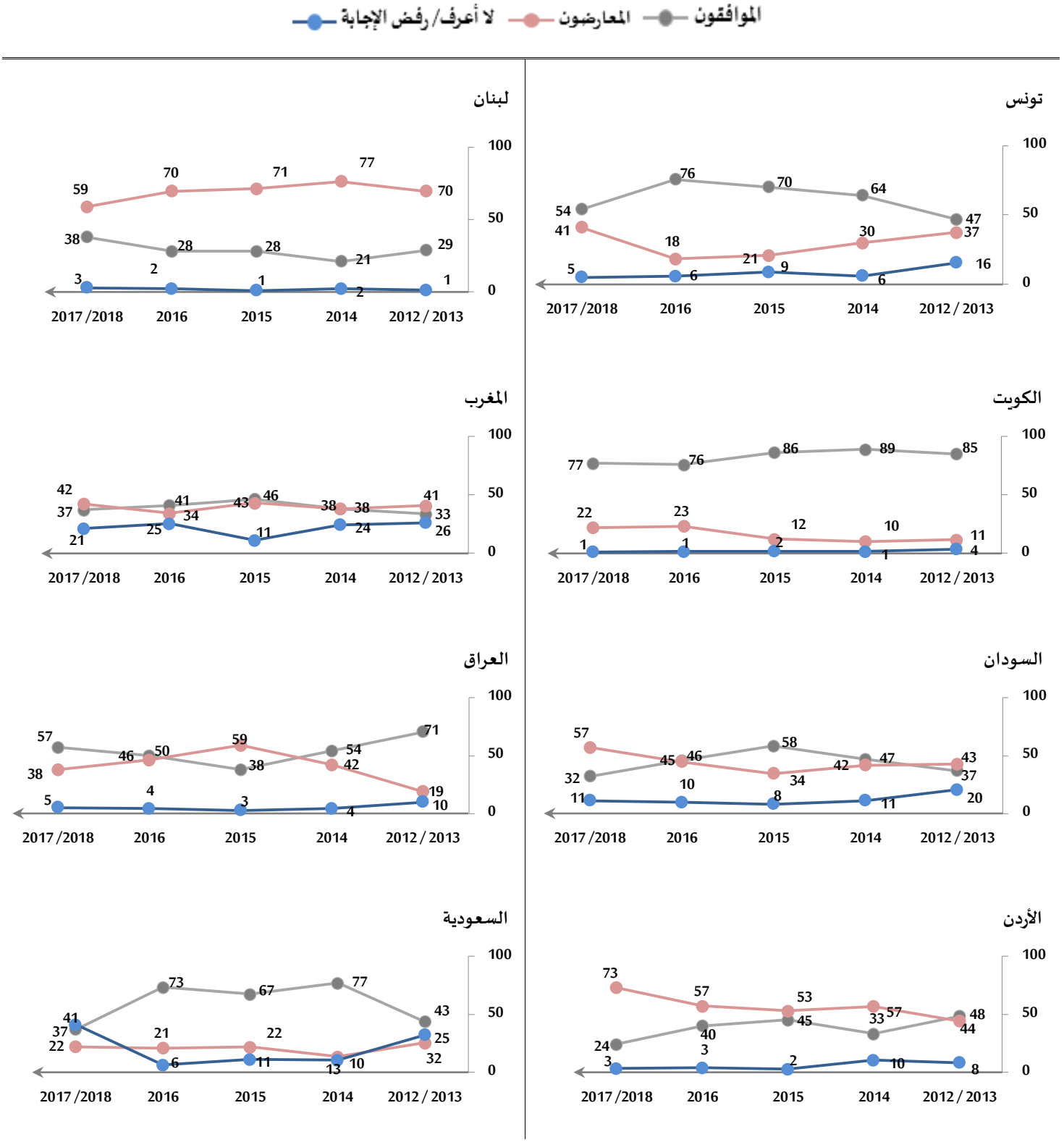

- **أداء المجالس التشريعية في تمثيل أطياف المجتمع كافةً**

على صعيد مدى تمثيل المجالس التشريعية (التمثيلية) لأطياف المجتمع كافةً، كان الرأي العام منقسمًا؛ ففي حين رأى 12% من الرأي العام في المنطقة العربية أن مجالسه التشريعية (التمثيلية) تمثل أطياف المجتمع كافةً **بدرجة كبيرة**، كانت نسبة الذين أفادوا أن مجالسهم **لا تمثل أطياف المجتمع على الإطلاق** 23% من المستجيبين، وقال 32% من الرأي العام إن مجالسهم التشريعية تمثل أطياف المجتمع **بدرجة متوسطة**، وقال **27%** إنها تمثل أطياف المجتمع **بدرجة قليلة**.

**الشّكل 52:**

**اتجاهات المستجيبين نحو مدى تمثيل المجالس التشريعية (التمثيلية) لأطياف مجتمعاتهم كافةً[8]**

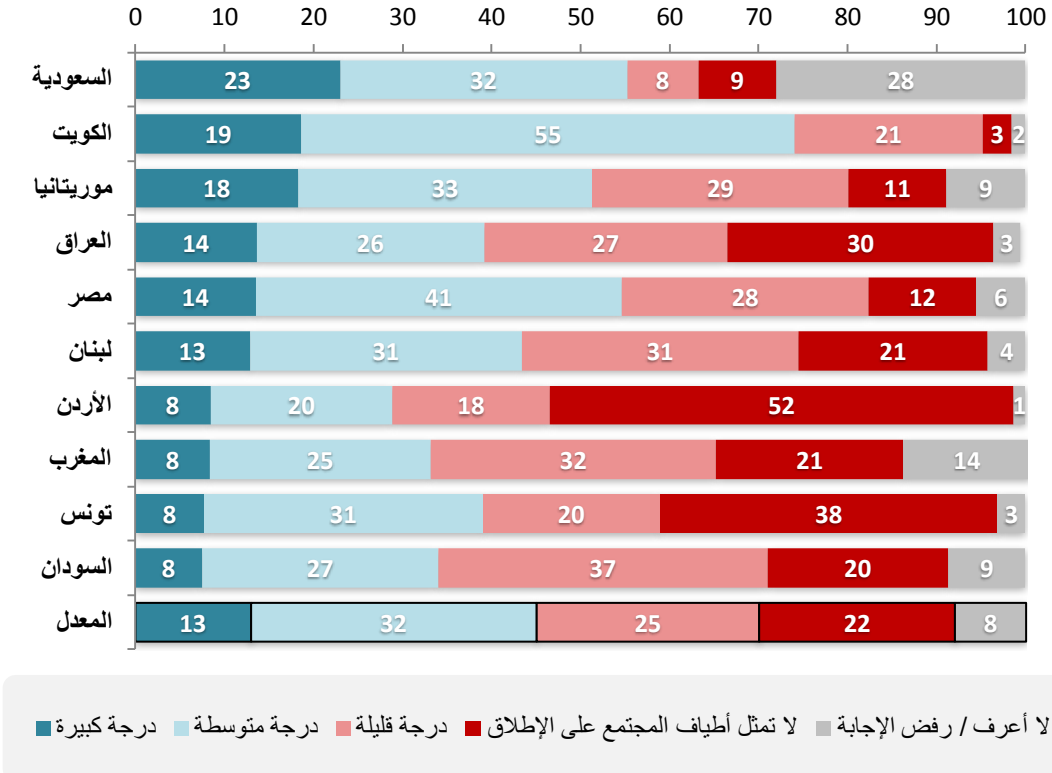


[8]. لم يُطرح السؤال في فلسطين. والكويت عن مجلس الأمة.

عند مقارنة تقييم الرأي العام في المنطقة العربية لمدى تمثيل المجالس التشريعية **لأطياف مجتمعاتهم كافةً**، تُظهر النتائج تشابه نسب المستجيبين الذين أفادوا أنها تمثل أطياف المجتمع كافةً بدرجة كبيرة في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة بنتائج الأعوام 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013. إلا أن نسبة المواطنين الذين قالوا إن مجالسهم التشريعية تعبر عن أطياف المجتمع وفئاته انخفضت في هذا الاستطلاع مقارنة بالاستطلاعات السابقة كما هي الحال في السعودية، وتونس، والعراق، وموريتانيا. أمّا الاستثناء الوحيد، فهو الكويت التي حافظت على النسبة نفسها.

**الشكل 53:**

**اتجاهات الرأي العام نحو مدى تمثيل المجالس التشريعية (التمثيلية) لأطياف مجتمعاتهم كافةً في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2012/ 2013**

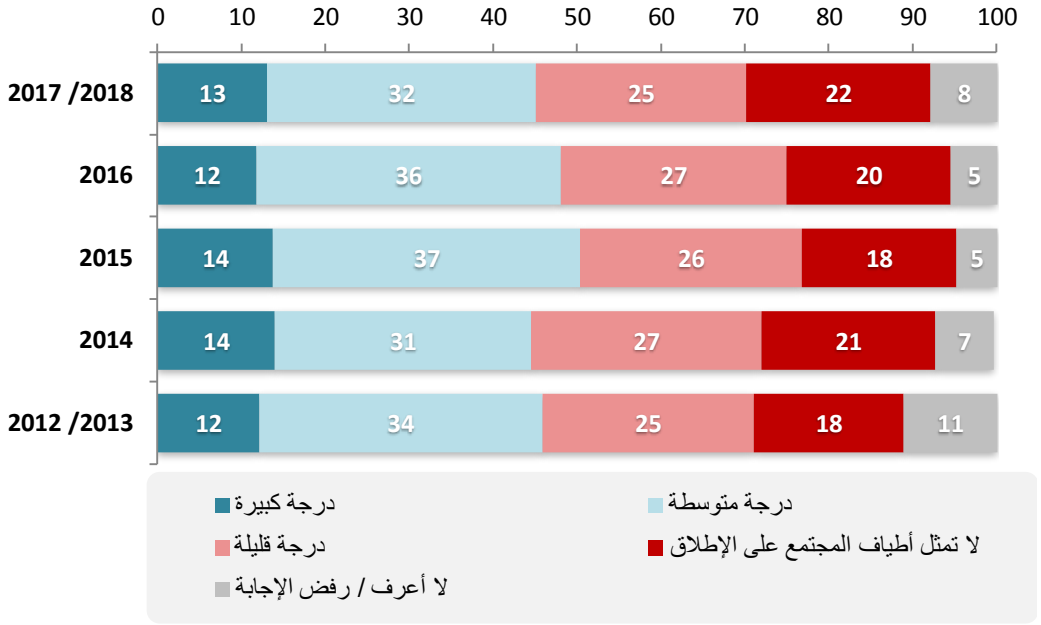

**الشكل 54:**

**اتجاهات الرأي العام نحو مدى تمثيل المجالس التشريعية (التمثيلية) لأطياف مجتمعاتهم كافةً في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013**

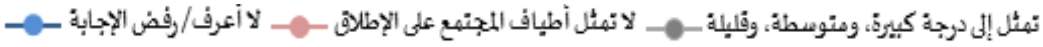


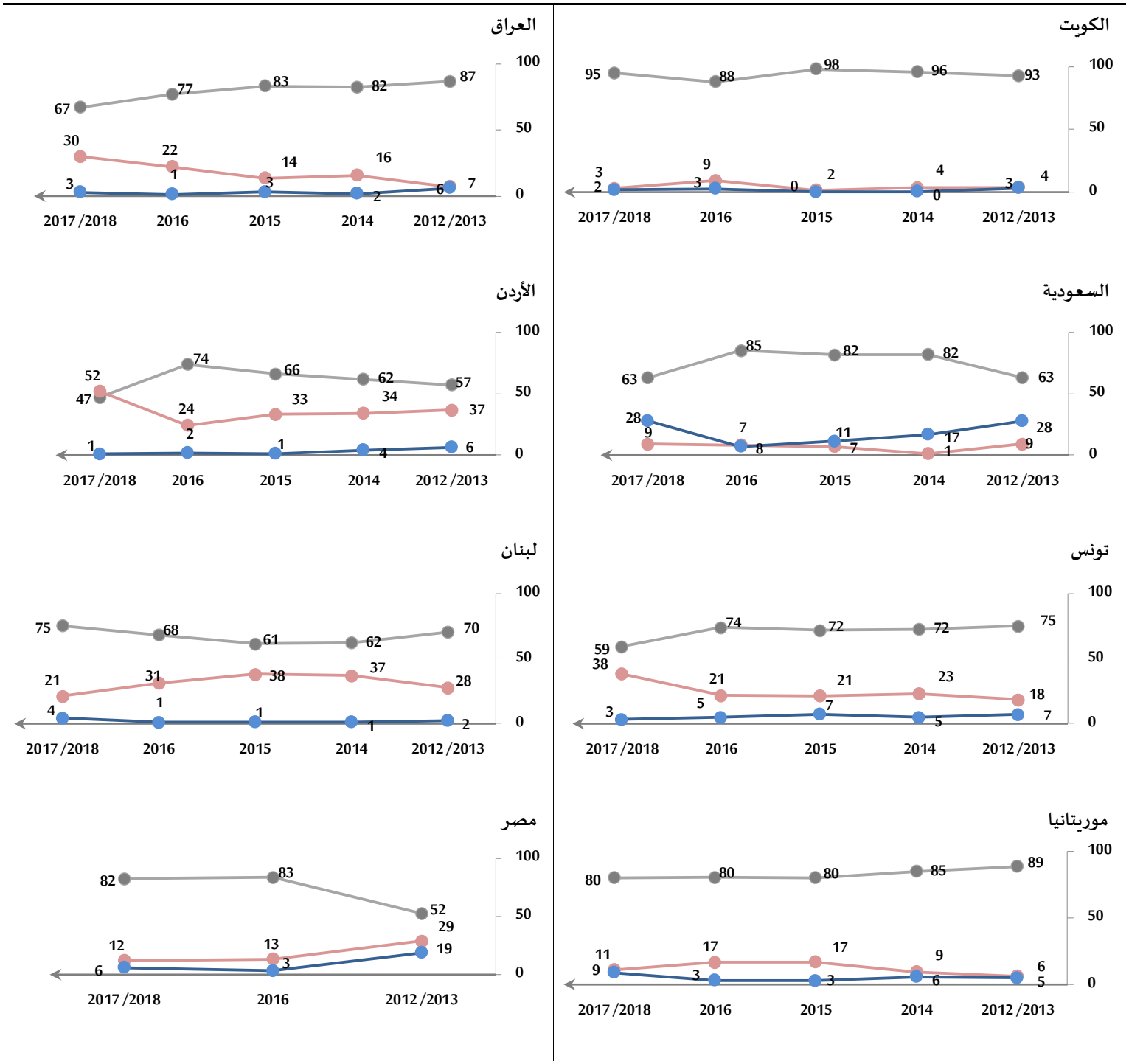

## 3.تقييم أداء الحكومات

إضافةً إلى قياس مستوى الثقة بحكومات البلدان التي أُجري فيها الاستطلاع، عمل المؤشر العربي على تقييم أداء الحكومات بالوقوف على قضايا تفصيليةٍ، وذلك من خلال المعايير التالية:

- تقييم السياسة الخارجية.
- تقييم السياسات الاقتصادية.
- تقييم الأداء الحكومي في مجموعة من السياسات العامة والخدمات العامة.

### أ. السياسة الخارجية

على صعيد تقييم الرأي العام في المنطقة العربية لسياسات حكوماته الخارجية، سُئل المستجيبون إن كانت سياسات بلدانهم الخارجية تُعبر عن آراء المواطنين. وقد أظهرت النتائج انقسام الرأي العام العربي نحو هذا الموضوع؛ إذ أفاد 50% من الرأي العام في المنطقة العربية أن سياسات بلدانهم الخارجية تعبر عن آراء المواطنين إلى حد بعيد أو إلى حد ما. في المقابل، قال 42% إنها لا تعبر عن آراء المواطنين. في حين أفادت أغلبية مستجيبي السعودية، والكويت، ومصر، وموريتانيا، والمغرب، وتونس أن سياسة بلدانهم الخارجية تُعبر عن آراء المواطنين بنسبٍ راوحت بين 77% و51%. وفي المقابل، عبرت أغلبية الرأي العام في كل من السودان (55%)، وفلسطين (59%)، والعراق (67%)، ولبنان (69%)، عن عدم رضاها عن سياسات حكوماتها الخارجية، وانقسم الرأي العام حيال ذلك في الأردن. وعلى الرغم من أن نسبة الذين لم يُبدوا رأيًا، أو رفضوا الإجابة في الدول المُستطلَعَة آراء مواطنيها كانت بمعدل 8% في استطلاع 2017/ 2018، فإنه من المهم الإشارة إلى أن هذه النسبة وصلت إلى 25% في السعودية، و19% في المغرب، و10% في مصر.

**الشّكل 55 :**

**المستجيبون الذين أفادوا أن سياسات بلدانهم الخارجية تعبر عن آراء المواطنين في بلدانهم، وأولئك الذين قالوا إنها لا تعبر عن آرائهم**

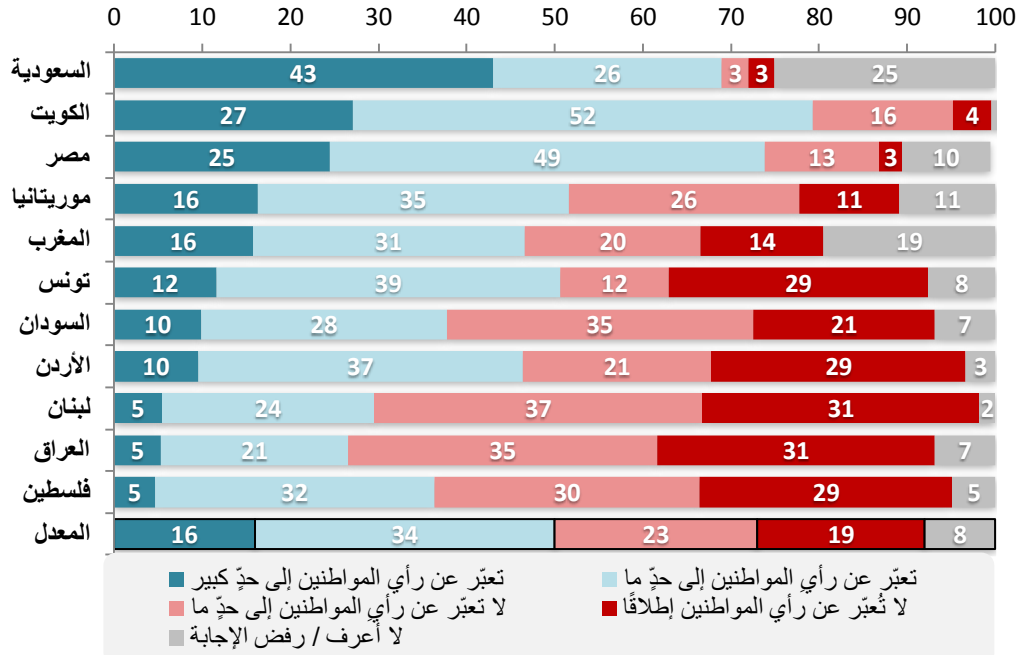


إن مقارنة اتجاهات الرأي العام، بخصوص مدى تعبير السياسات الخارجية عن آراء المواطنين خلال استطلاع 2017/ 2018 بمثيلاتها في استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011، تشير إلى أن نسبة المستجيبين الذين أفادوا أن السياسات الخارجية لبلدانهم تعبر عن رأي المواطنين خلال الأعوام الثلاثة الماضية منذ عام 2015 حافظت على النسبة نفسها؛ وهي أعلى من تلك التي سجلت خلال الأعوام 2011–2014، ومع ذلك فإنه من المهم تأكيد أن نسبة الذين أفادوا أن سياسات بلدانهم لا تعبر عنهم بقيت ثابته منذ عام 2011. وبناءً عليه، يمكن الإشارة إلى أن التغير خلال السنوات الثلاث الماضية يبقى محدودًا. وإن أحد أسباب هذا التحسن النسبي في تقييم السياسات الخارجية هو انخفاض نسبة الذين رفضوا الإجابة أو لم يبدوا رأيًا حول هذا الموضوع؛ إذ انخفضت نسبتهم انخفاضًا ملحوظًا من 19% في استطلاع 2011 إلى 14% في استطلاع 2012/ 2013، وإلى 10% في استطلاع 2014، لتستمر في الانخفاض وتصل إلى 8% في استطلاع 2015، و7% في استطلاع 2016، وذلك قبل أن تعود إلى الارتفاع في استطلاع 2017/ 2018 وتصل إلى 8%.

وتُظهر المقارنة، بحسب المجتمعات المشمولة في استطلاع 2017/ 2018، باستطلاعات المؤشر السابقة أن هناك ارتفاعًا ملحوظًا في الرأي العام في كل من السعودية، ومصر، وتونس، وموريتانيا، والمغرب، من جهة، وثباتًا في كل من لبنان، والعراق، وفلسطين، من جهة أخرى. وفي المقابل، بدَا تقييم مستجيبي الكويت، والأردن، والسودان، والسعودية، في استطلاع 2017/ 2018 أقل من التقييم في استطلاعات المؤشر السابقة، ولا سيما استطلاع 2016. ويبقى الرأي العام السعودي جديرًا بالملاحظة، إذ إن 69% من السعوديين عبروا عن أن سياساتهم الخارجية تمثل المواطنين. مقابل 85% عبروا عن ذلك في مؤشر 2014؛ أي إنه انخفاض يمثل 16 نقطة مئوية، مع أهمية ملاحظة أن 25% من السعوديين رفضوا تقييم السياسات الخارجية لبلدهم أو أفادوا بأنهم لا يعرفون.

**الشكل 56:**

**اتجاهات المستجيبين الذين قالوا إن سياسات بلدانهم الخارجية تعبر عن آراء المواطنين في بلدانهم، وأولئك الذين قالوا إنها لا تعبر عن آرائهم بحسب نتائج استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011**

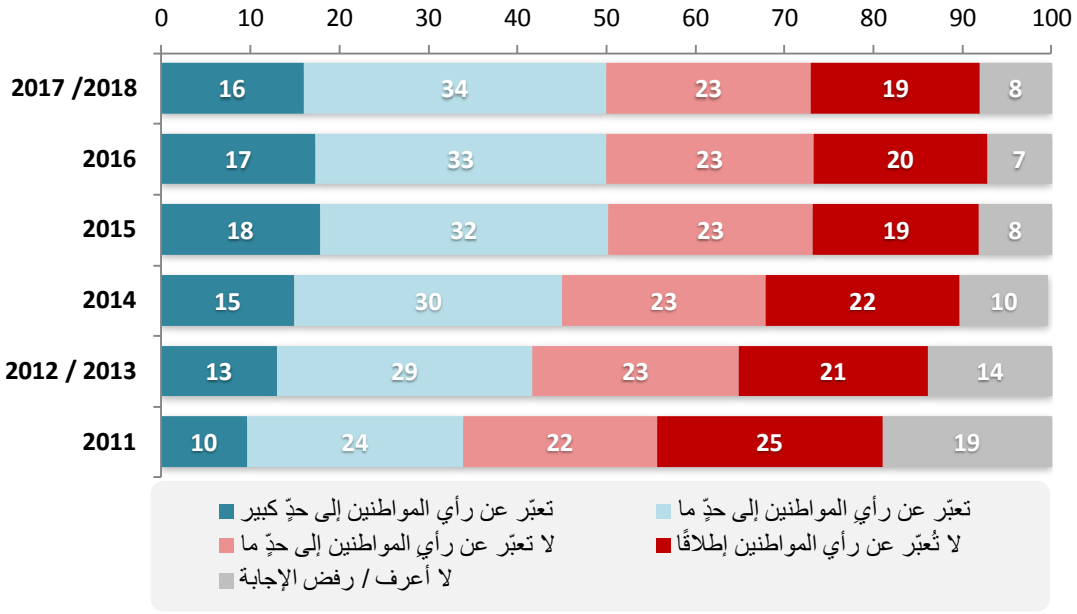

**الشكل 57:**

**اتجاهات المستجيبين الذين قالوا إن سياسات بلدانهم الخارجية تعبر عن آراء المواطنين في بلدانهم، وأولئك الذين قالوا إنها لا تعبر عن آرائهم بحسب نتائج استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011**

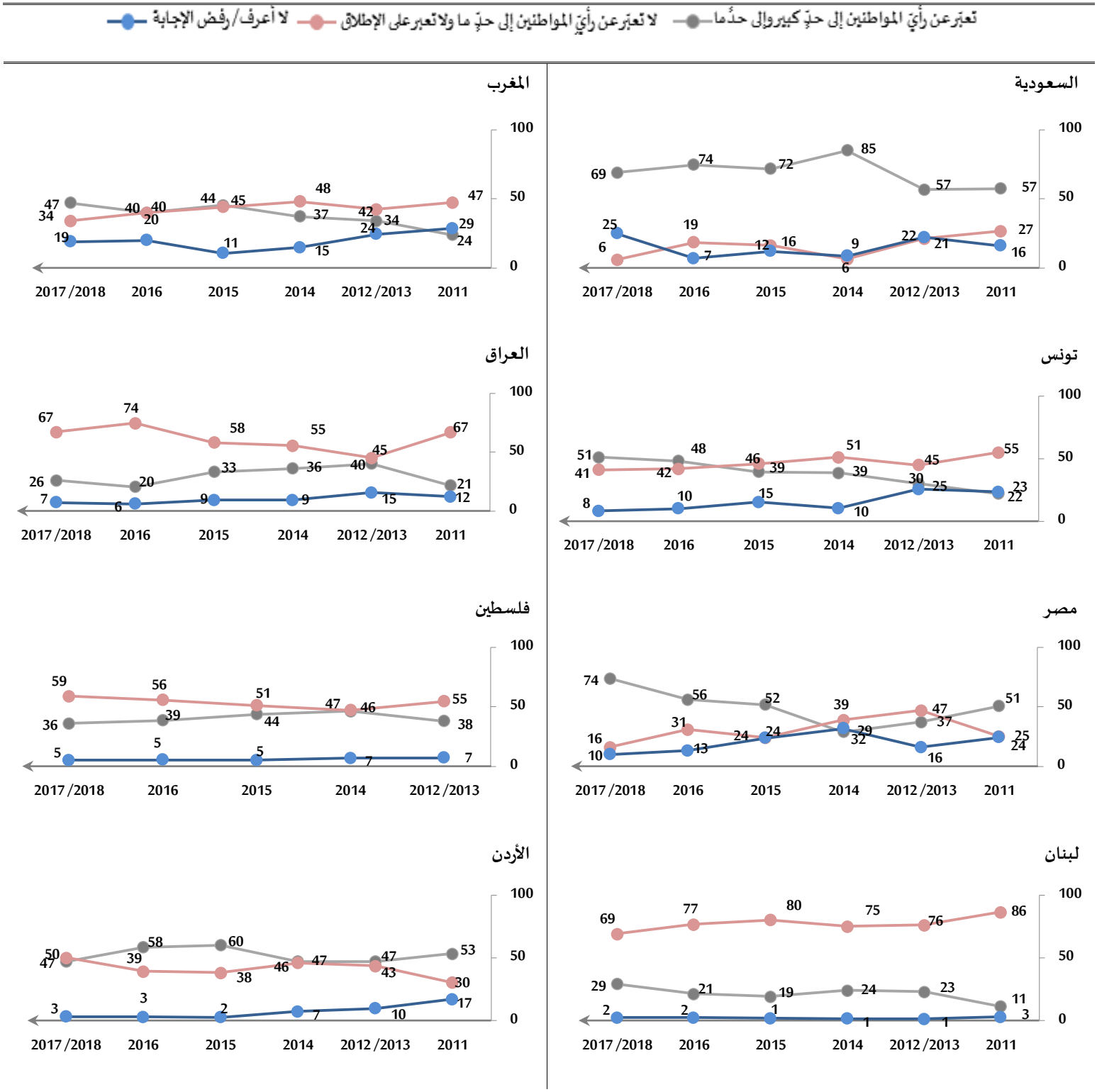

### ب. السياسة الاقتصادية

على صعيد تقييم الرأي العام لسياسات حكوماته الاقتصادية، قالت أكثرية الرأي العام (57%) إن سياسات حكوماتهم الاقتصادية لا تعبر عن آرائهم، مقابل 38% من المستجيبين أفادوا أن هذه السياسات تُعبر عن آراء المواطنين. وأفادت أكثرية المستجيبين في كل من السعودية، ومصر، ونصف المستجيبين في موريتانيا، أن هذه السياسات تُعبر عن آراء المواطنين. في المقابل، أفاد أقل من نصف المستجيبين في كل من تونس (39%) والكويت (25%)، والمغرب (39%)، والأردن (36%)، والسودان (24%) أن سياسات بلدانهم الاقتصادية الداخلية تُعبر عن آراء المواطنين. وتصل هذه النسبة إلى نحو أقل من ربع المستجيبين في الكويت، ولبنان، والعراق؛ إذ قال 75% من الرأي العام العراقي، و75% من الكويتيين، و76% من الرأي العام اللبناني، إن سياسات بلدانهم الاقتصادية لا تُعبر عن آراء المواطنين.

**الشكل 58:**

**المستجيبون الذين أفادوا أن سياسات بلدانهم الاقتصادية الداخلية تُعبر عن آراء المواطنين، وأولئك الذين أفادوا أنها لا تُعبر عن آرائهم**

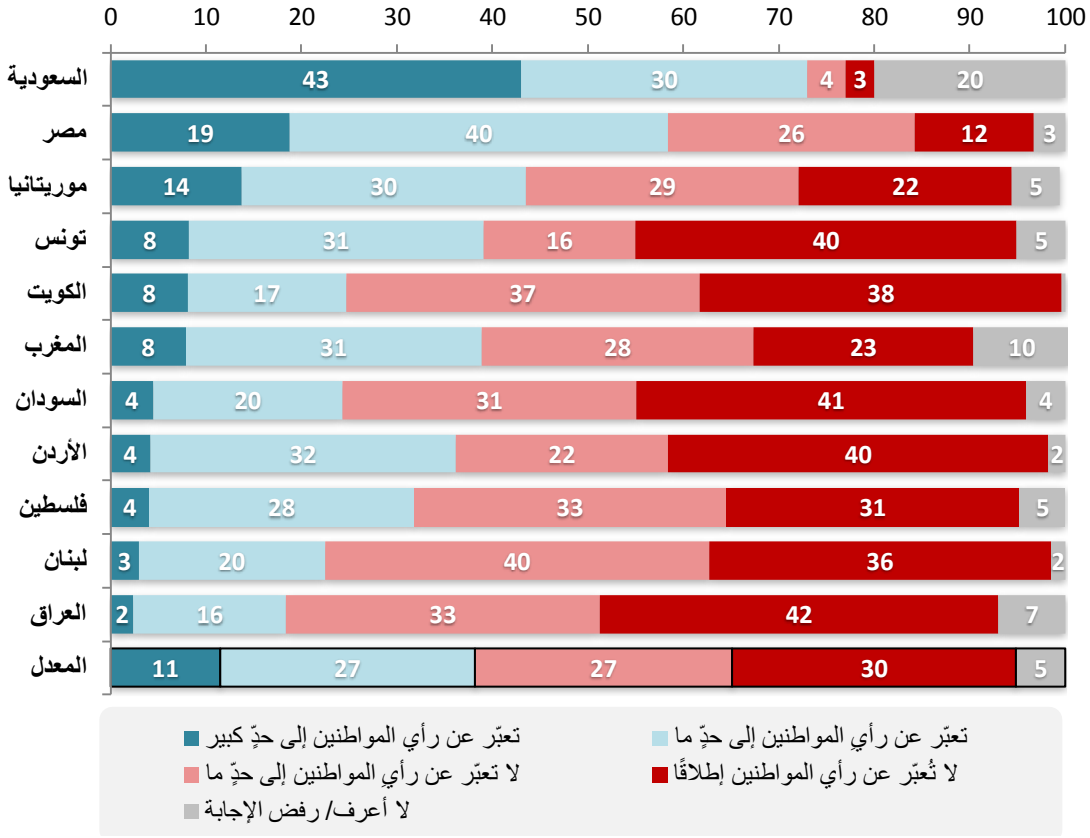

مقارنة تقييم السياسات الاقتصادية الداخلية في نتائج المؤشر العربي لاستطلاع 2017/ 2018 بنتائج الأعوام السابقة (2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011)، يظهر أن نسبة الذين أفادوا أن السياسات الاقتصادية تُعبر عن آراء المواطنين "إلى حدٍ كبير"، أو "إلى حدٍ ما"، أعلى مما سجل في سنة الأساس أي استطلاع 2011 حيث عبر عن ذلك 32%؛ بمعنى أنّ هناك انخفاضًا تدريجيًا في نسبة الرافضين للسياسات الاقتصادية واقترابًا من النسبة التي سجلت في عام 2011 (عام الثورات العربية). بل إن نسبة الذين أفادوا أنهم غير راضين عن السياسات الاقتصادية لبلدانهم في هذا الاستطلاع ارتفعت بشكل تدريجي وبطيء، لتصل إلى أعلى مستوياتها؛ وهي أكثر مما سُجل في استطلاع 2011 بسبع درجات مئوية، إذ كانت النسبة التي أفادت ذلك في عام 2011 50%، وانخفضت لتصبح 49% في استطلاع 2012/ 2013، لتعود إلى 50% في عامَي 2014 و2015، ثم ترتفع إلى 55% في عام 2016، لتزداد ارتفاعًا وتصل إلى 57% في استطلاع 2017/ 2018. وهذا يعني أن التغير الطفيف الذي طرأ هو نتيجة لانخفاض نسبة الذين لم يبدوا رأيًا؛ إذ انخفضت النسبة جوهريًا من 18% في عام 2011 إلى 12% في استطلاع 2012/ 2013، وإلى 9% في عام 2014، وصولًا إلى 7% فقط في عام 2015 و5% في عام 2016، وإلى 5% في استطلاع 2017/ 2018.

وتُظهر المقارنة، بحسب المجتمعات المشمولة، بين استطلاع 2017/ 2018 واستطلاعات المؤشر السابقة أن هناك ارتفاعًا في اتجاهات المستجيبين الذين قالوا إن سياسات بلدانهم الاقتصادية الداخلية تُعبر عن آراء المواطنين في كل من مصر، وموريتانيا، والمغرب، وتونس. وفي المقابل، انخفض تقييم مستجيبي الأردن، وفلسطين، والكويت، والسودان، في استطلاع 2017/ 2018، مقارنةً بالتقييم في استطلاعات المؤشر السابقة، وبخاصة مؤشر العام الذي سبقه 2016، وحافظت كل من موريتانيا، والعراق، ولبنان على النسبة نفسها مقارنةً بسنة الأساس. أما السعودية، فقد قيمت السياسات الاقتصادية بإيجابية أكثر من استطلاعَي المؤشر 2011/ 2013. في حين كانت أقل بنحو عشر درجات مئوية في استطلاع 2014. ومن المهم الإشارة إلى أن 20% من السعوديين رفضوا الإجابة عن هذا السؤال أو عبروا عن عدم قدرتهم على تقييم السياسات الاقتصادية.

**الشكل 59:**

**اتجاهات المستجيبين الذين أفادوا أن سياسات بلدانهم الاقتصادية الداخلية تُعبر عن آراء المواطنين، وأولئك الذين أفادوا أنها لا تُعبر عن آراء المواطنين في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011**

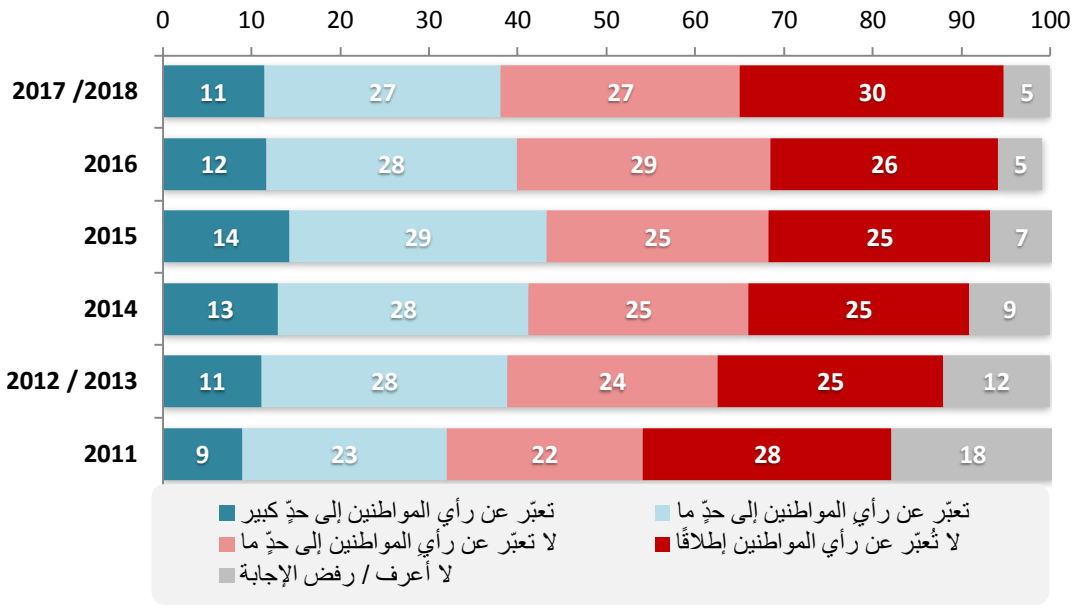

**الشكل 60:**

**اتجاهات المستجيبين الذين قالوا إن سياسات بلدانهم الاقتصادية الداخلية تُعبر عن آراء المواطنين، وأولئك الذين أفادوا أنها لا تُعبر عن آراء المواطنين في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011**

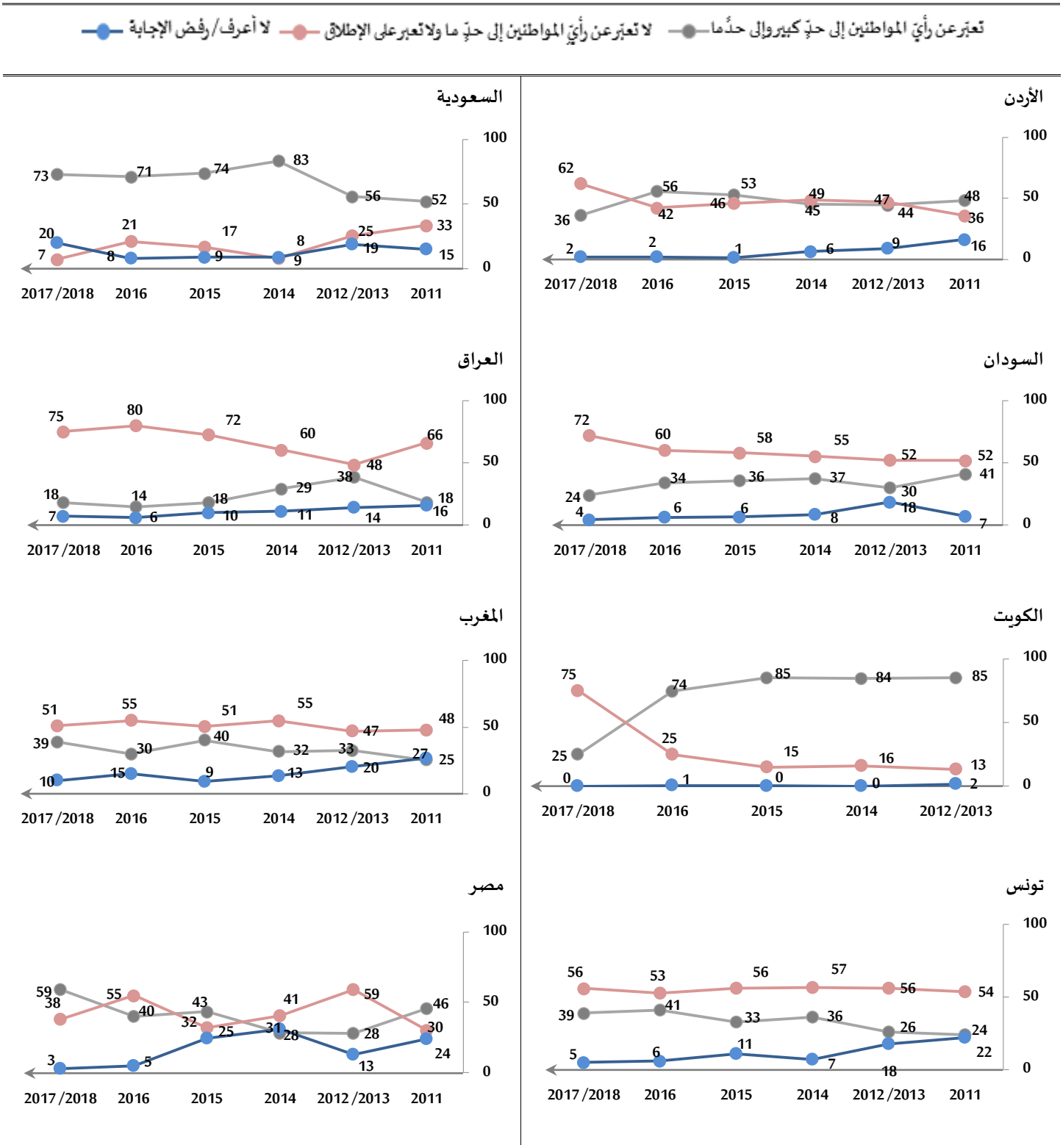

### ج. تقييم الأداء الحكومي في مجموعة من القضايا التفصيلية

في سياق تقييم أداء الحكومات، تضمّن المؤشر العربي مجموعةً من الأسئلة التي تقيس تقييم المستجيبين لأداء حكوماتهم في مجموعة من السياسات العامة، والخدمات الأساسية؛ فقد سُئل المستجيبون عن الأداء الحكومي في تسعة مجالات، وطُلب منهم تقييم هذا الأداء في كل مجالٍ من المجالات من خلال أربعة خيارات، هي: جيد جدًا، وجيد، وسيّئ، وسيّئ جدًا. أما المجالات، فهي كما يلي:

- توفير المياه.
- تأمين تغطية الكهرباء لجميع المناطق.
- توفير خدمات الصرف الصحي.
- تحسين مستوى التعليم المدرسي الحكومي.
- تحسين الخدمات الصحية الحكومية.
- تحسين مستوى الطرق.
- توزيع الخدمات بطريقةٍ عادلة بين مناطق المستجيبين.
- إيجاد حلول لمشكلة البطالة.
- تحسين مستوى المعيشة للفقراء.

لقد جرى تحليل تقييم الأداء الحكومي في هذه الموضوعات، سواء أكانت سياسات عامة أم خدمات أساسية، من خلال حساب معدل تقييم جميع المجالات. وخلصت نتائج المؤشر العربي في استطلاع 2017/ 2018 إلى أن الرأي العام منقسم حول تقييم مستوى هذه الخدمات والسياسات بالمُجمل (معدل تقييم جميع هذه الخدمات) في البلدان التي جرى فيها الاستطلاع؛ إذ أفاد 46% من الرأي العام أن أداء الحكومات في القيام بهذه الخدمات هو إيجابي (جيد جدًا، أو جيد). في حين انحاز الطرف الآخر من الرأي العام بنسبة 50% إلى تقييم أداء الحكومات في هذه المجالات بأنه سلبي (سيّئ، أو سيّئ جدًا).

أما على صعيد تقييم المستجيبين لكل خدمة من الخدمات الحكومية على حدة، فإن النتائج تُبرز أربع مجموعات لهذه الخدمات بحسب مستوى تقييم المستجيبين لها.

ففي **المجموعة الأولى**، نجد أكثر الخدمات والسياسات التي جرى تقييمها بأنها إيجابية أعلى من بقية الخدمات الحكومية الأخرى، وهي توفير المياه؛ إذ قيّم 67% من المستجيبين في المنطقة العربية خدمات توفير المياه تقييمًا إيجابيًا (جيد جدًا، أو جيد). يليها خدمات تأمين خدمة الكهرباء في جميع المناطق، بنسبة تقييم إيجابي (جيد جدًا، أو جيد) بلغت 65%.

أما **المجموعة الثانية**، فهي تضم كل من تحسين مستوى التعليم المدرسي الحكومي، وتحسين مستوى الطرق، وتحسين خدمات الصرف الصحي، وهي التي انقسم الرأي العام بشأن تقييمها؛ إذ قيم نحو نصف المستجيبين هذه الخدمات تقييمًا إيجابيًا (جيد جدًا، أو جيد)، في حين قيم النصف الآخر من الرأي العام هذه الخدمات تقييمًا سلبيًا (سيّئ، أو سيّئ جدًا).

أما **المجموعة الثالثة** من الخدمات الحكومية، فهي تضم تحسين الخدمات الصحية والحكومية، وتوزيع الخدمات بشكل متوازن بين المحافظات/ الإقليم/ المناطق، وإيجاد حلول لمشكلة البطالة وتحسين مستوى معيشة الفقراء بين المناطق في بلدان المستجيبين، وقد أفاد أكثر من ثلث المستجيبين أن أداء الحكومات في هذه المجالات كان إيجابيًا (جيد جدًا، أو جيد). في حين أن نحو أكثرية إلى ثلثَي المستجيبين قيموا الأداء الحكومي في هذه الخدمات بأنه سلبي (سيّئ، أو سيّئ جدًا).

**الشّكل 61:**

**تقييم المواطنين لمجموعة من الخدمات الحكومية الأساسية**

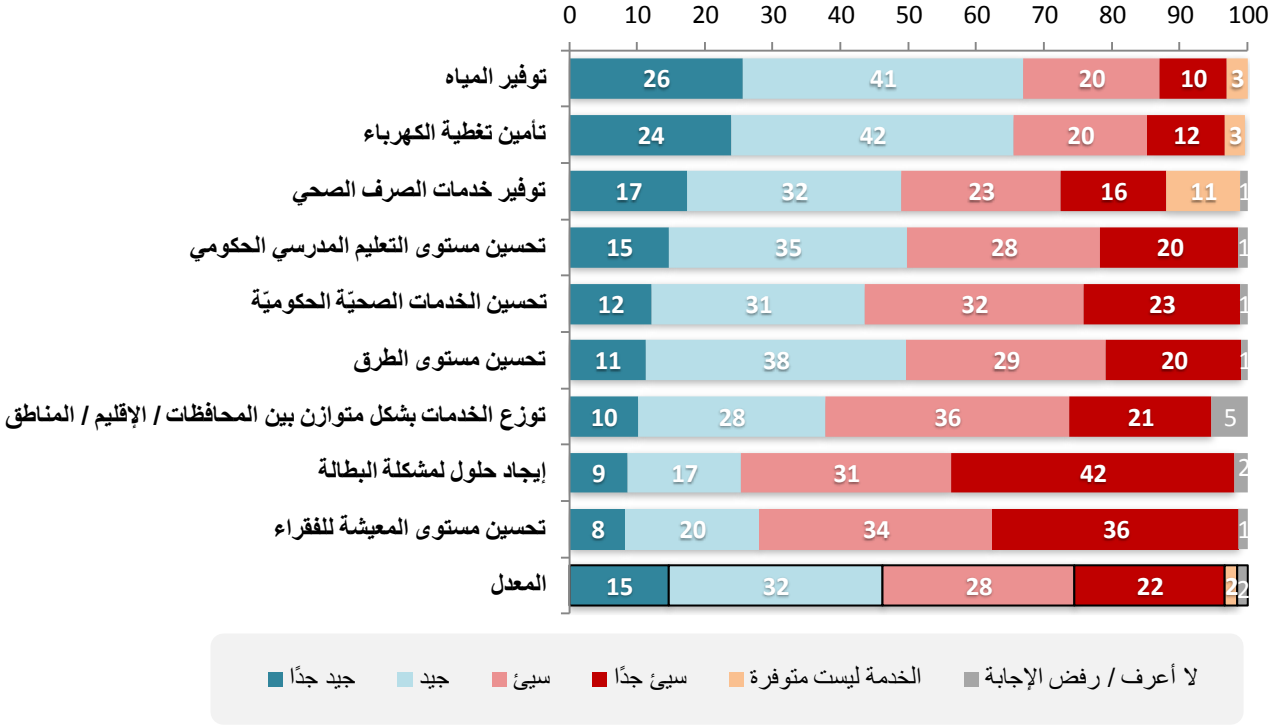


إن مقارنة تقييم المواطنين لهذه الخدمات والسياسات العامة في استطلاع 2017/ 2018 باستطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 يظهر ارتفاع التقييم الإيجابي للخدمات الحكومية بصفة عامة، وبخاصة في ما يتعلق بموضوع تأمين تغطية الكهرباء لجميع المناطق وتوفير المياه، وخدمات الصرف الصحي وتحسين مستوى الطرق. فعلى سبيل المثال، ارتفعت نسبة المستجيبين الذين قيموا الأداء الحكومي في موضوع تأمين تغطية الكهرباء إيجابيًا من 48% في استطلاع 2012/ 2013 إلى 65% في استطلاع 2017/ 2018، وكذلك ارتفع التقييم الإيجابي بشأن توفير المياه من 57% في استطلاع 2012/ 2013 ليصل إلى 67% في استطلاع 2017/ 2018. في حين كان التقييم شبه ثابت، مع تراجع طفيف بشأن توفير تحسين مستوى التعليم المدرسي الحكومي، وتحسين مستوى معيشة الفقراء؛ وهذا إضافةً إلى تراجعٍ في إيجاد حلول لمشكلة البطالة وتحسين مستوى الخدمات الصحية الحكومية.

## الجدول 9:

## تقييم المواطنين لمجموعة من الخدمات الحكومية الأساسية مقارنة بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013

| | جيد جدًا/جيد | | | | | سيّئ /سيّئ جدًا | | | | | غير متوافرة | | لا أعرف / رفض الإجابة | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2018/ 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2012 / 2013 | 2018/ 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2012 / 2013 | 2018/ 2017 | 2016 | 2018/ 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2012 / 2013 |
| تأمين تغطية الكهرباء لجميع المناطق | 65 | 56 | 53 | 50 | 48 | 31 | 39 | 45 | 48 | 49 | 3 | 4 | | 1 | 2 | 2 | 3 |
| توفير المياه | 67 | 59 | 61 | 61 | 57 | 30 | 37 | 38 | 38 | 43 | 3 | 3 | | 1 | | 1 | 1 |
| تحسين مستوى التعليم المدرسي الحكومي | 50 | 54 | 50 | 47 | 49 | 49 | 44 | 48 | 51 | 48 | | -- | 1 | 1 | 2 | 2 | 2 |
| توفير خدمات الصرف الصحي | 49 | 47 | 49 | 47 | 45 | 39 | 42 | 50 | 51 | 54 | 11 | 11 | 1 | 1 | 1 | 2 | 2 |
| تحسين الخدمات الصحية الحكومية | 44 | 53 | 56 | 53 | 49 | 55 | 46 | 43 | 45 | 50 | | -- | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| تحسين مستوى الطرق | 50 | 51 | 51 | 47 | 44 | 49 | 48 | 47 | 52 | 55 | | -- | 1 | 1 | 1 | 2 | 2 |
| توزع الخدمات بشكل متوازن بين المحافظات /الإقليم /المناطق | 38 | 40 | 38 | 35 | 33 | 57 | 57 | 58 | 62 | 61 | | -- | 5 | 3 | 3 | 4 | 5 |
| تحسين مستوى المعيشة للفقراء | 28 | 31 | 32 | 27 | 28 | 71 | 68 | 67 | 72 | 70 | | -- | 1 | 1 | 1 | 1 | 2 |
| إيجاد حلول لمشكلة البطالة | 25 | 29 | 31 | 26 | 27 | 73 | 70 | 68 | 72 | 71 | | -- | 2 | 1 | 1 | 2 | 2 |
| **المعدل** | **46** | **48** | **46** | **41** | **40** | **50** | **49** | **53** | **57** | **57** | **2** | **2** | **2** | **1** | **1** | **2** | **3** |

## الجدول 10:

## تقييم المواطنين لمجموعة من الخدمات الأساسية التي تقدمها الحكومة بحسب بلدان المستجيبين في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013

| | جيد جدًا /جيد | | | | | سيّئ /سيّئ جدًا | | | | | ليست متوفرة | | لا أعرف / رفض الإجابة | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2018/ 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013/ 2012 | 2018/ 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013/ 2012 | 2018/ 2017 | 2016 | 2018/ 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013/ 2012 |
| السعودية | 90 | 84 | 81 | 88 | 75 | 8 | 14 | 18 | 10 | 21 | | -- | 3 | 1 | 1 | 2 | 4 |
| الكويت | 78 | 82 | 79 | 79 | 85 | 21 | 18 | 22 | 20 | 14 | | -- | | 0 | | | 1 |
| مصر | 62 | 52 | 44 | 25 | 25 | 37 | 47 | 53 | 69 | 71 | | 1 | 1 | 1 | 3 | 5 | 3 |
| الأردن | 56 | 65 | 61 | 53 | 54 | 43 | 34 | 40 | 46 | 44 | 1 | 1 | 1 | 0 | | 1 | 1 |
| فلسطين | 45 | 46 | 42 | 46 | 44 | 52 | 51 | 57 | 53 | 53 | 2 | 2 | 1 | 1 | 1 | 1 | 2 |
| موريتانيا | 36 | 45 | 49 | 37 | 39 | 61 | 39 | 51 | 60 | 60 | 1 | 15 | 2 | 1 | 1 | 2 | 1 |
| المغرب | 34 | 32 | 36 | 30 | 36 | 59 | 62 | 61 | 68 | 60 | 3 | 1 | 3 | 4 | 2 | 2 | 5 |
| تونس | 32 | 39 | 30 | 33 | 33 | 55 | 56 | 69 | 66 | 64 | 11 | 1 | 2 | 3 | 2 | 1 | 3 |
| السودان | 31 | 31 | 30 | 39 | 32 | 65 | 66 | 67 | 57 | 63 | 2 | 1 | 2 | 1 | 3 | 4 | 5 |
| العراق | 28 | 28 | 27 | 33 | 34 | 71 | 69 | 69 | 65 | 63 | | -- | 2 | 1 | 3 | 2 | 4 |
| لبنان | 15 | 23 | 20 | 14 | 12 | 84 | 76 | 79 | 86 | 87 | | 0 | 1 | 1 | 1 | 1 | 0 |
| **المعدل** | 46 | **48** | **46** | **41** | **40** | 50 | **49** | **53** | **57** | **57** | 2 | **2** | **2** | **1** | **2** | **2** | **3** |

أما تقييم الأداء الحكومي على صعيد السياسات العامة والخدمات الأساسية بحسب بلدان المستجيبين، فقد جرى حساب تقييم المستجيبين في كل من البلدان التي جرى فيها الاستطلاع لأداء حكوماتهم في المجالات العشرة مجتمعةً. ولقد أظهرت النتائج أن هناك شبه توافق بين مستجيبي السعودية بنسبة 90% على أن الأداء الحكومي "جيد جدًا"، أو "جيد" في جميع المجالات، تليها الكويت بنسبة 78% من مستجيبيها الذين قيموا الأداء الحكومي تقييمًا إيجابيًا، فمصر بنسبة 62%. وبناءً عليه، فإن أغلبية الرأي العام في هذه البلدان الثلاثة قيمت الأداء الحكومي في هذه المجالات تقييمًا إيجابيًا. وفي المقابل، أفادت أكثرية المستجيبين، بنسبٍ تُمثل أكثر من ثلاثة أرباعهم (كما هي الحال في لبنان، والعراق، والسودان، وتونس، والمغرب، وموريتانيا)، أن أداء حكوماتها على صعيد هذه الخدمات سيّئ، أو سيّئ جدًا.

**الشّكل 62:**

**تقييم المواطنين لمجموعة من الخدمات الأساسية التي تقدمها الحكومة بحسب بلدان المستجيبين في استطلاع 2018 /2017**

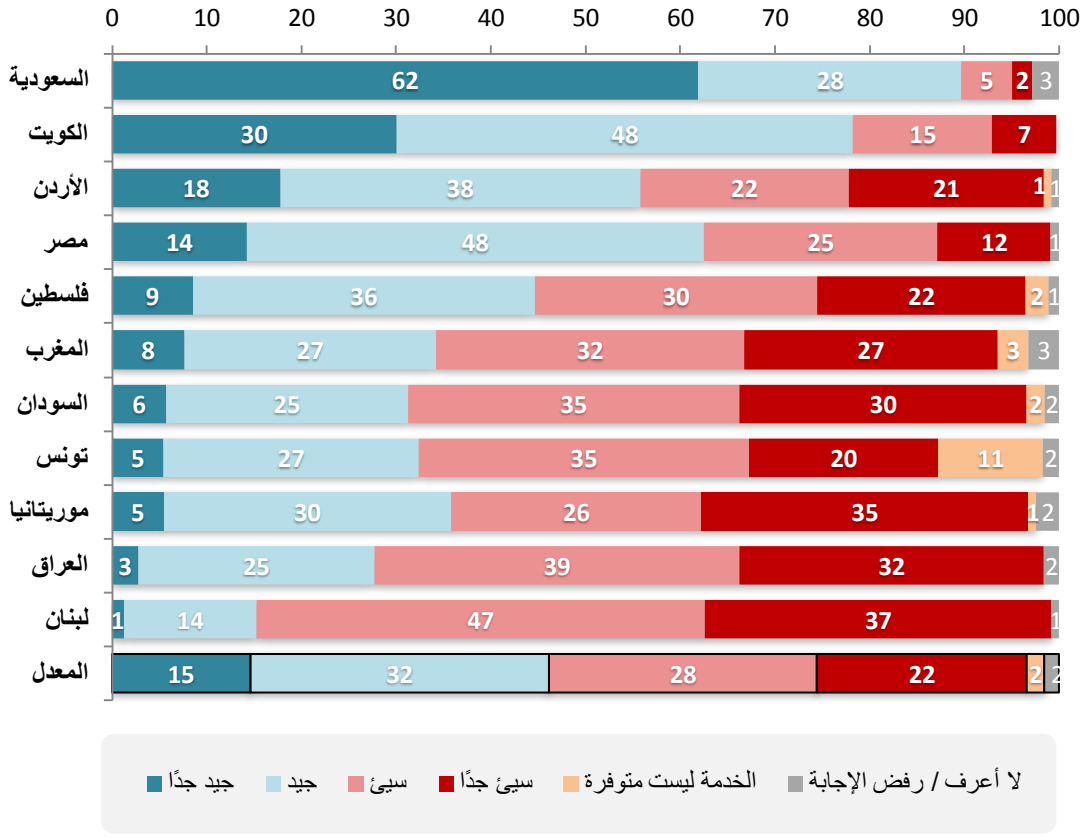

إن تقييم أداء الحكومات في المجالات التفصيلية، سواء على مستوى السياسات الخارجية، أو السياسات الاقتصادية، أو في تقييم الأداء الحكومي على صعيد مجموعة من السياسات العامة، أو الخدمات الأساسية، كان أقل من مستويات الثقة بهذه الحكومات. إلا أنه يمكن الإشارة إلى أن هناك تناغمًا بين التقييم السلبي لأداء الحكومات من ناحية، وقلة الثقة بهذه الحكومات من ناحية أخرى. فكما تشير اتجاهات الرأي العام في كل بلد من البلدان التي شملها الاستطلاع، فإن مستوى الثقة بالحكومة يزداد بازدياد إيجابية تقييم الأداء الحكومي في القضايا التفصيلية، في حين تنخفض الثقة بالحكومة بانخفاض تقييم أداء الحكومات في القضايا التفصيلية.

**الجدول 11:**

**اتجاهات الرأي العام نحو الثقة بالحكومة بالتقاطع مع أداء الحكومات في المجالات التفصيلية**

| اتجاهات المستجيبين نحو سياسات بلدانهم الخارجية | ثقة المستجيبين في حكومات بلدانهم | | | |
|---|---|---|---|---|
| | ثقة كبيرة | ثقة إلى حدٍّ ما | عدم ثقة إلى حدٍّ ما | عدم ثقة إطلاقًا |
| تعبّر عن رأيَ المواطنين إلى حدٍّ كبير وإلى حدًما | 83 | 64 | 40 | 27 |
| لا تعبّر عن رأيَ المواطنين إلى حدٍّ ما ولا تعبر على الإطلاق | 17 | 36 | 60 | 73 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 |
| اتجاهات المستجيبين نحو سياسات بلدانهم الإقتصادية | ثقة المستجيبين في حكومات بلدانهم | | | |
| | ثقة كبيرة | ثقة إلى حدٍّ ما | عدم ثقة إلى حدٍّ ما | عدم ثقة إطلاقًا |
| تعبّر عن رأيَ المواطنين إلى حدٍّ كبير وإلى حدًما | 70 | 46 | 24 | 16 |
| لا تعبّر عن رأيَ المواطنين إلى حدٍّ ما ولا تعبر على الإطلاق | 30 | 54 | 76 | 84 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 |
| تقييم المواطنين لمجموعةٍ من الخدمات الأساسية التي تقدمها الحكومة | ثقة المستجيبين في حكومات بلدانهم | | | |
| | ثقة كبيرة | ثقة إلى حدٍّ ما | عدم ثقة إلى حدٍّ ما | عدم ثقة إطلاقًا |
| تعبّر عن رأيَ المواطنين إلى حدٍّ كبير وإلى حدًما | 65 | 51 | 34 | 28 |
| لا تعبّر عن رأيَ المواطنين إلى حدٍّ ما ولا تعبر على الإطلاق | 35 | 49 | 66 | 72 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 |

## 4. الفساد المالي والإداري

جرى اعتماد مؤشر مدى انتشار الفساد المالي والإداري في البلاد، بوصفه أحد المؤشرات المعيارية التي يُمكن أنْ تُساهم في تفسير العلاقة بين المواطنين والدولة، وتقييم المواطنين لأداء دولهم بصفة عامة. واتضح **أن الرأي العام العربي في مُجمله (77%) يعتقد أن الفساد المالي والإداري منتشرٌ (منتشر جدًا، ومنتشرٌ إلى حدٍ ما) في البلدان المُستطلعة آراؤها. ويعتقد نحو نصف الرأي العام (46%) أن الفساد المالي**

**والإداري منتشر جدًا في بلدانه.** وفي المقابل، فإن نسبة الذين يعتقدون أن الفساد غير منتشرٍ على الإطلاق في بلدان المنطقة العربية هي 6%، في حين يعتقد 15% من المستجيبين أن الفساد منتشرٌ إلى حد قليل جدًا. وهذا يشير، **بوضوح، إلى أن الرأي العام في المنطقة العربية مجمعٌ، بنسبة 91%، على أن الفساد منتشرٌ بدرجات متفاوتة في بلدانه.**

لقد تباينت آراء المستجيبين في تقييم مدى انتشار الفساد في بلدانهم، إلا أن هذا التباين لا يلغي أنّ هناك توافقًا بين أغلبية مستجيبي كل دولة، على أن الفساد منتشرٌ جدًا، أو منتشر إلى حد ما. وراوحت نسبة الذين يفيدون أن الفساد غير منتشرٍ في بلدانهم، بين 1%، كما هي الحال في تونس، و3% في كل من مصر، والأردن، والعراق، والمغرب، و17% كما تشير النتائج في السعودية.

**الشّكل 63:**

**اتجاهات الرأي العام نحو مدى انتشار الفساد المالي والإداري في بلدان المستجيبين**

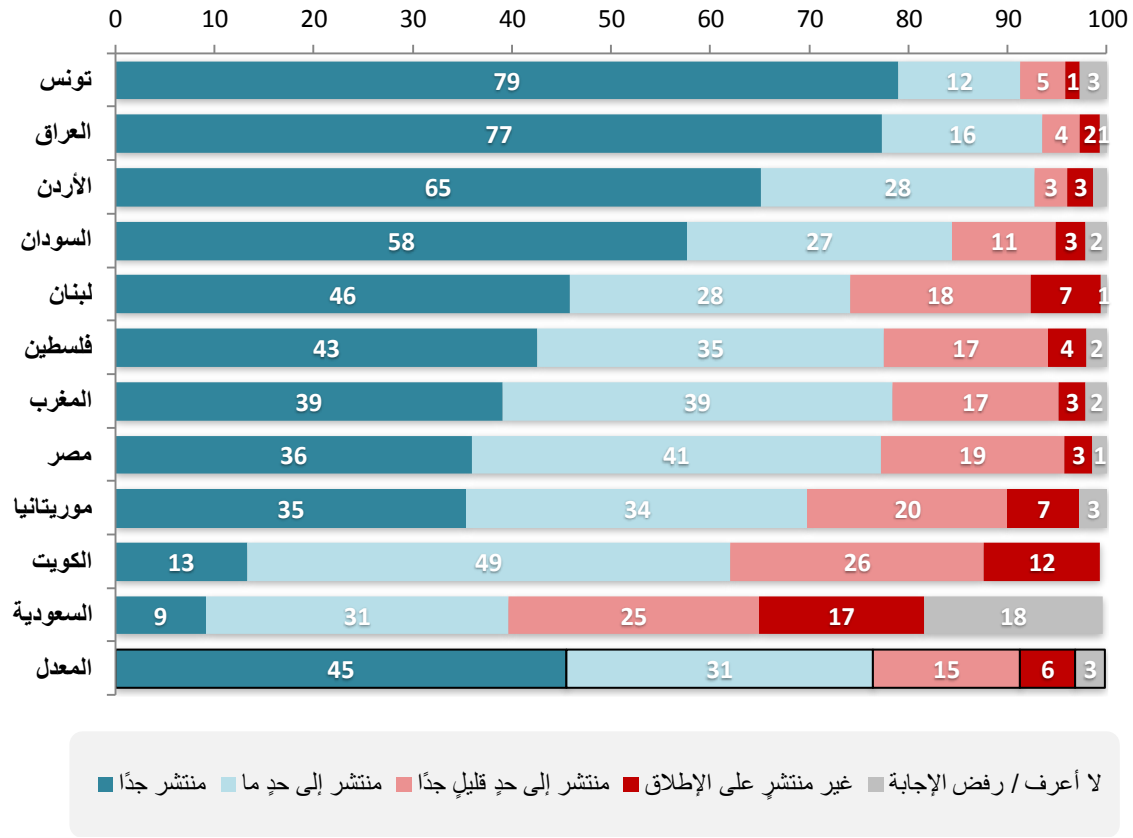

إن مقارنة اتجاهات الرأي العام نحو مدى انتشار الفساد في استطلاع المؤشر العربي 2017/ 2018 بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011، تُشير إلى عدم وجود تباينات تُذكر على هذا الصعيد؛ إذ أفاد 3% من الرأي العام أن الفساد غير منتشرٍ على الإطلاق في استطلاع 2011، بينما كانت النسبة 4% في استطلاع 2012/ 2013، و5% في استطلاع 2014، ووصلت النسبة إلى 6% في استطلاع 2015، لتنخفض إلى 4% في استطلاع 2016، وذلك قبل أن ترتفع إلى 6% في استطلاع 2017/ 2018؛ أي إن نسبة الذين أصبحت لديهم قناعة بأنه لا يوجد فساد في بلدانهم ارتفعت ثلاث نقاط مئوية خلال السنوات السبع الماضية. وفي المقابل، فإن الذين أفادوا أن الفساد منتشرٌ جدًا ومنتشرٌ إلى حدٍ ما كانوا يُمثلون 84% في استطلاع 2011، لتنخفض هذه النسبة بالتدريج وصولًا إلى 77% في استطلاع 2017/ 2018. إن النسب الوحيدة التي شهدت تغيرًا كانت نسب الذين أفادوا أن الفساد منتشر جدًا؛ إذ انخفضت هذه النسبة تدريجيًا من 56% في استطلاعَي 2011 و2012/ 2013 إلى 46% في استطلاع 2017/ 2018، وهو انخفاض جوهري. وتعكس هذه التغيرات انحياز بعض المستجيبين إلى أن الفساد منتشر قليلًا أو إلى حد ما، بدلًا من أنه منتشر جدًا؛ أي إنه ليس تحولًا لمصلحة الرأي الذي يقول إنه غير منتشر على الإطلاق. وعلى الرغم من هذه التغيرات، فإنها لا تغير من واقع الأمر أن نسبة متدنية جدًا ترى أن الفساد غير منتشر على الإطلاق.

وعند مقارنة اتجاهات الرأي العام نحو مدى انتشار الفساد بحسب البلدان المُستطلعة آراؤها على حدة في استطلاع 2017/ 2018 بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011، تُظهر النتائج عدم وجود اختلاف جوهري في اتجاهات الرأي العام في أغلب البلدان، عند مقارنته بسنة الأساس؛ أي المؤشر العربي لعام 2011. إلا أنه يجدر ملاحظته التغيرات في بلدين؛ ففي السعودية سجلت نسبة الذين يعتقدون أن الفساد المالي غير منتشر على الإطلاق 17%، وهي نسبة مرتفعة مقارنة ببلدان أخرى، وانخفاضًا في نسبة الذين قالوا إن الفساد منتشر بدرجات متفاوتة، إذ سجلت 65%، وهي أقل نسبة سُجلت في السعودية منذ عام 2011. هذا الانخفاض مردّه ارتفاع نسبة الذين قالوا إن الفساد غير منتشر على الإطلاق مقترنًا بارتفاع نسبة الذين رفضوا الإجابة أو أجابوا بـ "لا أعرف"؛ إذ سجلت هذه النسبة 18% وفي هذا الاستطلاع مقارنة بـ 4% في استطلاع 2016. أما البلد الثاني، فهو مصر؛ ذلك أن 96% من مستجيبيها أفادوا أن الفساد منتشر بدرجات متفاوتة، وهي أعلى نسبة سُجلت في مصر، وأعلى من النسبة التي سُجلت في عام 2011 وبعد انتصار الثورة المصرية؛ إذ عزا أكثر من ربع

المستجيبين المصريين اندلاعها إلى انتشار الفساد المالي والإداري.

**الشكل 64:**

**اتجاهات الرأي العام نحو مدى انتشار الفساد المالي والإداري في بلدان المستجيبين في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011**

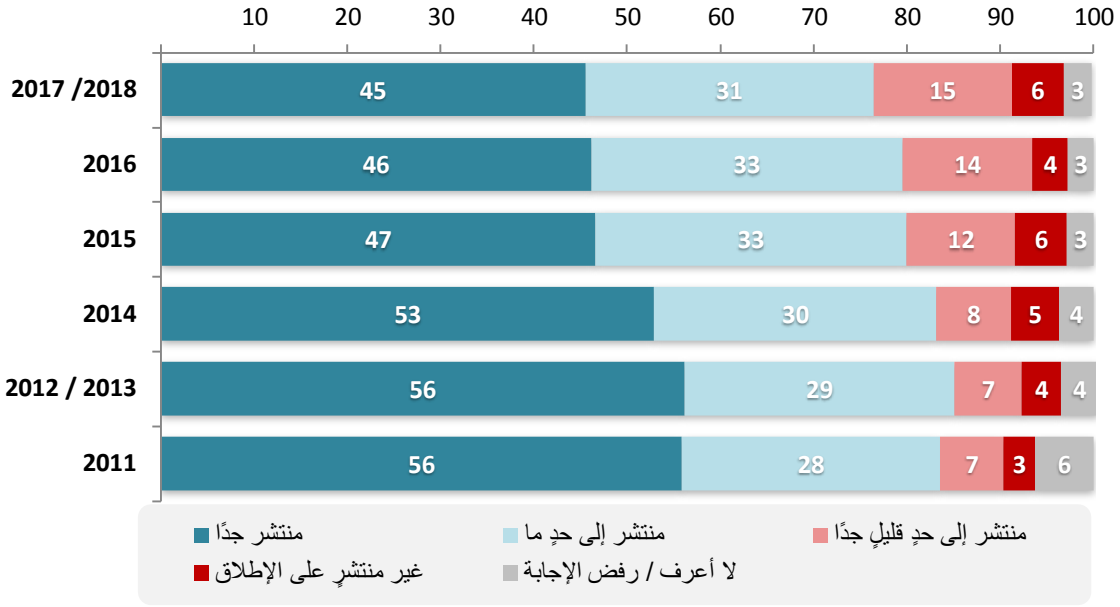

**الشكل 65:**

**اتجاهات الرأي العام نحو مدى انتشار الفساد المالي والإداري في بلدان المستجيبين في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016 و2014 و2012/ 2013 و2011**

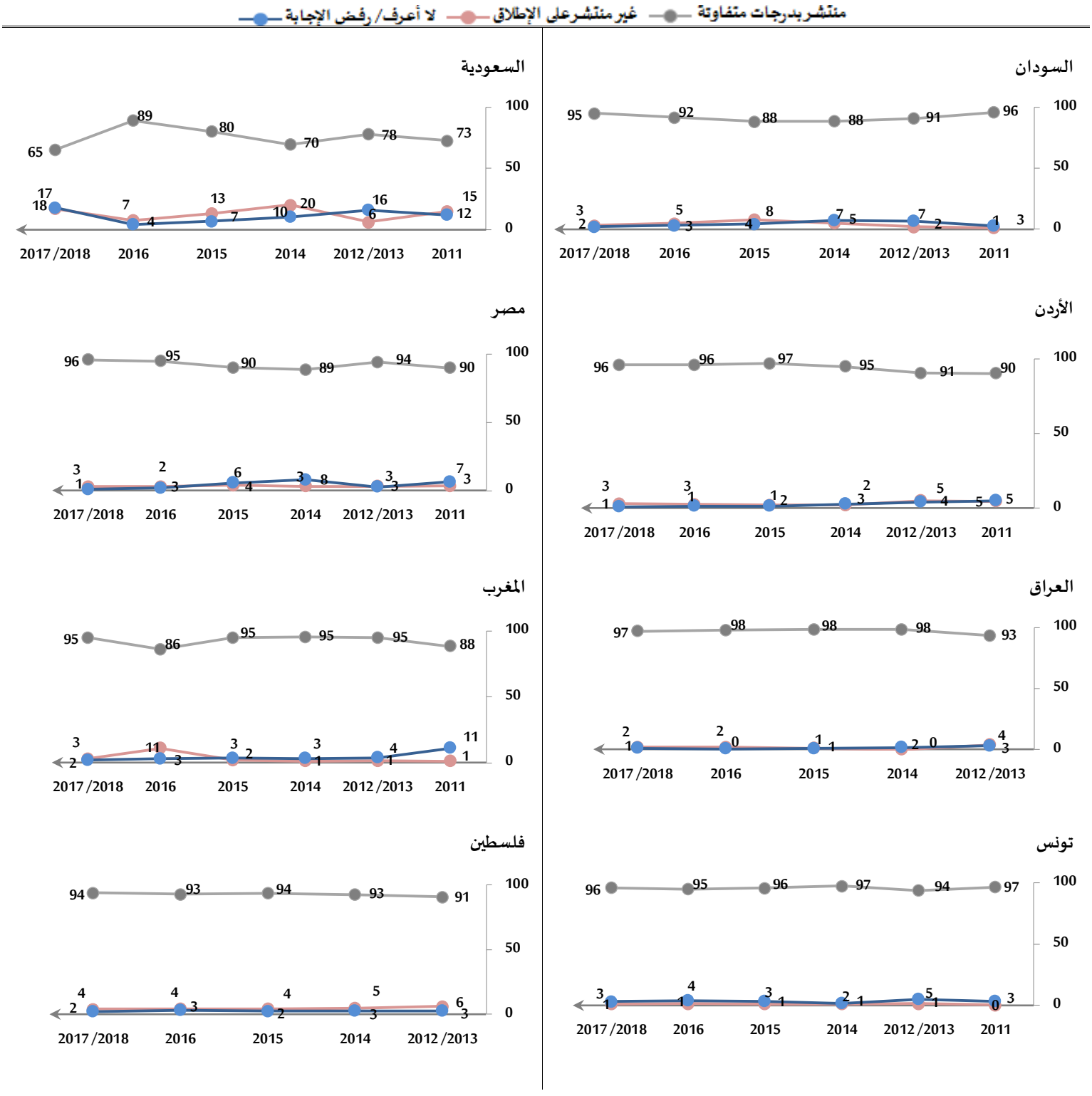

### 5. تطبيق القانون بالتساوي بين الناس

إنّ المتغير الثاني لإلقاء الضوء على العلاقة بين المواطنين والدولة وتقييمهم لأداء دولهم هو تقييم الرأي العام لمدى تطبيق القانون بين الناس بالتساوي. ويُعد حرص الدول على تطبيق القانون بالتساوي بين المواطنين أحد مصادر شرعية الدولة بصفة عامة، والنظام السياسي بصفة خاصة، وهو يساهم في تغذية علاقة الثقة بين المواطن والدولة.

ويرى الرأي العام العربي أن الدولة غير ناجحة في تطبيق القانون بين الناس بالتساوي؛ إذ توافق نحو 28% من المستجيبين (كمعدل بين البلدان التي شملها الاستطلاع) على أن الدولة تُطبق القانون بالتساوي بين الناس إلى حدٍ بعيد، مقابل نحو خُمس المستجيبين (18%) أفادوا أن الدولة لا تُطبق القانون بالتساوي بين الناس على الإطلاق. ويَميل نصف الرأي العام العربي 52% إلى القول إن الدولة تُطبق القانون بين الناس لكنها تحابي بعض الفئات. وهذا، في جوهره، يعني أن الدولة لا تُطبق القانون بالتساوي بين الناس. وتجدر الإشارة إلى أنه باستثناء السعودية التي أفادت الأغلبية فيها أن الدولة تطبق القانون بالتساوي بين الناس، فإن أقل من نصف المستجيبين في كل بلد من البلدان المستطلعة قالوا إن دولهم تطبق القانون بالتساوي. ومن ثمّ فإن الأكثرية أفادت أن الدولة لا تطبق القانون بالتساوي أو أنها تحابي فئات على حساب فئات أخرى.

**الشّكل 66:**

**اتجاهات الرأي العام نحو مدى تطبيق الدولة للقانون بالتساوي بين الناس**

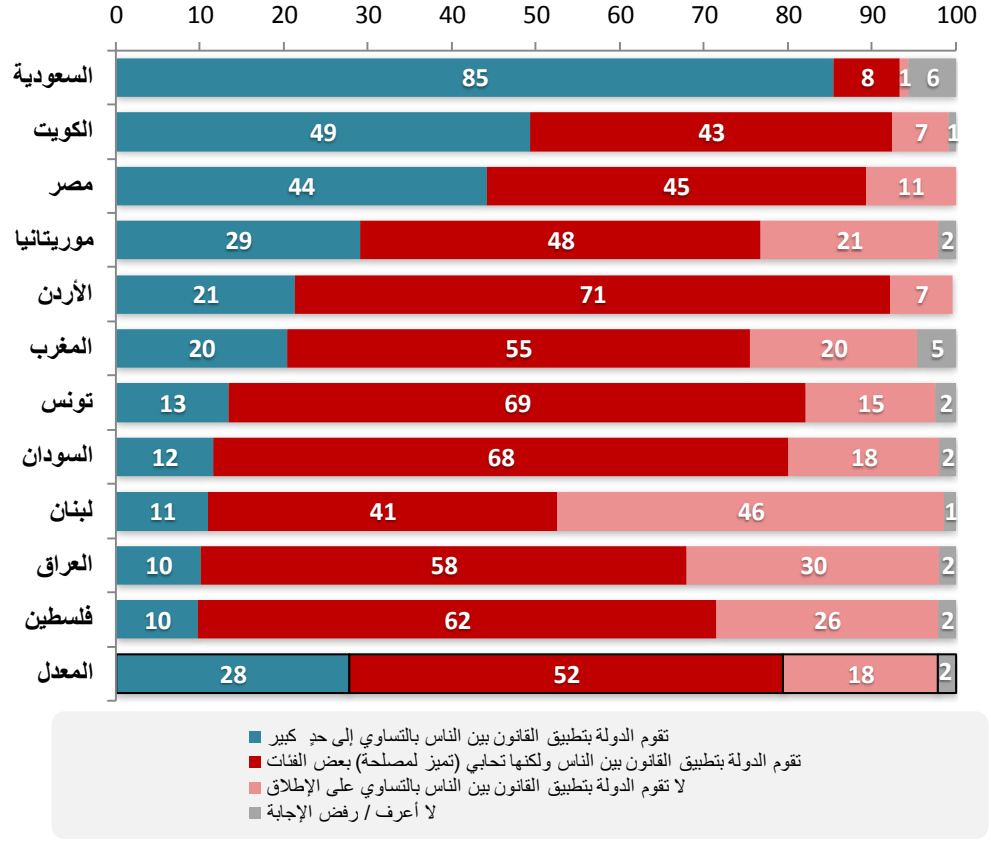


إن مقارنة اتجاهات الرأي العام في استطلاع المؤشر العربي 2017/ 2018 نحو مدى تطبيق الدولة القانون بالتساوي بين الناس باستطلاعات 2016 و2015 و2014، و2012/ 2013 و2011، تُبرز أن النسب متقاربة إلى حد بعيد مع النسب التي سُجلت في استطلاعات عامَي 2015 و2016، وأنه ليس هناك تغيرات جوهرية. إلا أن نسبة الذين أفادوا أن الدولة تقوم بتطبيق القانون بين الناس بالتساوي إلى حدٍ كبير قد ارتفعت بشكل جوهري عند مقارنتها بنتائج استطلاع سنة الأساس؛ وكذلك انخفضت نسبة الذين قالوا إن "الدولة لا تقوم بتطبيق القانون بالتساوي بين الناس على الإطلاق". كما انخفضت نسبة الذين لم يبدوا رأيًا تجاه هذا الموضوع لتصل إلى 2% فقط في استطلاع 2017/ 2018.

وعند إجراء المقارنة في كل بلدٍ من البلدان التي جَرى فيها الاستطلاع بنتائج استطلاع المؤشر في الأعوام السابقة، تُظهر البيانات أن المستجيبين الذين أكدوا أن الدولة لا تقوم بتطبيق القانون بالتساوي

بين الناس قد انخفض في كل من العراق، ولبنان، وتونس، والأردن، ومصر، لمصلحة أنها تقوم بتطبيق القانون بين الناس ولكنها تحابي لمصلحة بعض الفئات، من دون تغيرات جوهرية، في أنها تطبق القانون بين الناس إلى حد كبير. وفي هذا الشأن، تبقى السعودية استثناءً، إذ عبر فيها المستجيبون، بنسب غير مسبوقة، عن أن الدولة تقوم بتطبيق القانون بالتساوي إلى حد كبير، بارتفاع جوهري من الناحية الإحصائية، مقارنة بنتائج الاستطلاعات السابقة، مع ملاحظة أن نسبة "لا أعرف" محدودة وأقل، بشكل جوهري، من تلك التي سُجلت من خلال أسئلة سابقة في تقييم آراء الدولة والحكومة.

**الشّكل 67:**

**اتجاهات الرأي العام نحو مدى تطبيق الدولة للقانون بالتساوي بين الناس في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً باستطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011**

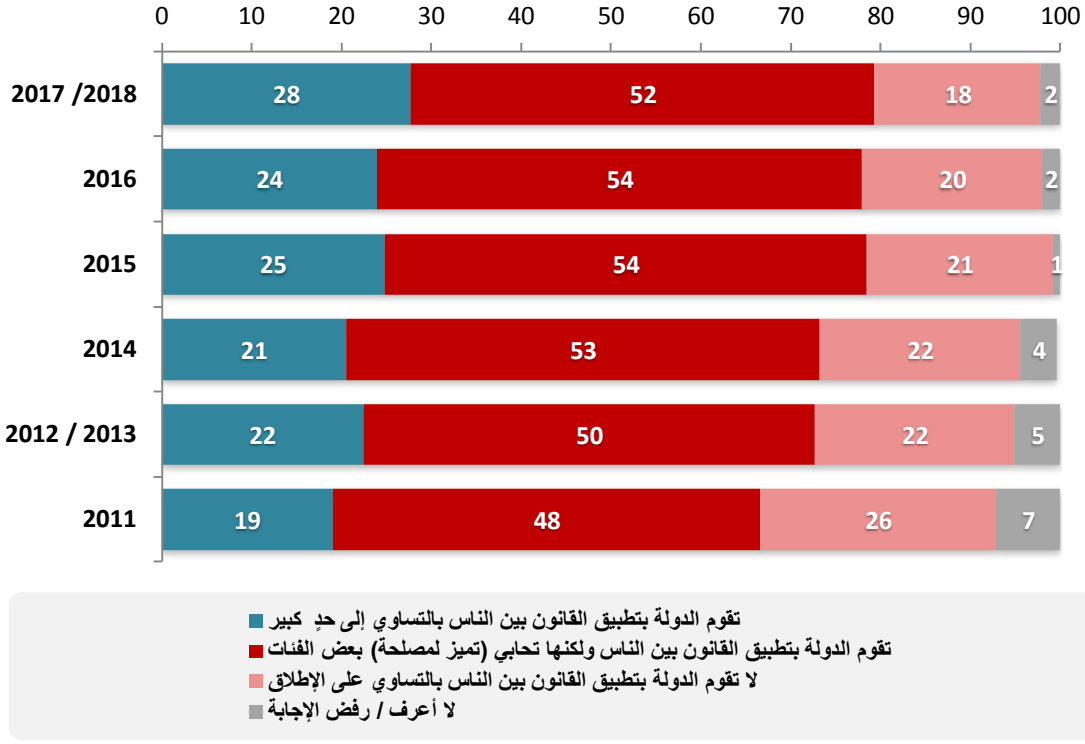

## الشّكل 68:

## اتجاهات الرأي العام نحو مدى تطبيق الدولة للقانون بالتساوي بين الناس في استطلاع 2016 مقارنةً باستطلاعات 2015 و2014 و2012/ 2013 و2011

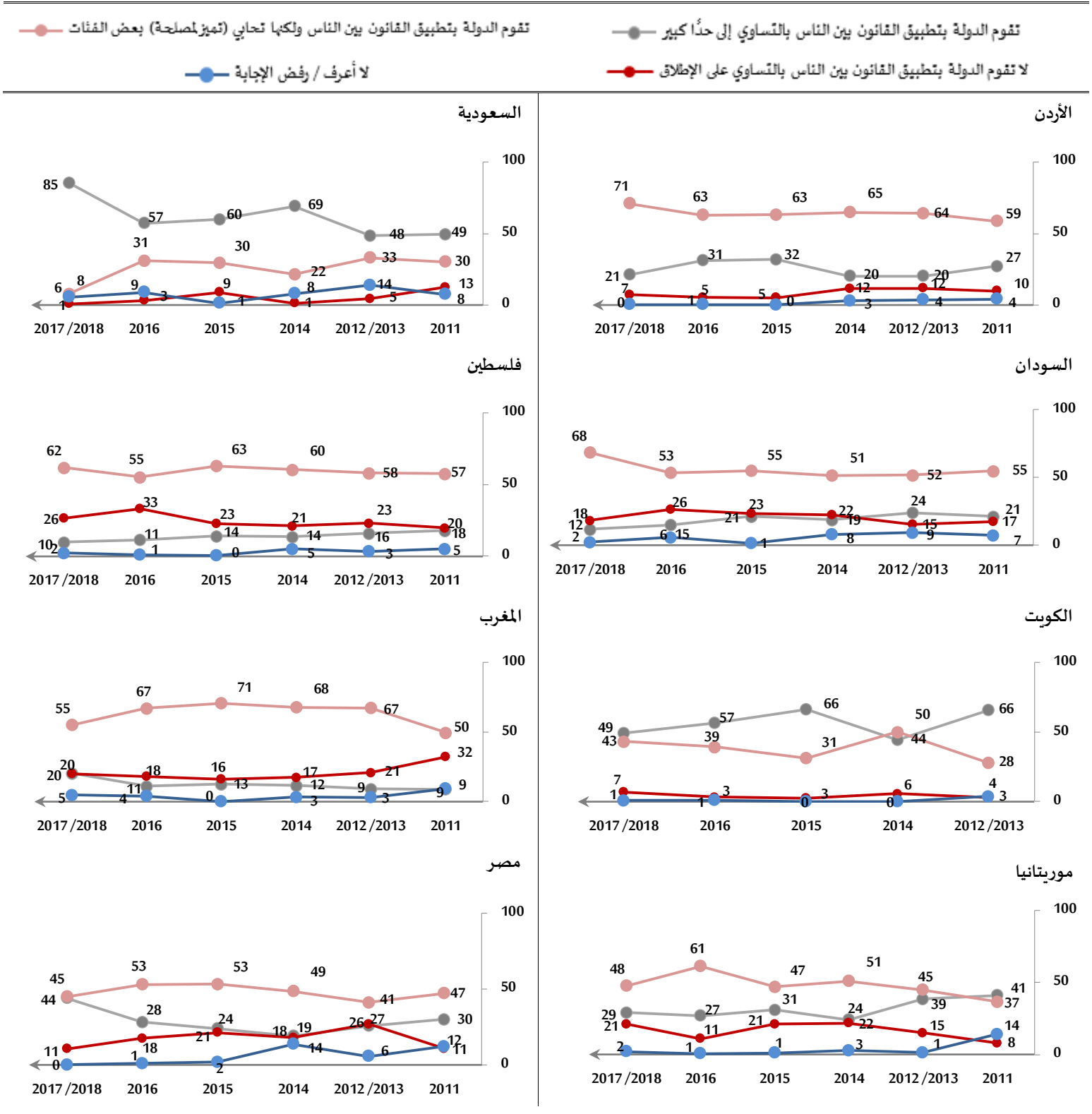

## 6. مبدأ الحصول على محاكمة عادلة

في سياق تقييم أداء الدول في المنطقة العربية بصفة عامة، سُئل المستجيبون إن كان مبدأ الحصول على محاكمةٍ عادلةٍ مطبقًا في بلدانهم. وأظهرت النتائج أن 59% من الرأي العام في المنطقة العربية يقول إن مبدأ الحصول على محاكمة عادلة "مطبق جدًا"، أو "مطبق إلى حد ما". في حين أفاد 38% أن مبدأ الحصول على محاكمة عادلة "غير مطبق إلى حد ما"، أو "غير مطبق على الإطلاق". وقد أفادت أكثرية المستجيبين في السعودية، ومصر، والكويت، والأردن، والمغرب، وتونس، وموريتانيا، أن مبدأ الحصول على محاكمة عادلة "مطبق جدًا"، أو "مطبق إلى حد ما" بنسبة تفوق النصف، في حين انقسم الرأي العام نحو ذلك في السودان، وكانت النسبة الأكثر في كل من العراق، وفلسطين، ولبنان؛ وهي تقول إن هذا المبدأ غير مطبق، أما لبنان فقد وصلت النسبة التي تقول إنّ ذلك المبدأ غير مطبق إلى أكثر نسبة في المنطقة العربية؛ وهي 71%. وبصرف النظر عن الاختلافات بين اتجاهات الرأي العام في البلدان التي شملها الاستطلاع، فإن الذين قالوا إن هذا المبدأ "مطبق جدًا"، مثلوا 41% من المستجيبين في كل مجتمعٍ من المجتمعات المُستطلَعة. وعكس الرأي العام في مصر والكويت، والأردن انحيازه إلى أن هذا المبدأ "مطبق إلى حدٍ ما"؛ بحسب إفادة نحو نصف المصريين والأردنيين، وكذلك 65% من الكويتيين.

**الشّكل 69:**

**اتجاهات الرأي العام نحو تطبيق مبدأ الحصول على محاكمة عادلة في بلدانهم**

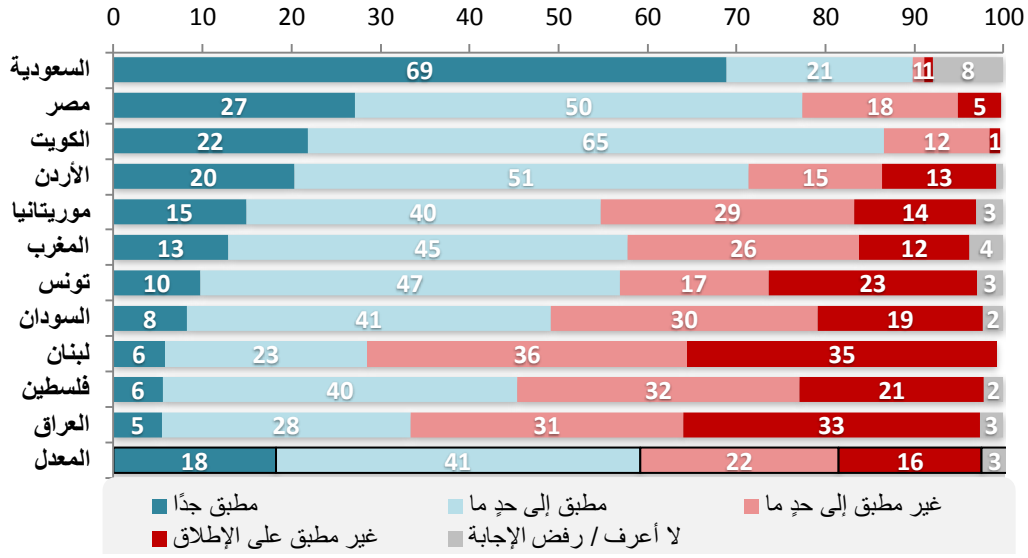

إن مقارنة اتجاهات الرأي العام نحو تطبيق مبدأ الحصول على محاكمة عادلة في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بالاستطلاعات السابقة، تشير إلى أن نسبة الذين أفادوا أن تطبيق هذا المبدأ إلى حد كبير أو إلى حدٍ ما لم تتغير بشكل جوهري، فقد سجلت ارتفاعًا مقداره أربع درجات مئوية مقارنة بنتائج استطلاع 2012/ 2013. كما أن الذين اعتبروا أن هذا المبدأ غير مطبق قد نقص درجتين مئويتين. وبما أن التغيرات ليست جوهريةً من الناحية الإحصائية، فإنها تقدم مؤشرًا مهمًّا مُجمله أن التغير في انطباعات المواطنين حول عدم تطبيق مبدأ الحصول على محاكمة عادلة هو تغيير طفيف. إن إمكانية حدوث تغير في الرأي العام حول هذا الموضوع يحتاج إلى تغيير جادٍّ وملموس في السياسات والإجراءات كي يشعر به المواطن العادي.

**الشّكل 70:**

**اتجاهات الرأي العام نحو مدى تطبيق مبدأ محاكمة عادلة في بلدانهم في استطلاع 2018 /2017 مقارنةً باستطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011**

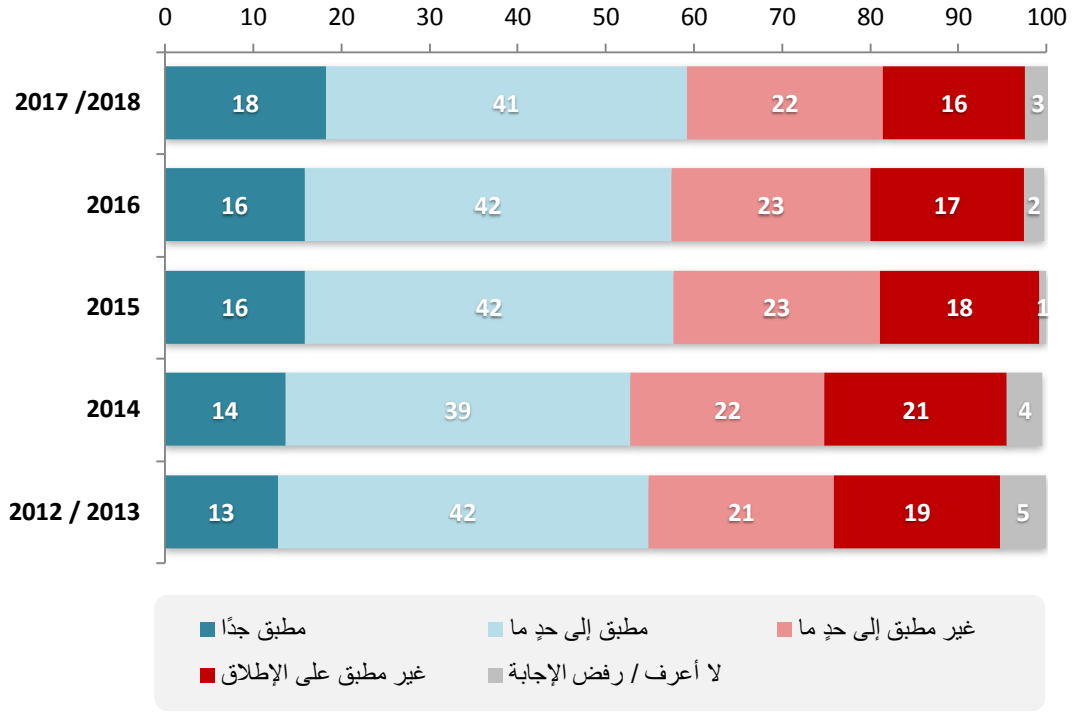

ويُظهر **رصد التغيرات في كل مجتمع من المجتمعات على حدة أن نسب الذين أفادوا أن** مبدأ الحصول على محاكمة عادلة في بلدانهم مطبق (مُطبق جدًا ومُطبق إلى حدٍ ما) قد انخفضت بشكل طفيف في كل من موريتانيا، والسودان، وفلسطين، والعراق، ولبنان؛ أثناء مقارنة نتائج استطلاع 2017/ 2018 بنتائج استطلاع سنة الأساس 2012/ 2013. في حين ارتفعت نسبة الذين قالوا إن هذا المبدأ مُطبقٌ عند مستجيبي السعودية، ومصر، والأردن، والمغرب، وتونس، ولبنان، مقارنة بـ 2012/ 2013. ومن المهم ملاحظة انحدار تقييم العراقيين لمبدأ الحصول على محاكمة عادلة من 70% في استطلاع 2012/ 2013 إلى 33% في هذا الاستطلاع.

## الشّكل 71:
## اتجاهات الرأي العام نحو مدى تطبيق مبدأ محاكمة عادلة في بلدانهم في استطلاع 2016 مقارنةً باستطلاعات 2015 و2014 و2012/ 2013 و2011

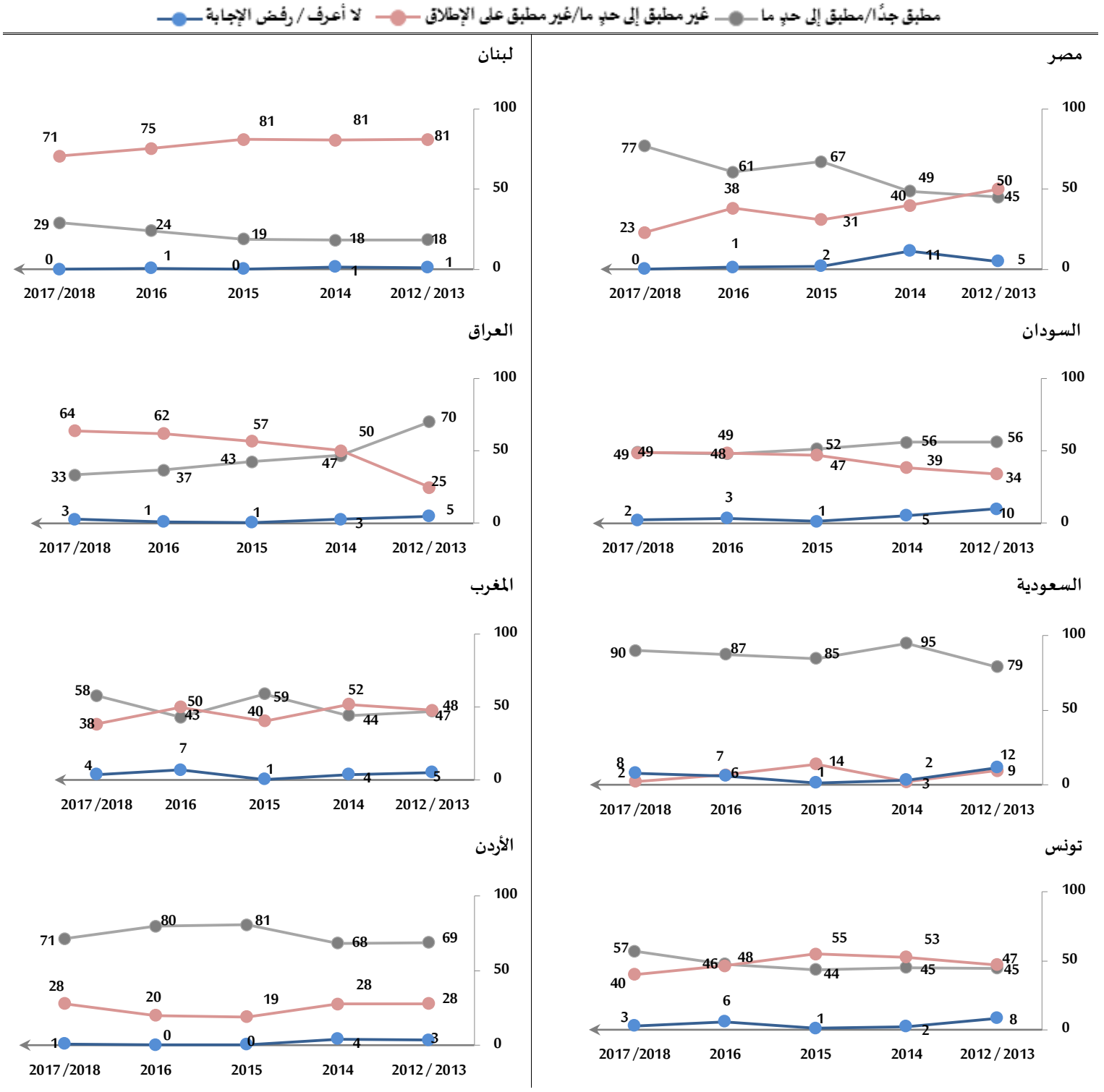

إن ثقة المواطنين في المنطقة العربية بمؤسسات دولهم هي ثقة محدودة، فباستثناء الثقة التي تولِيها أكثرية المستجيبين نحو مؤسسات الدولة الأمنية (عسكرية أو شبه عسكرية) والتنفيذية ممثلة بالحكومة، والثقة المرتفعة بالجهاز القضائي، فإن الذين يثقون بمؤسسة الحكومة والمجلس التشريعي (التمثيلي) يُمثلون نحو نصف المستجيبين أو أقل. كما أن ثقة الرأي العام بالأحزاب السياسية هي ثقة متدنية. إن فجوة الثقة بين المواطنين ودولهم – وتحديدًا بالمجلس التشريعي (التمثيلي) – لها مسوغاتها؛ فتقييم أداء المجالس النيابية في المنطقة العربية في ما يتعلق برقابة هذه المجالس على أعمال الحكومة (وهذه مهمتها في دساتير البلدان التي شملها الاستطلاع باستثناء القانون الأساسي للسعودية) هو تقييم سلبي، وكذلك تقييم مدى تمثيلها لفئات المجتمع. كما أن تقييم الرأي العام في المنطقة العربية لأداء الحكومة من خلال مؤشرات عدة (السياسات الخارجية والاقتصادية، والسياسات العامة والخدمات الأساسية؛ الصحية، والتعليمية، فضلًا عن محاربة الجريمة، ومعالجة البطالة، والفقر، وغيرها)، هو تقييمٌ سلبي أو إيجابي بتحفظ. ويكاد الرأي العام يُجمع على أن الفساد المالي والإداري منتشرٌ في بلدانه، ومنقسمٌ بشأن مدى جدية الحكومات في محاربته. إضافةً إلى أن نحو رُبع الرأي العام فقط أفاد أن الدولة تقوم بتطبيق القانون بالتساوي بين المواطنين.

إن تقييم الرأي العام السلبي أو الإيجابي المتحفظ لأداء الحكومة، في ظل انطباعٍ بأن الفساد المالي والإداري منتشر، إضافةً إلى سيادة شعورٍ بعدم تطبيق الدولة للقانون، كلها عوامل تُفضي مجتمعةً إلى تآكّل الثقة بين المواطنين ومؤسسات دولهم الرئيسة، الأمر الذي قد يؤدي إلى أنْ تصبح الدول العربية تعاني مأزق الشرعية لدى مواطنيها. وإن عدم المبادرة بصَوْغ سياساتٍ تُقنع المواطنين بارتفاع استقامة أداء الحكومات، وتعبيرها عن آراء المواطنين، وتحقيقها مبدأ العدل والمساواة – أي سياسات وإجراءات تساهم في إعادة مد جسور الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة – سيساهم حتمًا في فقدان الدولة شرعيتها في المنطقة.

# القسم الثالث: اتجاهات الرأي العامّ نحو الديمقراطية

يتناول هذا القسم مجموعة من المؤشّرات التي تهدف إلى تعرّف اتجاهات الرأي العامّ في المنطقة العربية نحو الديمقراطية؛ من خلال تعرّف ما يلي: مفهوم المواطنين للديمقراطية، ومدى قبول النظام السياسي الديمقراطي، وتقييم الرأي العامّ لمستوى الديمقراطية في بلدانه.

## 1. مفهوم المواطنين للديمقراطية

لقد كان أحد أهداف المؤشِّر العربي تعرّف مفهوم المواطنين العرب للديمقراطية؛ وذلك من خلال سؤال المستجيبين عن أهمّ شرطٍ يجب توافره ليُعدّ بلدٌ ما بلدًا ديمقراطيًّا. وقد اعتمد المؤشّر أسلوب السؤال المفتوح، أي من دون خيارات مسبقة؛ كي يكون السؤال محايدًا، وتُعرف آراء المواطنين بحسب مفرداتهم ولغتهم الخاصة بهم.

خلصت نتائج الاستطلاع إلى أنّ الأغلبية الكبرى من مواطني المنطقة العربية قادرة على تقديم تعريف ذي دلالة لمفهوم الدّيمقراطية؛ إذ قدّم 87% من المستجيبين إجابة ذات محتوى ودلالة عند سؤالهم عن أهمّ شرط يجب توافره في بلدٍ ما حتّى يُعدّ بلدًا ديمقراطيًّا. أمّا الذين أجابوا بـ "لا أعرف" أو رفضوا الإجابة، فقد كانت نسبتهم 13% من المستجيبين. وإنّ تحليل أكثر من 16 ألف إجابة أوردها المستجيبون كشروط يجب توافرها، وتصنيفها، يشير إلى أنّ المواطنين العرب يفهمون الديمقراطية من خلال خمسة اتجاهات رئيسة، هي:

### أ. الاتجاه الأوّل: ضمان الحريات والحقوق المدنية والسياسية

إنّ الشروط التي أوردها المستجيبون من جميع البلدان ضمن هذه الفئة هي الأكثر رواجًا، وتعادل 33% من مجموع الإجابات. وتشير الإجابات في هذه الفئة إلى أنّ مواطني المنطقة العربية ينطلقون في رؤيتهم للديمقراطية ممّا يحظى به الأفراد والجماعات في المجتمع من حقوق وحرّيات مدنية وسياسية، مثل: الحريات العامّة، والحريات الشخصية، وحرية التجمّع والتنظيم، وحرية الرأي والتعبير، وحرية الإعلام وحرية المعتقد. ولعلّ ضمان حرية الرأي والتعبير كان الأكثر ذكرًا ضمن هذه الفئة من شروط الديمقراطية.

**ب. الاتجاه الثاني: العدل والمساواة**

مثّلت نسبة الإجابات في هذا البند 21% من مجموع الشروط التي أوردها المستجيبون. وتشير إجابات المواطنين التي صُنِّفت في هذا البند، إلى شروط مرتبطة بوجود نظام حكم يحقّق مبادئ العدل والمساواة والعدالة بين المواطنين. وشمل العدل معنَيين: أوّلهما، إشاعة الحقّ بين الناس وعدم ظلم أيّ منهم، وثانيهما، ضمان حقوق المواطنين وعدم الانتقاص منها. وجرى التركيز على مبدأَي المساواة بين المواطنين، وعدم التمييز بينهم، وتحقيق مبادئ العدالة بصفة عامة والعدالة الاجتماعية بصفة خاصة. وفي إطار المساواة وعدم التمييز، ركّز بعض المستجيبين خاصّة في لبنان، والعراق، وموريتانيا، والسودان، والأردن وتونس، على عدم التمييز بين المواطنين، سواء كان هذا التمييز على أسس إثنية أو طائفية أو جهوية أو طبقية.

**ت. الاتجاه الثالث: نظام حكم ديمقراطي**

تمثّل إجابات المستجيبين المصنّفة في هذه الفئة 14% من المجموع الكلّي للإجابات. وتتمحور الشروط التي أوردها المستجيبون – صُنِّفت تحت بند الشروط التي يجب توافرها في النظام السياسي الديمقراطي الحاكم – حول مبادئ الحكم الديمقراطي؛ مثل أن يكون الشعب هو مصدر السلطات، وأن يكون المواطنون مشاركين في عملية صنع القرار ويعود إليهم أمر اختيار السلطات، وأن يضمن هيكل النظام السياسي تداول السلطة واحترام الانتخابات، وأن يقوم نظام الحكم على التعددية الحزبية والسياسية واستقلال السّلطات في إطار الرّقابة والتوازن بينها. وقد ركّز المستجيبون على هذه العناصر بصورة متساوية.

**ث. الاتجاه الرّابع: تحسين الواقع الاقتصادي للمواطنين**

مثّلت الإجابات التي أُدرجت في هذا البند ما نسبته 5% من الشروط كلّها. وينطلق فيها المواطنون من فهمٍ اقتصادي واجتماعي للديمقراطية؛ بمعنى أنّ الشّرط الأهمّ لعَدِّ بلدٍ ما بلدًا ديمقراطيًّا، هو تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمواطن، سواء من خلال التنمية الاقتصادية بصفة عامّة، أو من خلال خلق فرص عمل، أو محاربة الفقر وتحسين المستوى المعيشي للمواطن. وقد ركّز المستجيبون ضمن هذا الاتجاه على محاربة البطالة والفقر خصوصًا.

### ج. الاتجاه الخامس: الأمن والاستقرار

مثّلت الإجابات التي صُنِّفت ضمن هذا البند 9% من الشروط كلّها التي أوردها المستجيبون. وينطلق المواطنون من أنّ الشرط الأساسي الذي يجب توافره في بلدٍ ما حتّى يُعَدّ بلدًا ديمقراطيًّا، هو الأمن والاستقرار، وغياب الفوضى والإرهاب، وتوافر النظام والأمان للبلد بصفة عامّة وللمواطن بصفة خاصّة.

**أورد المستجيبون شروطًا أخرى يجب توافرها لوصف بلد** ما بأنّه بلد ديمقراطي؛ إذ أورد ما نسبته 3% شروطًا توصِّف الديمقراطية من خلال قيم إيجابية أو قيم ذات طبيعة أخلاقية وقيمية مثل: التعاون والمحبّة بين أفراد المجتمع، والصّدق، وغيرها. كما كانت نسبة 1% من مجموع الإجابات تفيد أنّ "تطبيق الأحكام الدينية" هو الشرط الأهم. إلا أنّ هذه الشروط (تطبيق الأحكام الدينية، والتوصيف القيمي للديمقراطية) كانت قليلة التكرار في كلّ دولة من الدول التي أُجريَ فيها الاستطلاع. فلم تكن تُمثّل اتجاهًا يوازي الاتجاهات الخمسة الأولى، وكان وزنها الإحصائي محدودًا جدًّا، سواء في الدول مجتمعةً أو في أيّ دولة من تلك الدول. كما تضمّنت إجابات المستجيبين بعض الشروط الأخرى، وبنسب قليلة جدًّا، وهي التي صُنّفت تحت بند "أخرى". وبناءً عليه، يتّضح أنّ أكثرية الرأي العامّ منحازة إلى تعريف الديمقراطية بمعناها السياسي المرتكِز على ضمان الحقوق والحريات السياسية، أو على نظام حكم يضمن التعددية السياسية وتداول السلطة، أو من خلال نظام يضمن تحقيق العدل والمساواة بين أفراد مجتمعه. ومع ذلك، يجب ألّا يغيب عنّا أنّ نسبة 9% من المستجيبين عرّفت الديمقراطية بشروط تتعلق بضمان الأمن والأمان والاستقرار، إضافةً إلى أنّ 5% من المستجيبين عرّفت الديمقراطية بأنها تحسين الوضع الاقتصادي للمواطنين.

وتدلُّ الشروط التي أوردها المستجيبون في المنطقة العربية، بوصفها شروطًا يجب توافرها في بلدٍ ما ليُعدّ بلدًا ديمقراطيًّا، على أنّه لا اختلافات جوهرية بين مواطني المنطقة في تعريفهم للديمقراطية أو إدراكهم مفهومها من ناحية، ومن ناحية ثانية تدلُّ على تباين تركيز المستجيبين على فهم الديمقراطية ضمن اتجاهات وأطر محدَّدة دون أخرى. ويؤدّي التشابه الكبير وأحيانًا التطابق في المفردات المستخدَمة لتعريف الديمقراطية بين إجابات المستجيبين، في دول مختلفة في المنطقة العربية، إلى استنتاج وجود تماثل في الإطار المعرفي والثقافي للمواطنين العرب نحو هذا المفهوم، كما يشير ذلك إلى تشابه واقعهم الاقتصادي والاجتماعي وأوضاعهم السياسية.

إنّ المستجيبين، وإن أوردوا هذه الشروط ضمن التصنيفات آنفة الذّكر، فإنّ بينهم تباينات تتمثّل بتركيز مستجيبي دولة ما في شروط دون أخرى. وفي هذا السياق، كان التركيز على الحقوق والحريات المدنية والسياسية هو الأكثر بين مستجيبي الأردن، ولبنان، والسودان، والكويت، والعراق، وفلسطين، وكان مستجيبو مصر، وموريتانيا، وتونس، والمغرب الأقلّ تركيزًا على هذا التعريف.

في حين كان المستجيبون من مصر، والمغرب، وموريتانيا الأكثر تركيزًا على مبادئ "العدل والمساواة" بوصفها أهم شرط للديمقراطية. وعبّر 42% من الموريتانيين عن هذا الشرط وهي نسبة قياسية، مقارنةً بسائر البلدان المستطلعة، كما ركّز مستجيبو فلسطين، ومصر، ولبنان على مبادئ نظام الحكم الديمقراطي. وركز ربع مستجيبي مصر على عناصر النظام الديمقراطي ومبادئه بوصفها أهم شرط للديمقراطية. وركّز مستجيبو تونس (21%)، والعراق (16%) على شرط تحقيق الأمن والاستقرار، وكان مستجيبو المغرب، وتونس، والعراق الأكثر تركيزًا على شرط تحسين الأوضاع الاقتصادية. في حين عبر نحو نصف الرأي العام السعودي عن عدم معرفته بأهم شرط للديمقراطية. وكذلك تجدر الإشارة إلى أنّ نحو خمس المستجيبين في العراق و16% و14% في العراق أفادوا أنهم لا يعرفون أهمّ شرط للديمقراطية أو أنهم رفضوا الإجابة.

**الجدول 12:**

**الشروط التي أوردها المستجيبون بوصفها شروطًا يجب توافرها ليُعدَّ بلدٌ ما بلدًا ديمقراطيًّا**

| بلد المستجيب / شروط ديمقراطية | ضمان الحرّيات السياسية والمدنية والعامّة | المساواة والعدل بين المواطنين | إنشاء نظام حكم ديمقراطيّ | الأمن والأمان والاستقرار | تحسين الأوضاع الاقتصادية | توصيف الديمقراطية من خلال قيم إيجابية | تطبيق الأحكام الدينية | أخرى | لا أعرف/ رفض الإجابة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الكويت | 49 | 22 | 17 | 7 | 0 | 0 | 0 | 0 | 6 | 100 |
| الأردن | 48 | 16 | 14 | 10 | 6 | 1 | 0 | 1 | 4 | 100 |
| السودان | 48 | 22 | 9 | 5 | 6 | 1 | 0 | 1 | 9 | 100 |
| لبنان | 39 | 19 | 20 | 10 | 4 | 0 | 0 | 2 | 6 | 100 |
| فلسطين | 37 | 19 | 15 | 9 | 4 | 1 | 1 | 0 | 14 | 100 |
| العراق | 35 | 11 | 11 | 16 | 5 | 3 | 0 | 1 | 19 | 100 |
| مصر | 30 | 24 | 24 | 10 | 5 | 3 | 0 | 1 | 5 | 100 |
| موريتانيا | 20 | 42 | 23 | 1 | 0 | 1 | 1 | 1 | 12 | 100 |
| تونس | 19 | 18 | 14 | 21 | 15 | 4 | 0 | 1 | 9 | 100 |
| السعودية | 19 | 5 | 10 | 10 | 3 | 1 | 4 | 3 | 46 | 100 |
| المغرب | 19 | 32 | 3 | 6 | 8 | 19 | 1 | 0 | 14 | 100 |
| **المعدل** | **33** | **21** | **14** | **9** | **5** | **3** | **1** | **1** | **13** | **100** |

عند مقارنة أهمّ الشروط التي أوردها المستجيبون في استطلاع المؤشّر العربي 2017/ 2018 بالشروط التي أوردها المستجيبون في استطلاعات المؤشر للأعوام السابقة، تُظهر النتائج أنّ تعريف المواطنين في المنطقة العربية قد تغير نسبيًّا؛ إذ جرى تعريف الديمقراطية من خلال **إنشاء نظام ديمقراطي** في استطلاع مؤشّر 2011 من قبل 8% من المستجيبين. وفي حين ارتفعت هذه النسبة في استطلاع 2017/ 2018 إلى نحو الضعف (14%)، فقد طرأت تغيرات عليها من استطلاع إلى آخر. ومن أسباب تغير هذه النسبة ارتفاعها في عدة بلدان مثل الكويت، ومصر. وفي المقابل، حافظ من قالوا إنّ الديمقراطية هي تحسين الأوضاع الاقتصادية على نسبتهم خلال الأعوام المتتالية.

وعرّف 21% من المستجيبين الديمقراطية بأنّها المساواة والعدل بين المواطنين في استطلاع المؤشر 2017/ 2018 وهي مطابقة لما سُجل في مؤشّر 2011. لقد ارتفعت هذه النسبة وانخفضت عبر السنوات وصولًا إلى أدنى مستوى 17% في استطلاع 2012/ 2013، وأعلى مستوى 26% في استطلاعي 2015 و2016. ومن الجدير بالملاحظة أنّ نسبة الذين أوردوا أنّ الشرط الأهم للديمقراطية هو ضمان الحريات السياسية والمدنية والعامّة في استطلاع 2017/ 2018 قد انخفضت على نحو طفيف، مقارنةً بالاستطلاعات السابقة. ومن المهم الإشارة أيضًا إلى أنّ نسبة الذين قالوا إنّ شرط الأمن والاستقرار هو أهم شرط للديمقراطية في مؤشر 2017/ 2018 كانت 9%، وهي متشابهة مع ما سُجل في الاستطلاعات السابقة. بقيَ الرأي العامّ في المنطقة العربية محافظًا على الاتجاهات الخمسة الرئيسة في تعريفه للديمقراطية، ومن المهم التأكيد أن نتائج استطلاع المؤشر 2017/ 2018 توضح عودة اهتمام المواطنين العرب في فهم الديمقراطية من خلال مفهوم إنشاء حكم ديمقراطي، وهذا كان محط اهتمام في عام 2012 عام الثورات العربية عندما كان النقاش العام في المنطقة يتركز على تأسيس الديمقراطية. ويمكن استنتاج أنّ العودة إلى تعريف الديمقراطية من خلال هذا المفهوم تعبير عن أنّ هذا الموضوع عاد إلى مائدة البحث بقوة.

**الشّكل 72:**

**الشروط التي أوردها المستجيبون بوصفها شروطًا يجب توافرها ليُعدَّ بلدٌ ما بلدًا ديمقراطيًّا، في مؤشّر 2017/ 2018 مقارنةً بالمؤشّرات 2016 و2015، و2014، و2012/ 2013، و2011**

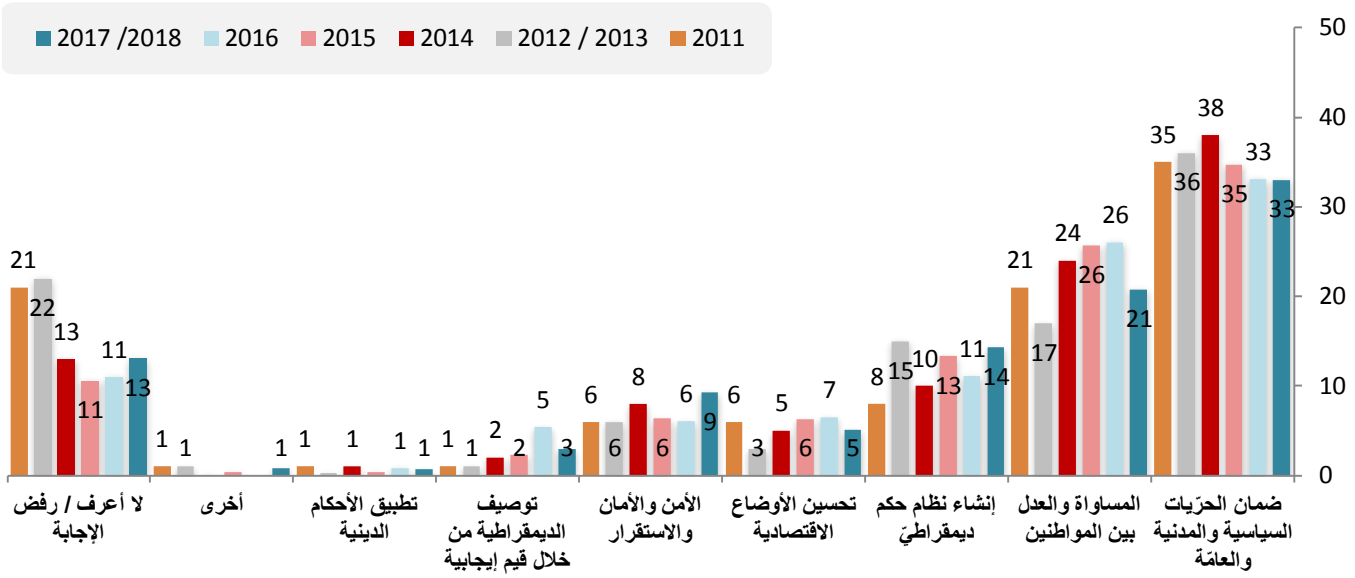

**الشّكل 73:**

**الشروط التي أوردها المستجيبون بوصفها شروطًا يجب توافرها ليُعدَّ بلدٌ ما بلدًا ديمقراطيًّا، في مؤشّر 2017/ 2018 مقارنةً بالمؤشّرات 2016 و2015، و2014، و2012/ 2013، و2011**

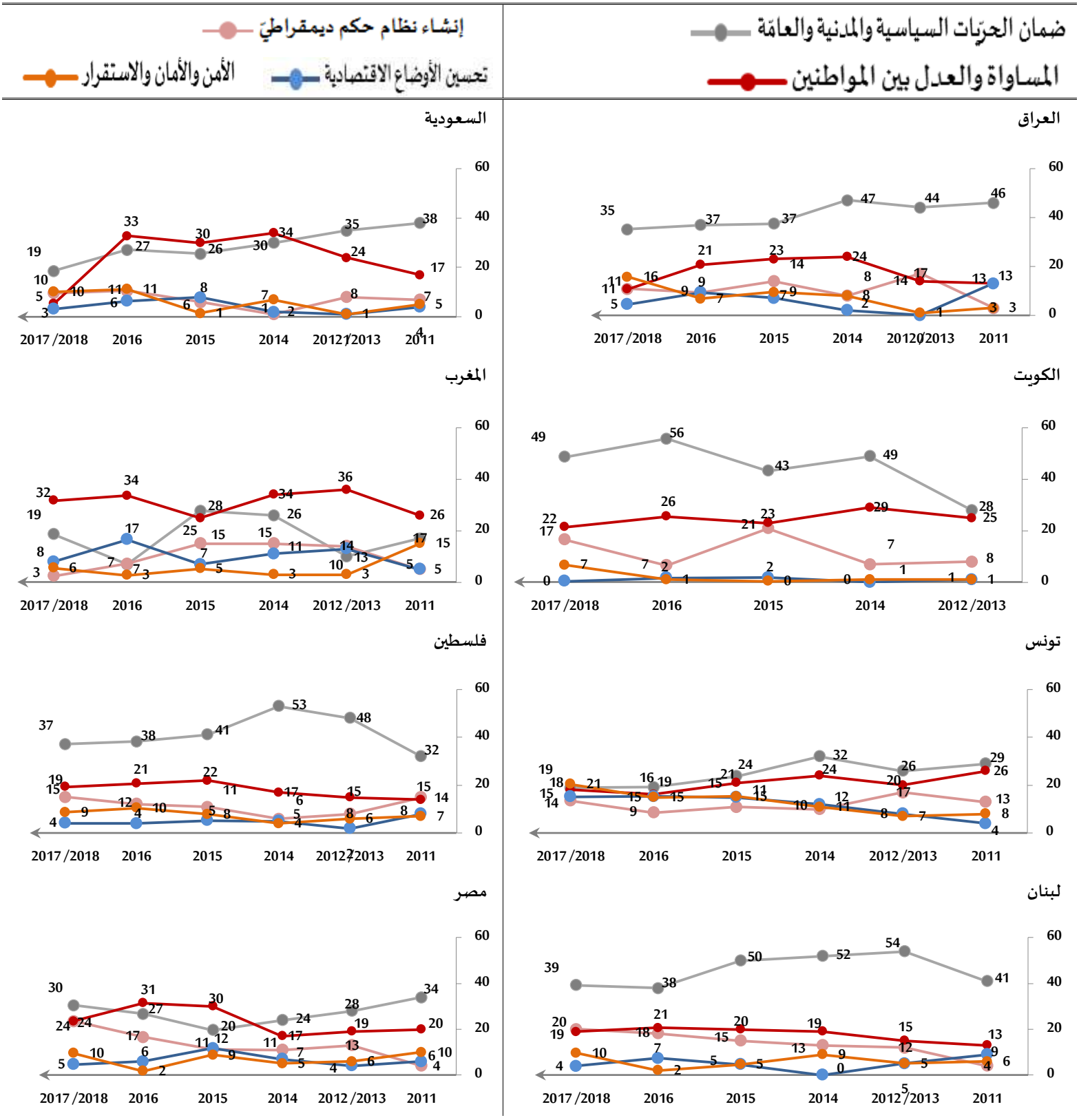

### 2.الموقف من الديمقراطية

إنّ أحد أهداف المؤشّر العربي هو معرفة مدى قبول المواطنين النظامَ السياسي الديمقراطي؛ وذلك من خلال قياس اتجاهات الرأي العامّ في المنطقة العربية نحو مجموعة من المتغيرات. لذلك، جرى قياس اتجاهات الرأي العامّ نحو خمس وجهاتِ نظر عادةً ما يجري تداولها دليلًا على إشكاليات محتَمَلة في النظام السياسي الديمقراطي، أو تُلصَق به. وقد رُوّج لوجهات النظر المذكورة في المنطقة العربية، من أجل التشكيك في مزايا النظام السياسي الديمقراطي، أو تأكيد نقائصه وعيوبه، أو دليلًا على ضعف فاعليته على المستوى العملي، أو من أجل القول إنّ الديمقراطية لا تتلاءم مع قيم المجتمعات العربية وثقافتها. وإنّ كثيرًا من دُعاة وجهات النظر آنفة الذّكر ومروّجيها، كانوا ينطلقون من موقف مُعادٍ لتطبيق الديمقراطية في المنطقة العربية، أو أنّهم ينطلقون من اقتناعهم بأنّ في النظام الديمقراطي عيوبًا ونقائصَ عديدة لا تؤهّله لأن يُعتمد لدى مواطني المنطقة العربية. أمّا وجهات النظر التي اعتُمدت لتعرّف آراء المواطنين نحوها في هذا الاستطلاع، فقد كانت ممَثَّلةً بالعبارات التالية:

- الأداء الاقتصادي يسير بصورة سيئة في النظام الديمقراطي.
- النظام الديمقراطي يتّسم بأنّه غير حاسم، وحافل بالمشاحنات.
- النظام الديمقراطي غير جيّد في الحفاظ على النظام العامّ.
- النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام.
- مجتمعنا غير مهيّأ لممارسة النظام الديمقراطي.

ودلّت النّتائج على عدم موافقة أكثرية الرأي العامّ على العبارات السابقة؛ **إذ عارض 68% مقولة "إنّ الأداء الاقتصادي يسير بصورةٍ سيئة في النظام الديمقراطي"**، مقابل موافقة 25% على ذلك الرأي. **كما عارض 66% من المستجيبين مقولة "إنّ النظام الديمقراطي غير جيد في الحفاظ على النظام"**، مقابل موافقة 26% على ذلك. **وعارضت أكثرية المستجيبين – وإن كان ذلك بنسبة أقلّ (57%)** – مقولة "إنّ النظام الديمقراطي يتّسم بأنّه غير حاسم وحافل بالمشاحنات"، مقابل موافقة 35% على ذلك. **وعارضت أكثرية المستجيبين في المنطقة العربية، بنسبة 72%**، مقولة "إنّ النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام"، مقابل موافقة 18% على هذه المقولة. وبنسبٍ أقلّ، **فإنّ 50% عارضوا مقولة "إنّ مجتمعاتهم غير مهيّأة لممارسة النظام الديمقراطي"**، مقابل موافقة 44% على هذه العبارة.

**الشّكل 74:**

**مؤيدو بعض المقولات عن النظام السياسي الديمقراطي، ومعارضوها**

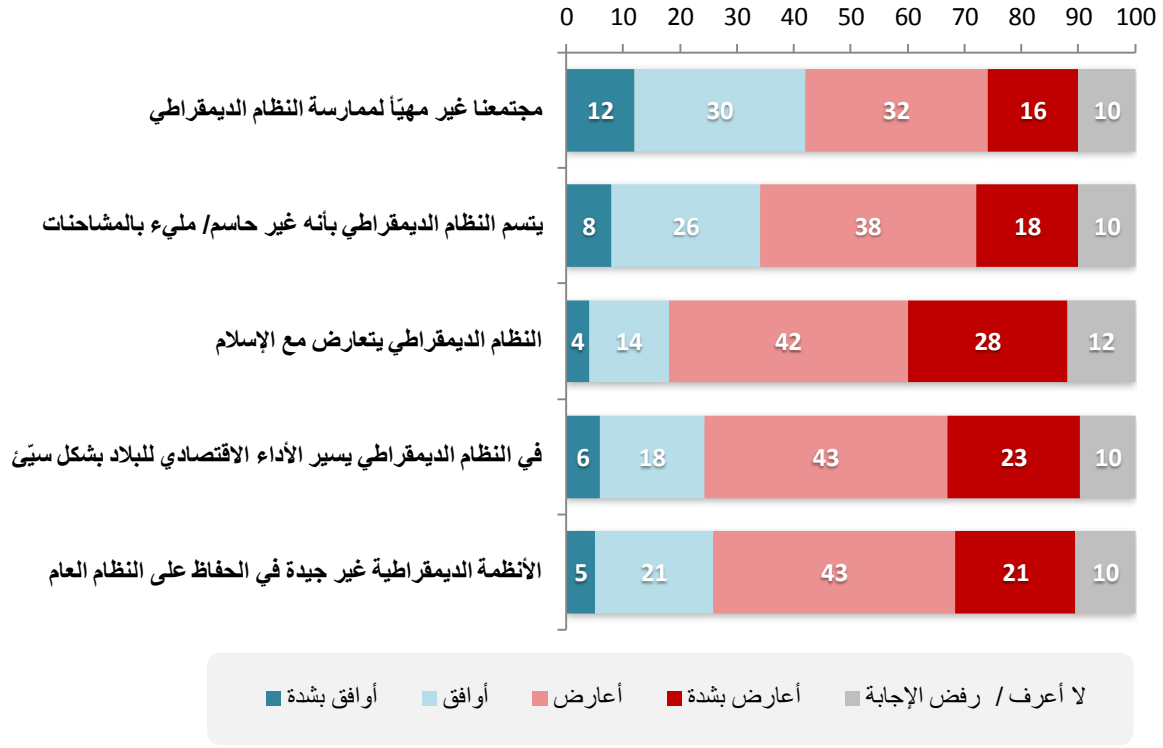


**تَوافَق أكثر من ثلثي الرأي العامّ على رفض مقولة "إنّ الأداء الاقتصادي يسير بصورة سيّئة في النظام الديمقراطي"**. وعند تحليل النتائج بحسب المجتمعات، ظهر أنّ أكثرية المستجيبين في كلّ مجتمع من المجتمعات تُشير إلى معارضتها هذه المقولة؛ أي رفضها الادّعاء الذي يقول إنّ الأداء الاقتصادي يكون أسوأ في ظلّ النظام الديمقراطي. ومع ذلك، فإنّ البيانات تشير إلى بعض الاختلافات بين المجتمعات تجاه هذا الموضوع؛ إذ إنّ الرأي العامّ الكويتي، والمصري، والمغربي، والموريتاني، والأردني يكاد يكون مجمعًا على رفض هذه المقولة، بنسبٍ أكبر من النسب التي سُجّلت في مجتمعات أخرى. أمّا النسبة الأكبر التي تؤيد مقولة إنّ الأداء الاقتصادي يسير بصورة سيئة، وتراوح بين 37% و40%، فتتركّز في مجتمعَي تونس والعراق. وهما أعلى من النّسب في غيرهما من المجتمعات.

**الشّكل 75:**

**مؤيدو مقولة "إنّ الأداء الاقتصادي يسير بصورة سيئة في النظام الديمقراطي"، ومعارضوها**

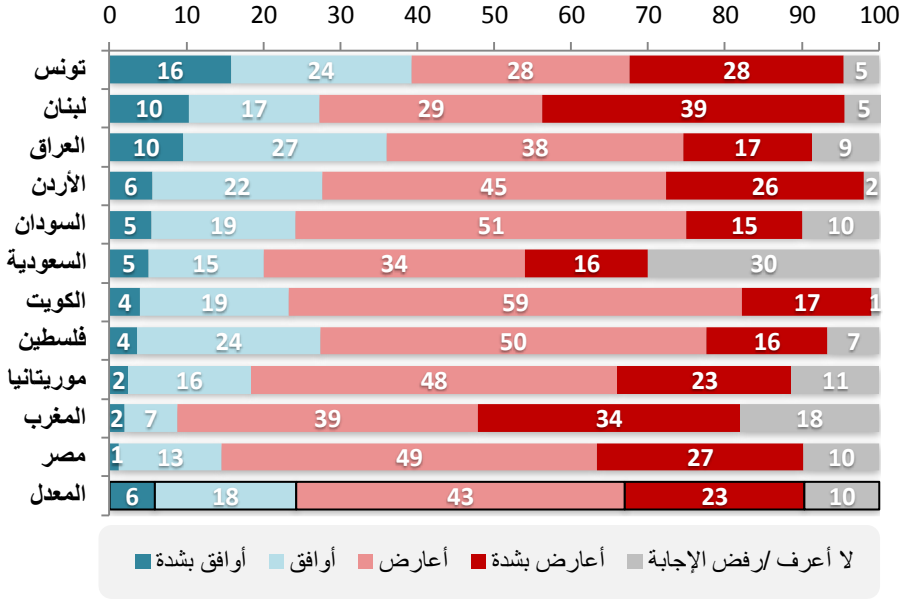


كما ذكرنا آنفًا، فإنّ أكثرية مواطني المنطقة العربية (66%) تعارض مقولة "إنّ الأداء الاقتصادي يسير بصورة سيئة في النظام الديمقراطي"، مقابل موافقة 25% على ذلك.

إنّ التغيرات في نسب الذين يعارضون عبارة أنّ الأداء الاقتصادي يسير بصورة سيئة في النظام الديمقراطي في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بسنة الأساس 2011 هي تغيرات جوهرية من الناحية الإحصائية، وتشير إلى أنّ التغير الأكبر حدث في استطلاع 2012/ 2013، واستمر هذا الارتفاع في الاستطلاعات اللاحقة بالتدريج، ليكون الفرق في نسب المعارضين لهذه العبارة في مؤشر 2017/ 2018 مقارنةً باستطلاع 2011 هو 13% نقطة مئوية لمصلحة رفض هذه العبارة. أمّا على صعيد التغيرات في نسب الموافقين على هذه العبارة، فليس هنالك اختلاف خلال الفترة 2011–2016. ويشير موقف الرأي العامّ العربي تجاه هذا الموضوع إلى توسع دائرة الرافضين للعبارة مع المحافظة على نسب الجمهور الموافق عليها.

في معظم البلدان العربية إن نسب المعارضة لهذه العبارة، في الحصيلة النهائية، ارتفعت في كلّ بلد من البلدان، مقارنةً بالنتائج التي سُجلت في استطلاع 2011، باستثناء تونس، والعراق. ولم تتغير نسبة

الموافقة على هذه العبارة إلّا على نحو طفيف خلال الاستطلاعات الخمسة. أما بالنسبة إلى العراق وتونس، فقد أظهرت النتائج انخفاضًا في نسبة المعارضين لهذه المقولة مقارنة باستطلاع المؤشر 2011 بواقع 7 نقاط مئوية و5 نقاط مئوية على التوالي. كما أن المعارضين لهذه المقولة في السعودية كانوا أقل من نسبتهم في استطلاع 2016 وذلك لمصلحة الذين لم يبدوا رأيًا أو رفضوا الإجابة، ومع ذلك فإن نسبة المعارضين للعبارة في استطلاع 2016 تبقى أعلى من ذلك في استطلاع 2011.

**الشّكل 76:**

**مؤيدو مقولة "إنّ الأداء الاقتصادي يسير بصورةٍ سيئة في النظام الديمقراطي"، ومعارضوها في مؤشر 2017/ 2018 مقارنةً بالمؤشرات 2016 و2015، و2014، و2012/ 2013، و2011**

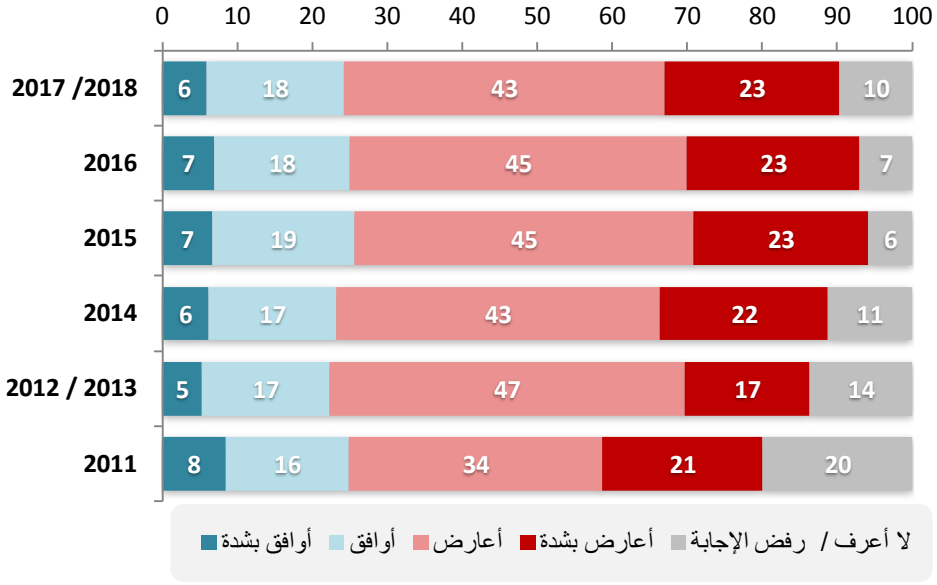

الشّكل 77:

مؤيدو مقولة "إنّ الأداء الاقتصادي يسير بصورة سيئة في النظام الديمقراطي"، ومعارضوها في مؤشر 2017/ 2018 مقارنةً بالمؤشرات 2016 و2015، و2014، و2012/ 2013، و2011

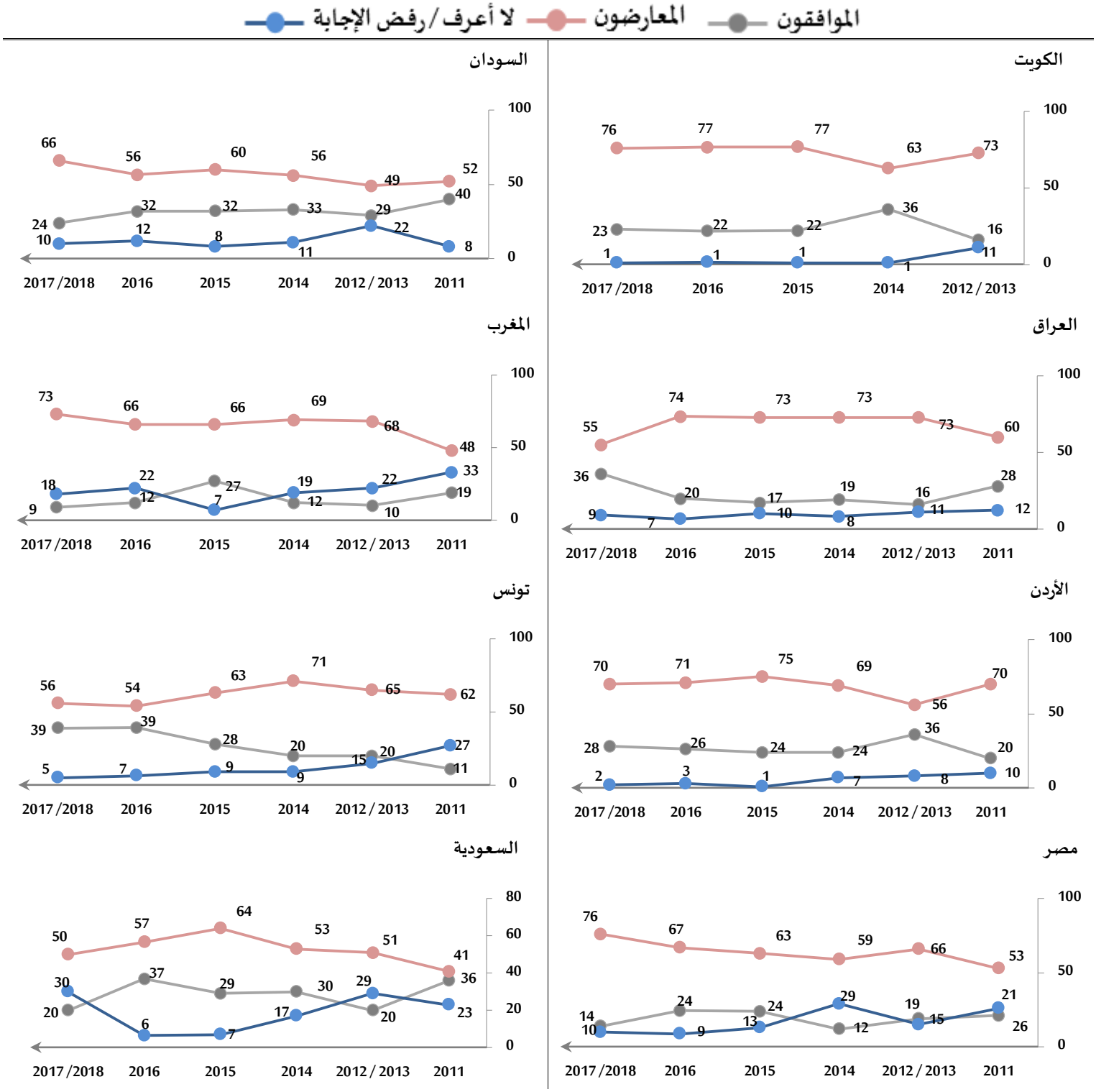

يوافق 64% من الرأي العامّ على رفض مقولة "**إنّ النظام الديمقراطي غير جيد في الحفاظ على النظام العامّ**"، بل عبّرت أكثرية المستجيبين في كلّ مجتمع من المجتمعات التي شملها الاستطلاع عن رفضها للمقولة. ومع ذلك، تشير البيانات إلى أنّ مستجيبي الكويت، والأردن، ومصر، والمغرب رفضوا هذه المقولة بنسبٍ أكبر من نسب المجتمعات الأخرى. وفي المقابل، كانت النسب الأكبر للموافقة على أنّ الأنظمة الديمقراطية غير جيدة في الحفاظ على النظام العام، حوالي 40% لدى مستجيبي تونس والعراق. ومن الجدير بالذكر أن 76% من المصريين رفضوا هذه العبارة، مقابل الموافقة عليها من قبل 14% من المستجيبين المصريين. وتجدر الملاحظة أن الذين وافقوا على هذه العبارة بشدة (أي كانوا حازمين) في موافقتهم 1%، مقابل 26% قالوا إنهم يعارضونها بشدة، مؤشر على أن الرأي العام غير متأثر بالخطاب الإعلامي الرسمي الذي يأخذ موقفًا مضادًا للديمقراطية أو الانفتاح السياسي بحجة الحفاظ على النظام العام.

**الشّكل 78:**

**مؤيدو مقولة "إنّ الأنظمة الديمقراطية غير جيدة في الحفاظ على النظام العامّ"، ومعارضوها**

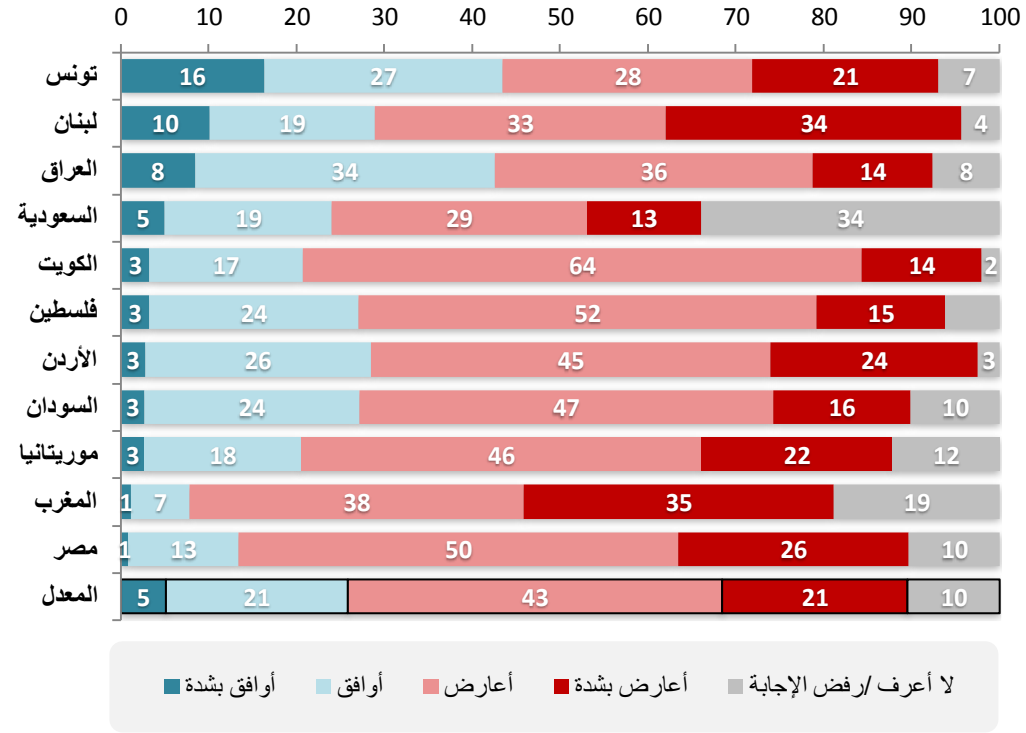

لقد عارض 64% من المستجيبين في استطلاع المؤشّر العربي 2017/ 2018 مقولة "إنّ الأنظمة الديمقراطية غير جيدة في الحفاظ على النظام العامّ"، مقارنةً بـ 67% في استطلاع 2016 و68% في المؤشر 2015 و65% عبّروا عن هذا الرأي في استطلاع 2014، في حين كانت النسبة 54% في استطلاع 2011؛ أي إنّ المعارضين لهذه العبارة قد ارتفعت نسبتهم بالتدريج، منذ استطلاع 2011؛ وبذلك يكون مقدار الارتفاع عبر الاستطلاعات الخمسة 12 نقطة مئوية، مقارنةً باستطلاع سنة الأساس 2011. في حين انخفضت نسبة الذين وافقوا على أنّ الأنظمة الديمقراطية غير جيدة في الحفاظ على النظام العامّ، من 27% في استطلاع 2011 إلى 26% في استطلاع 2017/ 2018. أي إنّ تغيرات في نسب الموافقين على هذه العبارة منذ عام 2011 استقرت على نحو ربع المستجيبين. ومع ذلك فإن التغير في اتجاهات الرأي العامّ حول هذا الموضوع هي تغيرات جوهرية عند مقارنة نتائج استطلاع 2017/ 2018 بالنتائج المسجلة في سنة الأساس (استطلاع 2011). وبذلك، فإنّ الرأي العامّ من خلال الاستطلاعات الستة عبّر عن نسبة رفض أكبر لهذه المقولة مع عدم تغير جوهري في نسبة الموافقين عليها؛ الأمر الذي يعني أنّ الرأي العامّ الذي لم يكن لديه رأي، أو لم يكن مقررًا تجاه هذا الموضوع، أصبح أكثر تقريرًا – للمعارضة – بُعيد عام 2011.

إنّ السبب آنف الذكر هو أحد العوامل التي أدّت إلى التغير في ارتفاع نسبة المعارضين للعبارة، إلا أنّ التغيرات التي شهدتها اتجاهات الرأي العامّ في كلّ مجتمع من المجتمعات المستطلعة تفسّر أيضًا هذا الارتفاع بالتدريج في نسب المعارضين والاستقرار في نسب الموافقين. وقد ارتفعت نسبة الذين يعارضون هذه المقولة في كلّ من لبنان، وموريتانيا، ومصر، والمغرب ، وفلسطين؛ أي إنّ الرأي العامّ في هذه البلدان أصبح أكثر انحيازًا إلى رفض مقولة "إنّ النظام الديمقراطي غير جيد في الحفاظ على النظام العامّ" مقارنةً بنتائج مؤشر 2011. في المقابل تظهر النتائج أن نسبة الرافضين للعبارة قد ارتفعت في مؤشر 2016 مقارنة بنتائج استطلاع 2011 سنة الأساس في جميع البلدان العربية المستطلعة. الاستثناء كان العراق، وتونس، وتُمثل الحالة التونسية تغيّرًا جوهريًا في اتجاهات الرأي العام نحو هذه العبارة؛ إذ انخفضت نسبة المعارضين لها في استطلاع 2017/ 2018، مقارنةً باستطلاع 2011، بمقدار 12 نقطة، في المقابل أصبحت نسبة الموافقين عليها أعلى بأكثر من ثلاثة أضعاف النسبة التي سُجلت في استطلاع 2011، لتصبح نسبة المعارضين لهذه العبارة في استطلاع 2016، 50% مقابل 43% يؤيدونها. أما في العراق، فإن نسبة المعارضين في هذا الاستطلاع أقل بـ 4 نقاط مئوية عن ذلك

الذي سجل في استطلاع المؤشر 2011 وجاء هذا الانخفاض في أعقاب ارتفاع شهدته استطلاعات 2012/ 2013. أما في العراق قد ارتفعت نسبة الذين يعارضون هذه العبارة في جميع الاستطلاعات التي نفذت منذ عام 2012، إلا أنها انخفضت من جديد في استطلاع 2017/ 2018 من دون ارتفاع في نسبة من قالوا "لا أعرف"؛ إذ رفض 34% الإجابة أو قالوا إنهم لا يعرفون.

**الشّكل 79:**

**مؤيدو مقولة "إنّ النظام الديمقراطي غير جيد في الحفاظ على النظام"، ومعارضوها في مؤشّر 2017/ 2018 مقارنةً بالمؤشرات 2016 و2015، و2014، و2012/ 2013، و2011**

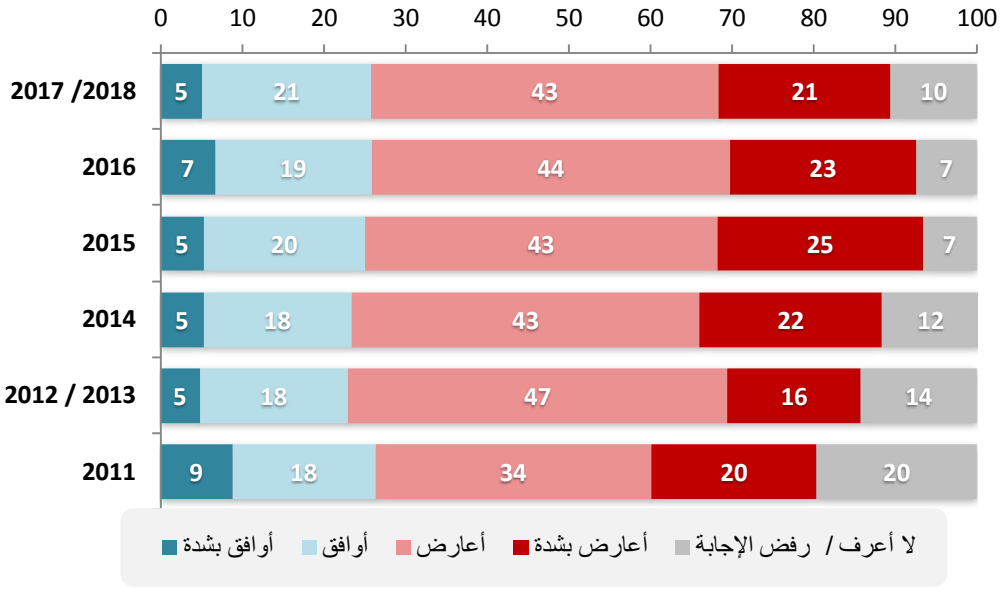

**الشّكل 80:**

**مؤيدو مقولة "إنّ النظام الديمقراطي غير جيد في الحفاظ على النظام"، ومعارضوها في مؤشّر 2017/ 2018 مقارنةً بالمؤشرات 2016 و2015، و2014، و2012/ 2013، و2011**

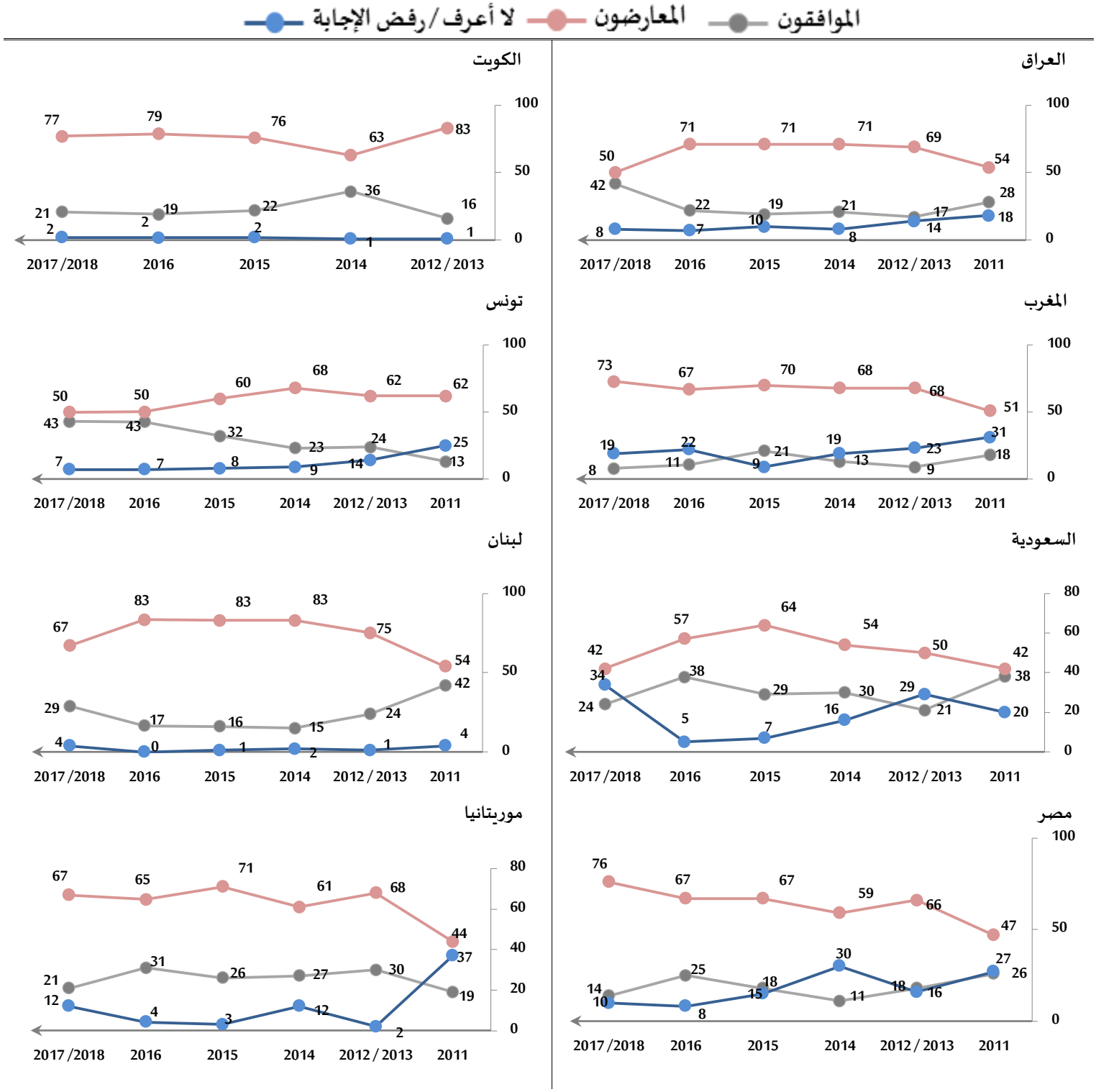

رفضت أكثرية المستجيبين وبنسبة 56% مقولة "**إنّ النظام الديمقراطي يتّسم بأنّه غير حاسم، وحافل بالمشاحنات**"، وانطبق هذا الرفض على أغلبية المستجيبين في جميع البلدان المستطلعة، باستثناء تونس؛ والسعودية إذ عبر 54% من الرأي العامّ التونسي عن تأييده لهذه المقولة مقابل معارضة 39% لها. وتجدر الإشارة إلى أن 41% من السعوديين عارضوا هذه العبارة، مقابل 26% وافقوا عليها في حين فضل ثلث المستجيبين عدم إعطاء رأي أو رفضوا الإجابة عن السؤال. إنّ نسب تأييد هذه العبارة تجاوزت ثلث مستجيبي لبنان، والسودان، وفلسطين، والأردن والعراق.

**الشّكل 81:**

**مؤيدو مقولة "إنّ النظام الديمقراطي يتّسم بأنّه غير حاسم، وحافل بالمشاحنات"، ومعارضوها**

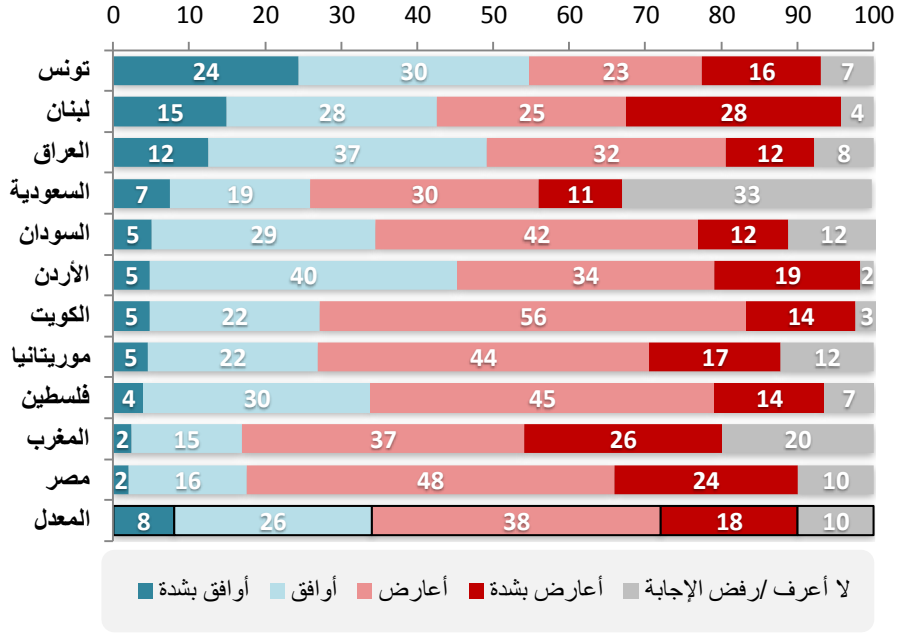


عارضت أكثرية الرأي العامّ في المنطقة العربية، بنسبة 56%، مقولة إنّ النظام السياسي يتّسم بعدم الحسم وحافل بالمشاحنات، مقابل موافقة 35% من المستجيبين. وهي نسب شبه متطابقة مع استطلاع 2016. وهي أعلى من تلك التي سجلت قبل سبعة أعوام في استطلاع 2011؛ إذ بلغت 48% مقابل تأييد 33%. إنّ التغيرات في نتائج استطلاعات المؤشّر هي تغيرات جوهرية؛ ففي استطلاع 2017/ 2018 تظهر نتائج المؤشر انحياز أكثرية الرأي العامّ إلى رفض هذه المقولة، بعد أن كانت نسبة رافضيها 48% في استطلاع 2011. وإنّ رصد التغيرات في كلّ مجتمع من المجتمعات المستطلعة

يشير إلى أنّ نسبة المعارضين لهذه المقولة قد ارتفعت خلال الاستطلاعات الستة في كلّ من موريتانيا، ومصر، ولبنان، وفلسطين، والمغرب والسودان في حين كانت شبه ثابتة في الأردن، والكويت. وفي المقابل، انخفضت نسبة الذين عارضوا مقولة "إنّ النظام الديمقراطي يتّسم بأنه غير حاسم وحافل بالمشاحنات" في تونس والعراق بحسب نتائج مؤشر 2017/ 2018؛ إذ سجلت نسبة المعارضين 38% بعد أن كانت 50% في تونس في استطلاع 2011، وفي العراق سجلت نسبة المعارضين 43% بعد أن كانت 57%. وقد سجلت ارتفاعًا ملحوظًا في المجتمع المصري بـ 25 درجة مئوية عن استطلاع سنة الأساس، يليه المغربي بفارق 23 درجة مئوية، ثم الموريتاني بفارق 21 مئوية. وبذلك، فإن الرأي العام المصري يعبر مرة أخرى عن رأي مخالف لما هو سائد في الخطاب الإعلامي والرسمي. إن انخفاض نسبة المعارضين للعبارة في السعودية لتصبح أقرب إلى ما سُجل في المؤشر 2011 مرده بشكل رئيس ارتفاع نسبة الذين لم يعطوا رأيًا في هذا الأمر.

**الشّكل 82:**

**مؤيدو مقولة "إنّ النظام الديمقراطي يتّسم بأنّه غير حاسم، وحافل بالمشاحنات"، ومعارضوها، في مؤشر 2017/ 2018 مقارنةً بالمؤشرات 2016 و2015، و2014، و2012/ 2013، و2011**

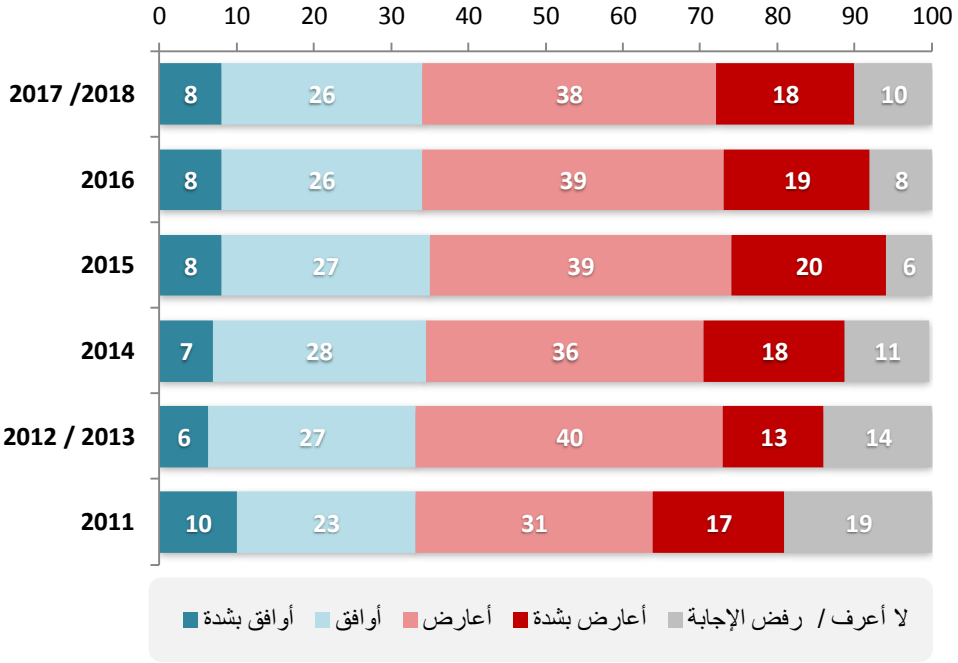

**الشّكل 83:**

**مؤيدو مقولة "إنّ النظام الديمقراطي يتّسم بأنّه غير حاسم، وحافل بالمشاحنات"، ومعارضوها، في مؤشر 2017/ 2018 مقارنةً بالمؤشرات 2016 و2015، و2014، و2013/ 2012، و2011**

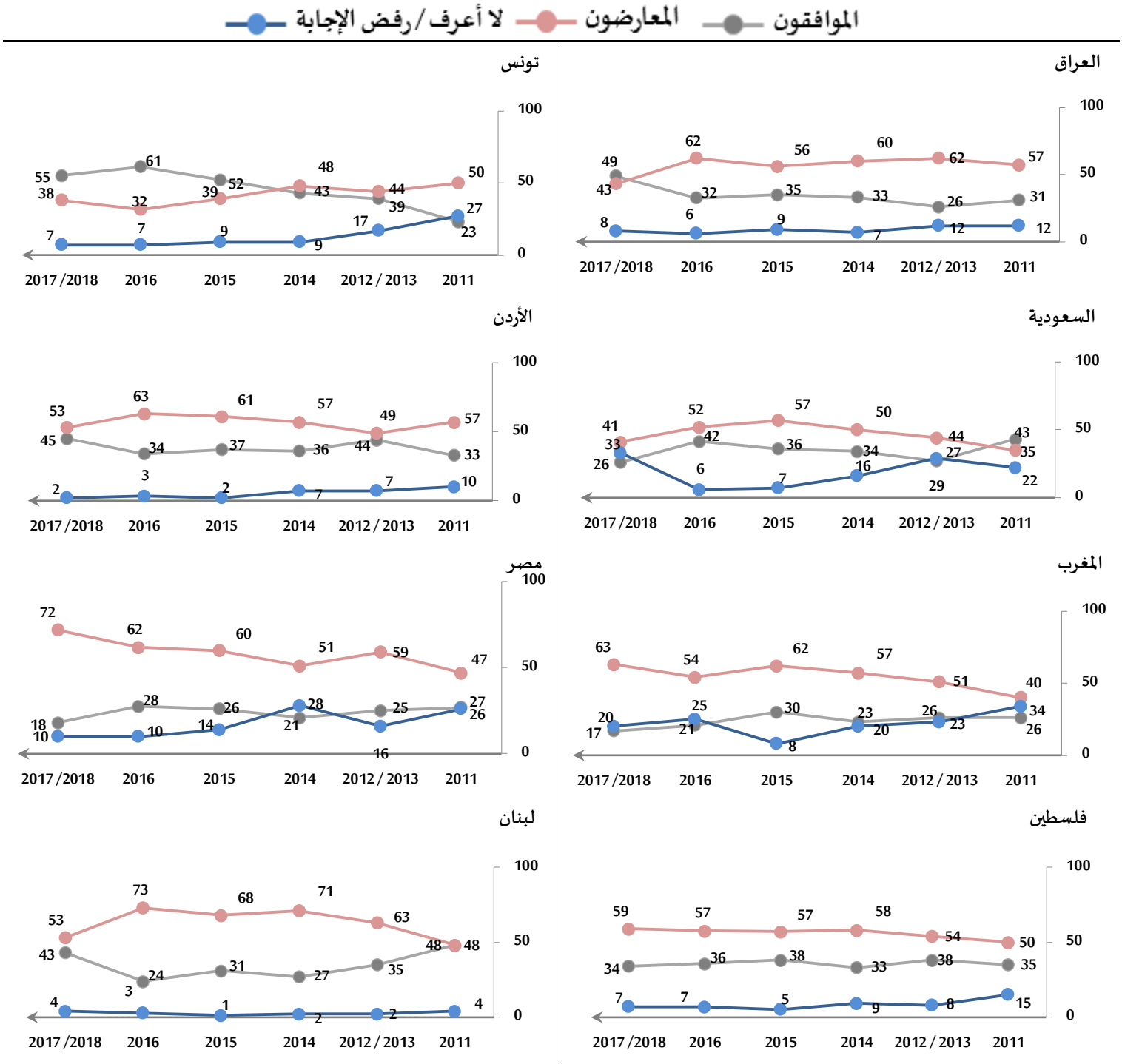

كما تمت الإشارة سابقًا، فإنّ نحو ثلاثة أرباع المستجيبين (72%) عبّرت عن معارضتها لمقولة "**إنّ النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام**"، مقابل تأييد 18% لهذه المقولة. وإنّ أكثرية المستجيبين في كلّ بلد من البلدان المستطلعة أفادت أنّها ترفض مقولة "إنّ الديمقراطية نظام يتعارض مع الإسلام"، وكان هذا الرفض في بعض البلدان أعلى منه في الأخرى؛ إذ إنّ أكثر من ثلاثة أرباع مستجيبي الأردن، والكويت، ولبنان أفادوا أنّهم يرفضون هذه المقولة.

**الشّكل 84:**

**رأي المستجيبين في مقولة "إنّ النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام" بحسب بلدانهم**

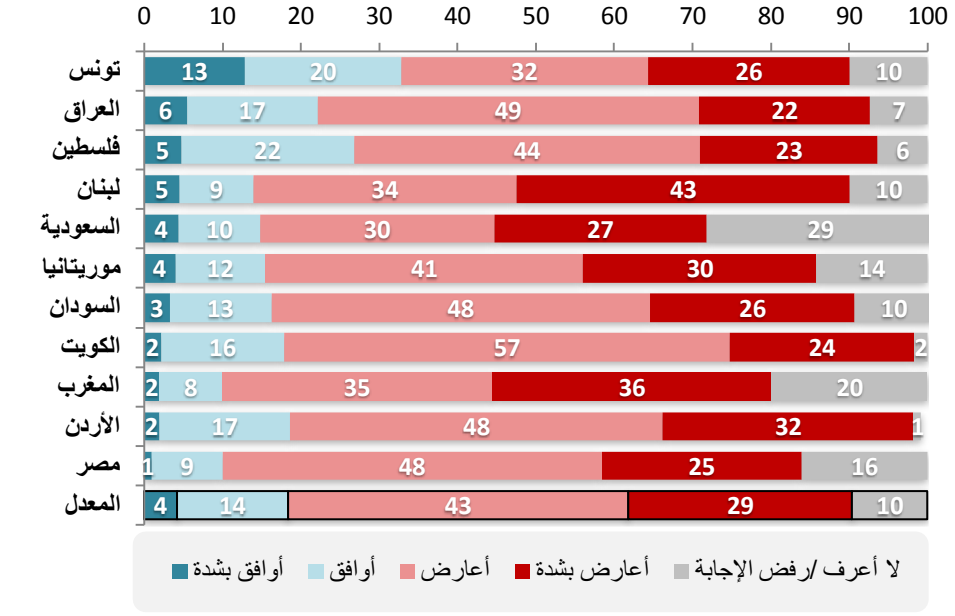


عبّر 72% من الرأي العامّ في المنطقة العربية في استطلاع المؤشر 2017/ 2018 عن معارضته مقولة "إنّ النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام"، وهي أكثر بفارق طفيف من النسبة التي سُجلت في استطلاع 2016، مقابل تأييد 18% من الرأي العامّ هذه المقولة، في حين كانت نسبة التأييد 22% في استطلاع 2016، و20% في استطلاع 2015، و21% في استطلاع 2014. وبذلك، فإن الرأي العام ومنذ عام 2012/ 2013 وبنسب متقاربة محافظ على رفضه مقولة تعارض الإسلام مع الديمقراطية.

عند تحليل اتجاهات الرأي العامّ في كلّ مجتمع من المجتمعات المستطلعة، تظهر النتائج ارتفاع نسبة

الذين أفادوا معارضتهم مقولة "**إنّ النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام**" في استطلاع 2017/ 2018، مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 في كلّ من الأردن، والسودان، ولبنان ومصر. **في المقابل، انخفضت هذه النسبة انخفاضًا طفيفًا في كلّ من العراق، والكويت، والمغرب فلسطين. وبقيت ثابتة في باقي البلدان.**

**الشّكل 85:**

**رأي المستجيبين في مقولة "أنّ النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام" بحسب بلدانهم في مؤشّر 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج مؤشّرات 2016 و2015، و2014، و2012/ 2013**

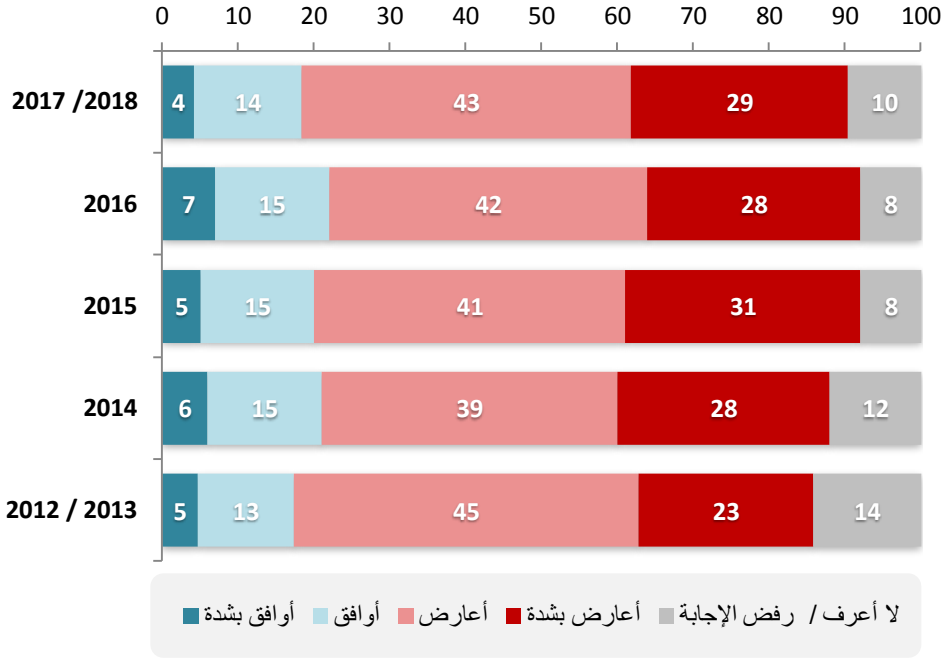

**الشّكل 86:**

**رأي المستجيبين في مقولة "إنّ النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام" بحسب بلدانهم في مؤشّر 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج مؤشّرات 2016 و2015، و2014، و2012/ 2013**

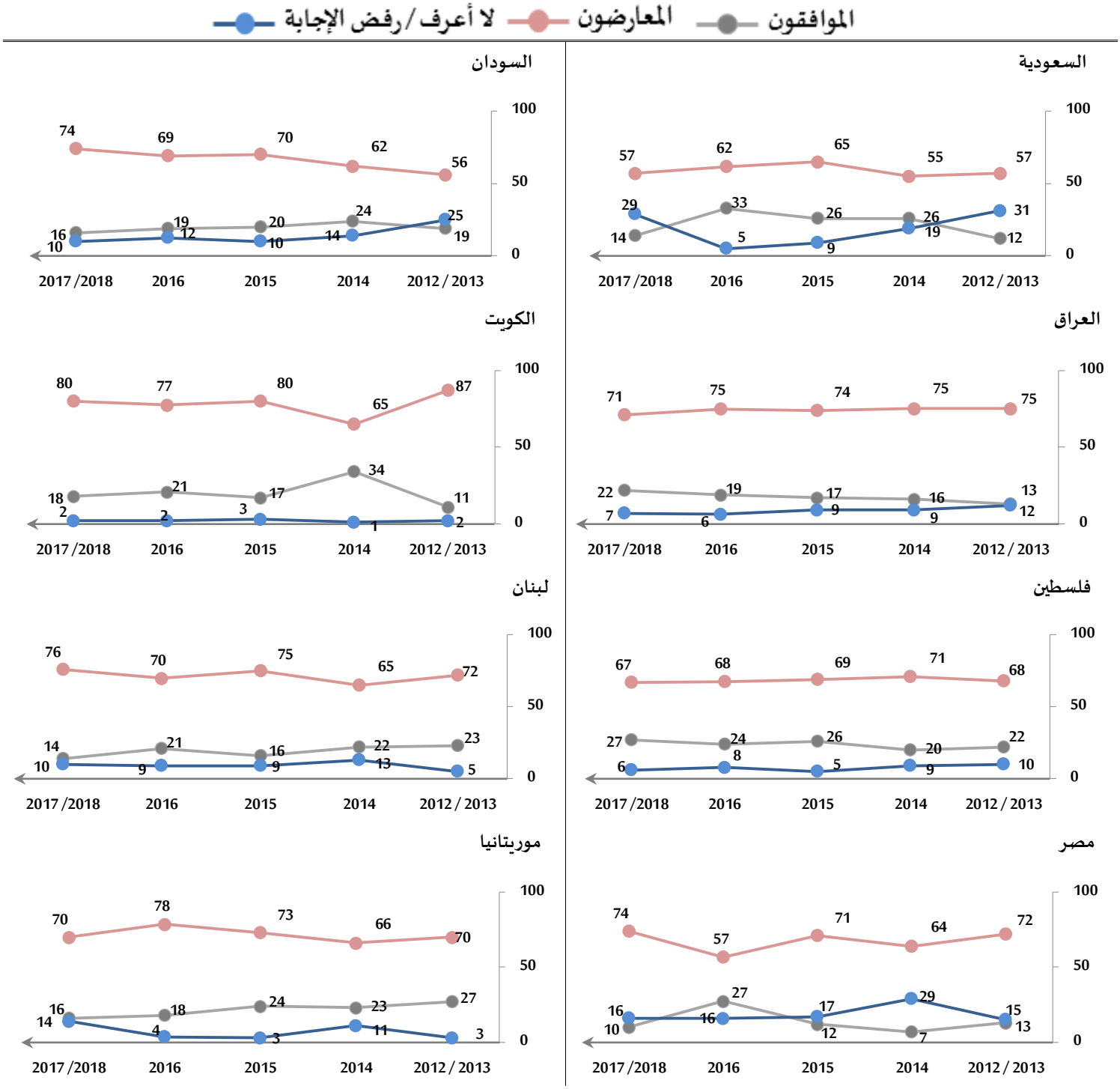

انقسم الرأي العامّ في المنطقة العربية إزاء مقولة "**إنّ مجتمعنا غير مهيأ لممارسة النظام الديمقراطي**" ما بين مؤيد ومعارض؛ إذ وافق على هذه العبارة 48%، مقابل معارضة 42%. وتتباين اتجاهات الرأي من بلد إلى آخر نحو هذه المقولة؛ ففي حين كانت أكثرية الأردنيين (56%)، واللبنانيين (51%)، والكويتيين (67%)، والمصريين (54%)، والمغاربة (52%)، والموريتانيين (61%) رافضة هذه المقولة، فإنّها تجد تأييدًا لدى التونسيين (64%)، والعراقيين (65%). وانقسم الرأي العامّ في البلدان العربية الأخرى بين من يوافق على أنّ مجتمعاتنا غير مهيأة للديمقراطية، ومن يرفض هذه المقولة. عبرت الكتلة الأكبر من السعوديين 39% عن رفضها للمقولة، مقابل موافقة 31% منهم عليها في حين لم يبدِ 30% رأيًا تجاه هذا الموضوع.

**الشّكل 87:**

**رأي المستجيبين في مقولة "مجتمعنا غير مهيأ لممارسة النظام الديمقراطي" بحسب بلدانهم**

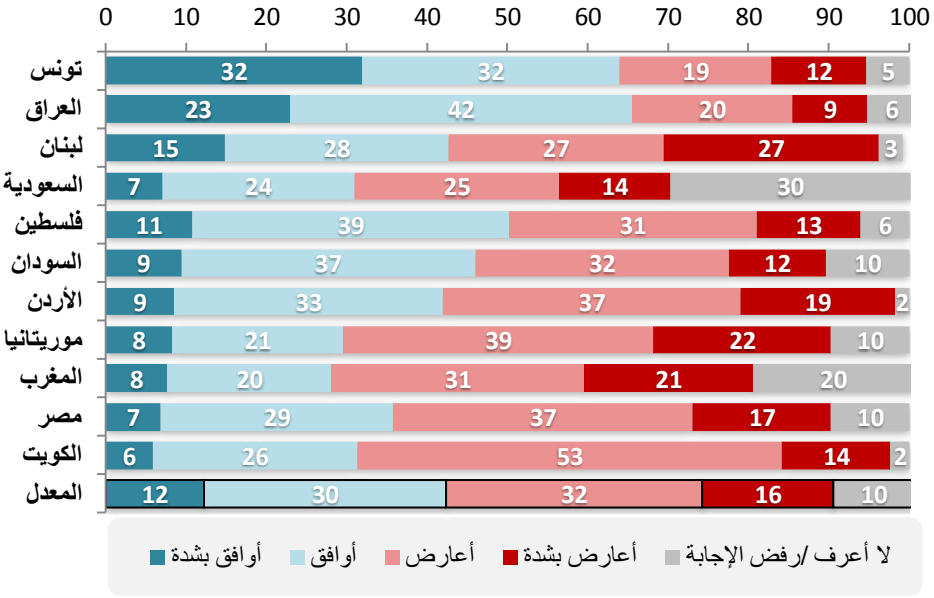


يكاد الرأي العامّ في المنطقة العربية يكون منقسمًا إزاء مقولة "**إنّ مجتمعاتنا غير مهيأة لممارسة النظام الديمقراطي**"، على الرغم من أنّ نسبة الذين أفادوا رفضهم للمقولة من الرأي العامّ (48%) هي أعلى من نسبة الموافقين عليها (42%). وتُظهر النتائج انخفاضًا طفيفًا بين المؤيدين لهذه المقولة مقارنةً بنتائج استطلاع مؤشر 2012/ 2013، في حين أنّ نسبة المعارضة بقيت ثابتةً مع **ارتفاع نسبة الذين يعارضون هذه المقولة بشدّة.**

ارتفعت نسبة المعارضين لهذه المقولة في كلّ من الكويت، والمغرب، وتونس، ومصر وموريتانيا في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بالاستطلاع السابق. وفي المقابل، انخفضت نسبة المعارضين في كلّ من الأردن، والسودان، والعراق، وفلسطين ولبنان بفارق راوح بين 10 و4 نقاط مئوية مقارنة باستطلاع 2016. في حين كانت النسب شبه ثابتة في سائر المجتمعات المستطلعة. تمثل السعودية أيضًا استثناء من النمط حيث انخفضت نسبة المعارضين لهذه العبارة لمصلحة نسبة الذين قالوا "لا أعرف".

**الشّكل 88:**

**رأي المستجيبين في مقولة "مجتمعنا غير مهيأ لممارسة النظام الديمقراطي" بحسب نتائج مؤشّر 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج مؤشّرات 2016 و2015، و2014، و2012/ 2013**

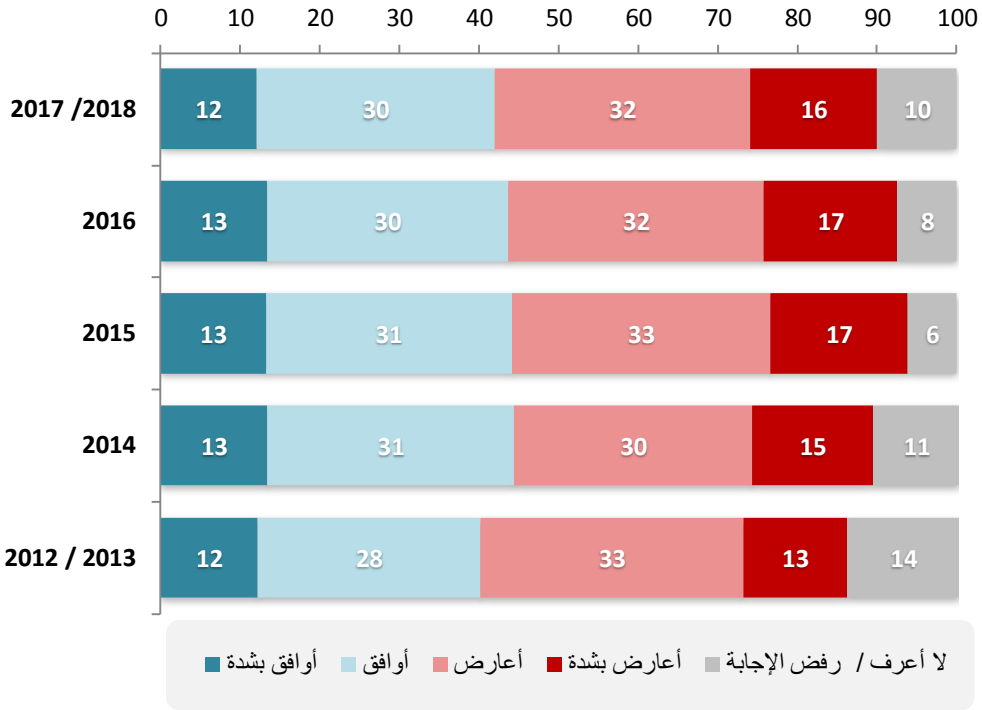

**الشّكل 89:**

**رأي المستجيبين نحو مقولة "مجتمعنا غير مهيأ لممارسة النظام الديمقراطي" بحسب نتائج مؤشّر 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج مؤشّرات 2016 و2015 و2014، و2012/ 2013**

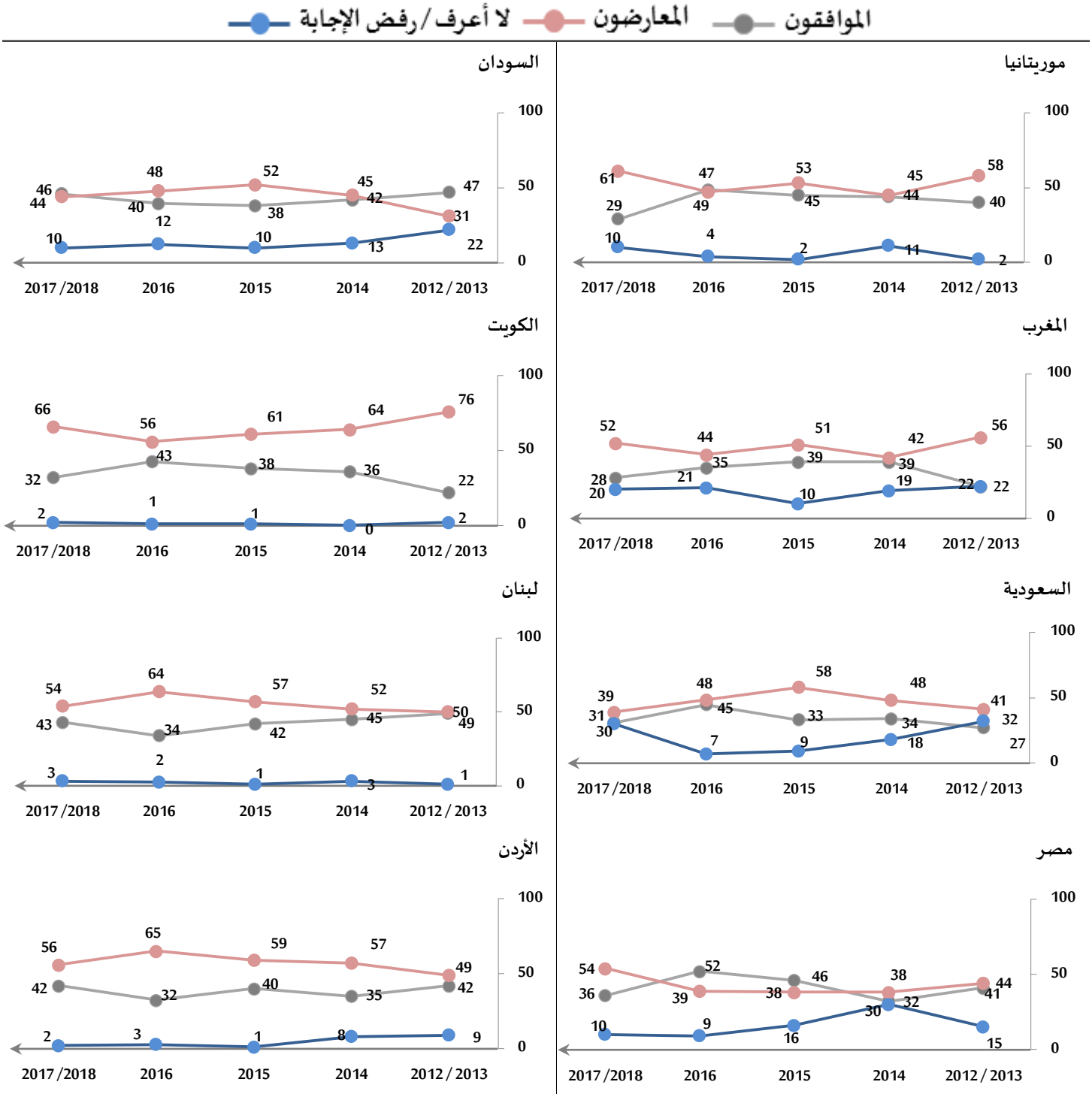

على الرّغم من أنّ أكثرية المستجيبين في الدول المستطلَعة آراء مواطنيها، كانت تعبّر عن رفضها وجهات النظر السابقة التي تتضمّن موقفًا غير إيجابي أو معاديًا للديمقراطية، فإنّه يمكن القول إنّ قبول وجهات النظر السلبية في بعض الدول، كان أعلى من غيره. ويمكن أن نعزوَ قبول هذه المقولات في دول بعينها، إضافةً إلى أثر ترويج وجهات النظر المذكورة، إلى غياب تجارب ديمقراطية فترات زمنية ممتدّة في هذه الدول. كما أنّ تجربة مواطني بعض هذه الدول في ممارسة أشكالٍ وإجراءات ديمقراطية، كانت في مجملها سلبية، علاوةً على أنّ حدّة الترويج التي شهدتها المنطقة إعلاميًا ضد الديمقراطية على مدار أكثر من أربعة أعوام. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ نتائج استطلاع 2017/ 2018 تُظهر أنّ المواطنين ما زالوا أقلّ اقتناعًا بسلبية النظام الديمقراطي، بل إنّ الأغلبية منحازة إلى رفض العبارات السلبية.

ثمّ إنّ نِسب رفض المقولات السلبية بخصوص الديمقراطية، تتباين بحسب تلك المقولات؛ إذ إنّ الرأي العامّ يرفض رفضًا جليًّا "مقولة إنّ الأداء الاقتصادي يسير بصورة سيئة في ظلّ الأنظمة الديمقراطية". كما أنّه يرفض مقولة "إنّ الديمقراطية تتعارض مع الإسلام"، وكذلك الحال في ما يتعلّق بمقولة "إنّ الأنظمة الديمقراطية غير جيدة في الحفاظ على النظام". وفي مقابل ذلك، تنخفض نسب رفض مقولتَي: "إنّ النظام الديمقراطي غير حاسم، وحافل بالمشاحنات"، و"إنّ مجتمعاتنا غير مهيّأة للممارسة الديمقراطية". ويبقى من المهم الإشارة إلى أن الرأي العام المصري يعكس في استطلاع المؤشر الحالي ارتفاعًا في مستويات رفضه العبارات السلبية بالحفاظ على النظام في ظل النظام الديمقراطي أو إن المجتمع غير مهيأ للنظام، الأمر الذي يعكس بجلاء أن الرأي العام المصري على غير مقتنع بما يروج في الخطاب الرسمي والإعلامي بأن الحفاظ على النظام أو حماية المجتمع للديمقراطية غير مرتبطين بالنظام الديمقراطي وأسسه.

يشير الرأي العام السعودي بعض الاتجاهات المهمة إذ انخفضت نسبة المعارضين للمقولات التي تفيد سلبية النظام الديمقراطي من دون أن ينعكس هذا الأمر على ارتفاع في نسب الذين يؤيدون هذه العبارة. بل ارتفعت نسبة الذين رفضوا أو أفادوا أن لا رأي لهم. وهذا نمط ساد نتائج استطلاع المؤشر في السعودية والسياق الآخر المهم في نتائج المؤشر هو انخفاض نسبة التونسيين والعراقيين الذين عارضوا هذه العبارات. وهذا يعكس أنّ رأيًا عامًا في البلدين يتشكل في هذا الإطار، وقد يكون مردّ هذا الانخفاض في تونس هو انعكاس لخيبة أمل مواطني تونس من عدم تحقيق توقعاتهم في إنجازات أفضل على

مستوى الحفاظ على النظام العام أو تحقيق أداء اقتصادي أفضل في حين أن الرأي العام العراقي يكون قد تأثر إلى حد بعيد بهذه المعطيات من ناحية، إضافة إلى أولويات المواطنين المرتبطة بتحقيق الأمن والأمان.

### 3. تأييد النظام الديمقراطي

أظهر الجزء السابق من هذا القسم أنّ مواطني المنطقة العربية يرفضون مقولات سلبية عن الديمقراطية أو النظام الديمقراطي؛ ما يدلّ على أنّ الرأي العامّ منحاز إلى نظرة إيجابية للديمقراطية. إلا أنّ المؤشّر العربي قد استخدم مجموعة من المعايير لمعرفة مدى قبول الرأي العامّ النظام السياسي الديمقراطي. فقد طُرحت مجموعة من الأسئلة التي تقيس تأييد الرأي العامّ للنظام الديمقراطي أو معارضته. وفي هذا السياق، سُئل المستجيبون إن كانوا يوافقون على مقولة "**إنّ النظام الديمقراطي وإن كانت له مشكلاته، لكنّه أفضل من غيره من الأنظمة**". وهو سؤال أساسي يُظهر تأييد الرأي العامّ للنظام الديمقراطي أو رفضه. وقد طُرحت على المستجيبين مجموعة من الأنظمة السياسية لمعرفة مدى ملاءمتها لتكون أنظمة سياسية في بلدانهم.

أمّا على صعيد اتجاهات الرأي العامّ نحو مقولة "**إنّ النظام الديمقراطي وإن كانت له مشكلاته، لكنّه أفضل من غيره من الأنظمة**"، فقد وافق نحو ثلاثة أرباع المستجيبين (74%) عليها، مقارنةً بـ 17% فقط عارضوها. وممّا لا شك فيه أنّ هذا يعبّر بوضوح عن انحياز مواطني المنطقة العربية إلى النظام الديمقراطي، وضعف التيار الذي صرّح بمعارضته فكرةَ أنّ النظام الديمقراطي أفضل من غيره.

وأفادت أغلبية المستجيبين، في جميع البلدان المستطلَعَة آراء مواطنيها، أنّ النظام الديمقراطي هو أفضل من غيره من الأنظمة. إلا أنّ تفضيل المواطنين للنظام الديمقراطي كان متفاوتًا من بلد إلى آخر. فقد أيّد النظام الديمقراطي بنسبٍ تزيد على 88% من مستجيبي الأردن، و84% في تونس، و78% في مصر. إضافةً إلى هذا التأييد الواسع لهذه العبارة في المجتمعات آنفة الذكر، توافق فيها أكثر من ثلثي المستجيبين إلى ثلاثة أرباع منهم؛ وذلك في كلّ من لبنان، والمغرب، وموريتانيا، والسودان، والكويت، والعراق وفلسطين. وكانت أقلّ نسبة تأييد للنظام الديمقراطي في السعودية حيث عبّر عن ذلك 53%، مقابل معارضة 17%، في حين رفض الإجابة أو قال "لا أعرف" 30% من المستجيبين.

**الشّكل 90:**

**مؤيدو مقولة "إنّ النظام الديمقراطي وإن كانت له مشكلاته، فهو أفضل من غيره من الأنظمة"، ومعارضوها**

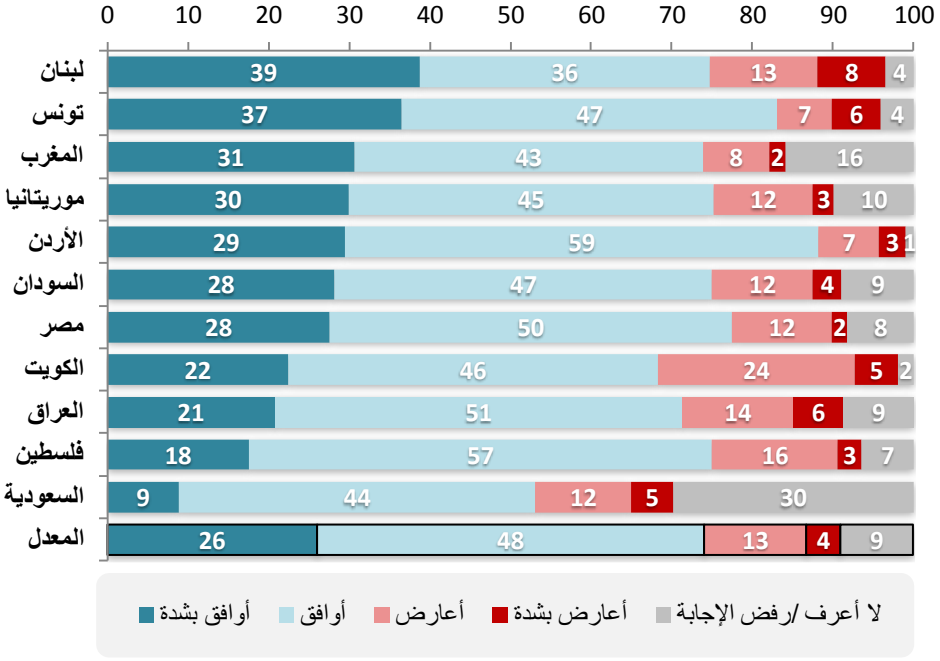


تشير نتائج استطلاع 2017/ 2018 إلى أنّ تأييد الرأي العامّ للنظام الديمقراطي هذا العام كان زاد بمعدل نقطتين مئويتين مقارنة بنتائج استطلاع 2016؛ إذ إنّ نسبة التأييد في الأعوام الثلاثة السابقة بلغت 72% (مع اختلاف طفيف في درجة التأييد)، وهي أعلى من النسب التي سُجلت في استطلاع 2012/ 2013؛ إذ بلغت 68%، و67% في استطلاع 2011، 7 نقاط مئوية مقارنةً باستطلاع 2011. وبناء عليه، فإنّ نسبة تأييد النظام الديمقراطي قد ارتفعت ارتفاعًا ملحوظًا إذا ما قورنت نتائج استطلاع 2017/ 2018 بنتائج استطلاع 2011 (سنة الأساس). وفي حين كانت نسبة المعارضة للنظام الديمقراطي 15% في استطلاع 2011، وأصبحت 18% في استطلاع 2012/ 2013 و17% في استطلاع 2014، فقد ارتفعت إلى 22% في استطلاعَي 2015، و2016 وانخفضت مرةً أخرى لتسجل 17% في استطلاع 2017/ 2018. وتُعدّ هذه التغيرات لافتةً للانتباه عند مقارنة نتائج استطلاع 2017/ 2018 بسنة الأساس 2011. وإنّ ارتفاع نسبة المؤيدين للنظام الديمقراطي، كان نتيجةً لانخفاض نسبة الذين لم يبدوا رأيًا أو رفضوا الإجابة في استطلاعات سابقة، ويعكس هذا أنّ التناقص في نسبة الذين لم يقرّروا رأيًا في استطلاعات سابقة وانخفاض نسبة معارضي العبارة قد تحوّل إلى مؤيدي النظام الديمقراطي أكثر من معارضيه.

إنّ التغيرات في المعدل العامّ نحو تأييد النظام الديمقراطي أو معارضته هي انعكاس أيضًا لتغيرات طرأت على آراء المستجيبين في المجتمعات المستطلعة؛ فقد أظهرت النتائج في استطلاع 2017/ 2018 ارتفاعًا في مستويات تأييد النظام الديمقراطي مقارنة بالاستطلاع السابق 2016 في كلّ من الأردن، والسودان، والعراق، وفلسطين ومصر. وفي المقابل انخفض تأييد النظام الديمقراطي على نحو طفيف في الكويت، ولبنان وموريتانيا. أما مقارنة بسنة الأساس (2011) فإن النتائج تظهر ارتفاعًا ملحوظًا في تأييد النظام الديمقراطي على مدى السنوات في الأردن، والعراق، والمغرب، وتونس، وفلسطين، ومصر وموريتانيا.

من المهم في هذا السياق الإشارة إلى أن القبول ببعض المقولات السلبية حول الديمقراطية في تونس، والعراق لم يترجم في رفض النظام الديمقراطي، بل على العكس ما زال بين التونسيين شبه توافق على النظام الديمقراطي ويؤيده أكثرية كبيرة في العراق. ومن الجدير بالملاحظة أيضًا أن الرأي العام المصري عبّر عن تأييد غير مسبوق للنظام الديمقراطي مقارنة بالاستطلاعات السابقة وينطبق الأمر ذاته على الأردن، والمغرب، وفلسطين وإلى حدٍ ما موريتانيا.

**الشّكل 91:**

**مؤيدو مقولة "إنّ النظام الديمقراطي وإن كانت له مشكلاته، فهو أفضل من غيره من الأنظمة"، ومعارضوها في مؤشّر 2017/ 2018 مقارنةً بالمؤشّرات 2016 و2015، و2014، و2012/ 2013، و2011**

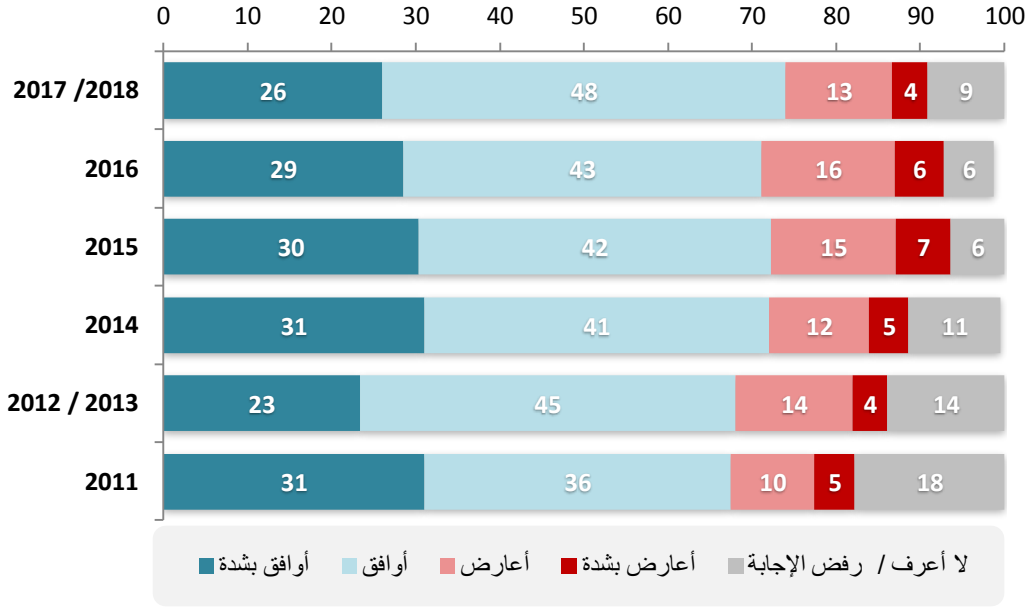

**الشّكل 92:**

**مؤيدو مقولة "إنّ النظام الديمقراطي وإن كانت له مشكلاته، فهو أفضل من غيره من الأنظمة"، ومعارضوها في مؤشّر 2016 مقارنةً بالمؤشّرات 2015، و2014، و2012/ 2013، و2011**

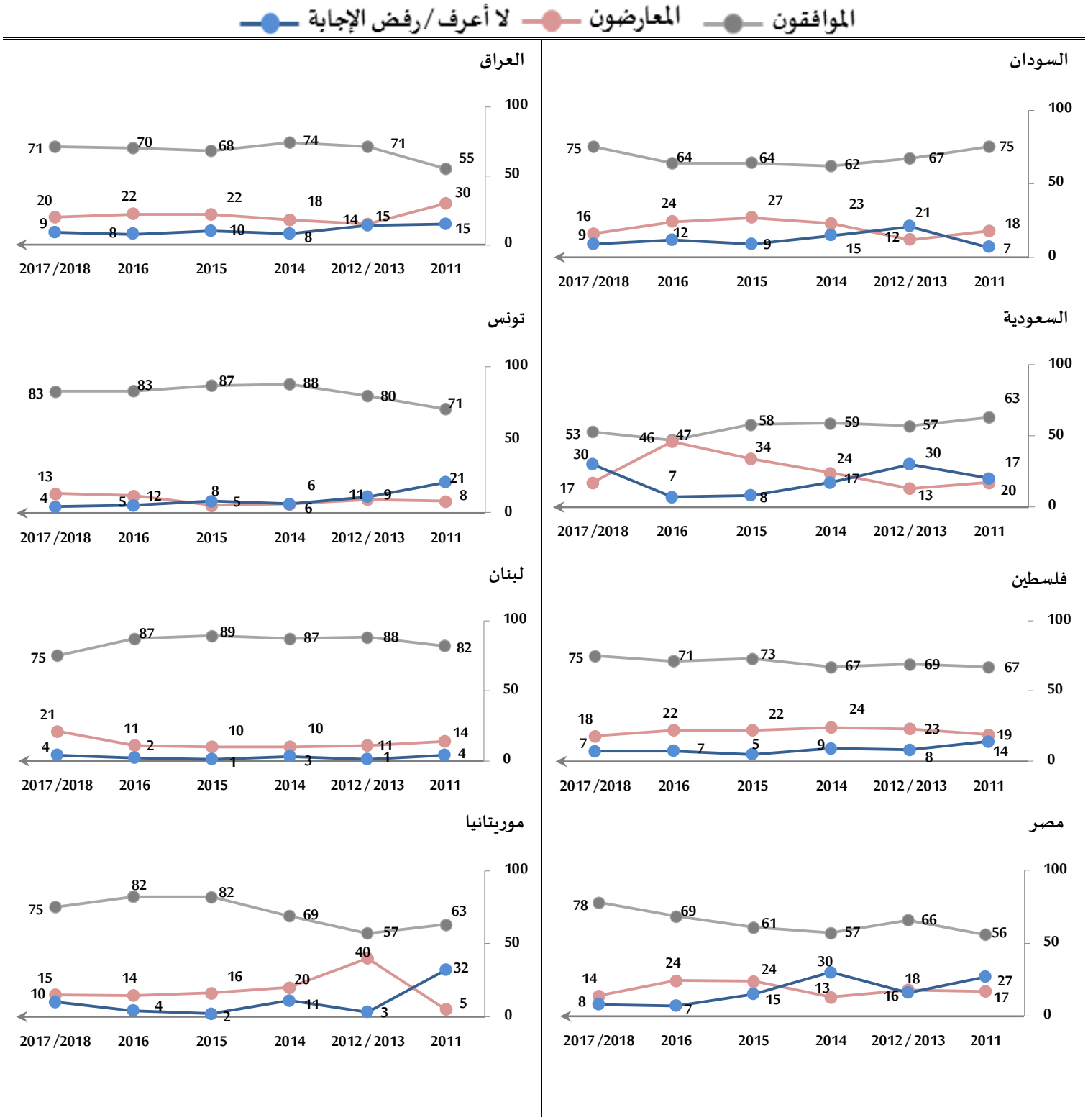

### 4.الأنظمة السياسية الأكثر ملاءمة

لقد طُرحت على المستجيبين في المنطقة العربية مجموعة من الأنظمة السياسية. وسُئل المستجيبون إنْ كانت هذه الأنظمة ملائمة أو غير ملائمة لتكون أنظمةَ حكم في بلدانهم. وكانت الأنظمة السياسية التي طُرحت على المستجيبين، كما يلي:

- نظام سياسي تعدّدي تتنافس فيه جميع الأحزاب مهما كان انتماؤها، من خلال الانتخابات الدورية (نظام ديمقراطي).
- نظام سياسي تتنافس فيه الأحزاب غير الدينية فقط في الانتخابات الدورية.
- نظام سياسي تتنافس فيه الأحزاب الإسلامية فقط.
- نظام محكوم بالشريعة الإسلامية، من دون وجود انتخابات أو أحزاب سياسية.
- نظام سياسي تجري فيه انتخابات شكلية تتولّى فيه الحكم سلطة غير ديمقراطية تأخذ القرارات من دون إيلاء آراء المعارضة أهمية (نظام سلطوي).

تشير النتائج إلى أنّ أكثرية الرأي العامّ في المنطقة العربية منحازة إلى **نظام سياسي ديمقراطي**؛ إذ إنّ 76% من المستجيبين أفادوا أنّ هذا النظام "ملائم جدًّا"، أو "ملائم إلى حدّ ما" ليطبَّق في بلدانهم. في المقابل، أفاد 17% من المستجيبين أنّ النظام الديمقراطي "غير ملائم إلى حدّ ما" أو "غير ملائم على الإطلاق". وقال 27% من المستجيبين إنّ النظام السياسي الذي يقتصر على تنافس **الأحزاب الإسلامية فقط** هو "ملائم جدًّا"، أو "ملائم إلى حدّ ما". في حين أفاد 64% من الرأي العامّ في المنطقة العربية أنّ مثل هذا النظام "غير ملائم إلى حدّ ما" أو "غير ملائم على الإطلاق" ليطبَّق في بلدانهم.

ورأى 21% من الرأي العامّ العربي أنّ نظام الحكم التداولي الذي تتنافس فيه **الأحزاب السياسية غير الدينية**، هو نظامٌ "ملائم جدًّا"، أو "ملائم إلى حدّ ما"؛ وقال أكثر من ثلثي المستجيبين (70%) إنّه "غير ملائم إلى حدّ ما" أو "غير ملائم على الإطلاق".

أمّا على صعيد مدى ملاءمة **نظام محكوم بالشريعة الإسلامية** من دون وجود انتخابات أو أحزاب سياسية، فقد رأى 31% من الرأي العامّ في المنطقة العربية أنّ مثل هذا النظام "ملائم جدًّا"، أو "ملائم إلى حدّ ما". في المقابل، أفاد 61% أنّه "غير ملائم إلى حدّ ما" أو "غير ملائم على الإطلاق".

أمّا على صعيد مدى ملاءمة نظام حكم **غير ديمقراطي لا يأبه بالتعددية السياسية**، حتّى إن أجرى انتخابات شكليةً، فقد رأت أكثرية الرأي العامّ، بنسبة 74%، أنّه "غير ملائم إلى حدّ ما" أو "غير ملائم على الإطلاق"؛ مقابل 15% قالوا إنه "ملائم جدًّا"، أو "ملائم إلى حدّ ما".

ويبدو جليًا أنّ النظام الديمقراطي هو الأكثر ملاءمةً من وجهة نظر المستجيبين، بل إنّ نحو نصف الرأي العامّ في المنطقة العربية أفاد أنّ النظام الديمقراطي هو "ملائم جدًا"، إن الذين كانوا جازمين بأن النظام الديمقراطي ملائم جدًا يمثلون نحو ستة أضعاف من كانوا جازمين بأن النظام الديمقراطي غير ملائم. مقابل ما نسبته 13% أو أقلّ أفاد أنّ أحد الأنظمة هو نظام "ملائم جدًّا".

**الشّكل 93:**

**اتجاهات الرأي العامّ نحو مدى ملاءمة مجموعةٍ من الأنظمة السياسية لأن تكون أنظمةَ حكمٍ لبلدانهم**

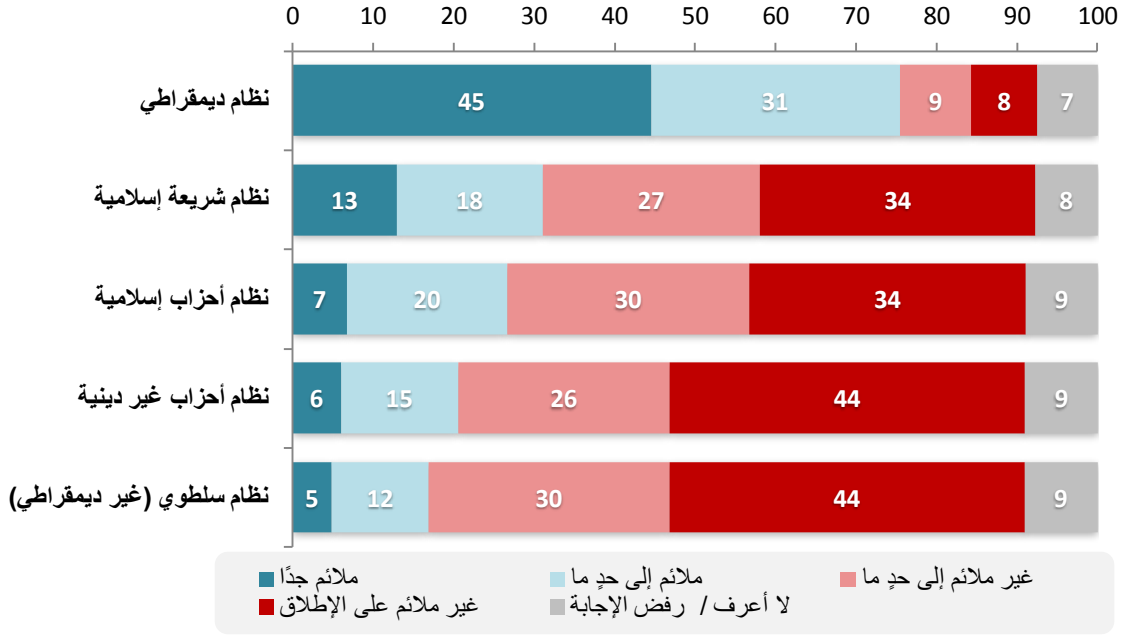


يبدو جليًّا أنّ أكثر الأنظمة السياسية قبولًا لدى الرأي العامّ في المنطقة العربية هو النظام الديمقراطي؛ إذ إنّ أكثر من ثلاثة أرباعه أفادوا أنّ هذا النظام ملائم. وفي المقابل، توافق نحو ثلثي الرأي العامّ أو أكثر على أنّ جميع الأنظمة الأخرى التي طُرحت على الرأي العامّ هي أنظمة غير ملائمة للتطبيق في بلدانهم.

وعند تحليل اتجاهات الرأي العامّ في المنطقة العربية نحو مدى ملاءمة النظام الديمقراطي لتطبيقه في بلدانهم بحسب البلدان التي شملها الاستطلاع، تُظهر النتائج أنّ أغلبية المستجيبين بما يزيد على ثلاثة أرباعهم قد أفادت أنّ النظام الديمقراطي هو نظام ملائم (ملائم جدًّا، أو ملائم إلى حدّ ما) في كلّ واحدة من الدول التي استُطلعت آراء مواطنيها، وجاءت أعلاها في مصر (91%)، وموريتانيا (86%)، وفلسطين (85%). أمّا الاستثناء في هذا السياق، فقد كان الرأي العامّ السعودي؛ إذ عبّر 32% من المستجيبين عن أنّ النظام الديمقراطي ملائم لبلدهم، مقابل 31% قالوا إنه غير ملائم.

أمّا بالنسبة إلى نِسب المستجيبين الذين أفادوا أنّ النظام الديمقراطي "غير ملائم إلى حدّ ما" أو "غير ملائم على الإطلاق" لأن يُطبَّق في بلدانهم، فقد بلغت أعلاها في الأردن (28%)، والعراق (27%)، وتونس (29%). وكانت أدنى نسبة ممن أفادوا أن النظام الديمقراطي غير ملائم بين الرأي العامّ الكويتي بنسبة 5%، و7% عند الموريتاني والمصري.

**الشّكل 94:**

**اتجاهات الرأي العامّ نحو مدى ملاءمة نظامٍ سياسي تعدّدي تتنافس فيه جميع الأحزاب مهما كان انتماؤها من خلال الانتخابات الدورية**

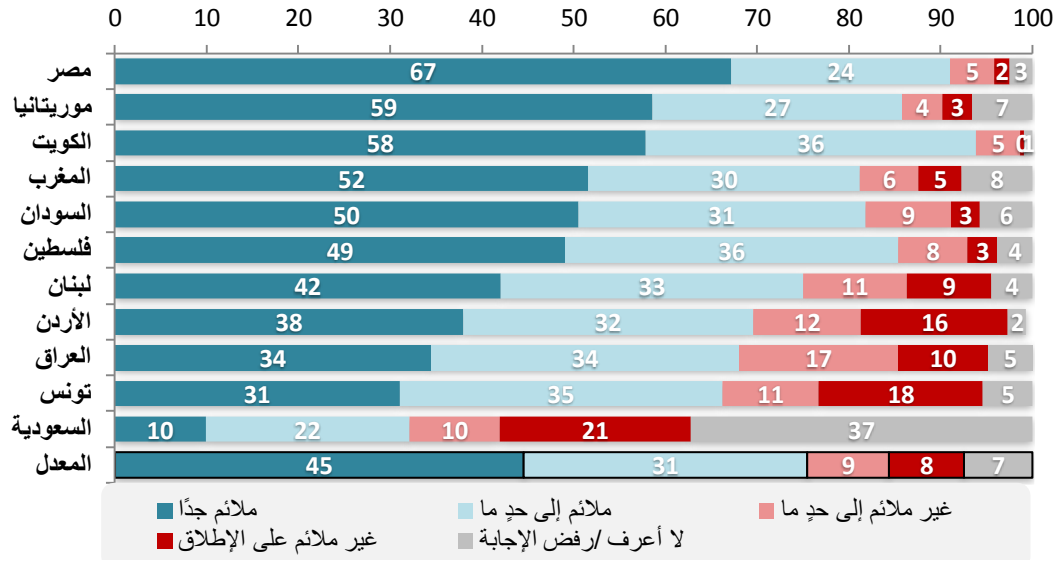


تُظهر مقارنة اتجاهات الرأي العامّ في المنطقة العربية في ما يتعلّق بمدى ملاءمة النظام السياسي التعددي الديمقراطي، بحسب استطلاع 2017/ 2018، بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 أنّ نسبة الذين أفادوا ملاءمة النظام الديمقراطي قد انخفضت من 82% في استطلاع

2012/ 2013 إلى 76% في 2017/ 2018. إن التغيرات التي طرأت هبوطًا عبر السنوات الماضية لا تعبّر عن تغيرات جوهرية من الناحية الإحصائية، إلا أنّ نسب الذين أفادوا أنّ هذا النظام غير ملائم قد ارتفعت تدريجيًا من 8% في استطلاع 2012/ 2013 إلى 17% في استطلاع 2017/ 2018، وهذا تغير جوهري من الناحية الإحصائية مردُّه:

- **أولًا**، انخفاض نسبة الذين لم يبدوا رأيًا في سنة الأساس لمصلحة التصريح بعدم ملاءمة النظام الديمقراطي.
- **ثانيًا**، انخفاض نسبة الذين قالوا إنه ملائم في بعض المجتمعات المستطلعة وارتفاع نسبة الذين أفادوا أنه غير ملائم، ويتجلى هذا في السعودية؛ إذ انخفضت نسبة الذين أفادوا أنه ملائم من 54% في استطلاع 2012/ 2013 إلى 37% في استطلاع 2017/ 2018، مع ارتفاع كبير في نسبة الذين قالوا إنه غير ملائم من 12% في استطلاع سنة الأساس إلى 31% وارتفاع نسبة من قالوا "لا أعرف"، وينطبق هذا بدرجة أقلّ على العراق، وتونس ولبنان. وتجدر الملاحظة أن أعلى نسب ارتفاع سُجلت في بلدان بعينها كانت في مصر، حيث أفاد 91% أن النظام الديمقراطي ملائم في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة بـ 82% و59% في استطلاعَي 2012/ 2013 و2014 على التوالي. وبنسب أقل بقي الرأي العام السوداني يحافظ على نسب متزايدة في تأييد النظام الديمقراطي.

**الشّكل 95:**

**اتجاهات الرأي العامّ نحو مدى ملاءمة نظام سياسي تعدّدي تتنافس فيه جميع الأحزاب مهما كان انتماؤها من خلال الانتخابات الدورية في مؤشّر 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاعات سابقة**

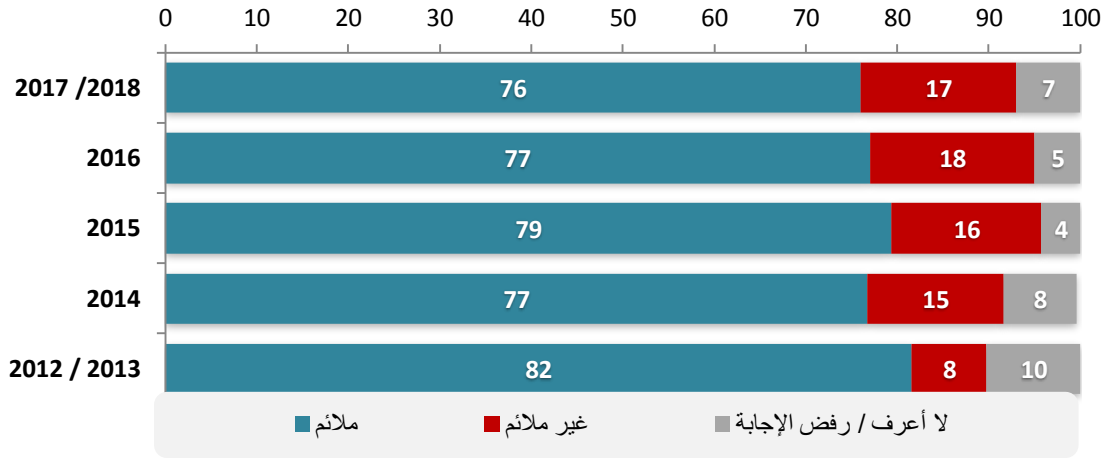

**الشّكل 96:**

**اتجاهات الرأي العامّ نحو مدى ملاءمة نظامٍ سياسي تعدّدي تتنافس فيه جميع الأحزاب مهما كان انتماؤها من خلال الانتخابات الدورية في مؤشّر 2016 مقارنةً بنتائج مؤشّرات 2015، و2014، و2012/ 2013**

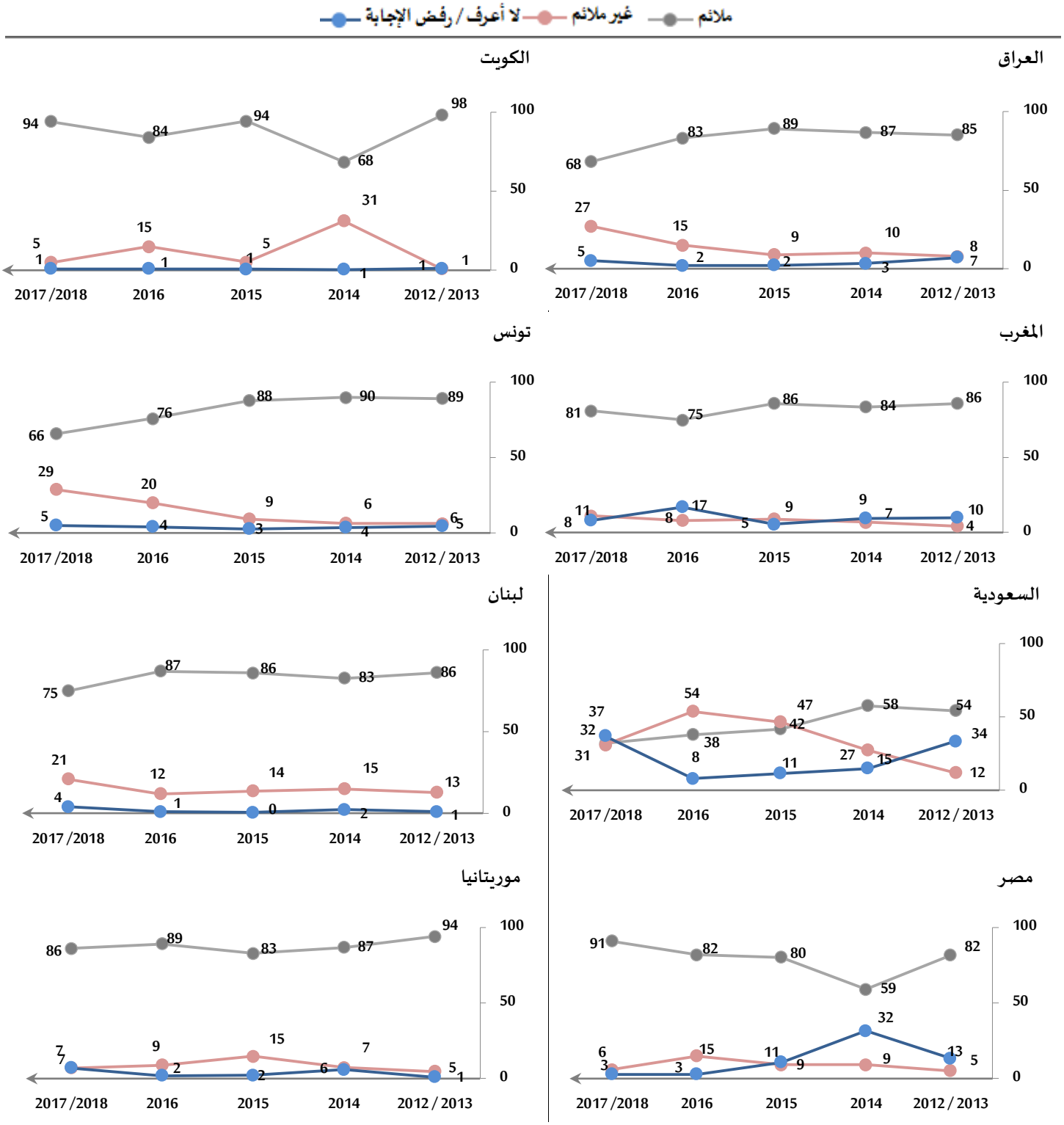

رأى نحو ثلاثة أرباع الرأي العامّ في المنطقة العربية أنّ **نظامًا سياسيًا تتنافس فيه الأحزاب غير الدينية هو نظامٌ "غير ملائم إلى حدّ ما" و"غير ملائم على الإطلاق"**، مقابل 21% أفادوا أنّه "ملائم جدًّا"، و"ملائم إلى حدّ ما". وترى أكثرية المستجيبين في كلّ بلد من البلدان التي أُجري فيها الاستطلاع أنّ مثل هذا النظام "غير ملائم إلى حدّ ما" و"غير ملائم على الإطلاق" لبلدانها، بخاصّة في موريتانيا والأردن وفلسطين؛ إذ أفاد 82% و87% و81% على التوالي أنّ هذا النظام الذي يحظر الأحزاب الدينية هو نظام "غير ملائم إلى حدّ ما" و"غير ملائم على الإطلاق". أما الرأي العام السعودي فمنقسم بين كتلتين: الكتلة الأكبر بنسبة 43% قالت إنه غير ملائم، والكتلة الثانية والتي تقاربها في الحجم (38%) أجابت أنها لا تعرف إذا ما كان ملائمًا أم غير ملائم، بينما كانت نسبة الذين قالوا إنه ملائم 19%.

**الشّكل 97:**

**اتجاهات الرأي العامّ نحو مدى ملاءمة نظام سياسي تتنافس فيه الأحزاب غير الدينية فقط في الانتخابات الدورية**

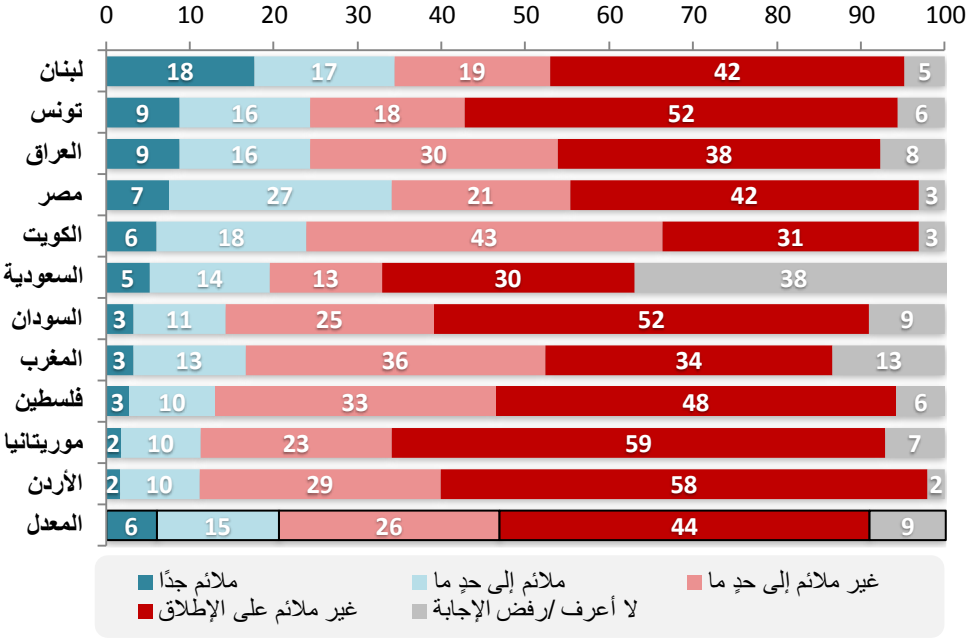


أمّا على صعيد مدى ملاءمة نظام سياسي تعددي تتنافس فيه أحزاب سياسية غير دينية فقط، فقد انخفضت نسبة الذين أفادوا أنه ملائم من 28% في استطلاع 2012/ 2013 إلى 21%، بنسبة 21% في استطلاع 2017/ 2018، في حين ارتفعت نسبة الذين أفادوا أنه غير ملائم من 58% في استطلاع

2012/ 2013 إلى 70% في استطلاع 2017/ 2018. وإنّ هذا التغير تجاه مدى ملاءمة النظام السياسي التنافسي المقتصر على أحزاب غير دينية هو تغير جوهري من الناحية الإحصائية لمصلحة موقف رافض له. وقد كانت نتيجة هذه الزيادة في رفض هذا النظام هي ارتفاع نسبة من قالوا بعدم ملاءمة هذا النظام في مجتمعات بعينها مثل موريتانيا، وفلسطين، والأردن، ولبنان. إن أكثر المجتمعات التي ارتفع فيها القول بأن هذا النظام ملائم عبر السنوات كان المجتمع المصري حيث وصلت إلى 34% في هذا الاستطلاع مقابل 23% في استطلاع 2012/ 2013.

**الشّكل 98:**

**اتجاهات الرأي العامّ نحو مدى ملاءمة نظامٍ سياسي تتنافس فيه الأحزاب غير الدينية فقط في الانتخابات الدورية في مؤشّر 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج مؤشّرات 2016 و2015، و2014، و2012/ 2013**

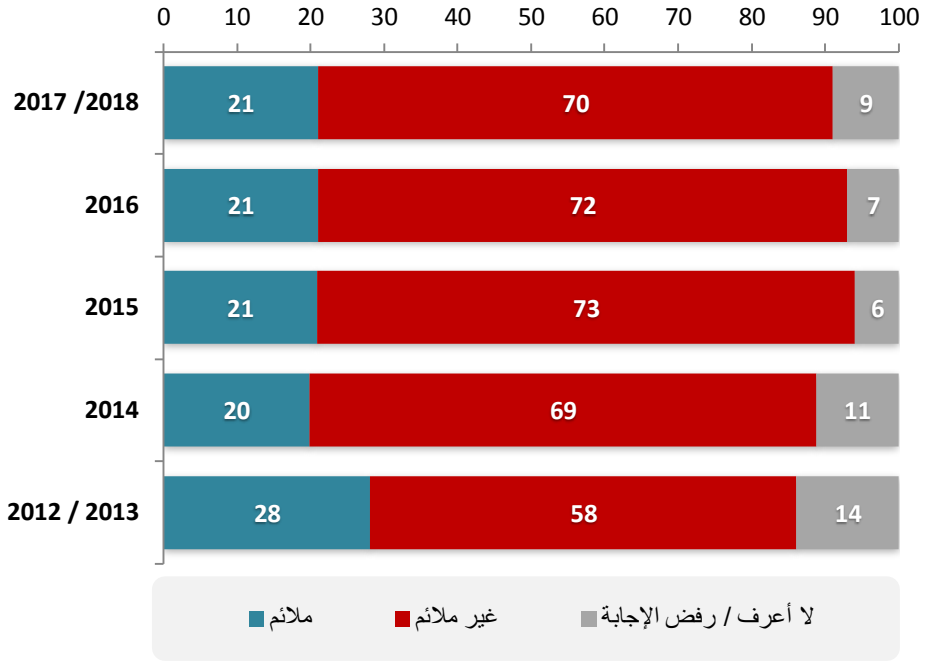

## الشّكل 99:

## اتجاهات الرأي العامّ نحو مدى ملاءمة نظامٍ سياسي تتنافس فيه الأحزاب غير الدينية فقط في الانتخابات الدورية في مؤشّر 2016 مقارنةً بنتائج مؤشّرات 2015، و2014، و2012/ 2013

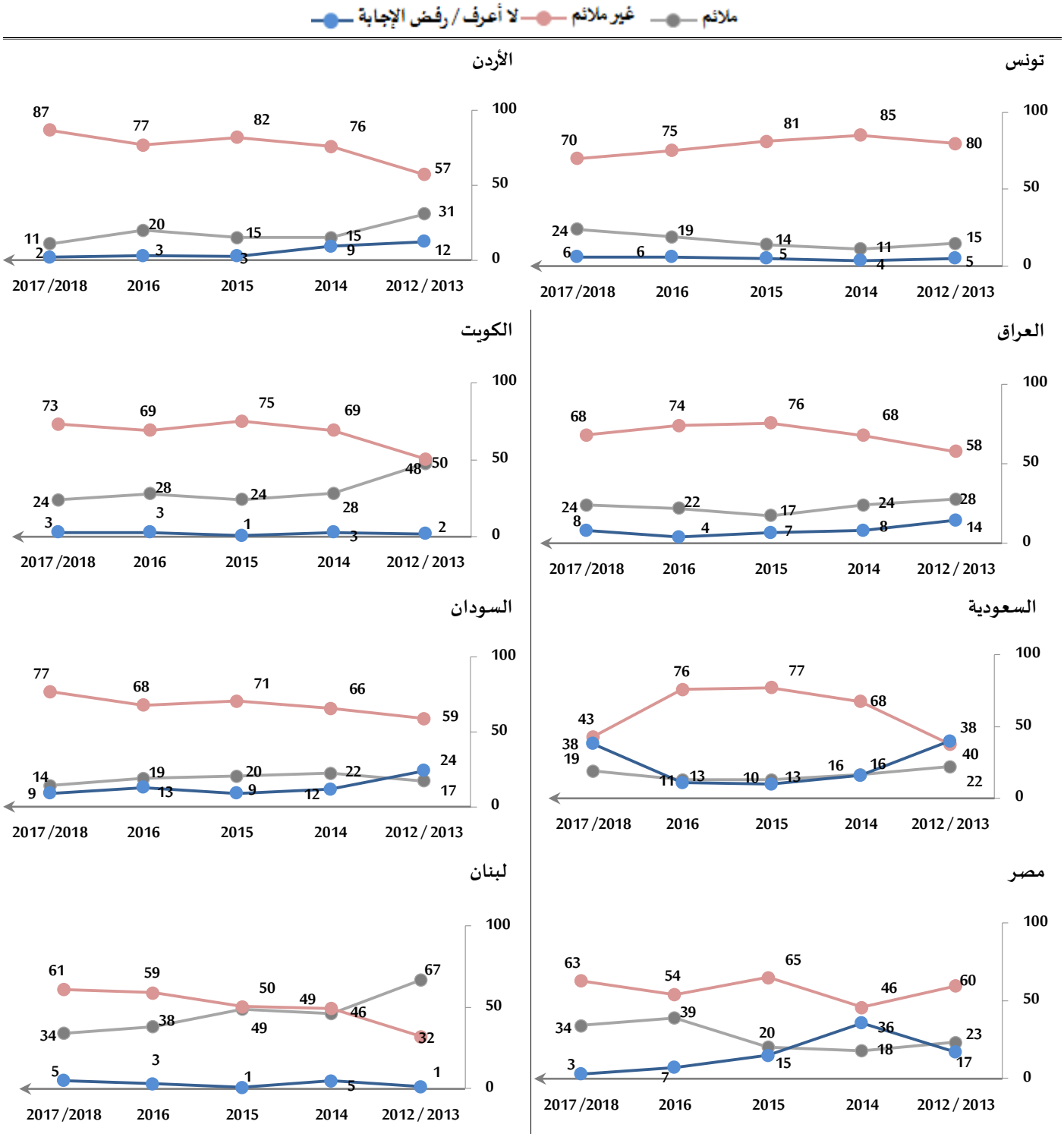

من جهة أخرى، أفاد ثُلثا الرأي العامّ في المنطقة العربية **أنّ "نظامًا سياسيًا تتنافس فيه الأحزاب الإسلامية فقط،"** هو نظام "غير ملائم إلى حدّ ما" أو "غير ملائم على الإطلاق" لبلدانهم، في حين كانت نسبة الذين أفادوا أنّه "ملائم جدًّا"، أو "ملائم إلى حدّ ما" هي 27%. وهذا يُظهر توافق الرأي العامّ على رفض مثل هذا النظام.

إلا أنّ تحليل اتجاهات الرأي بحسب بلدان المستجيبين يُظهر مجموعة من التباينات؛ ففي حين كان الرأي العامّ الأردني والعراقي واللبناني والمصري شبه مجمع على عدم ملاءمة هذا النظام لبلدانهم، بنسبة 86% و79% و78% على التوالي، فإنّ النسبة التي تفيد عدم ملاءمة هذا النظام تنخفض إلى النصف أو إلى ما هو أقلّ من ذلك بين مستجيبي السودان والكويت. وإنّ هذا الانخفاض في نسبة الكويتيين والسودانيين الذين أفادوا عدم ملاءمة نظام سياسي ينحصر التنافس فيه بين الأحزاب الإسلامية لا يعني أنّ الرأي العامّ في هذين البلدين يرى أنّه ملائم لبلدانهم؛ فقد أفاد 49% من الكويتيين أنّ هذا النظام "ملائم"، مقابل 48% قالوا إنه غير ملائم. أمّا بالنسبة إلى مستجيبي السودان، فقد انقسم الرأي العامّ بين من يرى أنّ هذا النظام "ملائم جدًّا"، أو "ملائم إلى حدّ ما" بنسبة 38%، وبين ومن يراه غير ملائم بنسبة 54%.

**الشّكل 100:**

**اتجاهات الرأي العامّ نحو مدى ملاءمة نظامٍ سياسي تتنافس فيه الأحزاب الإسلامية فقط**

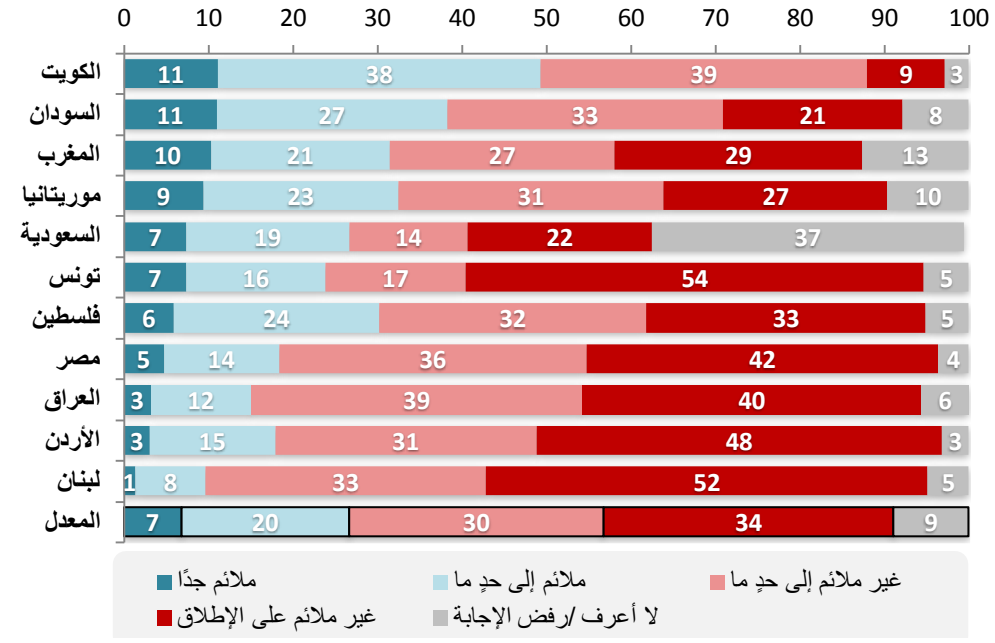

إنّ اتجاهات الرأي العامّ نحو مدى ملاءمة نظام سياسي تتنافس فيه الأحزاب الإسلامية فقط في استطلاع 2017/ 2018 قد اختلفت اختلافًا طفيفًا عمّا كانت عليه في استطلاعي 2016 و2015، واختلفت بصفة ملحوظة مقارنة باستطلاع 2012/ 2013. فقد انخفضت نسبة الذين أفادوا أنّ هذا النظام ملائم من 40% في استطلاع 2012/ 2013 إلى 27% في استطلاع 2017/ 2018. وارتفعت نسبة الذين أفادوا أنه غير ملائم من 47% في استطلاع 2012/ 2013 إلى 63% في استطلاع 2014، لترتفع مرّة أخرى إلى 65% في استطلاع 2015 وأصبحت 64% في استطلاع 2017/ 2018 وفي استطلاع 2016. وإنّ التغيرات في الرأي العامّ نحو هذا النظام السياسي كانت نتيجةً لتغيرات في مواقف المستجيبين في أغلب البلدان المستطلعة مثل العراق؛ إذ ارتفعت نسبة الذين أفادوا أنّه غير ملائم من 50% في استطلاع 2012/ 2013 إلى 79% في استطلاع 2017/ 2018. وبوتيرة أقلّ طرأ التغير ذاته على الرأي العامّ المصري، واللبناني، والكويتي والفلسطيني.

**الشّكل 101:**

**اتجاهات الرأي العامّ نحو مدى ملاءمة نظامٍ سياسي تتنافس فيه الأحزاب الإسلامية فقط في مؤشّر 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج مؤشّرات 2016 و2015، و2014، و2012/ 2013**

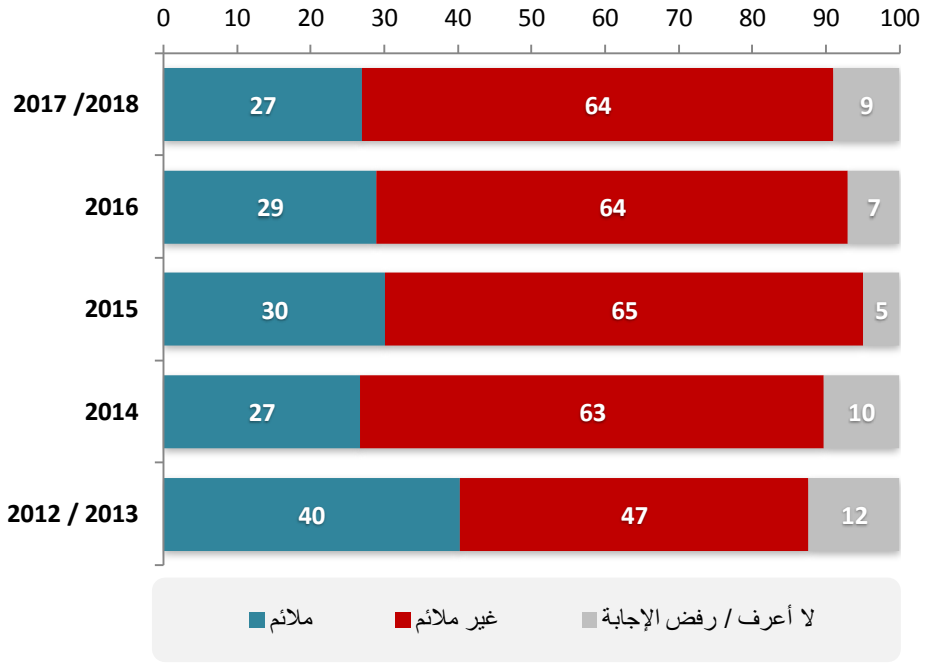

**الشّكل 102:**

**اتجاهات الرأي العامّ نحو مدى ملاءمة نظامٍ سياسي تتنافس فيه الأحزاب الإسلامية فقط في مؤشّر 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج مؤشّرات 2016 و2015، و2014، و2012/ 2013**

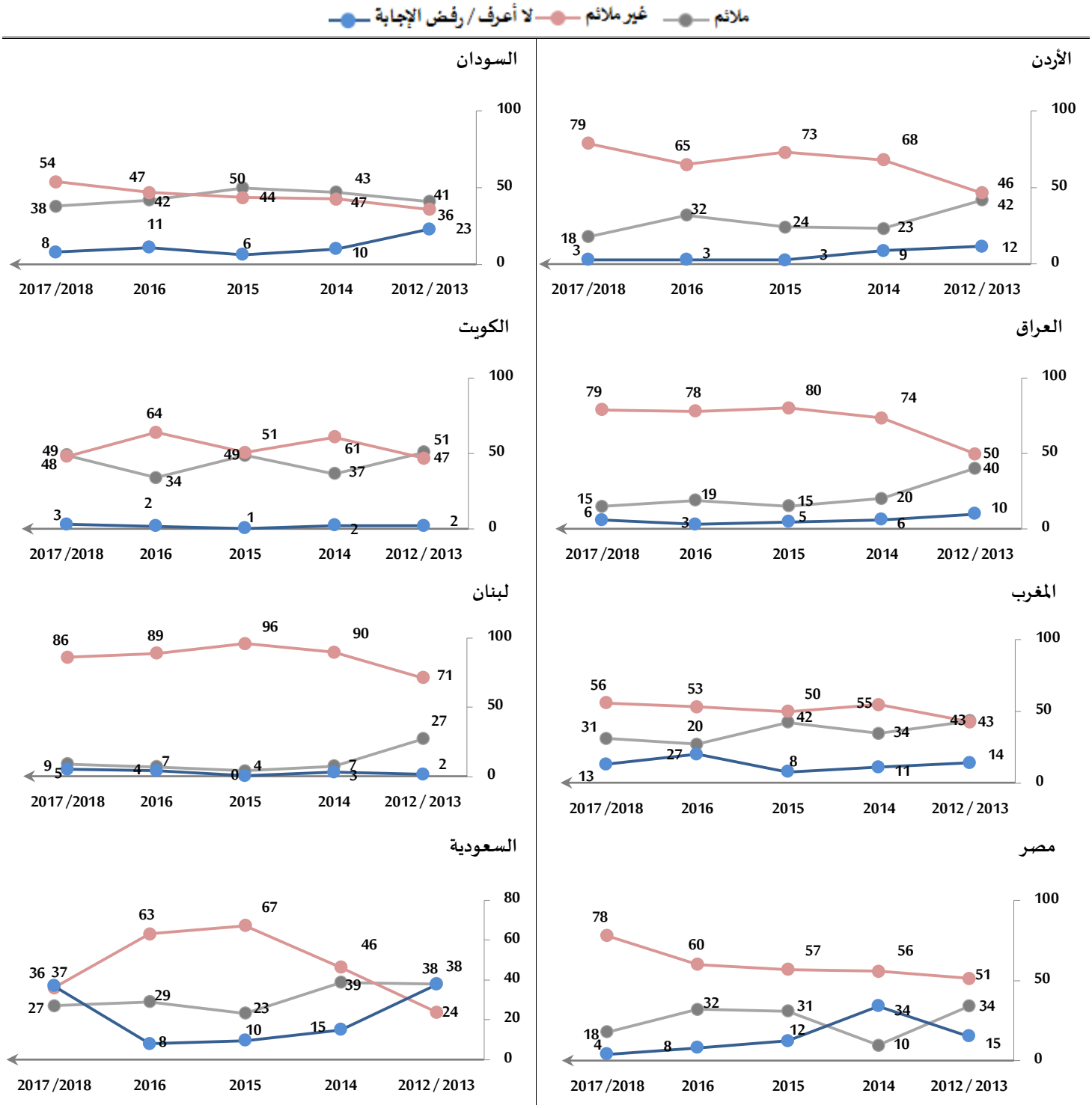

على الرّغم من أنّ أكثرية الرأي العامّ (61%) في المنطقة العربية متوافقة على أنّ "**نظامًا محكومًا بالشريعة الإسلامية من دون وجود انتخابات أو أحزابٍ سياسية**"، هو نظام سياسي غير ملائم، فإنّ تحليل اتجاهات الرأي العامّ بحسب بلدان المستجيبين يُظهر مجموعة من التباينات؛ فقد توافق أغلبية المستجيبين في لبنان، وتونس ومصر (86%، و78%، و74% على التوالي) على عدم ملاءمة نظام محكوم بالشريعة الإسلامية من دون وجود انتخابات أو أحزاب سياسية لبلدانهم، إضافةً إلى أنّ أكثرية مستجيبي موريتانيا، والأردن، وفلسطين، والسودان، والمغرب، والعراق، والكويت، أفادت عدم ملاءمة هذا النظام لبلدانها بنسبٍ راوحت بين 73% و53%.

إنّ أقلّ نسبة أفادت أنّ مثل هذا النظام غير ملائم (غير ملائم إلى حدّ ما، أو غير ملائم على الإطلاق) كانت في السعودية، بنسبة 17%، مقابل 59% أفادوا أنّه "ملائم جدًا" أو "ملائم إلى حدّ ما". ويمكن تفسير هذه النسب في السعودية بطبيعة تجربة السعوديين في ظلّ نظام سياسي يعتمد على الأحكام الدينية.

**الشّكل 103:**

**اتجاهات الرأي العامّ نحو مدى ملاءمة نظامٍ محكوم بالشريعة الإسلامية من دون وجود انتخابات أو أحزاب سياسية**

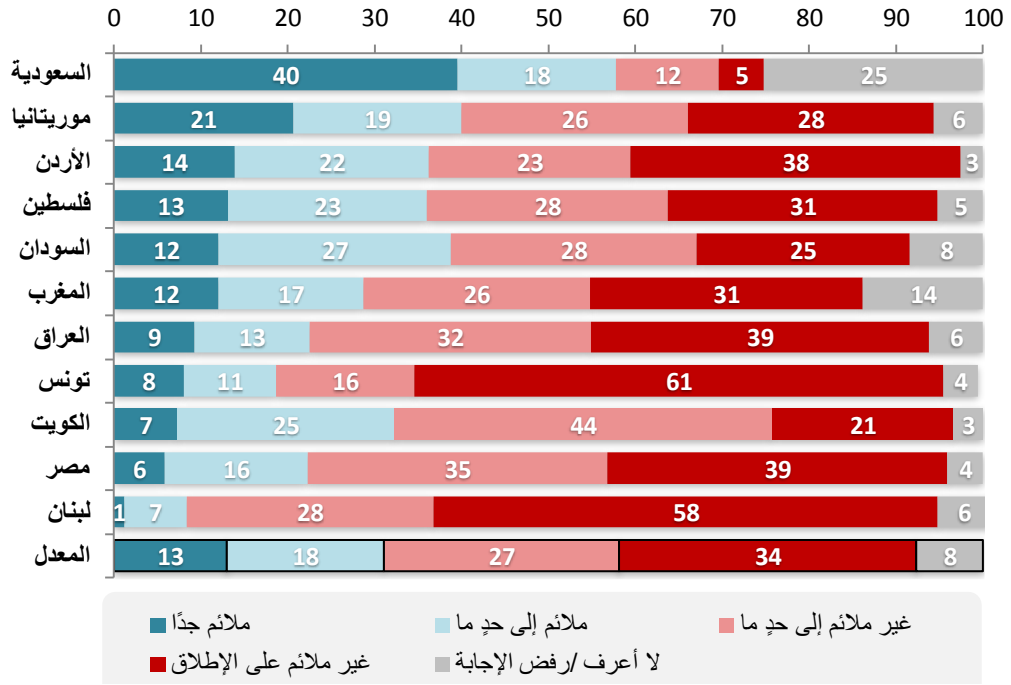

تعكس مقارنة اتجاهات الرأي العامّ نحو مدى ملاءمة نظام سياسي محكوم بالشريعة الإسلامية، من دون وجود انتخابات أو أحزاب سياسية، في استطلاع 2017/ 2018 باستطلاعات المؤشر السابقة ارتفاعَ نسبة الذين قالوا إنه غير ملائم في هذا الاستطلاع؛ إذ كانت نسبة الذين أفادوا أنه غير ملائم 50% في استطلاع 2012/ 2013، لتصل إلى 61%. وبذلك، يُعدّ هذا الارتفاع جوهريًا من الناحية الإحصائية عند المقارنة بسنة الأساس. مقابل هذا الارتفاع في نسبة الذين قالوا إنه غير ملائم، فإنّ نسبة الذين أفادوا أنه ملائم قد انخفضت من 37% في استطلاع 2012/ 2013 لتصل إلى 31% في استطلاع 2017/ 2018. وإنّ هذه التغيرات في المعدل العامّ كانت ترجمةً لتغيرات طرأت في عدة مجتمعات عربية؛ إذ انخفضت نسبة المستجيبين الذين قالوا بملاءمة هذا النظام وارتفعت نسبة الذين قالوا إنه غير ملائم خلال استطلاعات السنوات الثلاث الماضية في كلّ من الأردن، والسودان، والكويت، والمغرب، وفلسطين، ومصر، وموريتانيا. كما انخفضت نسبة الذين أفادوا أن هذا النظام ملائم في السعودية من 69% في استطلاع المؤشر 2016، إلى 58% في هذا الاستطلاع بذلك ارتفعت نسبة الذين قالوا إنه غير ملائم مقارنة بالنتائج قبل عامين. في حين حافظت مجتمعات بعينها على نسب ارتفاع في مدى ملاءمة نظام محكوم بالشريعة الإسلامية؛ في موريتانيا، والسعودية.

**الشّكل 104:**

**اتجاهات الرأي العامّ نحو مدى ملاءمة نظامٍ محكوم بالشريعة الإسلامية من دون وجود انتخابات أو أحزاب سياسية في مؤشّر 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج مؤشّرات 2016 و2015، و2014، و2012/ 2013**

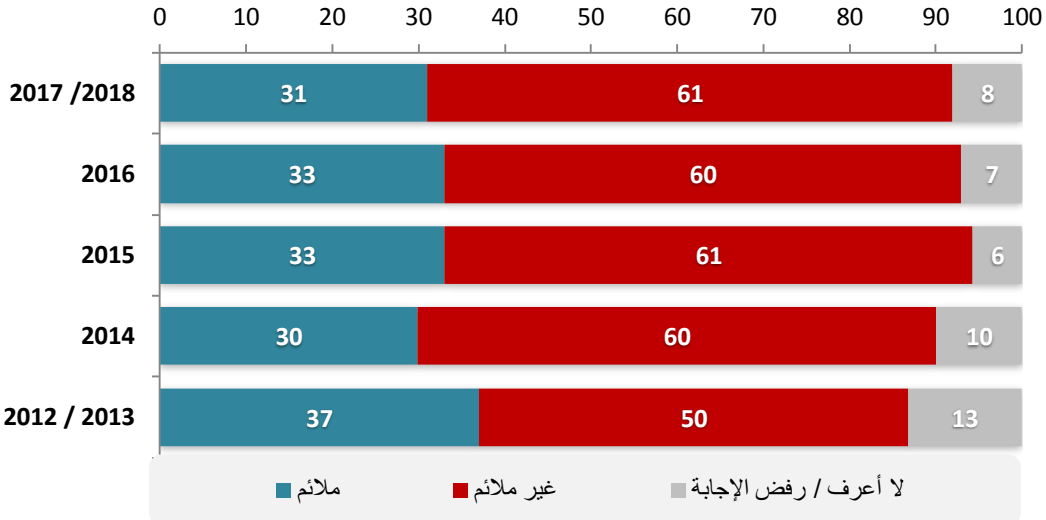

**الشّكل 105:**

**اتجاهات الرأي العامّ نحو مدى ملاءمة نظامٍ محكوم بالشريعة الإسلامية من دون وجود انتخابات أو أحزاب سياسية في مؤشّر 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج مؤشّرات 2016 و2015، و2014، و2012/ 2013**

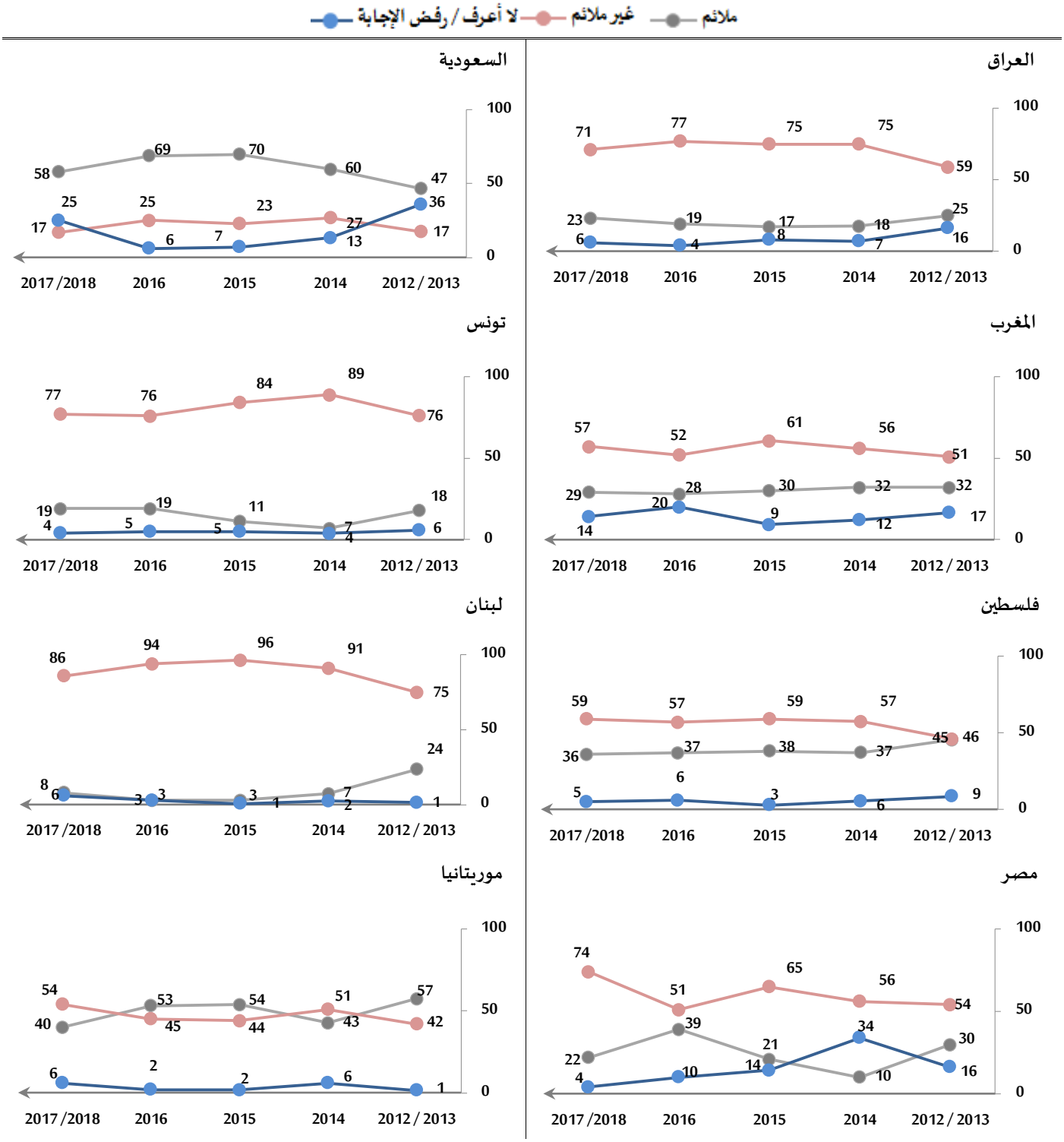

إنّ الرأي العامّ في المنطقة العربية شبه متوافق، بأغلبية 74%، على عدم ملاءمة "**النظام الذي تتولى به الحكم سلطة غير ديمقراطية حتى لو جرت انتخابات شكلية (نظام غير ديمقراطي) في بلدانهم**"، وذلك مقابل 17% أفادوا أنّ هذا النظام ملائم. ومن خلال المقارنة بين البلدان التي جرى فيها الاستطلاع، تركّزت أغلبية المستجيبين الذين أفادوا عدم ملاءمة هذا النظام في كلّ من لبنان، ومصر، وفلسطين، والعراق، وتونس، وموريتانيا، والأردن، بنسبٍ راوحت بين 90% و74%.

أمّا نسب الذين أفادوا أن النظام غير الديمقراطي غير ملائم في سائر البلدان المستطلعة فتراوح بين 71% و65%. وفي المقابل، عبّر نحو ربع المستجيبين في كلّ من الكويت، ومصر، والأردن، والسودان، وموريتانيا عن ملاءمة هذا النظام بلدانهم. وبناءً عليه، فإنّ هنالك توافقًا بين أغلبية مواطني كلّ بلد من البلدان المستطلعة على رفض النظام غير الديمقراطي. ومن الجدير بالذكر أنّ نسبة الذين يرفضون هذا النظام (أي غير الديمقراطي) هي شبه مطابقة لنسبة الذين يؤيدون النظام الديمقراطي، وكذلك فإنّ نسبة الذين يؤيدون النظام السلطوي قريبة من نسبة الذين يرفضون النظام الديمقراطي. وتبقى نتائج السعودية ملفتة للانتباه مع 38% لم يبدوا رأيًا، في حين أفاد 35% أنه غير ملائم، وقال 26% إنه ملائم.

**الشّكل 106:**

**اتجاهات الرأي العامّ نحو مدى ملاءمة نظامٍ سياسي تجري فيه انتخابات شكلية تتولّى فيه الحكم سلطة غير ديمقراطية تأخذ القرارات من دون إيلاء آراء المعارضة أهمية**

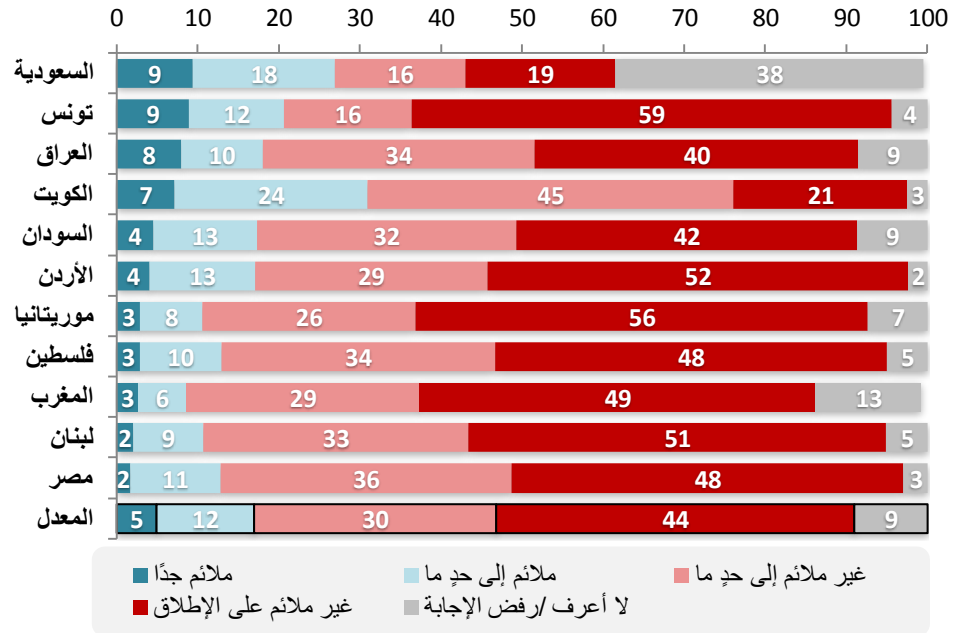

إنّ مواقف الرأي العامّ في المنطقة العربية نحو مدى ملاءمة النظام السياسي السلطوي (غير الديمقراطي) قد تغيرت عند مقارنتها باستطلاعات السنوات السابقة. فقد ارتفعت نسبة الذين أفادوا عدم ملاءمة هذا النظام من 62% في استطلاع 2012/ 2013 إلى 74% في استطلاع 2017/ 2018. وانخفضت نسبة الذين أفادوا أنه ملائم من 25% في استطلاع 2012/ 2013 إلى ما نسبته 17% في استطلاع 2017/ 2018. ومن خلال مقارنة نتائج استطلاع مؤشر 2017/ 2018 باستطلاع 2012/ 2013، نجد أنّ نسبة المستجيبين الرافضين للنظام السلطوي قد ازدادت في جميع تلك المجتمعات، والاستثناء الوحيد هو تونس حيث كانت نسبة الرافضين لهذا النظام 85% في استطلاع سنة الأساس (2012/ 2013)، لترتفع إلى 93% في استطلاع 2014، ثمّ لتعاود الانخفاض إلى 86% في استطلاع 2015 واستقرت على 75% في استطلاع 2017/ 2018. وفي المقابل، فإنّ تونس مثّلت استثناءً في مدى ملاءمة النظام غير الديمقراطي؛ إذ أصبحت نسبة الذين يعدّونه ملائمًا في هذا الاستطلاع 21%، مقابل 10% في استطلاع سنة الأساس. أما الاستثناء الآخر فهو السعودية؛ إذ انخفضت نسبة الذين قالوا إنه غير ملائم إلى 38% بعد أن سجلت نحو ثلاثة أرباع المستجيبين خلال استطلاعَي 2014 و2016. إلا أن هذا لم يترجم إلا في زيادة محدودة لمصلحة هذا النظام وفي ارتفاع حاد في نسبة من قالوا "لا أعرف".

**الشّكل 107:**

**اتجاهات الرأي العامّ نحو مدى ملاءمة نظامٍ سياسي تجري فيه انتخابات شكلية تتولّى فيه الحكم سلطة غير ديمقراطية تأخذ القرارات من دون إيلاء آراء المعارضة أهمية في مؤشّر 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج مؤشّرات 2016 و2015، و2014، و2012/ 2013**

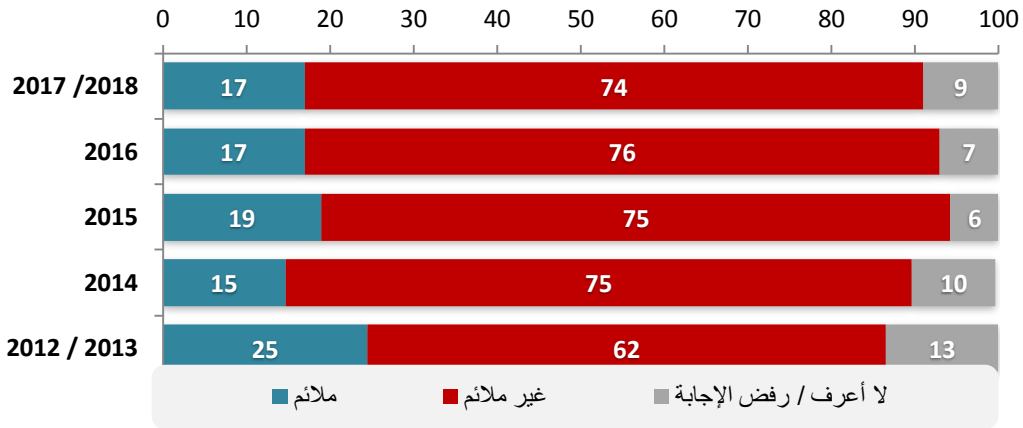

**الشّكل 108:**

**اتجاهات الرأي العامّ نحو مدى ملاءمة نظامٍ سياسي سلطوي في مؤشّر 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج مؤشّرات 2016 و2015، و2014، و2012/ 2013**

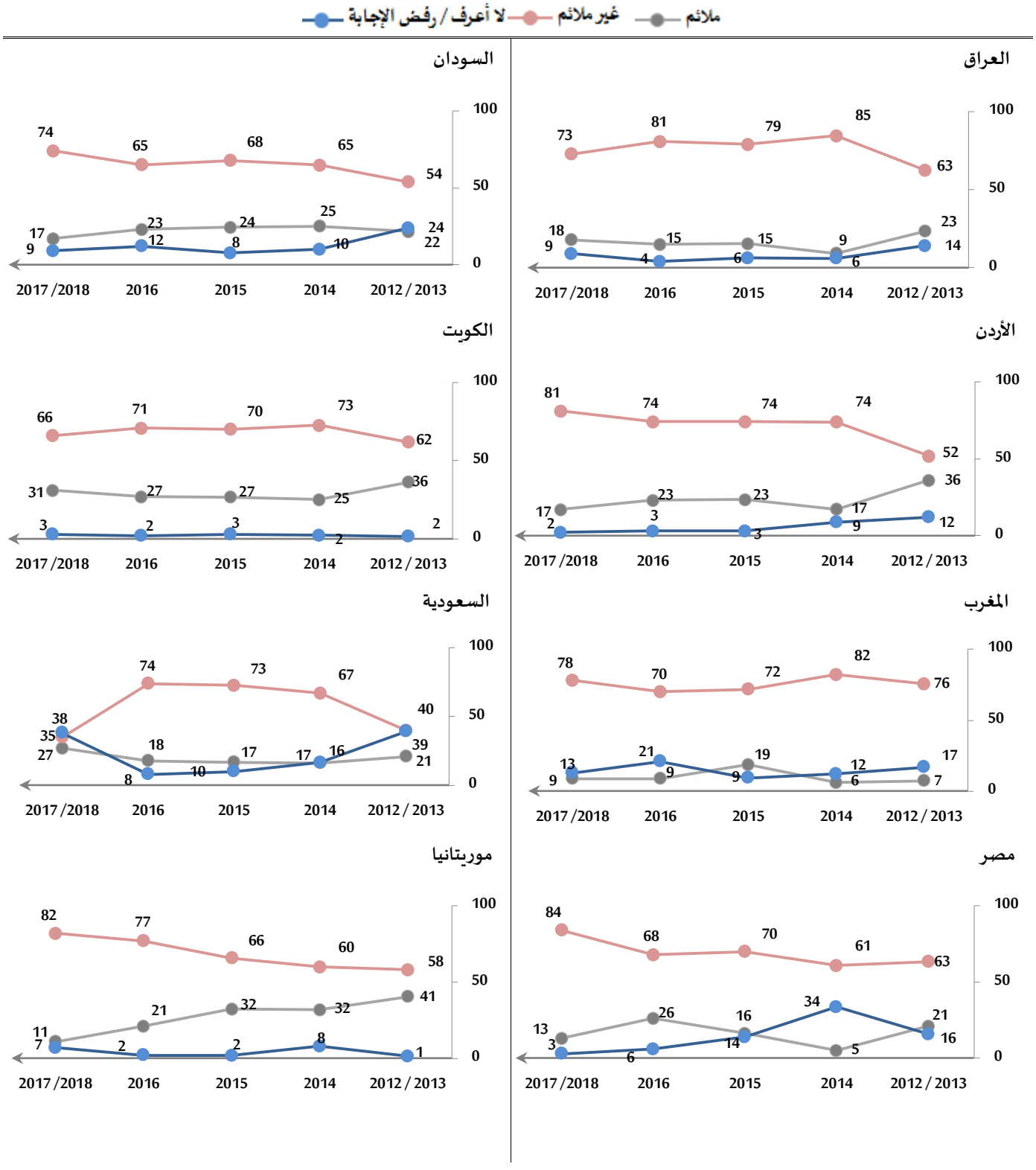

### 5. مدى قبول وصول أحزاب سياسية إلى السلطة

لقد أظهرت الأجزاء السابقة انحياز الرأي العامّ في المنطقة العربية إلى الديمقراطية بصفتها نظامًا سياسيًا، ونظامًا أكثر ملاءمة لبلدانهم. ومن أجل اختبار هذا الانحياز إلى النظام الديمقراطي بالتفصيل، جرى التعرّف إلى اتجاهات الرأي العامّ نحو قبول أحد المبادئ الأساسية للديمقراطية، وهو تداول السلطة. **وذلك من خلال معرفة مدى قبول الرأي العامّ باستلام حزبٍ ما السلطة، من خلال انتخابات عامّة حرة ونزيهة.** وهو الأمر الذي يعكس قبول مبدأ التعددية من ناحية، والقبول المبدئي بفكرة تداول السلطة من ناحية أخرى. وأشارت النتائج إلى قبول 57% من المستجيبين في المنطقة العربية وصول **حزب سياسي لا يتّفقون معه** إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع. في حين أفاد 35% أنّهم لا يقبلون ذلك. وكانت نسبة الذين لم يعبّروا عن رأي، أو رفضوا الإجابة 8%. وإذا كانت أكثرية المستجيبين، في المعدّل، تقبل وصول حزب لا تتّفق معه إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع، فإنّ اتجاهات الرأي متباينة في ذلك من مجتمع إلى آخر؛ ذلك أنّ القبول بين مستجيبي مصر، وموريتانيا، والسودان، وفلسطين يفوق المعدّل العامّ. وكانت أكبر نسبة تؤيد ذلك متمثّلةً بمستجيبي مصر (78%).

وفي المقابل، عبّرت أكثرية مستجيبي الأردن عن معارضتها هذا الأمر بنسبة 64% مقابل موافقة 31% من الأردنيين. وكذلك الرأي العام العراقي، فقد أفاد 39% من العراقيين قبولهم، مقابل معارضة 54% منهم ذلك.

**الشّكل 109:**

**اتجاهات الرأي العامّ نحو استلام حزب سياسي لا يتّفقون معه السلطة، إذا حصل على عدد أصوات يؤهّله لذلك ضمن انتخابات حرّة ونزيهة[9]**

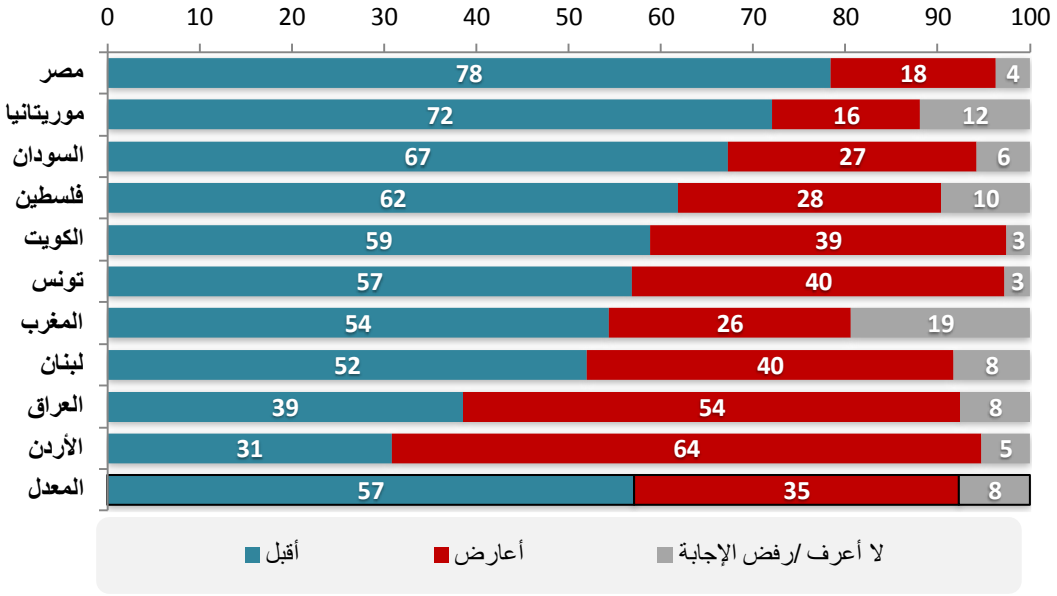


إنّ مقارنة اتجاهات الرأي العامّ في استطلاع 2017/ 2018 بنتائج الاستطلاعات السابقة، نحو استلام حزب سياسي، لا يتّفقون معه، السلطة، إذا حصل على الأصوات التي تؤهّله لذلك، تشير إلى أنّ نسب الذين يقبلون ذلك قد تغيرت تغيرًا طفيفًا؛ إذ وافق على ذلك 53% في استطلاع 2011، وارتفعت هذه النسبة تدريجيًا لتصل إلى 57% في استطلاع 2017/ 2018. أمّا الذين يعارضون ذلك، فقد كانت نسبتهم من 36% في مؤشّر 2011، وتأرجحت هذه النسبة عبر السنوات بين ارتفاع وانخفاض طفيف لتستقر على 35% في مؤشّر 2017/ 2018؛ أي إنّ التغيرات في اتجاهات الرأي العامّ العربي هي تغيرات محدودة وليست ذات دلالة من الناحية الإحصائية.

من المهم الإشارة إلى تزايد الذين يقبلون بوصول حزب سياسي إلى السلطة وأولئك الذين لا يقبلون، مع أنّ الارتفاع في نسبة الذين يقبلون أعلى من نسبة الذين لا يقبلون بذلك. وعند مقارنة اتجاهات الرأي العامّ في كلّ بلد من البلدان المستطلعة باستطلاعات المؤشر منذ عام 2011، تُظهر النتائج أنّ نسب المستجيبين في كلّ من فلسطين، والسودان، والأردن، والمغرب، ولبنان ومصر التي تقبل وصول حزب

[9] لم يُطرح هذا السؤال في السعودية، وفي الكويت جرى استخدام كلمة "تيار" أو "تكتل" بدلًا من كلمة "حزب".

سياسي لا يتفقون معه إلى السلطة، قد ارتفعت. وقد سجّل الرأي العامّ المصري أعلى ارتفاع بين جميع البلدان المستطلعة؛ إذ كانت نسبة الذين قبلوا وصول حزب سياسي لا يتفقون معه إلى السلطة 58% في استطلاع 2011، وارتفعت النسبة إلى 64% في استطلاع 2012/ 2013، ثم وصلت إلى 70% في استطلاع 2016، ثم ارتفعت مرة أخرى وأصبحت 78% في استطلاع 2017/ 2018. وبذلك فإن هذه النسبة قد ارتفعت عبر السنوات المتلاحقة. وسجلت أعلى نسبة بين جميع البلدان المستطلعة منذ عام 2016.

هنالك نمط موجود في كلّ من الأردن، والمغرب؛ أي الارتفاع في نسب الذين يقبلون خلال استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بمؤشر 2011، على الرغم من أن النسب في كليهما قد انخفضت في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة باستطلاع 2016. ومقابل هذا الارتفاع في تلك البلدان، انخفضت نسبة الذين يقبلون وصول حزب سياسي لا يتفقون معه إلى السلطة في بعض البلدان الأخرى؛ مثل العراق وتونس وموريتانيا. وكان الانخفاض الأوضح في الرأي العام العراقي حيث أصبحت نسبة الذين يقبلون بوصول حزب سياسي يختلفون معه إلى الحكم 39% في هذا الاستطلاع مقارنة بـ 53% في استطلاع 2011.

**الشّكل 110:**

**اتجاهات الرأي العامّ نحو استلام حزبٍ سياسي لا يتّفقون معه، السلطة، إذا حصل على عدد من الأصوات يؤهّله لذلك ضمن انتخابات حرة ونزيهة بحسب مؤشّر 2017/ 2018 مقارنةً بمؤشّرات 2016 و2015، و2014، و2012/ 2013، و2011**

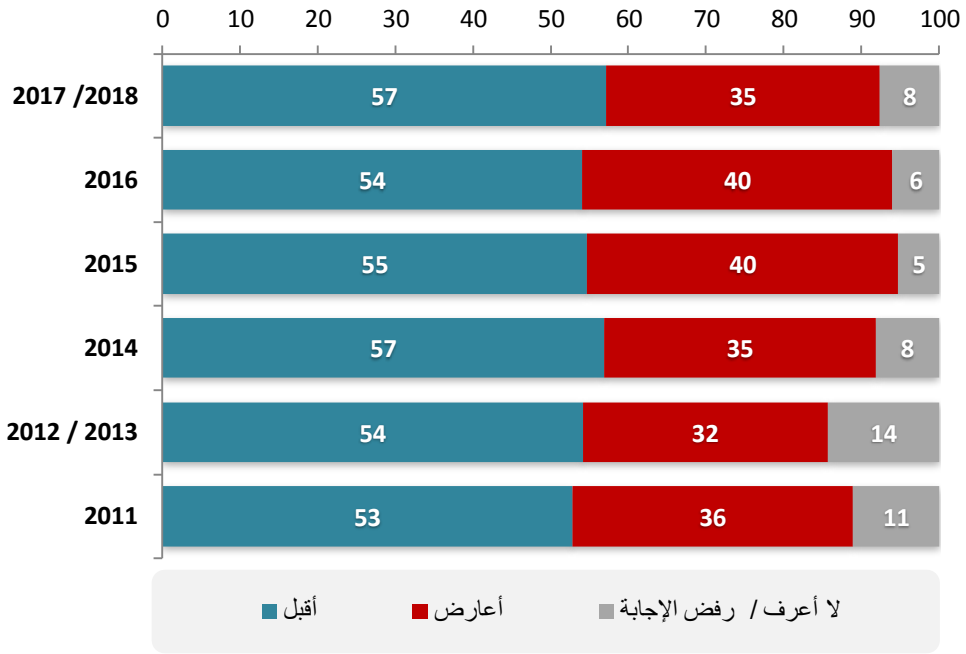

**الشّكل 111:**

**اتجاهات الرأي العامّ نحو استلام حزب سياسي لا يتّفقون معه، السلطة، إذا حصل على عدد من الأصوات يؤهّله لذلك ضمن انتخابات حرة ونزيهة بحسب مؤشّر 2016 مقارنةً بمؤشّرات 2015، و2014، و2012/ 2013، و2011**

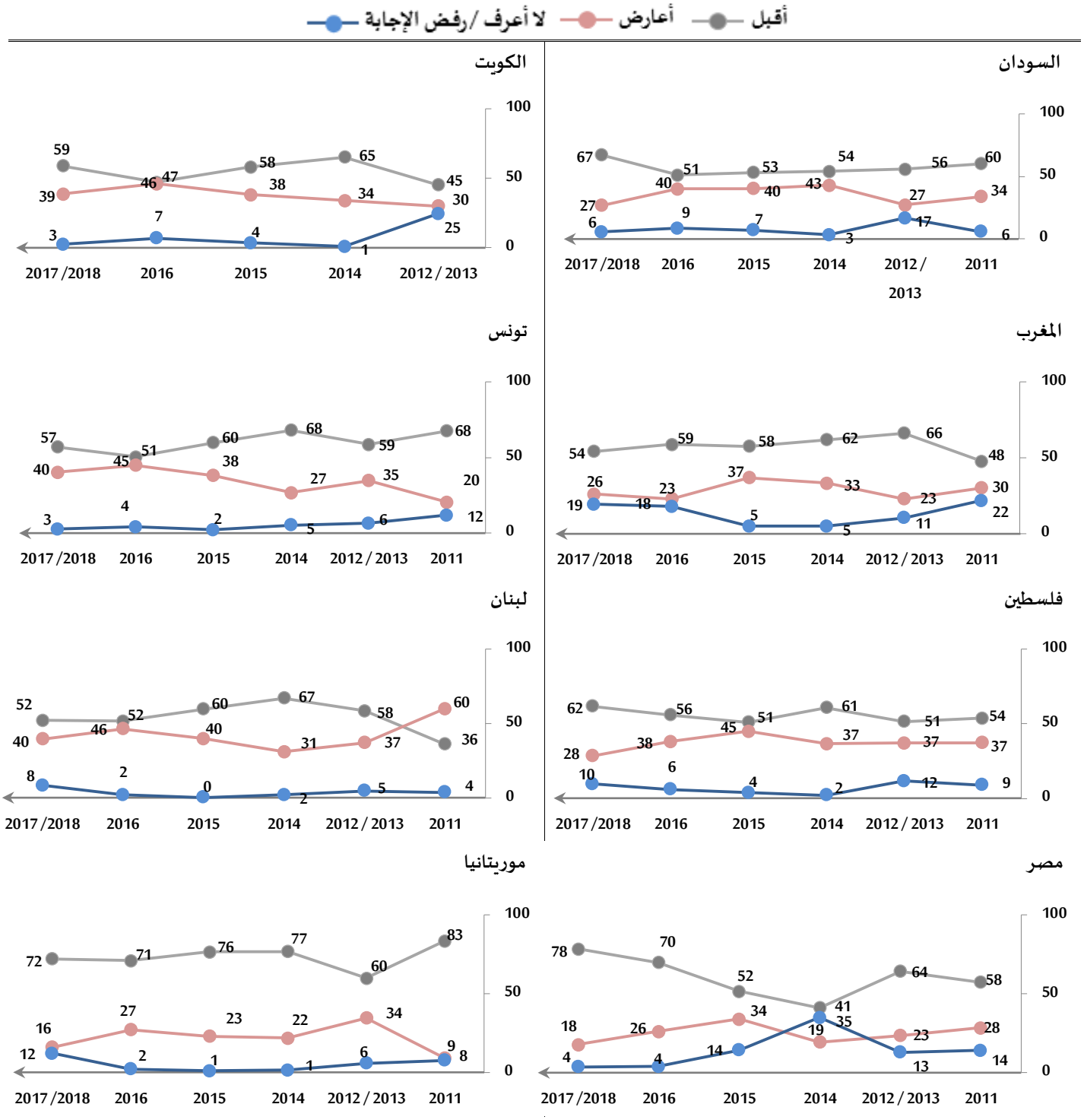

### 6. تقييم الديمقراطية في المنطقة العربية

تضمّن المؤشّر العربي عدّة معايير لتقييم مستوى الديمقراطية في بلدان المنطقة العربية، وسنعرض في هذا الجزء تقييم الديمقراطية من خلال ثلاثة معايير: **المعيار الأوّل**، هو مدى ضمان مجموعة من الحريات والحقوق والمبادئ الأساسية في بلدان المستجيبين؛ إذ إنّ ضمانها مؤشّرٌ على مدى تحوّل البلدان إلى الديمقراطية. أمّا **المعيار الثاني**، فهو تقييم المستجيبين مستوى الديمقراطية في بلدانهم على سلّمٍ رقمي من 1 إلى 10. فرقم 1 يعني أنّ البلد غير ديمقراطي، ورقم 10 يعني أنّ الديمقراطية تامة في هذا البلد. وأمّا **المعيار الثالث**، فهو اتجاهات الرأي العامّ في المنطقة العربية نحو قدرة المواطنين على انتقاد الحكومة من دون خوف.

وعلى صعيد المعيار الأوّل وهو مدى ضمان الحريات، سُئل المستجيبون عن مدى ضمان مجموعة من الحرّيات والحقوق والمبادئ، ضمن ثلاثة محاور؛ وهي كما يلي:

- **حرية التجمّع والتنظيم:** تضمّن هذا المحور حرية الانتساب إلى الأحزاب السياسية، وحرية الانتساب إلى منظّمات المجتمع المدني، وحرية التجمّع والتظاهر.
- **مبادئ مرتبطة بديمقراطية أنظمة الحكم:** وهي حرية مقاضاة الحكومة ومؤسّساتها، ومبدأ إجراء انتخابات نيابية دورية حرّة نزيهة، واحترام مبدأ تداول السلطة.
- **حرية الرأي:** تضمّن هذا المحور حرية التعبير عن الرأي وحرّية الصحافة.

تُظهر نتائج المؤشر 2017/ 2018 أنّ 55% من المستجيبين في الدول المستطلعة آراء مواطنيها أفادوا أنّ هذه الحريات "مضمونة على نحو كامل"، أو "مضمونة إلى حدّ ما"، في حين يرى 39% من المستجيبين أنّ هذه الحريات "غير مضمونة إلى حدّ ما"، أو "غير مضمونة على الإطلاق"؛ أي إنّ الرأي العامّ غير مُجمع على ضمان الحريات بمجملها، بما في ذلك المبادئ الأساسية لإنشاء نظام ديمقراطي. كما أن نسبة الذين أفادوا أنّ هذه الحريات والمبادئ "مضمونة بصورة كاملة" بلغت 19% من المستجيبين (أقل من الخمس).

تتباين اتجاهات الرأي العامّ نحو مدى ضمان الحريات على اختلافها. إذ أفاد 61% منهم أنّ حرية الانضمام إلى أحزاب سياسية "مضمونة بصورة كاملة"، أو "مضمونة إلى حدّ ما"، مقابل 32% أفادوا أنّها "غير مضمونة". وأفاد 53% أنّ حرية المشاركة في تظاهرات واعتصامات هي "مضمونة بصورة كاملة"، أو

"مضمونة إلى حدّ ما"، مقابل 42% قالوا إنها "غير مضمونة إلى حدّ ما" أو "غير مضمونة على الإطلاق". كما أفاد نحو ثلثي المستجيبين أنّ حريات التعبير مضمونة في بلدانهم.

وفي المقابل، فإنّ أقلّ ما هو مضمون هو مبادئ مرتبطة بدمقراطية أنظمة الحكم والتي تتضمن بحسب وجهة نظر المستجيبين، حرية مقاضاة الحكومة ومؤسساتها؛ مثل حرية مقاضاة الحكومة، ومبدأ إجراء انتخابات دورية حرّة ونزيهة، ومبدأ تداول السلطة؛ ذلك أنّ الرأي العامّ انقسم بشأن مدى ضمان هذه المبادئ. وتجدر ملاحظة أنّ حرية مقاضاة الحكومة ومؤسّساتها هي الأقلّ ضمانًا في تقدير المستجيبين. **فقد أفاد 38% أنّ حرية مقاضاة الحكومة هي حرية مضمونة، مقابل 57% أفادوا أنّها غير مضمونة**، وانقسموا أيضًا حول مدى ضمان حرية الانتخابات؛ إذ أفاد 49% أنّ هذه الحرية مضمونة ومضمونة إلى حدّ ما، مقابل 47% أفادوا أنّها غير مضمونة. كما أفاد 53% أنّ احترام مبدأ تداول السلطة مضمون مقابل 42% أفادوا أنه غير مضمون. إن الرأي العام يقيم مدى ضمان الحريات في بلدانه بحسب أنواع هذه الحريات. فالأكثرية تشير إلى أنّ هذه الحريات مضمونة بخاصّة تلك المتعلّقة بحريات الرأي وحريات التجمّع والتنظيم ترى أنها مضمونة أو مضمونة إلى حدٍ ما؛ ما يعني أنّ المواطنين لا يرون أن حالة الحريات هذه وضع حرج مماثل لما كان عليه الأمر بالنسبة إلى رأيهم في انتشار الفساد أو تطبيق القانون بالتساوي بين المواطنين في القسم الثاني من هذا التقرير، أو مدى ضمان مبادئ أساسية في النظام الديمقراطي، حيث تتحول أكثرية المستجيبين إلى الإشارة إلى أن حرية مقاضاة الحكومة ومبدأ إجراء انتخابات حرة ونزيهة دورية غير مضمونَين. ومن الأهمية بمكان تأكيد أن نسبة المستجيبين التي تجزم بضمان هذه الحريات والمبادئ بشكل كامل تراوح بين 10% و31% كحد أعلى.

**الشّكل 112:**

**اتجاهات الرأي العامّ نحو ضمان مجموعة من الحريات في بلدان المستجيبين[10]**

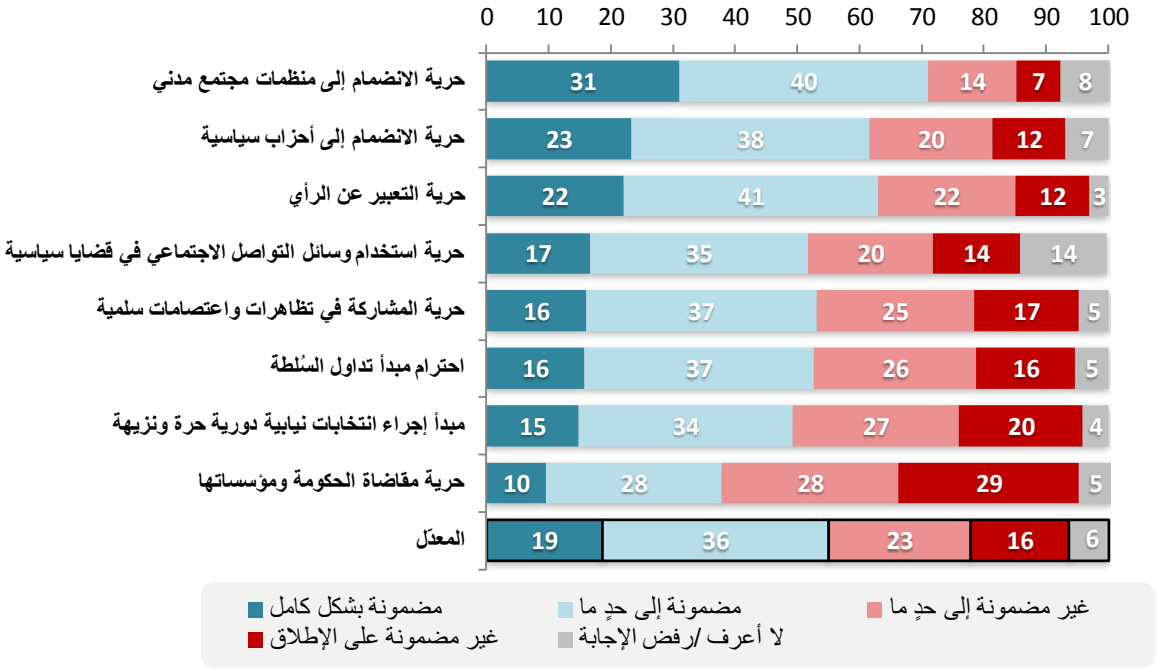


عند مقارنة مدى ضمان هذه الحريات في مؤشر 2017/ 2018 بنتائج الاستطلاعات السابقة (من 2012 إلى 2016)، تظهر النتائج أنّ نسبة الذين أفادوا أنّ هذه الحريات مجتمعةً مضمونة في بلدانهم في استطلاع 2017/ 2018 كانت 55%، أقل من تلك التي سجلت في كل الاستطلاعات السابقة؛ فقد كانت 59% في استطلاع سنة الأساس 2012/ 2013، أي إنها شهدت انخفاضًا طفيفًا. كما أنّ الاختلاف يظهر بين الذين أفادوا أنّ هذه الحريات غير مضمونة؛ فقد رأى ما نسبته 39% في استطلاع 2017/ 2018 أنّ هذه الحريات مجتمعة غير مضمونة مقابل 30% في استطلاع 2012/ 2013. وإنّ ارتفاع نسبة الذين أفادوا أنّ هذه الحريات غير مضمونة مقارنة بتلك التي سجلت في استطلاع 2012/ 2013 هو تغير جوهري في الناحية الإحصائية نتيجةً لانخفاض نسبة الذين لم يبدوا رأيًا أو رفضوا الإجابة في استطلاع 2017/ 2018، مقارنةً باستطلاع سنة الأساس 2012/ 2013، وانخفاض نسبة الذين قالوا إنها مضمونة.

[10] العمود الذي يشير إلى المعدل هو معدّل تقييم المستجيبين هذه الحريات مجتمعةً.

أمّا الذين أفادوا أنّ حرية الانضمام إلى منظمات المجتمع المدني مضمونة، فقد ارتفعت نسبتهم في استطلاع 2017/ 2018، مقارنةً باستطلاع 2012/ 2013، وكان معدل الارتفاع 3 نقاط مئوية. وفي المقابل، انخفض تقييم مدى حرية مقاضاة الحكومة ومؤسساتها؛ إذ أفاد 38% من المستجيبين أنّ هذه الحرية مضمونة، 45% في استطلاع 2012/ 2013. أي إنّ مدى ضمان هذه الحرية انخفض بمقدار 7 نقاط مئوية، مقارنةً بسنة الأساس. وكذلك الأمر بالنسبة إلى تقييم مدى ضمان مبدأ إجراء انتخابات دورية حرة ونزيهة (انخفضت 6 نقاط مئوية)، وحرية المشاركة في تظاهرات واعتصامات سلمية (انخفضت 10 نقاط مئوية). وبالتوازي مع هذا الانخفاض، **فقد ارتفعت نسبة الذين قالوا إنّ هذه الحريات غير مضمونة**، وكان معدل التغير يراوح بين 14 نقطة مئوية في حال حرية المشاركة في تظاهرات واعتصامات سلمية، و12، و14 نقطة مئوية في ما يتعلق بمبدأ إجراء انتخابات دورية حرة ونزيهة، وحرية مقاضاة الحكومة ومؤسساتها على التوالي.

نتيجةً لذلك، يرى الرأي العامّ في المنطقة العربية أنّ مدى ضمان الحريات المرتبطة بالتعبير عن الرأي والتنظيم لم يتغير تغيرًا جوهريًّا، مقارنةً بما كان عليه في الاستطلاعات السابقة. أمّا الحريات المتعلقة بمبادئ إنشاء نظام ديمقراطي، فيلاحَظ انقسامٌ حول مدى ضمانها، وأصبحت النسبة التي تقول إنها غير مضمونة في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً باستطلاع 2012/ 2013 أعلى، على نحو جوهري، من الناحية الإحصائية.

**الجدول 13:**

**اتجاهات الرأي العامّ نحو ضمان مجموعة من الحريات في بلدانهم بحسب استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً باستطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013**

| | 2018/ 2017 | | | 2016 | | | 2015 | | | 2014 | | | 2013 /2012 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | مضمونة على نحوٍ كامل/ مضمونة إلى حدّ ما | غير مضمونة إلى حدّ ما/ غير مضمونة على الإطلاق | لا أعرف/ رفض الإجابة | مضمونة على نحوٍ كامل/ مضمونة إلى حدّ ما | غير مضمونة إلى حدّ ما/ غير مضمونة على الإطلاق | لا أعرف/ رفض الإجابة | مضمونة على نحوٍ كامل/ مضمونة إلى حدّ ما | غير مضمونة إلى حدّ ما/ غير مضمونة على الإطلاق | لا أعرف/ رفض الإجابة | مضمونة على نحوٍ كامل/ مضمونة إلى حدّ ما | غير مضمونة إلى حدّ ما/ غير مضمونة على الإطلاق | لا أعرف/ رفض الإجابة | مضمونة على نحوٍ كامل/ مضمونة إلى حدّ ما | غير مضمونة إلى حدّ ما/ غير مضمونة على الإطلاق | لا أعرف/ رفض الإجابة |
| حرية الانضمام إلى منظمات مجتمع مدني | 71 | 21 | 8 | 74 | 21 | 5 | 75 | 21 | 5 | 75 | 18 | 7 | 69 | 19 | 12 |
| حرية التعبير عن الرأي | 63 | 34 | 3 | 63 | 35 | 2 | 63 | 35 | 2 | 64 | 32 | 4 | 62 | 30 | 8 |
| حرية الانضمام إلى أحزاب سياسية | 62 | 32 | 7 | 67 | 28 | 5 | 67 | 28 | 5 | 69 | 24 | 7 | 65 | 24 | 11 |
| حرية المشاركة في تظاهرات واعتصامات سلمية | 53 | 42 | 5 | 56 | 40 | 4 | 59 | 37 | 4 | 60 | 34 | 6 | 63 | 28 | 10 |
| احترام مبدأ تداول السلطة | 53 | 42 | 5 | 55 | 40 | 5 | 53 | 43 | 4 | 50 | 42 | 7 | 54 | 34 | 11 |
| حرية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في قضايا سياسية | 52 | 36 | 12 | 59 | 31 | 10 | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| مبدأ إجراء انتخابات نيابية دورية حرة ونزيهة | 49 | 47 | 4 | 52 | 45 | 3 | 52 | 45 | 3 | 49 | 44 | 6 | 55 | 35 | 10 |
| حرية مقاضاة الحكومة ومؤسساتها | 38 | 57 | 5 | 42 | 54 | 4 | 40 | 56 | 4 | 40 | 54 | 6 | 45 | 43 | 12 |
| حرية الصحافة | -- | -- | -- | 67 | 29 | 4 | 65 | 32 | 3 | 67 | 29 | 4 | 63 | 28 | 9 |
| **المعدّل** | **55** | **39** | **6** | **60** | **35** | **5** | **59** | **37** | **4** | **59** | **35** | **6** | **59** | **30** | **11** |

إنّ اتجّاهات الرأي نحو **مدى ضمان حرّيات الرأي** (معدّل ضمان حرية الصحافة، وضمان حرية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في قضايا سياسية) بحسب بلدان المستجيبين تُظهر تباينًا؛ إذ إنّ أكثر من نصف المستجيبين في فلسطين والسودان أفادوا أنّ حريات الرأي غير مضمونة. كما أنّ أكثر من ثلث المغاربة، والعراقيين، والأردنيين أفادوا أنّ حريات الرأي غير مضمونة. وفي المقابل، قالت أكثرية المستجيبين في البلدان الأخرى إنّ حريات الرأي مضمونة. وكانت نسب الذين أفادوا أنّ الحريات غير مضمونة في هذه البلدان، تراوح بين حدّها الأدنى 22% من المستجيبين، كما هي الحال في موريتانيا، وحدّها الأعلى 56% في فلسطين. ويبقى الرأي العام السعودي ملفتًا للانتباه حيث أفاد 58% أن حريات الرأي مضمونة، في حين أفاد 24% أنهم لا يعرفون أو رفضوا الإجابة. عند مقارنة مدى ضمان الحريات بحسب البلدان المستطلعة يظهر واضحًا أن نسبة المستجيبين الذين أفادوا أن ضمان حريات الرأي قد

انخفضت في كل بلد من البلدان المستطلعة، ويظهر هذا جليًا في المغرب، والكويت، وتونس، وفلسطين، والأردن، والسعودية.

**الشّكل 113:**

**اتجاهات الرأي العامّ نحو مدى ضمان حريات الرأي (حرية التعبير عن الرأي، وحرية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في قضايا سياسية) في بلدانهم**

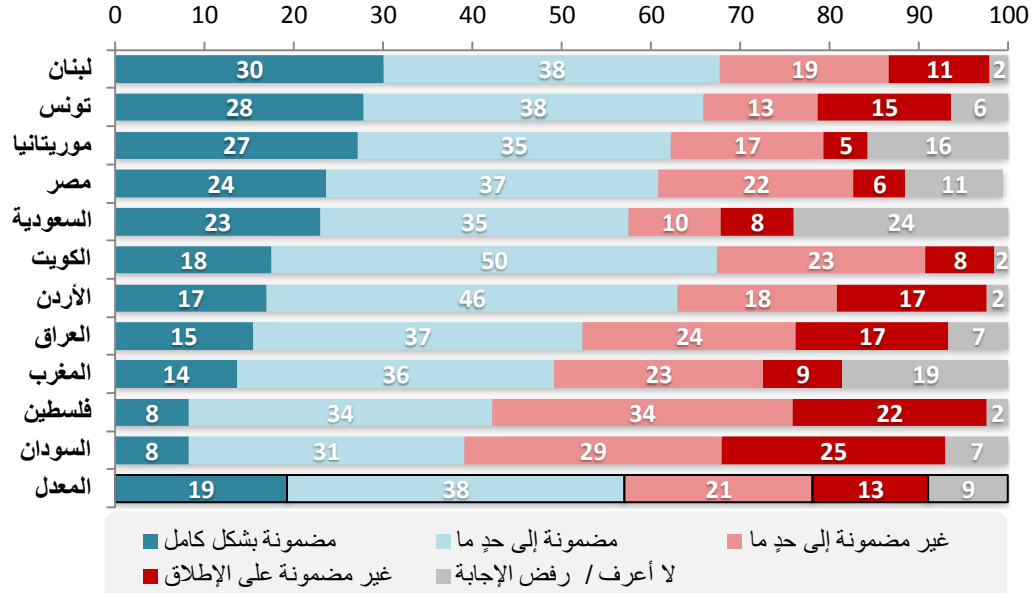


**الشّكل 114:**

**اتجاهات الرأي العامّ نحو مدى ضمان حريات الرأي (حرية التعبير عن الرأي، وحرية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في قضايا سياسية) في بلدانهم مقارنة باستطلاعات سابقة**

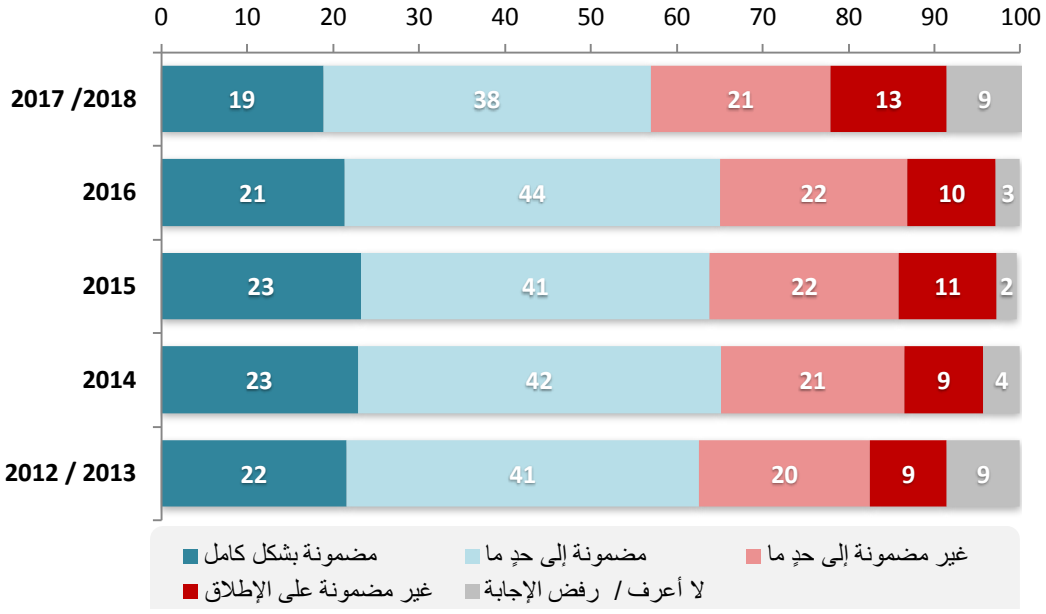

**الشّكل 115:**

**اتجاهات الرأي العامّ نحو مدى ضمان حريات الرأي (حرية التعبير عن الرأي، وحرية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في قضايا سياسية) في بلدانهم مقارنةً باستطلاعات 2016 و2015، و2014، و2012/ 2013**

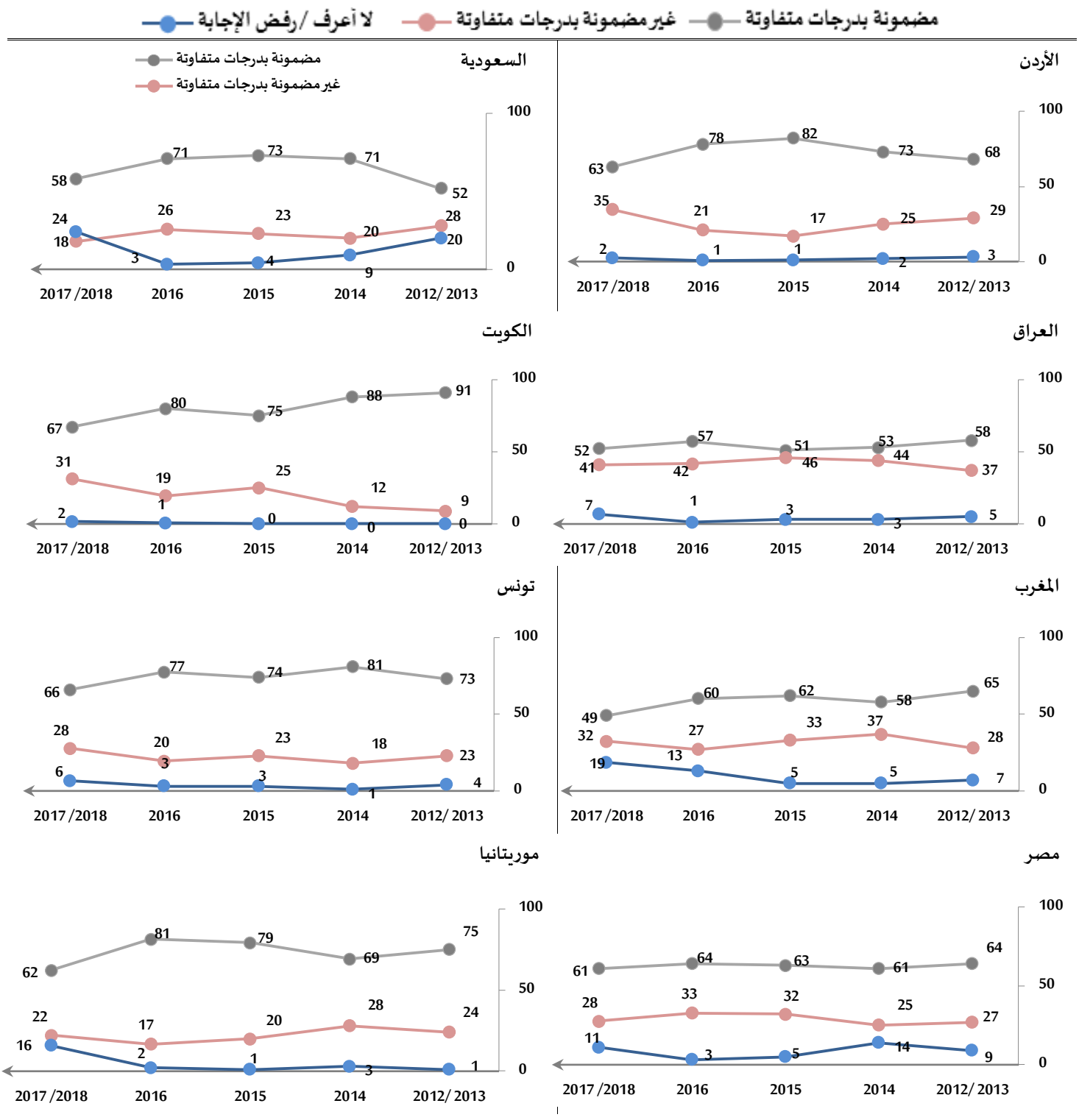

إنّ اتجاهات الرأي العامّ نحو **مدى ضمان حريات التجمّع** والتنظيم (الانتساب إلى الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والمشاركة في التظاهرات) بحسب بلدان المستجيبين تُظهر تباينًا؛ إذ إنّ 60% من المستجيبين أو أكثر في كلّ من تونس، والمغرب، ولبنان، وموريتانيا، ومصر والأردن أفادت أنّ هذه الحريات مضمونة. وكانت أقلّ نسبة (54%) عبّرت عن أنّ حريات التجمّع والتنظيم مضمونة في السودان. ويبقى من المهم الإشارة إلى أنّ نسبة الذين أفادوا أنّ حريات التجمّع والتنظيم مضمونة على نحو كامل تمثّل ثلث المستجيبين في تونس.

**الشّكل 116:**

**اتجاهات الرأي العامّ نحو مدى ضمان حريات التجمّع والتنظيم (الانتساب إلى الأحزاب ومنظّمات المجتمع المدني، والمشاركة في التظاهرات) في بلدانهم[11]**

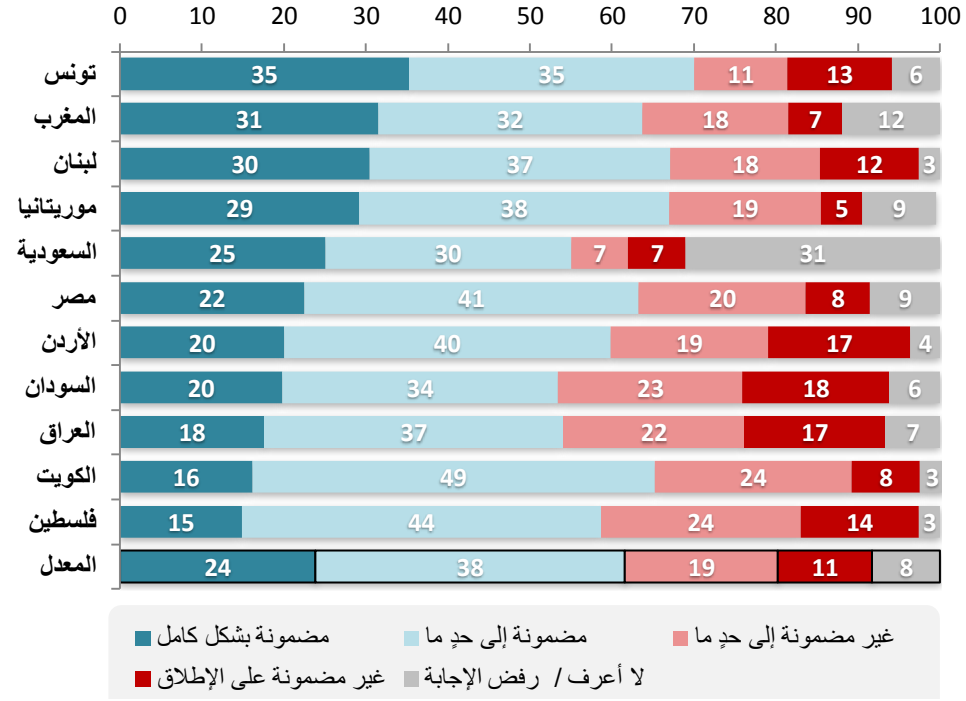


[11] في السعودية، لم يجرِ السؤال عن ضمان حرية الانتساب إلى الأحزاب السياسية، أو ضمان حرية المشاركة في التظاهرات، بل جرى السؤال عن ضمان حرية الانتساب إلى منظّمات المجتمع المدني فقط.

تُظهر مقارنة اتجاهات الرأي في المنطقة نحو مدى ضمان حريات التجمع والتنظيم في استطلاع 2017/ 2018 باستطلاعات المؤشر السابقة أنّ مدى ضمان هذه الحريات لم يتغير منذ عام 2012؛ إذ إنّ التغيرات التي رُصدت طفيفة وغير جوهرية على الإطلاق، وانحصرت في ارتفاع نسبة الذين أفادوا أنّ حريات التجمع غير مضمونة. فقد سجلت 30% في استطلاع 2017 /2018 مقارنةً بـ 24% في استطلاع 2012/ 2013. أمّا على صعيد التغيرات في كلّ مجتمع من المجتمعات المستطلعة، فإنّ التغيير لم يكن كبيرًا، مع ملاحظة ارتفاع ضمان حرية التجمع والتنظيم في كلّ من لبنان، وفلسطين، والسعودية، والسودان مقارنة باستطلاع 2012/ 2013. في حين انخفضت في كلّ من مصر، والأردن، والسعودية، والمغرب، وتونس والكويت، وكانت مستقرة في البلدان الأخرى.

**الشّكل 117:**

**اتجاهات الرأي العامّ نحو مدى ضمان حريات التجمّع والتنظيم (الانتساب إلى الأحزاب ومنظّمات المجتمع المدني، والمشاركة في التظاهرات) في بلدانهم مقارنة باستطلاعات سابقة**

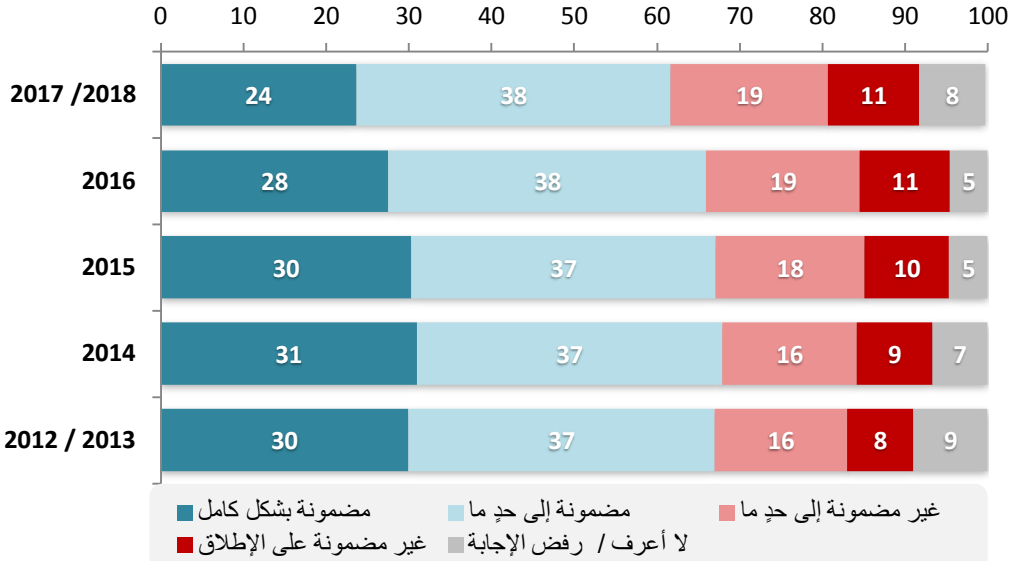

**الشّكل 118:**

**اتجاهات الرأي العامّ نحو مدى ضمان حريات التجمّع والتنظيم (الانتساب إلى الأحزاب ومنظّمات المجتمع المدني، والمشاركة في التظاهرات) في بلدانهم بحسب مؤشّر 2017/ 2018 مقارنةً باستطلاعات 2016، و2015، و2014، و2012/ 2013**

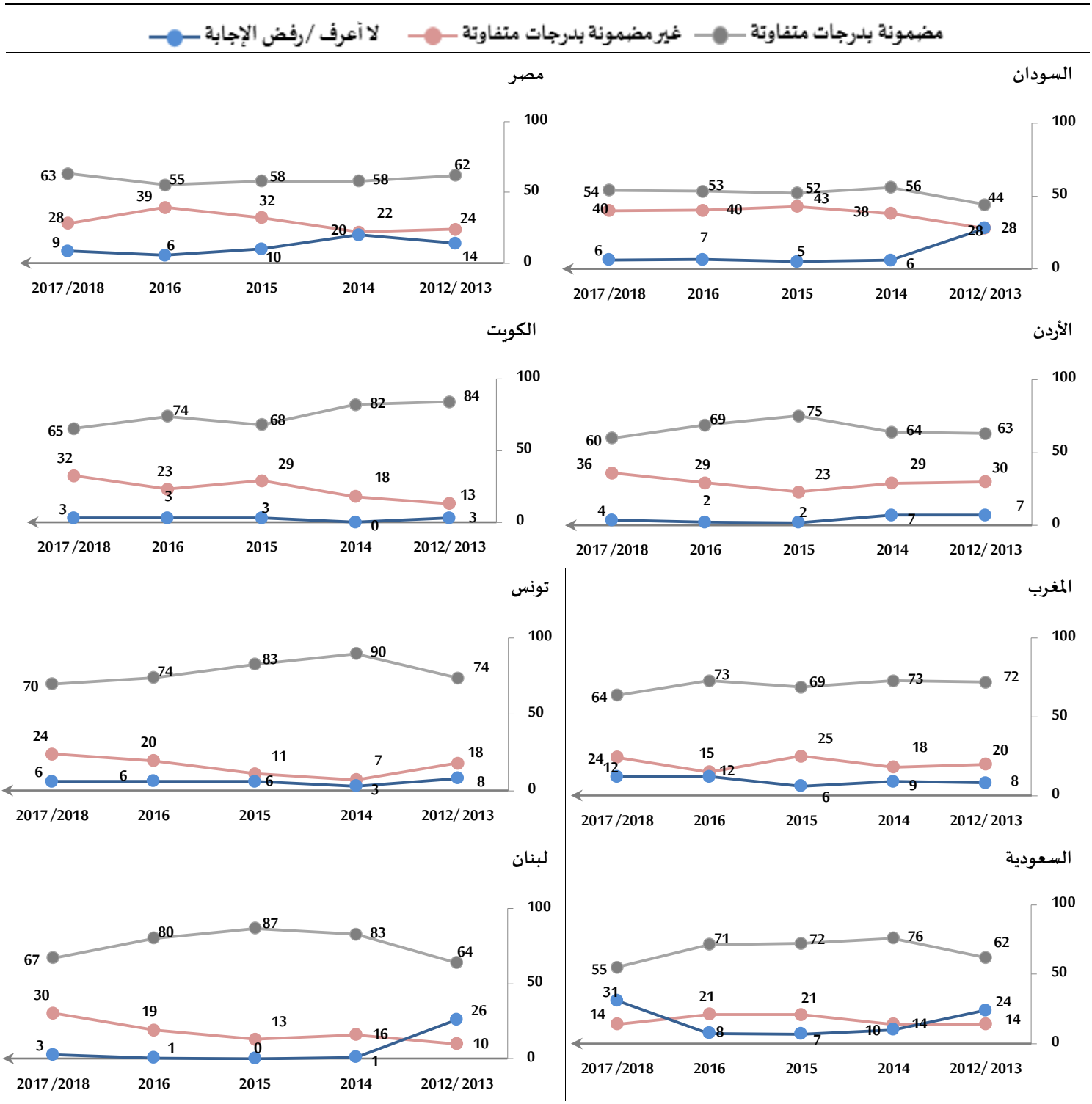

تُظهر اتجاهات الرأي العامّ نحو ضمان **مبادئ تأسيس نظام ديمقراطي** (مقاضاة الحكومة، وانتخابات دورية، وتداول السلطة) بحسب بلدان المستجيبين، أنّ ثلاثة أرباع مستجيبي الكويت أفادوا أنّ هذه المبادئ مضمونة، في حين تنخفض هذه النسبة إلى نحو ثلثي المستجيبين في مصر، وتونس؛ إذ راوحت نسبتهم بين 65% و57%. ورأى أقلّ من نصف المستجيبين في سائر البلدان المستطلعة أنّ مبادئ تأسيس نظام ديمقراطي غير مضمونة، مقابل أكثرية أفادت أنّها مضمونة. **ومن المهم الإشارة إلى أنّ نسبة الذين أفادوا أنّ مبادئ تأسيس نظام ديمقراطي مضمونة على نحو كامل كانت 22% في حدها الأقصى وتنخفض لتصل إلى 5% في حدها الأدنى.**

**الشّكل 119:**

**اتجاهات الرأي العامّ نحو مدى ضمان مبادئ تأسيس نظام ديمقراطي (مقاضاة الحكومة، وانتخابات دورية، وتداول السلطة) في بلدانهم[12]**

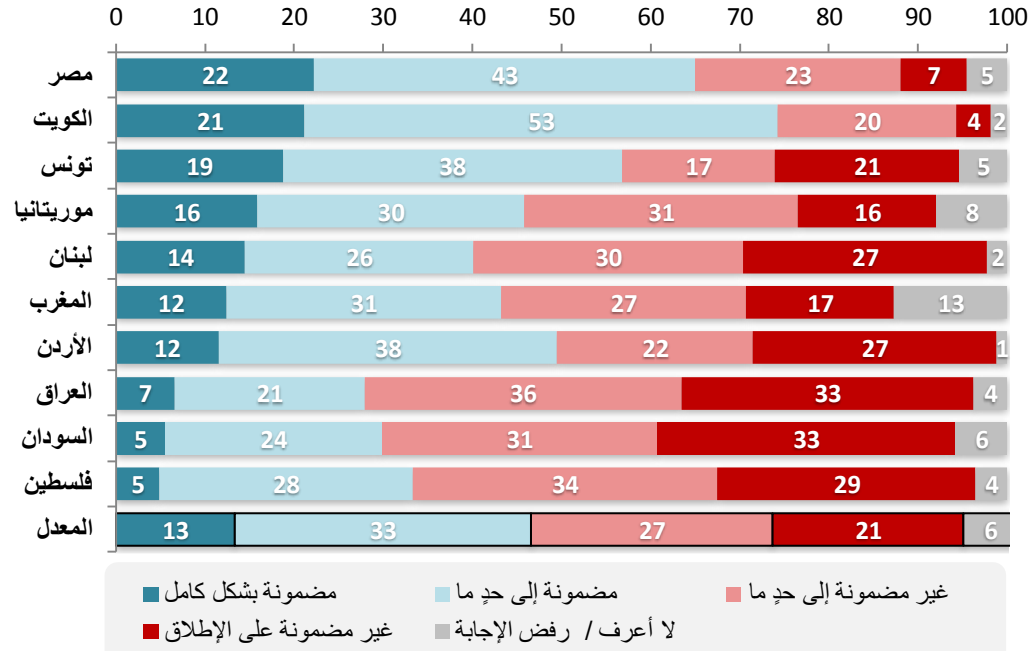


[12] في السعودية، لم يجرِ السؤال عن ضمان مبدأ إجراء انتخابات نيابية دورية حرّة ونزيهة، أو احترام مبدأ تداول السلطة، أو عن ضمان حرية مقاضاة الحكومة.

تُظهر مقارنة نتائج استطلاع مؤشر 2017/ 2018 بالاستطلاعات السابقة، في ما يتعلق بمدى ضمان مبادئ تأسيس نظام ديمقراطي، أنّ نسبة الذين قالوا إنّ هذه المبادئ مضمونة انخفضت من 50% في استطلاع 2012/ 2013 إلى 46% في هذا الاستطلاع. وفي المقابل، شهدت نسبة الذين أفادوا أنّها غير مضمونة ارتفاعًا من 37% في استطلاع 2012/ 2013 إلى 46% في استطلاع 2016، ويعتبر هذا التغير جوهريًا من الناحية الإحصائية.

أمّا على صعيد التغيرات في كلّ مجتمع من المجتمعات المستطلعة آراؤها، فقد انخفضت نسبة المستجيبين الذين قالوا إن هذه الحريات مضمونة في جميع البلدان باستثناء المغرب، ومصر، حيث كانت شبه ثابتة مع نتائج استطلاع 2012/ 2013. في حين ارتفعت في تونس، بواقع 3 نقاط مئوية. يظهر أنّ المستجيبين في كلّ من الأردن، والعراق، وفلسطين، والكويت، والسودان، وموريتانيا قد أفادوا أنّ هذه الحريات غير مضمونة بنسب أكبر، بصفة ملحوظة، ممّا كانت عليه في استطلاع 2012/ 2013، إذ راوح الفارق بين 12 نقطة و28 نقطة مئوية.

**الشّكل 120:**

**اتجاهات الرأي العامّ نحو مدى ضمان مبادئ تأسيس نظام ديمقراطي (مقاضاة الحكومة، وانتخابات دورية، وتداول السلطة) في بلدانهم**

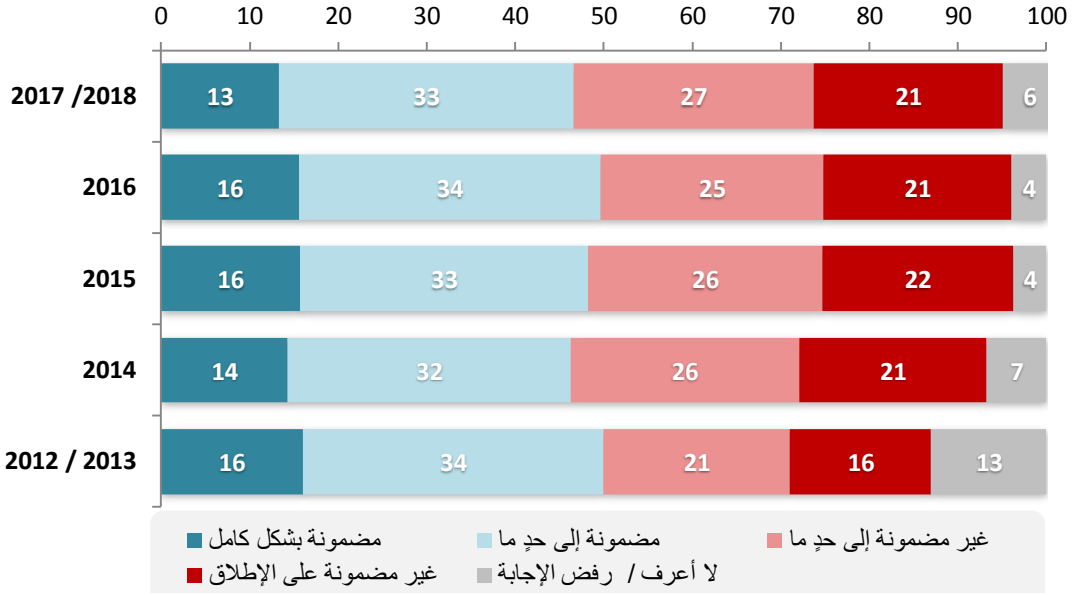

الشّكل 121 :

اتجاهات الرأي العامّ نحو مدى ضمان مبادئ تأسيس نظام ديمقراطي (مقاضاة الحكومة، وانتخابات دورية، وتداول السلطة) في بلدانهم بحسب مؤشّرات 2016، و2015، و2014، و2012/ 2013

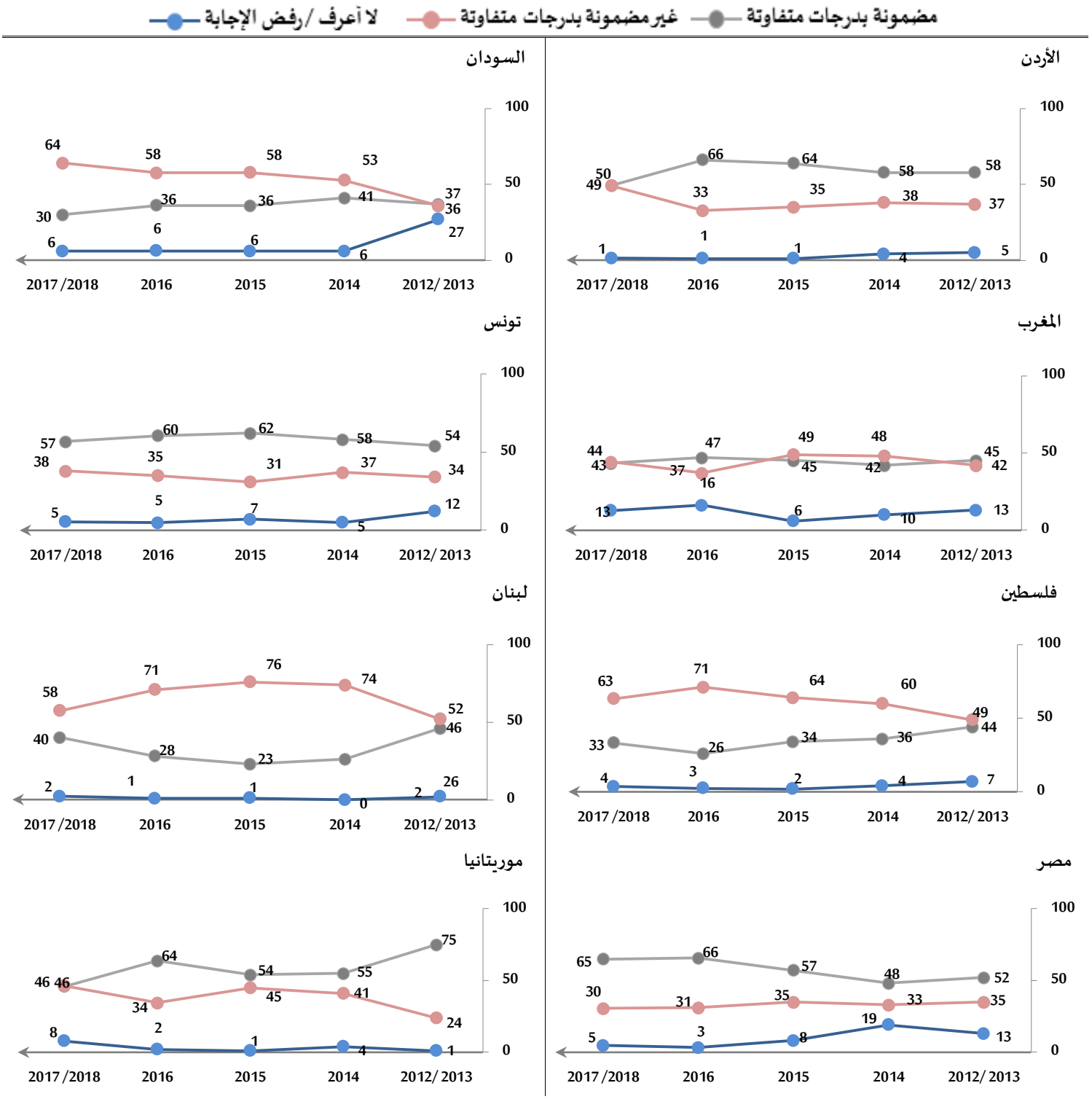

**أمّا على صعيد تقييم مستوى الديمقراطية بحسب المقياس الثاني؛ أي باستخدام السّلم الرقمي من 1 إلى 10** (رقم 1 يعني أنّ البلد غير ديمقراطي، في حين أنّ رقم 10 يعني أنّه ديمقراطي إلى أبعد الحدود)، فكان تقييم مستوى الديمقراطية في البلدان العربية المستطلعة آراء مواطنيها 5.5 نقاط، وهو في منتصف المقياس الرقمي. وتتباين تقييمات المستجيبين لمستوى الديمقراطية في بلدانهم؛ فقد قيّم المستجيبون مستوى الديمقراطية في بلدانهم جميعًا بعلامة 6 نقاط فما هو أدنى، وكان أعلى مستوى للديمقراطية هو الذي عبّر عنه مستجيبو السعودية، الذين أفادوا أن مستوى الديمقراطية هو 7.5 نقاط مع العلم أن 24% لم يبدوا رأيًا في هذا السؤال. تليها الكويت حيث تم تقييم مستوى الديمقراطية بـ 6.9 نقاط، ثمّ الأردن بـ 6.2 نقاط، فموريتانيا 5.9 نقاط، وفي لبنان 5.8 نقاط. وكان التقييم أقلّ من 5 نقاط في العراق، وفلسطين، والسودان.

**الشّكل 122:**
**تقييم المواطنين مستوى الديمقراطية في بلدانهم**

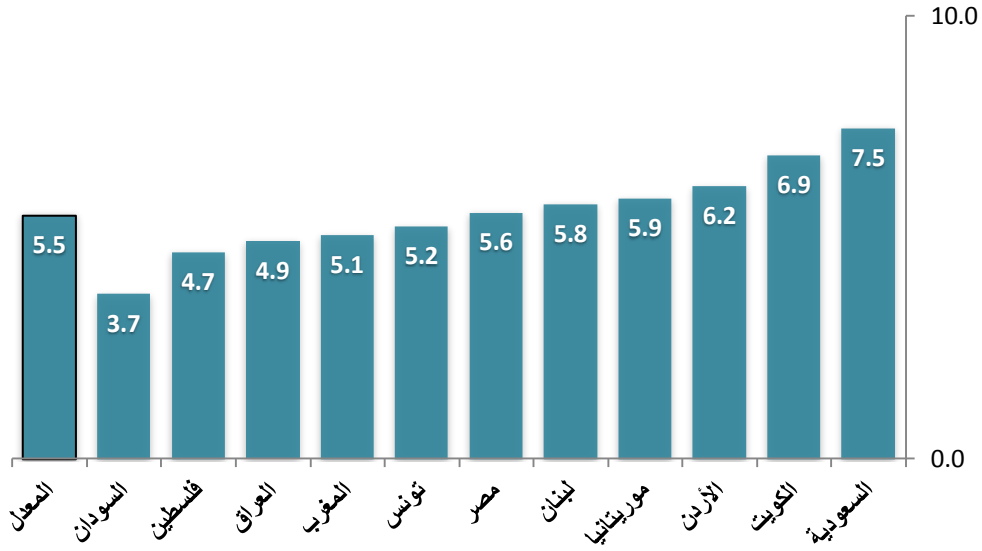


إنّ تقييم مستوى الديمقراطية في بلدان المنطقة العربية بناءً على نتائج استطلاع المؤشّر العربي الحالي 2017/ 2018، مقارنةً بنتائج مؤشّرات 2016 و2015، و2014، و2012/ 2013، و2011، يشير إلى أنّ مستوى الديمقراطية قد ارتفع من 4.5 نقاط بالمعدّل في استطلاع 2011، إلى 5 نقاط في استطلاع 2012/ 2013، ثمّ وصل إلى 5.2 في استطلاع 2014، ليرتفع مرّةً أخرى ويصل إلى 5.5 في مؤشر 2015، وانخفض إلى 5.3 في استطلاع 2016 ليرتفع مرّةً أخرى إلى 5.5 في استطلاع

2017/ 2018. وإنّ هذا الارتفاع النسبي في مستوى تقييم الديمقراطية، هو نتيجة لارتفاع تقييم مستوى الديمقراطية في السعودية حيث سجل 7.5 نقاط، وارتفاع تقييم التونسيين مستوى الديمقراطية في تونس من 2.6 في استطلاع 2011 ليصل إلى 5.0 نقاط في استطلاع 2016، وارتفاع تقييم مستوى الديمقراطية في كل من العراق، ولبنان، وفلسطين، والمغرب.

**الشّكل 123:**
**تقييم مستوى الديمقراطية في البلدان المستطلعة في مؤشّر 2017/ 2018 مقارنةً بمؤشّرات 2016 و2015، و2014، و2012/ 2013، و2011 (وسط حسابي)**

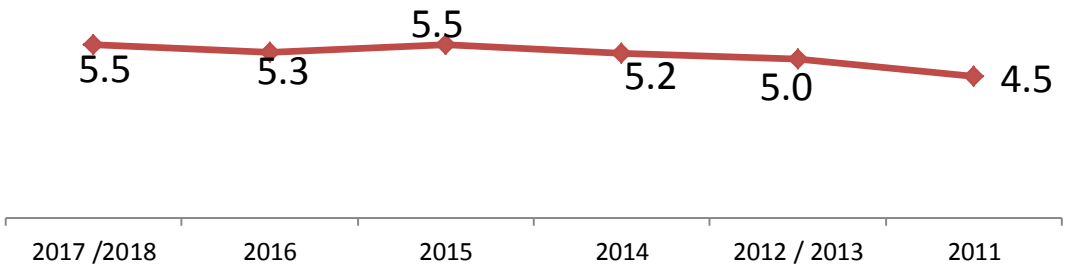


**الشّكل 124:**
**تقييم مستوى الديمقراطية في البلدان المستطلعة في مؤشّر 2017/ 2018 مقارنةً بمؤشّرات 2016 و2015، و2014، و2012/ 2013، و2011**

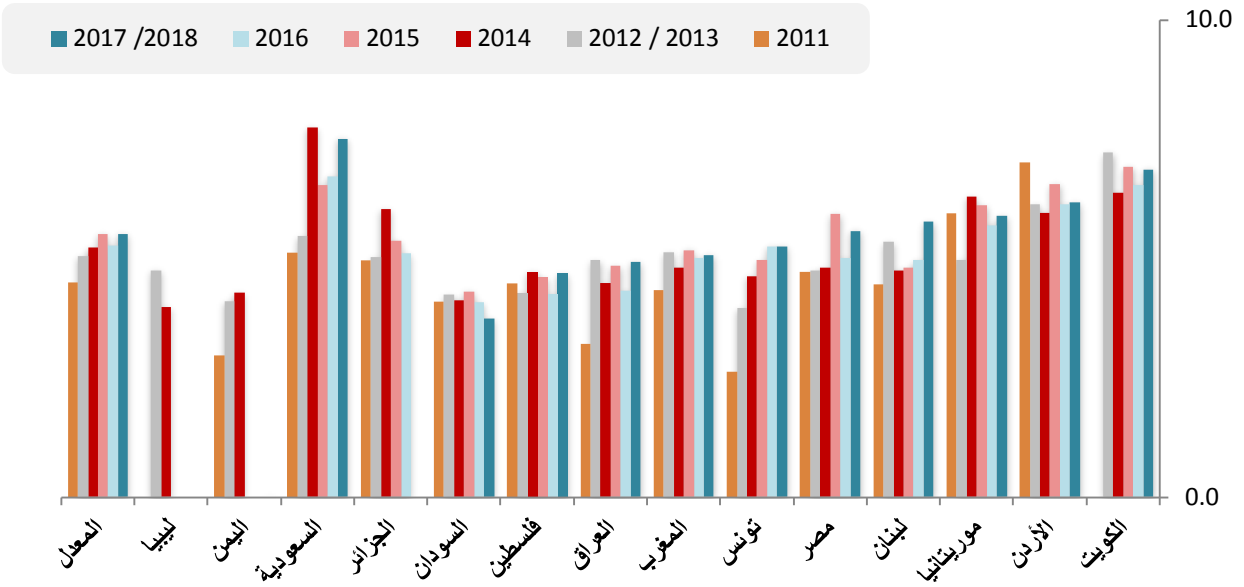

**الشّكل 125:**

**تقييم مستوى الديمقراطية في البلدان المستطلعة في مؤشّر 2017/ 2018 مقارنةً بالمؤشّرات السابقة (وسط حسابي)**

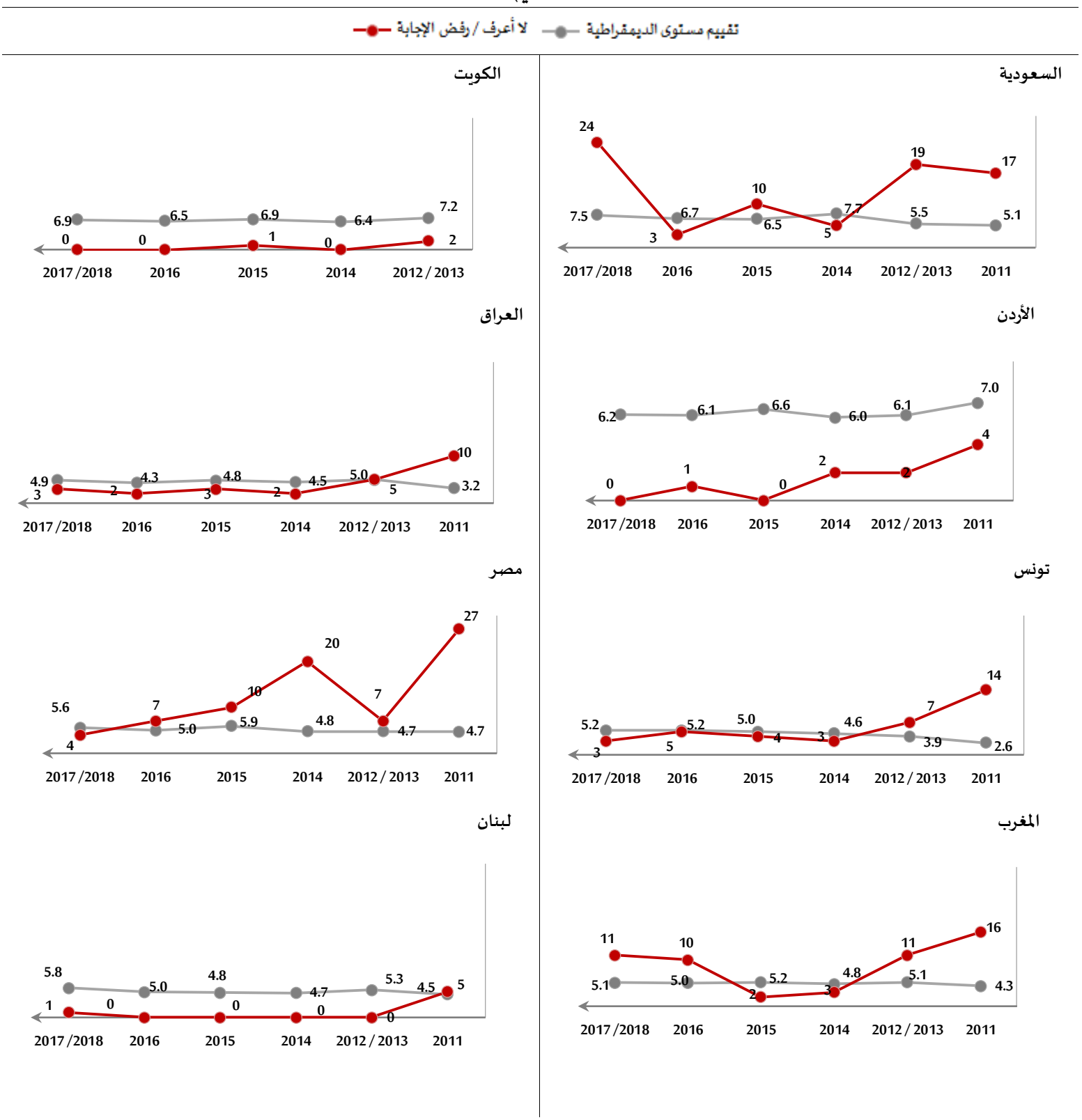

**أمّا المعيار الثالث لقياس مستوى الديمقراطية في بلدان المنطقة العربية**، فهو اتجاهات الرأي العامّ نحو مدى قدرة المواطنين على انتقاد الحكومة من دون خوف. وقد أظهرت نتائج مؤشر 2017/ 2018 أنّ نسبة 57% من مواطني المنطقة العربية أفادت أنّ الناس في بلدانهم يستطيعون انتقاد الحكومة من دون خوف، مقابل 38% أفادت أنّ الناس لا يستطيعون انتقاد الحكومة من دون خوف. وتتباين المجتمعات المستطلعة تجاه هذا الموضوع؛ ففي حين عبّرت الأكثرية (ثلاثة أرباع المستجيبين فأكثر) من التونسيين، واللبنانيين، ونحو ثلثي العراقيين، والأردنيين والموريتانيين، ونحو نصف المغاربة والمصريين والكويتيين عن قدرة الناس على انتقاد الحكومة من دون خوف، قال أقلّ من نصف المستجيبين في بقية البلدان إنّ المواطنين قادرون على انتقاد الحكومة من دون خوف. فأكثرية المستجيبين في هذه البلدان أفادت أنّ المواطنين غير قادرين على انتقاد الحكومة من دون خوف. وكانت أعلى نسبة سجلت في السودان؛ إذ توافق على ذلك 68%، ثمّ في فلسطين بنسبة 59%. ومن المهم الإشارة إلى رفض نحو خمس السعوديين الإجابة عن هذا السؤال أو أجابوا بـ "لا أعرف". ويظهر هذا المعيار أنّ تقييم المواطنين مستوى الديمقراطية هو أقلّ من الذي سُجّل عندما سُئلوا عن ضمان الحريات الرأي والتجمع والتنظيم؛ ذلك أنه يعكس اتجاهات الرأي العامّ نحو موضوع عملي، في حين أنّ تقييم ضمان الحريات تتداخل فيه الجوانب القانونية والمجرّدة. إضافة إلى أن انتشار وسائل التواصل الاجتماعي يعطي انطباعًا بأن حرية التعبير مضمونة من دون أن يكون لذلك دور في حريات التعبير عن قضايا سياسية.

**الشّكل 126:**

**اتجاهات الرأي العامّ نحو قدرة المواطنين في بلدانهم على انتقاد الحكومة من دون خوف**

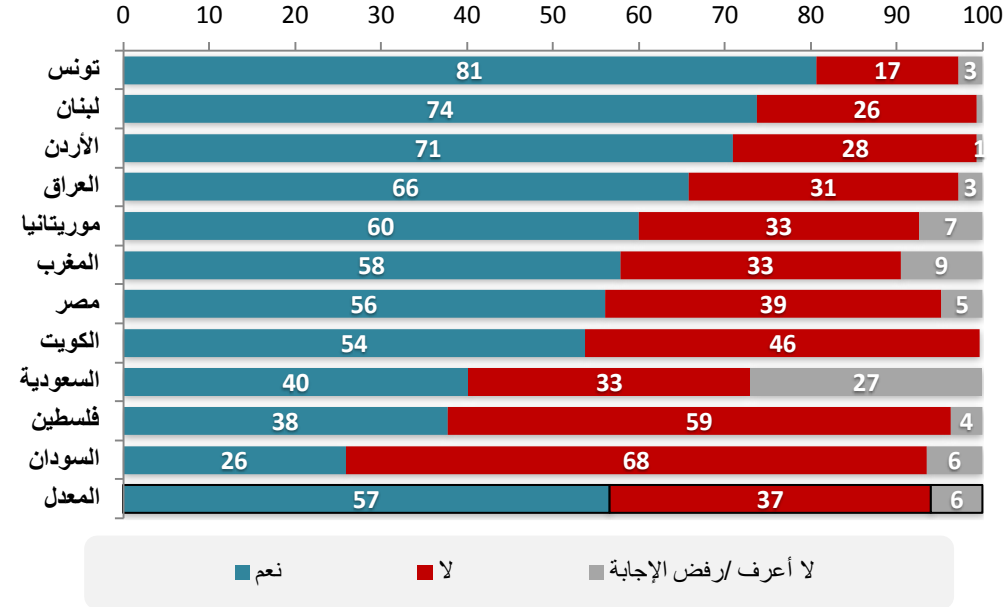


عند مقارنة اتجاهات الرأي نحو قدرة المواطنين على انتقاد الحكومة في بلدانهم من دون خوف في استطلاع 2017/ 2018 بالاستطلاعات السابقة، تظهر النتائج أنّ 63% من المستجيبين في استطلاع 2012/ 2013 أفادوا أنّ لدى المواطنين القدرة على انتقاد الحكومة من دون خوف، إلا أنّ هذه النسبة قد انخفضت إلى 57% في استطلاع 2017/ 2018 وهو مؤشر مهم. ويمكن أن يتضح هذا التراجع، على نحو أكبر، عند مقارنة نسب الذين أفادوا أنّ مواطني بلدانهم غير قادرين على انتقاد الحكومة بنسب استطلاعات أخرى؛ إذ كانت النسبة 27% في استطلاع 2012/ 2013، وارتفعت إلى 37% في استطلاع 2017/ 2018. وإنّ هذا التغير في اتجاهات الرأي العامّ هو تغير جوهري يعكس بالضرورة أنّ هامش الحريات والديمقراطية قد ضاق خلال الأعوام الخمسة الماضية.

عند رصد التغيرات في المجتمعات المستطلعة، تُظهر النتائج أنّ نسب الذين أفادوا أنّ قدرة المواطنين على انتقاد الحكومة من دون خوف قد انخفضت في كلّ من السودان، والكويت، والمغرب، وتونس، وفلسطين، ولبنان ومصر. ويمكن القول إنّ الرأي العامّ المصري يُعدّ نموذجًا لهذا التغير؛ فنسبة الذين أفادوا أنّه يمكن انتقاد الحكومة من دون خوف كانت 88% في استطلاع 2012/ 2013، لتنخفض إلى 51% في استطلاع 2014، واستقرت على 41% في استطلاعَي 2015 و2016، في حين سجلت 56% في استطلاع 2012/ 2013.

أمّا المجتمعات التي ارتفعت فيها نسبة الذين أفادوا أنّه يمكن انتقاد الحكومة من دون خوف، فكانت في الأردن، في حين حافظت مجتمعات أخرى مثل الكويت، والعراق، وفلسطين، وموريتانيا في الاستطلاعات السابقة على نسب متشابهة. انخفضت نسبة الذين قالوا إنهم يستطيعون انتقاد الحكومة مقارنة بنتائج سنة الأساس في كل من السودان، ومصر، والمغرب، وتونس ولبنان، ومصر. أما النسبة المسجلة في السعودية فقد كانت في هذا الاستطلاع أقل من تلك التي سجلت في استطلاع 2012/ 2013.

**الشّكل 127:**

**اتجاهات الرأي العامّ نحو قدرة المواطنين في بلدانهم على انتقاد الحكومة من دون خوف بحسب مؤشر 2017/ 2018 مقارنةً باستطلاعات 2016 و2015، و2014، و2012/ 2013، و2011**

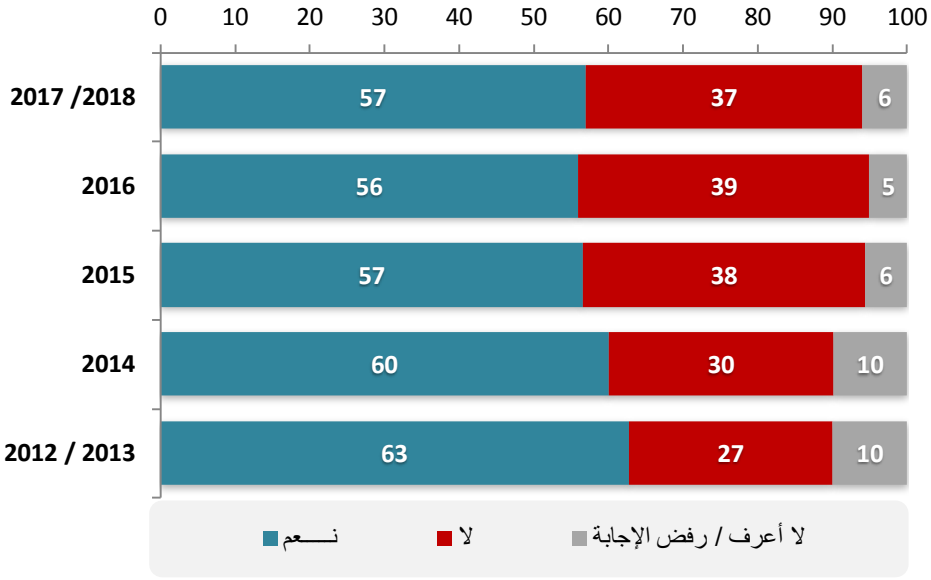

**الشّكل 128:**

**اتجاهات الرأي العامّ نحو قدرة المواطنين على انتقاد الحكومة بحسب مؤشر 2017/ 2018 مقارنةً بالمؤشرات السابقة**

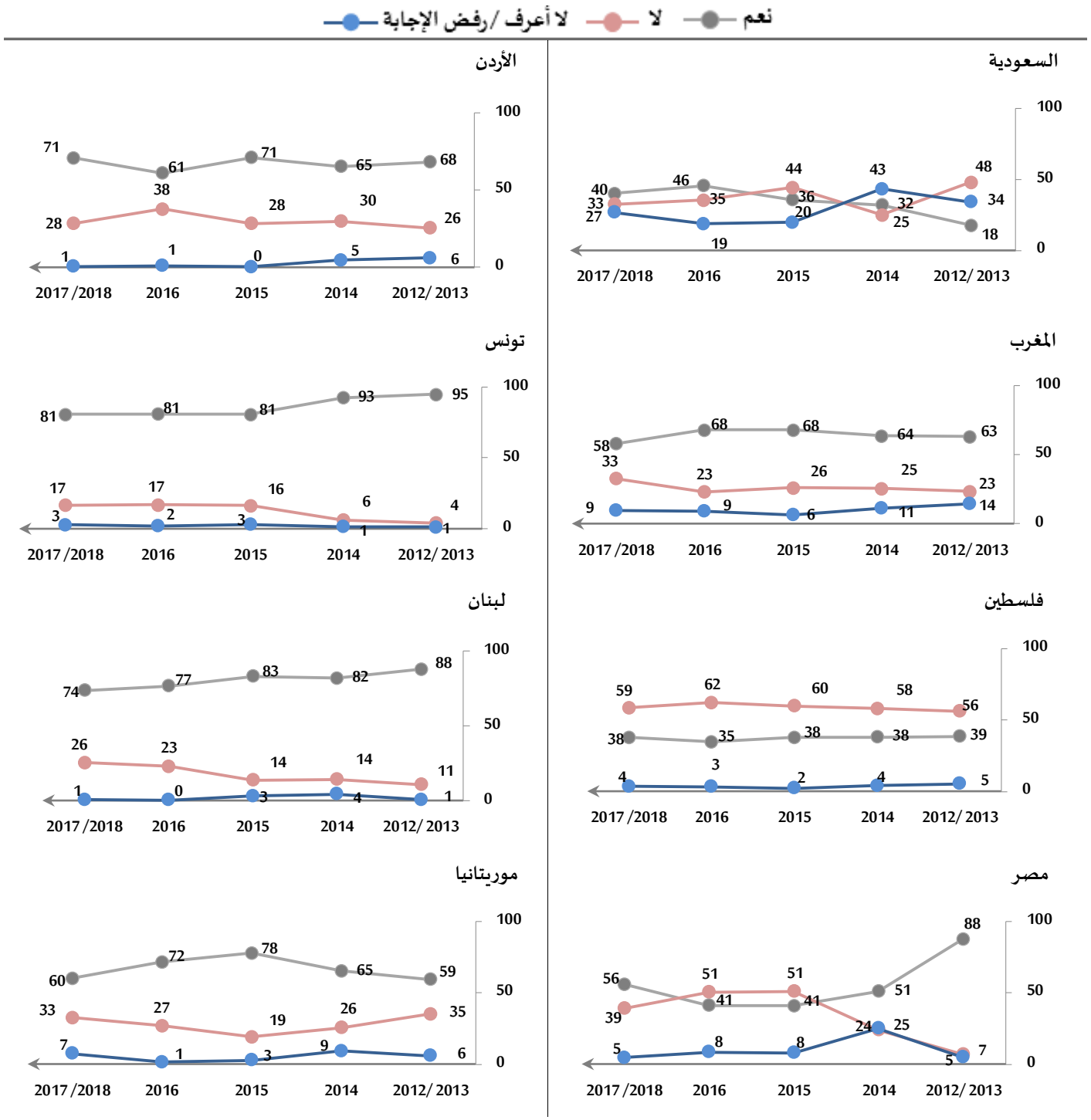

وفي السياق نفسه ومن أجل اختبار قدرة المواطنين على انتقاد الحكومة ضمن مقياس آخر، فقد طرح المؤشر مقياسًا رقميًا من 1 إلى 10؛ بحيث يعني 1 أن المواطن غير قادر على انتقاد الحكومة من دون خوف، في حين يعني الرقم 10 قدرة المواطن على انتقاد الحكومة بشكل كامل وطلب من المستجيبين وضع درجة بين هذين الرقمين لتعكس قدرة المواطن على انتقاد الحكومة في بلدهم. تظهر النتائج صورة غير إيجابية لواقع قدرة المواطنين على انتقاد حكومات بلدانهم؛ فقد قيّم الرأي العام مستوى قدرة المواطن على انتقاد الحكومة بـ 5.6 نقاط من أصل 10 نقاط وإذا كانت 5 نقاط تعكس النتائج فإن المواطن في حدود هذا المنتصف وأمامه طريق غير يسيرة حتى يصبح قادرًا على انتقاد الحكومة بحرية. بحسب هذا المقياس الرقمي فإن ستّ بلدان عربية تعدّت حاجز 6 نقاط من أصل عشر نقاط، بينما كانت أقل من 5 نقاط في فلسطين، والسودان. وجاءت السعودية في أدنى مستوى، إذ قيّم السعوديون قدرة المواطن على انتقاد الحكومة بـ 3.1 نقاط من أصل 10 نقاط.

**الشّكل 129:**

**على فرض وجود مقياس رقمي من 1 إلى 10، بحيث يعني 1 عدم القدرة على انتقاد الحكومة ويعني الرقم 10 قدرته الكاملة على انتقاد الحكومة، برأيك ما مدى قدرتك على انتقاد حكومة بلدك؟**

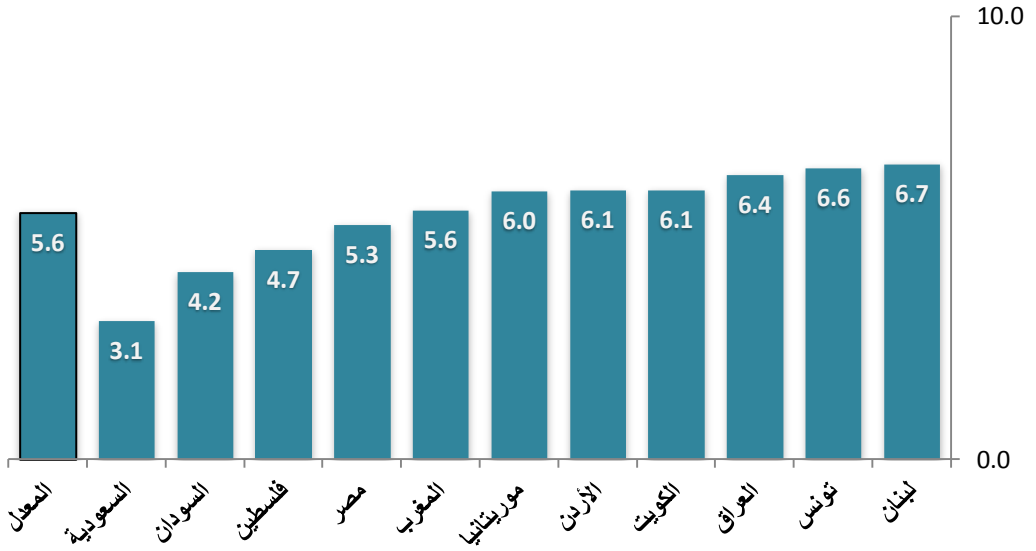

إنّ الرأي العامّ في المنطقة العربية، هو رأي عامّ قادر على تقديم تعريف للديمقراطية ذي محتوى ودلالة. وإن لم يكن هناك مفهوم سائد للديمقراطية؛ فإنّ مواطني المنطقة العربية يرون الديمقراطية من خلال فهم سياسي قائم على ضمان الحريات السياسية والمدنية، ونظام حكم يحترم التعددية وتداول السلطة، أو من خلال مفهوم سياسي يعتمد على نظام حكم يحقّق العدل والمساواة بين المواطنين. ويبرز أيضًا اتجاهان في مفهوم الديمقراطية لدى مواطني المنطقة العربية: الأوّل اقتصادي واجتماعي، والثاني مرتبط بتحقيق الأمن والاستقرار. ويمثّل هذان الاتجاهان مجتمعَين، 13% من مجموع المفاهيم التي يعطيها المواطن العربي للديمقراطية. وقد قدّم المواطنون الذين أدْلَوْا بتعريف للديمقراطية، تعريفاتٍ ذات دلالة إيجابية تفيد أنّ البلد الديمقراطي هو البلد الذي يحلّ مشكلة البطالة، أو يضمن حرّية الرأي والتعبير أو العدل والمساواة. وإنّ مجموع الإجابات التي قدّمت تعريفاتٍ سلبيةً للديمقراطية، لم يتجاوز 30 إجابة من أصل 22 ألف إجابة؛ ما يعني أنّ فهم المواطنين للديمقراطية هو فهم إيجابي؛ وهو مؤشّر دالّ على قبولها من النّاحية المبدئية.

والرأي العامّ في المنطقة العربية منحاز إلى النظام الديمقراطي. وترى أغلبيتُه أنّ النظام الديمقراطي هو النظام الأفضل. ولا تجد مقولات مثل: "إنّ النظام الديمقراطي سيّئ بالنّسبة إلى الأداء الاقتصادي" أو "أنّه غير جيّد في الحفاظ على النظام"، لدى المواطن في المنطقة. كما أنّ الرأي العامّ يرفض مقولة إنّ الديمقراطية تتعارض مع الإسلام، ويتجلّى **انحياز المواطنين في المنطقة العربية إلى الديمقراطية** في أنّ النظام السياسي الديمقراطي هو النظام الأكثر ملاءمةً لبلدان المستجيبين، وهو مؤشّر دالّ على نحو جليّ على رفض احتكار السلطة، وقبول مبدأ تداول السلطة.

إنّ تقييم الرأي العامّ مستوى الديمقراطية في البلدان العربية هو تقييم بين الإيجابي والسلبي ويميل إلى السلبية؛ إذ إنّ مستوى الديمقراطية، في المعدّل، في بلدان المنطقة كان 5.3 نقاط على سلّمٍ رقمي من 1 إلى 10. كما أنّ نِسب الذين أفادوا أنّ الحريات السياسية والمدنية ومبادئ النظام الديمقراطي مضمونة بصورة كاملة، أقلّ من ثلث المستجيبين. ويظهر أنّ تقييم الديمقراطية أكثر سلبيةً عندما يُسأل المواطنون عن قدرة الناس على انتقاد الحكومة من دون خوف.

**أمّا المعيار الثالث لقياس مستوى الديمقراطية في بلدان المنطقة العربية**، فهو اتجاهات الرأي العامّ نحو مدى قدرة المواطنين على انتقاد الحكومة من دون خوف. وقد أظهرت نتائج مؤشر 2016 أنّ 56% من

مواطني المنطقة العربية أفادوا أنّ الناس في بلدانهم يستطيعون انتقاد الحكومة من دون خوف، مقابل 39% أفادوا أنّ الناس لا يستطيعون انتقاد الحكومة من دون خوف. وتتباين المجتمعات المستطلعة تجاه هذا الموضوع. ففي حين عبّرت أكثرية (نحو ثلاثة أرباع المستجيبين) من التونسيين، واللبنانيين، والموريتانيين ونحو ثلث العراقيين، والمغاربة، ونحو نصف الأردنيين والجزائريين عن قدرة الناس على انتقاد الحكومة من دون خوف، فإنّ أقل من نصف المستجيبين في سائر البلدان قال إنّ المواطنين قادرون على انتقاد الحكومة من دون خوف؛ إذ إنّ أكثرية المستجيبين في هذه البلدان أفادت أنّ المواطنين غير قادرين على انتقاد الحكومة من دون خوف. وقد سُجلت أعلى نسبة أفادت أنّ المواطنين غير قادرين على انتقاد الحكومة من دون خوف في السودان؛ إذ توافق على ذلك نسبة 67%، ثم فلسطين بنسبة 62%، فمصر بنسبة 51%.

يظهر هذا المعيار أنّ تقييم المواطنين مستوى الديمقراطية هو أقلّ ممّا سُجل عندما سُئلوا عن ضمان الحريات السياسية والمدنية؛ إذ إنّه يعكس اتجاهات الرأي العامّ نحو موضوع عملي في حين أنّ تقييم ضمان الحريات يكون مختلطًا بين العملي والمجرّد.

### 7.حول الثورات العربية

لقد كان عام 2011 عامًا مفصليًّا في مسيرة الشعوب العربية؛ إذ شهدت المنطقة العربية نجاح الثورة التونسية وسقوط نظام زين العابدين بن علي، ومن ثمّ فُتحت الطريق لتوالي الثورات في المنطقة العربية، وتوالي سقوط أنظمةِ حُكمٍ فيها. وشهدت الأغلبية العظمى من البلدان العربية حركاتٍ شعبيةً واسعةً تراوحت ما بين ثورات انتفاضاتٍ واحتجاجاتٍ. ودخلت معظم البلدان العربية في مراحلَ انتقالية، وبخاصّة البلدان التي سقطت فيها أنظمة الحُكم، حيث شهدت سعيًا لتأسيس حُكمٍ ديمقراطي. وحتّى تلك الدول التي لم تتطوّر الحركات الشعبية فيها إلى مرحلة الانتفاضات/ الثورات، فإنها شهدت تحولات مهمّةً؛ إذ اعتمد بعض الأنظمة برامجَ إصلاحيةً واسعةً، وقامت أنظمة أخرى بإجراء تغييرات على سياساتها العامّة. وتتابعت تطورات الربيع العربي، خصوصًا خلال الفترة 2013–2014، ليصبح في المنطقة العربية أكثر من نموذج. ففي مقابل نموذج التوافق السياسي وعملية الانتقال الديمقراطي في تونس، جرى انقلاب عسكري في مصر، ودخلت سورية واليمن وليبيا في أتون الصراعات الداخلية، بينما اتخذت دول أخرى إجراءات وسياسات جديدة بعضها هدف إلى التراجع عن البرامج الإصلاحية، والتي اختطفتها لاحتواء

حركة الاحتجاجات، وبعضها الآخر للحيلولة دون أي تحركات جماهيرية شبيهة بما جرى عام 2011.

هدَف المؤشر العربي، منذ انطلاقه عام 2011، إلى قياس هذه التغيرات. فقد سُئل المستجيبون في استطلاع 2011 عن اتجاهات الرأي العامّ نحو الثورة التونسية. وفي استطلاع 2012/ 2013، جرى قياس اتجاهات الرأي في المنطقة العربية تجاه الثورات فيها، وتطوّرات الربيع العربي؛ وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات التي تسعى للتعرّف إلى تقييم الرأي العامّ لهذه الثورات بصفةٍ عامّة.

### 1. تقييم الثورات العربية

هدف المؤشر العربي إلى التعرّف إلى تقييم المواطنين الثورات العربية التي جرت عام 2011؛ وذلك من خلال استطلاع آرائهم، كما هدف إلى التعرّف إلى آرائهم تجاه الربيع العربي؛ سواء كانوا يرونها إيجابيةً أو سلبيةً.

إضافة إلى سؤال المستجيبين عن تقييم ثورات الربيع العربي واحتجاجاته وتطوراتها، أدرج المؤشر العربي سؤالًا خاصًا أكثر تفصيليًّا بشأن تقييم الثورات العربية وحركة الاحتجاجات الشعبية التي شهدها أكثر من بلد عربي خلال عام 2011، وليس هذا السؤال تقييمًا لتطورات ثورات الربيع العربي، وإنما هو من أجل معرفة تقييم الرأي العامّ لما جرى في عام 2011، خاصةً إثر التطورات السلبية التي أثّرت في تطور الثورات العربية ونجاحها، وانتصار ما أصبح يُعرف بـ "الثورات المضادة" وعودة أنظمة حكم استبدادية أو التراجع عن الإصلاحات السياسية. وبناءً على ذلك، سئُل المستجيبون من خلال العودة إلى عام 2011 تحديدًا. وأظهرت النتائج أنّ 49% من المستجيبين يرون أنّ الثورات والاحتجاجات التي حدثت في عام 2011 كانت "إيجابية"، مقابل 39% رأوا أنّها "سلبية". ومن الجدير بالذكر أنّ هنالك شبه إجماع بين المصريين (79%)، والكويتيين (72%)، على أنّ الثورات 2011 واحتجاجاتها هي أمرٌ إيجابي. في حين سُجّلت أعلى النسب التي عَدّت الثورات التي جرت عام 2011 سلبيةً في الأردن بنسبة 72%، والعراق بنسبة 48، إضافة إلى 55% من الرأي العام السعودي الذي عَدَّ ثورات 2011 أمرًا سلبيًا، مقابل 15% اعتبروها إيجابية، مع ملاحظة أن 30% من المستجيبين السعوديين، قالوا إنهم لا يعرفون أو رفضوا الإجابة.

**الشّكل 130:**

**من خلال العودة إلى عام 2011، شهدت عدة بلدان عربية ثورات واحتجاجات شعبية خرج فيها الناس إلى الشوارع في تظاهرات سلمية واحتجاجات، ما هو تقييمك لذلك؟**

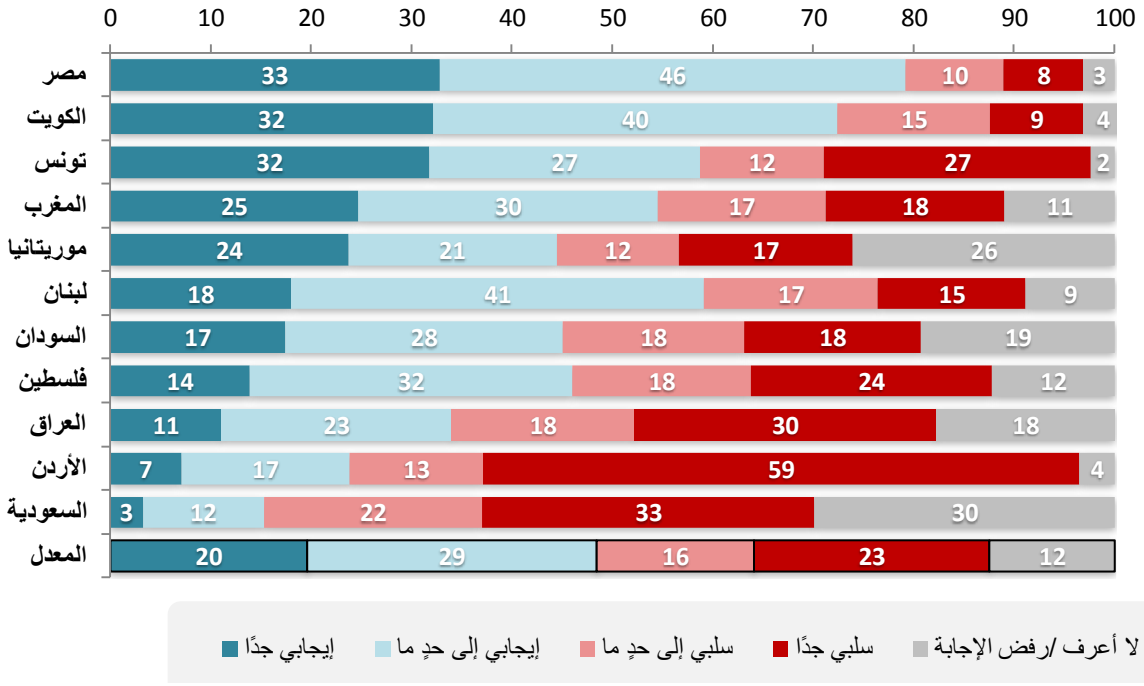


عند مقارنة تقييم المستجيبين في استطلاع 2017/ 2018 لثورات الربيع العربي بالنتائج التي سُجلت في استطلاع 2016، أظهرت النتائج انخفاضًا طفيفًا في التقييم الإيجابي في هذا الاستطلاع؛ إذ عبر 51% من المستجيبين عن تقييم إيجابي لهذه الثورات والاحتجاجات في استطلاع 2016 مقارنة بـ 49% في استطلاع 2017/ 2018. ورغم التراجع الطفيف في نسبة الذين قيموا الثورات إيجابيًا في هذا الاستطلاع، فإن ذلك لم ينعكس على نسبة ارتفاع الذين قيموها سلبيًا، فقد سجلت في استطلاع 2017/ 2018 ما نسبته 39% مقارنة بـ 41% في استطلاع 2016. ومن أجل فهم هذه التغيرات التي طرأت، على الرغم من أنها غير جوهرية، يجدر بنا تحليل التغيرات على صعيد المجتمعات المستطلعة، حيث تظهر النتائج ارتفاع نسبة الذين قيموا ثورات عام 2011 تقييما إيجابيًا في كل من المغرب، والكويت، ولبنان، ومصر، والأردن. وثبات التقييم الإيجابي في كل من الأردن، وفلسطين. وفي المقابل، انخفض التقييم الإيجابي في كل من العراق، وتونس، والسعودية. ففي العراق، عبّر 34% من المستجيبين في هذا الاستطلاع عن تقييم إيجابي لثورات الربيع العربي حين كانت 56% في استطلاع

المؤشر لعام 2016. وانخفض التقييم الإيجابي في تونس بـ 12 نقطة مئوية، وذلك بتقييم الثورات بأنها إيجابية بنسبة 59% من المستجيبين. أما في السعودية فهنالك تغير جذري في الرأي العام؛ إذ انخفضت نسبة الذين قيموا الثورات تقييمًا إيجابيًا من 56% في عام 2016 إلى 15% في عام 2018. وارتفعت نسبة الذين قالوا "لا أعرف" من 8% في عام 2016 إلى 30% في عام 2017/ 2018.

**الشكل 131:**

**من خلال العودة إلى عام 2011، شهدت عدة بلدان عربية ثورات واحتجاجات شعبية خرج فيها الناس إلى الشوارع في تظاهرات سلمية واحتجاجات، ما هو تقييمك لذلك؟ (مقارنة استطلاع 2017/ 2018 باستطلاع 2016)**

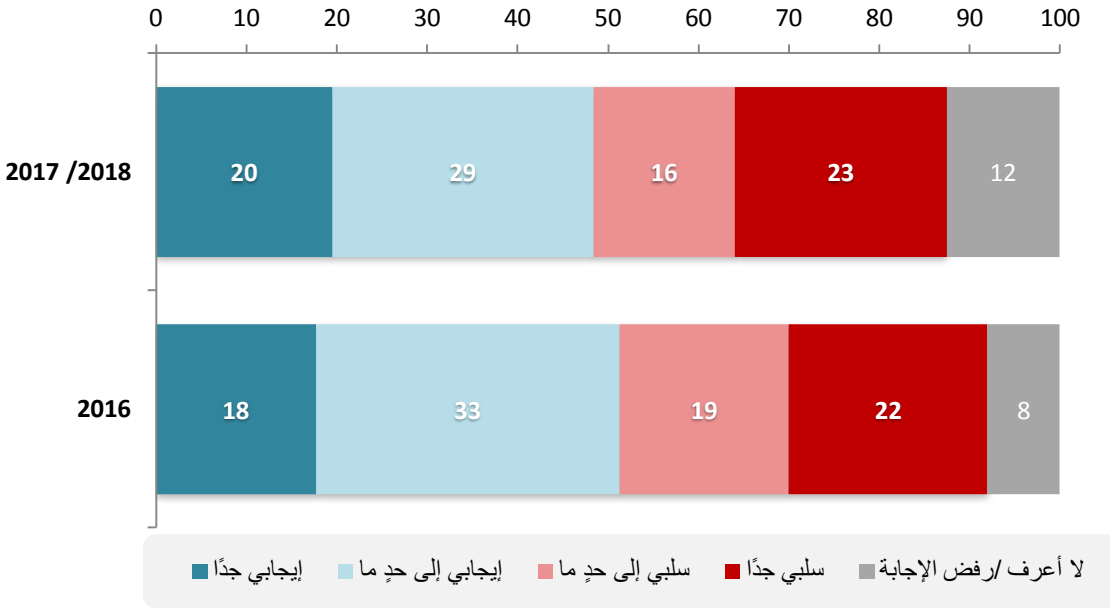

الشكل 132 :

من خلال العودة إلى عام 2011، شهدت عدة بلدان عربية ثورات واحتجاجات شعبية خرج فيها الناس إلى الشوارع في تظاهرات سلمية واحتجاجات، ما هو تقييمك لذلك؟

(مقارنة استطلاع 2017/ 2018 باستطلاع 2016)

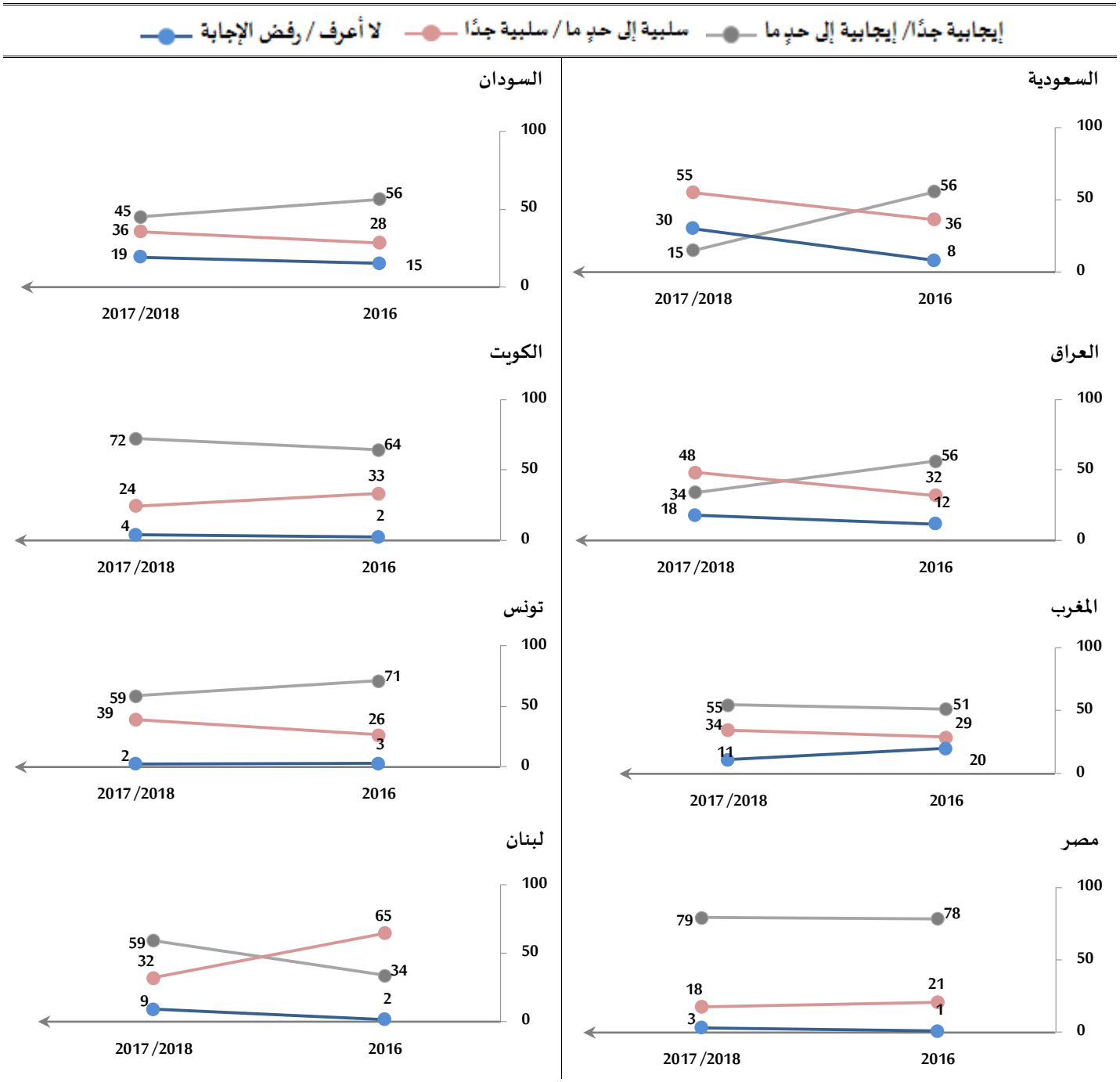

من أجل تعميق فهمنا لموقف الرأي العامّ بشأن تقييم الثورات العربية، سُئل المستجيبون عن أهمّ الأسباب التي دعت إلى نزول المواطنين إلى الشوارع والتظاهر والانتفاض ضد الأنظمة في عام 2011. وتُظهر النتائج أنّ الكتلة الكبرى من المواطنين، بنسبة 28%، فسّرت هذه الثورات بأنّها من أجل تحقيق الديمقراطية، أو إرساء الحريات السياسية، أو بأنّها ضد الدكتاتورية. في حين أفاد 23% أنّها كانت ضد الفساد، وأفاد 20% أنّها بسبب الأوضاع الاقتصادية السيئة. وأفاد 13% أنّها من أجل إنهاء الظلم وإرساء قواعد العدل المساواة. وعَزَا 3% من المستجيبين خروج الناس إلى الشوارع في ثورات واحتجاجات شعبية إلى مواقف معادية للثورات، وعَدُّوا أنّها مؤامرات أو مدفوعة من الخارج.

**الجدول 14:**

**من خلال العودة إلى عام 2011، شهدت عدة بلدان عربية ثورات واحتجاجات شعبية خرج فيها الناس إلى الشوارع في تظاهرات سلمية، بحسب رأيك ما هو أهمّ سبب وثاني أهمّ سبب لذلك؟**

| ترتيب الأسباب / الأسباب | أهم أول سبب | ثاني أهم سبب | المعدل |
|---|---|---|---|
| ضد الفساد | **21** | 11 | 16 |
| نتيجة لأوضاعهم الاقتصادية السيئة | **20** | 17 | 19 |
| ضد الدكتاتورية | **14** | 9 | 11 |
| من أجل الحريات السياسية | **8** | 8 | 8 |
| من أجل إنهاء الظلم | **8** | 14 | 10 |
| من أجل تحقيق المساواة والعدل | **5** | 12 | 8 |
| من أجل الديمقراطية | **4** | 8 | 6 |
| من أجل الكرامة | **4** | 9 | 6 |
| أخرى | **3** | 1 | 1 |
| لا أعرف/ رفض الإجابة | **13** | 0 | 7 |
| لا يوجد خيار أخر | **0** | 13 | 7 |
| المجموع | **100** | 100 | 100 |

**الجدول 15 :**

**من خلال العودة إلى عام 2011 تحديدًا، وليس السنوات اللاحقة، خرج الناس إلى الشوارع في أغلب البلدان العربية في تظاهرات سلمية. بحسب رأيك، ما هما أهمّ سببين لخروج الناس إلى الشوارع للتظاهر؟**

**(مقارنة استطلاع 2017/ 2018 باستطلاع 2016)**

| ترتيب الأسباب / الأسباب | أهم أول سبب | | ثاني أهم سبب | | المعدل | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | **2018 /2017** | **2016** | 2018 /2017 | 2016 | 2018 /2017 | 2016 |
| ضد الفساد | **21** | **25** | 11 | 6 | 16 | 25 |
| نتيجة لأوضاعهم الاقتصادية السيئة | **20** | **18** | 17 | 14 | 19 | 18 |
| ضد الدكتاتورية | **14** | **20** | 9 | 9 | 11 | 20 |
| من أجل الحريات السياسية | **8** | **10** | 8 | 7 | 8 | 10 |
| من أجل إنهاء الظلم | **8** | **5** | 14 | 15 | 10 | 5 |
| من أجل تحقيق المساواة والعدل | **5** | **3** | 12 | 11 | 8 | 3 |
| من أجل الديمقراطية | **4** | **4** | 8 | 9 | 6 | 4 |
| من أجل الكرامة | **4** | **4** | 9 | 9 | 6 | 4 |
| أخرى | **3** | **3** | 1 | 1 | 1 | 3 |
| لا أعرف/ رفض الإجابة | **13** | **7** | 0 | 0 | 7 | 7 |
| لا يوجد خيار آخر | **--** | **--** | 13 | 19 | 7 | 0 |
| المجموع | **100** | **100** | 100 | 100 | 100 | 100 |

عند تحليل الأسباب التي طرحها المستجيبون بحسب بلدانهم، نلاحظ أنّ مستجيبي مصر وموريتانيا وفلسطين قد ركّزوا، أكثر من غيرهم في المجتمعات الأخرى، على أنّ الثورات والاحتجاجات التي جرت كانت بدافع إطاحة الأنظمة الدكتاتورية. كما أنّ مستجيبي هذه المجتمعات، إضافة إلى لبنان، ركّزوا على أنّ دافع الثورات العربية كان من أجل حصول المواطنين على الحريات السياسية. وركّز مستجيبو العراق، وفلسطين، ومصر، بنسب أعلى من غيرهم، على أنّ دافع الثورات العربية في عام 2011 هو الفساد المالي والإداري. في حين انحاز مستجيبو تونس والأردن والكويت، والمغرب، بنسب أكثر من غيرهم، إلى أنّ دافع المواطنين في الثورة والاحتجاج كان سببه سوء الأوضاع الاقتصادية. وكانت أكثرية المستجيبين في كل من الأردن وتونس قد ركزت على أنّ الدافع هو تحقيق العدل والمساواة.

**الجدول 16 :**

**من خلال إلى عام 2011 تحديدًا، وليس السنوات اللاحقة، خرج الناس إلى الشوارع في أغلب البلدان العربية في تظاهرات سلمية. بحسب رأيك، ما هما أهمّ سببين لخروج الناس إلى الشوارع للتظاهر؟**

**(مقارنة استطلاع 2017/ 2018 باستطلاع 2016)**

| | الإجابة الأولى | الكويت | فلسطين | العراق | السعودية | السودان | مصر | المغرب | لبنان | الجزائر | الأردن | موريتانيا | تونس | المعدل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ضد الفساد | 2018 /2017 | 20 | 31 | 37 | 9 | 26 | 31 | 19 | 26 | -- | 17 | 17 | 2 | **21** |
| | 2016 | 34 | 34 | 31 | 31 | 28 | 27 | 26 | 22 | 22 | 22 | 14 | 8 | **25** |
| ضد الدكتاتورية | 2018 /2017 | 16 | 17 | 8 | 5 | 15 | 18 | 14 | 14 | -- | 10 | 22 | 11 | **14** |
| | 2016 | 20 | 20 | 22 | 24 | 18 | 22 | 17 | 19 | 18 | 10 | 32 | 19 | **20** |
| نتيجة لأوضاعهم الاقتصادية السيئة | 2018 /2017 | 23 | 18 | 12 | 21 | 16 | 16 | 20 | 16 | -- | 26 | 10 | 45 | **20** |
| | 2016 | 19 | 17 | 17 | 13 | 12 | 13 | 14 | 20 | 14 | 27 | 11 | 38 | **18** |
| من أجل الحريات السياسية | 2018 /2017 | 9 | 11 | 8 | 6 | 8 | 9 | 5 | 15 | -- | 7 | 7 | 7 | **8** |
| | 2016 | 8 | 9 | 12 | 18 | 9 | 16 | 3 | 13 | 7 | 9 | 10 | 11 | **10** |
| من أجل إنهاء الظلم | 2018 /2017 | 7 | 5 | 7 | 6 | 5 | 5 | 8 | 7 | -- | 19 | 3 | 11 | **8** |
| | 2016 | 4 | 5 | 3 | 2 | 5 | 6 | 7 | 5 | 7 | 11 | 4 | 5 | **5** |
| من أجل الكرامة | 2018 /2017 | 6 | 6 | 1 | 2 | 3 | 5 | 7 | 6 | -- | 3 | 2 | 2 | **4** |
| | 2016 | 3 | 5 | 2 | 6 | 3 | 6 | 6 | 6 | 1 | 7 | 3 | 3 | **4** |
| من أجل الديمقراطية | 2018 /2017 | 9 | 2 | 2 | 2 | 4 | 2 | 6 | 6 | -- | 2 | 4 | 6 | **4** |
| | 2016 | 5 | 3 | 3 | 4 | 6 | 4 | 3 | 7 | 5 | 3 | 4 | 2 | **4** |
| من أجل تحقيق المساواة والعدل | 2018 /2017 | 8 | 1 | 7 | 7 | 7 | 6 | 8 | 2 | -- | 5 | 5 | 3 | **5** |
| | 2016 | 4 | 1 | 1 | 1 | 6 | 6 | 4 | 2 | 3 | 6 | 4 | 2 | **3** |
| أخرى | 2018 /2017 | | 0 | 2 | 0 | | 2 | 2 | 1 | -- | 7 | 3 | 6 | **3** |
| | 2016 | -- | 2 | 0 | 0 | -- | 0 | 1 | 2 | 19 | 3 | 1 | 4 | **3** |
| لا أعرف/ رفض الإجابة | 2018 /2017 | 3 | 8 | 17 | 42 | 15 | 6 | 11 | 6 | -- | 5 | 27 | 7 | **13** |
| | 2016 | 3 | 4 | 9 | 1 | 13 | 2 | 18 | 2 | 3 | 3 | 18 | 8 | **7** |

## 2. اتجاهات الرأي العامّ نحو واقع الربيع العربي ومستقبله

في إطار تقييم الثورات العربية والربيع العربي، طُرحت على المستجيبين عبارتان، وطُلب منهم اختيار العبارة الأقرب إلى وجهة نظرهم. أمّا العبارة الأولى، فهي: "**إنّ الربيع العربي يمرّ بمرحلة تعثُّر، إلا أنه سيحقق أهدافه في نهاية المطاف**". وأمّا العبارة الثانية، فهي: "**إنّ الربيع العربي قد انتهى، وعادت الأنظمة السابقة إلى الحكم**".

أظهرت النتائج أنّ الكتلة الكبرى من الرأي العامّ في المنطقة العربية تؤيّد العبارة الأولى؛ أي إنّها منحازة إلى أنّ الربيع العربي يمرّ بمرحلة تعثُّر، إلا أنّه سيحقق أهدافه في نهاية المطاف. فقد توافق على ذلك

46% من المستجيبين. وفي المقابل، أيَّد 34% العبارة الثانية؛ أيْ إنّ الربيع العربي قد انتهى، وعادت الأنظمة السابقة إلى الحكم. في حين عبّر 9% من المستجيبين عن عدم موافقتهم على أيّ عبارة من العبارتين. وكانت نسبة الذين لم يبدوا رأيًا أو رفضوا الإجابة 11%.

**الشّكل 133:**
**أيّ العبارتين التاليتين أقرب إلى وجهة نظرك؟**

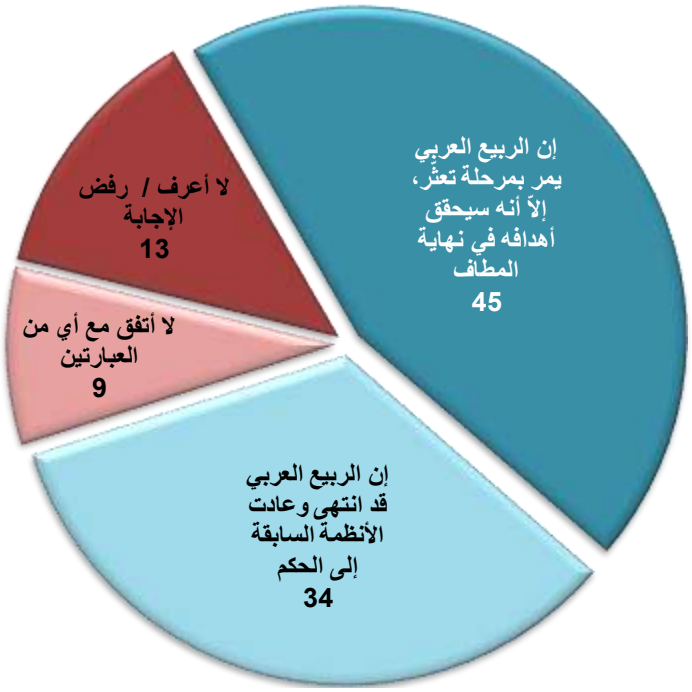


عند تحليل اتجاهات المستجيبين بحسب بلدانهم، تُظهر النتائج أنّ أغلبية الرأي العامّ في كلّ من الكويت، ومصر، ولبنان أيدت أن الربيع العربي يمر بمرحلة تعثر إلا أنه سيحقق أهدافه في نهاية المطاف، كما أن الكتلة الكبرى من المستجيبين – من دون أن تكون أكثرية في كل من السودان وموريتانيا – ترى ذلك، بينما انقسم الرأي العام في باقي الدول بين مؤيد للعبارة الأولى أو مؤيد للعبارة الثانية، مع تركيز الكتلة الأكبر في كل من فلسطين، والعراق، والأردن، وتونس على مقولة "إنّ الربيع العربي قد انتهى، وعادت الأنظمة السابقة إلى الحكم".

**الشّكل 134:**

**أيّ العبارتين التاليتين أقرب إلى وجهة نظرك؟**

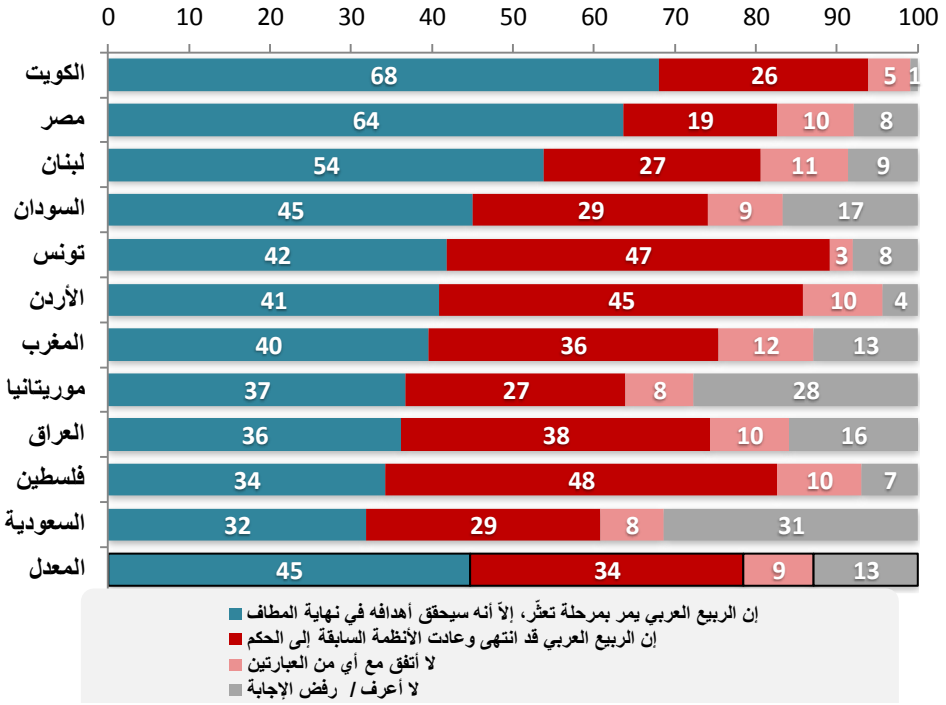


عند مقارنة اتجاهات الرأي العامّ نحو العبارتين السابقتَي الذِكر في استطلاع 2017/ 2018 بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014، تُظهر النتائج أنّ نسبة الذين أفادوا أنّ الربيع العربي يمرّ بمرحلة تعثّر إلا أنّه سيحقق أهدافه في نهاية المطاف، قد انخفضت إلى 45% في استطلاع 2017/ 2018. وارتفعت نسبة المستجيبين الذين أفادوا أنّ الربيع العربي قد انتهى وأنّ الأنظمة السابقة عادت إلى الحكم في استطلاع 2017/ 2018، مسجّلةً 34% مقارنةً بـ 17% في استطلاع 2014. وهذا يعني أن المزاج العام أصبح أقل تفاؤلًا مما كان عليه في عام 2014 أو ربما أقل وهمًا حول واقع الثورات ومآلاتها.

عند تحليل التغيرات في اتجاهات الرأي العامّ في كلّ مجتمع من المجتمعات المستطلعة نحو هاتين العبارتين، يظهر جليًّا أنّ نسبة الذين أفادوا أنّ الربيع العربي سيحقق أهدافه في نهاية المطاف قد انخفضت في جميع البلدان، مقابل ارتفاع نسبة الذين قالوا إنّ الربيع العربي قد انتهى وإنّ أنظمة الحكم السابقة قد عادت إلى السلطة. وكان الاستثناء في بلدين؛ هما لبنان، ومصر. وتجدر ملاحظة أن نحو ثلث الرأي العام السعودي أجاب بأنه لا رأي له في هذا الموضوع مقارنة بـ 4% في استطلاع 2016.

في الحصيلة النهائية، كان المواطنون في المنطقة العربية أكثر تفاؤلًا بمستقبل الربيع في آخر استطلاع؛ إذ إنّ نسبة الذين يفيدون أنّه سيحقق أهدافه في نهاية المطاف أعلى كثيرًا من عشر نقاط مئوية من الذين قالوا إن الربيع العربي قد انتهى. إلا أنّ هذا التفاؤل في انخفاضٍ عند مقارنة اتجاهات الرأي العامّ في استطلاع 2017/ 2018 باستطلاع 2014.

**الشّكل 135:**

**أيّ العبارتين التاليتين أقرب إلى وجهة نظرك؟**

**(مقارنة استطلاع 2017/ 2018 باستطلاعات 2016 و2015 و2014)**

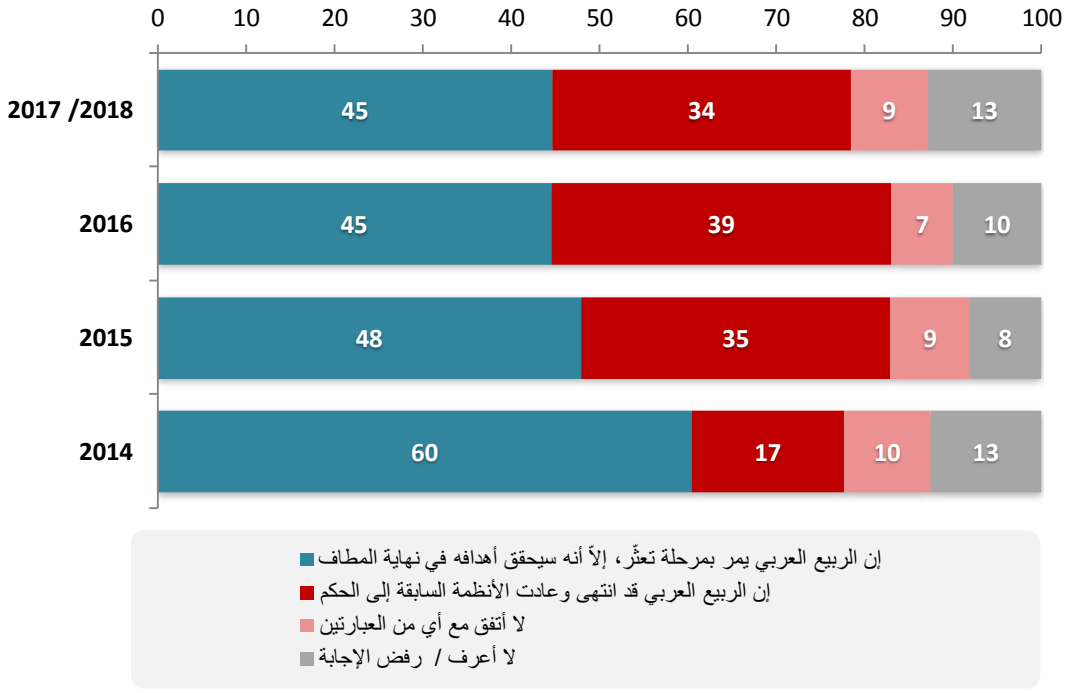

## الشّكل 136:

## أيّ العبارتين التاليتين أقرب إلى وجهة نظرك؟

## (مقارنة استطلاع 2017/ 2018 باستطلاعات 2016 و2015 و2014)

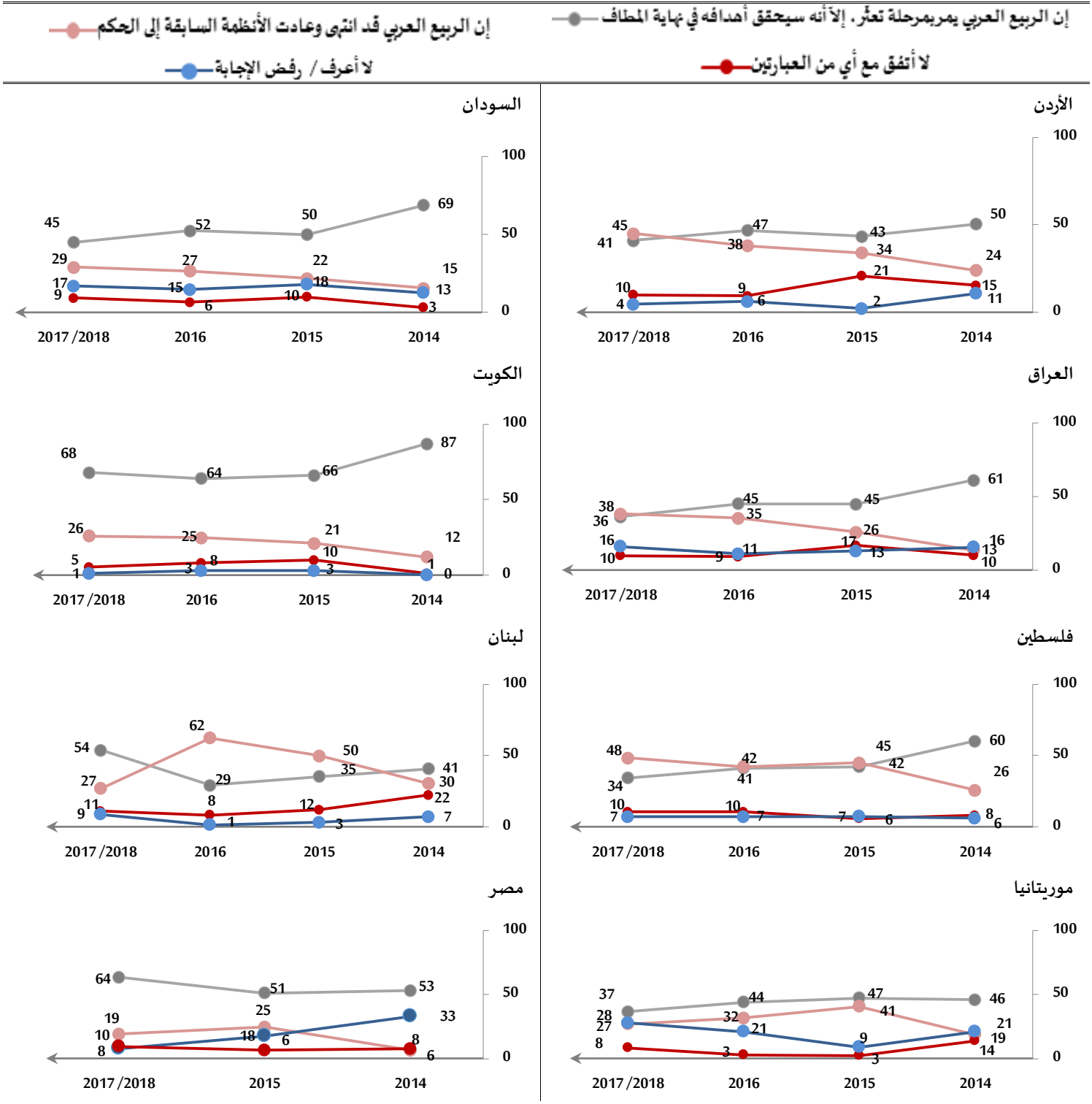

# القسم الرابع: المشاركة السياسيّة والمدنيّة

أظهرت نتائج المؤشّر العربي في الأقسام الثلاثة السابقة أنّ المواطنين في المنطقة العربيّة لديهم تصوّرات عن أهمّ المشكلات التي تواجه بلدانهم، والتي يجب أن تكون لها أولوية المعالجة. كما أظهروا انحيازهم إلى النظام الديمقراطي، والمشاركة في صنع القرار، وأنّ لديهم تصوّرًا واضحًا بخصوص ماهية الديمقراطية. ويستعرض هذا القسم نتائج المؤشّر العربيّ في ما يتعلق بالمشاركة السياسية والمدنيّة للمواطنين في المنطقة العربية.

إنّ مشاركة المواطنين على الصعيدين المدني والسياسي، هي في جوهرها تعبير عن ممارسة مبادئ المواطنة، وأساس إنجاح المشاركة في اتخاذ القرار. وقد تضمّن هذا القسم مجموعةً من المؤشّرات التي تقيس أوجه المشاركة السياسية والمدنيّة للمواطنين؛ وذلك من خلال التعرّف إلى مدى انخراطهم في مجموعة من النشاطات ذات المحتوى المدني والسياسي، إضافةً إلى التّعرف إلى معدلات انتسابهم إلى المنظمات السياسية والمدنية.

## 1. الاهتمام بالشؤون السياسية في البلد

يفترض الانخراط في النشاط السياسي والمدني قدرًا من الاهتمام بالشؤون السياسية. وبناءً عليه، يهدف المؤشّر العربيّ إلى التعرّف إلى مدى اهتمام مواطني المنطقة العربيّة بالشؤون السياسية. وقد أبدت أكثرية مواطني المنطقة العربيّة اهتمامًا بالشؤون السياسيّة في بلدانها؛ إذ أفاد 71% من المستجيبين أنّهم مهتمّون بالشؤون السياسية في بلدانهم بدرجات متفاوتة: 12% مهتمّون جدًّا، 27% مهتمّون، 32% مهتمّون قليلًا؛ وذلك مقابل 28% أفادوا أنّهم غير مهتمّين على الإطلاق.

وعلى الرّغم من أنّ أكثريّة المستجيبين في البلدان المستطلعة أفادت أنّها مهتمّة بالشؤون السياسية في بلدانها، فإنّ اتّجاهات الرّأي العامّ تتباين من بلد إلى آخر على صعيد الاهتمام بالشؤون السياسية في بلدانهم. تتركّز النسب الأعلى التي أفادت أنّها غير مهتمّة بالشؤون السياسية في بلدانها بين مستجيبي تونس، والمغرب، والأردن، وموريتانيا؛ إذ أفاد أكثر من ثلث المستجيبين في هذه المجتمعات عدم اهتمامهم بالشؤون السياسية في بلدانهم على الإطلاق. بينما عبّر الكويتيون عن أعلى نسبة اهتمام

بالشؤون السياسية.

**الشّكل 137:**

**مدى اهتمام المستجيبين بالشؤون السياسية في بلدانهم**

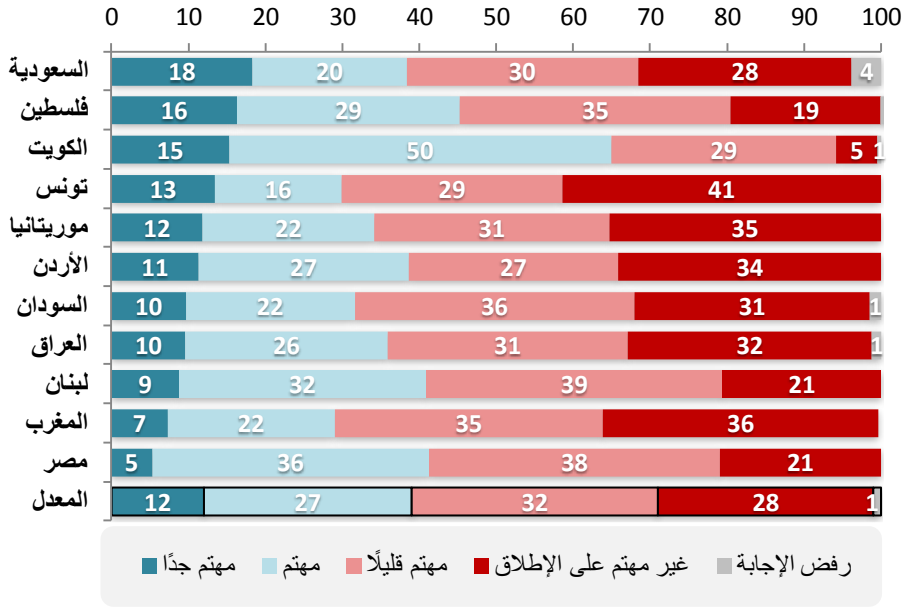


وعند مقارنة درجة اهتمام الرأي العامّ في المنطقة العربيّة بالشؤون السياسية في استطلاع عام 2018/2017 بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011، يظهر أنّ عدم الاهتمام بالشؤون السياسية في هذا الاستطلاع قد ارتفع مقارنة بما كان عليه الأمر خلال السنوات الخمس الماضية لتصبح نسبته 28% عام 2017/ 2018؛ وهي النسبة القريبة من التي سجلت في عام 2011 قد ارتفعت لتصل إلى 19% في استطلاع 2012 /2013، و23% في عام لاستطلاعي 2014 و2015، وذلك قبل أن ترتفع إلى 25% عام 2016، هذه التغيّرات في اتّجاهات الرأي العامّ العربيّ هي تغيّرات محدودة وليست ذات دلالة من الناحية الإحصائيّة. لكنّ التغيرات المحدودة في المعدّل العام تتضمن تغيراتٍ مهمةً في آراء المستجيبين عند تحليل كل بلدٍ على حدة مع سنة الأساس، ففي حين كانت النسب شبه ثابتة عبر السنوات في الأردن، وفلسطين، ومصر، شهد الاهتمام بالشؤون السياسية **ارتفاعًا ملحوظًا** في الكويت. ويعتبر هذا الارتفاع ذا دلالات جوهرية عند مقارنته بمدى الاهتمام في استطلاعات المؤشر للأعوام السابقة؛ فقد ارتفعت نسبة اهتمام الكويتيين بالشؤون السياسية بصورة ملحوظة من 86% في استطلاع 2012/ 2013 إلى 94% في استطلاع 2017/ 2018. وينطبق

الأمر كذلك على معدلات اهتمام اللبنانيين والموريتانيين بالشؤون السياسية بحسب استطلاعات المؤشر العربي الخمسة.

وفي المقابل، انخفضت نسبة الاهتمام بالشؤون السياسية بصورة ملحوظة في السعودية، والسودان، وتونس، والمغرب، وموريتانيا، والعراق. وكانت أكبر نسب اهتمام هي التي طرأت في كل من السعودية والعراق عند مقارنة نتائج المؤشر 2017/ 2018 بنتائج استطلاعات السنوات السابقة.

**الشّكل 138:**

**مدى اهتمام المستجيبين بالشؤون السياسية في بلدانهم في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011**

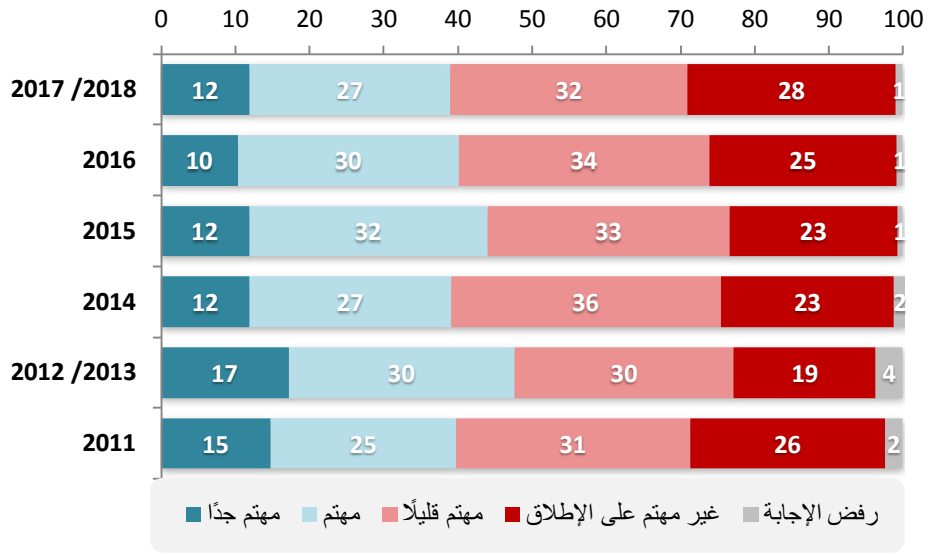

**الشّكل 139:**

**مدى اهتمام المستجيبين بالشؤون السياسية في بلدانهم في مؤشر 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2015 و2014 و2012/ 2013 و2011**

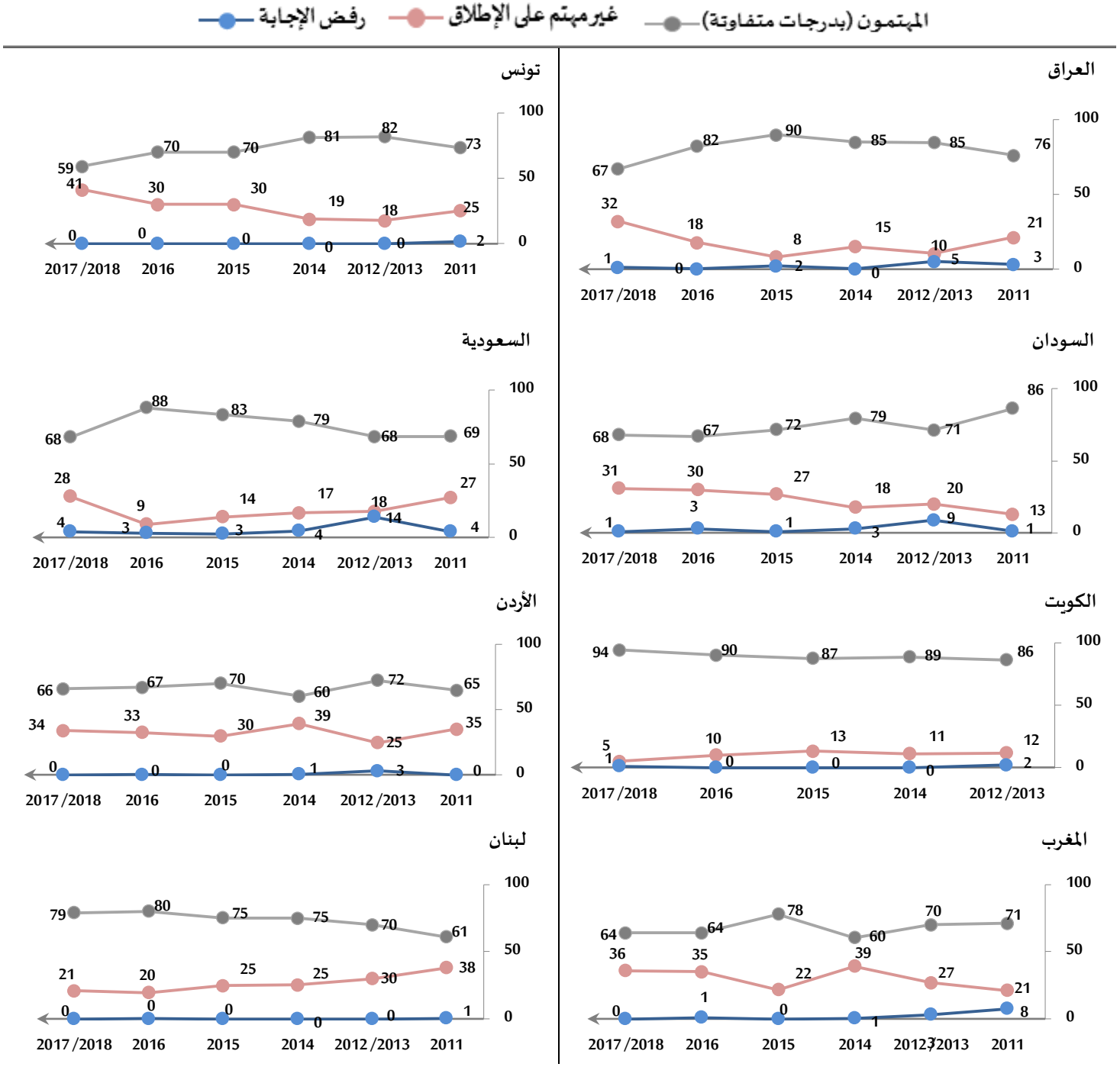

### 2. وسائل متابعة الأخبار السياسيّة ومصادرها

وفي إطار التعرّف إلى الوسائل التي يستخدمها مواطنو المنطقة العربيّة لمتابعة الشؤون السياسيّة، طرح المؤشّر العربيّ سؤالًا عن الوسائل الأكثر اعتمادًا لمتابعة الأخبار السياسيّة في بلدانهم. وتُظهر النتائج أنّ الرأي العامّ في المنطقة العربيّة يعتمد على **التلفزيون** بوصفه أكثر وسيلة إعلاميّة لمتابعة الأخبار السياسيّة بنسبة 59%، في حين حلّت **شبكة الإنترنت** في المرتبة الثانية بنسبة 22%، وحلّ في المرتبة الثالثة **الراديو** بنسبة 8%، و**الصحف اليومية** (النسخ الإلكترونية والورقية) بالنسبة نفسها 5%. وتبرز هذه النتائج أنّ أكثرية الرأي العام ما زالت تعتمد على **التلفزيون** بوصفه مصدرًا للأخبار، الأمر الذي يعني أنّ القنوات التلفزيونية هي الأكثر أهميةً في التأثير في مواطني المنطقة العربيّة، سواء أكان هذا على صعيد كونها الوسيلة الأساسيّة لتعرّفهم إلى الأخبار أم على صعيد صوغ وجهات نظرهم نحو التطوّرات السياسيّة في بلدانهم أو في المنطقة.

إنّ أكثريّة المستجيبين في أغلب المجتمعات المستطلعة آراء مواطنيها، أفادت أنّها تعتمد على **القنوات التلفزيونية**. ويكاد يكون الرأي العامّ اللبنانيّ، والمصريّ، والعراقيّ معتمدًا بصفة شبه حصرية على التلفزيون؛ إذ راوحت نسبتهم بين 88% و70%. أمّا الذين يعتمدون على التلفزيون في الأردن، وتونس، وفلسطين، والمغرب فقد جاءت نسبتهم بين 65% 53% من المستجيبين في هذه البلدان. في حين كانت النسبة أقل من النصف في كل من موريتانيا، والسودان، حيث أفاد 46% و45% اعتمادهم على التلفزيون.

أما أدنى مستويات الاعتماد على التلفزيون في البلدان المستطلعة فقد سجلت في الكويت، والسعودية، حيث عبر 36% و39% عن اعتمادهم على التلفزيون. إن هذا الانخفاض في هذين البلدين كان لمصلحة الاعتماد على الإنترنت كأهم مصدر للحصول على الأخبار السياسية؛ فقد أفاد نحو نصف الكويتيين (47%) وثلث السعوديين أنهم يعتمدون على الإنترنت.

إنّ الاعتماد على **الصحف اليوميّة** هو اعتماد محدود جدًّا في كلّ بلدٍ من البلدان المستطلعة آراء مواطنيها، باستثناء الكويت؛ إذ أفاد 15% من الرّأي العامّ الكويتي اعتماده على الصّحف، يليها السودان وبنسبة 9% تعتمد على الصحف اليومية. إضافة إلى اعتماد الكويتيين والسعوديين على الإنترنت، فإن

أكثر من ربع الفلسطينيين، والتونسيين، والأردنيين أفادوا أنّهم يعتمدون على شبكة الإنترنت وبنسب تفوق المعدّل العام. أما الرّاديو فيبقى له تيار جدير بالملاحظة يتابعه في موريتانيا والسودان بنسبة 25% و 18% على التوالي.

**الشّكل 140:**

**اتّجاهات المستجيبين نحو الوسائل الإعلامية الأكثر استخدامًا للحصول على الأخبار السياسيّة**

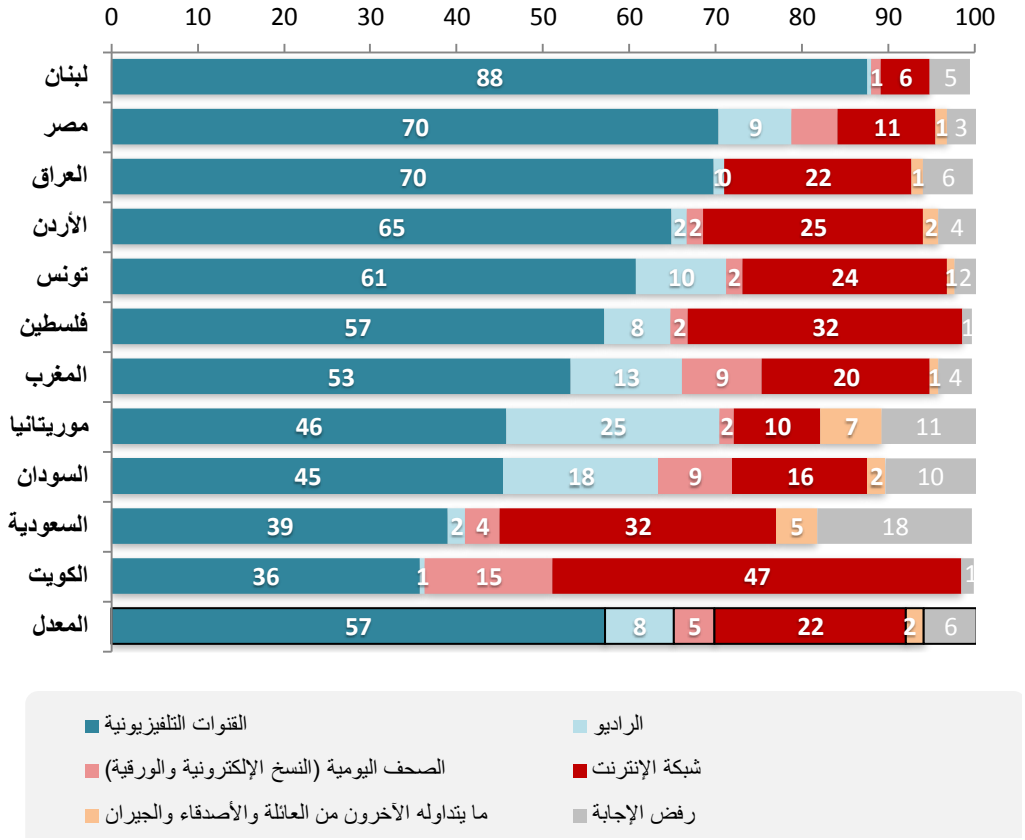


إنّ مقارنة مدى اعتماد المواطنين على وسائل إعلام مختلفة في استطلاع 2017/ 2018 بنتائج الاستطلاعات السابقة (2011 و2012/ 2013 و2014 و2015 و2016) تشير إلى تغير في أنماط الاعتماد على وسائل الإعلام من أجل الحصول على الأخبار السياسية؛ إذ إنّ نسبة الذين يعتمدون على **التلفزيون** قد انخفضت بصورة جليّة في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً باستطلاعات الأعوام السابقة، حيث أصبحت هذه النسبة 57% بعد أن كانت نحو ثلاثة أرباع المستجيبين في الاستطلاعات السابقة. وفي المقابل، ارتفعت نسبة الذين يعتمدون على الإنترنت من 5% في عام 2011 إلى 13% في عام 2016، ولتصل إلى معدل غير مسبوق وبنسبة 22% عام 2017/ 2018. وبهذا، فإنّ التغيّر الذي

يتحقق من خلال زيادة المعتمدين على الإنترنت هو تغيّر جوهري وينبئ بزيادة الاعتماد عليه في الأعوام المقبلة، في حين بقيت نسب اعتماد المستجيبين على كلٍ من الراديو والصحف اليومية متقاربةً طوال سنوات المؤشر الخمس.

أما على مستوى البلدان المستطلعة، فقد انخفض الاعتماد على التلفزيون في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً باستطلاعات المؤشر في جميع هذه البلدان، مقابل ارتفاع مطّرد في الاعتماد على الإنترنت. ولعل الإنقلاب الجذري في أنماط متابعة الأخبار السياسية هو الذي سجّل في الكويت، والسعودية.

**الشّكل 141:**

**اتّجاهات المستجيبين نحو الوسائل الإعلامية الأكثر استخدامًا للحصول على الأخبار السياسيّة في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً باستطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011**

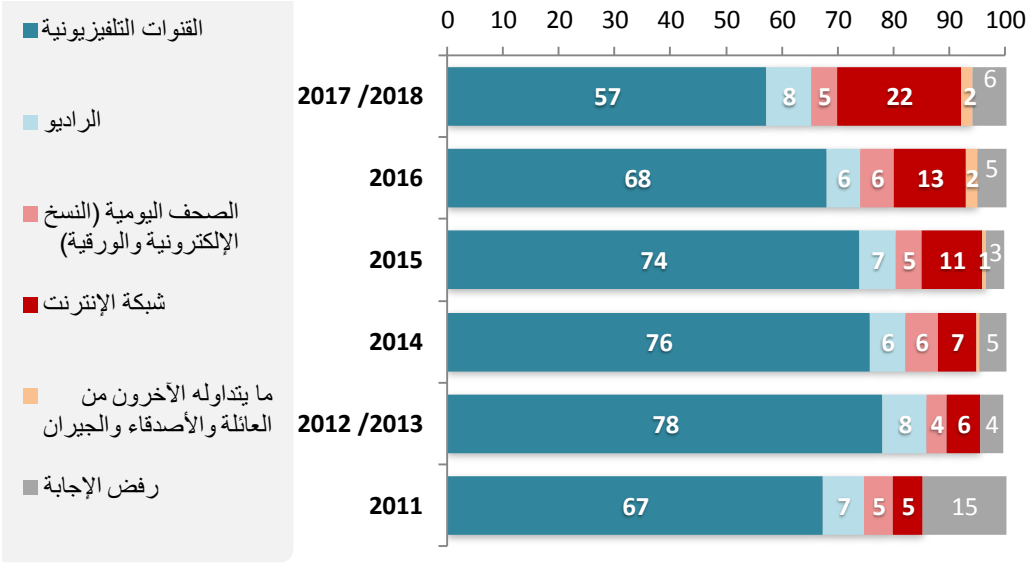

**الشّكل 142:**

**اتّجاهات المستجيبين نحو الوسائل الإعلامية الأكثر استخدامًا للحصول على الأخبار السياسيّة في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً باستطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011**

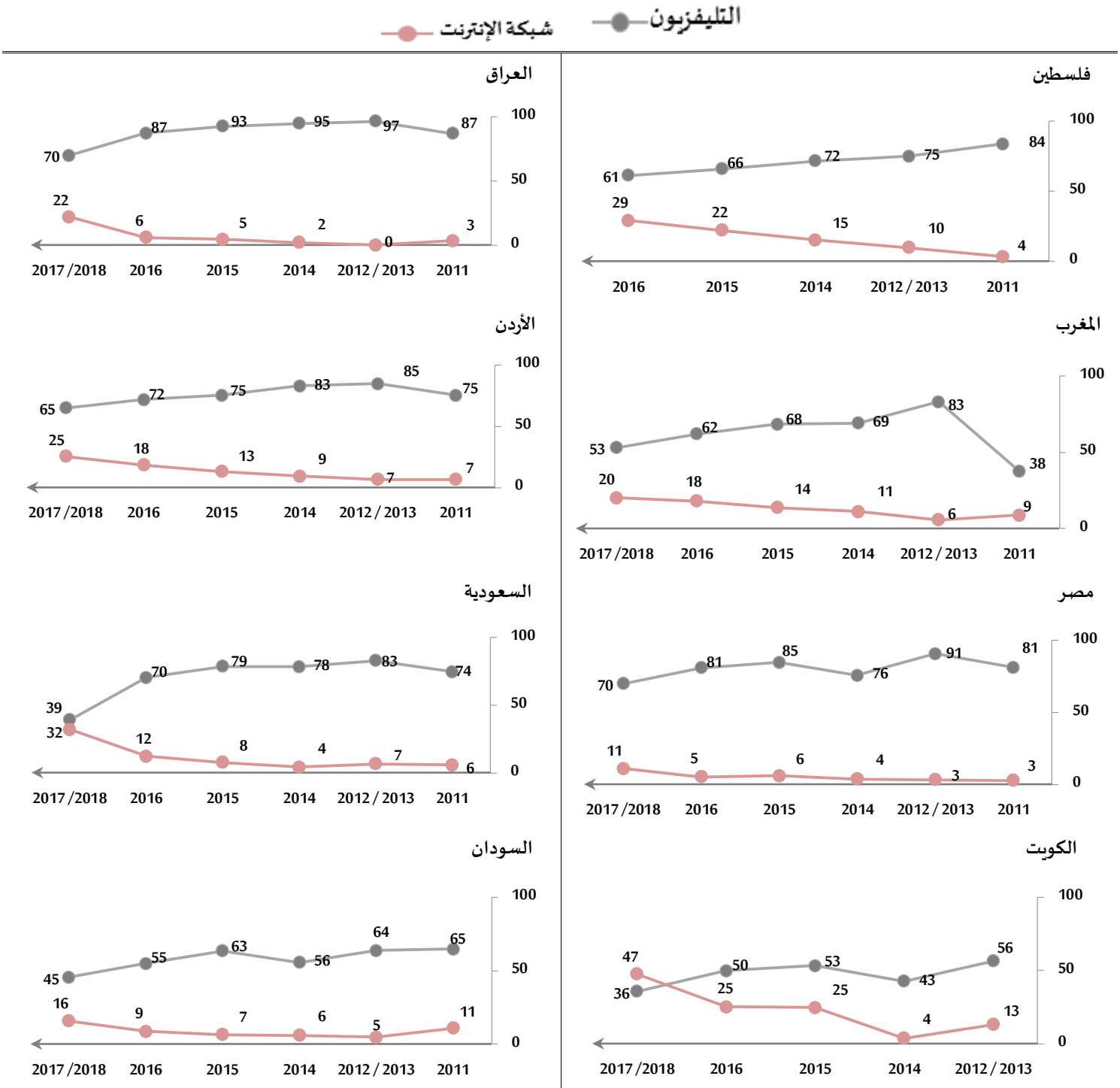

### 3. الانخراط في نشاطات ذات محتوى مدنيّ أو سياسيّ

تضمّن المؤشّر العربيّ مجموعةً من المؤشّرات لقياس مدى انخراط المواطنين في المجال العامّ؛ وذلك من خلال التعرّف إلى مجموعةٍ من النّشاطات التي يقوم بها المواطنون عادةً، وتبرز مدى انخراطهم في العمل العامّ والنشاط السياسيّ والمدنيّ في بلدانهم بصفةٍ عامّة، أو في إطار الدّفاع عن مصالحهم والتعبير عن آرائهم وأفكارهم. وفي هذا السّياق، سُئل مستجيبو المنطقة العربيّة إن قاموا خلال الإثنَي عشر شهرًا السابقة بالمشاركة، مرّةً واحدة على الأقلّ أو أكثر، في أيٍ من النشاطات التالية:

- المشاركة في توقيع عريضة، أو رسالة، أو وثيقة احتجاج.
- المشاركة في الانضمام إلى مجموعة ناشطة تعمل على الضغط أو الدّعم أو الحشد؛ من أجل قضيّة مجتمعية أو عامّة.
- المشاركة في الانضمام إلى تظاهرة أو مسيرة سلميّة.

وعلى صعيد المشاركة في توقيع عريضة، أو رسالة، أو وثيقة احتجاج خلال الإثنى عشر شهرًا السابقة لتنفيذ الاستطلاع، تُظهر النتائج أنّ نسبة 84% من الرأي العامّ في المنطقة العربيّة **لم تشارك** في مثل هذه النشاطات. في المقابل، فإنّ 7% من المستجيبين قالوا إنّهم شاركوا في مثل هذا النشاط **أكثر من مرّة**. وأفاد 6% أنّهم شاركوا في توقيع عريضة احتجاج **لمرّةٍ واحدةٍ** خلال الإثني عشر شهرًا الماضية.

يُظهر تحليل البيانات بحسب بلدان المستجيبين تباينات تعبّر عن مدى انخراط مواطني كلّ بلدٍ في المشاركة في توقيع عريضة، أو رسالة، أو وثيقة خلال الفترة المرصودة؛ حيث سجلت أعلى نسبة في الكويت حين أفاد 34% من المستجيبين أنهم شاركوا مرة واحدة أو أكثر في مثل هذا النشاط، يليها فلسطين، والمغرب بنسبة 18%، و17% في موريتانيا، و15% في كل من السودان ومصر، و8% في العراق ولبنان، و4% في تونس، وتذيلت السعودية والأردن قائمة البلدان بنسبة 1% و2% على التوالي.

**الشّكل 143:**

**المستجيبون الذين أفادوا أنّهم قاموا بالمشاركة في توقيع عريضة، أو رسالة، أو وثيقة احتجاج خلال الإثني عشر شهرًا الماضية**

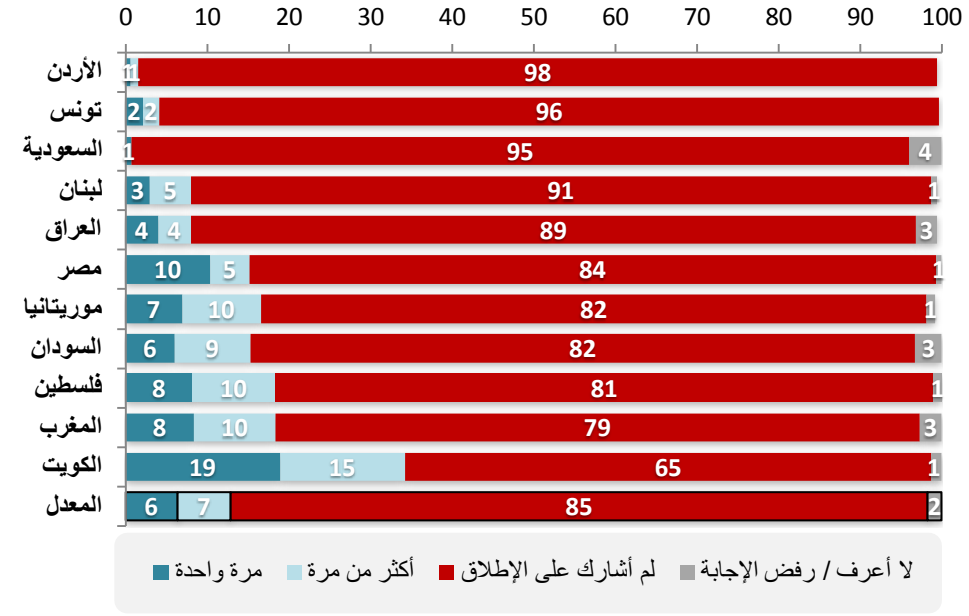


عند مقارنة نسبة الذين شاركوا في توقيع عريضة أو رسالة أو وثيقة احتجاج في استطلاع 2017/ 2018 باستطلاعات الأعوام السابقة، تُظهر النتائج أنّ نسبة المشاركين في هذه النشاطات (لمرة واحدة أو أكثر) كانت شبه مستقرة منذ عام 2012/ 2013 مع تغيرات طفيفة بين هبوط وصعود من عام إلى آخر. وعند مقارنة هذه النسب في استطلاع 2017/ 2018 بحسب المجتمعات المستطلعة في الاستطلاعات السابقة، نجد شبه انخفاض في نسب الذين شاركوا في توقيع عريضة أو رسالة أو وثيقة احتجاج في كلٍ من السعودية، والأردن، والعراق، وتونس، في حين ارتفعت النسب مع تغيرات متفاوتة في كلٍ من الكويت، والمغرب، وفلسطين، وموريتانيا.

**الشّكل 144:**

**المستجيبون الذين أفادوا أنّهم قاموا بالمشاركة في توقيع عريضة، أو رسالة، أو وثيقة احتجاج خلال الإثني عشر شهرًا الماضية في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً باستطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013**

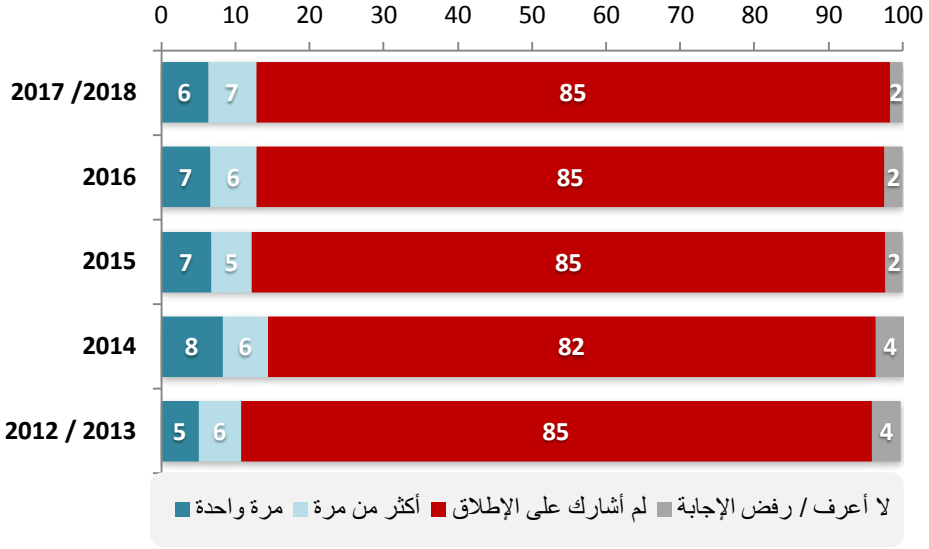

**الشّكل 145:**

**المستجيبون الذين أفادوا أنّهم قاموا بالمشاركة في توقيع عريضة، أو رسالة، أو وثيقة احتجاج خلال الإثني عشر شهرًا الماضية في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013**

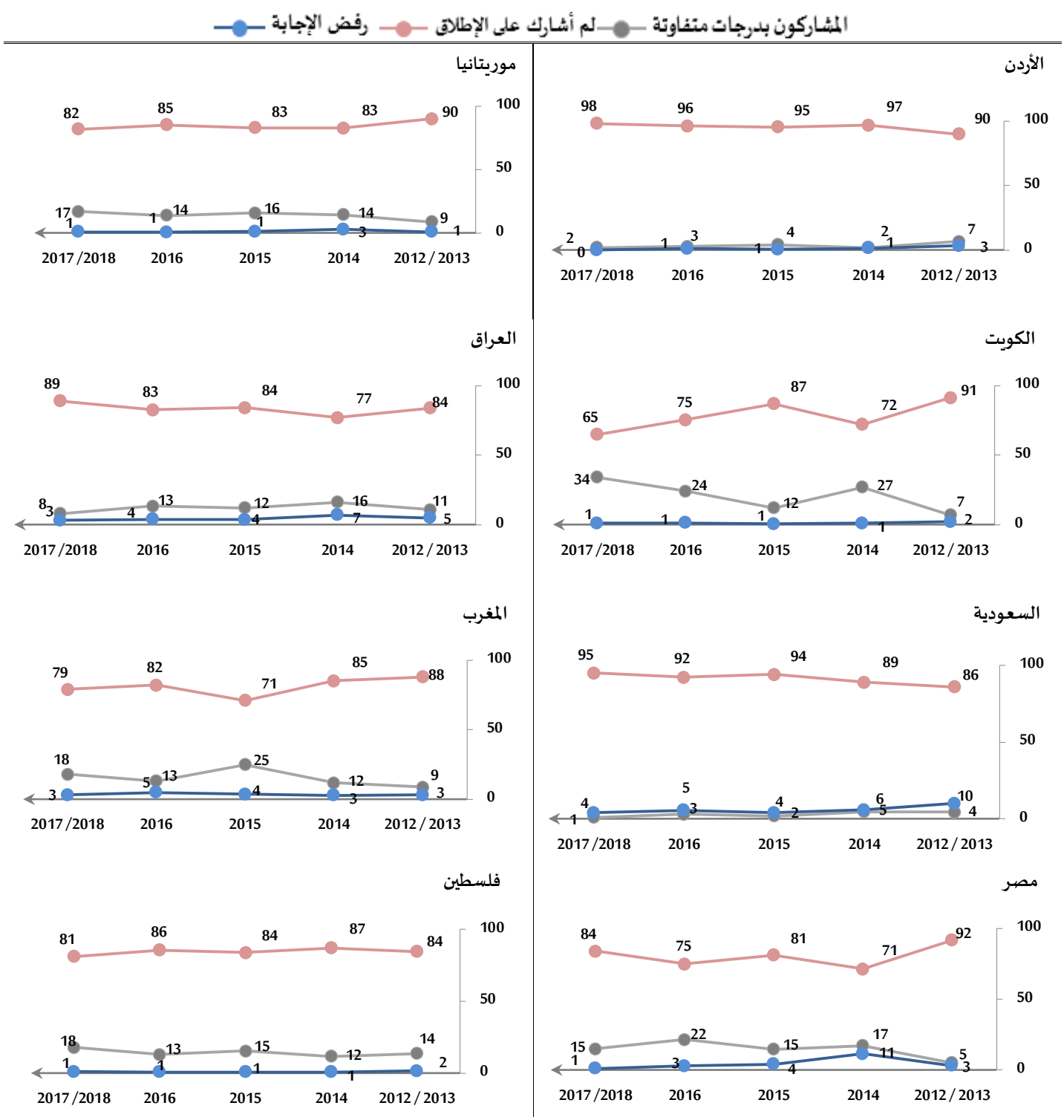

أمّا المشاركة في الانضمام إلى مجموعاتٍ ناشطة للضغط أو الدعم أو المدافعة أو الحشد، من أجل قضية مجتمعية محلية أو عامّة (والمقصود هنا مجموعات تؤسّس لتتفاعل مع قضيّة محدّدة، وقد تنتهي هذه المجموعة بانتهاء الهدف من إنشائها أو تتحوّل إلى مجموعة مؤسّسة)، فقد خلصت نتائج استطلاع المؤشّر العربيّ لعام 2017/ 2018 إلى أنّ نسبة 7% من مواطني المنطقة العربيّة **قد شاركوا أكثر من مرّة** في الانضمام إلى مجموعات ناشطة في المدافعة أو الدعم أو الحشد من أجل قضية مجتمعية أو عامّة خلال الإثني عشر شهرًا الماضية. كما أفاد 6% أنّهم شاركوا في مثل هذا النشاط **مرّةً واحدة**. وعبّر 86% من المستجيبين عن **عدم مشاركتهم** في مثل هذا النشاط على الإطلاق.

تتباين نسب المستجيبين الذين أفادوا أنّهم شاركوا في مثل هذا النشاط من بلدٍ إلى آخر؛ فقد كان الموريتانيون الأكثر مشاركةً في مثل هذا النشاط (19%)، وكذلك الفلسطينيون (19%)، فالكويتيون (18%)، فالسودانيون (16%)، فالعراقيون (14%)، فالمصريون (11%)، ثم اللبنانيون (9%). في حين كانت نسبة الذين شاركوا في مثل هذا النشاط في تونس (4%) من المستجيبين. أما أقل نسب سُجلت فكانت في الأردن، والسعودية، حيث عبر 1% عن المستجيبين عن مشاركتهم في مثل هذا النشاط.

**الشّكل 146:**

**المستجيبون الذين أفادوا أنّهم شاركوا في الانضمام إلى مجموعة ناشطة تعمل على الضغط/ الدعم/ الحشد من أجل قضية ما (قضية عامّة أو مجتمعيّة) خلال الإثني عشر شهرًا الماضية**

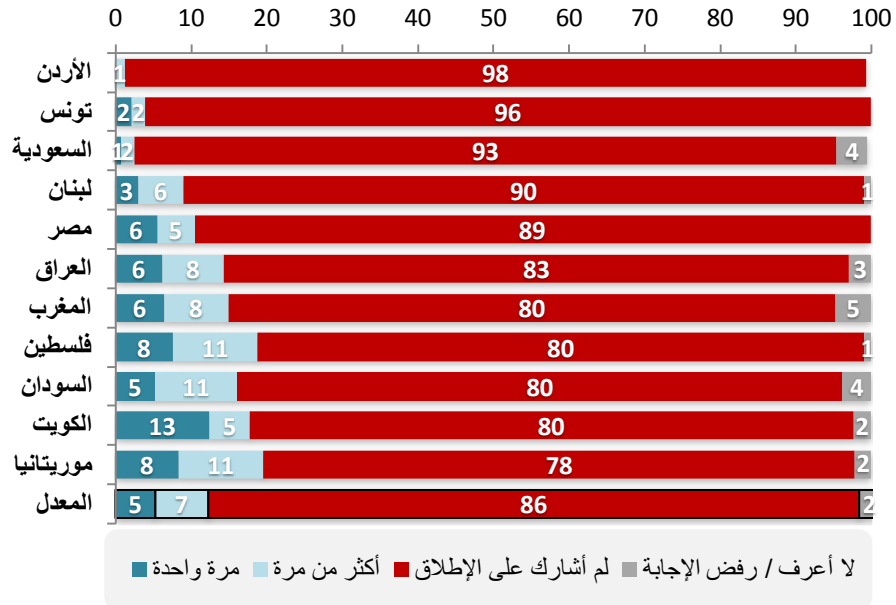

عند مقارنة نسبة الذين شاركوا في الانضمام إلى مجموعة ناشطة تعمل على الضغط والدعم من أجل قضية عامة في استطلاع 2017/ 2018، باستطلاعات الأعوام السابقة، يظهر أنّ نسبة الذين شاركوا قد ارتفعت ارتفاعًا طفيفًا وتدريجيًا عبر السنوات الخمس الماضية من 9% في استطلاع 2012/ 2013، إلى 11% في عام 2014، ثم 13% عام 2017/ 2018. وعند مقارنة نتائج استطلاع المؤشر حسب البلدان المستطلعة، نلاحظ أن انخراط المواطنين في كل من الكويت، وموريتانيا، والمغرب، وفلسطين على وجه الخصوص قد ارتفع. بينما ظل ثابتًا في كل من لبنان، وتونس، والأردن، والسعودية.

وارتفعت نسب الذين شاركوا في مثل هذه النشاطات في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً باستطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 في كلٍ من السودان، والعراق، والكويت، والمغرب، وفلسطين، ومصر، وموريتانيا. وفي المقابل، انخفضت نسبة المشاركين في هذا النشاط في الأردن، ولبنان. وكانت النسب شبه متشابهة في تونس.

**الشّكل 147:**

**المستجيبون الذين أفادوا أنّهم شاركوا في الانضمام إلى مجموعة ناشطة تعمل على الضغط/ الدعم/ الحشد من أجل قضيّة ما (قضيّة عامّة، أو مجتمعيّة) خلال الإثني عشر شهرًا الماضية في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013**

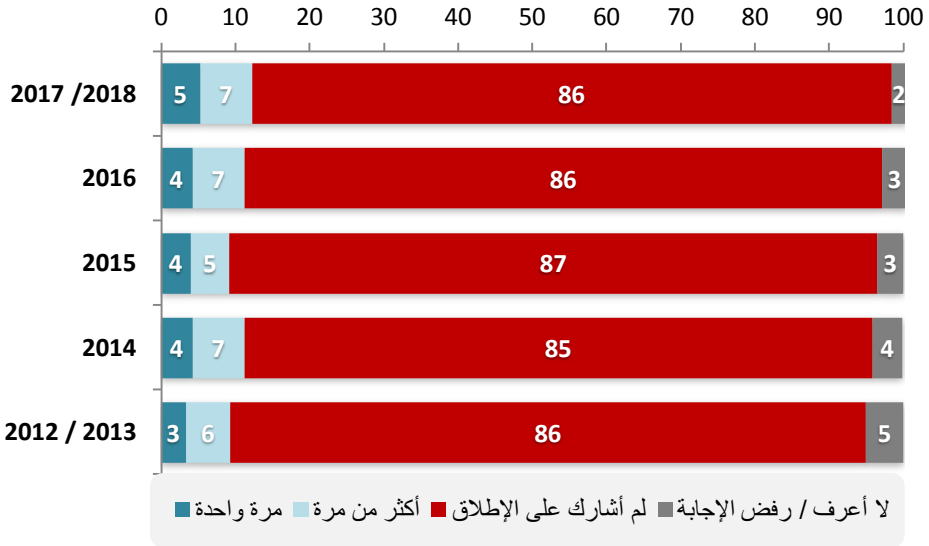

**الشّكل 148:**

**المستجيبون الذين أفادوا أنّهم شاركوا في الانضمام إلى مجموعة ناشطة تعمل على الضغط/ الدعم/ الحشد من أجل قضيّة ما (قضيّة عامّة، أو مجتمعية) خلال الإثني عشر شهرًا الماضية في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 في الكويت، والمغرب، ومصر، والأردن**

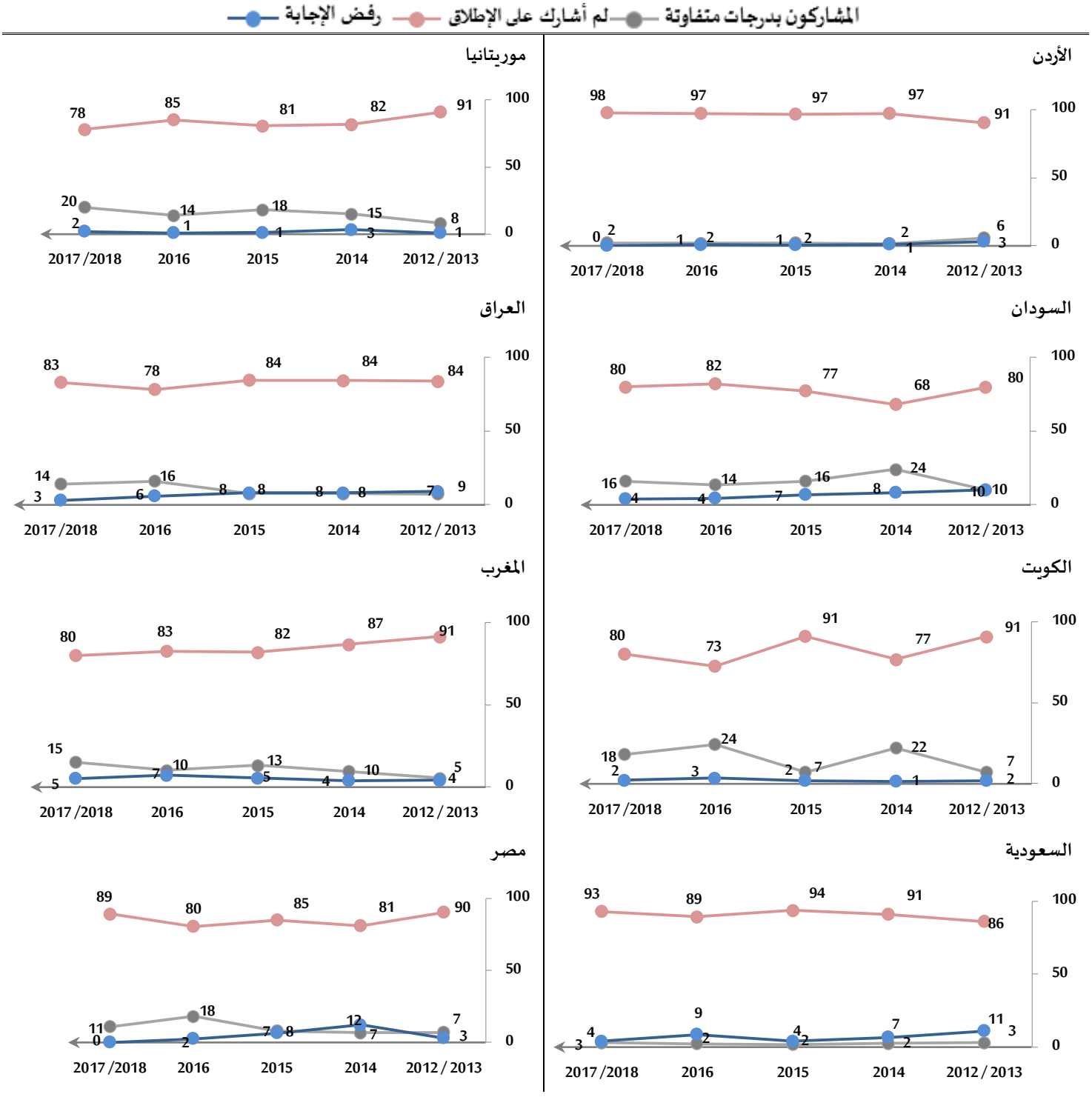

وفي ما يخصّ المشاركة في تظاهرة أو مسيرة أو تجمّعٍ سلمي خلال 2017/ 2018، أفاد نحو 9% أنّهم شاركوا أكثر من مرّة، وقال 8% إنّهم شاركوا مرّةً واحدة. في المقابل، أفاد 81% أنّهم لم يشاركوا على الإطلاق. إنّ تحليل البيانات، بحسب بلدان المستجيبين، يشير إلى أنّ المشاركة في مثل هذا النشاط لم تكن عامّةً، ولم تكن بالنسب نفسها في البلدان العربيّة كافّة؛ ففي حين أفاد مستجيبو بعض المجتمعات أنّهم شاركوا، وبنسبٍ مرتفعة في الاعتصامات والتظاهرات، فإنّ هذه النسب منخفضة ومحدودة عند مجتمعات أخرى. وعلى صعيد المجتمعات الأكثر فاعليّةً في مثل هذا النّشاط، **أفاد نحو ثلث مستجيبي فلسطين أنّهم شاركوا** في التظاهر والتّجمّع **مرّةً واحدة أو أكثر** خلال الإثني عشر شهرًا الماضية. وحلّ المجتمع المغربي في المرتبة الثانية بنسبة (29%)، ثم الكويت في المرتبة الثالثة بنسبة (27%)، ثم موريتانيا (26%)، فالسودان (20%).

**الشّكل 149:**

**المستجيبون الذين أفادوا أنّهم قاموا بالمشاركة في تظاهرة/ مسيرة سلمية أو تجمّع خلال الإثني عشر شهرًا الماضية**

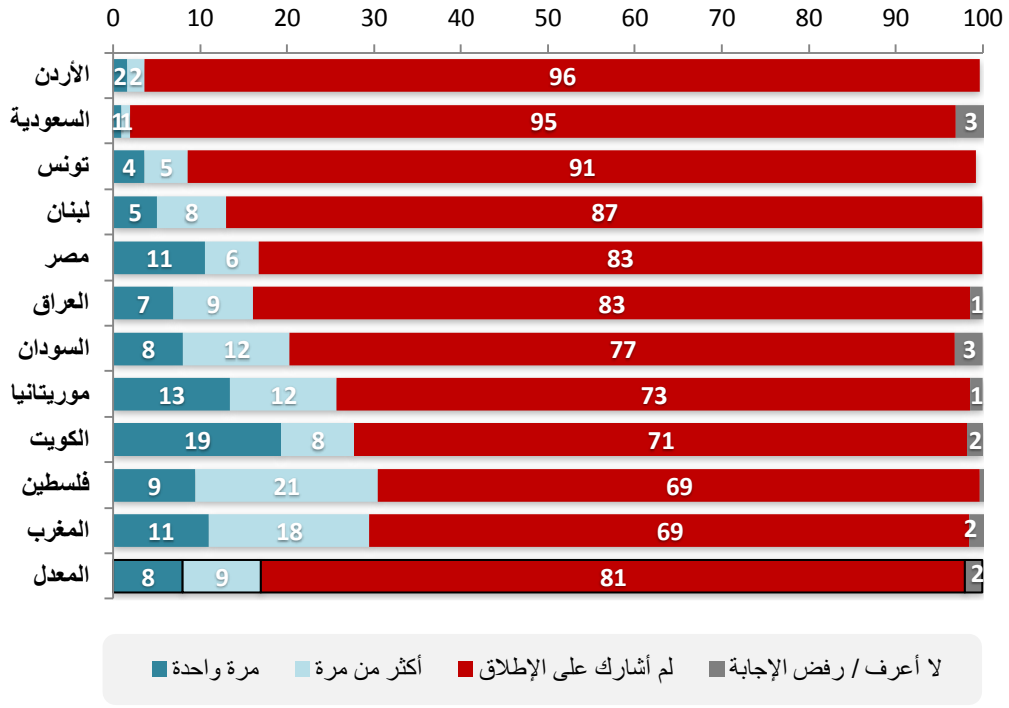


عند مقارنة نسبة الذين أفادوا أنّهم شاركوا في تظاهرات/ مسيرات سلمية أو تجمعات مرةً واحدة أو أكثر في استطلاع 2017/ 2018، مقارنةً باستطلاعات الأعوام السابقة، نلاحظ أن نسبة الذين شاركوا أو

الذين لم يشاركوا هي شبه ثابتة عبر السنوات. كما أنّ نسب المشاركين في التظاهرات والمسيرات انخفضت، في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بالاستطلاعات السابقة في كلٍ من الأردن، وتونس، والعراق. وفي المقابل، ارتفعت نسب المشاركين في التظاهرات والمسيرات في كلٍ من السودان، والكويت، والمغرب، وفلسطين، ومصر، وموريتانيا، وكانت النسبة شبه ثابتة في لبنان، ومصر، والسعودية.

**الشّكل 150:**

**المستجيبون الذين أفادوا أنّهم قاموا بالمشاركة في تظاهرة/ مسيرة سلميّة أو تجمّع خلال الإثني عشر شهرًا الماضية بحسب نتائج استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً باستطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013**

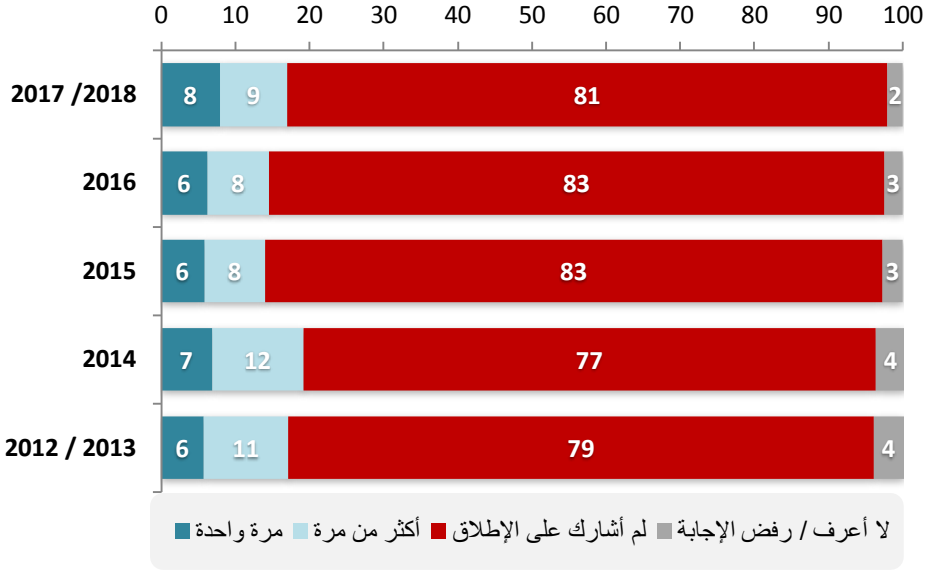

## الشّكل 151:

**المستجيبون الذين أفادوا أنّهم قاموا بالمشاركة في تظاهرة/ مسيرة سلميّة أو تجمّع خلال الإثني عشر شهرًا الماضية بحسب نتائج استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً باستطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013**

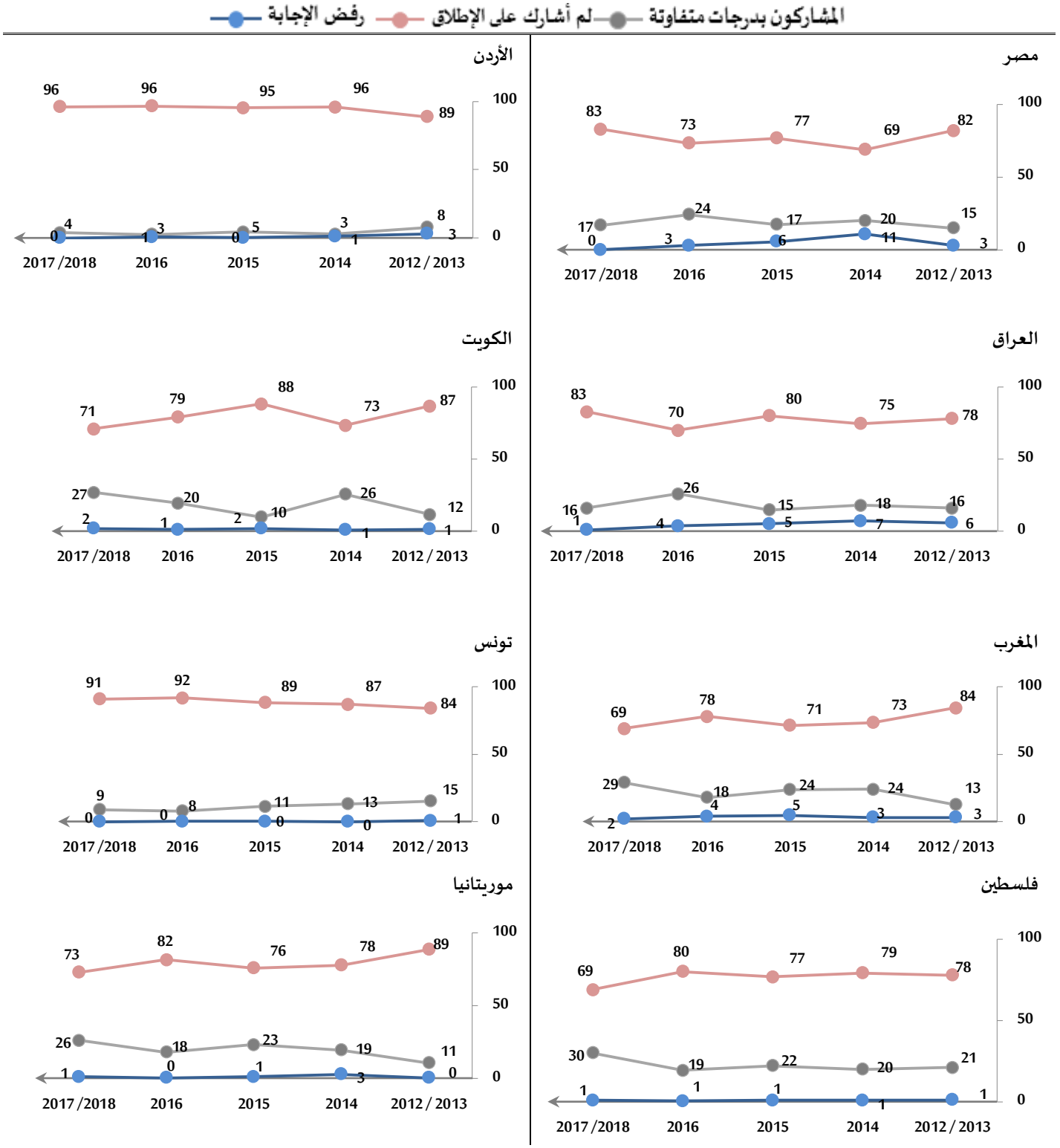

### 4. التّفاعل في المجال الافتراضي

إضافةً إلى قياس مدى انخراط المواطنين في نشاط ذي محتوى سياسي أو مدني من خلال المؤشّرات السابقة التي ركّزت على قيامهم بنشاطات (مثل التجمع، والتظاهر، وتوقيع العرائض)، تفيد أنّهم يعبّرون عن آرائهم ويدافعون عن مصالحهم، اتّبع المؤشّر قياس مدى تفاعل المواطنين السياسي والمدني على المجال الافتراضي، وكذلك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وبخاصّة في ضوء استخدامها المتزايد بصفة عامّة، أو في النشاطات ذات الطبيعة السياسية والمدنية في البلدان العربيّة بصفة خاصّة. كما أنّ النشاط على المجال الافتراضي ومن خلال وسائل التواصل الاجتماعي، يصبح أكثر أهميّةً في ضوء التضييق على النشاط السياسي أو المدني المباشر (تجمّع أو انتساب) في بعض البلدان العربيّة. وبناءً عليه، فقد جرى استطلاع الرأي العامّ بخصوص استخدام وسائل التواصل الاجتماعي "فيسبوك" و"تويتر"، و"انستغرام"، و"سناب شات"، و"تليغرام" إضافةً إلى معرفة مدى استخدام المستجيبين هذه الوسائل في التعبير عن آراء سياسية ومدنية. وقبل طرح السّؤال عن استخدام مواقع التّواصل الاجتماعي بصفة عامّة أو استخدامها للتفاعل السياسي، كان لا بدّ من معرفة مدى استخدام مواطني المنطقة العربيّة بصفة عامّة، شبكة "الإنترنت"، ومدى تكرار هذا الاستخدام.

#### أ. استخدام شبكة المعلومات "الإنترنت"

سُئل المستجيبون عن مدى استخدام الإنترنت في المنطقة العربيّة، ومقدار تكرار هذا الاستخدام. وتُظهر النتائج أنّ (31%) من المستجيبين في المنطقة العربيّة لا يستخدمون الإنترنت، مقابل 68% أفادوا أنّهم يستخدمون الإنترنت بدرجات متفاوتة، ورفض 1% الإجابة عن السؤال. أمّا عند تحليل مؤشّرات المستجيبين الذين يستخدمون الإنترنت، فقد أفاد 47% من الرأي العامّ في المنطقة العربيّة أنّهم من مستخدمي الإنترنت عدة مرات في اليوم، و9% منهم يستخدمون الإنترنت مرةً واحدةً في اليوم، و5% يستخدمون الإنترنت عدّة مرّات في الأسبوع، في حين قال 2% إنّهم يستخدمون الإنترنت عدّة مرّات في الشهر، و5% أفادوا أنّهم نادرًا ما يستخدمون الإنترنت.

**الشّكل 152:**
**استخدام الإنترنت في المنطقة العربيّة**

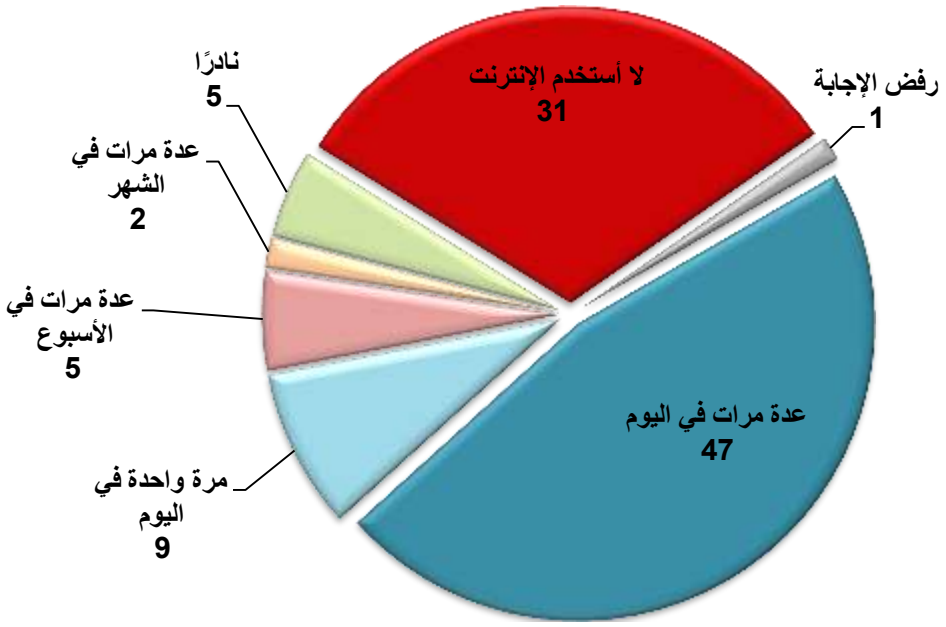


ويبدو أنّ استخدام الإنترنت بحسب بلدان المستجيبين متباين بدرجةٍ كبيرة بين البلدان العربيّة؛ إذ إنّ البلدان التي أفادت نسبٌ عالية من مستجيبيها بأنّها تستخدم الإنترنت **بدرجات متفاوتة في اليوم** كانت الكويت (96%)، ولبنان (86%)، والأردن (76%)، والسعودية (79%)، وفلسطين (71%) والعراق (67%)، والمغرب (65%). في حين كانت النسبة أكثر من نصف المستجيبين، كما هي الحال في مصر (54%)، والسودان (59%)، وتونس (53%). فيما بلغت نسبة استخدام الإنترنت (38%) في موريتانيا.

**الشّكل 153:**

**المستجيبون الذين أفادوا أنّهم يستخدمون الإنترنت وأولئك الذين أفادوا أنّهم لا يستخدمونها**

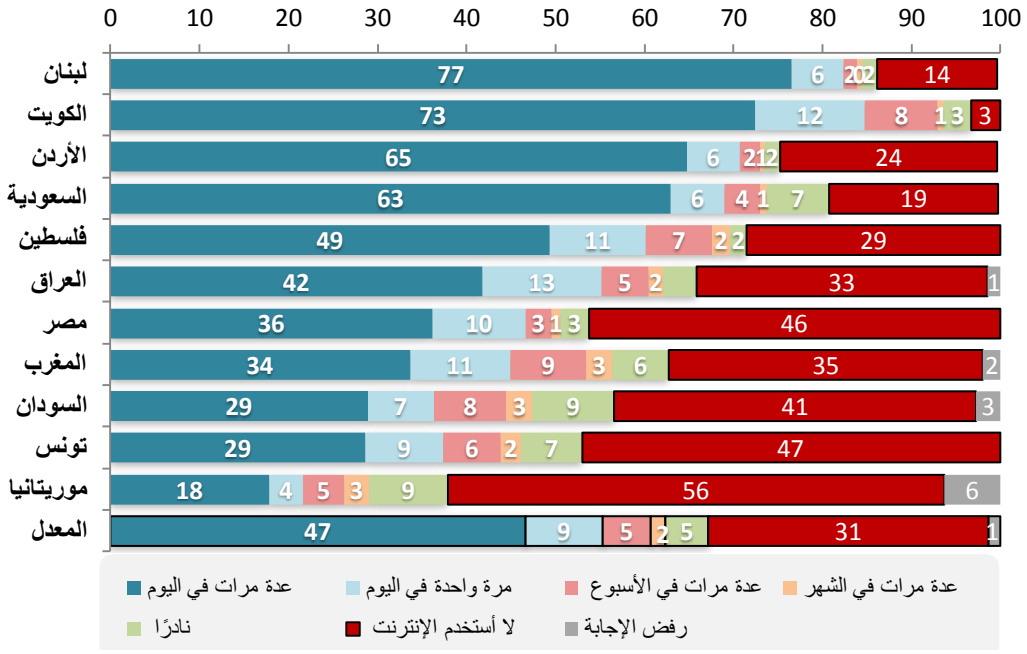


إنّ استخدام الإنترنت قد شهد تزايدًا بحسب نتائج المؤشر لعام 2017/ 2018؛ إذ ارتفعت نسبة الذين يستخدمونها بدرجات متفاوتة من 42% في استطلاع 2012/ 2013 إلى 50% في عام 2014. وقد واصلت النسبة ارتفاعها في عامَي 2015 و2016 لتصل إلى 61% في كلٍ منهما، ثم ارتفعت مرةً أخرى إلى 68% عام 2017/ 2018. ويعدّ هذا ارتفاعًا جوهريًا ذا دلالة إحصائية. وتجدر الإشارة إلى أن الذين لا يستخدمون الإنترنت تمثل في هذا الاستطلاع 31% من المستجيبين مقارنة بـ 55% قبل خمسة أعوام، وهذا يمثل تغيرًا جوهريًا في استخدام الإنترنت. وعند مقارنة نسب استخدام الإنترنت بحسب البلدان المستطلعة في استطلاع 2017/ 2018 باستطلاعات الأعوام السابقة، تُظهر النتائج تزايدًا ملحوظًا في استخدام الإنترنت في كل بلد من البلدان المستطلعة عندما تقارن نتائج استطلاع 2017/ 2018 بنتائج الاستطلاعات السابقة وخاصة مع سنة الأساس عام 2012. وتعد الكويت، والسعودية، والعراق، والأردن، وفلسطين، ولبنان نماذج على هذه التغيرات الكبيرة في استخدام الإنترنت. والملاحظ في نتائج السعودية أن هنالك انخفاضًا في استخدام الإنترنت في هذا الاستطلاع، مقارنة بنتائج استطلاع 2016.

**الشّكل 154:**

**المستجيبون الذين أفادوا أنّهم يستخدمون الإنترنت، وأولئك الذين أفادوا أنّهم لا يستخدمونها في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً باستطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013**

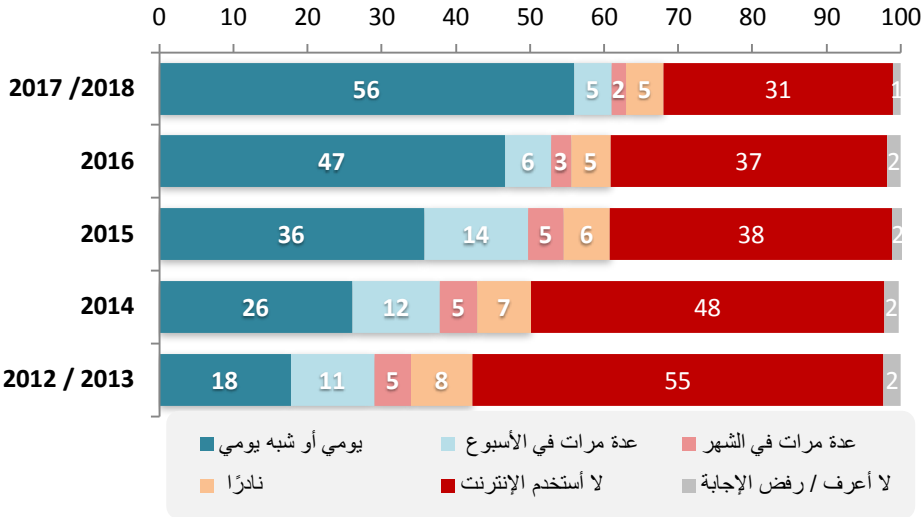

## الشّكل 155:

**المستجيبون الذين أفادوا أنّهم يستخدمون الإنترنت، وأولئك الذين أفادوا أنّهم لا يستخدمونها في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً باستطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013**

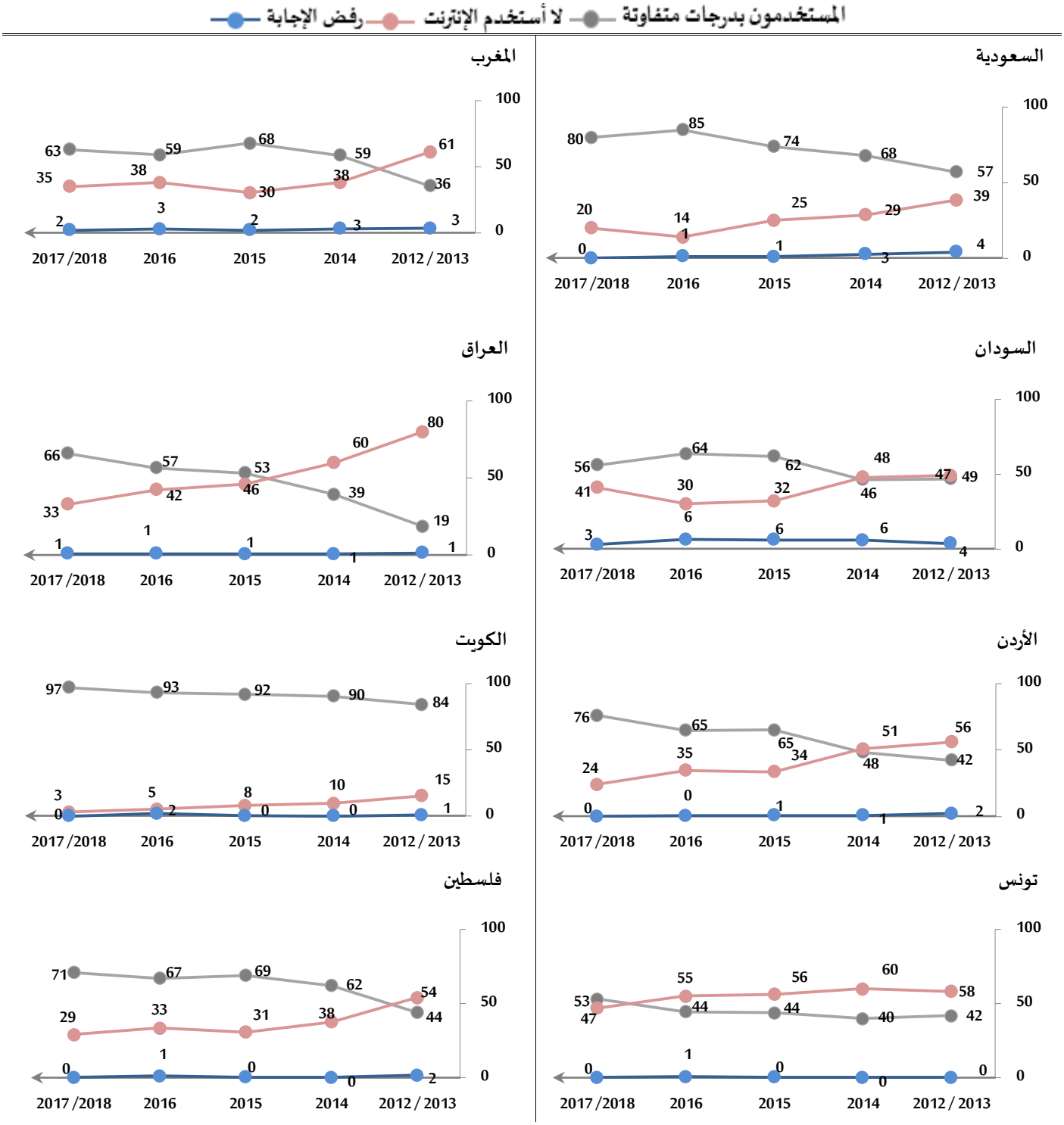

لقد سُئل المستجيبون عن اللغة التي يستخدمونها في تصفحهم للإنترنت، وتظهر النتائج أن 83% منهم أفادوا أن اللغة الأولى الأكثر استخدامًا عند تصفحهم للإنترنت كانت اللغة العربية، في حين جاءت اللغة الفرنسية في المرتبة الثانية؛ حيث أفاد 9% من المستجيبين ذلك. وحلت اللغة الإنكليزية ثالثًا، بنسبة 7%. وبناء عليه، فإن اللغة الأولى الأكثر استخدامًا كانت اللغة العربية؛ وهذا أمر طبيعي ومتوقع، بل إن ظهور ما نسبته 16% ممن يستخدمون الإنكليزية والفرنسية تعتبر نسبة مرتفعة في حد ذاتها.

تعكس النتائج في إطار معرفة أنماط مستخدمي الإنترنت في المنطقة، تمثّلت في أن نحو ثلثي المستجيبين يستخدمون لغات أخرى إضافة إلى اللغة العربية؛ فقد أفاد 59% أنهم يستخدمون لغة ثانية في تصفحهم للإنترنت، وتأتي اللغة الإنكليزية في المرتبة الأولى؛ حيث أفاد 43% أنهم يستخدمونها، وتليها الفرنسية بنسبة 15%. أي إن مستخدمي الإنترنت في الوطن العربي يستخدمون لغتين في تصفحهم لمحتوى الإنترنت: العربية والإنكليزية؛ والعربية والفرنسية.

**الجدول 17:**

**اللغتان الأولى والثانية الأكثر استخدامًا عند تصفح الإنترنت**

| | اللغة الأولى الأكثر استخدامًا | اللغة الثانية الأكثر استخدامًا |
|---|---|---|
| العربية | 83 | 14 |
| الفرنسية | 9 | 15 |
| الإنكليزية | 7 | 43 |
| الكردية | 1 | 0 |
| أخرى | 0 | 1 |
| رفض الإجابة | 0 | -- |
| لا يوجد لغات ثانية | -- | 28 |
| المجموع | 100 | 100 |

يتباين مستخدمو الإنترنت في المجتمعات المستطلعة حول استخدامهم اللغة العربية ولغات ثانية؛ فأغلبية مستخدمي الإنترنت في كل من فلسطين، والأردن، ومصر، والسودان، والسعودية، والكويت تستخدم اللغة العربية لتصفح الإنترنت وبنسب تراوح بين 88% و98% منهم. في حين أفاد 12% من مستخدمي الإنترنت في الكويت أن اللغة الإنكليزية هي اللغة الأولى لديهم عندما يتصفحون الإنترنت، وبلغت النسبة 10% في السعودية.

وتجدر الملاحظة أن نسبة مهمة من المستجيبين في بعض المجتمعات أفادت أن اللغة الأولى التي

تستخدم في تصفح الإنترنت ليست اللغة العربية، حيث أفاد ما نسبتهم 56% من المستجيبين في تونس أن لغتهم الأولى في استخدام الإنترنت هي الفرنسية، والأمر نفسه بالنسبة إلى 23% من الموريتانيين، و8% من المغاربة، في حين أفاد 26% من مستخدمي الإنترنت في لبنان أن اللغة الإنكليزية هي لغتهم الأولى في تصفحهم للإنترنت، تليه الكويت بـ 12%، والسعودية بـ 10%، والسودان بـ 6%.

**الجدول 18:**

**اللغتان الأولى والثانية الأكثر استخدامًا عند تصفح الإنترنت**

| | العربية | | الفرنسية | | الإنكليزية | | الكردية | | أخرى | | رفض الإجابة | لا يوجد خيار آخر |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | اللغة الأولى | اللغة الثانية | اللغة الأولى | اللغة الثانية | اللغة الأولى | اللغة الثانية | اللغة الأولى | اللغة الثانية | اللغة الأولى | اللغة الثانية | اللغة الأولى | اللغة الثانية |
| فلسطين | 98 | 1 | 0 | 0 | 2 | 30 | 0 | 0 | 0 | 1 | 0 | 68 |
| الأردن | 98 | 2 | 0 | 0 | 2 | 51 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 47 |
| مصر | 96 | 4 | 0 | 0 | 4 | 75 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 22 |
| السودان | 92 | 5 | 1 | 3 | 6 | 77 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 15 |
| السعودية | 91 | 26 | 0 | 1 | 10 | 61 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 13 |
| الكويت | 88 | 11 | 0 | 2 | 12 | 81 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 6 |
| العراق | 87 | 3 | 0 | 0 | 3 | 10 | 10 | 3 | 0 | 0 | 0 | 84 |
| المغرب | 80 | 16 | 18 | 59 | 2 | 8 | 0 | 0 | 0 | 5 | 0 | 12 |
| لبنان | 73 | 26 | 1 | 11 | 26 | 56 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 7 |
| موريتانيا | 73 | 18 | 23 | 52 | 4 | 7 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 24 |
| تونس | 40 | 42 | 56 | 35 | 4 | 12 | 0 | 0 | 1 | 1 | 0 | 10 |
| **المعدل** | **83** | **14** | **9** | **15** | **7** | **43** | **1** | **0** | **0** | **1** | **0** | **28** |

أمّا على صعيد انتشار مواقع التواصل الاجتماعي بين مواطني المنطقة العربيّة، فتشير نتائج استطلاع 2017/ 2018 إلى أنّ أكثريّة مستخدمي الإنترنت لديهم حسابات تواصل الاجتماعي. ويتباين مدى وجود حسابات لهم حسب أنواع وسائل التواصل الاجتماعي. ففي حين أن أكثرية مستخدمي الإنترنت لديهم حسابات على "فيسبوك"، ففي حين أفاد 82% من الذين يستخدمون الإنترنت أنّ لديهم حسابًا على موقع "فيسبوك"، كانت نسبة الذين أفادوا أنّ لديهم حسابًا على انستغرام 39%، وسناب شات 27%، و"تويتر"27%، وتليغرام 11%.

**الشّكل 156:**

**المستجيبون الذين أفادوا بأنّ لديهم حسابًا على أي من مواقع التواصل الاجتماعي من مجمل مستخدمي الإنترنت:**

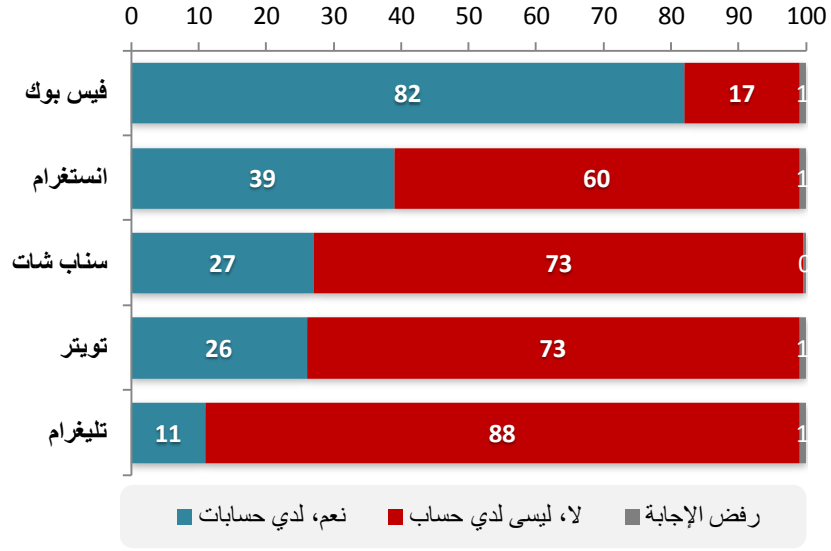


وتشير النتائج إلى ارتفاع استخدام "فيسبوك" من 62% من مستخدمي الإنترنت في استطلاع 2012/ 2013 إلى 71% في استطلاع 2014، و78% في استطلاع 2015، و82% في استطلاع 2016، وصولًا إلى 83% عام 2017/ 2018. وارتفع مستخدمو "تويتر" أيضًا من 23% في استطلاع 2012/ 2013 إلى 29% في استطلاع 2014، لتصل النسبة في استطلاع 2015 إلى نحو ثلث مستخدمي الإنترنت (34%)، ثم انخفضت انخفاضًا طفيفًا جدًا إلى 33% في استطلاع 2016، ولتنخفض مجددًا إلى 27% عام 2017/ 2018. في المقابل، ارتفع استخدام انستغرام وسناب شات وتليغرام في هذا الاستطلاع مقارنة بما سجل قبل عامين في استطلاع 2016.

**الشّكل 157:**

**المستجيبون الذين أفادوا أنّ لديهم حسابًا على "فيسبوك"، و"تويتر" من مجمل مستخدمي الإنترنت في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة باستطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013**

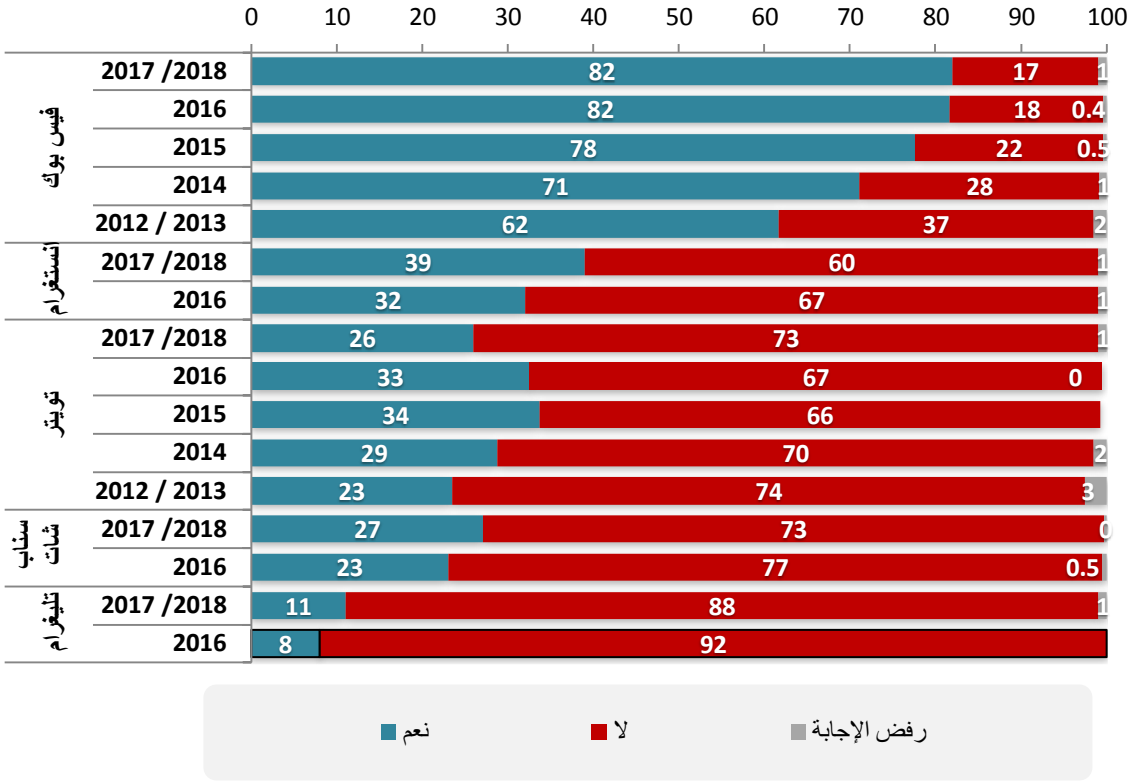


●أنواع الهواتف المملوكة

يسيطر نظاما "أندرويد" و"أي أو أس" لتشغيل الهواتف على مستخدمي الهواتف في المنطقة العربية؛ وقد أفاد ذلك 74% من ممتلكي الهواتف، في حين كانت حصة هواوي 11% وسوني 5%؛ وبذلك فإن هذه الأنواع هي التي تسيطر على أسواق الهاتف النقال في الوطن العربي. ويعتبر سامسونج الأكثرَ انتشارًا في جميع البلدان العربية باستثناء السعودية، والكويت، اللتين أفادت أكثريتهما أن "أيفون" هو الهاتف الأكثر امتلاكًا فيهما.

**الجدول 19:**

**أنواع الهواتف المملوكة**

| بلد الاستطلاع / نوع الهاتف | فلسطين | العراق | السودان | لبنان | المغرب | مصر | موريتانيا | الأردن | تونس | السعودية | الكويت | المعدل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| سامسونج | 57 | 56 | 54 | 53 | 53 | 51 | 51 | 43 | 36 | 26 | 25 | 46 |
| هواوي | 9 | 13 | 12 | 4 | 11 | 15 | 6 | 31 | 16 | 7 | 3 | 11 |
| سوني | 5 | 3 | 7 | 3 | 8 | 14 | 11 | 3 | 1 | 1 | 3 | 5 |
| إل جي | 7 | 1 | 3 | 1 | 6 | 5 | 11 | 1 | 3 | 1 | 0 | 3 |
| نوكيا | 2 | 1 | 8 | 0 | 2 | 1 | 1 | 3 | 10 | 0 | 0 | 3 |
| لينيفو | 1 | 0 | 1 | 0 | 0 | 1 | 0 | 3 | 5 | 0 | 0 | 1 |
| إيفر تيك | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 9 | 0 | 0 | 1 |
| ألكاتيل | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 3 | 1 | 2 | 0 | 0 | 1 |
| اتش تي سي | 0 | 0 | 1 | 0 | 0 | 1 | 0 | 3 | 1 | 0 | 0 | 1 |
| تيكنو | 0 | 0 | 5 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0.46 |
| كونكورد | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 3 | 0 | 0 | 0.30 |
| انفنيكس | 0 | 0 | 0 | 0 | 2 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0.21 |
| أوبو | 0 | 0 | 0 | 0 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0.21 |
| ويكو | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 2 | 0 | 0 | 0.18 |
| أخرى | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 3 | 2 | 7 | 0 | 0 | 1 |
| **أندرويد** | **81** | **74** | **91** | **61** | **84** | **89** | **86** | **89** | **93** | **35** | **31** | **74** |
| أيفون | 19 | 25 | 8 | 39 | 15 | 11 | 13 | 11 | 4 | 65 | 68 | 25 |
| **أي أو أس** | **19** | **25** | **8** | **39** | **15** | **11** | **13** | **11** | **4** | **65** | **68** | **25** |
| رفض الإجابة | 0 | 1 | 1 | 0 | 1 | 0 | 1 | 0 | 3 | 0 | 1 | 1 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

## ب. التفاعل مع قضايا سياسية على مواقع التواصل الاجتماعي

سُئل المستجيبون الذين أفادوا أنّ لديهم حسابات على وسائل التواصل الاجتماعي إن كانوا يستخدمونها للتعرف إلى مجموعة من النشاطات، وهي:

- الحصول على أخبار أو معلومات سياسية.
- التعرف إلى فعاليات أو أحداث ثقافية/ اجتماعية.
- التعبير عن آرائهم في أحداث سياسية جارية.
- التفاعل مع قضية اجتماعية.
- التفاعل مع قضية سياسية.
- المساهمة في تنظيم نشاط مطلبي أو سياسي لقضية عامة.

أظهرت النتائج أنّ أكثرية مستخدمي الإنترنت وبنسبة 72% يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي للحصول على أخبار سياسية أو معلومات سياسية، مقابل نحو 25% أفادوا عدم استخدامها على الإطلاق. بل إنّ 63% من مستخدمي الإنترنت أفادوا أنّهم يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي ما بين عدة مرات في اليوم أو مرة في الأسبوع للحصول على أخبار سياسية.

يتباين مستجيبو البلدان المستطلعة حول مدى استخدامهم الوسائل، إلا أن أكثرية الرأي العام في كل من البلدان المستطلعة أفادت أنها تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي للتعرف إلى الأخبار السياسية باستثناء السعودية التي أفاد 53% من مستجيبيها أنهم لا يستخدمونها من أجل هذا الغرض على الإطلاق. ونلاحظ أنّ المستجيبين في فلسطين، ومصر، وتونس، والكويت، والعراق يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي للتعرف إلى الأخبار السياسية بنسب مرتفعة وأعلى من المعدل العام مقارنةً بباقي البلدان المستطلعة مثل الأردن، ولبنان، والسودان، والمغرب، وموريتانيا، والسعودية.

**الشّكل 158:**

**مدى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على أخبار ومعلومات سياسية**

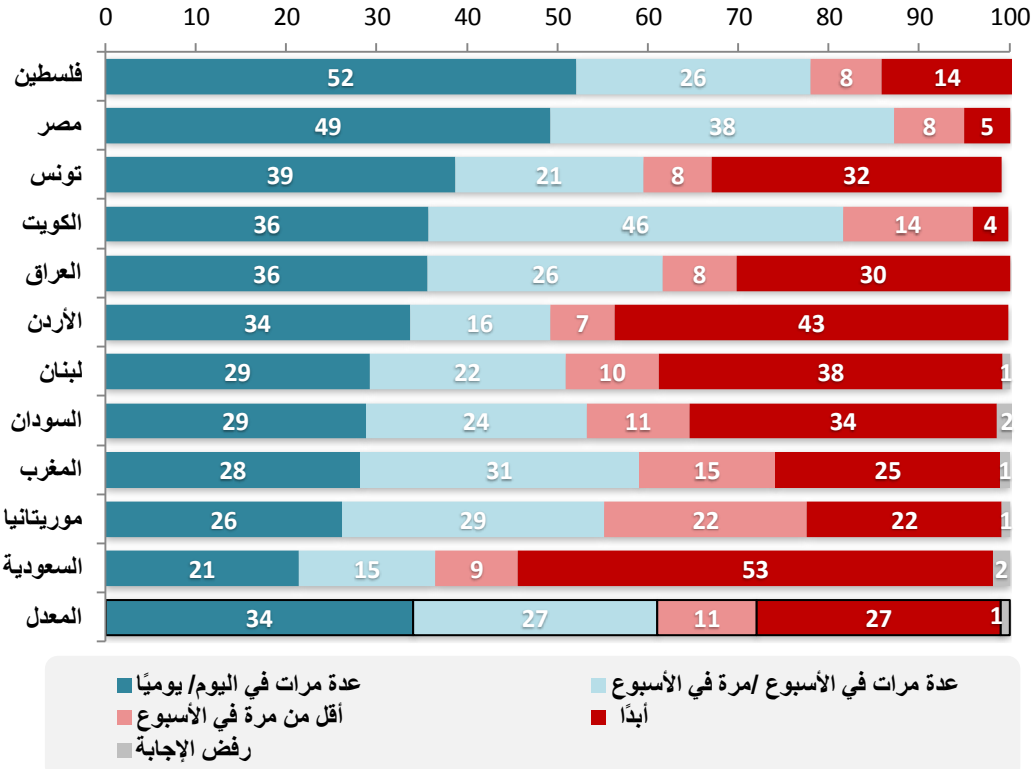

تظهر النتائج أن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على أخبار ومعلومات سياسية قد ارتفع حسب نتائج المؤشر 2017/ 2018 مقارنة بالنتائج التي سجلت عام 2016. وتعكس النتائج أن هذا الارتفاع كان في جميع البلدان المستطلعة باستثناء السعودية، حيث عبر مواطنو السعودية وبنسبة 53% عن عدم قيامهم باستخدام هذه الوسائل للحصول على أخبار أو معلومات سياسية في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة مع 18% في استطلاع 2016. هنالك العديد من الأسباب التي يمكن توقعها لمثل هذا التغير المفاجئ، منها فقدان السعوديين الثقة بالأخبار عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو عدم رغبتهم في التصريح باستخدامها.

**الشّكل 159:**

**مدى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على أخبار ومعلومات سياسية في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة باستطلاع 2016**

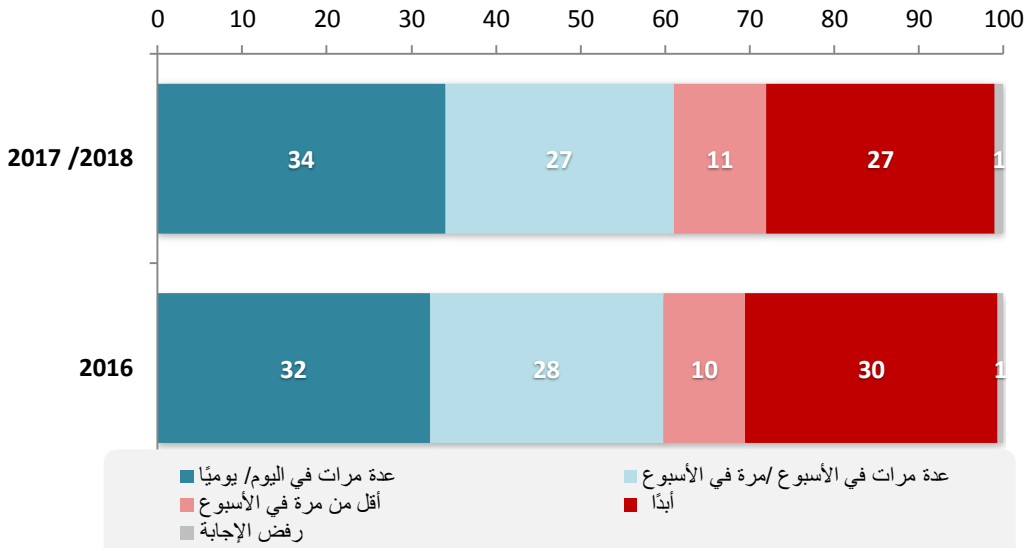

الشّكل 160:

مدى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على أخبار ومعلومات سياسية في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة باستطلاع 2016

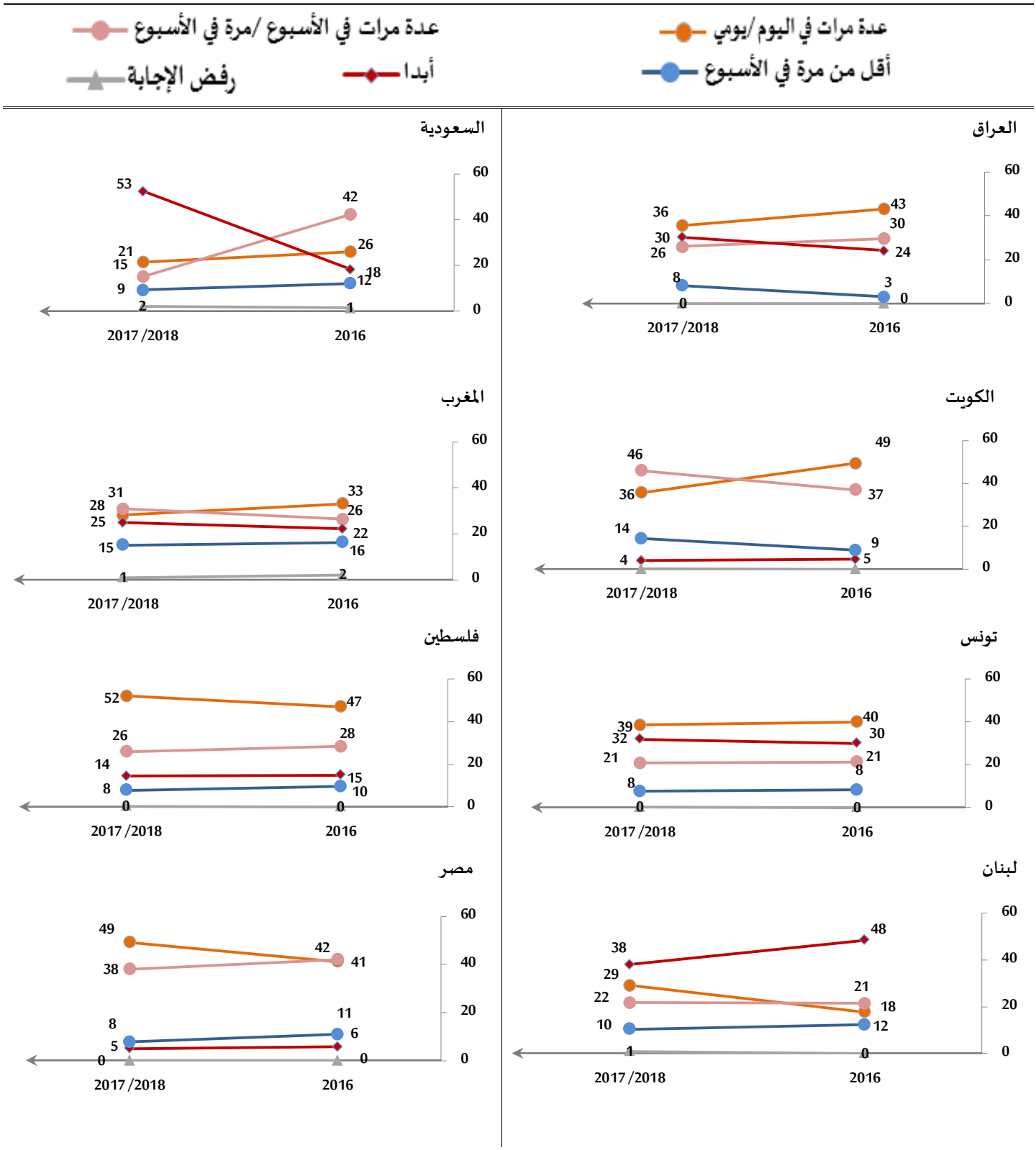

أما على صعيد مدى قيام المستجيبين باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي على صعيد أحداث وفعاليات ثقافية اجتماعية، فقد أظهرت النتائج أنّ 81% من المستجيبين من مستخدمي الإنترنت يقومون بالتعرف إلى أحداث وفعاليات ثقافية واجتماعية، مقابل 18% أفادوا أنّهم لا يستخدمونها. وأكّد ثلثا المستخدمين أنّهم يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي للتعرف إلى فعاليات ثقافية واجتماعية يوميًا أو عدة مرات في الأسبوع أو مرةً واحدةً على الأقل في الأسبوع.

تتباين نسب استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتعرف إلى أحداث ونشاطات ثقافية بحسب البلدان المستطلعة؛ فقد عبّرت نسب مرتفعة من مستخدمي الإنترنت في كلٍ من مصر، وفلسطين، والأردن، والعراق، والمغرب، والكويت، والسودان، ولبنان عن أنّها تستخدمها من أجل التعرف إلى نشاطات وأحداث ثقافية، وهي نسب أعلى من المعدل العام، وكذلك أعلى من النسب التي سُجلت في تونس، وموريتانيا، والسعودية.

**الشّكل 161:**

**مدى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتعرف إلى أحداث وفعاليات ثقافية واجتماعية**

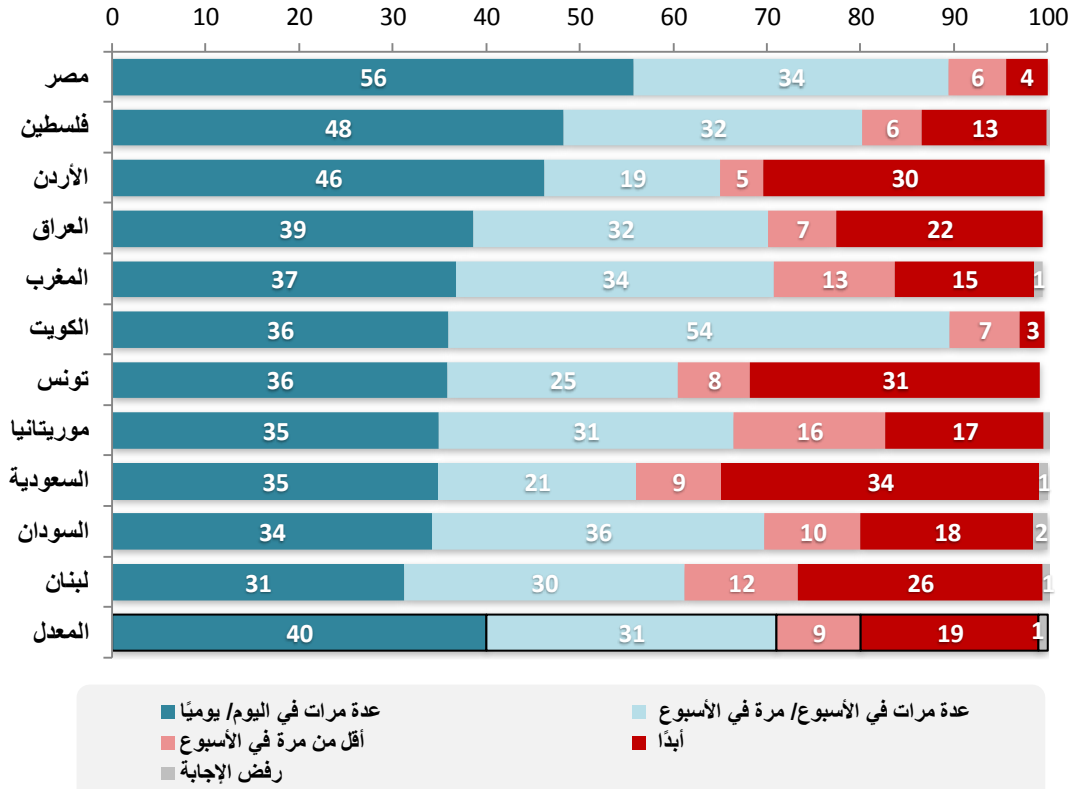

ارتفع استخدام مواطني المنطقة العربية لوسائل التواصل الاجتماعي من أجل التعرف إلى أحداث وفعاليات ثقافية واجتماعية في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة بما أظهرته النتائج قبل عامين في استطلاع 2016، حيث أفاد 80% من المستجيبين أنهم يقومون بذلك في استطلاع هذا العام مقارنة بـ 74% في استطلاع 2016. وارتفعت نسبة المستطلعين الذين يستخدمون وسائل التواصل للتعرف إلى أحداث وفعاليات ثقافية واجتماعية في كل بلد من هذه البلدان في هذا العام مقارنة بالنسب التي سجلت في استطلاع 2016، باستثناء السعودية التي سجلت انخفاضًا في نسبة مستخدمي وسائل التواصل للتعرف إلى أحداث ثقافية في استطلاع 2018 مقارنة باستطلاع 2016.

**الشّكل 162:**

**مدى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتعرف إلى أحداث وفعاليات ثقافية واجتماعية في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة باستطلاع 2016**

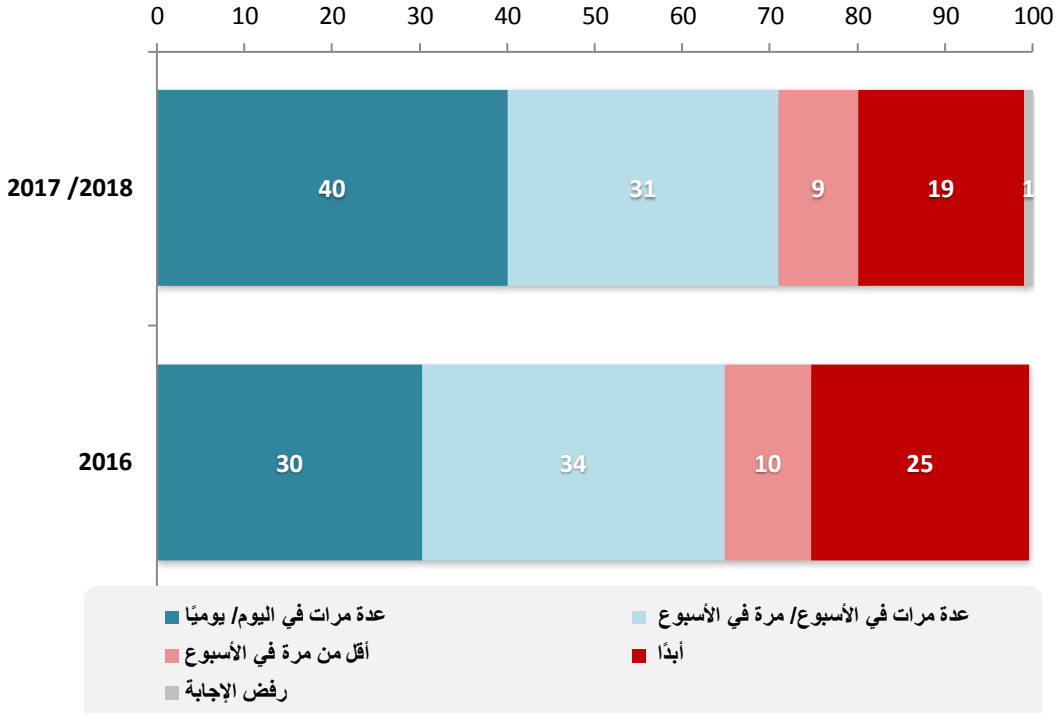

**الشّكل 163:**

**مدى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتعرف إلى أحداث وفعاليات ثقافية واجتماعية في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة باستطلاع 2016**

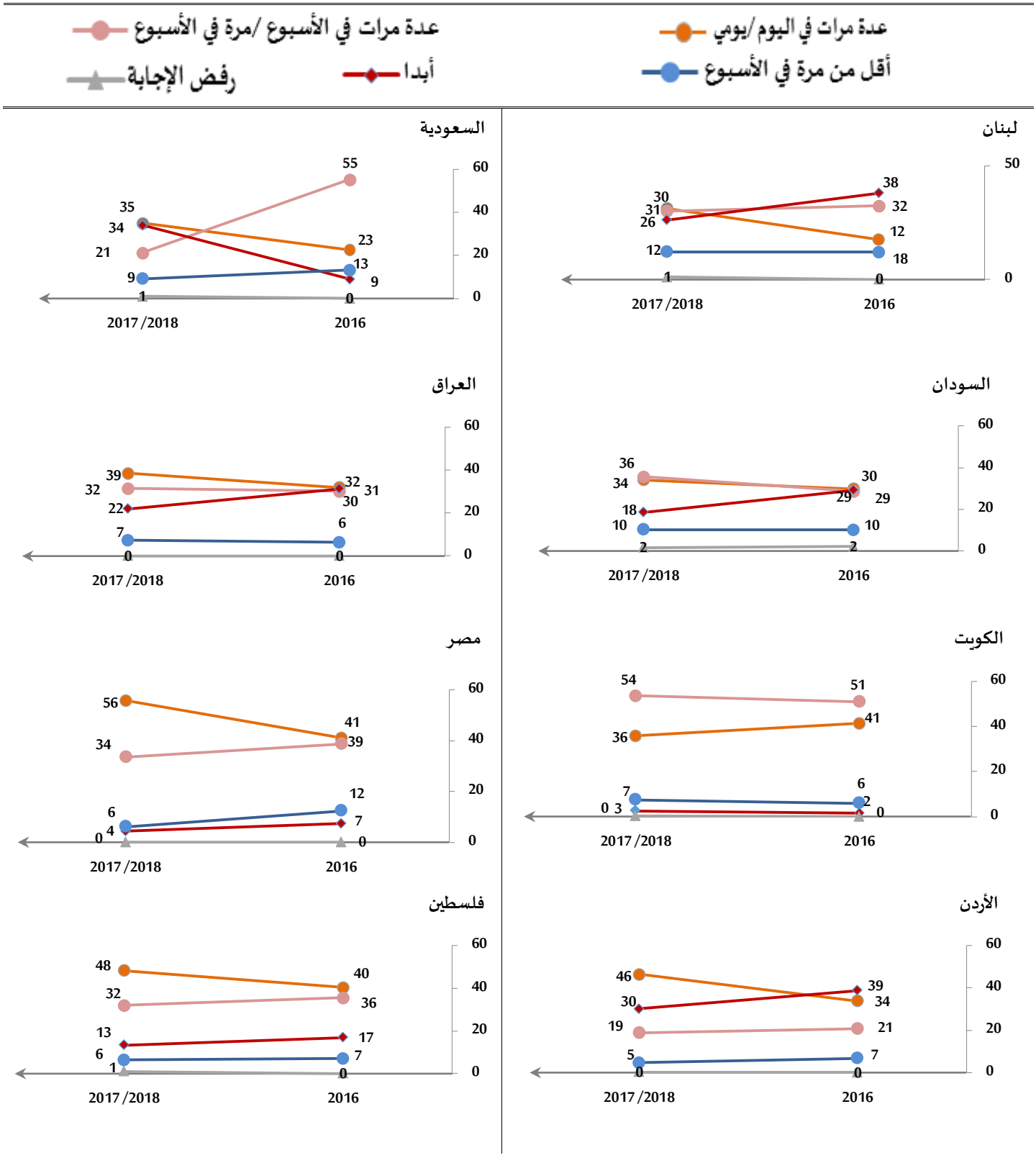

أما على صعيد مدى استعمال مستخدمي الإنترنت وسائل التواصل الاجتماعي للتعبير عن آرائهم في أحداث سياسية أو راهنة، فقد أفاد 57% أنّهم يعبّرون عن آرائهم في أحداث سياسية جارية، مقابل 43% منهم قالوا إنّهم لا يعبّرون عن آرائهم في الأحداث السياسية الجارية. ومن الجدير بالذكر أنّ 22% من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي أفادوا أنّهم يستخدمونها يوميًا أو عدة مرات في اليوم. ومن الجليّ أنّ مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في كلٍ من مصر، والكويت، والعراق والسودان، وموريتانيا أفادوا أنّهم يعبّرون عن آرائهم في أحداث سياسية جارية بنسب مرتفعة وأعلى من المعدل العام. بينما أفاد 77% من السعوديين أنهم لا يستخدمونها من أجل التعبير عن آرائهم في أحداث سياسية جارية.

**الشّكل 164:**

**مدى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من أجل التعبير عن الرأي في أحداث سياسية جارية**

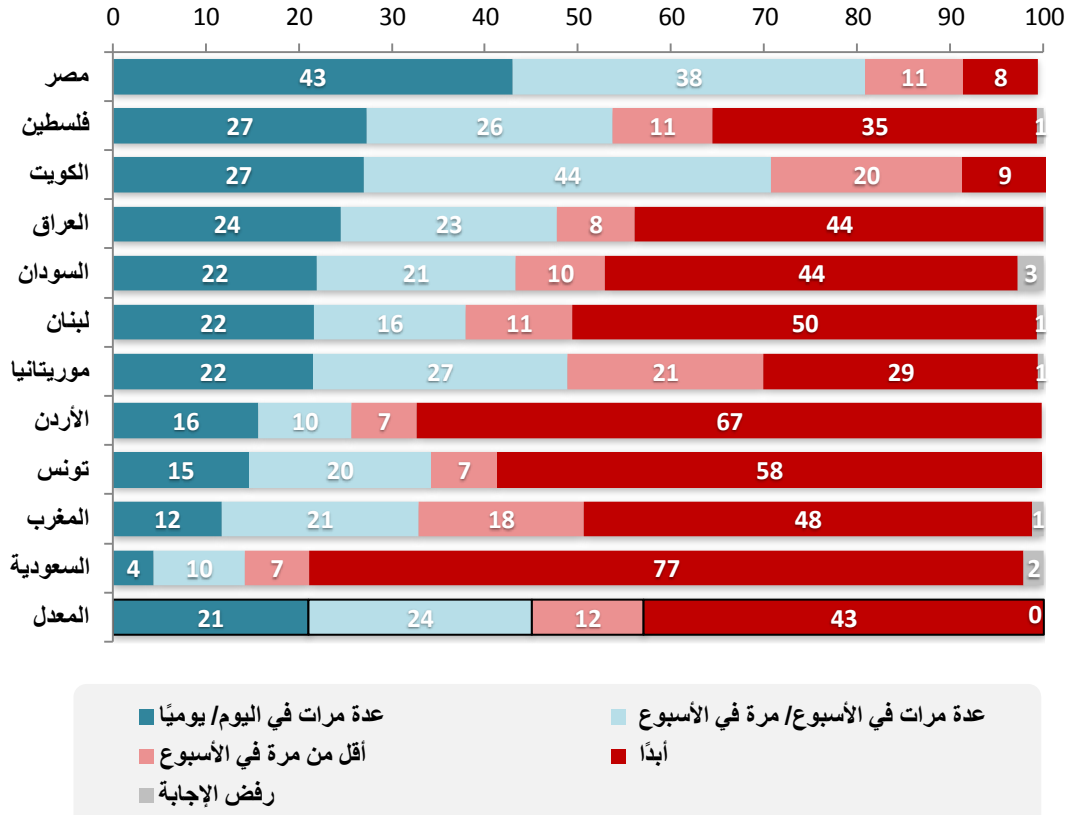


إن مقارنة نسب مستخدمي وسائل التواصل من أجل التعبير عن آرائهم في أحداث سياسية جارية في استطلاع 2017/ 2018 بنتائج استطلاع 2016 تظهر ثباتًا في النسب مع ميل إلى مزيد من استخدامها. وعند مقارنة نسب مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في كل بلد من البلدان المستطلعة

في استطلاع 2017/ 2018 باستطلاع 2016، تظهر النتائج أن نسب المستخدمين قد ارتفعت في كل من مصر، والكويت، وفلسطين، والعراق. بينما كانت مستقرة خلال فترة السنتين في كل من الأردن، وتونس، والمغرب، وانخفضت النسبة في السودان، ولبنان، وموريتانيا، والسعودية. إن أعلى نسبة انخفاض كانت عند الرأي العام السعودي، حيث كانت نسبة السعوديين الذين لا يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي من أجل التعبير عن آرائهم السياسية 25% في استطلاع 2016 وأصبحت 77% في استطلاع 2017/ 2018.

**الشّكل 165:**

**مدى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من أجل التعبير عن الرأي في أحداث سياسية جارية في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة باستطلاع 2016**

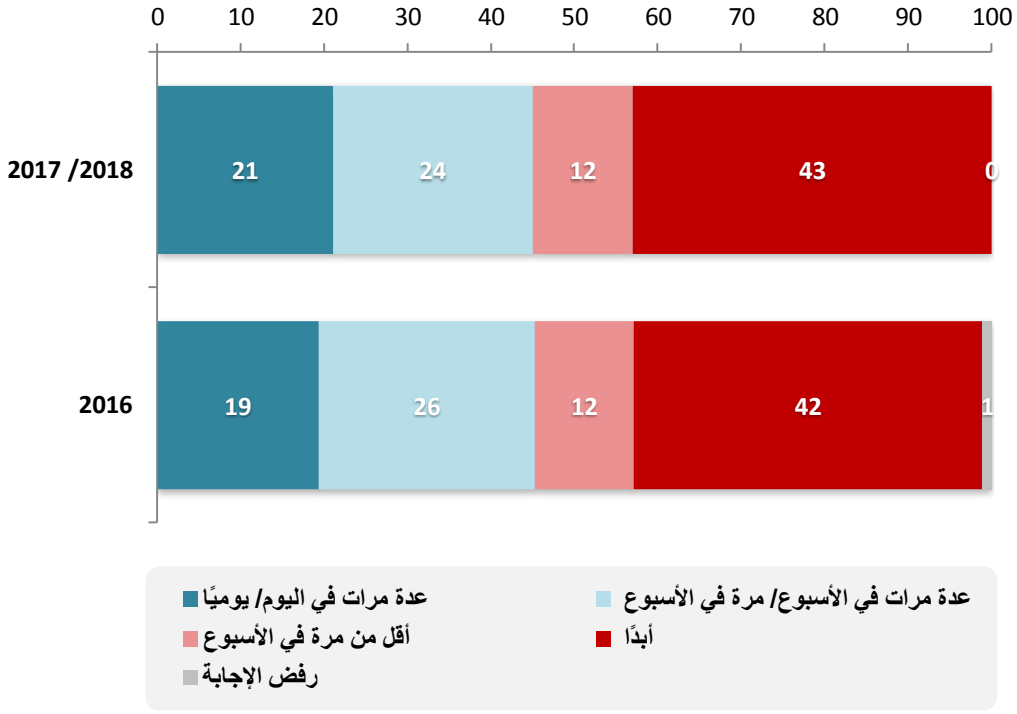

الشّكل 166 :

مدى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من أجل التعبير عن الرأي في أحداث سياسية جارية في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة باستطلاع 2016

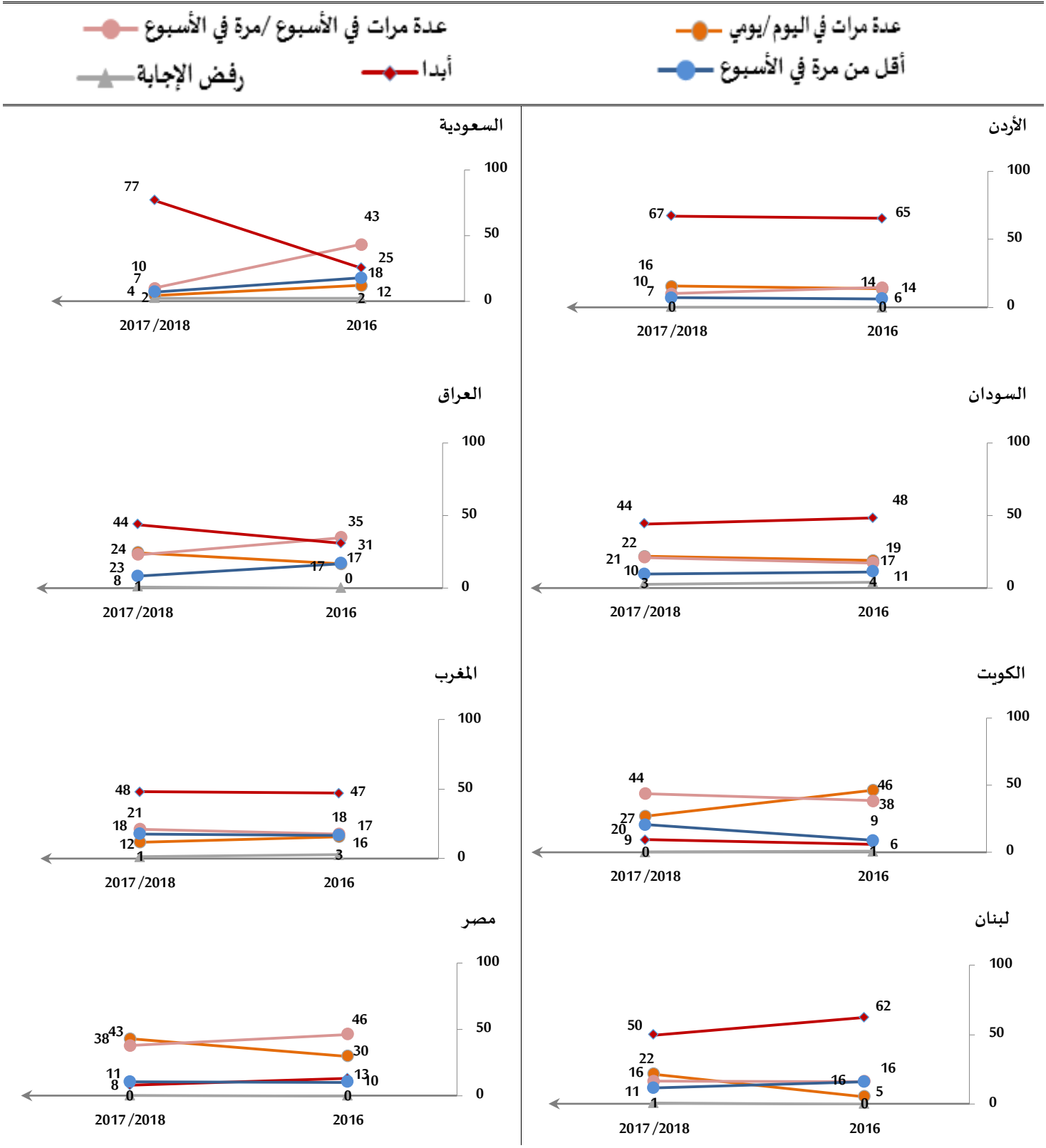

أما على صعيد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من أجل المشاركة أو التّفاعل مع قضايا سياسيّة، فتبيّن أنّ أكثريّة مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، وبنسبة 55% قالوا إنّهم يستخدمونها، مقابل 43% أفادوا أنهم لا يستخدمونها. بل إنّ 20% ممّن لهم حسابات على وسائل التواصل الاجتماعي أفادوا أنّهم يستخدمونها من أجل التفاعل مع قضايا سياسية عدة مرات في اليوم.

أمّا بالنسبة إلى مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي للمشاركة أو التفاعل مع قضايا سياسيّة، بحسب بلدان المستجيبين، فتشير النتائج إلى أنّ أكثريّة مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في كلٍّ من مصر (91%)، والكويت (84%)، وموريتانيا (69%)، وفلسطين (61%)، والمغرب (57%)، ولبنان (50%)، أفادت أنّها تتفاعل مع القضايا السياسيّة باستخدمها وسائل التواصل الاجتماعي. بينما كانت أعلى نسب للمستخدمين والتي أفادت أنها لا تستخدم حساباتها من أجل التفاعل مع قضية سياسية هي في السعودية 77%، والأردن 69%، وتونس 65%.

**الشّكل 167:**

**مدى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من أجل التفاعل مع قضية سياسية**

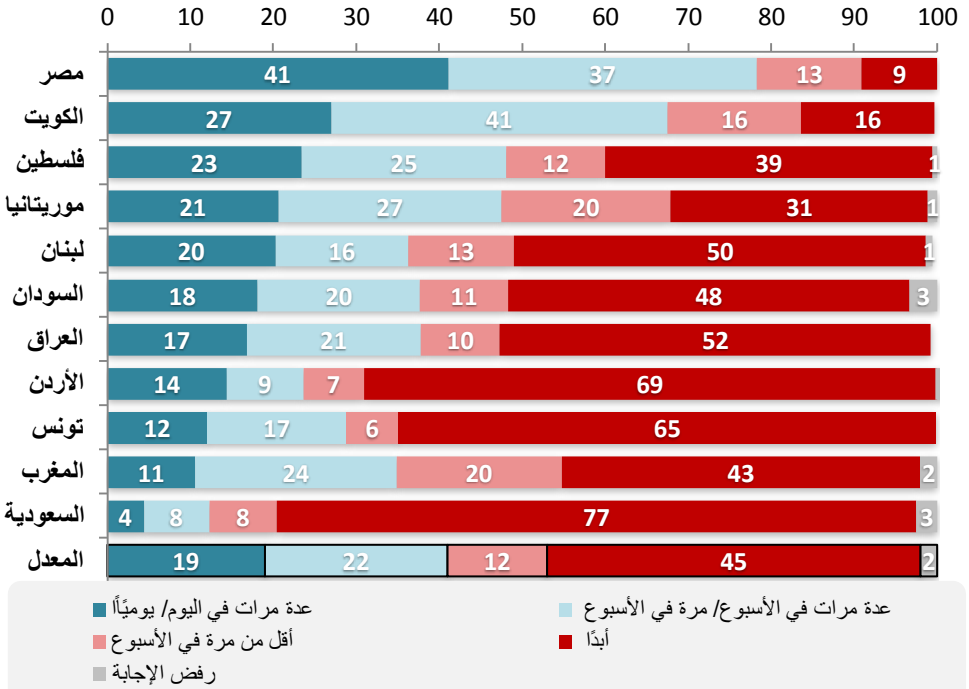

إنّ استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتفاعل أو المشاركة في قضايا سياسية في استطلاع 2017/ 2018 كان أعلى من ذلك الذي سُجّل في الاستطلاعات السابقة؛ إذ ارتفعت النسبة من 39% في استطلاع 2012/ 2013 إلى 53% في استطلاع 2017/ 2018.

**الشّكل 168:**

**مدى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من أجل التفاعل مع قضية سياسية في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً باستطلاع 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013**

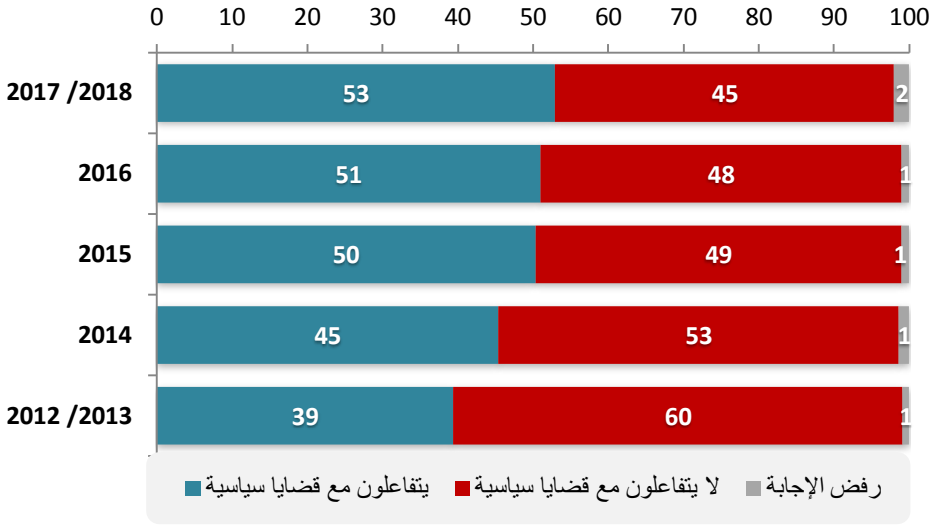


عند مقارنة مدى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتفاعل مع قضايا سياسية في استطلاع 2017/ 2018، بالاستطلاعات السابقة بحسب المجتمعات، تُظهر النتائج أنّ مدى استخدامها للتفاعل قد ارتفع في جميع البلدان المستطلعة مقارنةً باستطلاع سنة الأساس 2013/2012. ومقابل هذا الارتفاع، فإنّ نسبة الذين يتفاعلون مع قضايا سياسية قد انخفضت في السعودية فقط.

**الشّكل 169:**

**مدى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من أجل التفاعل مع قضية سياسية في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً باستطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013**

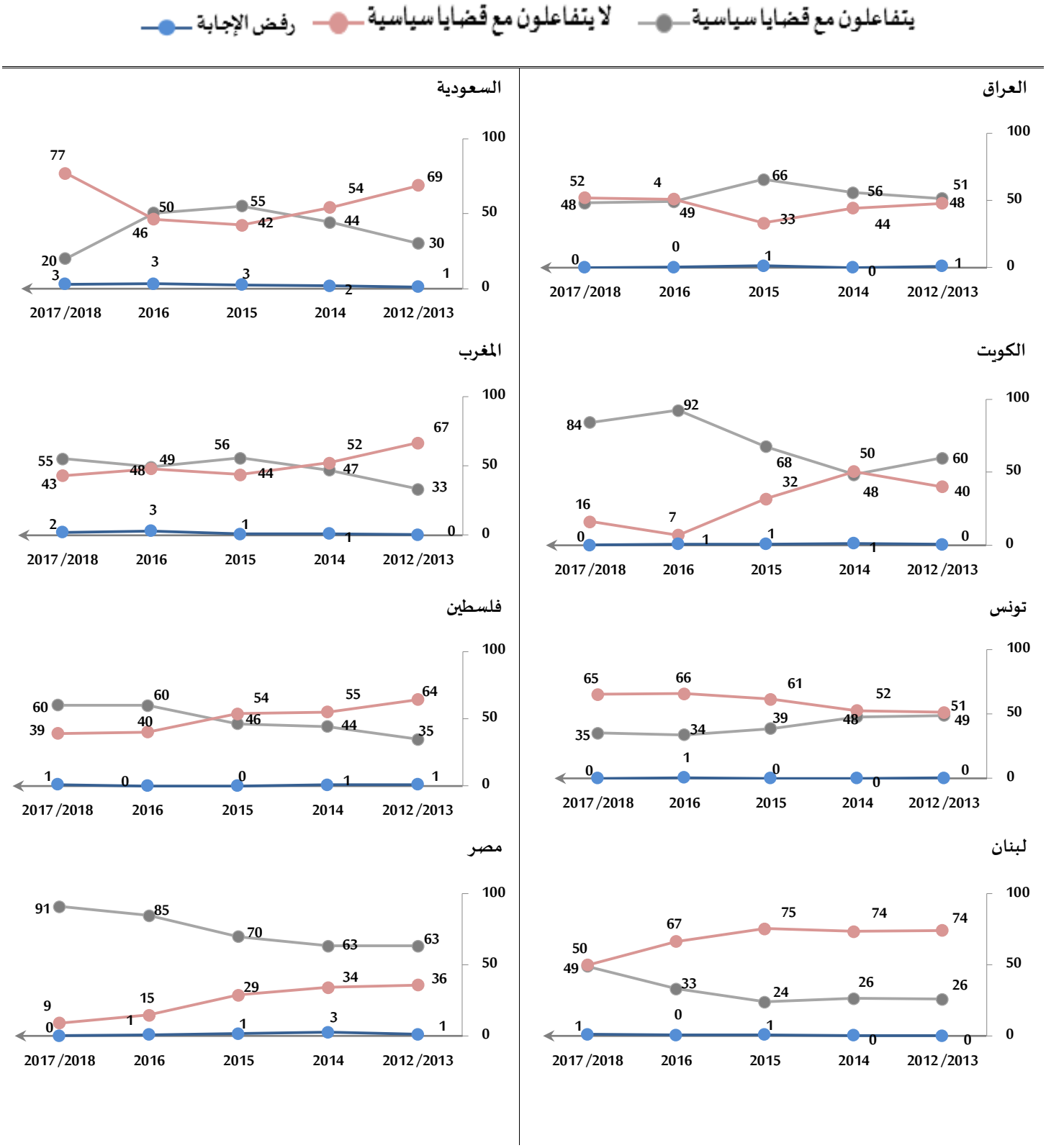

**الشّكل 170:**
**هل تقوم بمتابعة الأخبار السياسية على مواقع الإنترنت أو التواصل الاجتماعي التابعة للقنوات التلفزيونية الفضائية؟**

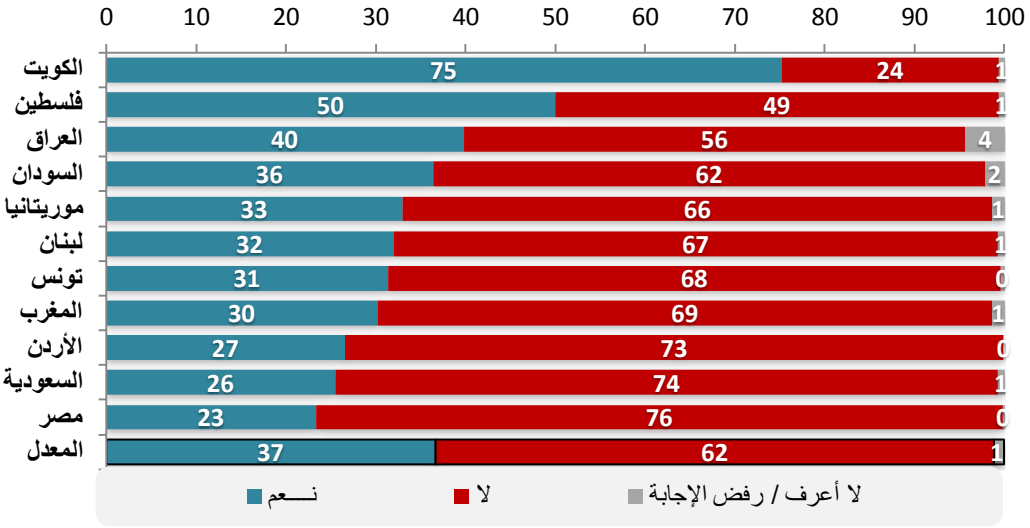


### 5. الانتساب إلى هيئات مدنيّة وجمعيات روابط (عائلي، أو ديني)

إضافةً إلى انخراط المواطنين في نشاطات ذات محتوًى مدني وسياسي، هدف المؤشّر العربيّ إلى معرفة مدى مشاركة مواطني المنطقة العربيّة في المجال العامّ والشؤون العامّة؛ وذلك من خلال معرفة مدى انتسابهم إلى جمعيات خيرية طوّعية، وجمعيات عائلية أو عشائرية؛ وهي جمعيات وهيئات غير طوعية؛ بهدف المقارنة بين نسب الانتساب إلى الجمعيات الطوعية، ونسب الانتساب إلى جمعيات تقليدية غير طوعية.

وتُظهر النتائج أنّ أكثريّة مواطني المنطقة العربيّة غير منتسبة إلى جمعيات وهيئات تطوعية؛ إذ أفاد أكثر من 26% أنّهم غير منتسبين إلى جمعيات عائلية ودينية. وكانت نسبة الذين أفادوا أنّهم منتسبون إلى هيئات تطوعية خارج إطار العائلة والدين 16% عام 2017/ 2018. إنّ أعلى نسبة انتساب إلى هيئات غير طوعية كانت في الانتساب إلى الجمعيات ذات رابطة عائلية؛ إذ بلغت 17%، يليها الانتساب إلى جمعية دينية بنسبة 9%.

**الشّكل 171:**

**المستجيبون المنتسبون وغير المنتسبين إلى مجموعة من الهيئات والجمعيات المدنية والطوعية**

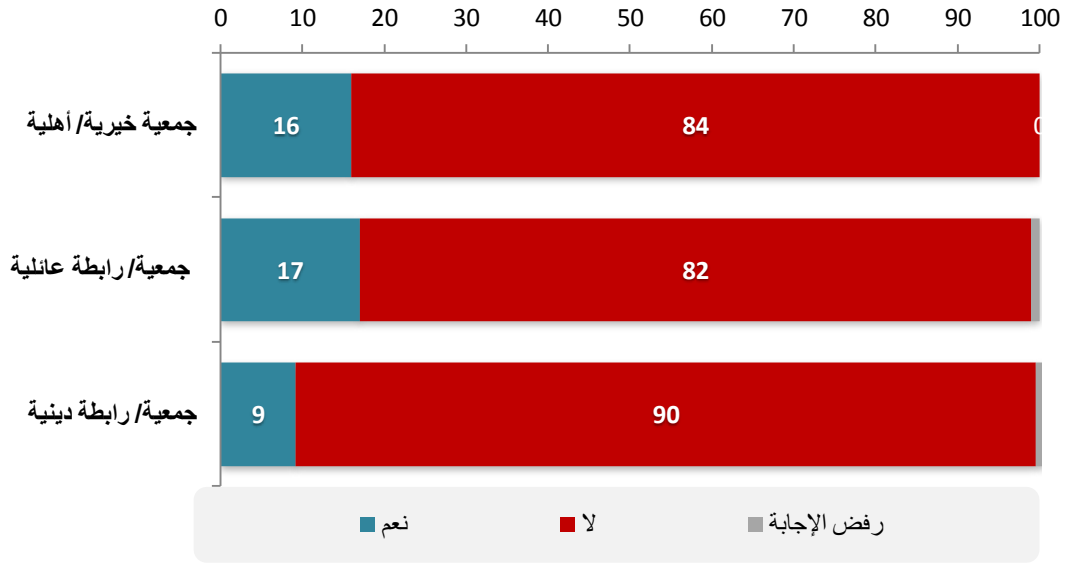


لقد تقاربت نسبة الانتساب إلى هيئات تطوعية على اختلاف أنواعها بحسب استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً باستطلاع 2016، وهي أعلى من تلك المسجلة في استطلاع 2012/ 2013. إن الانتساب إلى الجمعيات الطوعية والطوعية الدينية والجمعيات العائلية قد ارتفع بشكل بطيء عبر السنوات الماضية، إلا أن معدل الارتفاع للانتساب إلى الجمعيات العائلية هو الأعلى.

**الشّكل 172:**

**المستجيبون المنتسبون وغير المنتسبين إلى مجموعة من الهيئات والجمعيات المدنية والطوعية في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة باستطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013**

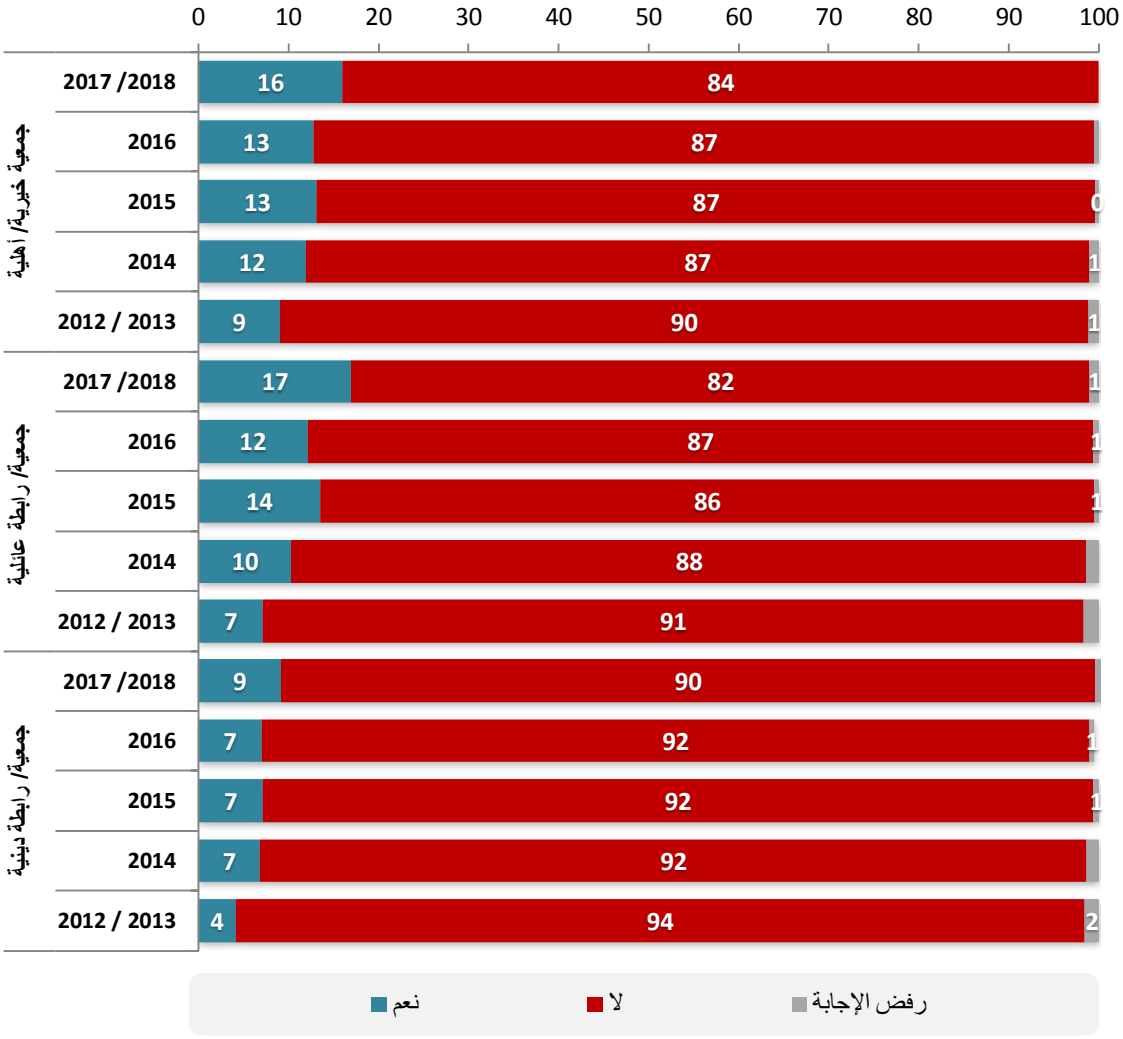


ولا يعني الانتساب إلى منظمات وجمعيات طوعية، بالضرورة، أنّ هؤلاء المنتسبين هم فاعلون في إطار هذه الجمعيات أو المنظمات. وبناءً عليه، فقد سُئل المستجيبون الذين أفادوا أنّهم ينتسبون إلى منظمات وهيئات تطوعية عن مدى مشاركتهم في هذه الهيئات. وتشير النتائج إلى انقسام المنتسبين إلى هيئات تطوعية إلى ثلاث مجموعات بحسب تقييمهم الذاتي لمستوى مشاركتهم في هذه المجموعات ونشاطاتها؛ وهي كما يلي:

- **المجموعة الأولى:** أفاد المستجيبون المنتسبون إلى هذه الهيئات الطوعيّة أنّهم مشاركون دائمون في نشاطها. وتصل نسبة الذين أفادوا أنّهم مشاركون دائمون إلى 29%.
- **المجموعة الثانية:** تضمّ المنتسبين إلى هيئات تطوعية، وأفادوا أنّهم "مشاركون إلى حدٍّ ما" في نشاط هذه الهيئات، وكانت نسبة هؤلاء 50% من المستجيبين المنتسبين.
- **المجموعة الثالثة:** تضمّ المنتسبين إلى الهيئات الطوعية الذين أفادوا أنّهم "نادرًا ما شاركوا" في نشاطات هذه الهيئات، أو أنّهم "لم يشاركوا فيها على الإطلاق". وكانت نسبة هؤلاء 14% من المستجيبين المنتسبين.

ويلاحظ من خلال النتائج أن نسب المشاركين الدائمين في الجمعيات والهيئات العائلية هو أعلى من ذلك في الجمعيات الأهلية والخيرية الطوعية.

**الشّكل 173:**

**المستجيبون المنتسبون إلى جمعيات وهيئات مدنية وأهلية بحسب مستوى مشاركتهم في هذه الهيئات**

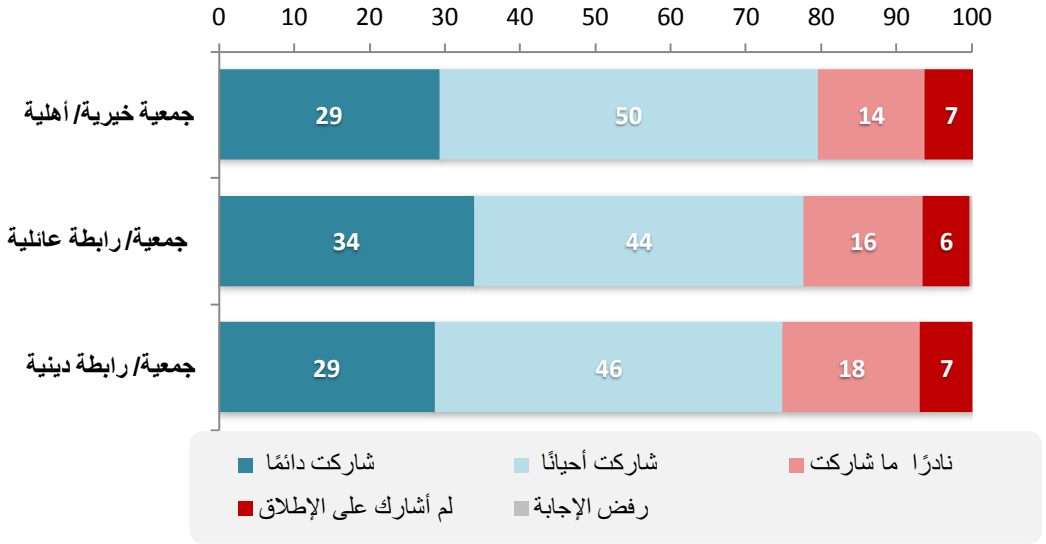


عند احتساب معدّل المستجيبين الذين أفادوا أنّهم منتسبون إلى هيئاتٍ تطوعيّة (على اختلاف هذه الهيئات) في كلٍّ من البلدان المستطلعة آراء مواطنيها، فإنّ النتائج تشير إلى أنّ أعلى نسب انتسابٍ توجد في الكويت 35%، تليه السودان (31%)، ثمّ فلسطين (15%)، ثم المغرب (14%)، ثم موريتانيا (13%)، ثم مصر بنسبة (11%)، في حين كانت النسب في السعودية، والأردن، والعراق، ولبنان، وتونس 8% فأقل.

وبناءً عليه، يمكن القول إنّ نحو 14%، في المعدّل العامّ، من المستجيبين في المنطقة العربيّة هم من المنتسبين إلى هيئات تطوعية وجمعيات. وبذلك، فإنّ نحو 86% من المستجيبين هم من غير المنتسبين إلى الهيئات التطوعية والجمعيات. ولغايات المقارنة، من المهمّ الإشارة إلى أنّ 26% من المستجيبين أفادوا أنّهم منتسبون إلى جمعيات وروابط عائلية ودينية. لذا، فإنّ المنتسبين إلى هيئات (غير تطوعية) هم الأكثر مشاركةً وفاعليّةً في إطار جمعياتهم التقليدية غير التطوعية من أولئك المنتسبين إلى هيئات تطوعية.

**الشّكل 174:**

**المنتسبون إلى هيئات وجمعيات مدنية وأهلية تطوعية بحسب البلدان المستطلعة آراء مواطنيها**

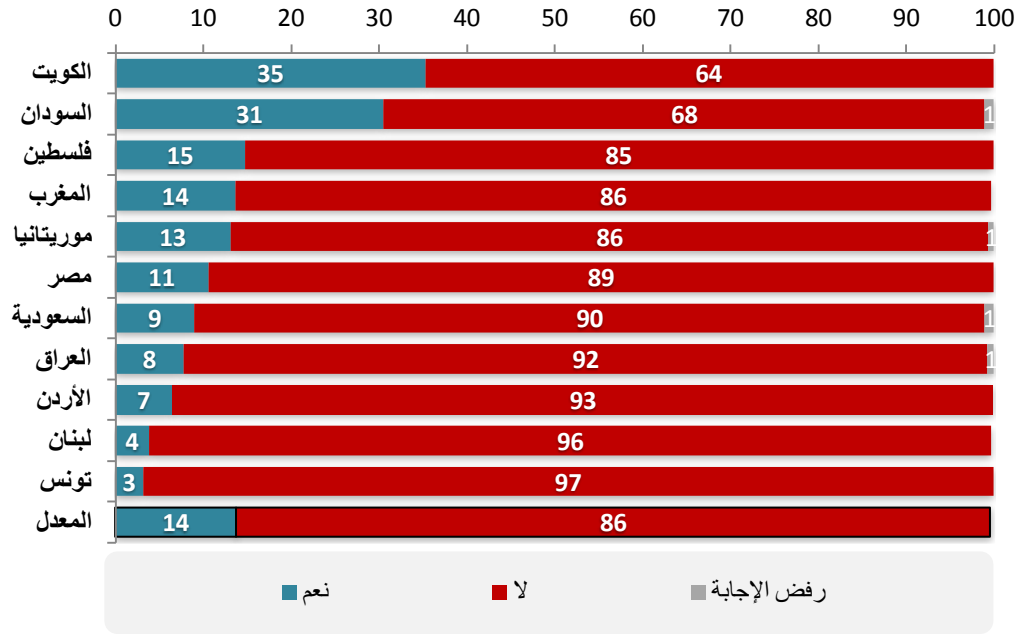


كما أشرنا آنفًا، فإنّ المنتسبين إلى جمعيات وروابط عائلية كانت نسبتهم 17% من مجمل المستجيبين في المنطقة العربيّة. وعند تحليل هذه المعطيات بحسب بلدان المستجيبين، فإنّ أعلى نسبة انتساب إلى جمعيات وروابط عائلية كانت في السودان (39%)، فالكويت (37%)، فموريتانيا وفلسطين (16%)، يليها الأردن، والسعودية بنسبة (13%) لكل منهما، ومصر والمغرب (11%)، والعراق (10%). وكانت أقلّ نسبة في لبنان؛ إذ أفاد 5% فقط أنّهم منتسبون إلى جمعيات وروابط عائلية.

الشّكل 175:

المستجيبون المنتسبون إلى جمعيات وروابط عائلية/ عشائر[13]

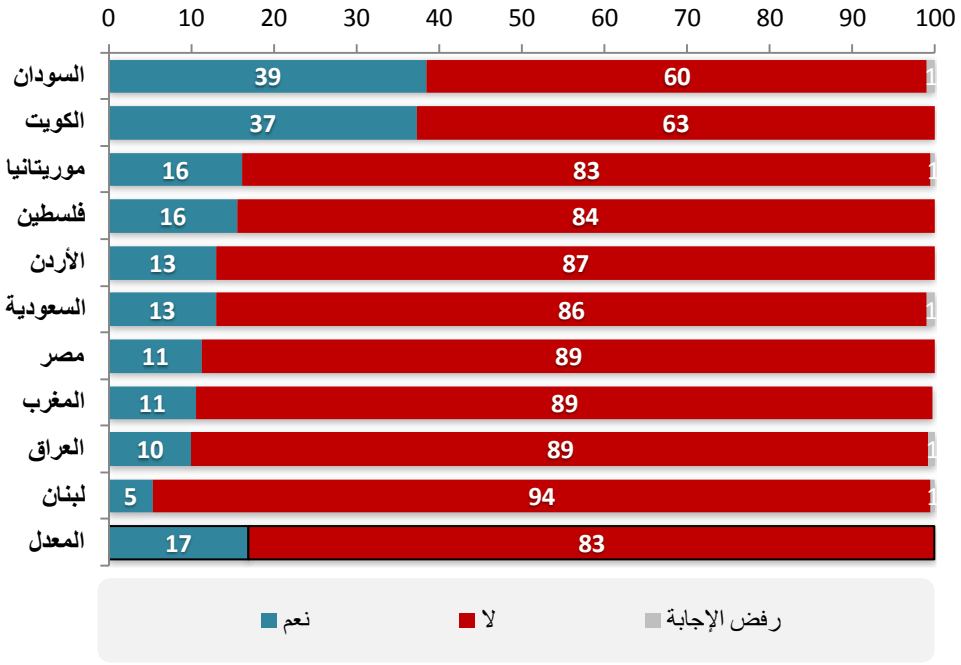


## 6. الانتساب إلى الأحزاب والتيارات السياسية

إنّ واحدًا من الأساليب الأساسية لمعرفة مدى التفاعل السياسي للمواطنين في مجتمعهم، هو قياس انخراطهم في الأحزاب السياسية أو المجموعات أو التيارات السياسية والفكرية[14]. لقد هدف المؤشّر العربيّ إلى معرفة مدى انتساب المواطنين إلى الأحزاب السياسيّة في بلدانهم، وذلك من خلال مجموعة من الأسئلة المتتالية؛ فقد سئل المستجيبون إن كانوا ينتمون إلى أحزاب سياسيّة، أو مجموعة سياسيّة وفكريّة. وقد سُئل المستجيبون الذين أفادوا أنّهم لا ينتمون إلى أحزاب أو مجموعات سياسية إن كانوا ينوون الانضمام إلى مجموعات أو أحزاب أو تيّارات سياسية في المستقبل. أمّا المستجيبون الذين أفادوا أنّهم لا ينتمون إلى أحزاب ومجموعات سياسية، ولا ينوون الانتماء في المستقبل، فقد سئلوا إن كان هناك حزبٌ أو تيّار أو مجموعة فكريّة في بلدانهم تعبّر عن آرائهم ومصالحهم وتطلّعاتهم. وقد أظهرت النتائج أنّ

[13] لم يطرح هذا السؤال في تونس.

[14] في السّعودية سئل المستجيبون إن كانوا ينتمون إلى تياراتٍ فكريّة/ سياسية؛ لأنّ الأحزاب محظورة في السعودية. أمّا في الكويت، فقد سئل المستجيبون عن الانتساب إلى الجمعيّات أو التكتّلات أو المجموعات السياسية.

المنتسبين إلى أحزاب سياسية يمثّلون نحو 12% من المستجيبين. في حين قال 4% من المستجيبين إنّهم غير منتسبين، ولكنّهم ينوون الانتساب إلى أحزاب سياسية في المستقبل. وأفاد نحو 21% من المستجيبين أنّهم غير منتسبين إلى أحزاب، إلّا أنّهم أفادوا أنّ هناك حزبًا/ تيّارًا سياسيًّا أو تيارًا فكريًّا يعبّر عن آرائهم أو أفكارهم. أمّا الذين أفادوا أنّهم غير منتسبين ولا يوجد حزبٌ/ تيار يمثّلهم، فنسبتهم 52%. في حين كانت نسبة الذين رفضوا الإجابة 11%.

**الشّكل 176:**

**اتّجاهات الرّأي العامّ نحو الانتساب إلى أحزاب سياسية أو نحو وجود أحزاب وتيارات سياسية تمثّلهم**

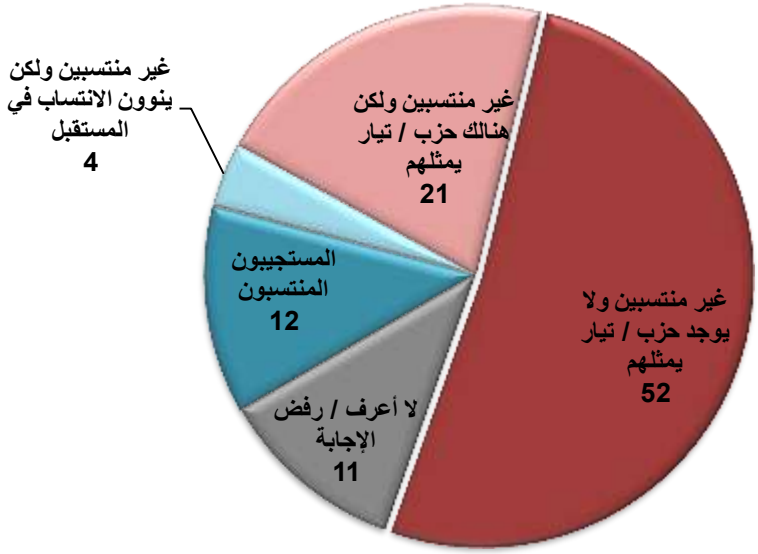


عند مقارنة اتجاهات الرأي العام نحو الأحزاب السياسية (من حيث الانتساب أو النية في الانتساب أو وجود حزب يمثلهم) في استطلاع 2017/ 2018 بالاستطلاعات السابقة، نجد شبه استقرار في نسبة الذين أفادوا أنّهم منتسبون إلى أحزاب سياسية مقارنةً بنتائج الأعوام السابقة، في حين كانت نسب الذين أفادوا أنّهم ينوون الانتساب إلى أحزاب سياسية في المستقبل أو أولئك الذين أفادوا أنّهم غير منتسبين ولكن يوجد حزب سياسي يمثّلهم **شبه متطابقة** طوال سنوات الاستطلاع. أما في ما يتعلق بنسبة الذين أفادوا أنّهم غير منتسبين ولا يوجد حزب أو تيار سياسي يمثّلهم، فقد انخفضت من 59% في استطلاع 2012/ 2013 إلى 52% في استطلاع 2017/ 2018. ويعود سبب هذه الفروقات إلى التغييرات في نسبة الذين رفضوا الإجابة عن هذا السؤال؛ إذ ارتفعت النسبة من 8% عبر السنوات المتتالية لتصل إلى 11% عام 2017/ 2018.

إنّ الفروقات في نسبة الذين رفضوا الإجابة عن هذا السؤال كانت نتيجةً لارتفاع نسبتهم في مصر في استطلاع 2017/ 2018 وفي استطلاع 2016 مقارنةً بالاستطلاعات السابقة، بحيث ارتفعت نسبة الذين رفضوا الإجابة في مصر من 7% عام 2012/ 2013 إلى 31% في استطلاع 2014، لتنخفض في استطلاع 2016 إلى 24%، ثم ترتفع مجددًا إلى 28% في استطلاع 2017/ 2018. في المقابل، وخلافًا للتغيّر الذي طرأ على نسب الذين رفضوا الإجابة بوصفه أحد العوامل المؤثرة في نسب المنتسبين، فإنّ التغيّرات التي طرأت على بعض البلدان أدّت دورًا في ذلك، فقد ارتفعت نسبة الأردنيين والكويتيين الذين أفادوا أنّهم غير منتسبين إلى أحزاب سياسية مقابل انخفاضها في المغرب، وتونس، ولبنان.

تتباين اتّجاهات الرّأي العامّ بشأن الانتساب إلى أحزابٍ بين البلدان المستطلعة آراء مواطنيها؛ ففي حين وُجدت أعلى نسبة انتساب بين الموريتانيين (28%)، والفلسطينيين (26%)، واللبنانيين (15%)، يليهم الكويتيون بنسبة 14%، واللبنانيون بنسبة 15%، فإن نسب الانتساب في البلدان الأخرى كانت محدودةً جدًّا، وأقلّ من 9% في الأردن، والعراق، وتونس ومصر، والمغرب.

إنّ نسب المستجيبين الذين أفادوا أنّهم لا ينتمون إلى أحزاب، ولا ينوون الانتماء إليها، ولا يوجد حزبٌ سياسي يعبّر عن آرائهم أو مصالحهم، تعدّ مؤشّرًا على تراجع أهميّة التيارات والمجموعات والأحزاب السياسيّة في البلدان المستطلعة آراء مواطنيها. ويبدو أنّ المجتمعات الأردنيّة والتونسية والعراقية والكويتية هي أكثر المجتمعات التي قال مستجيبوها إنّه لا توجد أحزابٌ أو تيّارات أو مجموعاتٌ سياسيّة تعبّر عنهم، وبنسبٍ تراوح بين 52% و96%، مع الإشارة إلى أنّ أكثر من ثلث المصريين و17% في المغرب رفضوا الإجابة عن هذا السؤال، في حين كانت نسبة من رفضوا الإجابة في العراق، والكويت وتونس وهي نسب مرتفعة جدًا.

إنّ المستجيبين في البلدان الأخرى المستطلعة آراء مواطنيها – وإن كانت بنسبٍ أقلّ من الأردن، وتونس، والعراق، والكويت – أفادوا أنّه لا يوجد حزبٌ/ تيّار سياسي يمثّلهم أو يعبّر عن آرائهم. أما في السودان، فقد بلغت نسبة السودانيين الذين أفادوا أنّه لا يوجد حزب يمثّلهم أو يعبّر عن آرائهم 46%، وهي بذلك إلى جانب فلسطين تحتل معدل الوسط بين الدول المستجيبية، حيث سجّلت في فلسطين 43%.

وتشير النتائج سواء على صعيد الانتساب إلى أحزاب سياسية أو النيّة في الانتساب إلى

أحزاب/ مجموعات سياسية أو على صعيد وجود أحزاب وتيارات تمثّل مواطني المنطقة العربيّة، إلى أنّ الأحزاب السياسية ضعيفة، وأنّ انخراط مواطني المنطقة العربيّة في قوًى وتيّارات وأحزاب سياسية هو انخراط ضعيف.

**الشّكل 177:**

**اتّجاهات الرّأي العامّ نحو الانتساب إلى أحزاب سياسية أو نحو وجود أحزاب وتيارات سياسية تمثّلهم في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة باستطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013**

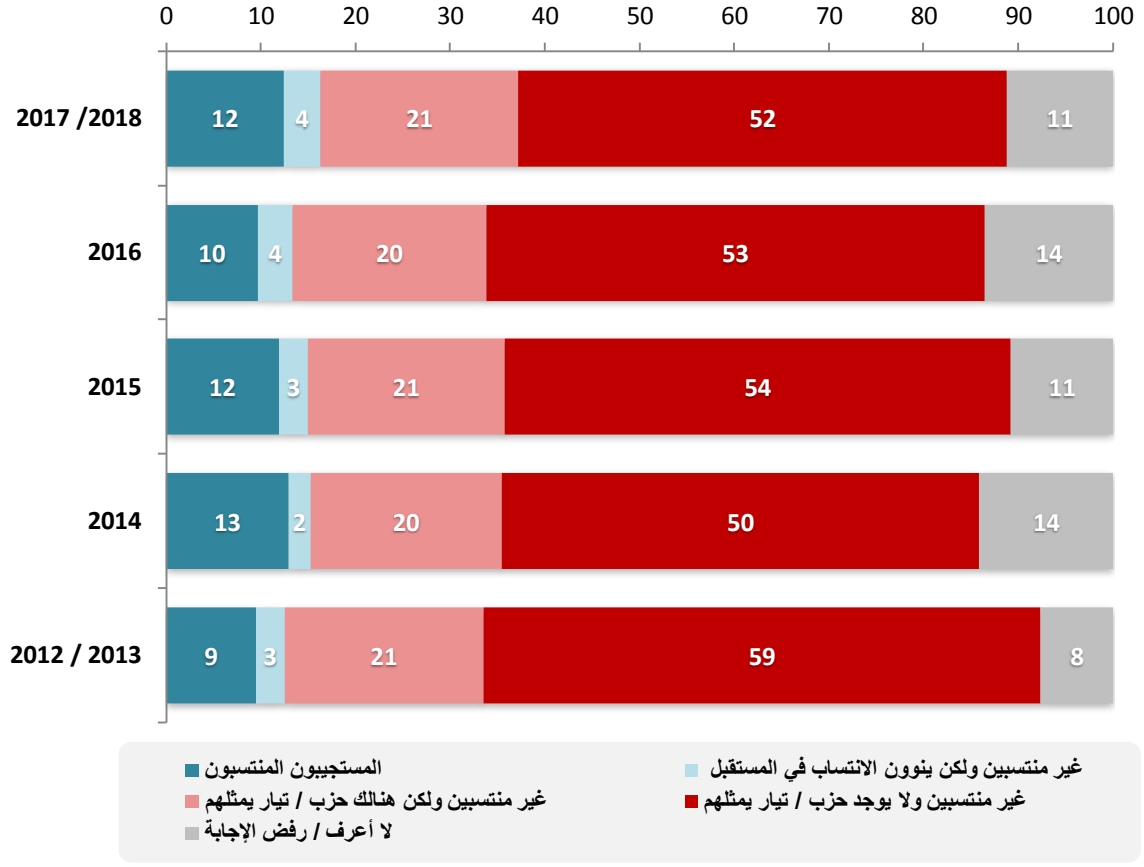

**الشّكل 178:**

**اتّجاهات الرّأي العامّ نحو الانتساب إلى أحزاب سياسية أو نحو وجود أحزاب وتيارات سياسية تمثّلهم في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة باستطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013**

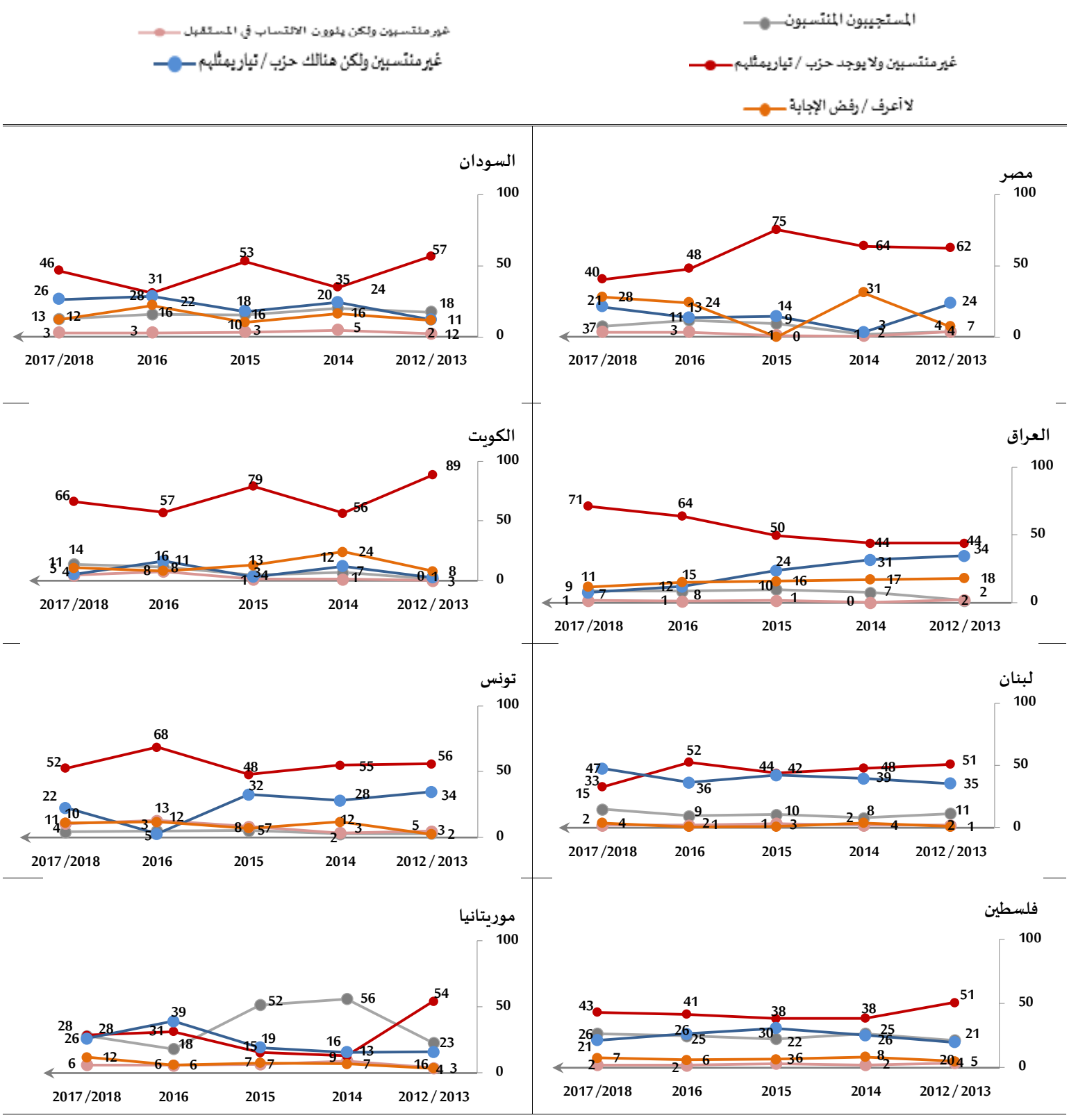

# القسم الخامس: دور الدّين في الحياة العامّة والحياة السياسية

تشهد المنطقة العربيّة نقاشًا متكرّرًا حول دور الدّين في الحياة العامّة والحياة السياسيّة، وفي أحيان كثيرة يخلط هذا النقاش بين دور الحركات الإسلاميّة السياسيّة ودور الدّين والتديّن في المجتمعات العربيّة، ويتعامل مع هذه المفردات، بوصفها مفرداتٍ متبادلةً، كأنّها تعني المفهوم نفسه. وقد سعى المؤشّر العربيّ منذ انطلاقه في عام 2011 للوقوف على اتّجاهات الرّأي العامّ نحو دور الدّين في الحياة العامّة والحياة السّياسيّة في المنطقة العربيّة، ودرجة تأثيره بوصفه عاملًا محدّدًا في نشاط المواطن الاجتماعيّ والسياسيّ. وذلك عبر تضمين استطلاع المؤشّر مجموعةً من الأسئلة العامة التي تساهم في التعرّف إلى دور الدّين، بوصفه عاملًا مؤثّرًا في الحياة العامة.

## 1. التديّن والممارسات الدّينية

على صعيد قياس مستوى التديّن في المنطقة العربيّة، فقد استَخدم المؤشِّر العربي أسلوب السؤال المباشر الذي يُتيح للمستجيب أنْ يُقرّر مستوى التديّن. فقد سُئل المستجيبون إذا ما كانوا يعدّون أنفسهم: "متديّنين جدًّا"، أو "متديّنين إلى حدّ ما"، أو "غير متديّنين"؛ بمعنى أنّ هذا المقياس الذي يهدف إلى التعرف إلى مستويات تديّن المستجيبين، هو مقياس يعتمد على تعريف المستجيبين الذاتي مدى تديّنهم.

إنّ أكثريّة مواطني المنطقة العربيّة (65%) يصفون أنفسهم بـ "المتديّنين إلى حدٍّ ما"، بينما انقسم باقي المستجيبين إلى كتلتين: تمثّل الأولى 21% من مجمل المستجيبين، وهم الذين أفادوا أنّهم "متديّنون جدًّا"، أمّا الكتلة الثانية فتمثّل 11% من المستجيبين الذين وصفوا أنفسهم بأنّهم "غير متدينين".

إنّ الدّين له مكانة مهمّة ومركزية في مجتمعات المنطقة العربية، بناءً على وجود شبه توافق بين المستجيبين على ذلك؛ إذ أفاد ما نسبته 86% أنّهم "متدينون جدًّا أو متدينون إلى حدٍّ ما". ومع الإقرار بالأهمية التي يحتلُّها الدّين، فإنَّ الأغلبية أكّدت أنّها "متدينة إلى حدٍّ ما"، مع وجود كتلتين على طرفي هذا التركُّز: كتلة تمثّل 10% تقول إنّها "غير متديّنة"، وكتلة تُمثّل 21% وتقول إنّها "متديّنة جدًّا".

تُلاحظ تباينات في توصيف المستجيبين الذاتي مدى تديّنهم من مجتمع إلى آخر، وتشير النتائج إلى أنّ

أكثرية المستجيبين في كلّ مجتمع من المجتمعات المستطلعة عرّفت نفسها بأنّها "متديّنة إلى حدٍّ ما" **باستثناء موريتانيا**؛ إذ وصفت أغلبية الموريتانيين (56%) نفسها بأنّها "متديّنة جدًّا"، بينما كانت نسبة المستجيبين الموريتانيين الذين قالوا إنّهم "متدينون إلى حد ما" 33%. وتباينت نسب الذين وصفوا أنفسهم بأنّهم "غير متديّنين" من مجتمع إلى آخر؛ إذ سجّلت أعلى مستوى في لبنان وتونس بنسبتي 28% و25% على التّوالي. أمّا أعلى نسب للمستجيبين الذين أفادوا أنّهم "متديّنون جدًّا" بعد موريتانيا، فتتركّز في المغرب 28%، فالسودان 26%، فالكويت 23%، فمصر 22%، في حين كانت النسبة أقلّ من **الخُمس** في بقية البلدان المُستطلَعة، وقد سجلت أقل نسب للمستجيبين الذين صنفوا أنفسهم بـ "المتدينين جدًا" في المغرب 9%، و10% في تونس، و11% في الأردن.

**الشّكل 179:**

**"بصرف النّظر إن كنت تذهب إلى أماكن العبادة أم لا، هل ترى نفسك...؟"**

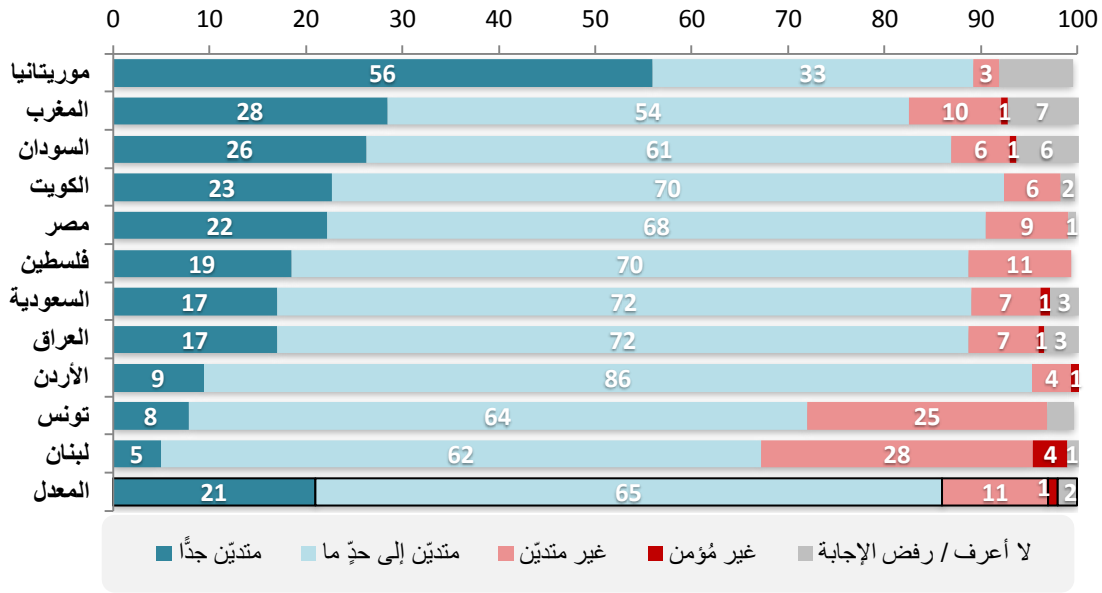


إنّ توصيف الرأي العامّ في المنطقة العربيّة مستوى تديّنه في استطلاع 2017، مقارنةً باستطلاعات 2016، و2015، و2014، و2012/ 2013، و2011، يشير إلى بعض التغيّرات؛ إذ ارتفعت نسبة الذين أفادوا أنّهم "متديّنون جدًّا" من 19% في استطلاع 2011 إلى 21% في استطلاع 2012/ 2013، واستمرت هذه النسبة في الارتفاع إلى أن وصلت إلى 24% في استطلاعَي 2014 و2015 لتنخفض مرةً أخرى في استطلاع 2016 إلى 20%، لترتفع بشكل طفيف إلى 21% في استطلاع

2017/ 2018؛ أي إنّ هنالك شبه ثبات في نسبة المتدينين جدًّا. وارتفعت كذلك نسبة الذين أفادوا أنّهم "متديّنون إلى حدٍّ ما" من 66% في استطلاع 2011 إلى 67% لتستقر عند نسبة 65% في استطلاعَي 2016 و2017/ 2018. في المقابل، فقد انخفضت وارتفعت بشكل طفيف لتستقر على نسبة الذين قالوا إنّهم "غير متديّنين" بـ 11% وهي النسبة نفسها التي سجلت في استطلاع 2011 كسنة الأساس. باختصار، إنّ التغيّر الذي شهدته نتائج استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج الاستطلاعات السابقة يشير إلى تسرُّب جزءٍ من دائرة "المتديّنين جدًّا" إلى دائرة "المتديّنين إلى حدٍ ما"، وهذا يتّضح من المقارنة بين استطلاعَي 2014 و2015 باستطلاعيَ 2016، و2017/ 2018.

**الشّكل 180:**

**تعريف المستجيبين مستوى تديّنهم في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً باستطلاعات 2016، و2015، و2014، و2012/ 2013، و2011**

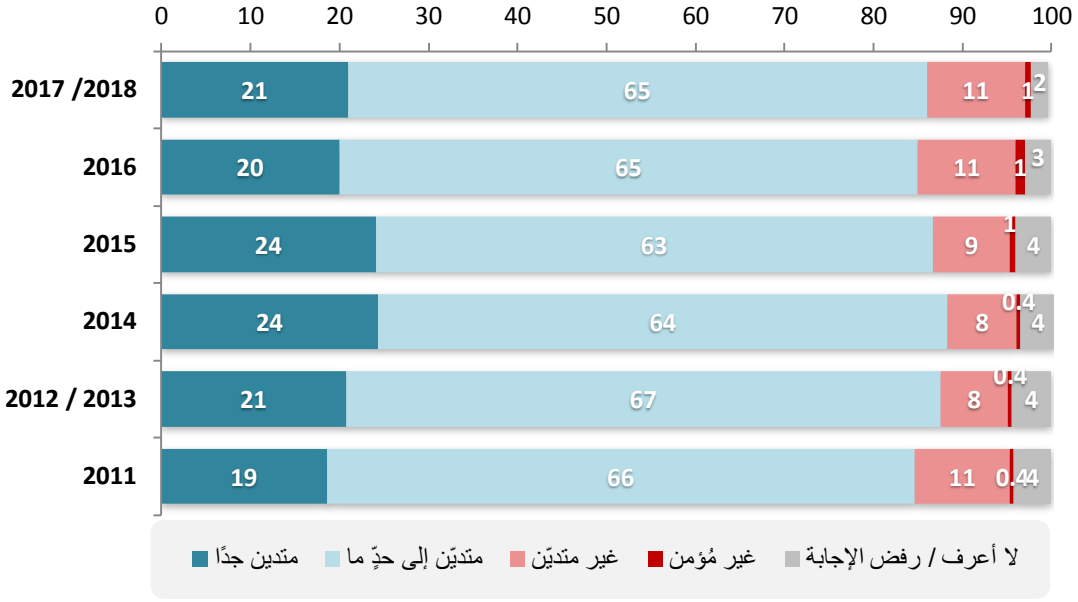


إن رصد التغيرات التي طرأت على الرأي العام في كل بلد من البلدان المستطلعة يعكس ارتفاع نسب المتدينين إلى حدّ ما في كل من السعودية، والعراق، وفلسطين، وموريتانيا على حساب انخفاض نسبة "المتدينين جدًا". أي إنه يمكن أن يكون هنالك اتجاه لدى المستجيبين لتعريف أنفسهم بـ "متدينين إلى حدّ ما" مقابل انخفاض من يعرّفون أنفسهم بـ "متدينين جدًّا". بينما تعكس المتغيرات في الأردن ثبات نسبة "المتدينين إلى حدّ ما" مع انخفاض في نسب "المتدينين جدًّا". بينما انخفضت نسبة "المتدينين جدًّا" في لبنان لمصلحة ارتفاع نسبة "غير المتدينين".

## الشّكل 181:
## تعريف المستجيبين مستوى تديّنهم في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً باستطلاعات 2016، و2015، و2014، و2012/ 2013 ونتائج 2011

متدين جدًا — متدين إلى حدٍّ ما — غير متدين/غير مؤمن — لا أعرف / رفض الإجابة

العراق

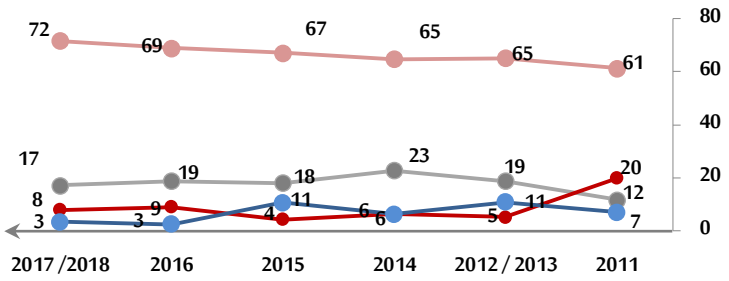


السعودية

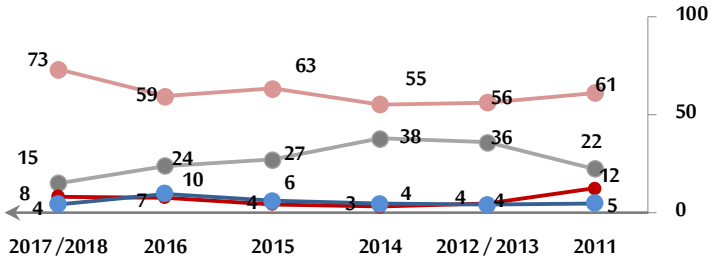


الكويت

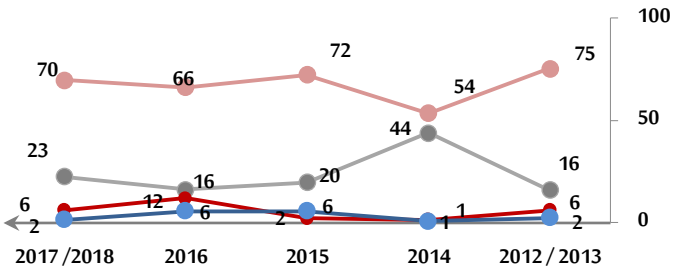


المغرب

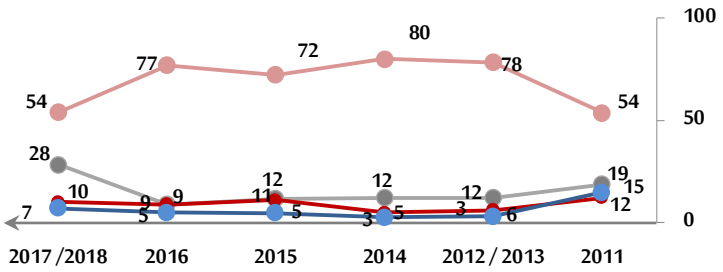


تونس

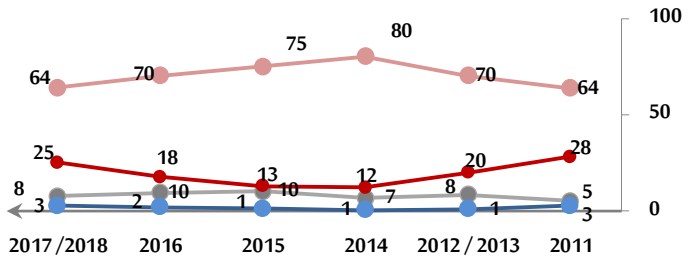


مصر

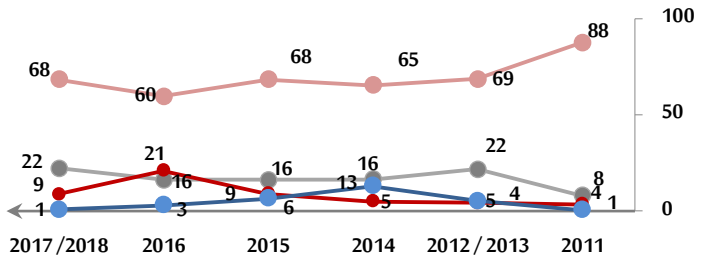


لبنان

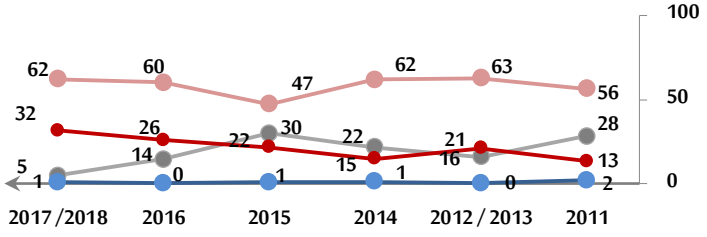


موريتانيا

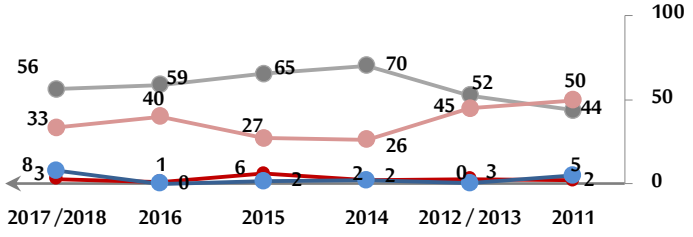

إضافةً إلى سؤال المستجيبين عن مستوى تديّنهم، طُرح سؤال على المستجيبين عن أهمّ شرط يجب توافره في شخصٍ ما حتّى يُعدّ متديّنًا. وتشير النتائج إلى عدم وجود توافق لدى الرأي العامّ في المنطقة العربيّة على الشرط الأهمّ الذي يجب توافره لاعتبار شخصٍ ما متديّنًا؛ إذ توزّعت اتجاهات الرأي العامّ نحو الشرط الأهمّ الذي يجب توافره في الشخص حتّى يُعدّ متديّنًا، على مجموعة من الشروط؛ **فقد أفاد ما نسبته 38% من المستجيبين أنّ أهمّ شرطٍ هو إقامة الفروض والعبادات، في حين رأى 27% من المستجيبين** أنّ تحلّي الفرد **بالصدق والأمانة** هو الشرط الأهمّ لاعتبار شخصٍ ما متديّنًا، وانحاز نحو خُمس المستجيبين (19%) إلى **حُسن معاملة الآخرين** بوصفه أهمَّ شرط لاعتبار شخص ما متديّنًا. وذكر 7% من المستجيبين أنّ أهمّ شرط لاعتبار شخص متديّنًا هو **مساعدة الفقراء والمحتاجين**. وركّز 5% من المستجيبين على **صلة الرحم ورعاية الأقارب**.

تعكِس النتائج، بوضوح، تركيز أغلبيّة الرأي العامّ في المنطقة العربيّة على **سمات أخلاقية وقيميّة وأساليب معاملات**؛ إذ ركّز ما نسبته 59% على هذه السمات والمعاملات.

**الشّكل 182:**
**اتّجاهات الرّأي العامّ نحو الشرط الأهمّ الذي يجب توافره في شخصٍ ما حتّى يُعدّ متديّنًا**

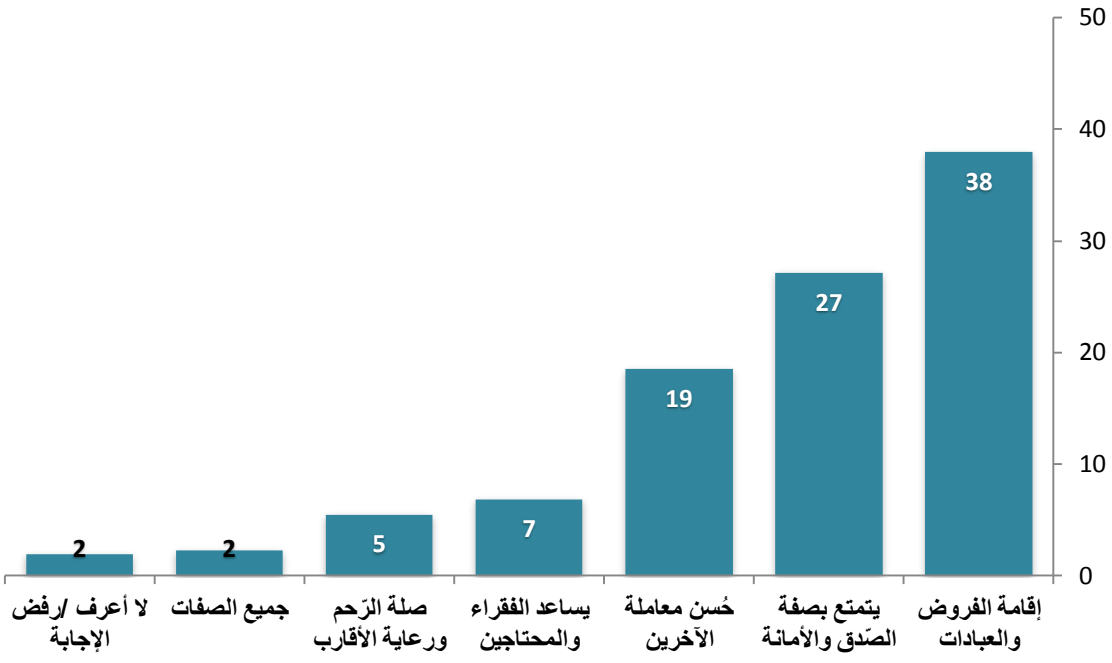

إنّ عدم إجماع المواطنين في المنطقة العربيّة على الشرط الأهم الذي يجب توافره في شخص ما حتّى يُعدّ متدينًا هو مدخلٌ مهمّ لفهم ماذا يقصد المواطنون، عندما يُعرّفون مستوى تديّنهم ذاتيًّا. ونلحظ من خلال إجراء تقاطع بين مستويات التدين والشرط الأهم لاعتبار شخصٍ ما متديّنًا، أنّه كلما زاد تديّن المستجيب، زاد تركيزه على "إقامة الفروض والعبادات"، بينما ركّز المستجيبون غير المتدينين على سمات أخلاقية وقيمية، وعلى المعاملات لاعتبار شخص ما متديّنًا. إنّ 58% من المتدينين جدًّا ركّزوا على "إقامة الفرائض والعبادات" بوصفها شرطًا أهمَّ لاعتبار شخص ما متدينًا، في حين كانت النسبة 34% بين المتدينين إلى حد ما و24% عند غير المتدينين. ومن المهم الإشارة إلى أنّ 66% من المتدينين إلى حدٍ ما ركّزوا على سمات أخلاقية وعلى المعاملات بوصفها أهم شرط للتدين.

**الجدول 20:**

**اتّجاهات الرأي العامّ نحو الشرط الأهم الذي يجب توافره في شخصٍ ما حتّى يُعدّ متديّنًا متقاطعًا مع مستويات تديّنهم**

| الشرط الأهمّ | تعريف المستجيبين الذاتي مستوى تديّنهم | | |
|---|---|---|---|
| | متديّن جدًّا | متديّن إلى حدٍ ما | غير متديّن |
| إقامة الفروض والعبادات | 58 | 34 | 24 |
| يتمتع بصفة الصدق والأمانة | 20 | 32 | 29 |
| حُسن معاملة الآخرين | 11 | 21 | 27 |
| صلة الرّحم ورعاية الأقارب | 4 | 6 | 8 |
| يساعد الفقراء والمحتاجين | 5 | 7 | 12 |
| جميع ما ذكر | 1 | 1 | 1 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 |

وتتباين اتجاهات الرأي العام بين المجتمعات المُستطلَعة حول أهمّ شرط لاعتبار شخص ما متديّنًا، بحيث تخطّت نسبة الذين أفادوا أنَّ أهمّ شرط هو **إقامة الفروض والعبادات** المعدّل العامّ في كلٍّ من موريتانيا، ومصر، والسّودان، والمغرب، بل اعتبرت أكثريّة الموريتانيّين هذا الشرط هو الأهمّ. في المقابل، كانت نسبة الذين رأَوا أنّ **إقامة الفروض والعبادات** هو الشرط الأهم لاعتبار شخصٍ ما متديّنًا أقلّ من المعدّل العامّ في كلٍّ من الكويت، وفلسطين، والأردن، وتونس، في حين وصلت النسبة إلى ما يقارب الربع في العراق، والخمس في لبنان.

ويتركّز انحياز مستجيبي العراق، وبنحو النصف، إلى سمتَي **الصدق والأمانة** بوصفهما أهمّ شرط لاعتبار الشخص متديّنًا، وكذلك الأمر ذاته بالنسبة إلى أكثر من ثلث المستجيبين في لبنان والأردن. في حين ركّز اللبنانيون، والأردنيون، والفلسطينيون، والكويتيون، والمغاربة، أكثر من غيرهم من باقي البلدان المستطلعة آراء مواطنيها على شرط **حسن معاملة الآخرين**. وركز التونسيون بنسب تفوق غيرهم من البلدان الأخرى على **صلة الرحم ورعاية الأقارب**. وكانت أعلى نسبة ركّزت على **مساعدة المحتاجين والفقراء** في تونس؛ إذ وصلت إلى 21%. إنّ مقارنة اتجاهات الرأي العام نحو أهم شرط يجب توافره في شخص ما حتى يُعدّ متديّنًا في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بالاستطلاعات السابقة لا تعكس تغيراتٍ جوهريةً، إلا أنّه من المهم الإشارة إلى انخفاض بسيط في نسب الذين أفادوا أنّه يتمثّل في إقامة الفروض والعبادات في استطلاعَي 2017/ 2108 و2016 مقارنةً باستطلاع 2014.

**الشّكل 183:**

**اتّجاهات الرّأي العامّ نحو الشرط الأهمّ الذي يجب توافره في شخصٍ ما حتّى يُعدّ متديّنًا**

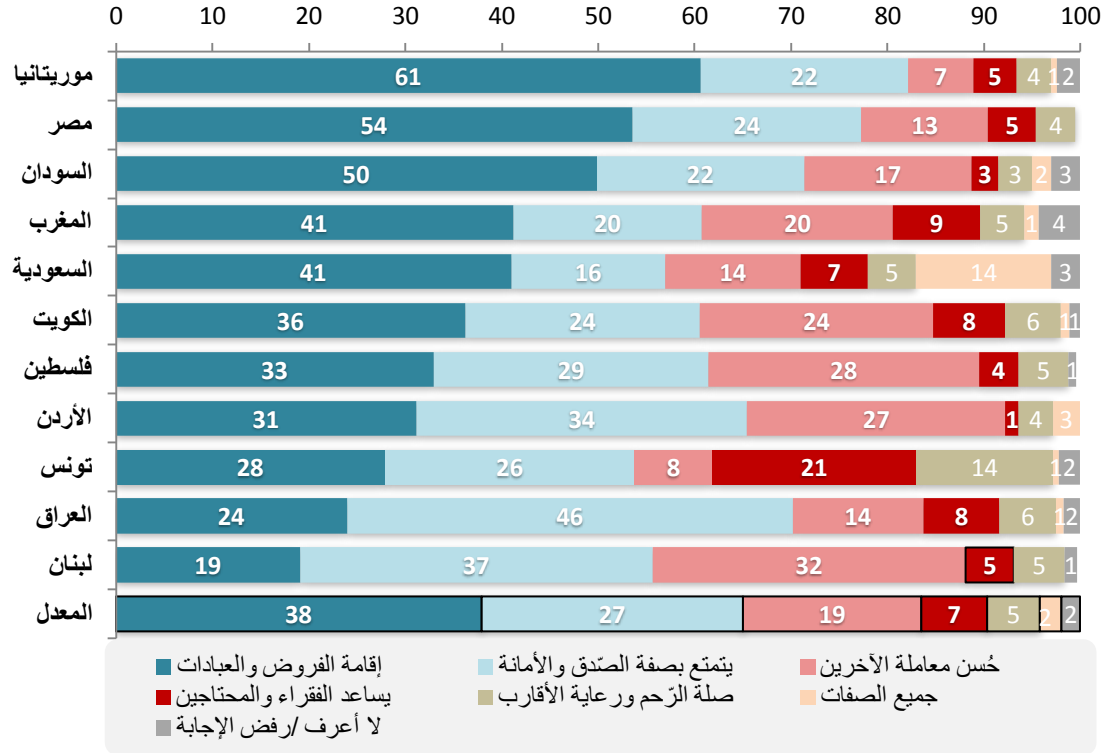

**الشّكل 184:**

**اتّجاهات الرّأي العامّ نحو الشرط الأهمّ الذي يجب توافره في شخصٍ ما حتّى يُعدّ متديّنًا بحسب نتائج استطلاع 2017/ 2018 مقارنة باستطلاعات 2016، و2015، و2014، و2012/ 2013**

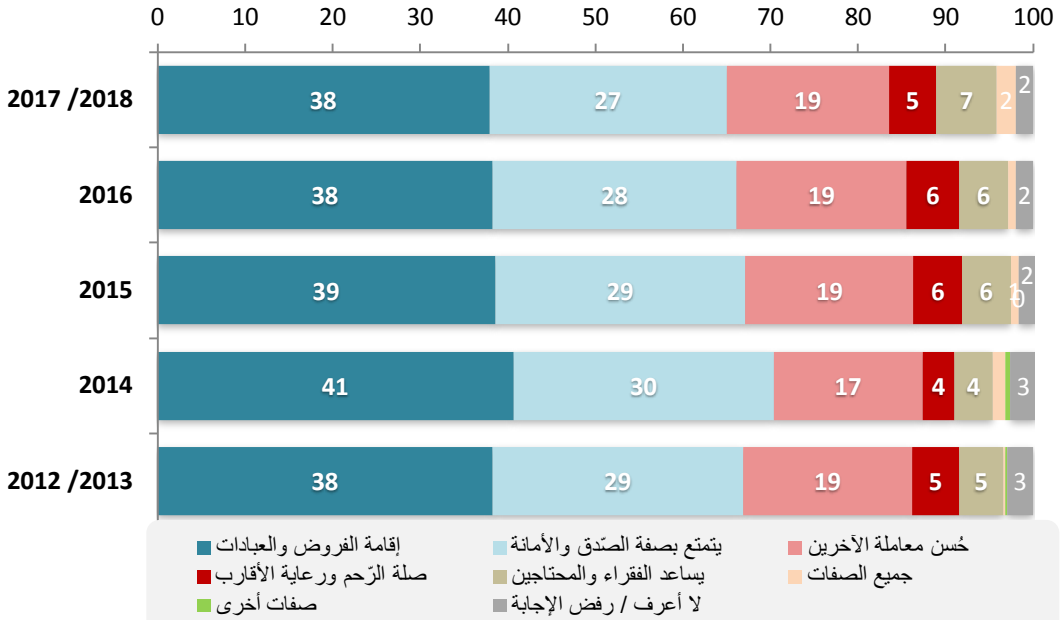


**•اتجاهات الرأي العام نحو بعض المقولات التي يمكن أن ترتبط بالتدين**

إضافةً إلى سؤال المستجيبين عن مستوى تديّنهم، وعن أهمّ شرط يجب توافره في شخص ما لاعتباره متديّنًا، تضمّن استطلاع 2017/ 2018 مجموعةً من الأسئلة للوقوف على اتجاهات الرأي العامّ نحو قضايا قد تساق على أنّها مرتبطة بالتديّن، ومن شأنها أن توضح الدور الذي يمكن أن يقوم به الدّين في توجيه آراء المواطنين نحو بعض الموضوعات الأساسية. وتتضمن هذه المقولات:

- كل شخص غير متديّن هو بالتأكيد شخص سيّئ.
- ليس من حق أي جهة تكفير الذين يحملون وجهات نظر مختلفة في تفسير الدّين.
- ليس من حق أي جهة تكفير الذين ينتمون إلى أديان أخرى.

بصرف النّظر عن توصيفهم الذاتي لمستوى تديّنهم، سُئل المستجيبون عن تأييدهم مقولة "**إنّ كلّ شخص غير متديّن هو بالتأكيد شخص سيّئ**"، أو معارضتهم لها. وتشير النتائج إلى أنّ أكثرية مواطني المنطقة العربيّة، **وبنسبة 79%، ترفض مقولة "إنّ كلّ شخص غير متديّن هو بالتأكيد شخص سيّئ"**، مقابل

موافقة 17% من المستجيبين عليها. وجديرٌ بالذكر أنّ الذين "وافقوا بشدّة" على هذه المقولة كانت نسبتهم 4% مقابل 33% عارضوها "بشدّة". أي إنّ الذين عارضوا المقولة "بشدة"، بمعنى إنّ لديهم موقفًا واضحًا وجازمًا في هذا الموضوع، مثّلوا **أكثر من ثمانية أضعاف** الذين وافقوا عليها "بشدّة".

وعلى الرّغم من أنّ أكثريّة المستجيبين في كلّ بلد من البلدان المُستطلَعة تعارض مقولة "**إنّ غير المتديّن هو بالتأكيد شخص سيّئ**"، فإنّ اتّجاهات الرّأي العامّ تتباين من بلد إلى آخر؛ إذ إنّ أعلى النسب التي **وافقت** على هذه المقولة كانت في موريتانيا 41%، والكويت 25%، ومصر والسودان بنسبة 21% لكل منهما. أمّا أقلّ النسب **الموافقة** على هذه المقولة، فكانت عند مستجيبي تونس ولبنان بـ 7% لكلٍ منهما، والأردن 8%، والسعودية 12%، والعراق 14%، وفلسطين 15%. والجدير بالذكر أنّ أغلبية المستجيبين في لبنان وتونس **عارضت هذه المقولة بشدة** بنسبة 53% و56% على التوالي.

**الشّكل 185:**

**مؤيّدو مقولة "إنّ كلّ شخص غير متديّن هو بالتأكيد شخص سيّئ"، ومعارضوها**

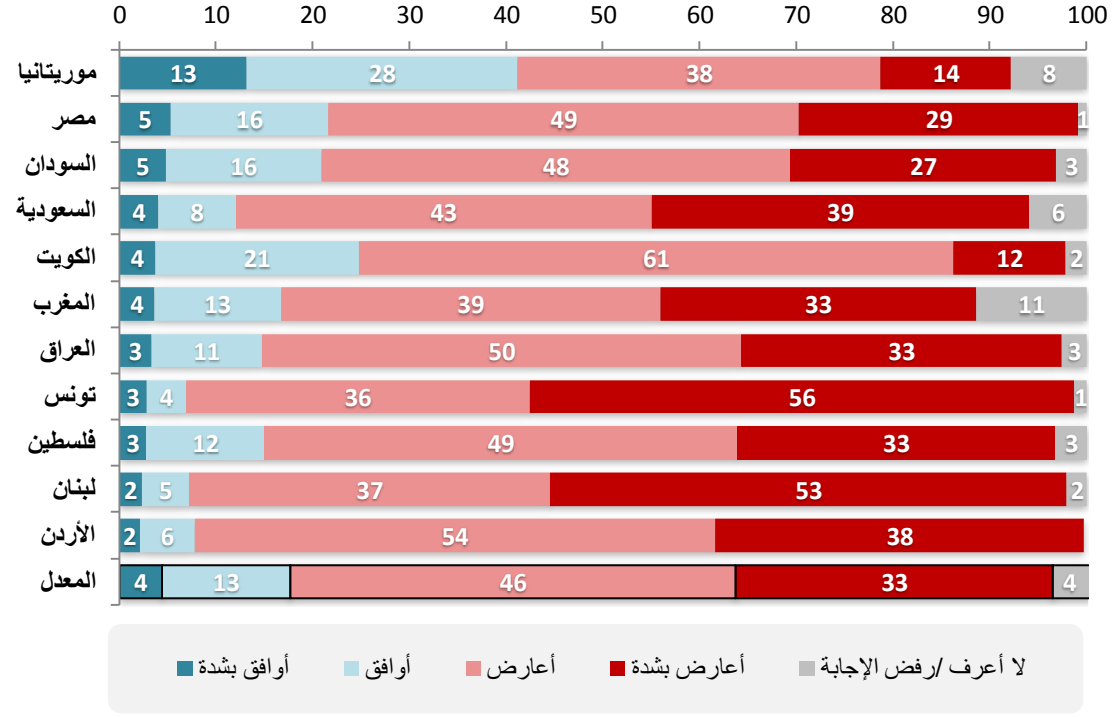

إنَّ مقارنة اتّجاهات الرّأي العامّ نحو مقولة "**إنّ كلّ شخصٍ غير متديّن هو بالتأكيد شخصٌ سيّئ**" في استطلاع 2017/ 2018 بالاستطلاعات السابقة، تُظهِر أنّ التغيّرات طفيفة في معدّل اتجاهات الرّأي العامّ في المنطقة العربيّة؛ إذ ارتفعت نسبة الموافقين على هذه المقولة من 19% في استطلاع 2012/ 2013، إلى 21% في استطلاع 2014، و22% في استطلاع 2015، و23% في استطلاع 2016، لتنخفض جوهريًّا إلى 17% في استطلاع 2017/ 2018، وهي أدنى نسبة مقارنةً باستطلاعات المؤشر السابقة. وكذلك ارتفعت نسبة الذين عارضوا هذه المقولة في استطلاعي 2012/ 2013 و2014 (باختلاف درجة المعارضة)، من 72% لتصل إلى نسبة معارضة 79% في استطلاع 2017/ 2018. أمّا عند مقارنة اتجاهات الرّأي في كلّ مجتمعٍ من المجتمعات المُستطلَعة في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة بالاستطلاعات السابقة، فتظهر النتائج انخفاض نسبة المعارضين لهذه العبارة بشكل طفيف في كل من الكويت، والمغرب، وثبات النسبة في كل من موريتانيا، وتونس. مقابل ذلك ارتفعت نسبة الذين يعارضون العبارة في باقي البلدان العربية. ولعل البلدين اللذين شهدا ارتفاعًا أكبر في نسب المعارضين للعبارة كانت السعودية، حيث ارتفعت هذه النسبة من 59% في استطلاع 2012/ 2013 إلى 82% في استطلاع 2017/ 2018، وكذلك الأردن؛ إذ ارتفعت من 72% في استطلاع 2012/ 2013 إلى 92% في استطلاع 2017/ 2018.

**الشّكل 186:**

**مؤيّدو مقولة "إنّ كلّ شخص غير متديّن هو بالتأكيد شخص سيّئ"، ومعارضوها، بحسب نتائج استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً باستطلاعات 2016، و2015، و2014، و2012/ 2013**

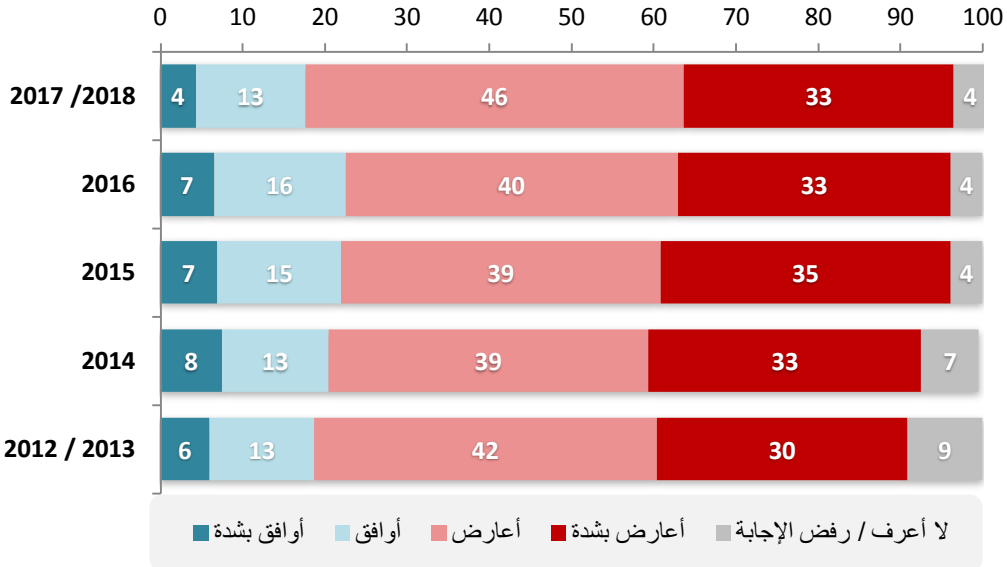

**الشّكل 187:**

**مؤيّدو مقولة "إنّ كلّ شخص غير متديّن هو بالتأكيد شخص سيّئ"، ومعارضوها، بحسب نتائج مؤشّر عام 2017/ 2018 مقارنةً باستطلاعات 2016، و2015، و2014، و2012/ 2013**

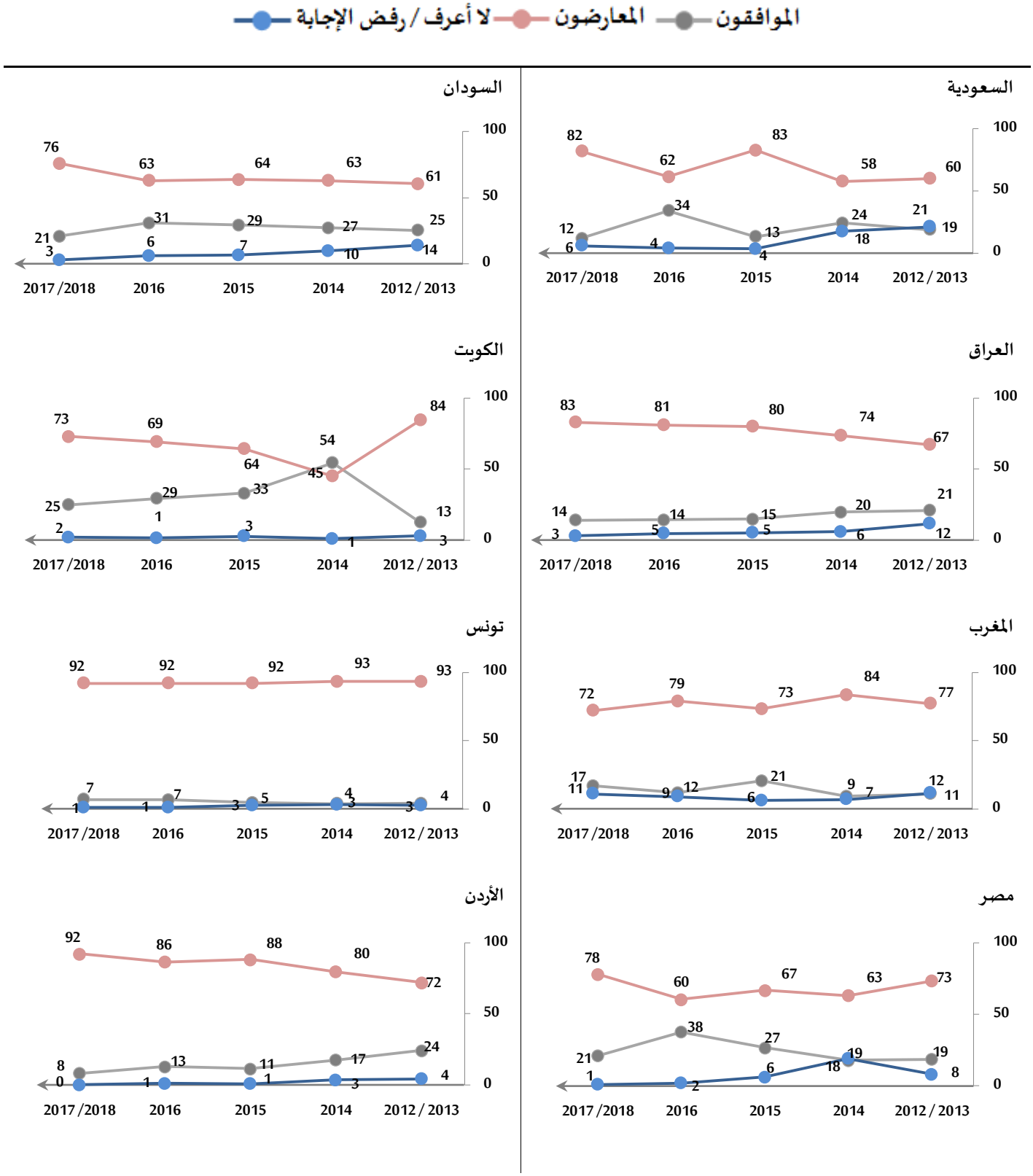

تضمّن المؤشّر العربيّ سؤالًا عن مدى موافقة الرّأي العامّ على مقولة "**ليس من حقّ أيّ جهةٍ تكفير الذين يحملون وجهاتِ نظرٍ مختلفةً في تفسير الدّين**"، أو معارضتها. وتوافق أكثريّة الرّأي العامّ على هذه المقولة بنسبة 73%، مقابل معارضة 20% من المستجيبين، في حين أنّ 7% لم يبدوا رأيًا. إنّ أكثرية الرّأي العامّ في كلّ بلد من البلدان التي أُجري فيها الاستطلاع، تؤيّد هذه المقولة، باستثناء السعودية حيث وافق على هذه العبارة 47%، مقابل 31% عارضوها، و24% رفضوا الإجابة أو لم يبدوا رأيًا. هنالك شبه توافقٍ على هذه المقولة وبنسبٍ تزيد على المعدّل العامّ بين مستجيبي مصر (93%)، والكويت (83%)، وفلسطين (80%)، والأردن (77%)، وتونس (76%)، ولبنان (71%)، وموريتانيا والمغرب (70%) لكلٍ منهما، والعراق (68%)، والسودان (67%). في حين كانت أعلى نسبٍ تعارض هذه المقولة تتركّز في السعودية بنسبة 31%، وكذلك في لبنان والعراق بنسبة 27% لكلٍ منهما، والسّودان (26%)، والأردن (22%)، وتونس (20%)، وموريتانيا (19%). مع العلم أنّ هذه البلدان باستثناء السعودية قد وافقت أيضًا على العبارة وبنسب تراوح بين 66% و77%، وهي نسب مرتفعة جدًا.

**الشّكل 188:**

**مؤيّدو مقولة "ليس من حقّ أيّ جهةٍ تكفير الذين يحملون وجهات نظر مختلفة في تفسير الدّين"، ومعارضوها**

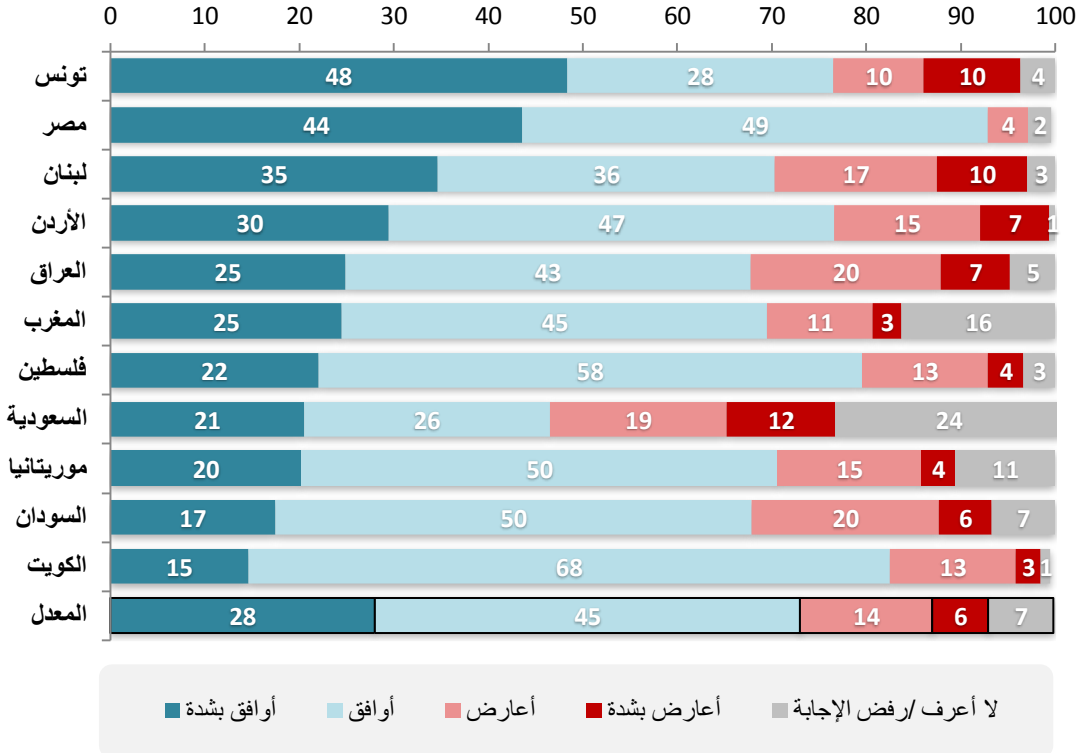

تُظهر نتائج استطلاع 2017/ 2018 حول مقولة "**ليس من حق أي جهةٍ تكفير الذين يحملون وجهاتِ نظر مختلفة في تفسير الدّين**" انخفاضًا طفيفًا لدى مؤيّدي هذه المقولة لتصل إلى 73% في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاع 2016 حيث كانت النسبة 77%، لكنها أعلى من نتائج استطلاع 2012/ 2013 (69%). في المقابل، نلاحظ ارتفاعًا طفيفًا في نسبة معارضي هذه المقولة من 18% في استطلاع 2016 إلى 19% في استطلاع 2017/ 2018، لتتطابق مع نتائج استطلاع 2012/ 2013.

تتباين نسب المستجيبين الذين أيدوا مقولة "**ليس من حق أي جهةٍ تكفير الذين يحملون وجهاتِ نظر مختلفة في تفسير الدّين**" من مجتمع إلى آخر، بحيث ارتفعت نسب الذين وافقوا على هذه العبارة في استطلاع عام 2016 مقارنةً بالاستطلاعات السابقة في كلٍ من الأردن، وفلسطين، ومصر، وموريتانيا، والعراق. في حين انخفضت النسبة في كل من لبنان، والسعودية. فعلى سبيل المثال، انخفضت نسبة التأييد لهذه المقولة في السعودية إلى 47% مقارنة بـ 62% في استطلاع 2012/ 2013 إلى 66% في استطلاع 2014، و74% في استطلاع 2015 و79% في استطلاع 2016. في حين كانت نسبة المؤيدين لهذه المقولة في استطلاع 2016 شبه ثابتة مقارنةً بالاستطلاعات السابقة في كلٍ من المغرب، والسودان.

**الشّكل 189:**

**مؤيّدو مقولة "ليس من حقّ أيّ جهة تكفير الذين يحملون وجهات نظر مختلفة في تفسير الدّين"، ومعارضوها في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً باستطلاعات 2016، و2015، و2014، و2012/ 2013**

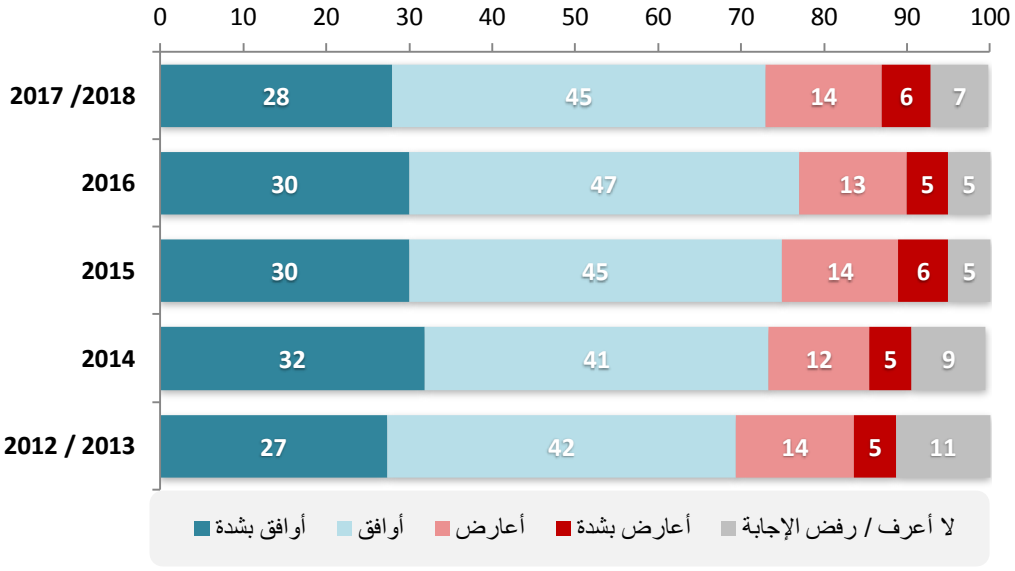

**الشّكل 190:**

**مؤيّدو مقولة "ليس من حقّ أيّ جهة تكفير الذين يحملون وجهات نظر مختلفة في تفسير الدّين"، ومعارضوها في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً باستطلاعات 2016، و2015، و2014، و2012/ 2013**

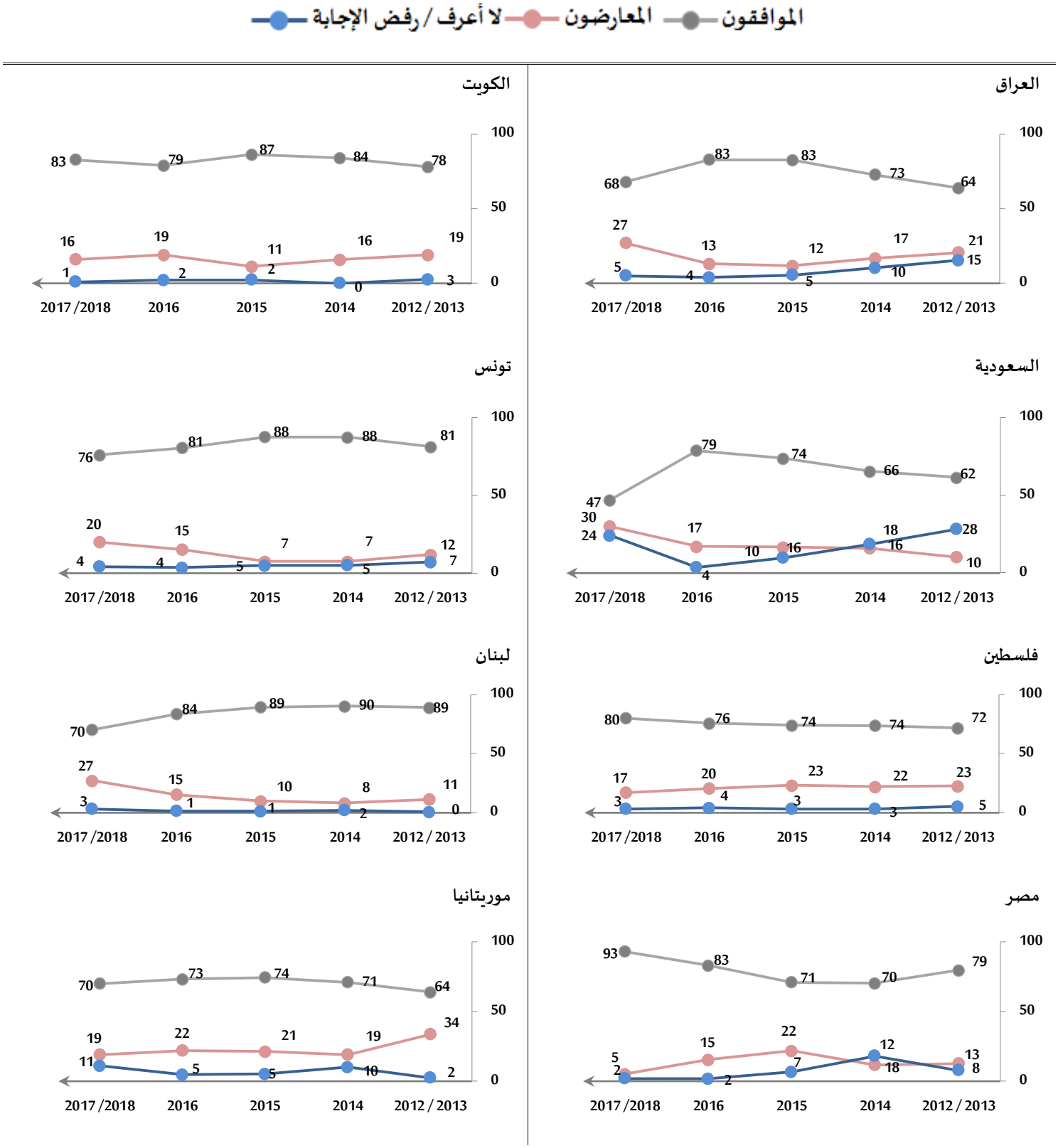

وفي السياق نفسه، طرح المؤشّر العربيّ على المستجيبين مقولة "**ليس من حقّ أيّ جهة تكفير الذين ينتمون إلى أديان أخرى**". وتشير البيانات إلى أنّ أكثرية الرّأي العامّ (68%) عبّرت **عن موافقتها على هذه العبارة** مقابل **معارضة** 25% من الرّأي العامّ، في حين كانت نسبة الذين **لم يبدوا رأيًا** 7% من المستجيبين. وقد مثّل الذين **وافقوا بشدّة** على هذه العبارة (25%) نحو أربعة أضعاف الذين **عارضوها بشدّة** (7%). ويدلّ هذا على وجود تيارٍ يمثّل أكثر من ربع الرأي العامّ في المنطقة العربيّة يُعبّر بقوّة وحزم (ومن دون التباس) عن هذه العبارة، يوازيه في القوّة، ولكن في الاتجاه المضادّ، تيارٌ يمثّل 7% فقط من المستجيبين.

وعلى الرغم من أنّ أكثريّة المستجيبين في كلّ بلد من البلدان المُستطلَعة آراء مواطنيها توافق على أنّه "**ليس من حقّ أيّ جهة تكفير الذين ينتمون إلى أديان أخرى**"، فهنالك تباينات في الرأي العامّ من بلد إلى آخر؛ إذ يتحقق مثلًا شبه إجماع بين المستجيبين في كلٍّ من: مصر، وفلسطين، وتونس، والكويت، ولبنان، والأردن، على تأييد مقولة "**ليس من حقّ أيّ جهة تكفير الذين ينتمون إلى أديان أخرى**"، بنسبٍ تراوح بين 73% و94%. وفي المقابل، تركّزت أعلى نسبة معارضة لهذه المقولة بين مستجيبي موريتانيا 43%، تليها السعودية 33%، ثم السودان 30%، ثمّ الأردن والكويت بنسبة 25% لكلٍ منهما، وأخيرًا العراق 24%.

**الشّكل 191:**

**مؤيّدو مقولة "ليس من حقّ أيّ جهة تكفير الذين ينتمون إلى أديان أخرى"، ومعارضوها**

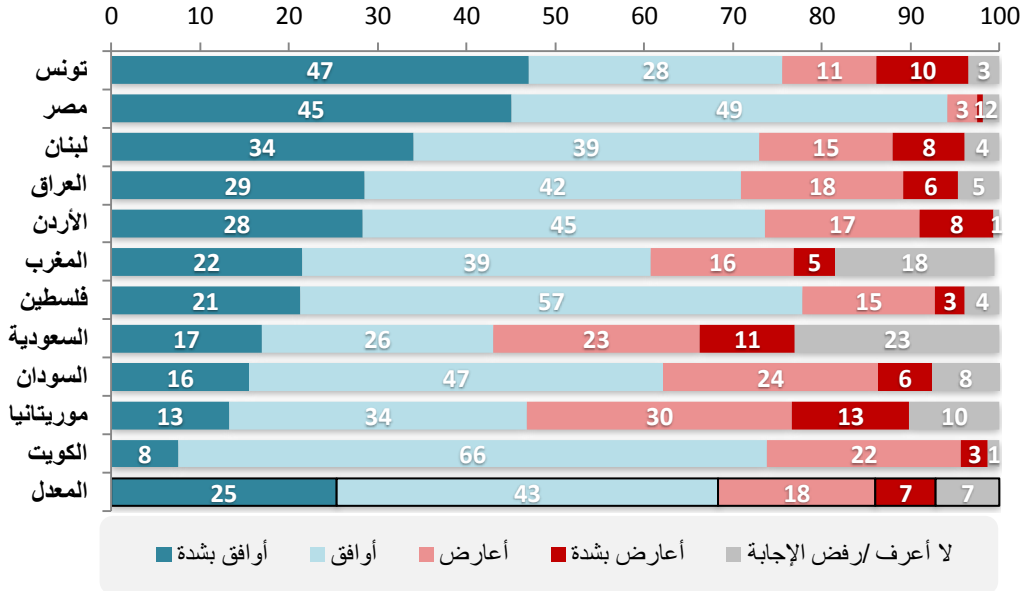

إنّ نسبة الذين أيدوا مقولة "**ليس من حق أي جهة تكفير الذين ينتمون إلى أديان أخرى**" قد شهدت انخفاضًا بحسب نتائج استطلاع 2017/ 2018 عند مقارنتها بنتائج استطلاعَي 2015 و2016؛ إذ ارتفعت نسبة مؤيدي هذه المقولة من 67% في استطلاع 2012/ 2013 إلى 70% في استطلاع 2014، وقد واصلت النسبة ارتفاعها في استطلاعَي 2015 و2016 لتصل إلى 72% و73% على التوالي، لتنخفض إلى 68% في استطلاع 2017/ 2018. وهي بذلك متطابقة مع نتائج استطلاع 2012/ 2013 إلى 25% في استطلاع 2017/ 2018 وهذه أعلى نسبة تعارض هذه العبارة منذ استطلاع 2012/ 2013. إنّ هذا التغير الطارئ على جهة الرأي العام يجري على حساب الذين لم يحددوا رأيًا في الاستطلاعات السابقة، بحيث نلاحظ أنّ نسب الذين رفضوا الإجابة عن هذه المقولة قد ارتفعت إلى 7% في استطلاع 2017/ 2018، في حين كانت 12% في استطلاع 2012/ 2013 إضافة إلى انخفاض نسبة المؤيدين.

إن انخفاض نسبة المؤيدين لهذه المقولة كان نتيجة لانخفاضها بشكل جوهري في كل من لبنان، وموريتانيا، والسعودية، حيث كانت نسبة التأييد لهذه المقولة في السعودية 43% في هذا الاستطلاع مقارنة بالاستطلاعات السابقة؛ إذ راوحت النسبة ذاتها بين 53% و71%. مقابل هذا الانخفاض في المجتمعات المذكورة آنفًا فقد ارتفع التأييد لهذه العبارة في الأردن، وفلسطين، ومصر. وكانت النسب متشابهة في البلدان الأخرى.

**الشّكل 192:**
**مؤيّدو مقولة "ليس من حقّ أيّ جهة تكفير الذين ينتمون إلى أديان أخرى"، في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً باستطلاعات 2016، و2015، و2014، و2012/ 2013**

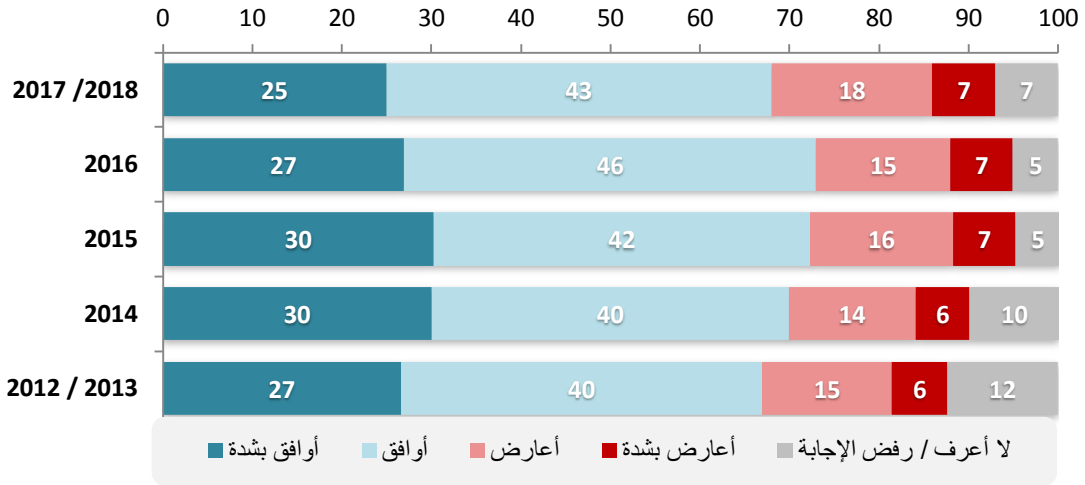

**الشّكل 193:**

**مؤيّدو مقولة "ليس من حقّ أيّ جهة تكفير الذين ينتمون إلى أديان أخرى"، في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً باستطلاعات 2016، و2015، و2014، و2012/ 2013**

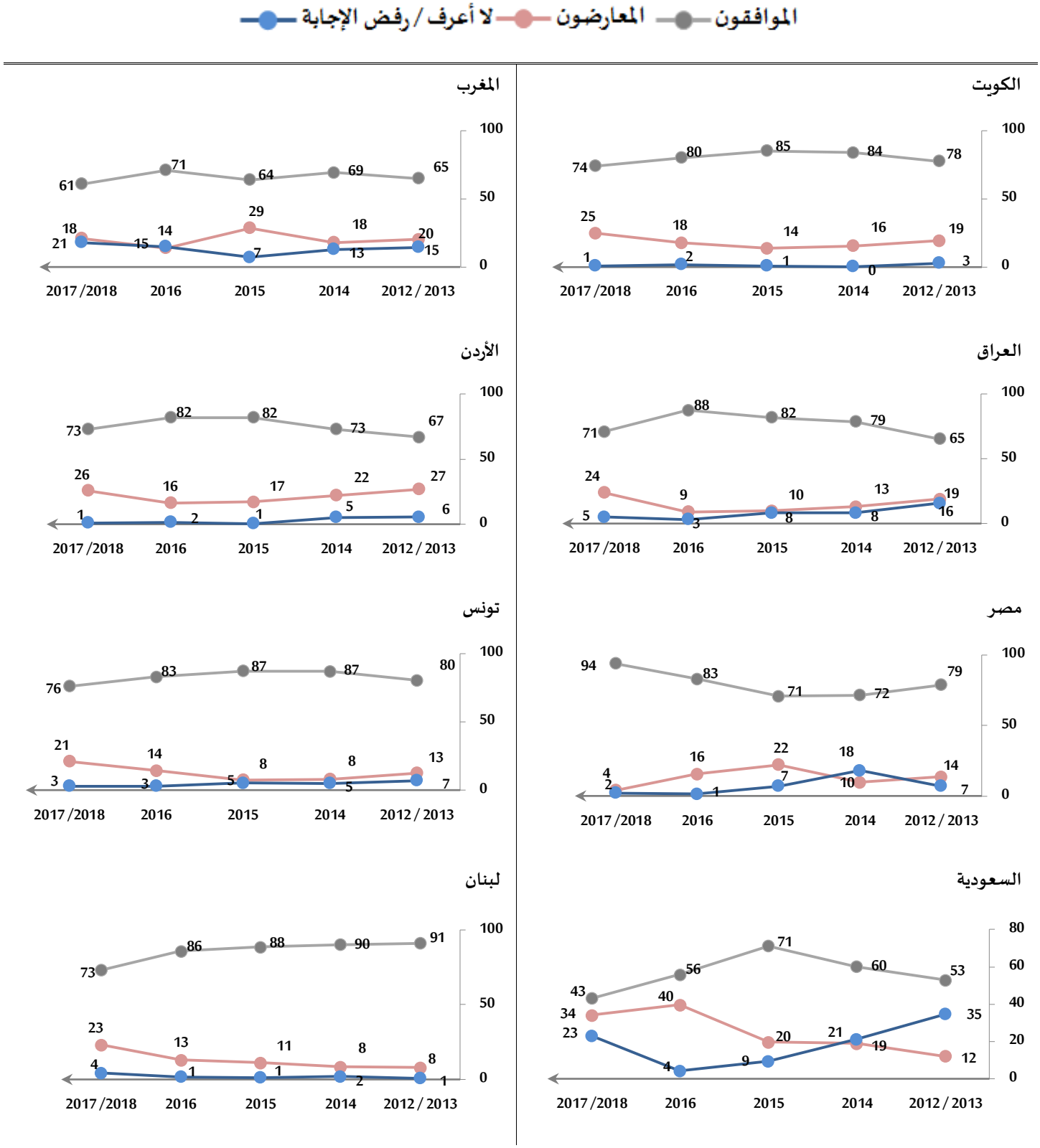

وعلى الرّغم من أنّ أغلبيّة الرّأي العامّ في المنطقة العربية تعرّف نفسها بأنّها "**متديّنة إلى حدٍّ ما أو متديّنة جدًّا**"، فإنّها غير متوافقة على شرط واحد يتوافر في شخصٍ ما حتّى يُعتبر متديّنًا، وتميل إلى تأكيد قيم وأخلاق ومعاملات بوصفها شروطًا للتدين. كما أنّ القول إنّ أكثريّة الرّأي العامّ تعرّف نفسها بأنّها "متديّنة إلى حدٍّ ما" أو "متديّنة جدًّا" لا يُترجَم في مواقف تقييمية ضدّ "غير المتديّنين"، أو في مواقف تكفّر أتباع الديانات الأخرى، أو في القبول بتكفير من يحمل وجهات نظر مختلفةً في تفسير الدّين؛ أي إنّ أكثريّة الرأي العامّ العربيّ لا تَقبل بالآراء المتشدّدة في تفسير الدّين أو التديّن، وتُمثّل مواقف تعددية بهذا الشأن.

## 2.الدّين في الحياة العامّة

جرى اختبار أثر التديّن، باعتباره عاملًا محدّدًا لنشاط المستجيبين وسلوكهم في الحياة العامّة، من خلال فحص متغيّرات، هي:

- اتّجاهات الرّأي العامّ نحو التعامل بصفة عامّة (الإنساني، والاجتماعي، والاقتصادي، وغيرها) مع المتديّنين أو غير المتديّنين.
- اتجاهات الرأي العام نحو مقولة "لمتطلبات الاقتصاد الحديث يسمح للبنوك باستخدام الفوائد البنكية".
- اتّجاهات الرّأي العامّ نحو مقولة "إنّ الممارسات الدّينية هي ممارسات خاصّة، ويجب فصلها عن الحياة الاجتماعية والسياسية".

**أمّا على صعيد تفضيل المستجيبين التّعامل مع متديّنين، أو غير متديّنين، أو لا فرق لديهم**، وعلى الرّغم من أنّ مواطني المنطقة العربيّة انحازوا غالبًا إلى تعريف أنفسهم بأنّهم متديّنون أو متديّنون إلى حدٍ ما، فإنّ هذا لا يتحوّل إلى عامل محدّد في تعاملهم مع الآخرين؛ إذ أفاد 31% من المستجيبين أنّهم **يفضّلون** التّعامل مع **أشخاص متديّنين**، مقابل 7% قالوا إنّهم **يفضّلون** التعامل مع أشخاص **غير متديّنين**. في المقابل، فإنّ نسبة الذين قالوا إنّه **لا فرقَ لديهم** في التعامل مع أشخاص **متدينين أو غير متديّنين** كانت 61%.

ويبدو جليًّا أنّ الأغلبية الكبرى من مستجيبي كلٍّ من البلدان المُستطلَعة آراء مواطنيها **لا تأخذ بتديّن**

**الآخرين أساسًا للتعامل معهم**، باستثناء مستجيبي موريتانيا؛ إذ أفاد 68% منهم أنّهم **يفضّلون** التعامل مع **متديّنين**، في حين أفاد 26% من الموريتانيّين أنّه **لا فرقَ لديهم** في التعامل مع متدينين أو غير متدينين، في حين انقسم الرأي العام الكويتي بين من **يفضّلون التعامل مع متديّنين** (41%)، ومن **لا فرق لديهم** (47%). في المقابل، فإنّ ثلثَي المستجيبين أو أكثر من مستجيبي لبنان، والأردن، وتونس، والعراق رأوا أنّه **لا فرقَ لديهم** في التعامل مع أشخاص **متديّنين أو غير متديّنين**. بطبيعة الحال، فإنّ تفضيل جزء من الرّأي العامّ التعامل مع المتديّنين يجب أن يرتبط بالضرورة بتعريف المستجيبين أهمّ شرط يجب توافره في الشخص حتى يُعتبر متديّنًا، إضافةً إلى ارتباطه بتعريف المستجيبين مستوى تديّنهم.

**الشّكل 194:**

**"عند تعاملك مع الآخرين، هل تفضّل أن تتعامل مع أشخاص متديّنين؟ أم أنّه لا فرق لديك؟"**

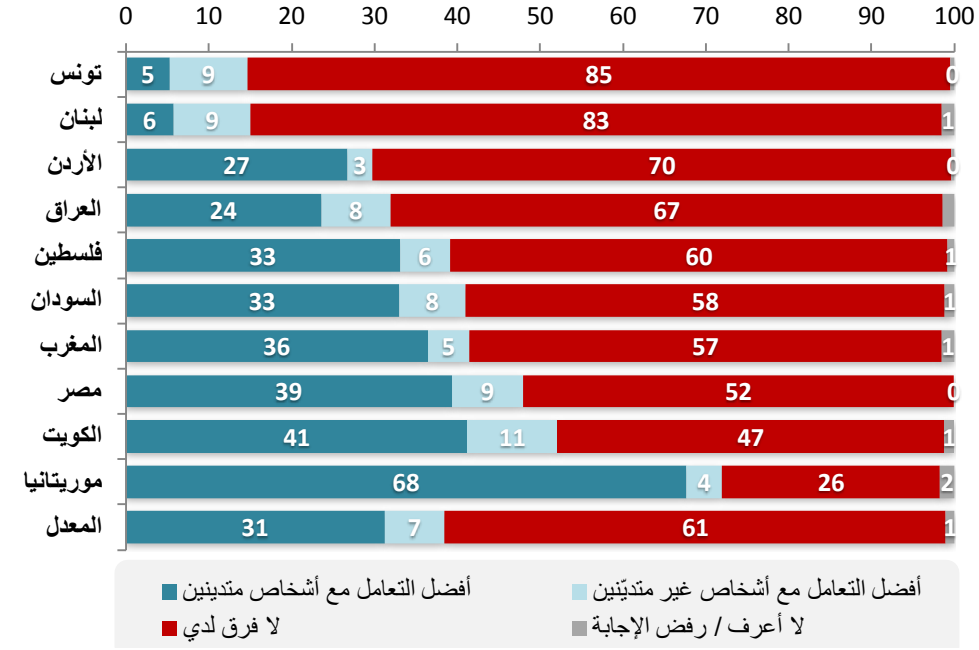


عند مقارنة اتّجاهات الرأي العامّ في المنطقة العربيّة نحو تعاملهم مع الآخرين في استطلاع 2017/ 2018 بنتائج استطلاعات 2016، و2015، و2014، و2012/ 2013، و2011، نلاحظ أنّ نسبة المستجيبين الذين أفادوا أنّهم يفضلون التّعامل مع أشخاصٍ متدينين قد ارتفعت من 26% في استطلاع 2011، إلى 31% في استطلاع 2017/ 2018، وهذا التذبذب عبر السنوات لا يمثّل تغييرًا جوهريًا.

وعند مقارنة اتجاهات المستجيبين نحو التعامل مع الآخرين بحسب البلدان المستطلعة في استطلاع 2017/ 2018 باستطلاعات الأعوام السابقة، تُظهِر النتائج تراجعًا في نسب المستجيبين الذين أفادوا أنّهم يفضلون التعامل مع المتدينين في كلٍّ من السودان، وتونس، والعراق، ولبنان، والأردن، وثباتًا في النسب المسجلة في فلسطين، وموريتانيا، وارتفاعًا في مصر، والمغرب.

**الشّكل 195:**

**اتّجاهات المستجيبين نحو التّعامل مع الآخرين في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016، و2015، و2014، و2012/ 2013، و2011[15]**

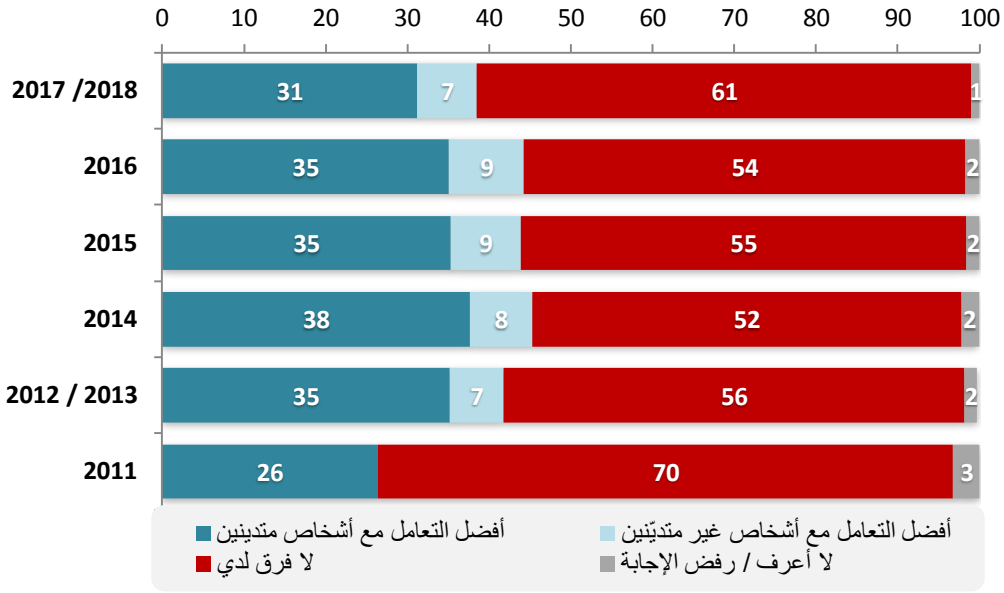


[15] في استطلاع عام 2011 اقتصرت الإجابة عن هذا السّؤال على خيارين، هما: أفضّل التعامل مع أشخاصٍ متديّنين، ولا فرقَ لدي.

## الشّكل 196:
## اتّجاهات المستجيبين نحو التّعامل مع الآخرين في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016، و2015، و2014، و2012/ 2013، و2011

أفضل التعامل مع أشخاص متدينين
أفضل التعامل مع أشخاص غير متدينين
لا فرق لدي
لا أعرف / رفض الإجابة

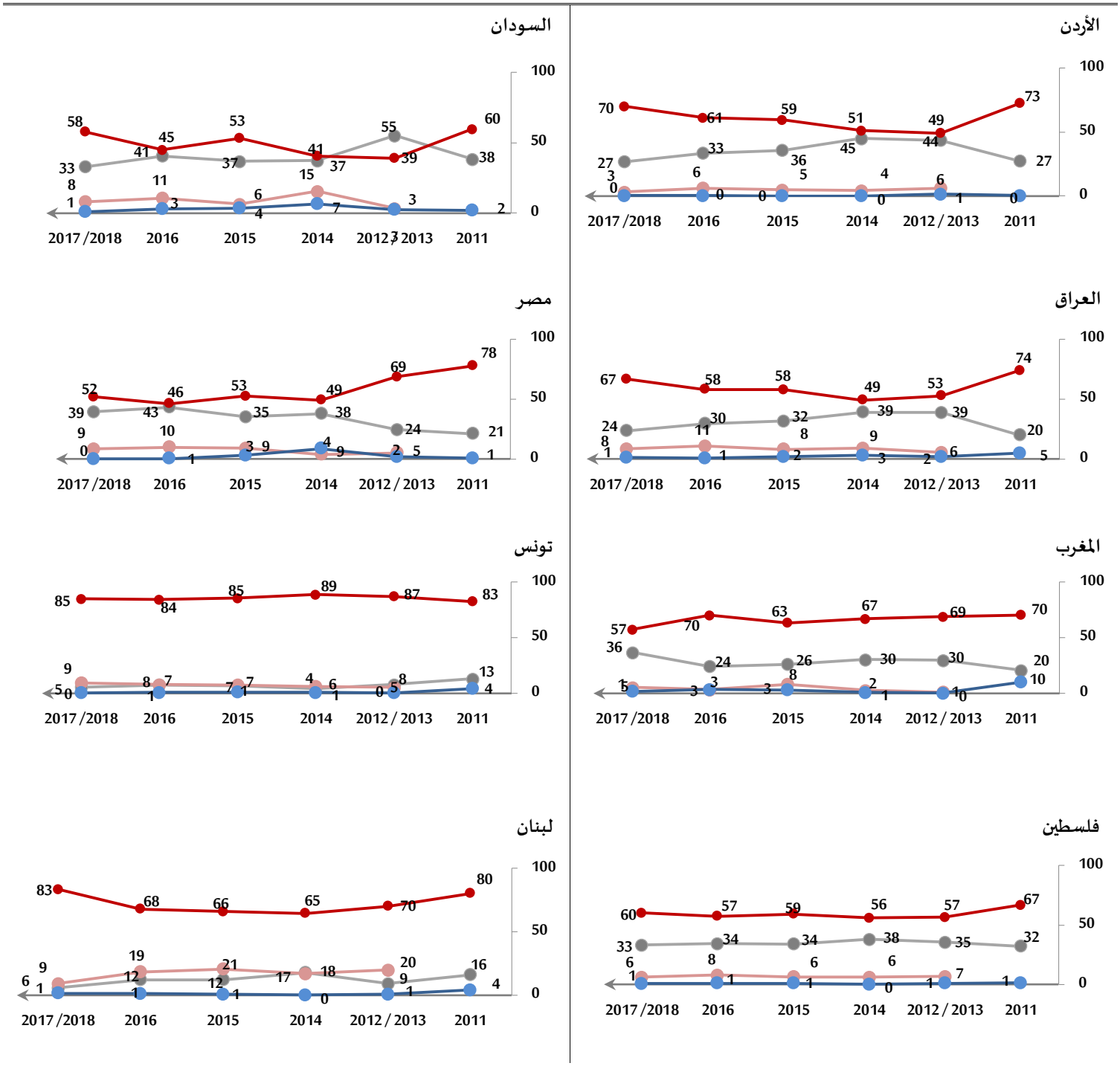

**وعلى صعيد اتّجاهات المستجيبين نحو مقولة "المتطلبات الاقتصاد الحديث والمعاصر، يُسمح للبنوك باستخدام الفوائد البنكيّة"**، تشير النتائج إلى شبه انقسام في الرّأي العامّ في المنطقة العربيّة بين مؤيّدي السماح للبنوك باستخدام الفوائد البنكيّة بنسبة 40%، ومعارضيه بنسبة 50%. والجدير بالذكر أنّ الموافقين بشدة يمثّلون 8% من المستجيبين، بينما كانت نسبة المعارضين بشدة 22%. وتُظهر النتائج أنّ أكثريّة المُستجيبين في مصر (73%)، ولبنان (54%)، والكويت (53%)، **يوافقون** على هذه المقولة. وفي المقابل، **عارض** هذه المقولة أكثرية المُستجيبين في كلٍ من الأردن (76%)، وفلسطين (67%)، والعراق (55%)، وتونس (54%). وقد سجّلت الأردن وفلسطين أعلى نسبة **معارضة بشدّة** نحو مقولة "**المتطلبات الاقتصاد الحديث والمعاصر، يُسمح للبنوك باستخدام الفوائد البنكيّة**"، وهي 31%، و32% على التوالي.

**الشّكل 197:**

**اتّجاهات المستجيبين نحو مقولة "المتطلبات الاقتصاد الحديث والمعاصر، يُسمح للبنوك باستخدام الفوائد البنكيّة"**

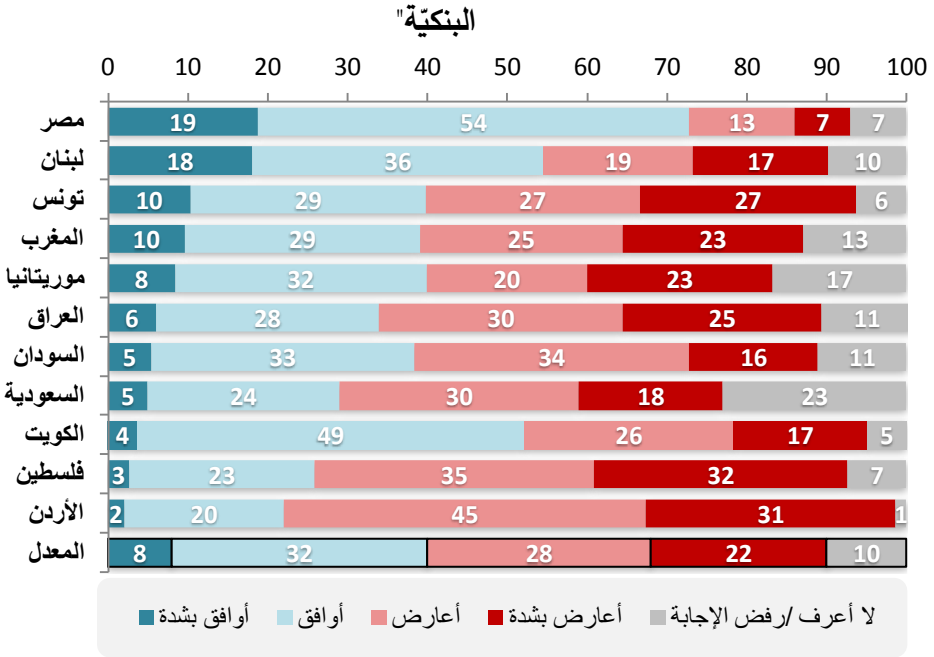


وعند مقارنة اتجاهات المستجيبين في استطلاع 2017/ 2018 نحو مقولة "**المتطلبات الاقتصاد الحديث والمعاصر، يسمح للبنوك باستخدام الفوائد البنكية**" بنتائج الاستطلاعات السابقة، تظهر نسبة **المعارضين لهذه العبارة** ارتفاعًا طفيفًا من 45% في استطلاع 2014 إلى 46% إلى 50% في

استطلاع 2017/ 2018. وفي المقابل، ارتفعت نسبة **المؤيدين لهذه المقولة** من 42% في استطلاع 2014 إلى 46% في استطلاع 2015، لتنخفض إلى 45% في استطلاع 2016، وإلى 41% في استطلاع 2017/ 2018؛ أي إنها ما زالت متطابقة مع النسبة التي سجلت قبل أربعة أعوام.

هذه التغيّرات في اتّجاهات الرأي العامّ العربيّ هي تغيّرات محدودة وليست ذات دلالة من الناحية الإحصائيّة. لكنّ التغيرات المحدودة في المعدّل العام تتضمن تغيرات مهمةً في آراء المستجيبين عند تحليل كل بلد على حدة؛ فقد ارتفعت نسبة **الموافقين على هذه العبارة** بشكل ملحوظ في كلٍ من مصر، والمغرب مقارنةً باستطلاعَي 2014، و2015. في حين كانت شبهة مستقرة في العراق، والكويت، وفلسطين، وموريتانيا. بينما انخفضت بشكل واضح في الأردن (عشر درجات مئوية) والسودان (8 درجات مئوية) والسعودية بأكثر من 20 درجة مئوية مع ملاحظة أن نحو ربع المستجيبين السعوديين رفضوا الإجابة أو لم يبدوا رأيًا في هذا الخصوص.

**الشّكل 198:**

**اتّجاهات المستجيبين في استطلاع 2017/ 2018 نحو مقولة "المتطلبات الاقتصاد الحديث والمعاصر، يُسمح للبنوك باستخدام الفوائد البنكيّة" مقارنة بنتائج استطلاعات 2016، و2015، و2014**

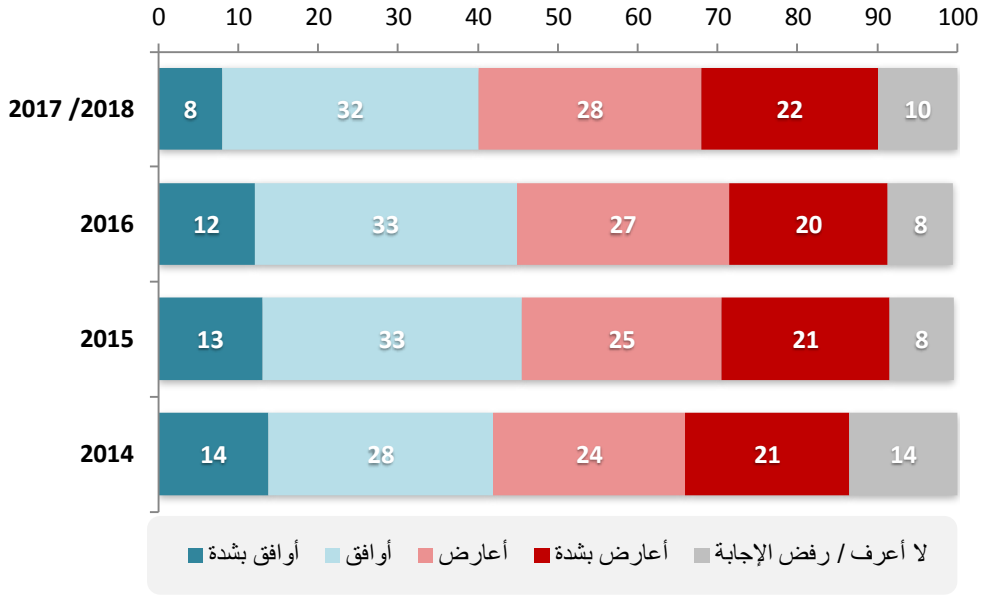

**الشّكل 199:**

**اتّجاهات المستجيبين في استطلاع 2017/ 2018 نحو مقولة "لمتطلبات الاقتصاد الحديث والمعاصر، يُسمح للبنوك باستخدام الفوائد البنكيّة" مقارنة بنتائج استطلاعات 2016، و2015، و2014**

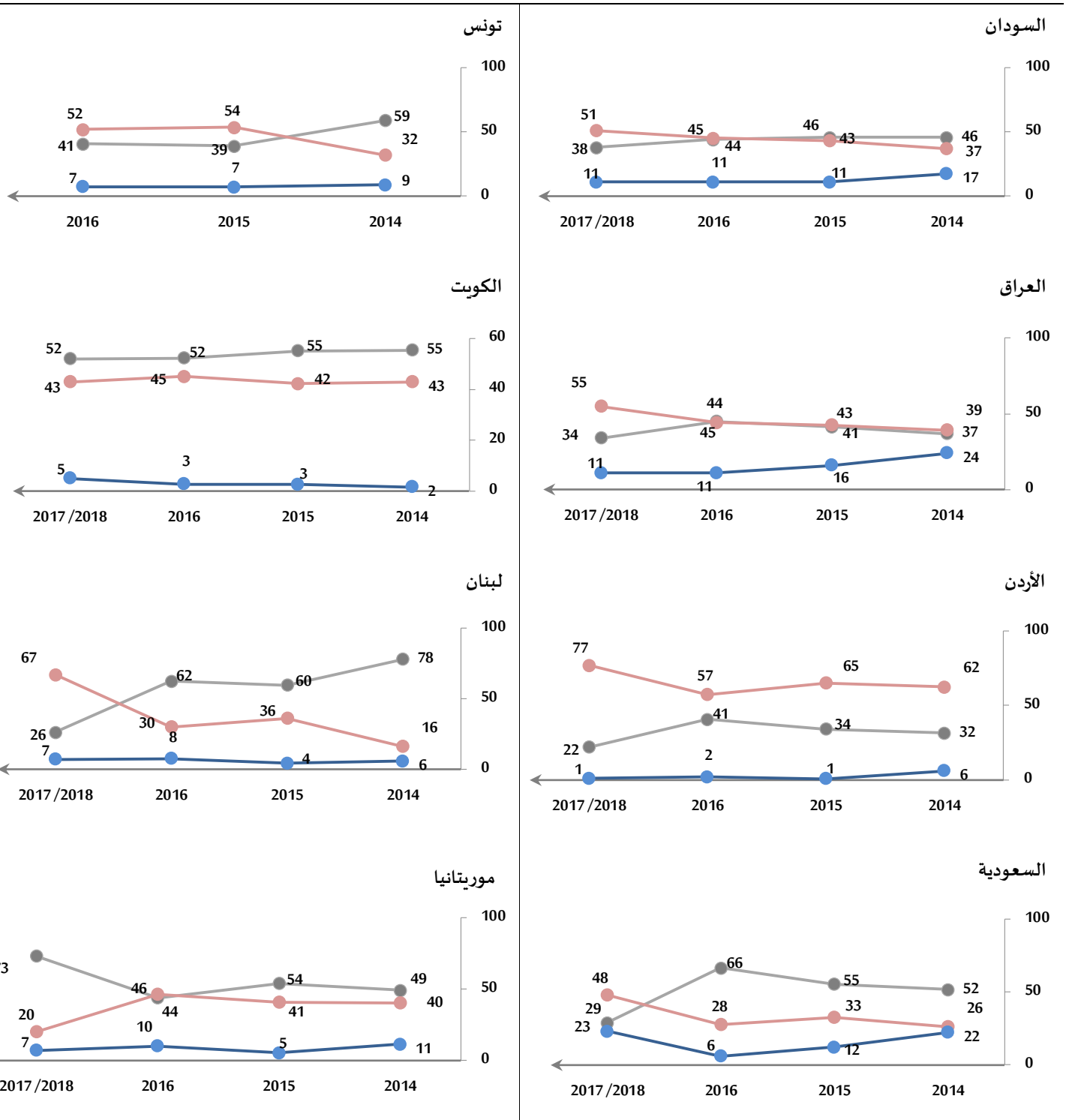

### 3.الدّين والحياة السياسية

إضافةً إلى ما تقدّم من اتجاهات الرأي العام نحو دور الدّين في الحياة العامة، فقد جرى اختبار أثر الدّين في الحياة السياسية، من خلال قياس اتّجاهات الرّأي العامّ نحو ستّة مؤشّرات هي مدى قبول أو معارضة:

- أنْ يؤثّر رجال/ شيوخ الدّين في تصويت النّاخبين.
- أنْ يؤثّر رجال/ شيوخ الدّين في قرارات الحكومة.
- أنْ تقوم الحكومة باستخدام الدّين للحصول على تأييد الناس سياساتها.
- أنْ يحقّ لمرشّحي الانتخابات استخدام الدّين من أجل كسب أصوات الناخبين.
- أنْ يتولّى المتديّنون المناصب العامّة.
- أنْ يجريَ فصل الدّين عن السياسة.

ينحاز الرّأي العامّ في المنطقة العربيّة إلى مقولة إنّه "**يجب ألّا يؤثّر رجال/ شيوخ الدّين في كيفية تصويت الناخبين**" بنسبة 77%، مقابل **معارضة** 16% هذه المقولة، في حين أفاد 7% أنّه **لا رأيَ لهم أو رفضوا الإجابة**. وكانت أكثرية المستجيبين في معظم من المجتمعات المُستطلَعة آراء مواطنيها منحازةً إلى رفض تأثير رجال/ شيوخ الدّين في كيفيّة تصويت الناخبين. لقد أيّد مستجيبو مصر، لبنان، والعراق، والكويت، والأردن، وتونس، وفلسطين رفض تدخّل رجال/ شيوخ الدّين في كيفيّة تصويت الناخبين بنسب أعلى (80%–97%) من المستجيبين في مجتمعات أخرى. ووصلت هذه النسبة إلى 79% في تونس، و78% في السودان، و68% في المغرب، و66% في موريتانيا. خلافًا لذلك، كانت أعلى نسبة تعارض هذه المقولة (أي إنّها تؤيّد تدخّل رجال الدّين في كيفية تصويت الناخبين) في السعودية وبنسبة 28% ثم موريتانيا 23%، فالمغرب 20%، والسودان 17%، والأردن وفلسطين 16% لكلٍ منهما، فالعراق 14%، والكويت 13%.

**الشّكل 200:**

**مؤيّدو مقولة "إنّه على رجال/ شيوخ الدّين عدم التّأثير في كيفيّة تصويت النّاخبين"، ومعارضوها**

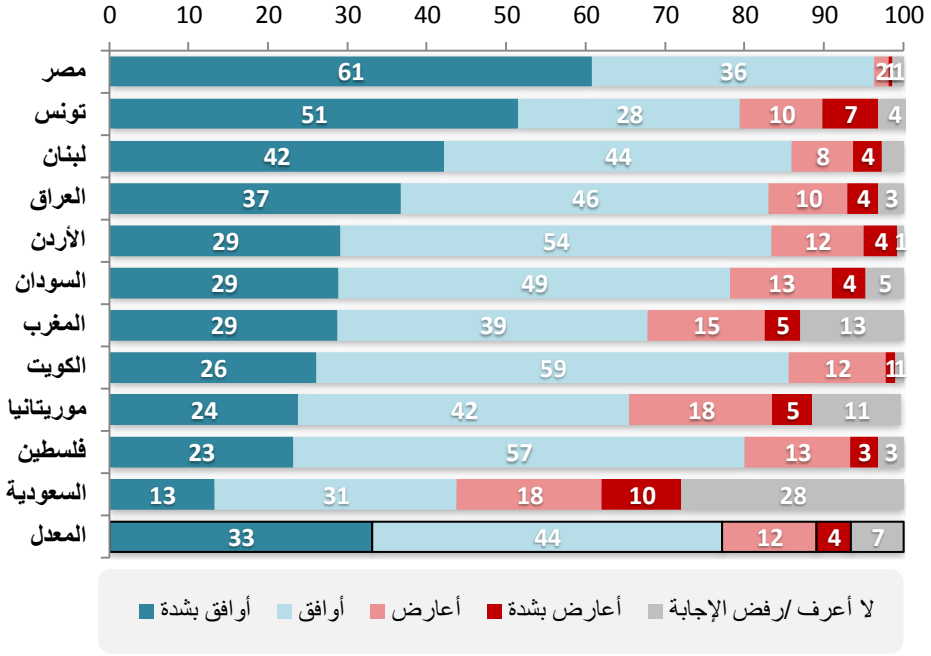


إنّ تأييد **مقولة "رفض تدخّل رجال/ شيوخ الدّين في التأثير في كيفيّة تصويت الناخبين"** قد ارتفعت تدريجيًّا من 67% في استطلاع 2011، إلى 77% في استطلاع 2017/ 2018، علمًا بأن أعلى نسبة تأييد كانت 80% وسجلت في استطلاع 2015. في المقابل، كانت نسبة معارضي رفض التدخّل شبه ثابته حيث سجلت 18% في استطلاع 2011، بينما استقرت في مستوى 16% في استطلاع 2017/ 2018 إلى 15%.

وهذا يعكس تغيّرًا طفيفًا طرأ على توجّه الرّأي العامّ في المنطقة العربيّة لمصلحة تأييد تدخّل رجال/ شيوخ الدّين في التأثير في كيفيّة تصويت الناخبين. وقد كان هذا الانخفاض نتيجة لعاملَين متداخلَين: الأوّل ارتفاع نسبة الذين لم يبدوا رأيًا ارتفاعًا طفيفًا من 3% في استطلاع 2015 إلى 4% في استطلاع 2016. والثاني انخفاض نسب مؤيدي تلك المقولة في بعض البلدان مثل مصر، حيث انخفضت نسبة المصريين المؤيدين هذه المقولة من 89% في استطلاع 2015 إلى 78% في استطلاع 2016. وارتفعت نسبة المؤيدين لتدخّل رجال الدّين في كيفية تصويت الناخبين في الجزائر، بحيث سجلت 49% في استطلاع 2016 مقارنةً باستطلاع 2015 حيث كانت 32%.

وعند مقارنة نتائج اتّجاهات الرّأي العامّ في استطلاع 2017/ 2018 بنتائج استطلاعات المؤشر السابقة في كلّ مجتمع من المجتمعات المُستطلَعة، يتّضح ارتفاع نسبة الذين يؤيّدون عدم تدخّل رجال/ شيوخ الدّين في جميع البلدان باستثناء الكويت، ولبنان حيث كانت نسبتهم شبه ثابتة عبر الاستطلاعات السابقة. إلا أن النمط المختلف عن أنماط باقي البلدان العربية هو اتجاهات الرأي العام السعودي، حيث أن هنالك انخفاضًا ملحوظًا في نسبة تأييد هذه المقولة مقارنة بنتائج الاستطلاعات السابقة، وذلك نتيجة لارتفاع نسبة المعارضين من ناحية وارتفاع نسبة الذين رفضوا الإجابة أو لم يبدوا رأيًا.

**الشّكل 201:**

**مؤيّدو مقولة "إنّه على رجال/ شيوخ الدّين عدم التّأثير في كيفيّة تصويت النّاخبين"، ومعارضوها في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016، و2015، و2014، و2012/ 2013، و2011**

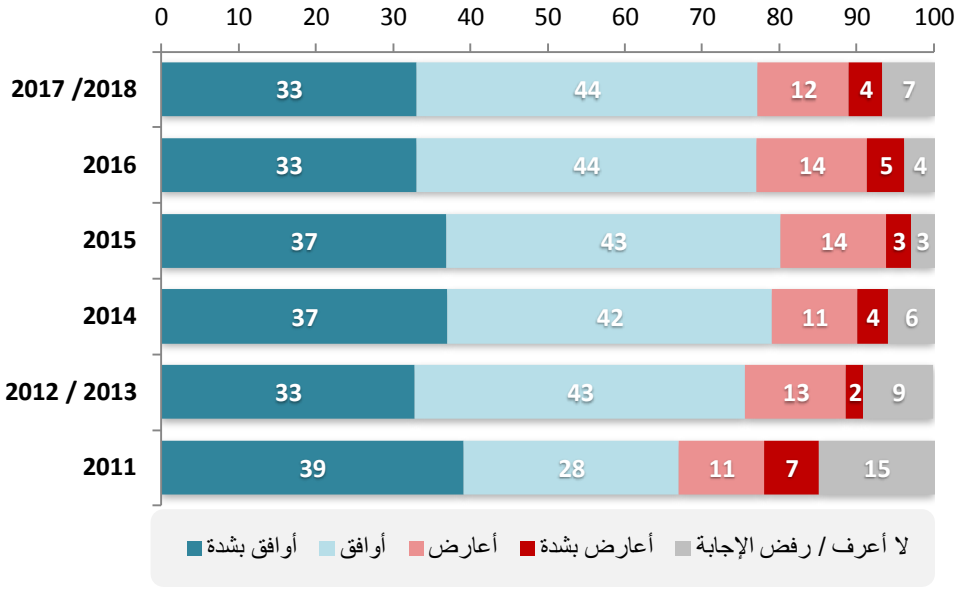

الشّكل 202:

مؤيّدو مقولة "إنّه على رجال/ شيوخ الدّين عدم التّأثير في كيفيّة تصويت النّاخبين"، ومعارضوها في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016، و2015، و2014، و2012/ 2013، و2011

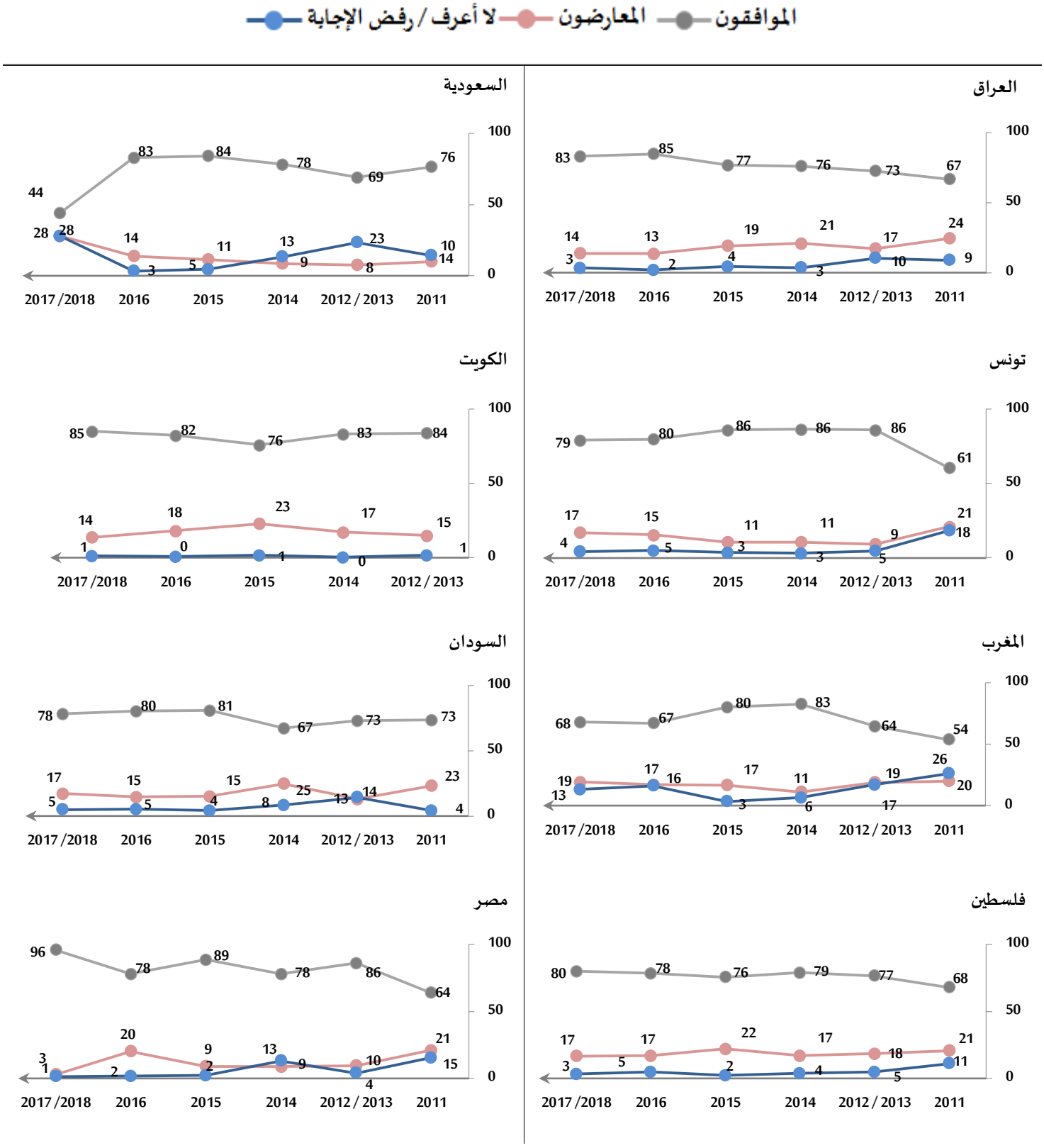

**أمّا على صعيد اتّجاهات الرّأي العامّ نحو مقولة "لا يحقّ للحكومة استخدام الدّين للحصول على تأييد الناس سياساتها"**، فإنّ الرّأي العامّ **شبه متوافقٍ** على **رفض** استخدام الحكومة الدّين للحصول على تأييد المواطنين سياساتها بنسبة 72%، مقابل 21% من المستجيبين **أيّدوا** حقّ الحكومات في استخدام الدّين للحصول على تأييد الناس سياساتها. وتتباين اتّجاهات الرّأي العامّ من بلد إلى آخر في ما يتعلق بهذه المقولة؛ فعلى صعيد المجتمعات الأكثر تأييدًا لهذه المقولة، أفاد 94% من المصريين أنهم يؤيدون عدم استخدام الحكومة الدّين للحصول على تأييد المواطنين سياساتها، وحلّ المجتمع الكويتي في المرتبة الثانية بنسبة (78%)، ثم السودان في المرتبة الثالثة بنسبة (77%)، ثم العراق (76%)، وفلسطين (75%)، ثم لبنان والأردن بنسبة (74%) لكلٍ منهما، و(73%) في تونس. في حين وصلت أعلى نسبة ممن أيدوا حق الحكومات في استخدام الدّين بين المستجيبين الموريتانيين بنسبة 26%، يليها الأردن (25%)، وتونس ولبنان بالنسبة نفسها (23%) لكلٍ منهما. على الرّغم من التّباينات بين اتّجاهات الرّأي العامّ من بلد إلى آخر، فإنّ **الأكثرية** في كلّ بلد من البلدان التي شملها الاستطلاع **منحازةٌ إلى رفض** استخدام الحكومات الدّين للحصول على تأييدٍ لسياساتها. كان الرأي العام السعودي الاستثناء في هذا النمط، حيث انقسم بين مؤيدين (35%) ومعارضين (31%)، أما الكتلة الثالثة فهم المستجيبون الذين رفضوا أو أجابوا بـ "لا أعرف" وكان يمثّلون 34% من الرأي العام السعودي.

**الشّكل 203:**

**مؤيّدو مقولة "لا يحقّ للحكومة استخدام الدّين للحصول على تأييد الناس سياساتها"، ومعارضوها**

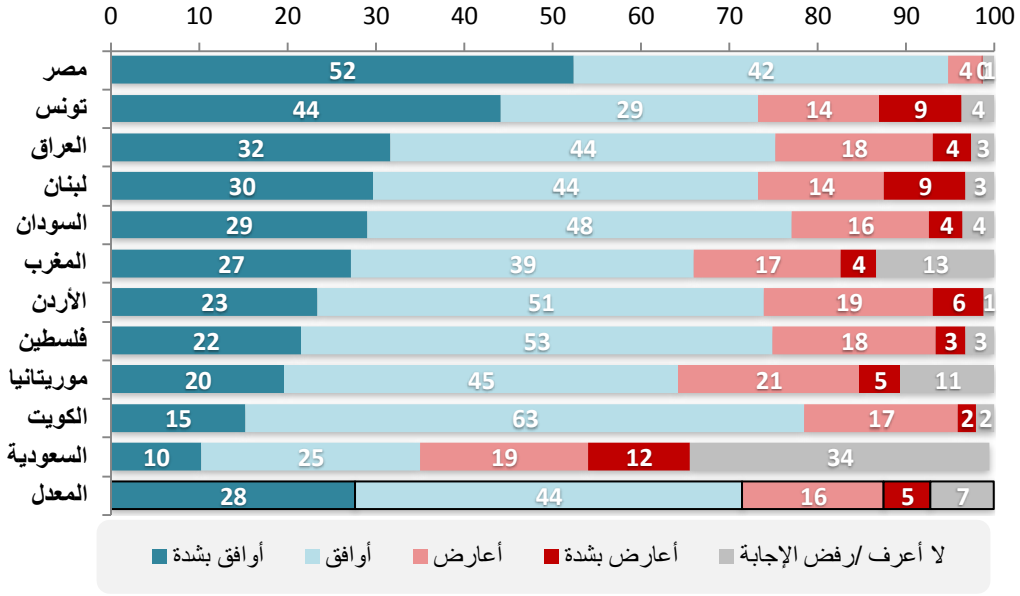

إنّ مقارنة اتّجاهات الرّأي العامّ نحو مقولة "**لا يحقّ للحكومة استخدام الدّين للحصول على تأييد الناس سياساتها**" في هذا الاستطلاع 2017/ 2018 بنتائج الاستطلاعات السابقة، تُظهر استقرار نسبة الموافقين على هذه المقولة؛ فقد سجلت 70% في استطلاع 2012/ 2013، وتذبذبت بين ارتفاع وانخفاض عبر السنوات لتستقر عند مستوى 72% في استطلاع 2017/ 2018.

أمّا عند مقارنة اتّجاهات الرّأي في كلّ مجتمع من المجتمعات المستطلَعة في استطلاع 2017/ 2018 بنتائج الاستطلاعات السابقة، فتظهر البيانات ارتفاع الموافقين على هذه العبارة في استطلاع 2016 مقارنةً بعام الأساس 2012/ 2013 في كلٍّ من مصر، والسودان، والأردن، وفلسطين، والمغرب، وتونس، والكويت، في حين كان هنالك ثبات لدى الرأي العام العراقي، والموريتاني، بينما انخفض التأييد لهذه المقولة انخفاضًا طفيفًا في كلٍ من تونس ولبنان. وانخفض بشكل جوهري تأييد هذه المقولة في السعودية لمصلحة نسبة الذين عارضوا العبارة والذين لم يبدوا رأيًا أو رفضوا الإجابة.

**الشّكل 204:**
**مؤيّدو مقولة "لا يحقّ للحكومة استخدام الدّين للحصول على تأييد الناس سياساتها"، ومعارضوها في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016، و2015، و2014، و2012/ 2013**

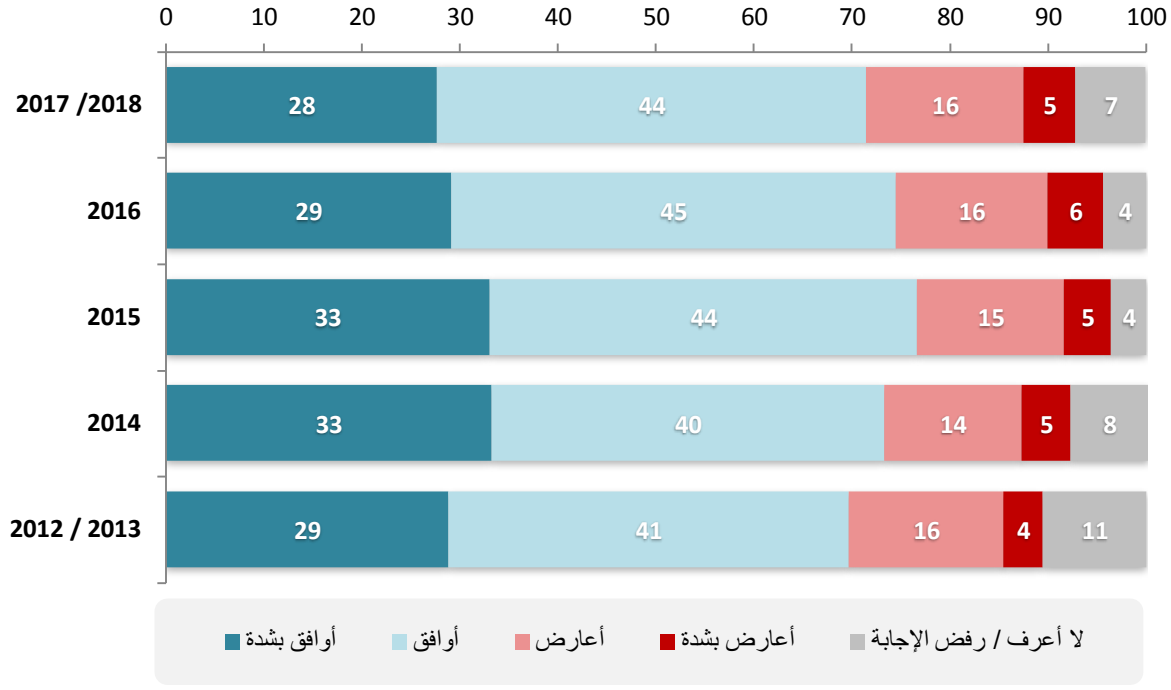

**الشّكل 205:**

**مؤيّدو مقولة "لا يحقّ للحكومة استخدام الدّين للحصول على تأييد الناس سياساتها"، ومعارضوها في استطلاع 2016 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2015، و2014، و2012/ 2013**

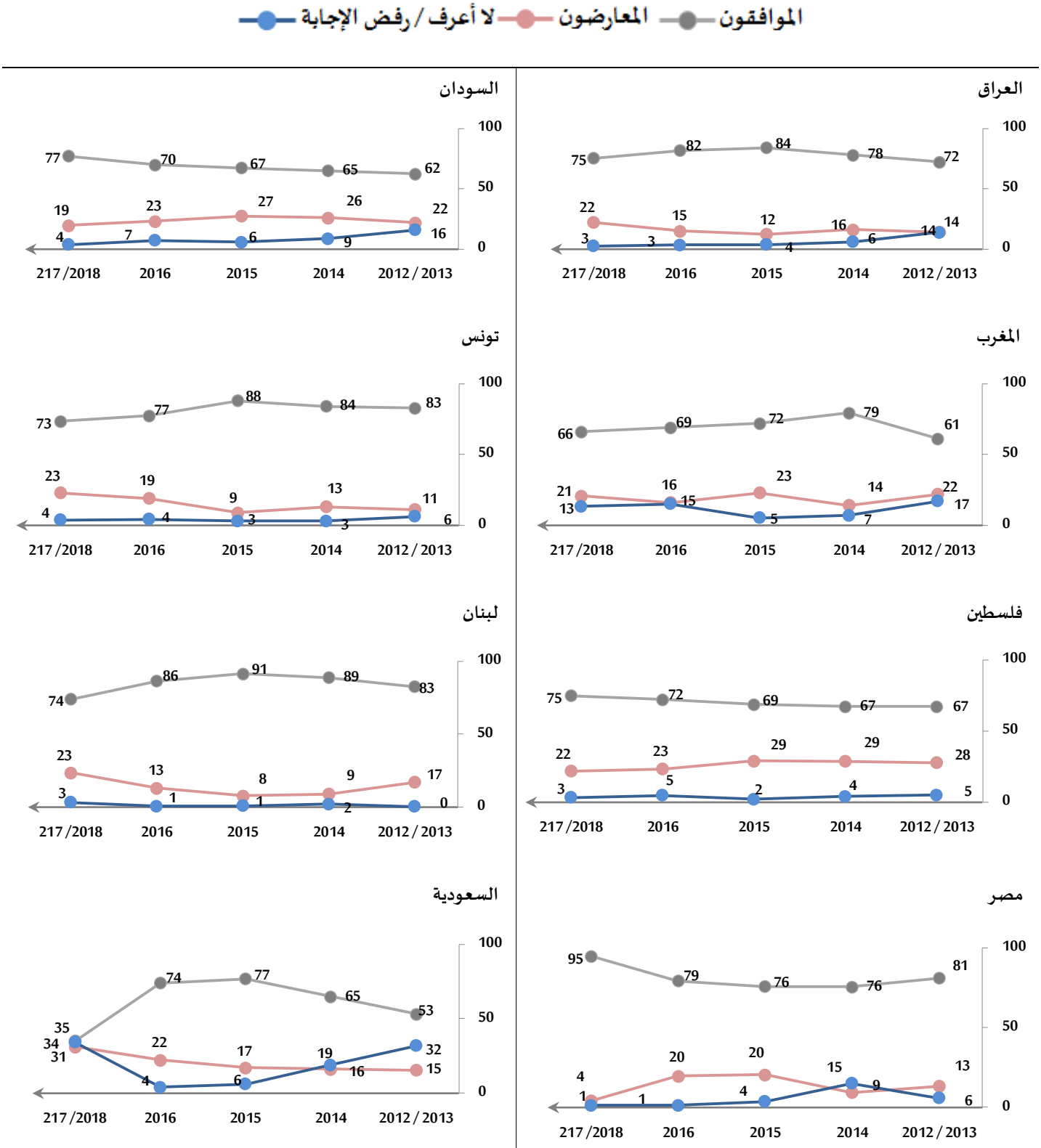

بالاتّساق مع انحياز أغلبيّة الرّأي العامّ في المنطقة العربيّة إلى رفض فكرة أن تستخدم حكوماتها الدّين لتحصل على تأييد الناس سياساتها، **ترفض أكثريّة الرّأي العامّ في المنطقة العربيّة استخدام مرشّحي الانتخابات الدّين من أجل كسب أصوات الناخبين، بنسبة 74%**، مقابل **موافقة** 19% من الرّأي العامّ على حقّ المرشّحين في استخدام الدّين من أجل كسب أصوات الناخبين. في حين **لم يُبدِ** ما نسبته 7% من المستجيبين **رأيًا، أو رفضوا الإجابة**. إنّ **أكثريّة** المستجيبين في كلّ بلد من البلدان المُستطلَعة آراء مواطنيها، عبّرت عن **رفضها** استخدام المرشّحين الدّين في الانتخابات، إلّا أنّ هذه المعارضة **كانت أعلى** لدى مستجيبي الأردن، وتونس، والعراق، ولبنان، ومصر، والسودان، وفلسطين، والكويت وبنسبٍ تراوح بين 77% و84%. في مقابل ذلك، تركّزت النّسبة **الأقلّ معارضةً** لاستخدام المرشّحين الدّين من أجل كسب أصوات الناخبين في موريتانيا، والسعودية؛ إذ تركزت فيها النسب الأكثر تأييدًا لاستخدام المرشحين الدّين في الانتخابات بنسبة تأييد لدى نحو ثلث الموريتانيين (34%)، و20% من السعوديين.

**الشّكل 206:**

**مؤيّدو مقولة "يحقّ لمرشّحي الانتخابات استخدام الدّين من أجل كسب أصوات الناخبين"، ومعارضوها**

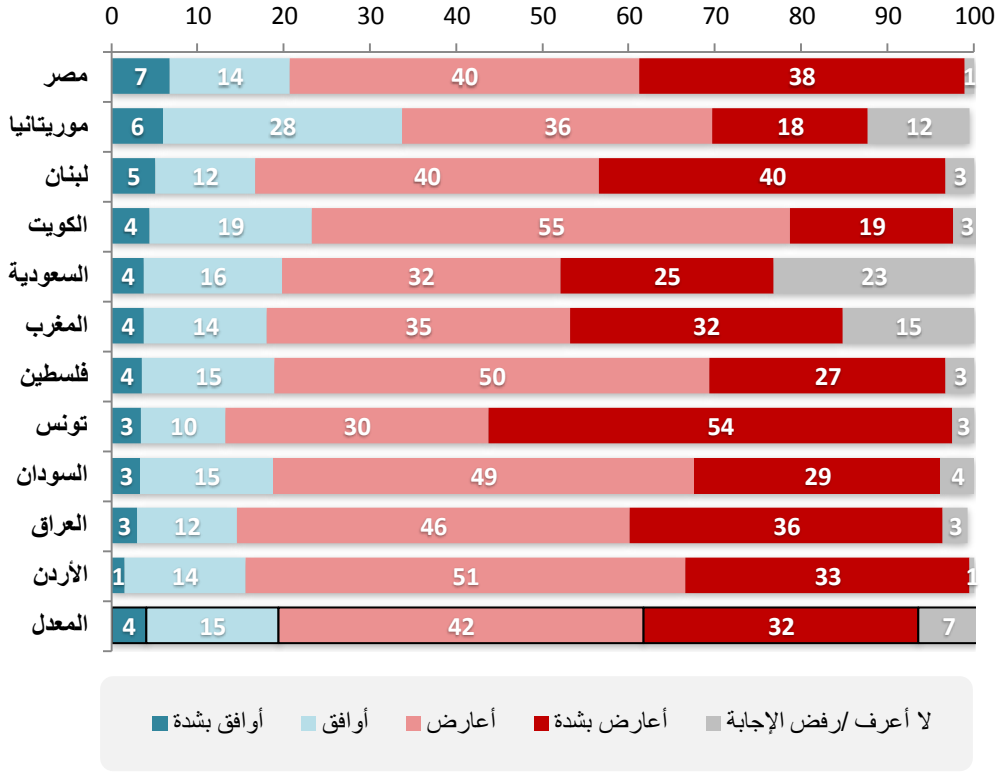

عند مقارنة اتّجاهات الرأي العامّ في المنطقة العربيّة نحو مقولة "**يحق لمرشحي الانتخابات استخدام الدّين من أجل كسب أصوات الناخبين**" في استطلاع 2017/ 2018 بنتائج الاستطلاعات السابقة، تشير النّتائج إلى أنّ نسبة المستجيبين المؤيّدين استخدام مرشحي الانتخابات الدّين من أجل كسب أصوات الناخبين قد انخفضت من 22% في استطلاع 2012/ 2013 إلى 19%، وهي أدنى نسبة تأييد بالمقارنة بالاستطلاعات السابقة. إن التغير في ارتفاع نسبة المؤيدين طفيف، وتكاد النتائج أن تكون متطابقة.

كما تعكِسُ البيانات بعض التغيّرات في رأي عامّ كلّ بلد؛ إذ ارتفعت نسبة مؤيّدي العبارة في الأردن، وفلسطين، والسودان، وموريتانيا في هذا الاستطلاع مقارنةً بالاستطلاعات السابقة. فيما كانت ثابته في باقي البلدان، أمّا السعودية فقد شهدت نسبة التأييد انخفاضًا طفيفًا لتصبح 42%، بعد أن كانت 24% في استطلاع عام الأساس 2012/ 2013. خلافًا لذلك، تنخفض نسبة مؤيّدي هذه العبارة لدى الموريتانيين (4 درجات مئوية)، والمغاربة (بفارق 6 درجات مئوية)، والفلسطينيين (بفارق 4 درجات مئوية)، والأردنيين (بفارق 4 درجات مئوية). بينما كان الرأي العام العراقي والتونسي واللبناني شبهَ ثابت عند مقارنة نتائج استطلاع 2016 بنتائج الاستطلاعات السابقة.

**الشّكل 207:**

**مؤيّدو مقولة "يحقّ لمرشّحي الانتخابات استخدام الدّين من أجل كسب أصوات الناخبين"، ومعارضوها في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016، و2015، و2014، و2012/ 2013**

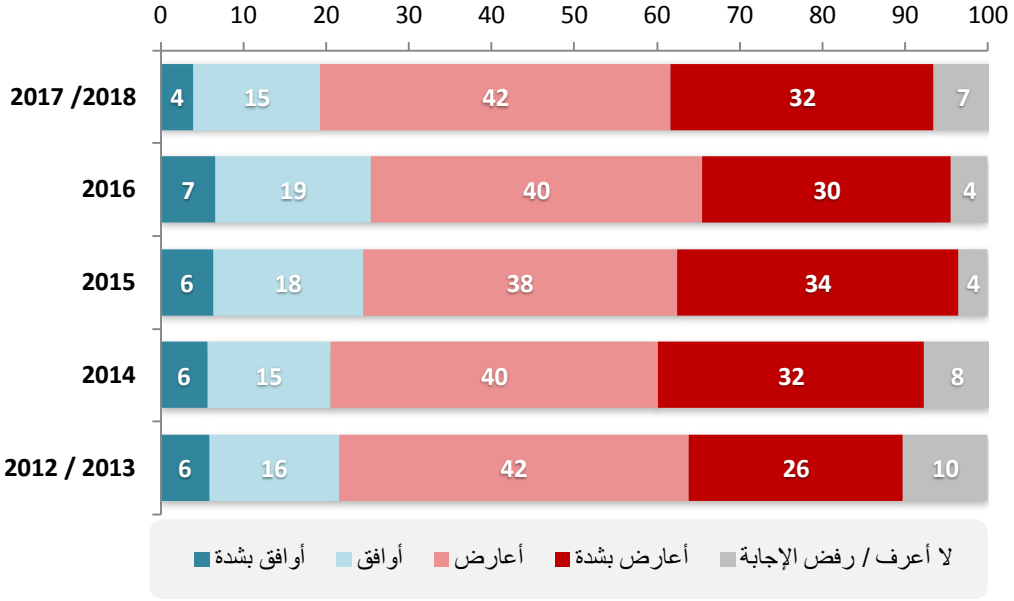

الشّكل 208:

مؤيّدو مقولة "يحقّ لمرشّحي الانتخابات استخدام الدّين من أجل كسب أصوات الناخبين"، ومعارضوها في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016، و2015، و2014، و2012/ 2013

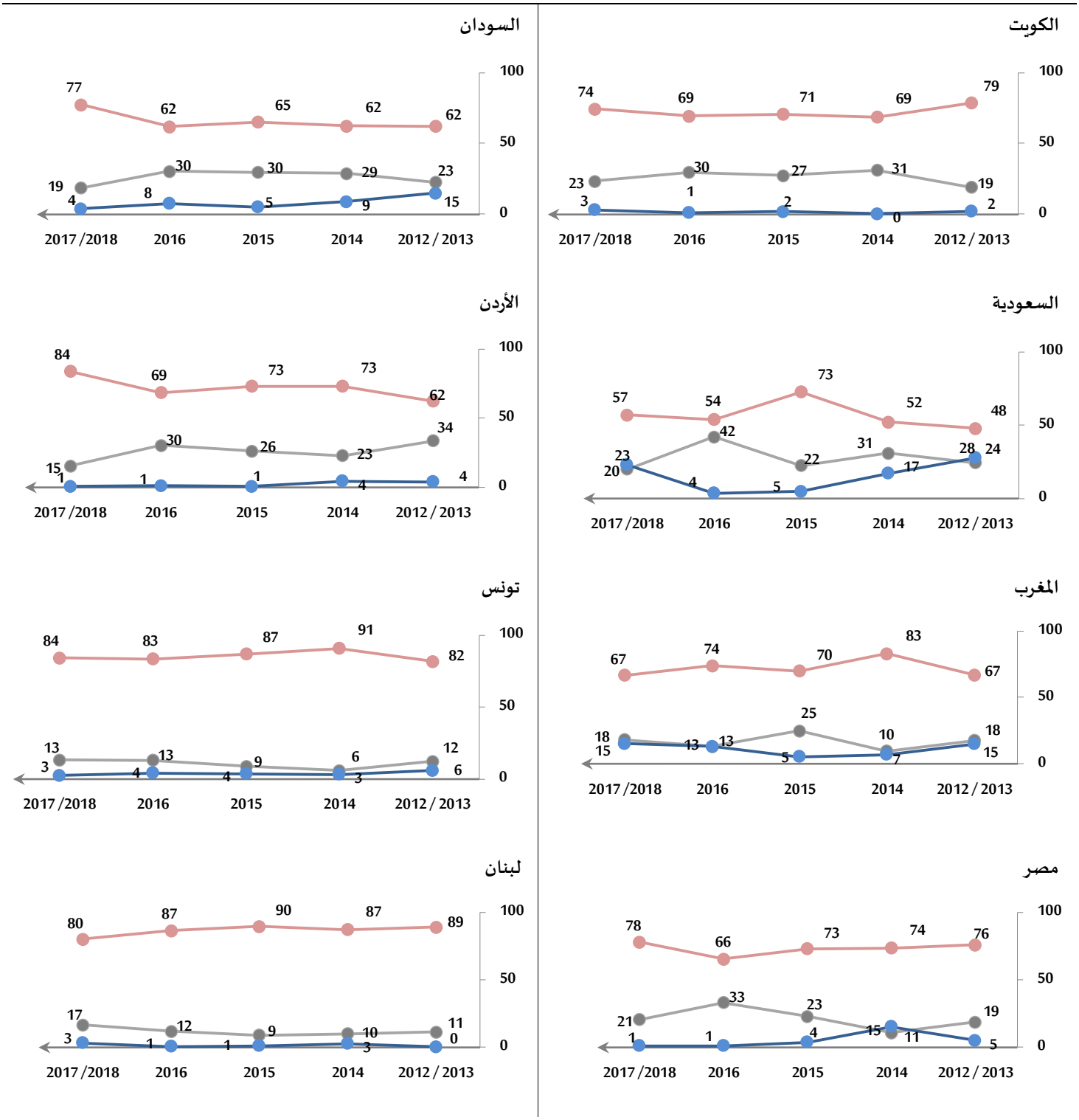

أمّا على صعيد **اتّجاهات المواطنين في المنطقة العربيّة نحو تولّي المتديّنين المناصب الحكوميّة**، فقد **انقسم الرّأي العامّ** نحو مقولة إنّه "**من الأفضل أنْ يتولّى المتديّنون المناصب العامّة في الدّولة**"؛ إذ **وافق** 45% على هذه المقولة، مقابل **معارضة** ما نسبته 49% من المستجيبين. في حين كانت نسبة الذين لم **يُبدوا رأيًا**، أو **رفضوا الإجابة** 6%.

إنّ تأييد تولّي المتديّنين المناصب العامّة يتركّز بين جمهور مستجيبي موريتانيا (68%)، والسّودان (67%)، والكويت (59%). بينما تركّزت المعارضة بين مستجيبي لبنان (75%)، والعراق (68%)، وتونس (67%)، والأردن (57%). وتُظهر النّتائج **انقسام** الرّأي العامّ الفلسطيني والمصري والمغربي نحو مقولة إنّه "**من الأفضل أنْ يتولّى المتديّنون المناصب العامّة في الدّولة**"؛ إذ **وافق** مستجيبو تلك البلدان بنسبٍ تراوح بين 42% و48% على هذه المقولة.

**الشّكل 209:**
**اتّجاهات المستجيبين نحو تأييد مقولة "من الأفضل للبلد أن يتولّى المتديّنون المناصب العامّة في الدّولة"، أو معارضتها**

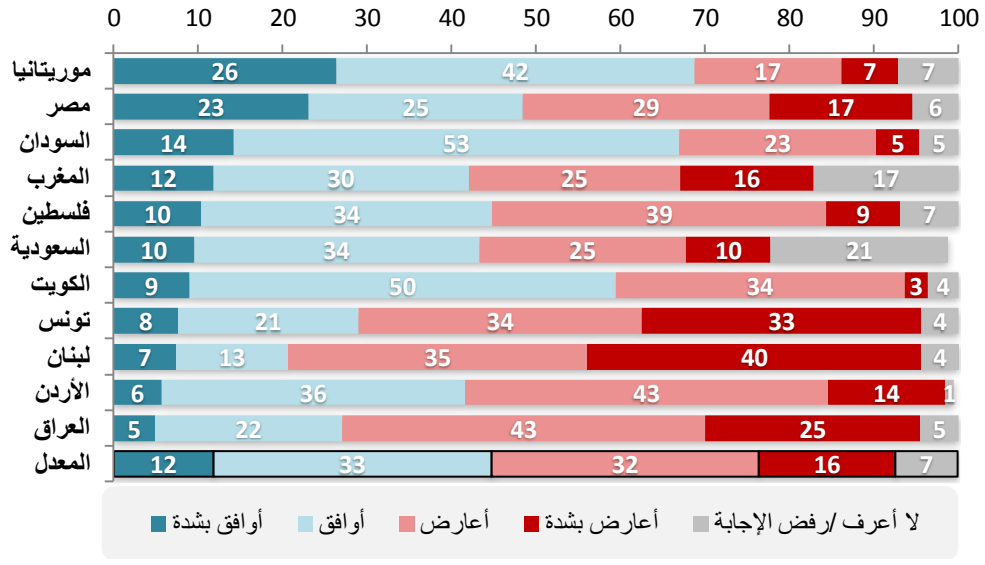


إنّ مقارنة اتّجاهات الرّأي العامّ في المنطقة العربيّة نحو مقولة "**من الأفضل للبلد أنْ يتولّى المتديّنون المناصب العامّة في الدولة**" في هذا الاستطلاع بالاستطلاعات السابقة، تعكِس ارتفاع نسبة الذين **يؤيّدون** هذه المقولة من 39% في استطلاع 2011 إلى 43% في استطلاع 2012/ 2013 و44%

في استطلاع 2014، لتصل إلى نصف المستجيبين (50%) في استطلاعَي 2015 و2016، لتنخفض إلى 45% في استطلاع 2017/ 2018. وهذا يعني انخفاضًا ملحوظًا في تفضيل تولي المتدينين المناصب العامة بعد أن ارتفعت نسب التأييد خلال استطلاعَي 2015 و2016 مقارنة بنتائج استطلاع عام الأساس 2011. وفي المقابل، فإنّ نسبة **معارضة** تولّي المتديّنين المناصب الحكوميّة تغيرت بوتيرة ضعيفة؛ إذ إنّها ارتفعت من 45% في استطلاعَي 2012/ 2013 و2011 إلى 48% في استطلاع 2014، ثم انخفضت إلى 45% في استطلاع 2015 و44% في استطلاع 2016، لترتفع مجددًا إلى أعلى نسبة معارضة مقارنة بالاستطلاعات السابقة لتصل إلى 49%. وتجدر الإشارة إلى أنّ نسبة الذين لم يبدوا رأيًا كانت 16% في استطلاع 2011، بينما أصبحت 6% في استطلاع 2017/ 2018.

وعند مقارنة التغيرات التي حدثت في الرأي العام في المجتمعات المختلفة، تظهر النتائج ارتفاعًا في نسبة **الموافقين على هذه العبارة** في كلٍ من السعودية، ومصر، وموريتانيا، والأردن، والعراق، والكويت في استطلاع 2016 مقارنةً بنتائج الاستطلاعات السابقة. بينما انخفضت نسبة المؤيدين في كلٍ من السودان ولبنان، والسعودية، وموريتانيا، والعراق، وكان هنالك شبه ثبات في كلٍ من تونس، وفلسطين.

**الشّكل 210:**
**اتّجاهات المستجيبين نحو تأييد مقولة "من الأفضل للبلد أن يتولّى المتديّنون المناصب العامّة في الدولة"، أو معارضتها في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً باستطلاعات 2016، و2015، و2014، و2012/ 2013، و2011**

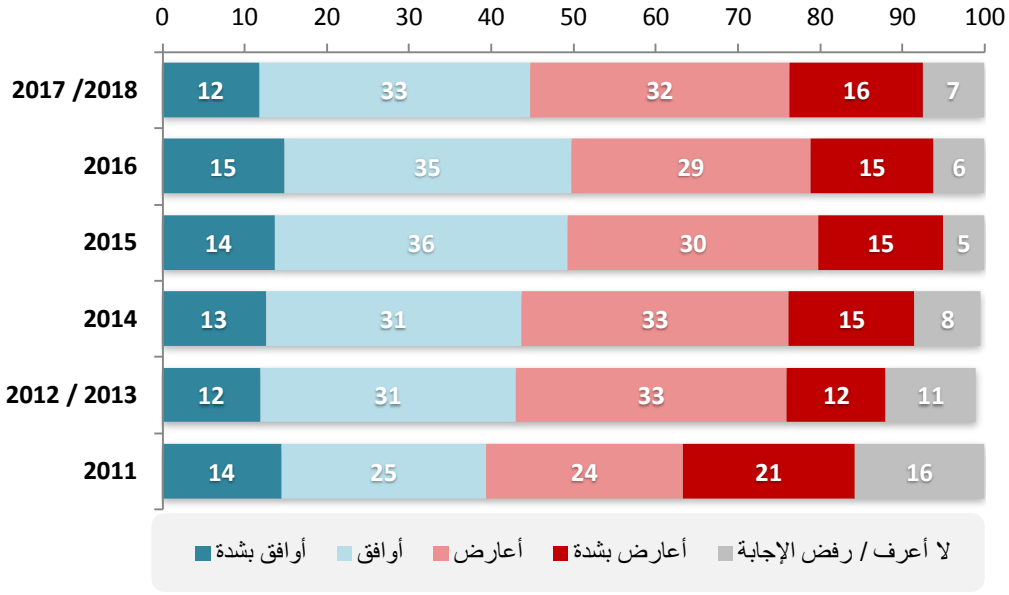

**الشّكل 211:**

**اتّجاهات المستجيبين نحو تأييد مقولة "من الأفضل للبلد أن يتولّى المتديّنون المناصب العامّة في الدولة"، أو معارضتها في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016، و2015، و2014، و2012/ 2013، و2011**

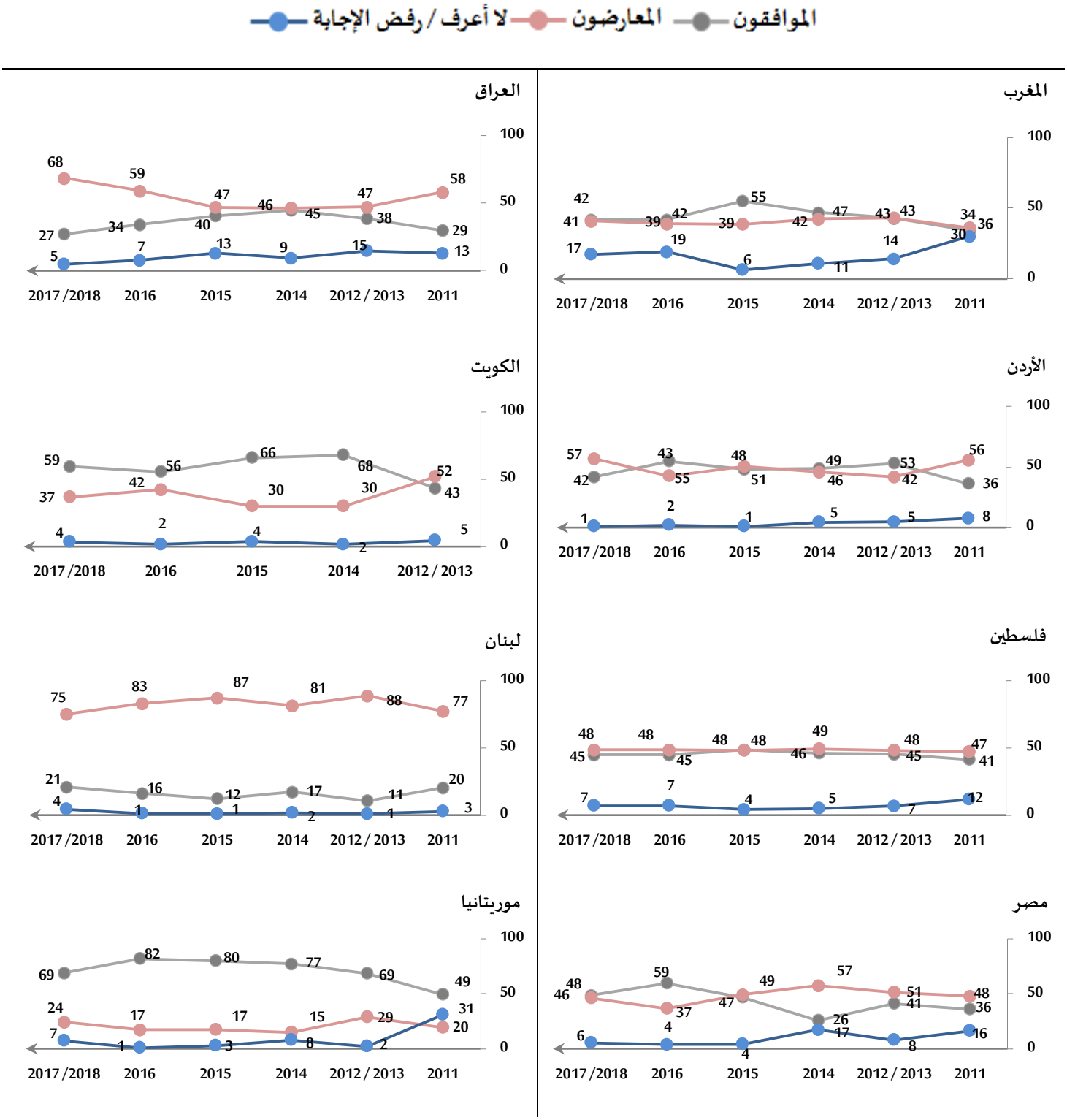

أمّا على صعيد مواقف الرّأي العامّ نحو فصل الدّين عن السياسة، فقد انقسمت هذه المواقف على نحوٍ متقارب، بين رأي يوافق مقولة "**من الأفضل للبلد أنْ يُفصل الدّين عن السياسة**" وآخر يعارضها، إلّا أنّه من المهمّ الإشارة إلى أنّ **أكثريّة الرّأي العامّ** في المنطقة العربية **تؤيّد** أنْ يُفصل الدّين عن السياسة بنسبة 52% من المستجيبين، بينما **يُعارض** هذه المقولة 41% من المستجيبين. ويقابل 21% من الذين **يوافقون بشدّة** على الفصل 16% من **المعارضين بشدّة** فصل الدّين عن السياسة؛ بمعنى إنّ نسبة الذين لديهم موقفٌ واضح حول هذا الموضوع ويعبّرون بقوّة عنه **(الموافقون بشدّة)** هي أكبر من نسبة أولئك **المعارضين بشدّة** بنحو 5 نقاط مئوية. وتشير النتائج إلى أنّ أكثريّة الرّأي العامّ اللبناني، والتونسي، والعراقي، والمصري، والكويتي، **توافق** على أنّه من الأفضل فصْل الدّين عن السياسة وبنسبٍ تراوح بين 54% و78%. وانقسم الرّأي العام السوداني والأردني بين **موافقٍ ومعارض**. في المقابل، فإنّ أكثريّة الفلسطينيين، والموريتانيين، والسعوديين، **تعارض** مقولة فصْل الدّين عن السياسة.

**الشّكل 212:**

**اتّجاهات المستجيبين نحو تأييد مقولة "من الأفضل للبلد أن يتم فصل الدّين عن السياسة"، أو معارضتها**

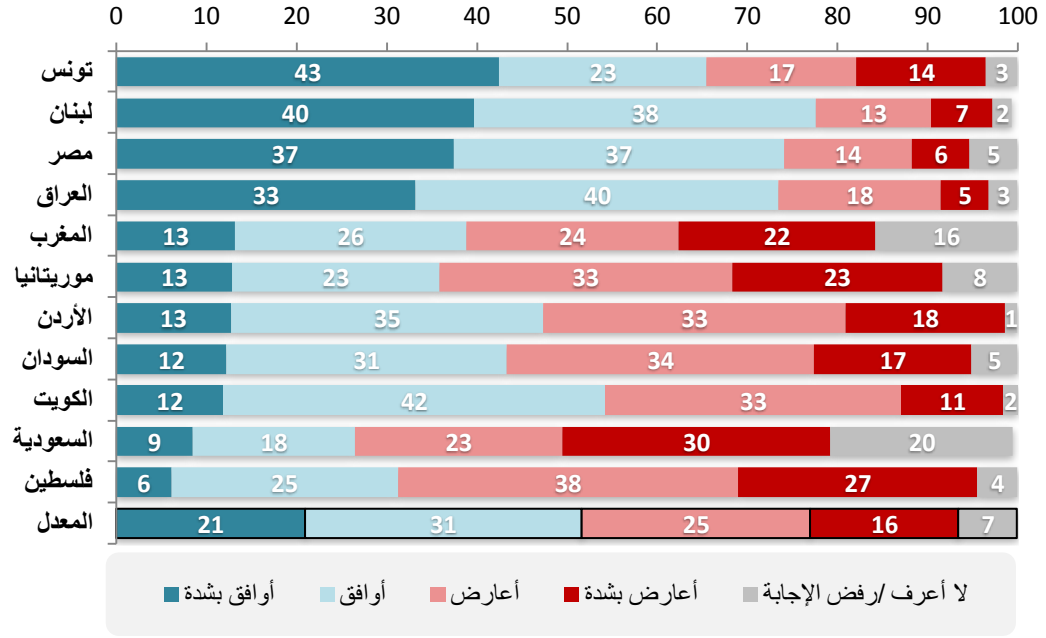

عند مقارنة نتائج استطلاع 2017/ 2018 بنتائج استطلاعات 2016، و2015، و2014 و2012/ 2013، و2011، نلاحظ حالةً من حالات التّوازن بين المؤيّدين والمعارضين لفصل الدّين عن السياسة. فعلى الرّغم من المَيل نحو تأييد الفصل، توجد نسبة مهمّة من معارضي فصل الدّين عن السياسة أيضًا، وقد بلغت 41% في استطلاعي 2017/ 2018، و2016؛ وهي نسبة ليست بالقليلة على الرغم من تقاربها طوال السنوات السابقة. في المقابل، ارتفعت نسبة مؤيدي الفصل تدريجيًّا على مدار السنوات من 43% في استطلاع 2011 إلى 46% في استطلاع 2012/ 2013، وقد استمرت هذه النسبة في الارتفاع إلى أن وصلت إلى 51% في استطلاع 2014 و52% في استطلاع 2015 و53% في استطلاع 2016 لتستقر على نسبة 52% في استطلاع 2017/ 2018. وهذا يعني تغيّرًا جوهريًّا في الرّأي العامّ في المنطقة العربيّة على صعيد ارتفاع نسبة مؤيّدي الفصل بين الدّين والسياسة مقابل استمرار الجمهور المُعارض لفصل الدّين عن السّياسة، وثباته. وهذا التحوّل في تيارٍ والثّبات في التّيار الآخر مردُّه انخفاض نسبة الذين لم يحددوا رأيًا تدريجيًّا من 16% في استطلاع 2011 إلى 13% في استطلاع 2012/ 2013 ثم 9% في استطلاع 2014 وصولًا إلى ما نسبته 5% في استطلاع 2015 و6% في استطلاع 2016 ومن ثم إلى 5% في استطلاع 2017/ 2018، وترجم في ارتفاع مؤيدي الفصل؛ أي إنّ الرأي العام الذي كان غير محددٍ موقفه يتجه نحو تأييد الفصل سنةً بعد أخرى.

إنّ مقارنة التغيّرات التي طرأت على مستجيبي كلِّ مجتمع من المجتمعات المُستطلَعة حول موضوع فصل الدّين عن السياسة عبر استطلاعات المؤشّر الستة، تُظهر أنَّ تأييد الرّأي العامّ في كلٍّ من الأردن، والسودان، والعراق، وتونس، والمغرب، والكويت، ومصر قد ارتفع في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاع عام الأساس 2011، بينما انخفض التأييد للفصل بين مستجيبي لبنان، والعراق، والكويت، والسعودية، مقارنةً بنتائج استطلاع 2011. في حين كان الرأي العام الفلسطيني، والموريتاني، شبهَ ثابت في هذا الموضوع.

**الشّكل 213:**

**اتّجاهات تأييد مقولة "من الأفضل للبلد أن يجري فصل الدّين عن السياسة"، أو معارضتها في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016، و2015، و2014، و2012/ 2013، و2011**

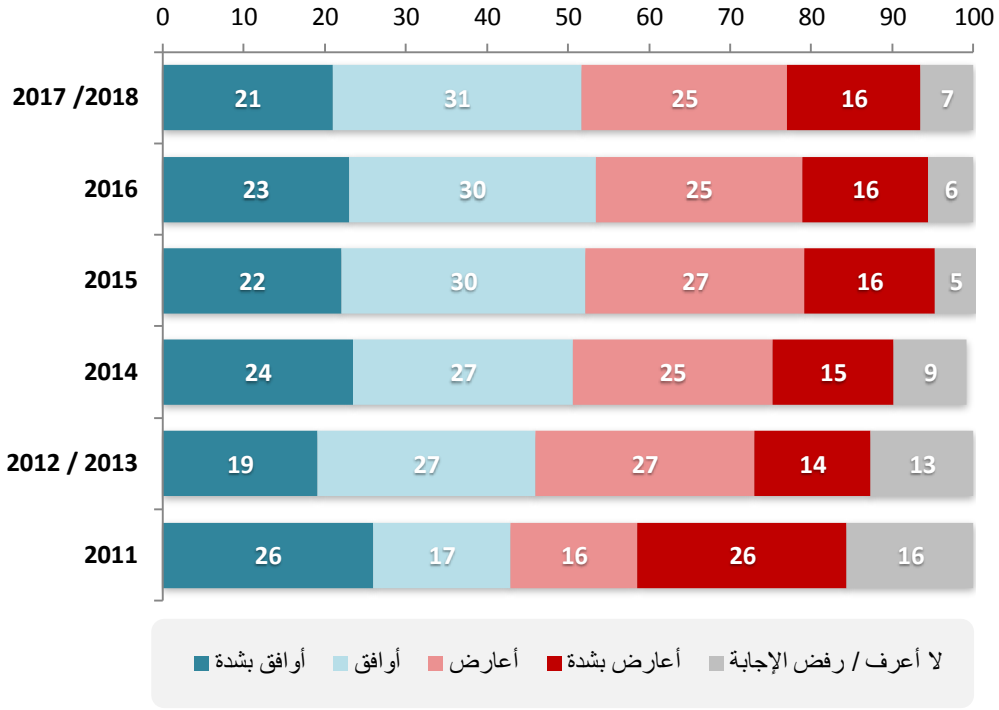

**الشّكل 214:**

**اتّجاهات تأييد مقولة "من الأفضل للبلد أن يجري فصل الدّين عن السياسة"، أو معارضتها في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016، و2015، و2014، و2012/ 2013، و2011**

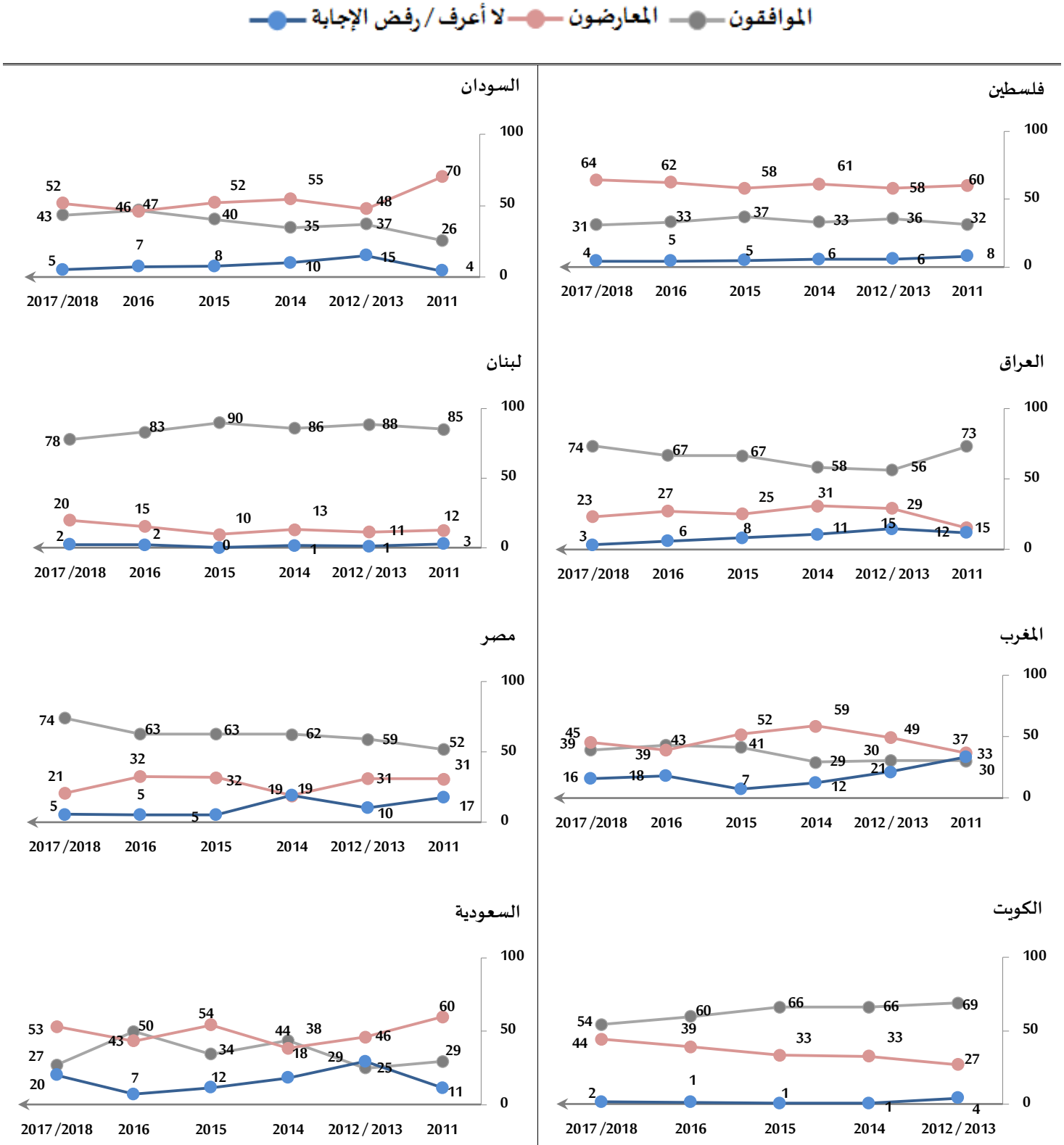

في الخلاصة، تُعرّف أكثريّة المواطنين العرب نفسَها بأنّها متديّنة إلى حدٍّ ما. وهناك كتلتان؛ تمثّل إحداهما خمس المستجيبين عرّفت نفسها بأنّها متديّ جدًا، وأخرى بنسبة 11% من المستجيبين تعرّف نفسها بأنّها غير متديّنة. وعلى الرغم من أنّ الأغلبية عرّفت نفسها بأنّها متديّنة إلى حدٍ ما أو متديّنة جدًا، فإنّ عامل التديّن ليس عاملًا محدّدًا أو أساسيًّا في المواقف تجاه غير المتديّنين أو أولئك الذين يحملون وجهات نظر مختلفةً في تفسير الدّين أو مَنْ هم من أتباع ديانات أخرى؛ إذ إنّ **أكثريّة الرّأي العامّ** في المنطقة العربيّة **ترفض** اعتبار كلّ شخص غير متديّنٍ شخصًا سيّئًا، كما ترفض فكرة تكفير أتباع الدّيانات الأخرى أو من يحملون وجهات نظر مختلفةً في تفسير الدّين. كما أنّ التديّن ليس عاملًا يحدّد تفضيل هؤلاء المستجيبين التّعامل مع غيرهم من المواطنين.

والرّأي العامّ في المنطقة العربيّة منقسم بين مؤيّد فصل الدّين عن السّياسة ومعارض له. بينما هو أكثر تأييدًا للنظر إلى المُمارسات الدّينية بوصفها ممارساتٍ خاصّةً يجب أن تُفصل عن الحياة الاجتماعية والسياسية. وهو في الوقت نفسه – في أكثريّته – معارض لتأثير رجال/ شيوخ الدّين في كيفيّة تصويت المواطنين، أو أن يؤثّر رجال الدّين في القرارات الحكوميّة، أو أن تستخدم الدّولة الدّين في الترويج لسياساتها، أو استخدام المرشّحين الدّين في الانتخابات، أو تفضيل تولّي المتديّنين المناصبَ العامّة في دولهم؛ أي إنّ أكثريّة المواطنين هي مع فصل الدّين عن السياسة في الممارسة العملية. وربما يُفسّر هذا بأنّ مفهوم المواطنين في المنطقة العربيّة لدور الدّين في السياسة لا يُقصد به دور القيم الدّينيّة الأخلاقيّة، وإنّما الدور العملي للدين من خلال مؤسسات دينية أو رجال دين؛ إذ يبدو اتّجاه الرّأي العامّ في المنطقة العربيّة منحازًا إلى عدم تدخّل الدّين، مؤسّسةً ورجالَ دين، في ممارسات المواطنين السياسية.

# القسم السادس: اتجاهات الرأي العامّ العربي نحو محيطه

يُعدّ أحد أهداف المؤشر العربي الوقوف على اتجاهات الرأي العامّ في الدول المُستطلَعة آراء مواطنيها نحو محيطهم العربي والروابط بينهم وبين شعوب المنطقة العربية. ويتضمّن هذا القسم عرضًا لاتجاهات الرأي العامّ في المنطقة العربية بخصوص تصوراته لسكان الوطن العربي والروابط بين شعوب المنطقة. ويكتسب التعرّف إلى آراء مواطني المنطقة في هذه الموضوعات أهمّيةً قصوى، وبخاصّة في ظلّ بعض النقاشات التي تجري بشأن هذه الموضوعات، وبعضها يُسقط أحكامًا مطلقة على تعريف علاقة الشعوب العربية ببعضها بعضًا. ويتضمّن هذا القسم تقييم الرأي العام العربي السياسات الخارجية لبعض الدول الكبرى والدول الإقليمية الفاعلة تجاه المنطقة العربية. كما يتضمّن اتجاهات الرأي العامّ نحو القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي؛ إذ يطرح المؤشر العربي أسئلةً دورية للوقوف على آراء مواطني المنطقة العربية في هذا الموضوع لأهميّة القضية الفلسطينية ومركزيتها في المنطقة. ويبحث هذا القسم في اتجاهات الرأي العام تجاه مسألة الاعتراف بإسرائيل. إضافةً إلى ذلك، فإنّ هذا القسم يتضمّن التعرّف إلى آراء المواطنين في المنطقة العربية بخصوص مصادر التهديد الأكبر لأمن منطقتهم.

## 1. تصورات الرأي العامّ لسكان الوطن العربي

حول تصورات المواطنين العرب لسكان الوطن العربي، طُلب من المستجيبين أن يختاروا بين ثلاث عبارات يعبّر كلٌّ منها عن أحد التيّارات الواسعة التي تروّج لتصورٍ محدّد عن سكان الوطن العربي. وتشير النتائج إلى أنّ أكثر من ثلث المستجيبين 35% يرى أنّ سكان الوطن العربي هم أمّة واحدة ذات سماتٍ واحدة تفصل بينها حدودٌ مصطنعة. في حين يرى 42% من المستجيبين في البلدان المُستطلَعة آراء مواطنيها أنّ سكان الوطن العربي أمّةٌ واحدة، وإن تميّز كلّ شعبٍ من شعوبها بسماتٍ مختلفة. في المقابل، يرى 19% منهم أنّ سكان الوطن العربي أممٌ وشعوب مختلفة لا تربط بينها سوى روابط ضعيفة. **وهذا يبرز أنّ أكثرية مواطني المنطقة العربية، بنسبة 77% من المستجيبين، ترى أنّ سكان الوطن العربي يمثّلون أمّةً واحدة، وإن اختلفوا على مدى التّمايز ومستواه بين شعوب البلدان العربية.**

هناك اتجاهان عامّان بين مواطني المنطقة العربية، كلّ منهما يمثّل قطبًا مهمًّا؛ يرى الأوّل أنّ سكان

الوطن العربي أمّة واحدة ذات سمات واحدة، وإن كانت تفصل بينهم حدود مصطنعة، أمّا الثّاني فيؤكّد أنّهم أمّة واحدة، وإن تميّز كلّ شعبٍ من شعوبها بسماتٍ خاصة. إنّ نحو نصف الرأي العامّ أو أكثر في مصر وموريتانيا يعتقد أنّ سكان الوطن العربي هم أمّة واحدة ذات سماتٍ واحدة.

مقابل توافق 77% من الرأي العام على أنّ سكان الوطن العربي يمثّلون أمّة واحدة، هنالك تيّارٌ محدود في نسبته، 19% في المعدّل، يقول إنّ سكان الوطن العربي هم أممٌ وشعوب مختلفة لا تربطها سوى روابط ضعيفة. وبحسب البلدان المُستطلَعة آراء مواطنيها، كانت نسبة الذين أفادوا أنّ سكان الوطن العربي هم أممٌ وشعوب مختلفة أقلّ من المعدل العام في كلٍّ من مصر وموريتانيا، والكويت، والسّعودية، ومصر، والسودان. وتصل النسبة إلى 24% في فلسطين، و28% في تونس، و24% في العراق. في حين كانت أعلاها في لبنان؛ إذ وصلت إلى 45%.

**الشّكل 215:**

**تصورات المستجيبين في البلدان المستطلَعة آراء مواطنيها عن سكان الوطن العربي**

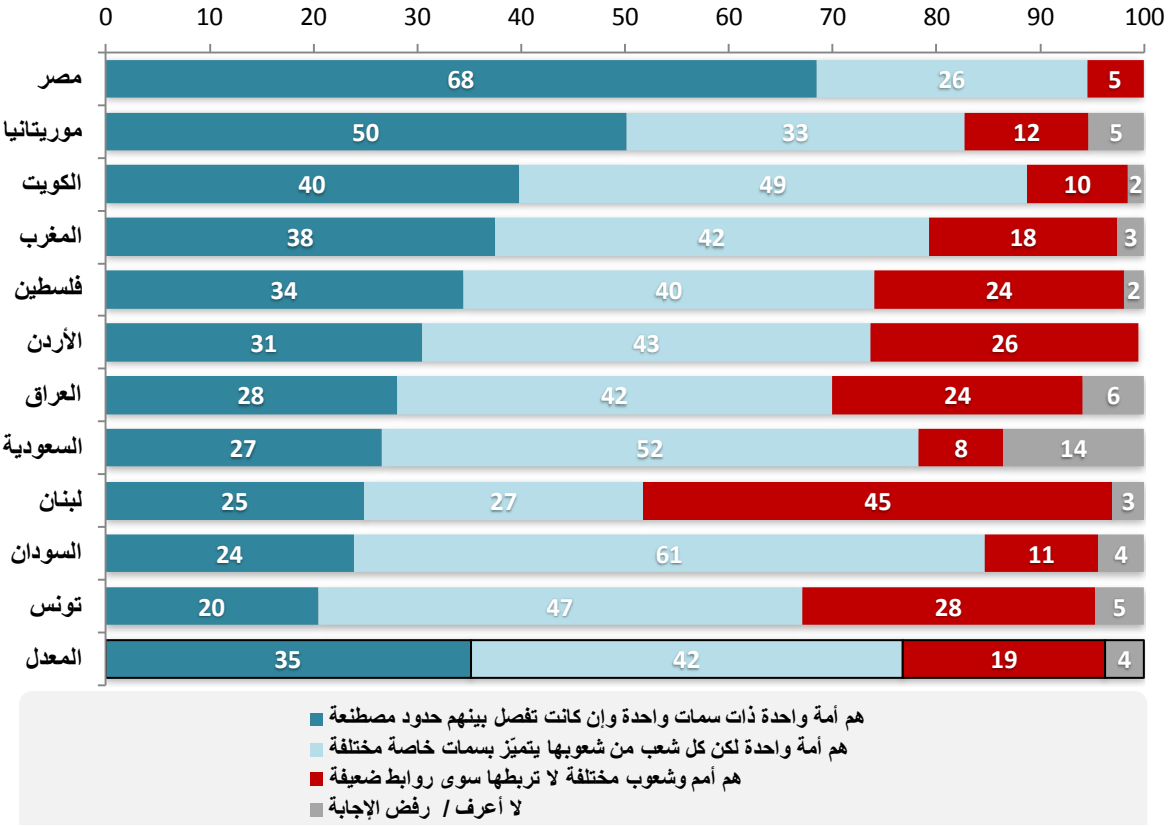

عند مقارنة تصورات الرأي العامّ في المنطقة العربية عن سكان الوطن العربي في استطلاع عام 2017/ 2018 بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011، تشير النتائج إلى انخفاض طفيف في نسبة الذين يرون أنّ سكان الوطن العربي يمثّلون أمّةً واحدة ذات سماتٍ واحدة، وإنْ كانت تفصل بينها حدودٌ مصطنعة من 40% في عام 2016 إلى 35% في عام 2017/ 2018، وبذلك تكون النسبة نفسها التي سُجّلت في استطلاع عام 2011. لكن عمومًا، فإن المستجيبين الذين يعتقدون أن العرب أمة واحدة حافظوا على النسبة ذاتها بالنسبة إلى العام السابق بنسبة 77%، إذ زادت نسبة الذين يعتقدون أن سكان الوطن العربي أمّةٌ واحدة، وإن تميَّز كلّ شعبٍ من شعوبها بسماتٍ مختلفة من 37% إلى 42%؛ معوّضة بذلك تراجع النسبة السابقة بمعدل النقصان نفسه. وكذلك بقيت النسبة التي ترى أن سكان الوطن العربي أممٌ وشعوب مختلفة لا تربط بينها سوى روابط ضعيفة هي نفسها في هذا الاستطلاع مقارنة باستطلاعات شبه مستقرة تتأرجح بين 15% و19%. **في المحصلة، بقيت نسبة المتستجيبين الذين يعتقدون أن العرب أمة واحدة ثابتة 77%.**

منذ عام 2011 حتى عام 2018، راوحت النسبة المئوية للذين يعتقدون أن العرب أمة واحدة تفصل بينها حدود مصطنعة ما بين 35 و44%. لكن الملاحظ بأن كل انخفاض في النسبة لهذه العبارة، كان يقابلها زيادة في العبارة الثانية التي تؤكد أن العرب أمة واحدة وإن تمايزوا بسمات مختلفة. والتي راوحت عبر السنوات ما بين 36% و42%.

ومن المهم الإشارة إلى أن المجتمع المصري استمر في تزايد شعوره العروبي، إذ أصبح في المرتبة الأولى من بين المجتمعات العربية التي تؤيد العبارة الأولى "العرب أمة واحدة تفصل بينها حدود مصطنعة"، فبلغت نسبة المستجيبين المؤيدين لها في هذا الاستطلاع 68% بعد أن كانت 46% في عام 2016. أما المجتمع الموريتاني، فقد تراجع إلى المستوى الثاني؛ فانخفضت نسبته من 62% في عام 2016 إلى 50% في هذا الاستطلاع، وذلك بعد أن حافظ على المرتبة الأولى من بين المجتمعات العربية منذ عام 2011.

أما المجتمع السعودي، فعلى الرغم من الطفرة التي حققها في استطلاع عام 2016 بنسبة بلغت 55% تؤيد العبارة الأولى "**أنّ سكان الوطن العربي يمثّلون أمّةً واحدة ذات سماتٍ واحدة**" بزيادة 21 درجة مئوية عن سنة الأساس 2011، فقد انخفضت بدرجة حادة في استطلاع 2017/ 2018 إلى 27%.

لكن يجب الإشارة إلى أن هذا النقصان لم يتحول إلى نفي العبارة، وإنما إلى تعديلها بما ينسجم مع العبارة الثانية التي تؤيد أن العرب أمة واحدة لهم سمات مختلفة، إذ بلغت هذه النسبة في هذا الاستطلاع 52% بعد أن كانت 32% في استطلاع عام 2016. ولم تزدد، تقريبًا، نسبة المستجيبين الذين يرفضون وجود أمة عربية، إذ بلغت نسبتهم 8% بعد أن كانوا 7% في استطلاع عام 2016، مع ملاحظة أن 14% منهم رفضوا الإجابة أو قالوا إنهم لا يعرفون وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالاستطلاعات السابقة.

**الشّكل 216:**

**تصورات المستجيبين في البلدان المستطلعة عن سكان الوطن العربي في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011**

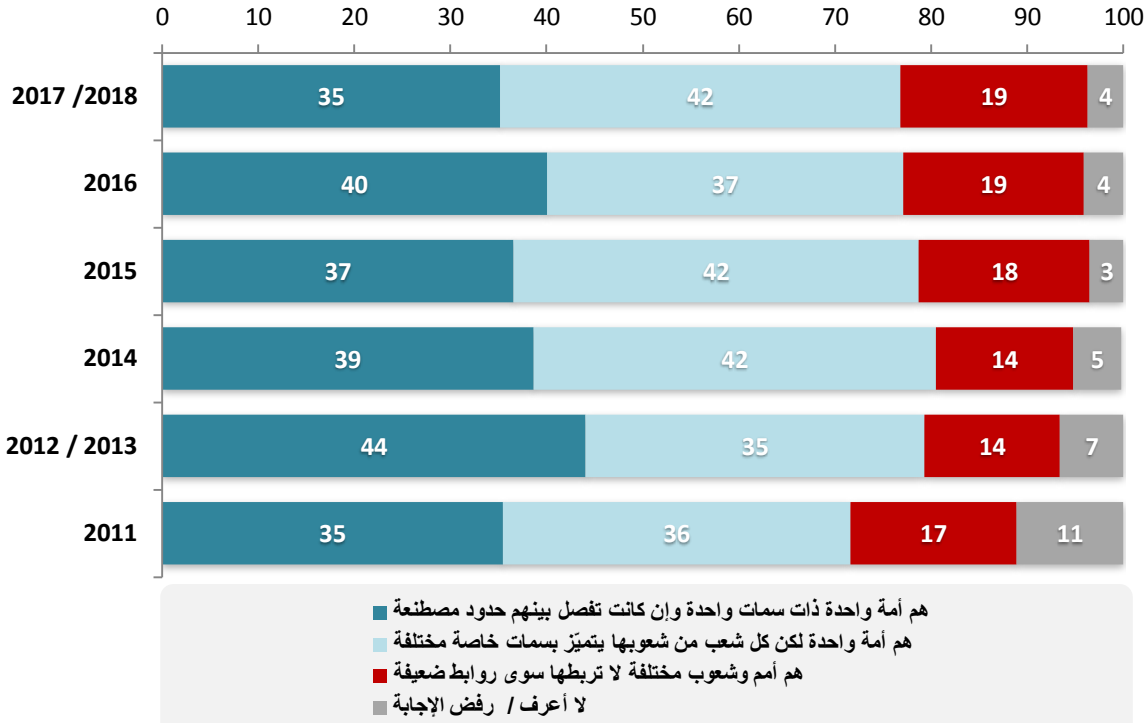

## الشّكل 217:
## تصورات المستجيبين في البلدان المستطلعة عن سكان الوطن العربي في استطلاع 2016 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2015 و2014 و2012/ 2013 و2011

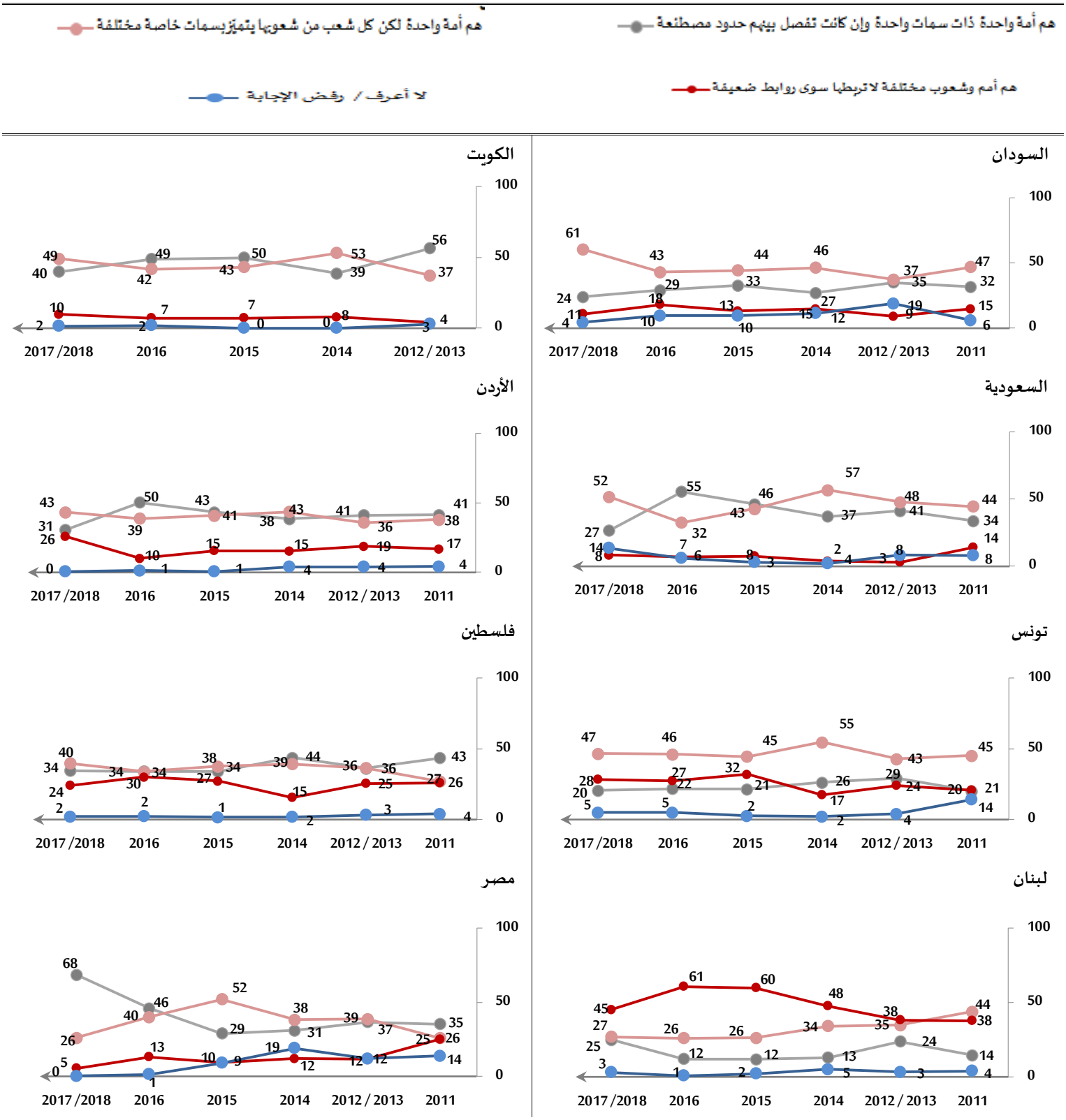

## 2. تقييم الرأي العامّ السياسة الخارجية لبعض الدول الكبرى والإقليمية في المنطقة العربية

تضمّن المؤشر العربي قسمًا خاصًّا يتناول مجموعة من الأسئلة العامة والتفصيلية للوقوف على اتجاهات الرأي العام نحو تقييم سياسات بعض القوى الدولية والإقليمية في المنطقة العربية؛ فقد سُئل المستجيبون عن سياسات كلٍّ من الولايات المتحدة الأميركية، وروسيا، وتركيا، وإيران، وفرنسا، والصين تجاه المنطقة العربية.

تباين تقييم الرأي العام العربي تجاه سياسات هذه البلدان في المنطقة العربية؛ إذ كان تقييم السياسات الإيرانية والأميركية والروسية نحو المنطقة العربية الأكثر سلبية، فقد أفاد 79% من إجمالي المستجيبين أنّ السياسات الأميركية هي "سلبية" أو "سلبية إلى حدٍّ ما"، مقابل 12% أفادوا أنها "إيجابية" أو "إيجابية إلى حدٍّ ما". وينطبق الأمر نفسه على تقييم السياسات الإيرانية؛ فقد قيّم 64% من الرأي العام العربي السياسة الإيرانية في المنطقة بأنها "سلبية" أو "سلبية إلى حدٍ ما"، مقابل 21% قالوا إنّها "إيجابية" أو "إيجابية إلى حدٍّ ما". وكان تقييم الرأي العام العربي السياسات الروسية تقييمًا سلبيًّا أيضًا؛ إذ توافق 55% من الرأي العام على ذلك، مقابل 26% وصفوا هذه السياسات بأنها "إيجابية" أو "إيجابية إلى حدٍّ ما". وتوافقت أغلبية الرأي العام على سلبية السياسات الفرنسية بنسبة 46%، مقابل 37% أفادوا أنها "إيجابية" أو "إيجابية إلى حدٍ ما". أما على صعيد تقييم السياسات التركية والصينية فقد كان الرأي العام أكثر إيجابية منها تجاه إيران والولايات المتحدة وروسيا وفرنسا؛ إذ تشير النتائج إلى أنّ 54% من المستجيبين أفادوا أن السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية كانت إجمالًا إيجابية وإيجابية إلى حدٍ ما؛ في حين رأى 31% أنّها سياسات سلبية. ينطبق الأمر نفسه إلى حدٍّ ما على السياسة الخارجية الصينية؛ إذ ينقسم الرأي العام تجاه السياسات الصينية، فهناك 44% وصفوها بأنها "إيجابية" أو "إيجابية إلى حدٍّ ما"، مقابل 32% أفادوا أنها سلبية، في حين أن 24% أفادوا أنهم لا يعرفون إذا كانت إيجابية أم سلبية.

ومن الجدير بالذكر أنّ 66% من المستجيبين أفادوا جازمين أنّ السياسات الأميركية سلبية (أي باستثناء السلبية إلى حدٍّ ما) و49% من المستجيبين ذكروا ذلك بالنسبة إلى السياسات الإيرانية، و38% ذكروا ذلك في ما يتعلق بسياسات روسيا. مقابل ذلك، فإنّ نسبة الذين قيّموا جازمين بإيجابية السياسات الأميركية والإيرانية والروسية راوحت بين 3% إلى 7% من المستجيبين.

الشّكل 218:

تقييم الرأي العام السياسات الخارجية لبعض الدول الكبرى والإقليمية في المنطقة العربية

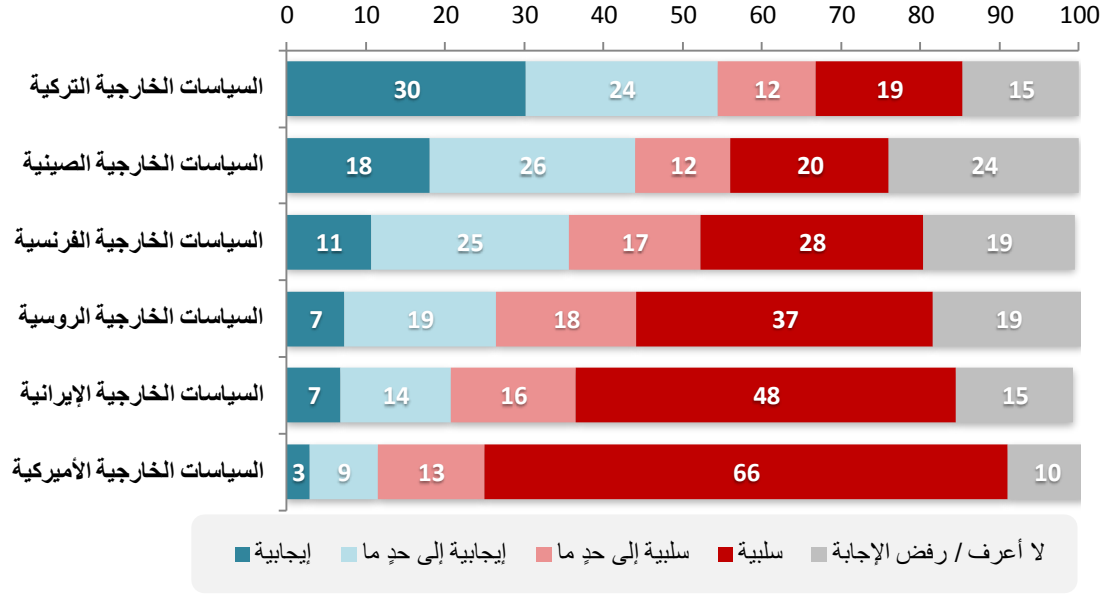


إن مقارنة اتجاهات الرأي العام نحو السياسات الخارجية لهذه القوى الدولية والإقليمية في استطلاع 2017/ 2018 بنتائج الاستطلاعات السابقة (2016 و2015 و2014) تشير إلى مجموعة من التغيرات المهمة، التي سوف تناقش عند التعرض لتقييم سياسات كل دولة من هذه الدول على حدة. إلا أنه من المهم الإشارة إلى أن النمط العام لتقييم الرأي العام لسياسات القوى الدولية والإقليمية في استطلاع 2017/ 2018 هو أقل سلبية من استطلاع 2016 باستثناء الولايات المتحدة. وكان الرأي العام العربي تجاه التقييم السلبي العام للسياسات التركية استمر في الانخفاض بفارق طفيف؛ فأصبح 31% بعد أن كان 34% في عام 2016 و33% في عام 2015. أما نسبة الذين قيّموها بأنها إيجابية، فقد ظلت تراوح في مكانها إلى حد ما (ما بين 54 و59%)، إذ بلغت في هذا الاستطلاع 55% بعد أن كانت 57% في استطلاع 2014 و59% في استطلاع 2015 و54% في استطلاع 2016.

ازداد مستوى التقييم الإيجابي للسياسة الفرنسية في هذا الاستطلاع مقارنةً باستطلاع عام 2016، لكنه بقي أقل من استطلاعي 2014 و2015؛ إذ بلغت نسبة المستجيبين الذين ينظرون إلى إيجابية وإيجابية إلى حد ما للدور الفرنسي في الوطن العربي 37% بعد أن كان 29% في عام 2016 و45% في عام 2015 و47% في عام 2014. وفي السياق ذاته، انخفض التقييم السلبي عن عام 2016، لكنه أعلى

من استطلاعَي 2014 و2015. فقد بلغت 46% في هذا الاستطلاع بعد أن كانت 57% في عام 2016 و44% في عام 2015 و32% في عام 2014.

انخفض التقييم السلبي للدور الإيراني في الوطن العربي مقارنة بالاستطلاع السابق انخفاضًا محدودًا، لكنه ظل أكثر من استطلاعي عامَي 2014 و2015. إذ بلغت نسبة التقييم السلبي للسياسة الخارجية الإيرانية في هذا الاستطلاع 65% بعد أن كانت 71% في استطلاع عام 2016، قبل أن تكون 62% في عام 2015 و52% في عام 2014. وفي المقابل، ازداد تقييم الدور الإيجابي على نحو طفيف، إذ بلغ 21% في هذا الاستطلاع بعد أن كان 18% في عام 2016 و28% في عام 2015 و27% في عام 2014. وعلى المنوال ذاته، انخفض التقييم السلبي للدور الروسي في الوطن العربي عن عام 2016 ليقترب من استطلاعي 2014 و2015؛ إذ بلغ 56% في هذا الاستطلاع بعد أن كان 66% في عام 2016 و54% في عام 2015 و52% في عام 2014. وفي المقابل، ازداد التقييم الإيجابي على نحو محدود ليصل إلى 27% بعد أن كان 21% في عام 2016 و34% في عام 2015 و37% في عام 2014.

وكذلك انخفض التقييم السلبي للسياسة الخارجية الصينية عن الاستطلاع السابق في عام 2016 من 42% إلى 32% في استطلاع 2017/ 2018، مقتربًا مما كان عليه في الاستطلاعات السابقة 25% في عام 2014 و34% في عام 2015. وفي المقابل، ازداد التقييم الإيجابي إلى 44% بعد أن كان 40% في عام 2016 من دون أن يصل إلى ما كان عليه في ما سبق 52% في عام 2014 و51% في عام 2015.

بخلاف جميع الدول السابقة، تستمر زيادة التقييم السلبي للرأي العام العربي لسياسات الولايات المتحدة؛ فبعد أن قيّمها 49% سلبيًا في عام 2014، ازدادت النسبة لتبلغ 65% في عام 2015 و77% في عام 2016، قبل أن تصل إلى 80% في هذا الاستطلاع. وعلى ذات المنوال، انخفض التقييم الإيجابي من 36% في عام 2014 إلى 27% في عام 2015 و15% في عام 2016 و11% في هذا الاستطلاع.

**الشّكل 219:**

**تقييم الرأي العام السياسات الخارجية لبعض الدول الكبرى والإقليمية في المنطقة العربية في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة باستطلاعات 2016 و2015 و2014**

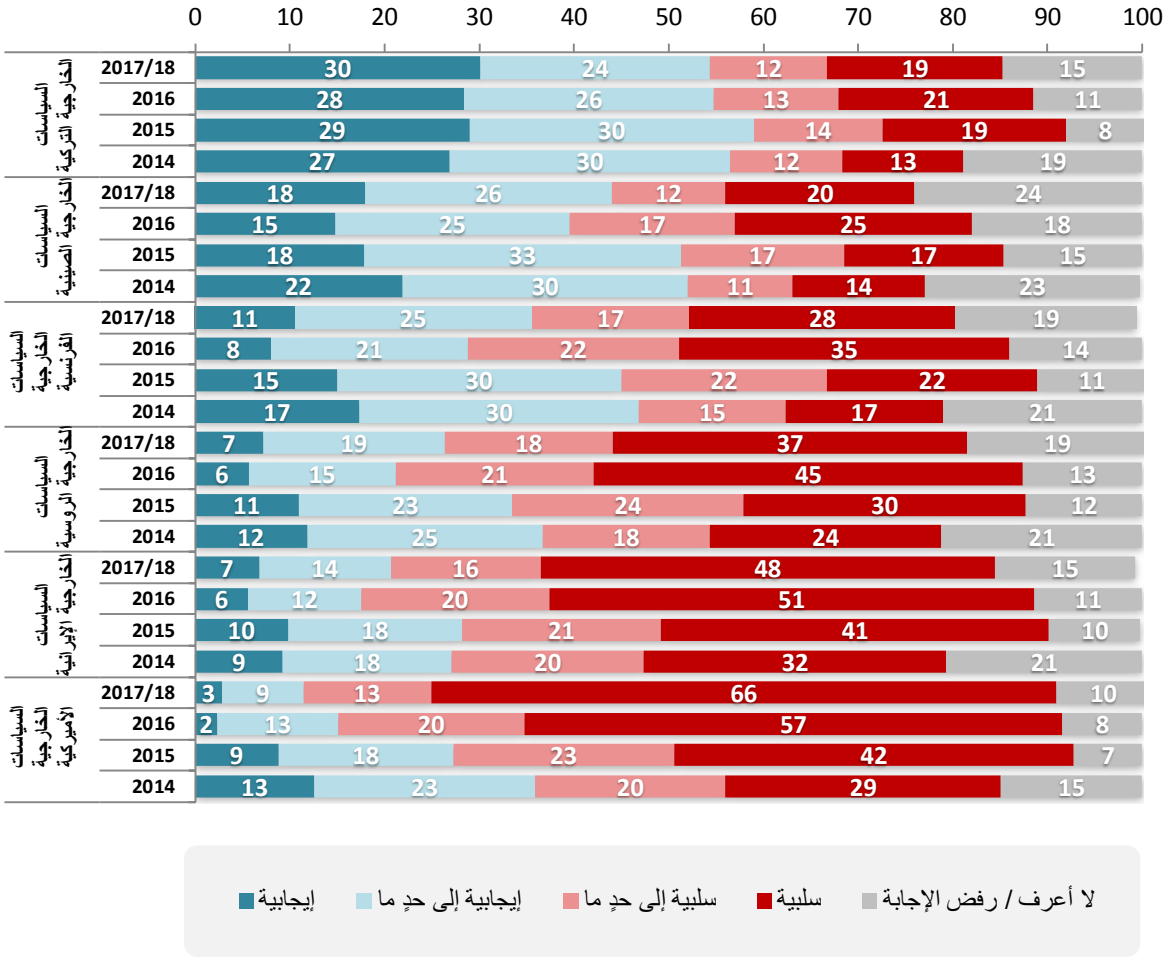


## • تقييم السياسات التركية

قيّم 54% من الرأي العام العربي السياسات التركية في المنطقة العربية بالإيجابية، مقابل 31% قالوا إنها سلبية. قيّمت أغلبية المستجيبين في كلّ بلد من البلدان المستطلعة **السياسة الخارجية التركية** تجاه المنطقة العربية بالإيجابية، باستثناء الرأي العام في ثلاثة مجتمعات، هي: مصر، ولبنان، والعراق.

يرى 66% من المجتمع المصري أنّ السياسات التركية في المنطقة العربية سلبية مقابل 20% أفادوا أنها إيجابية. وقيّم نحو ثلثَي، أي 59%، الرأي العام اللبناني السياسات التركية بأنها سلبية مقابل 39%

قيّموها بأنها إيجابية. في حين أنّ 55% من الرأي العام العراقي أفادوا أن السياسة الخارجية التركية سلبية، مقابل 36% أفادوا أنها إيجابية. ومن اللافت للنظر أن المجتمع السعودي تحفظ عن الإجابة بنصف المستجيبين تمامًا.

مقابل هذه البلدان الثلاثة، عبّرت أكثرية المستجيبين أو الكتلة الكبرى في البلدان الأخرى عن إيجابية التقييم، بنسبٍ تراوح بين 44% و85%، بالنسبة إلى كلٍّ من الفلسطينيين، والأردنيين، والسودانيين، والموريتانيين، والمغربيين، والكويتيين، والتونسيين. وكانت نسبة الذين قيّموا السياسة الخارجية التركية بأنها سلبية في هذه المجتمعات تراوح ما بين أعلاها 37% في الكويت، وأقلها 10% في فلسطين.

**الشّكل 220:**

**تقييم الرأي العام السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية**

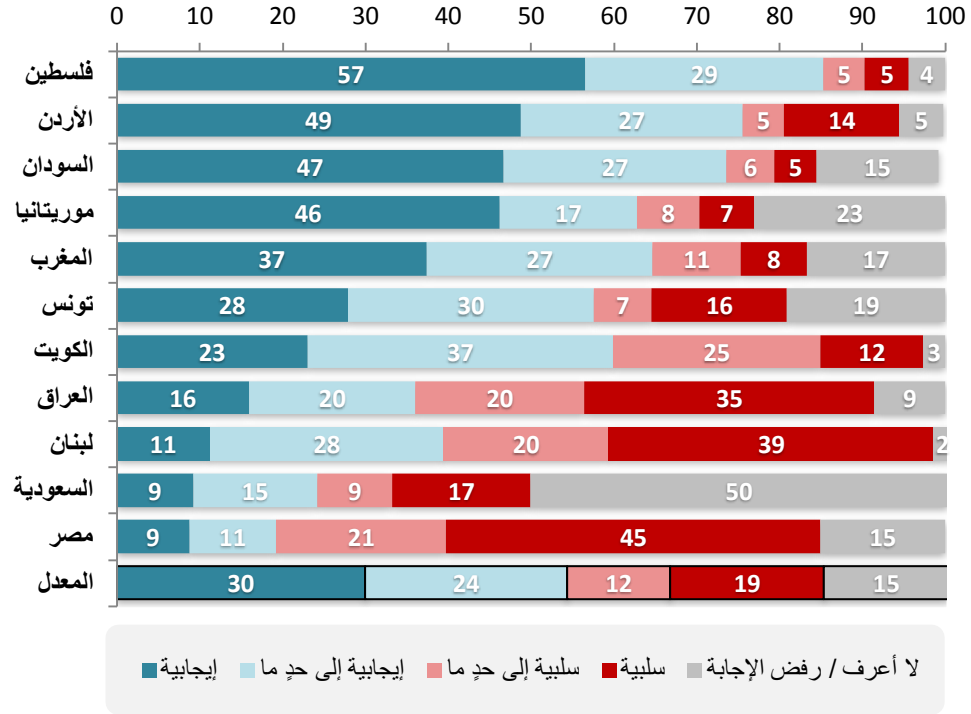


هذا الاستطلاع مقارنة بالاستطلاعات السابقة، يظهر انخفاضًا طفيفًا في نسبة الذين قيّموا السياسات التركية بالسلبية، فقد شهد أعلى نسبة تقييم إيجابي لسياساتها في استطلاع عام 2015 عندما عبّر عن ذلك 59% من المستجيبين العرب.

وعند مقارنة تقييم الرأي العام العربي بحسب بلدانهم للسياسات الخارجية التركية في هذا الاستطلاع مقارنة باستطلاعات 2016 و2015 و2014، تشير النتائج إلى استمرار تحسن التقييم الإيجابي في فلسطين والأردن، والسودان، بينما استقر التقييم في كلٍّ من لبنان، ومصر، والكويت، والمغرب. أما الدول التي انخفض فيها التقييم الإيجابي للسياسة الخارجية التركية في استطلاع 2018/2017 مقارنة بالاستطلاعات السابقة، فهي العراق، وتونس، والسعودية، على الرغم من أن تقييم التونسيين ارتفع في هذه السنة مقارنة باستطلاع عام 2016. إلا أن الانحدار الكبير في التقييم الإيجابي كان في السعودية، حيث كانت نسبة الذين قيّموا السياسة التركية بالإيجابية 85% في استطلاع 2016 ليصل إلى 24% في هذا الاستطلاع، هذا الانخفاض أثر جزئيًا في زيادة الذين قيّموا سياساتها بالسلبية لترتفع من 12% في مؤشر 2016 إلى 26% في استطلاع 2017/ 2018 بينما ارتفعت نسبة الذين قالوا لا أعرف أو رفضوا الإجابة من 3% في استطلاع 2016 إلى 50% في هذا الاستطلاع.

**الشّكل 221:**

**تقييم الرأي العام للسياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة باستطلاعات 2016 و2015 و2014**

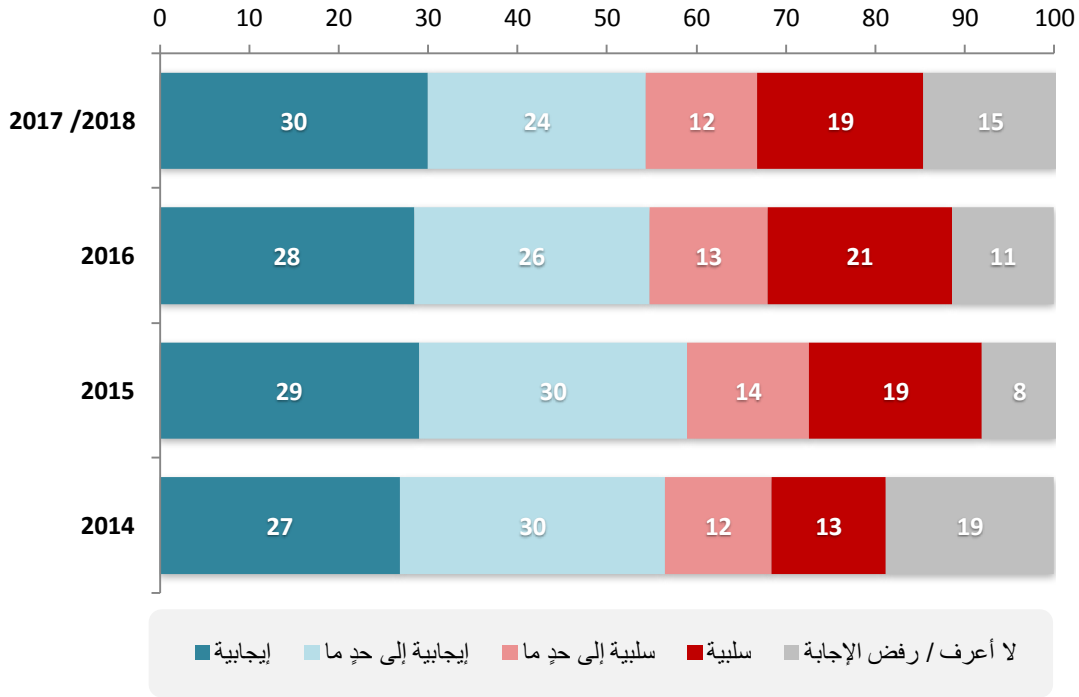

**الشّكل 222:**

**تقييم الرأي العام السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة باستطلاعات 2016 و2015 و2014**

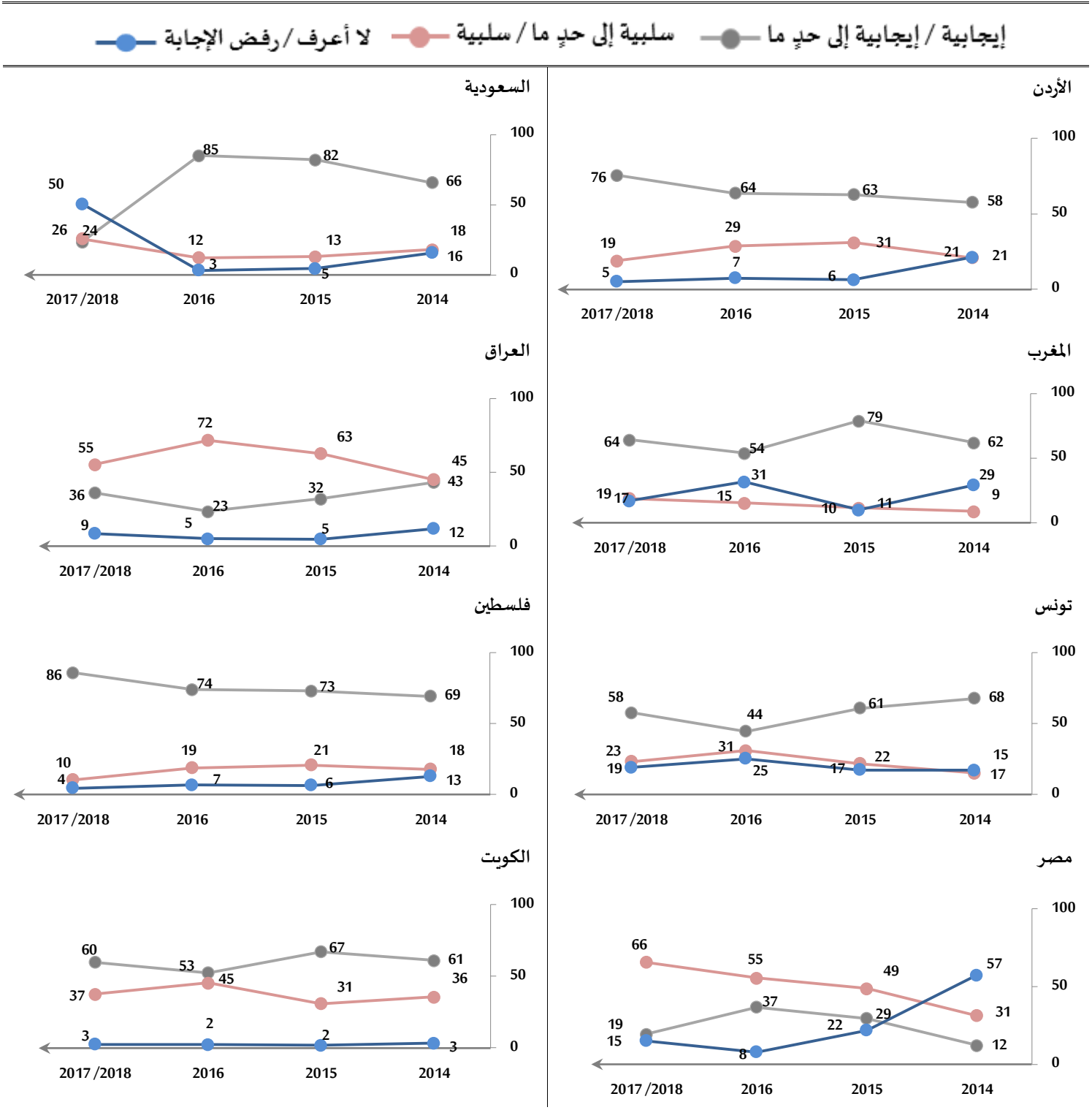

وفي تقييم العرب للسياسة الخارجية التركية تجاه عدد من القضايا والأزمات العربية. قَيّم المستجيبون بنسبة 53% السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية على نحو إيجابي؛ توّزعوا ما بين 18% إيجابي جدًا و35% إيجابي إلى حد ما، بينما نظر إليها 34% نظرة سلبية؛ توّزعوا بين 13% سلبي جدًا و21% سيئة. وذكر 13% أنهم لا يعرفون أو رفضوا الإجابة. وانقسم الرأي العام العربي في تقييم السياسة التركية تجاه الأزمة السورية، إذ وجد 43% أن السياسة الخارجية التركية تجاه سورية إيجابية، 11% منهم وصفوها بالإيجابية جدًا، بينما وجدها 23% منهم بأنها "جيدة". وفي المقابل، وجد 42% أنها سلبية (18% سلبية جدًا و24% سلبية إلى حد ما)، ولم يُجب 15% عن السؤال. وانقسم الرأي العام كذلك نحو السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، فقد وصفها 41% بأنها إيجابية، وبالنسبة ذاتها وصفها 41% بأنها سلبية. وفي الأزمة اليمنية، وجد 35% أن الدور التركي فيها إيجابي. بينما وجدها 49% سلبية.

ومقارنة باستطلاع 2016، وُجد أن التقييم الإيجابي للسياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية ازداد من 49% إلى 53%. أما تجاه الأزمة السورية فلم يطرأ أي تغيير على التقييم الإيجابي فحافظ على نسبة 43%. كما ازداد التقييم الإيجابي للسياسة الخارجية التركية تجاه العراق من 38%، إذ وصل إلى 41%. وحول الأزمة اليمنية، فقد انخفض التقييم الإيجابي انخفاضًا طفيفًا بدرجة واحدة من 36% إلى 35%، بينما ازداد التقييم السلبي من 41% إلى 49%. وفي الحالة الليبية، ازداد التقييم الإيجابي للرأي العام العربي للسياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة الليبية في عام 2016 من 35% إلى 40%، بينما انخفض التقييم السلبي من 41% إلى 29% في استطلاع 2017/ 2018.

الشّكل 223:

تقييم السياسات التركية نحو مجموعة من القضايا في المنطقة العربية

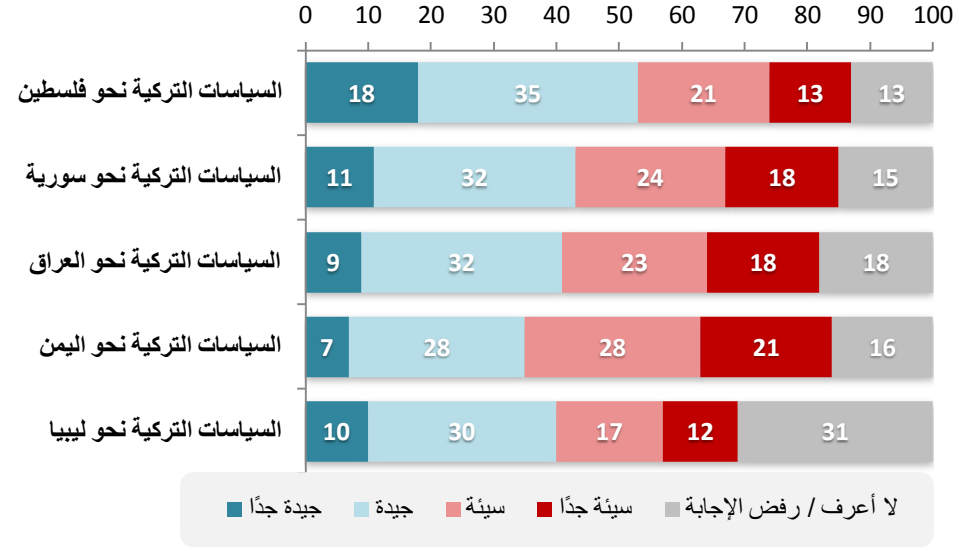


الشّكل 224:

تقييم السياسات التركية نحو مجموعة من القضايا في المنطقة العربية في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة باستطلاع 2016

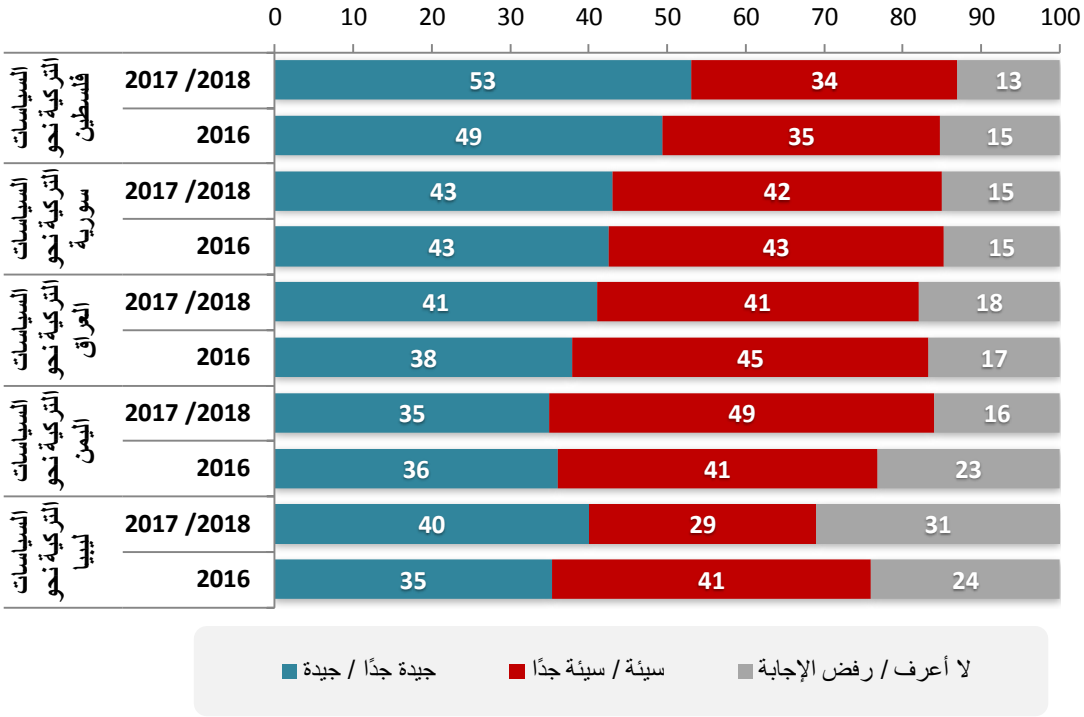

- **تقييم سياسات الولايات المتحدة الأميركية**

إنّ تقييم الرأي العام العربي سياسات **الولايات المتحدة** في المنطقة العربية كان سلبيًّا بتوافق 80% من المستجيبين، مقابل 11% قيّموا سياساتها بأنه "إيجابية" أو "إيجابية إلى حدٍّ ما". ويمكن ملاحظة مدى هذا التقييم السلبي في أنّ 3% فقط كانوا جازمين وأفادوا أن سياسات الولايات المتحدة إيجابية، مقابل أكثر من 66% كانوا جازمين بأن هذه السياسات سلبية.

وعند تحليل النتائج بحسب بلدان المستجيبين، فإنّ التقييم يتباين من بلدٍ إلى آخر؛ فقد قيّمت أغلبية المستجيبين الفلسطينيين (93%) والأردنيين (92%)، ويليهما المصريون واللبنانيون (89%) والكويتيون (88%) والعراقيون (83%)، السياسة الخارجية الأميركية بالسلبية، ثم الموريتانيون (79%) والتونسيون والمغاربة (78%) والموريتانيون (68%). وجاء تقييم السودانيين 51%. أما الرأي العام السعودي فإن 48% من المستجيبين رفضوا الإجابة أو قالوا إنهم لا يعرفون، في حين قيّم 26% منهم السياسات الأميركية بالإيجابية، مقابل 24% قالوا إنها سلبية.

**الشّكل 225:**

**تقييم الرأي العام السياسات الخارجية الأميركية في المنطقة العربية**

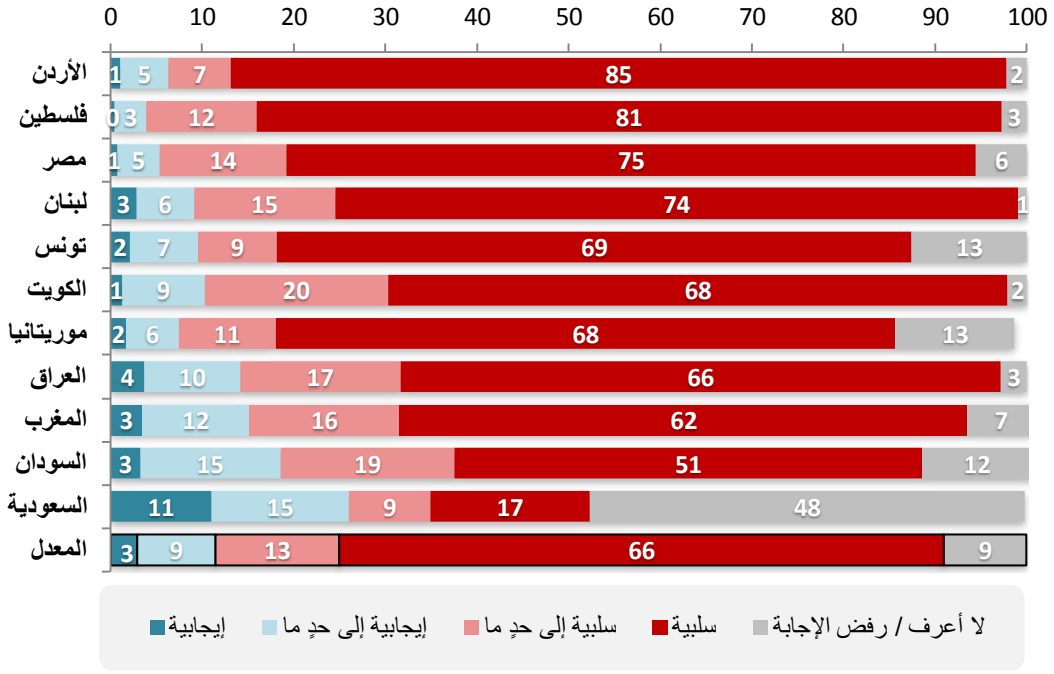

مقارنة بين نتائج استطلاع 2017/ 2018 ونتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014، يظهر أنّ تقييم الرأي العام العربي تجاه السياسات الخارجية الأميركية في المنطقة العربية أصبح أكثر سلبية، وبفارق جوهري ذي دلالات إحصائية؛ عند مقارنته بنتائج استطلاع 2014؛ إذ ارتفعت نسبة المستجيبين الذين قيّموا السياسات الخارجية الأميركية بأنها سلبية من 49% في استطلاع 2014 إلى 65% في استطلاع 2015، وما لبث أن وصل إلى 77% في عام 2016 بفارق 28 نقطة مئوية عن سنة الأساس (2014)، وفي هذه الاستطلاع وصل إلى 79%. وانخفضت نسبة التقييم الإيجابي لسياسات الولايات المتحدة من 36% في استطلاع 2014 إلى 27% في استطلاع 2015، لتصل إلى 15% في استطلاع 2016، لتصل إلى 11% في استطلاعنا الحالي. وهذه التغيرات تمثل تغيرًا جوهريًا من الناحية الإحصائية.

ويعود ارتفاع نسبة الذين قيّموا السياسات الأميركية بالسلبية إلى ارتفاعها على نحو ملحوظ في معظم البلدان المستطلعة آراؤها، وبخاصّة في الأردن وفلسطين ومصر ولبنان؛ إذ ارتفعت نسبة الذين قيّموا السياسات الأميركية بالسلبية في استطلاع عام 2014 بين المستجيبين الكويتيين (على سبيل المثال) من 36% إلى 52% في استطلاع 2015 وصولًا إلى 83% في استطلاع 2016 و88% في هذا الاستطلاع، وينطبق الأمر عينه في مصر؛ إذ ارتفعت تلك النسبة من 36% في استطلاع 2014 إلى 56% في استطلاع 2015 واستمرت في الارتفاع إلى 80% في استطلاع 2016 و89% في استطلاعنا الحالي.

أما المملكة العربية السعودية فقد انخفضت النسبة فيها التي تنظر بسلبية إلى الدور الأميركي في المنطقة من 63% في استطلاع 2016 إلى 26% في هذا الاستطلاع، وذلك بعد أن كانت 51% في عام 2015 و20% في عام 2014. وفي الوقت ذاته، انخفض التقييم الإيجابي من 34% في عام 2016 إلى 26% في عام 2017/ 2018، وذلك بعد أن كان 45% في عام 2015 و70% في عام 2014. يمكن فهم هذه التباينات بارتفاع نسبة الذين لم يبدوا رأيًا أو رفضوا الإجابة؛ إذ وصلت إلى 48% في هذه الاستطلاع بعد أن كانت في مستويات متدنية تراوح ما بين 3 و10% بين عامي 2014 و2016، وهو ما يعني أن هناك تحفظًا وعدم رغبة في الإجابة حول هذا الموضوع.

**الشّكل 226:**

**تقييم الرأي العام السياسات الخارجية الأميركية في المنطقة العربية في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة باستطلاعات 2016 و2015 و2014**

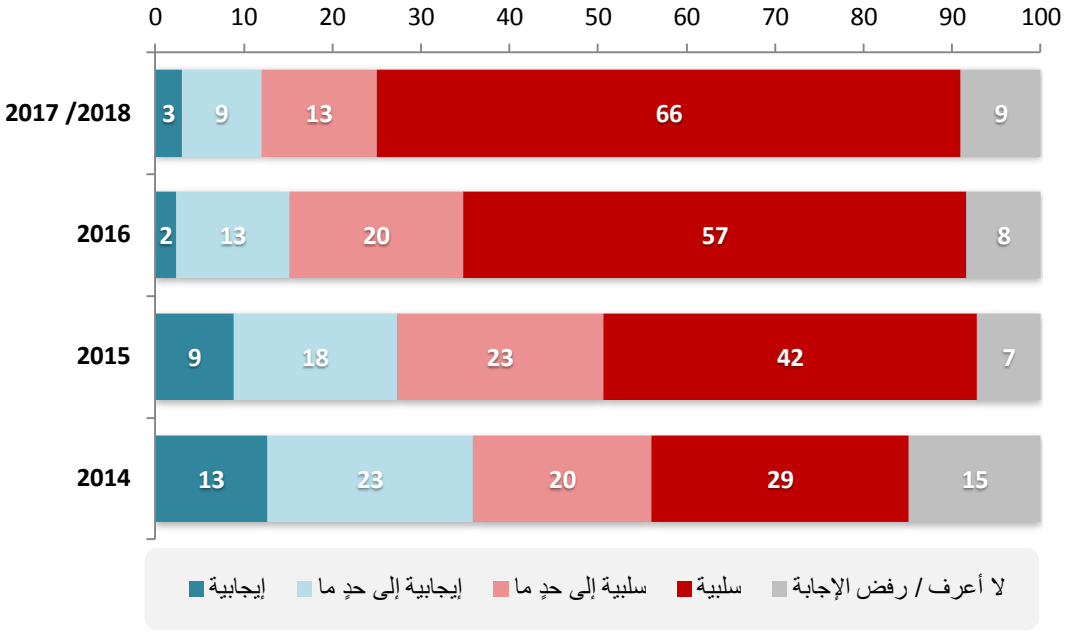

**الشّكل 227:**

**تقييم الرأي العام السياسات الخارجية الأميركية في المنطقة العربية في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة باستطلاعات 2016 و2015 و2014**

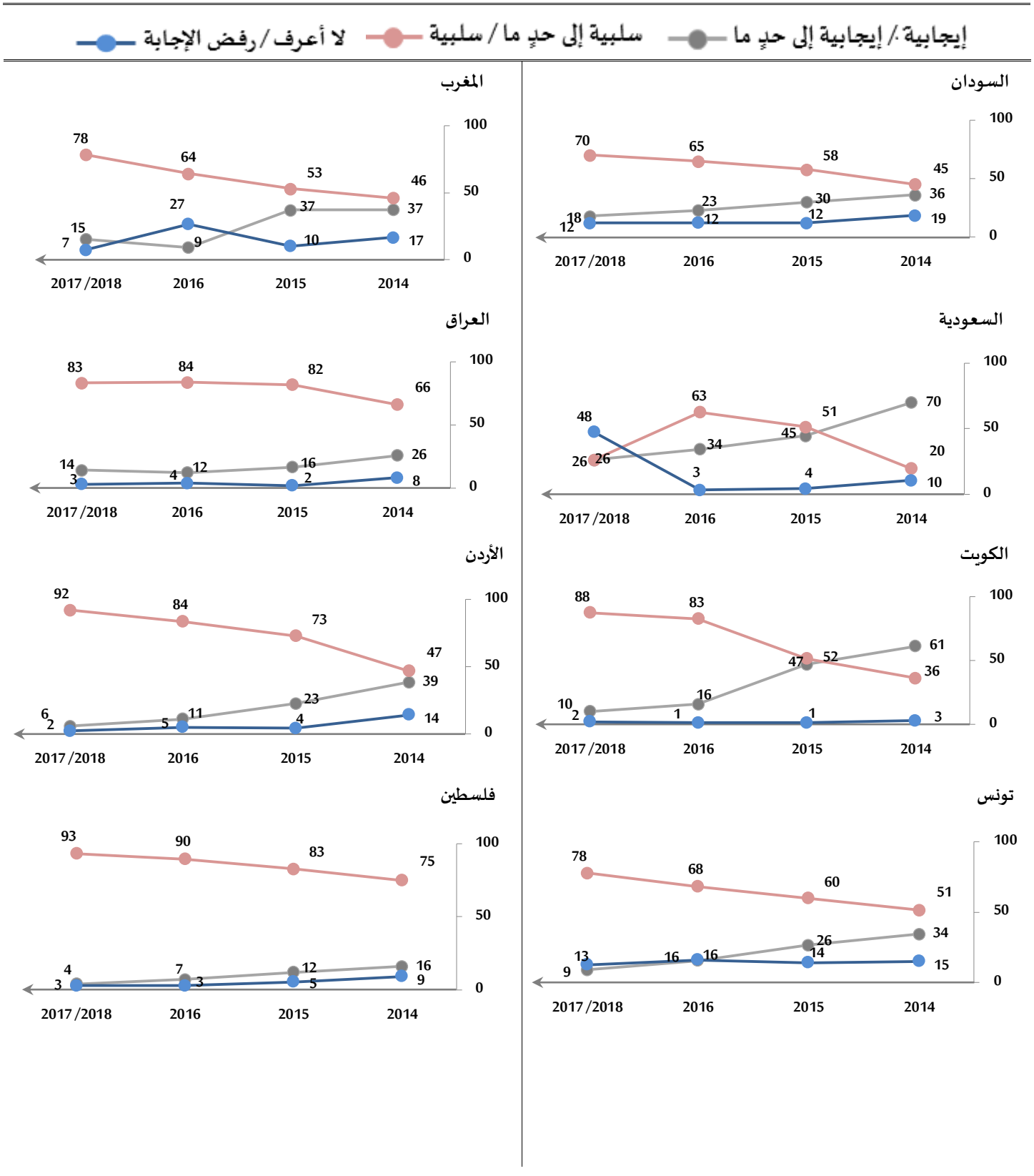

أما على صعيد تقييم السياسات الأميركية نحو قضايا بعينها، وجد العرب في هذا الاستطلاع أن السياسة الخارجية الأميركية تجاه القضية الفلسطينية سلبية بنسبة تصل إلى 87% بينما وجدها 6% إيجابية عمومًا. وكذلك الأمر في سورية، إذ قيمها 81% تقييمًا سلبيًا، مقابل 8% قالوا إنها إيجابية. وحول السياسة الخارجية الأميركية تجاه العراق وجد 92% أنها سلبية في مقابل 9% اعتبروها إيجابية. أما عن سياساتها في اليمن، فقد ذكر 80% من العرب أنها سلبية، في حين ذكر 9% أنها إيجابية. وحول الأزمة الليبية، يجد 73% من العرب أنها سلبية في حين يجدها 9% إيجابية. وفي المحصلة النهائية، يتوافق التقييم السلبي للسياسات الأميركية بصفة عامة مع سلبية سياساتها تجاه موضوعات رئيسة في المنطقة العربية.

**الشّكل 228:**

**تقييم السياسات الأميركية نحو مجموعة من القضايا في المنطقة العربية**

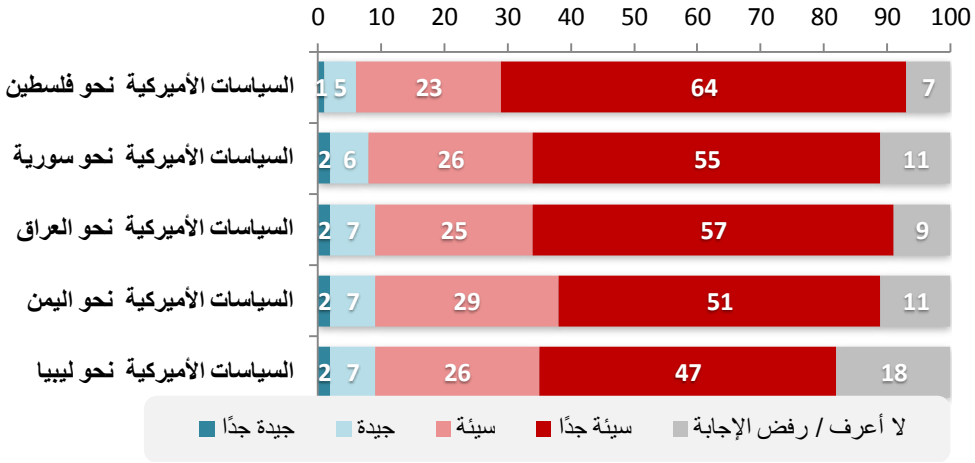


مقارنة بنتائج الاستطلاع السابق، ازداد تقييم العرب السلبي للسياسة الخارجية الأميركية تجاه جميع قضايا المنطقة العربية وأزماتها. وفي المقابل انخفض التقييم الإيجابي المحدود أصلًا إلى مزيد من الانحدار. فقد ارتفع التقييم السلبي للسياسة الخارجية الأميركية تجاه فلسطين من 79% إلى 87%، وكذلك انخفض التقييم الإيجابي من 9% إلى 6%. وتجاه سورية، ارتفع التقييم السلبي من 77% إلى 81% وانخفض التقييم الإيجابي من 11% إلى 8%. وتجاه العراق، ارتفع التقييم السلبي من 78% إلى 82% وانخفض التقييم الإيجابي من 11% إلى 9%. وفي الحالة اليمنية، ازداد التقييم السلبي من 71% إلى 80% وانخفض التقييم الإيجابي من 12% إلى 9%. وتجاه ليبيا، ازداد التقييم السلبي من 72% إلى 73% وانخفض التقييم الإيجابي من 12% إلى 9%.

**الشّكل 229:**

**تقييم السياسات الأميركية نحو مجموعة من القضايا في المنطقة العربية في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة باستطلاع 2016**

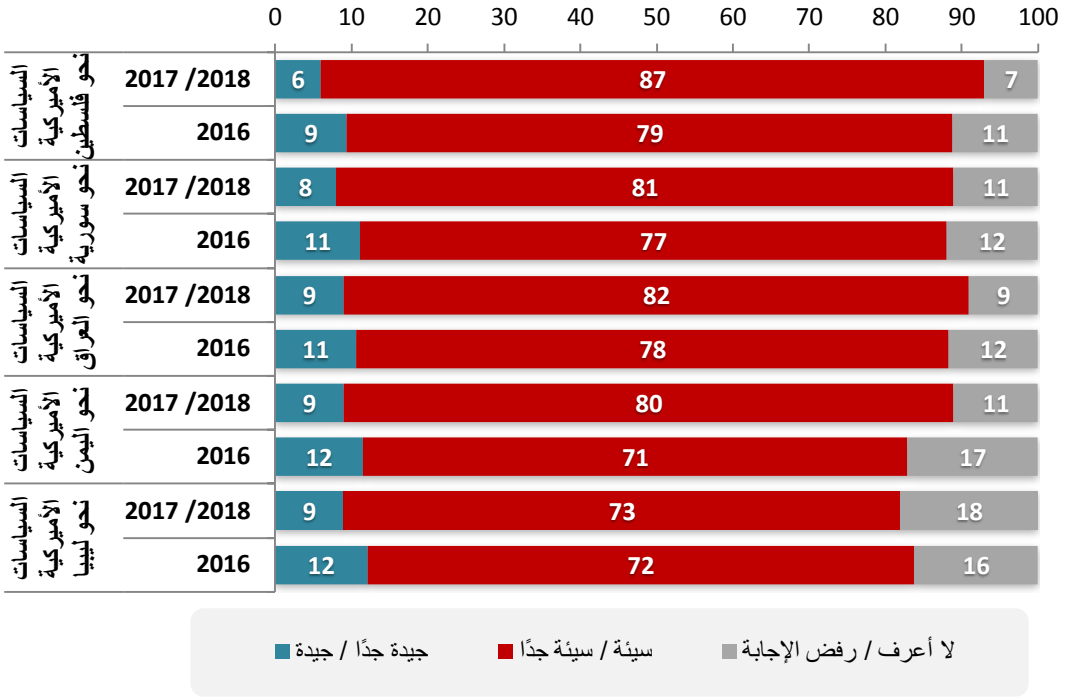


## • تقييم السياسات الإيرانية

توافقت أكثرية الرأي العام في المنطقة العربية وبنسبة 64% على أنّ **السياسات الخارجية الإيرانية** في المنطقة العربية "سلبية" أو "سلبية إلى حدٍّ ما". في حين قال 21% إنّها "إيجابية" أو "إيجابية إلى حدٍّ ما". إنّ نسبة الذين جزموا بأنّ سياسات إيران إيجابية كانت 7%، مقابل سبعة أضعافهم، 49% جزموا بأنها سياسات سلبية. اختلفت اتجاهات الرأي العام في المجتمعات من بلدٍ إلى آخر؛ فهنالك شبه إجماع؛ بنسبٍ تزيد على 80% على سلبية السياسات الإيرانية، وذلك بين مستجيبي الأردن ومصر (91% و83% على التوالي) بدرجات تفوق المعدل العام، يلي تلك المجتمعات كل من الكويت بنسبة 74%، ثم المغرب بنسبة 70% ثم السودان بنسبة 62% والعراق بنسبة 61% والسعودية 59%، ثم موريتانيا 53% وتونس 51% ولبنان 48% وأخيرًا فلسطين 47%. إن السياسات الإيرانية في المنطقة سلبية، أي إن أغلبية المستجيبين في كل بلد من البلدان المستطلعة ترى أن السياسات الإيرانية في المنطقة هي سياسات سلبية. كانت أكثر

المجتمعات تقييمًا بالإيجابية في لبنان والعراق وفلسطين؛ إذ أورد 48% من اللبنانيين أن السياسات الإيرانية في المنطقة إيجابية، يليهم العراقيون بنسبة 34% ثم الفلسطينيون بنسبة 33%.

**الشّكل 230:**

**تقييم الرأي العام السياسات الخارجية الإيرانية في المنطقة العربية**

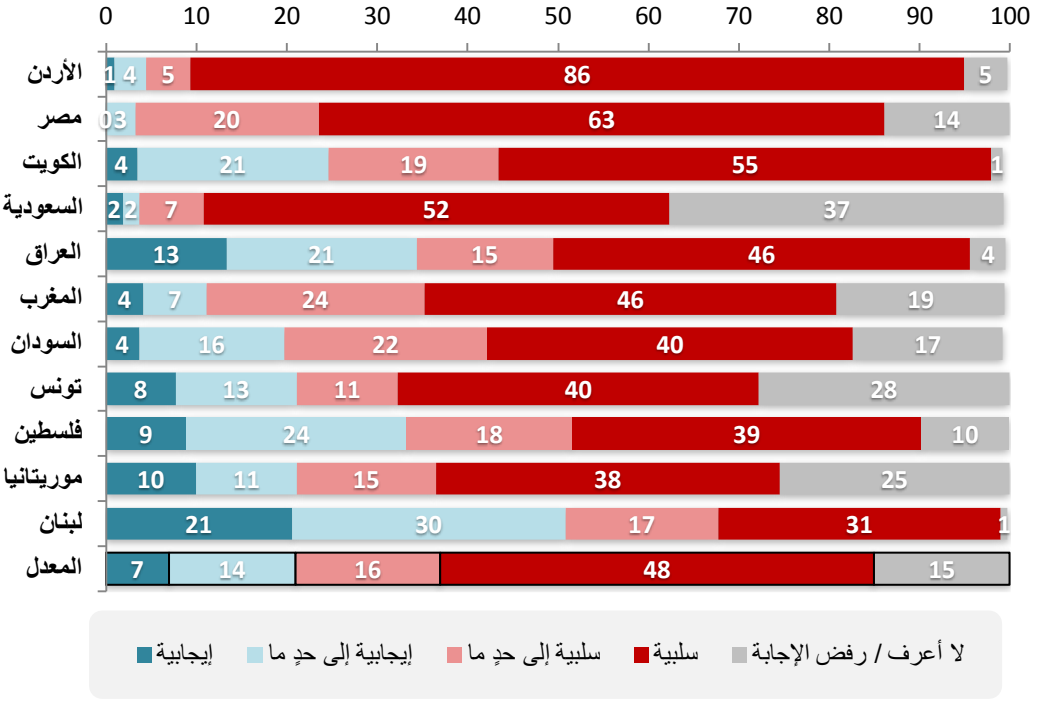


أظهرت نتائج استطلاع 2017/ 2018 مقارنة بنتائج استطلاع 2016 فقط أن هنالك تحسنًا طفيفًا في تقييم السياسات الإيرانية في المنطقة، إلا أن المقارنة بنتائج الاستطلاعات السابقة يعكس أن تقييم السياسات الإيرانية في المنطقة العربية ما زال متدهورًا أو مستمرًا في الانخفاض، من دون أن تعود إلى المستوى الذي كانت عليه في عام 2014، فقد كانت نسبة الذين يعتقدون أن السياسات الإيرانية سلبية بإجمالها 52% في عام 2014 ومن ثم أصبحت 62% في عام 2015 واستمرت في الارتفاع لتصل إلى 71% في عام 2016، وأصبحت 64% في استطلاع هذا العام.

وفي السياق ذاته، حققت السياسة الخارجية الإيرانية تقدمًا طفيفًا عن الاستطلاع السابق بالنسبة إلى الذين يعتقدون أنها إيجابية، لكن من دون أن تصل حتى إلى المستوى الذي كانت عليه في عام 2014. فقد بلغت نسبة الذين يعتقدون أنها إيجابية في هذا الاستطلاع 21% بعد أن كانت 18% في عام 2016 و28% في عام 2015 و27% في عام 2014.

بالنظر إلى تقييم السياسات الإيرانية في المجتمعات المستطلعة، تظهر النتائج بأن إيران حافظت على الدرجة السلبية نفسها للاستطلاع السابق مع تحقيق تحسن عن الاستطلاع السابق في بعض الحالات. وفي مصر والمغرب فقط ازداد التقييم السلبي لها مقارنةً بالاستطلاع السابق.

بقيت النسبة الأعلى التي تقيّم إيران تقييمًا سلبيًا في الأردن بنسبة تصل إلى 91% أعلى مما سجل في عام 2014. كما حافظ المجتمع العراقي على الدرجة ذاتها في التقييم السلبي بنسبة 61% في استطلاعَي 2017/ 2018 و2016. وفي السودان، تراجع التقييم السلبي لإيران بنسبة 3 درجات فقط مقارنة باستطلاع 2016 فأضحت نسبته 63% في استطلاع 2017/ 2018 بعد أن كان 52% في عام 2015 و35% في عام 2014. وهو ما يشابه الحالتين التونسية والموريتانية. وفي الكويت، حققت إيران تحسنًا ملحوظًا، فأصبحت نسبة المستجيبين المقيّمين سلبًا للدور الإيراني 73% في استطلاع 2017/ 2018 بعد أن كان 82% في عام 2016، قبل أن يكون 60% في عام 2015 و48% في عام 2014. وانخفض التقييم السلبي لإيران في كل من فلسطين ولبنان. فقد بلغت نسبة التقييم السلبي لإيران في فلسطين 57% في استطلاع 2017/ 2018 بعد أن كانت 69% في عام 2016، وقبل أن تكون 54% في عام 2015 و51% في عام 2014. وفي لبنان، بلغت 48% في استطلاع 2017/ 2018 بعد أن كانت 63% في عام 2016 و60% في عام 2015 و54% في عام 2014.

أما السعودية، فهي تمثل حالة خاصة؛ إذ تراجعت الصورة السلبية لإيران من 89% في عام 2016 لتصبح 59% في هذا الاستطلاع، بعد أن كانت 89% في عام 2015 و77% في عام 2014. لكن ذلك لم يقابله زيادة في الصورة الإيجابية لها، بل على العكس تراجعت صورتها الإيجابية أيضًا مقارنة بالاستطلاعات السابقة (2014–2016) التي كانت تراوح ما بين 8 و2% إلى أدنى مستوى لها؛ أي 4% في هذا الاستطلاع. فالطفرة الزائدة كانت في الإجابة بـ "لا أعرف" أو "أرفض الإجابة" التي بلغت 37% بعد أن كانت أن سجلت في الاستطلاعات السابقة 5%.

**الشّكل 231:**

**تقييم الرأي العام السياسات الخارجية الإيرانية في المنطقة العربية في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة باستطلاعات 2016 و2015 و2014**

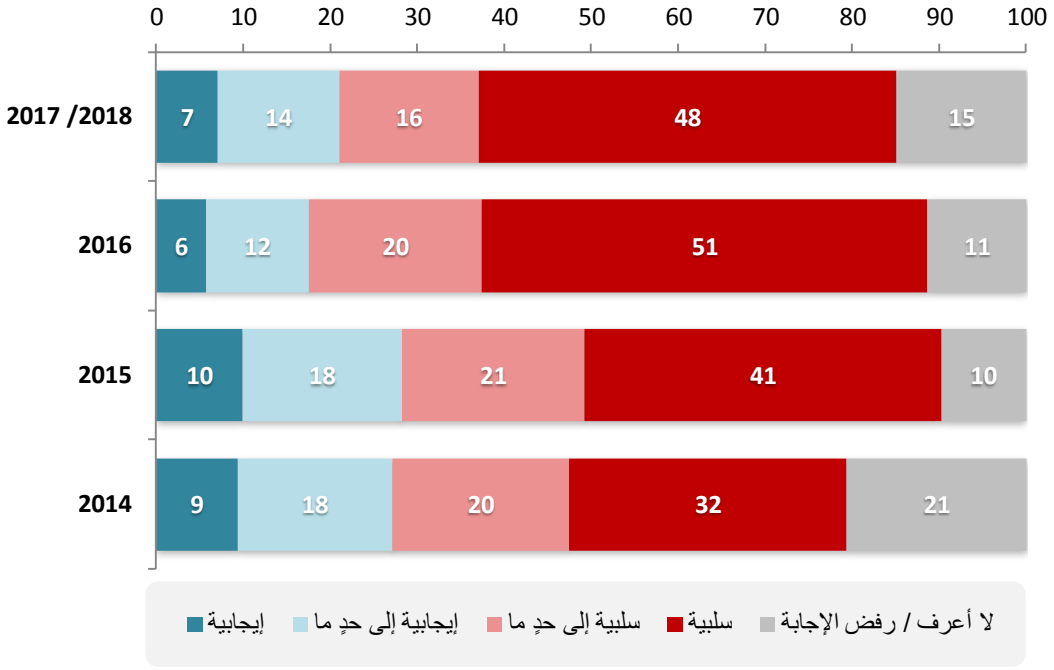

الشّكل 232:

تقييم الرأي العام السياسات الخارجية الإيرانية في المنطقة العربية في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة باستطلاعات 2016 و2015 و2014

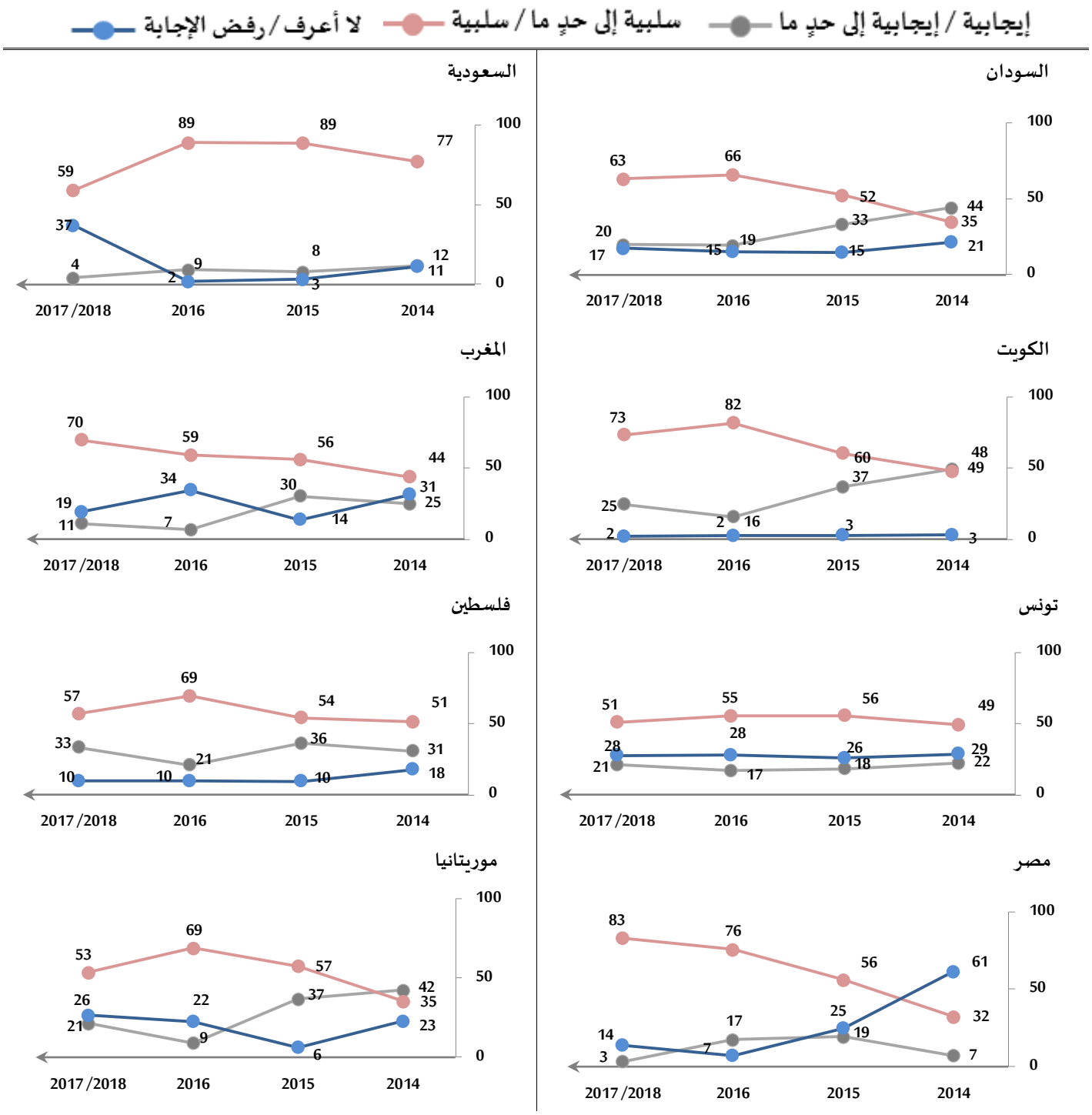

ينظر العرب في هذا الاستطلاع نظرة سلبية إلى السياسة الخارجية الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية بنسبة 56%، بينما ينظر 29% إليها نظرة إيجابية. وهو تحسن في صورة إيران تجاه القضية الفلسطينية عن الاستطلاع السابق، والذي بلغت نسبة التقييم السلبي لدورها في فلسطين 60% ونسبة التقييم الإيجابي 23%. وفي الحالة السورية، ينظر العرب في هذا الاستطلاع بنسبة 60% إلى الدور الإيراني فيها على أنه سلبي بعد أن كان في الاستطلاع السابق 63%. وتجاه العراق، ينظر 62% من العرب إلى الدور الإيراني على أنه سلبي في هذا الاستطلاع بعد أن كانت النسبة 66% في عام 2016. أما في الأزمة اليمنية، فينظر 60% من العرب إلى دورها نظرة سلبية بعد أن كانت نسبتهم 62%، أما الذين يعتقدون بإيجابية دورها في اليمن فتبلغ نسبتهم 27% بعد أن كانت 17% في عام 2016. إن التقييم السلبي تجاه الموضوعات الأساسية في المنطقة العربية جاءت متسقة مع تقييم سياسات إيران بصفة عامة في المنطقة العربية.

**الشّكل 233:**

**تقييم السياسات الإيرانية نحو مجموعة من القضايا في المنطقة العربية**

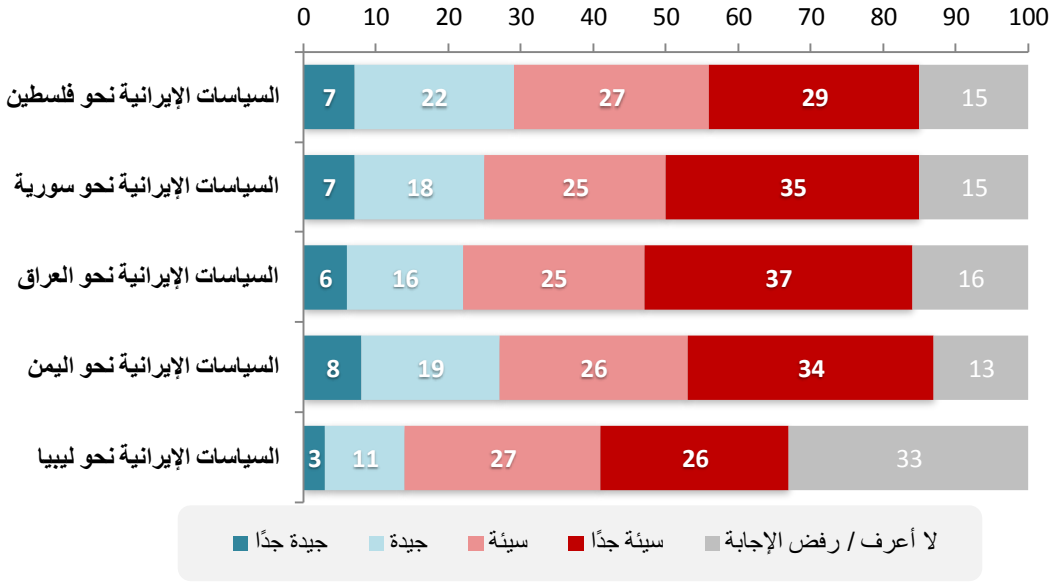

**الشّكل 234:**

**تقييم السياسات الإيرانية نحو مجموعة من القضايا في المنطقة العربية في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة باستطلاع 2016**

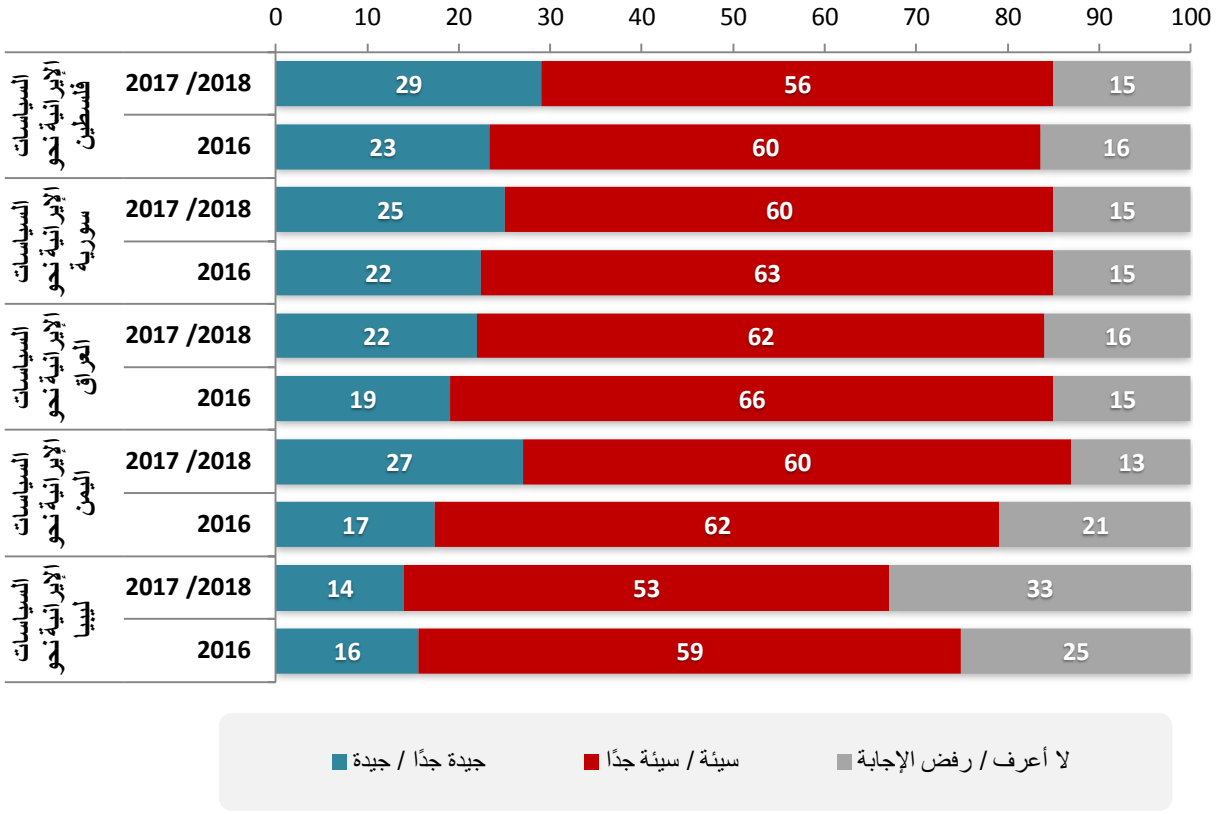


- **تقييم السياسات الروسية**

إنّ تقييم الرأي العام العربي تجاه **السياسات الروسية** في المنطقة العربية لا يختلف كثيرًا عن السياسة الإيرانية، ويختلف نوعًا ما عن السياسة الأميركية، إذ أفاد 56% أنّ السياسات الخارجية الروسية في المنطقة العربية "سلبية" أو "سلبية إلى حدٍ ما"، وهو أقل بـ 23% نقطة مئوية مقارنة بمثيلتها الأميركية، بفارق 8 نقاط مئوية عن السياسات الإيرانية. في المقابل، أفاد أكثر من نحو ربع (27%) المستجيبين في المنطقة العربية أنّ السياسات الخارجية الروسية "إيجابية" أو "إيجابية إلى حدٍ ما"، وبلغت نسبة الذين جزموا بأن السياسات الروسية سلبية يمثلون 38% من الرأي العام العربي؛ وهو ما يعادل أكثر من 5 أضعاف الذين جزموا بأنها إيجابية. وعند تحليل النتائج بحسب بلدان المستجيبين، فإنّ التقييم يتباين من بلدٍ إلى آخر؛ إذ كان هنالك شبه إجماع بين الأردنيين على سلبية السياسات الروسية، فقد قيمها 88%

من الأردنيين بأنها "سلبية" أو "سلبية إلى حدٍ ما"، وقيّم أكثر من نصف المستجيبين في موريتانيا والمغرب وفلسطين والعراق والكويت والسودان، بنسب تراوح بين 52% و66%، السياسة الخارجية الروسية بالسلبية. في حين كانت النسبة في كلّ من تونس والسعودية ومصر أقل من النصف، وراوحت نسب المستجيبين الذين قيّموا السياسات الخارجية الروسية بأنّها "إيجابية" أو "إيجابية إلى حدٍ ما"، بين 62% في أعلى مستوياتها كما هي الحال في لبنان، و6% في أدنى مستوياتها كما هي في الأردن. مع الإشارة إلى أنّ نسب الذين لم يبدوا رأيهم تجاه هذا الموضوع كانت مرتفعة مقارنة بالأسئلة الأخرى، وتراوح ما بين 19% إلى 27% في دول مثل موريتانيا والمغرب وتونس ومصر. وتصل إلى أدنى من النصف قليلًا (47%) في السعودية.

**الشّكل 235:**

**تقييم الرأي العام السياسات الخارجية الروسية في المنطقة العربية**

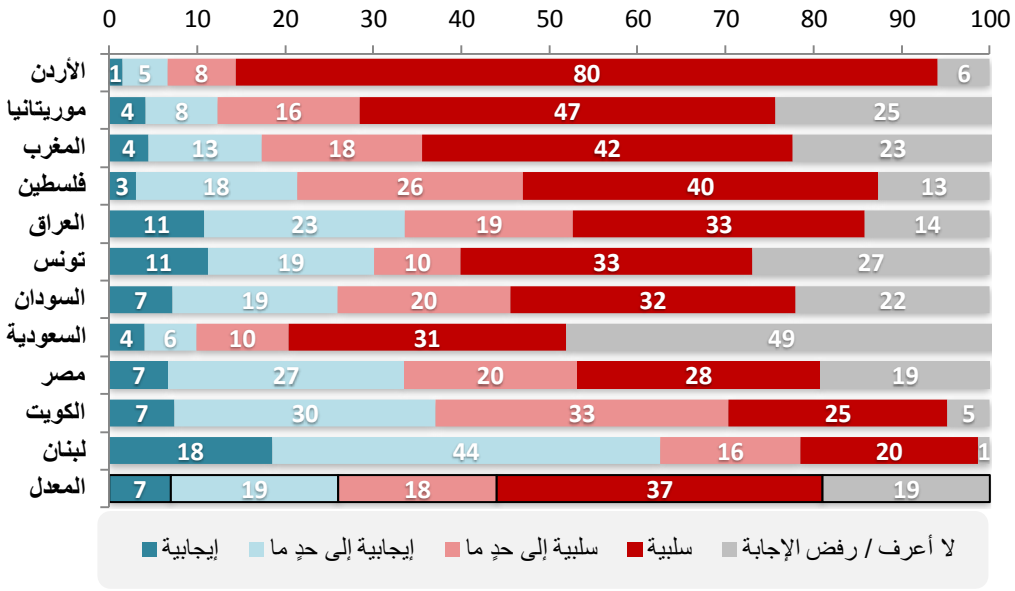


إن تقييم السياسات الخارجية الروسية في المنطقة العربية تحسن عن العام السابق؛ فقد انخفضت نسبة الذين قالوا إنّ هذه السياسات سلبية في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة باستطلاع 2016، وقاربت نتائجها استطلاع 2015 لكنها ظلت أعلى من نتائج عام 2014؛ إذ كانت نسبة التقييم السلبي 42% في استطلاع 2014 ثم ارتفعت إلى 54% في استطلاع 2015، وازدادت لتصل إلى 66% في استطلاع 2016، ومن ثم انخفضت إلى 55% في هذا الاستطلاع، في حين كان التقييم الإيجابي لسياسات روسيا 37% في عام 2014 و34% في عام 2015، ثم انخفض إلى 21% في استطلاع

عام 2016، ثم ارتفع إلى 26% في هذا الاستطلاع. وفي حين أنّ التقييم السلبي لسياسات روسيا في المنطقة قد تذبذب في العديد من البلدان العربية في استطلاع 2017، مع الإشارة إلى أن الصورة السلبية ما زالت هي الأعلى، لكن بدرجة أقل من عام 2016. لقد انخفض التقييم الإيجابي للسياسات الروسية في كل من السعودية، والأردن، والكويت، والسودان، والعراق، وتونس، وفلسطين، وموريتانيا، في حين بقي شبه مستقر في مصر، لكنه ارتفع في لبنان. أظهر الرأي العام المصري خطًا من التذبذب في تقييم السياسات الروسية، إذ أفاد 12% أنها سلبية في عام 2014 لترتفع إلى أغلبية تمثل 62% في عام 2016 مرورًا بـ 33% في عام 2015، لتنخفض النسبة إلى 47% في هذا الاستطلاع، كما ازاد التقييم الإيجابي لروسيا من 30% في عام 2016 إلى 34% في هذا الاستطلاع. كما انخفض التقييم السلبي للمجتمع السعودي تجاه الدور الروسي في المنطقة من 79% في استطلاع 2016 إلى 41% في هذا الاستطلاع، لكن ذلك لم يقابله زيادة في التقييم الإيجابي بل على العكس تراجع من 18% إلى 10%؛ فالتغير كان في نسبة الذين لم يبدوا رأيهم إذ ارتفعت من 3% في استطلاع 2016 إلى 49% في هذا الاستطلاع. كان يمكن للسياسات الروسية بأن تحظى بنظرة إيجابية في الوطن العربي لولا التدخل العسكري المباشر والقصف الروسي في سورية.

**الشّكل 236**

**تقييم الرأي العام السياسات الخارجية الروسية في المنطقة العربية في استطلاع 2018/ 2017 مقارنة باستطلاعات 2016 و2015 و2014**

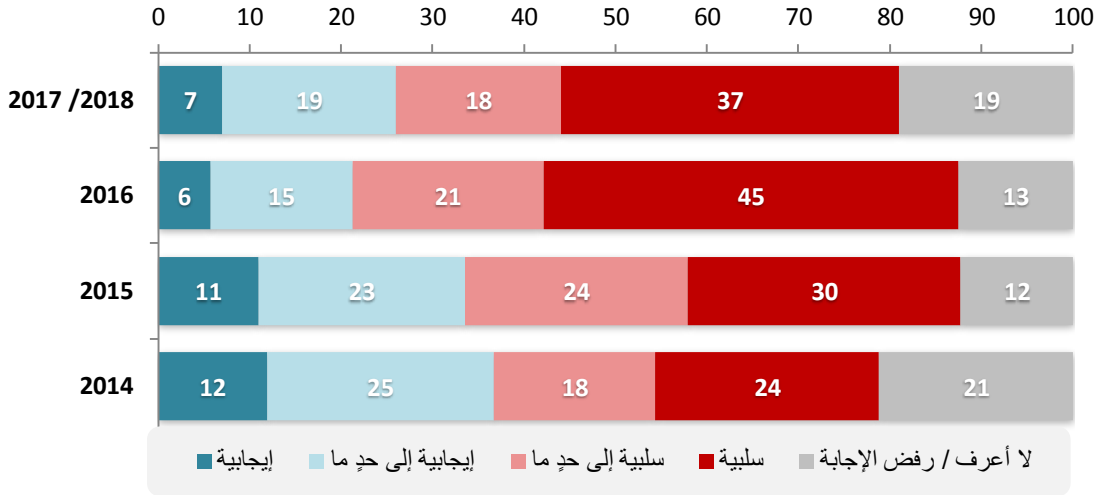

## الشّكل 237

## تقييم الرأي العام السياسات الخارجية الروسية في المنطقة العربية في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة باستطلاعات 2016 و2015 و2014

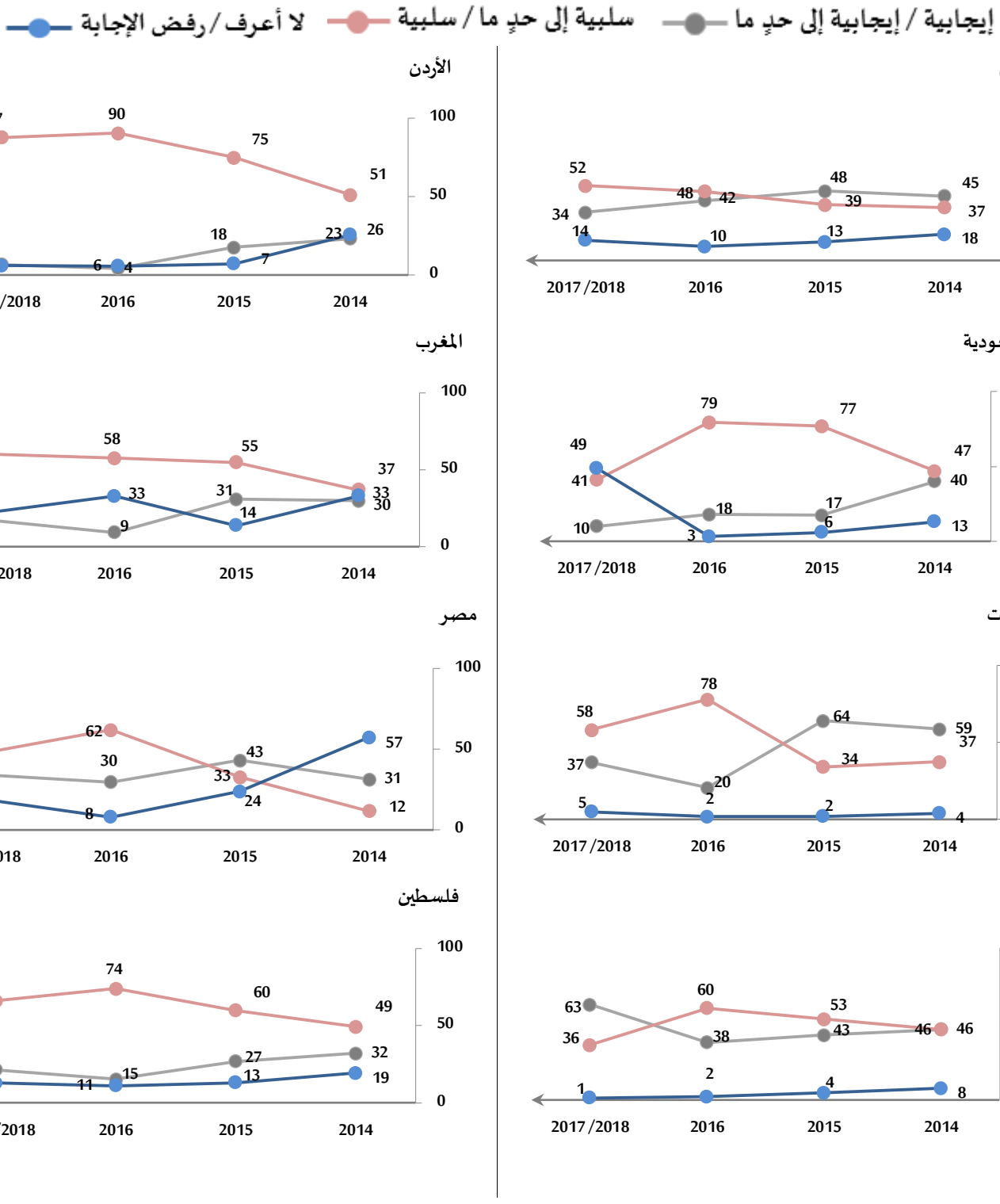

أما على صعيد تقييم السياسات الروسية نحو قضايا المنطقة الأساسية، فيتسم هذا التقييم بالسلبية، إذ توافق أكثر من نصف الرأي العام على سلبية السياسات الروسية تجاه فلسطين، وسورية، والعراق، واليمن، وليبيا. وقُيّمت سياسات روسيا نحو فلسطين، وسورية بسلبية أعلى من سياساتها تجاه البلدان الأخرى. وبذلك فإن هنالك اتساقًا بين تقييم السياسات الروسية بصفة عامة وبين تقييم السياسات الروسية في موضوعات محددة.

**الشّكل 238:**

**تقييم السياسات الروسية نحو مجموعة من القضايا في المنطقة العربية**

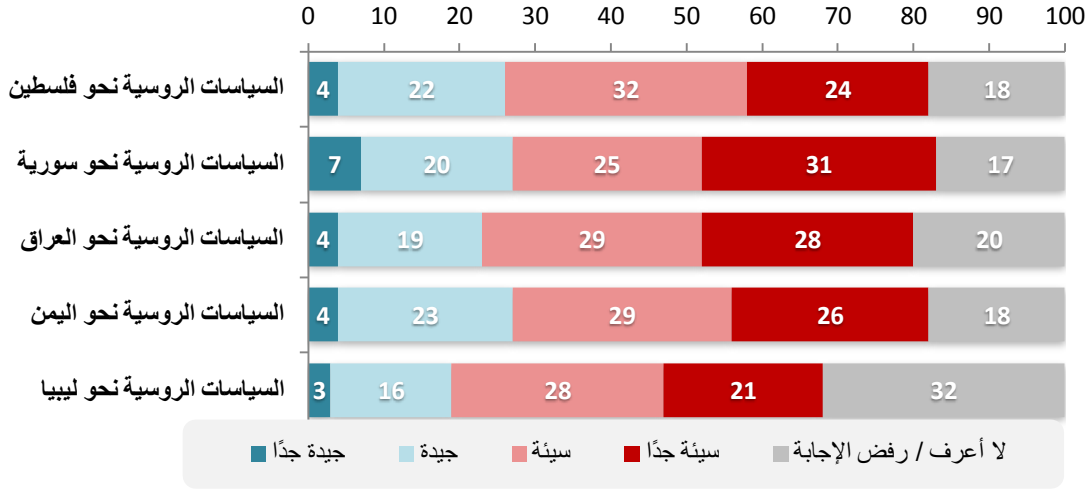


**الشّكل 239:**

**تقييم السياسات الروسية نحو مجموعة من القضايا في المنطقة العربية في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة باستطلاع 2016**

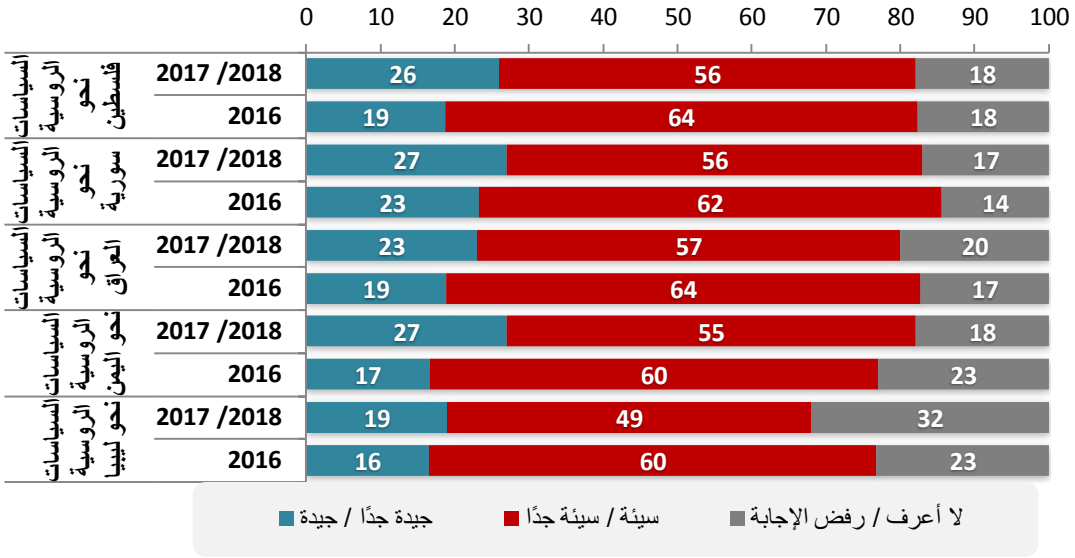

- **تقييم السياسات الفرنسية**

انقسم الرأي العام العربي تجاه تقييم السياسات **الخارجية الفرنسيّة** في المنطقة العربية في استطلاع 2017/ 2018. في حين كانت أقل سلبية مقارنة بما سُجل في استطلاع 2016، فقد أصبحت أكثر قربًا من نسب استطلاعَي 2015 و2014؛ إذ أفاد ما نسبته 37% أنّها إيجابية، مقابل 46% قالوا إنّ هذه السياسات سلبية. ويتركّز التقييم الإيجابي أساسًا عند أغلبية المستجيبين في لبنان (57%) والكويت (52%) وتونس (55%)، وبدرجة أقل في المغرب (46%) ومصر (40%). في حين قيّم كلٌّ من مستجيبي الأردن (75%) وفلسطين (60%) وموريتانيا (54%) والعراق (47%) والسودان (47%) السياسة الخارجية الفرنسيّة بالسلبيّة، بنسبٍ أعلى مقارنةً بالدول الأخرى.

**الشّكل 240:**

**تقييم الرأي العام السياسات الخارجية الفرنسية في المنطقة العربية**

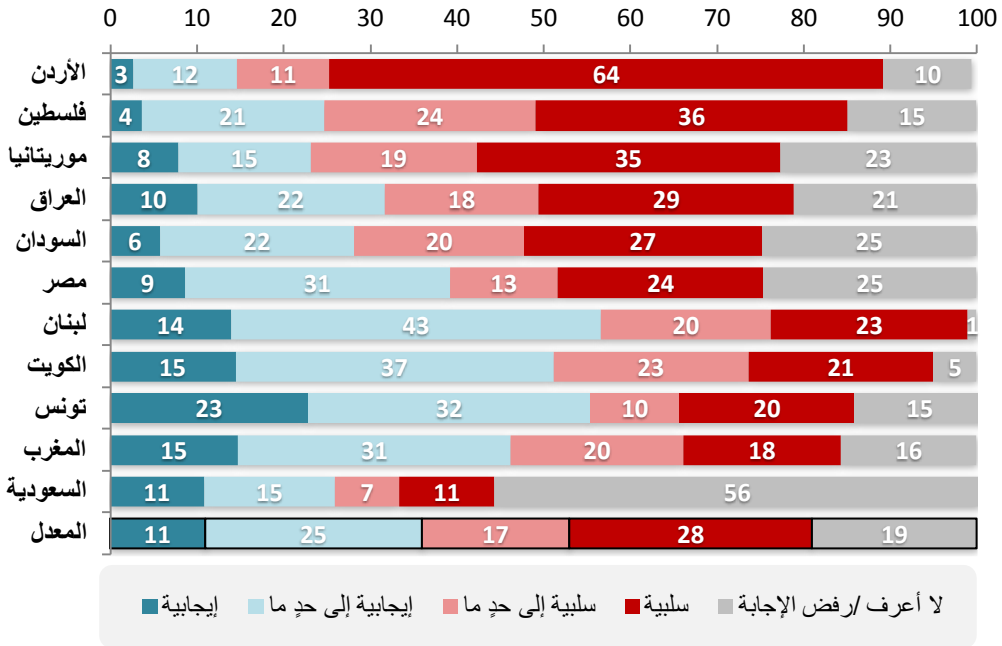


أظهرت نتائج استطلاع 2016 بأن هنالك تغيرًا قد طرأ على اتجاهات الرأي العام العربي تجاه السياسات الفرنسية؛ إذ إنّ التقييم الإيجابي للسياسات الخارجية الفرنسية في المنطقة العربية قد استعاد بعضًا من إيجابيته في الرأي العام العربي التي كانت سائدة في استطلاعي 2015 و2014 بعد أن تراجع في عام 2016؛ إذ كانت النسبة في استطلاع عام 2014 هي 47% وانخفضت انخفاضًا طفيفًا إلى 45% في

استطلاع عام 2015، واستمرت في الانخفاض في عام 2016 إلى 29%، لتصبح في هذا الاستطلاع 37%. وهو ما انعكس في التقييم السلبي؛ والذي كان 32% في عام 2014 فأصبح 44% في عام 2015 وقد ارتفع أيضًا في عام 2016 ليصل إلى 57%، ومن ثم انخفض إلى 46% في هذا الاستطلاع.

تذبذب التقييم السلبي تجاه السياسات الفرنسية لدى جميع المجتمعات العربية المستطلعة آراؤها في هذا الاستطلاع مقارنة باستطلاعات 2016 و2015 و2014. لكن تجدر الإشارة إلى أن نسبة السعوديين الذين لم يبدوا رأيهم تجاه هذه المسألة هي 55%؛ أي أكثر من النصف.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع الدول (باستثناء العراق زيادة طفيفة) التي ارتفع فيها نسبة التقييم السلبي للسياسة الخارجية الفرنسية عادت لتنخفض هذا العام. ففي الكويت مثلًا بعد أن ارتفعت نسبة التقييم السلبي من 28% في عام 2015 إلى 70% في عام 2016، لتعود وتنخفض مجددًا إلى 44% في هذا الاستطلاع.

**الشّكل 241:**

**تقييم الرأي العام السياسات الخارجية الفرنسية في المنطقة العربية في استطلاع 2018/ 2017 مقارنة باستطلاعات 2016 و2015 و2014**

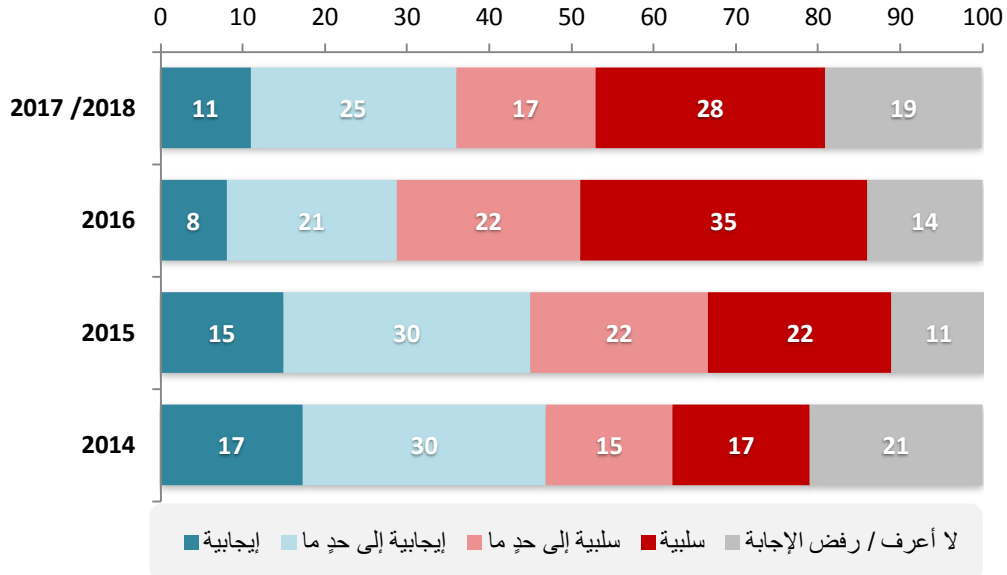

**الشّكل 242:**

**تقييم الرأي العام السياسات الخارجية الفرنسية في المنطقة العربية في استطلاع 2017 /2018 مقارنة باستطلاعَي 2016 و2015 و2014**

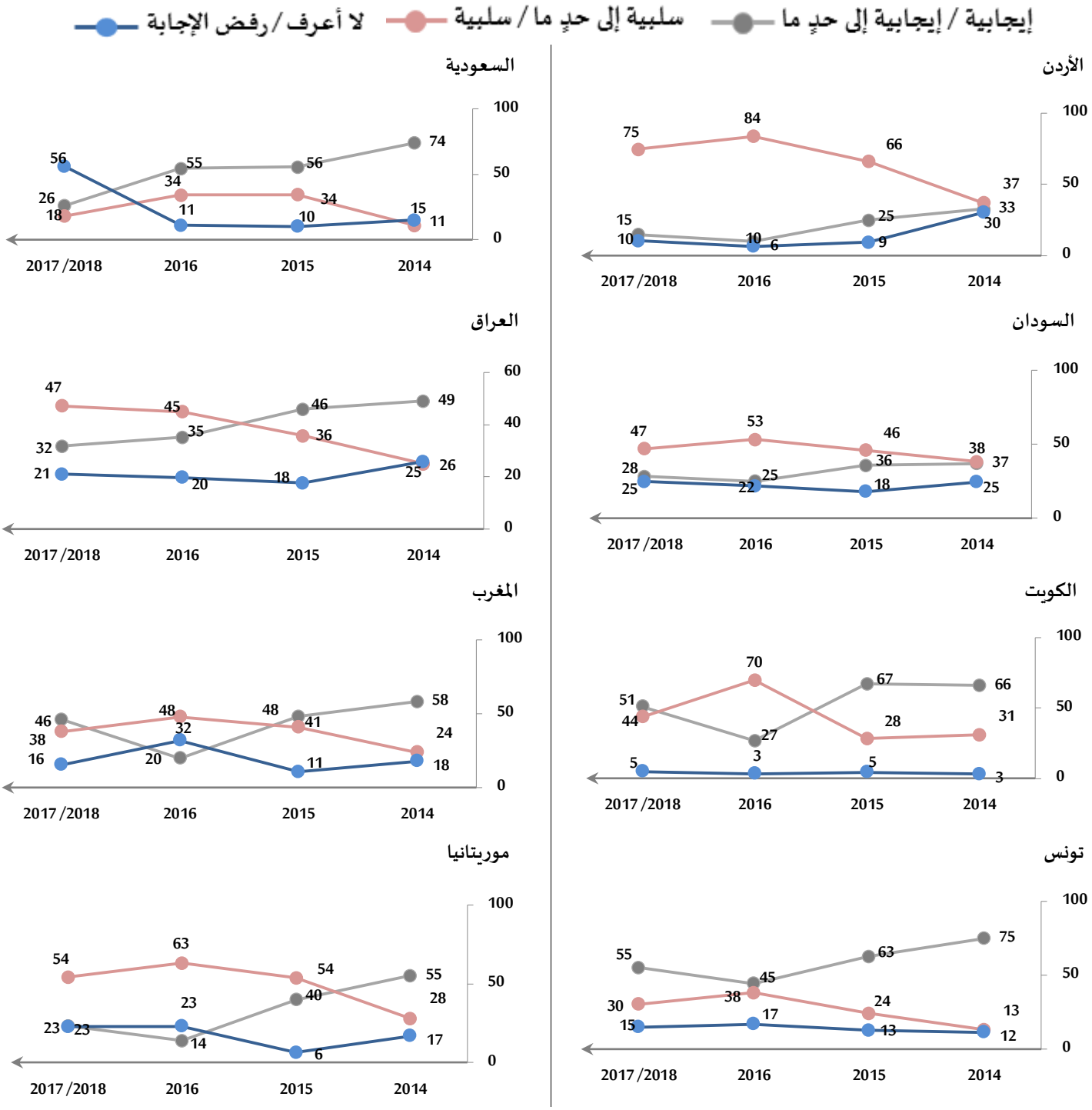

أما على صعيد تقييم السياسات تجاه القضايا الرئيسة في المنطقة، فقد عبّر 32% من العرب عن تقييمهم الإيجابي للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية في هذا الاستطلاع، وذلك بارتفاع مقداره عشر نقاط مئوية عما كان عليه في عام 2016، بينما قيّمها بالسلبية ما نسبته 49% في هذا الاستطلاع بعد أن كانت 59% في عام 2016. أما تجاه الأزمة السورية، فقد رأى 30% بأنها إيجابية في هذا الاستطلاع بعد أن كانت 23% في عام 2016، في حين ذكر 50% أنها سلبية في هذا الاستطلاع بعد أن سجلت 58% في عام 2016. وكانت نسبة الذين قيّموا السياسات الفرنسية تجاه العراق بالإيجابية هي 28% في هذا الاستطلاع، مقابل 49% من العرب قالوا إن السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق سلبية، علمًا أنها كانت 59% في عام 2016. وحول الأزمة اليمنية، رأى 28% أن الدور الفرنسي إيجابي مقابل 52% نظروا إليه على أنه سلبي في هذا الاستطلاع، بعد أن كان 57% في عام 2016. وفي الأزمة الليبية، وجد 28% من العرب أن دور فرنسا في ليبيا إيجابي، مقابل 43% قيموها بالسلبية.

الشّكل 243:

تقييم السياسات الفرنسية نحو مجموعة من القضايا في المنطقة العربية

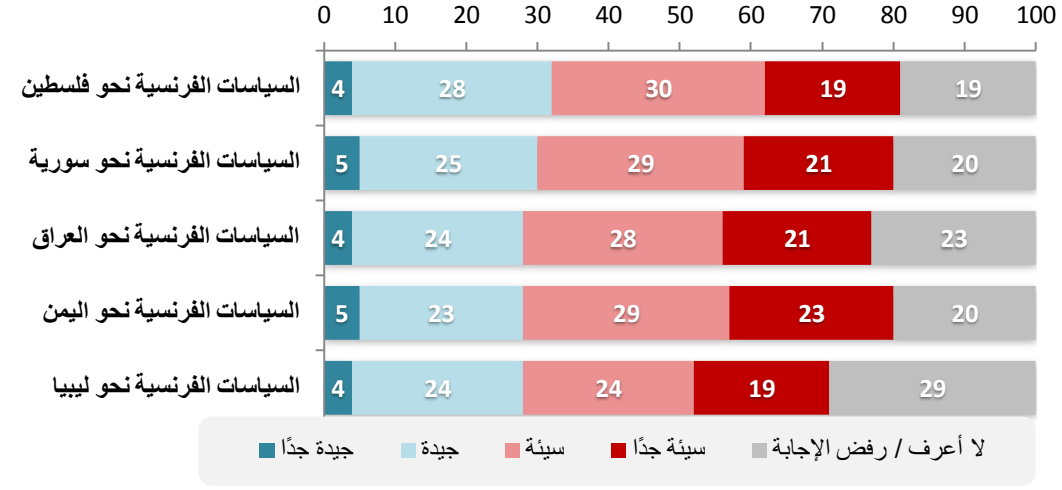


الشّكل 244:

تقييم السياسات الفرنسية نحو مجموعة من القضايا في المنطقة العربية في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة باستطلاع 2016

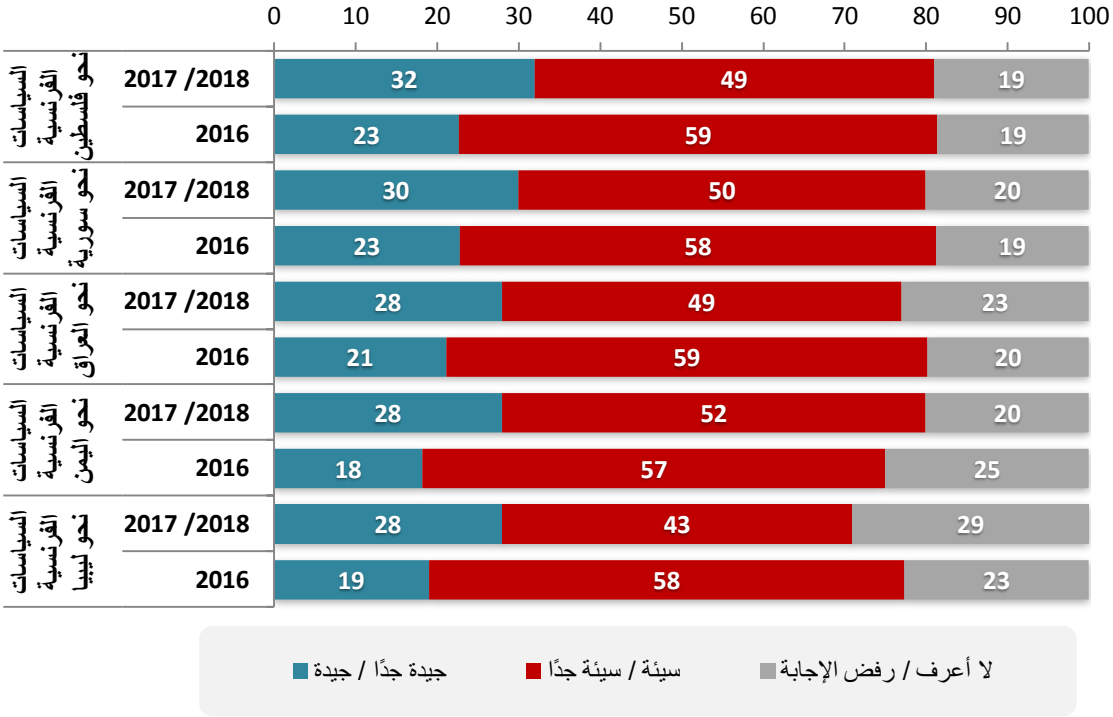

- **تقييم السياسات الصينية**

انقسم الرأي العام العربي نحو تقييم **السياسة الخارجية الصينية** في المنطقة إلى حد ما مع الميل إلى النظرة الإيجابية إليها، فقد كانت الصين الدولة الوحيدة التي تفوق النظرة الإيجابية إليها النظرة السلبية؛ إذ إنّ 44% عبّروا عن إيجابية السياسات الصينية، مقابل 32% ذكروا أنها سلبية. وكانت نسبة الذين أجابوا بـ "لا أعرف" أو رفضوا الإجابة هي 24%، وهي الأعلى مقارنة بإجابات المستجيبين في ما يتعلق بسياسات الدول الأخرى المذكورة سابقًا. ومن الممكن أن يكون التقييم الإيجابي مرتبطًا إمّا بعدم معرفة المستجيبين بالدور السياسي الذي تقوم به الصين وإمّا بارتباطه بصورة كبيرة بنظرتهم إلى دورها في المنطقة على أنّه ذو أهداف اقتصادية إجمالًا. وكان تقييم السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة إيجابيًّا بين أغلب المستجيبين في كلٍّ من السودان والمغرب ولبنان. لكنّ التقييم السلبي الأعلى كان بين المستجيبين الأردنيين بنسبة 45%، ثم الفلسطينيين 41%، والكويتيين 40%.

**الشّكل 245:**

**تقييم الرأي العام السياسات الخارجية الصينية في المنطقة العربية**

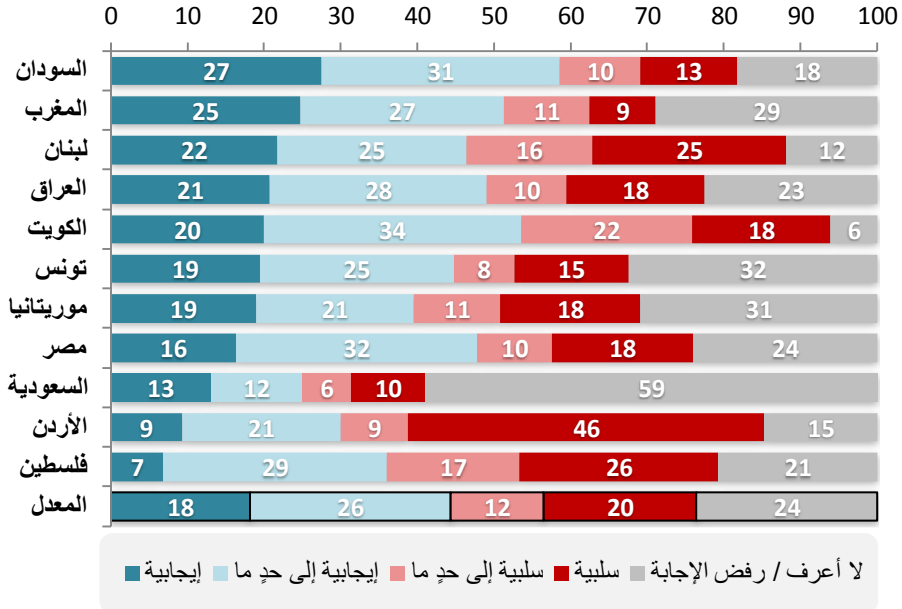

أظهرت نتائج استطلاع 2016 ارتفاع التقييم الإيجابي لدى الرأي العام العربي تجاه السياسات الخارجية الصينية مقارنة بنتائج استطلاع 2016 ليقترب إلى حد ما من نتائج استطلاعي 2014 و2015؛ إذ كان التقييم السلبي 25% في عام 2014 ثم ارتفع إلى 34% في عام 2015 وصولًا إلى 42% في عام 2016، لكنه عاد إلى مستوى 32% في هذا الاستطلاع.

بيّنت الفروق في التقييم الإيجابي في استطلاع عام 2016 مع أعوام 2016 و2015 و2014 تقدمًا في أغلب المجتمعات في تقييم المستجيبين بحسب بلدانهم عن عام 2016 فقط واقترب ذلك من معدلات عامي 2015 و2014؛ فقد عاد التقييم الإيجابي للتحسن في الكويت وموريتانيا والمغرب، وفلسطين، ومصر، ولبنان مقارنة بالبلدان الأخرى. في المقابل، ارتفعت نسبة الذين لم يبدوا رأيًا في كل من السعودية وموريتانيا، وتونس، والمغرب.

وفي حين حافظت السودان على النسبة نفسها (59%) عن الاستطلاع السابق وهي المرتبة الأولى في التقييم الإيجابي، فإن التقييم الإيجابي السعودي (كان يتصدر استطلاع عام 2016) انخفض من 60% إلى 26% في هذا الاستطلاع. في الوقت ذاته، انخفضت نسبة التقييم السلبي من 28% إلى 16% في هذا الاستطلاع مقارنة باستطلاع عام 2016، إذ إن نسبة الذين لم يدلوا بآرائهم أصبحت 58% بعد أن كانت تراوح ما بين 11% و17% في الاستطلاعات الثلاثة السابقة.

**الشّكل 246:**
**تقييم الرأي العام السياسات الخارجية الصينية في المنطقة العربية في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة باستطلاعات 2016 و2015 و2014**

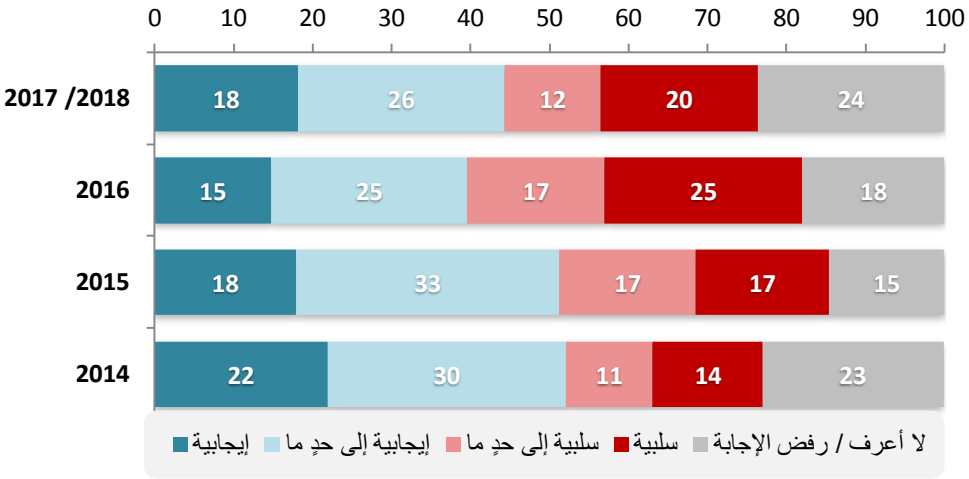

الشّكل 247:

تقييم الرأي العام السياسات الخارجية الصينية في المنطقة العربية في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة باستطلاعات 2016 و2015 و2014

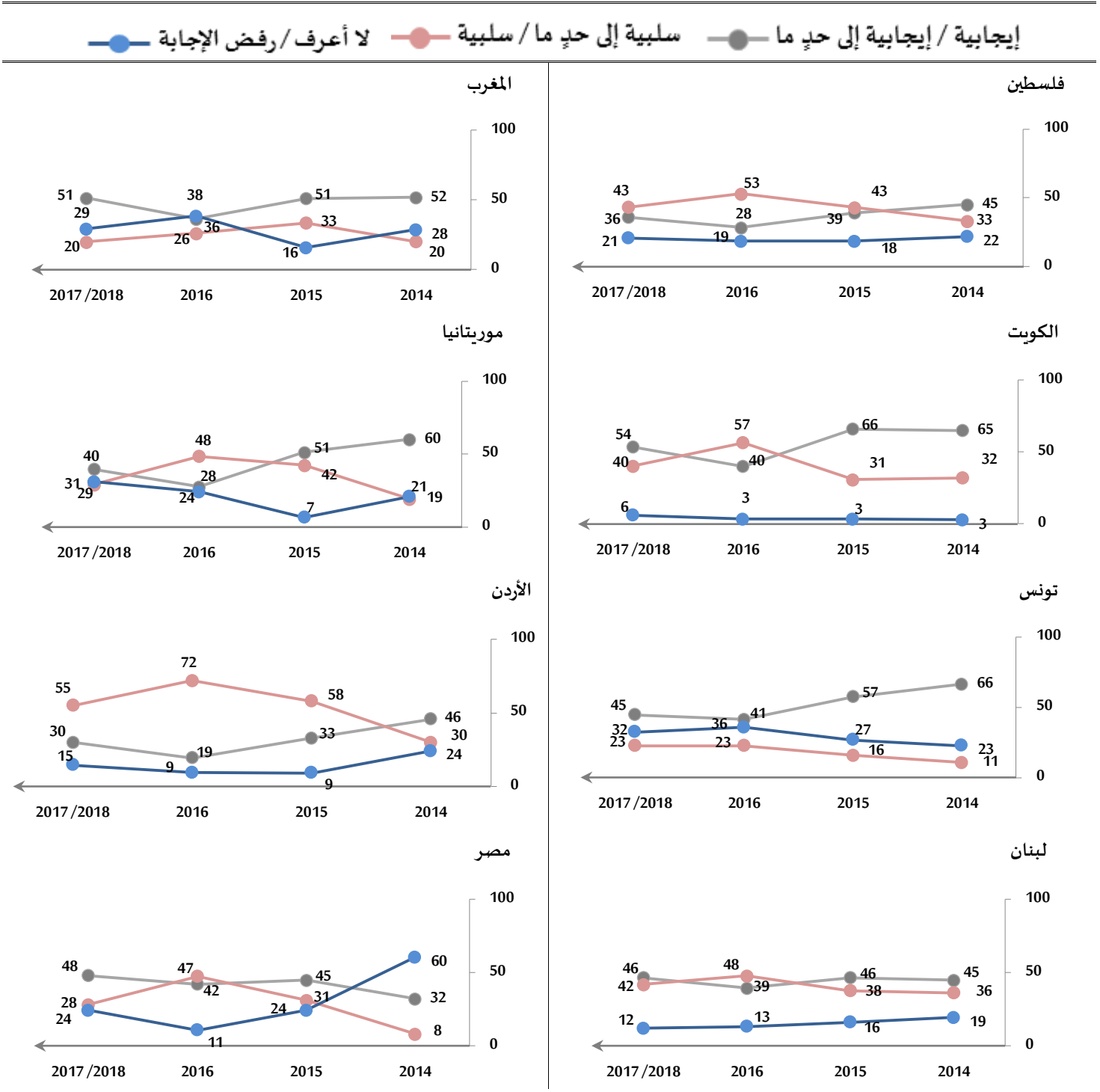

- **مصادر تهديد أمن المنطقة واستقرارها**

في سياق التعرف إلى آراء المواطنين في المنطقة العربية تجاه القوى الإقليمية والدولية، سئل المستجيبون حول سياسات بعض القوى الدولية وأثرها في الاستقرار والأمن. وتعكس النتائج أن الرأي العام العربي متوافق بنسبة 92% على أن إسرائيل تهدد أمن المنطقة واستقرارها، بينما 3% فقط لا يعتقدون ذلك. وهذا يعبّر عن ارتفاع طفيف في السنة التي تمّت الإجابة فيها بذلك في الاستطلاع السابق، إذ كان 89% يعتقدون ذلك. جاءت الولايات المتحدة في المرتبة الثانية باعتبارها أكبر مصدر يهدد أمن المنطقة واستقرارها، إذ ذكر 87% ذلك، وقال 7% إنهم لا يعتقدون ذلك؛ أي إنه سُجّل ارتفاع في نسبة الذين يعتقدون ذلك مقارنة باستطلاع 2016. تشير النتائج إلى زيادة في هذا المتغير إذ كانت نسبة الذين يعتقدون أن الولايات المتحدة تهدد أمنهم واستقرارهم في الاستطلاع السابق هي 72%، بينما 11% لا يعتقدون بذلك. وبالنسبة إلى إيران، فقد وجد 67% من المستجيبين أنها تهدد أمنهم واستقرارهم، بينما يظن 22% أنها لا تهددهم. وهذا تحسن عن نسبة الاستطلاع السابق، إذ كانت نسبة الموافقين على السؤال 73% في مقابل 17% لا يعتقدون أن إيران تهدد أمنهم واستقرارهم. أما روسيا فيعتقد 59% من المستجيبين أنها تهدد أمن المنطقة بينما 28 لا يعتقدون ذلك. وهذا تحسن أيضًا عن نسبة العام الماضي؛ إذ كان 69% يؤكدون العبارة و20% ينفونها. وبالنسبة إلى فرنسا، فيجد 47% من المستجيبين أنها لا تهدد أمن المنطقة استقرارها، بينما يؤكد الفكرة 39%. وهو ما يعني تحسنًا عن نسبة الاستطلاع السابق التي أكدها 59% بينما نفاها 30%. أما الصين فأفاد المستجيبون بنسبة 29% أن الصين تهدد أمنهم واستقرارهم، بينما 53% لا يعتقدون ذلك؛ وهذا أيضًا تحسن مقارنة بنسبة الاستطلاع السابق التي بلغت 39% بخصوص الذين يعتقدون أن الصين تهدد أمنهم بينما 47% لا يؤكدون العبارة. وفي حالة تركيا، وجد 34% من المستجيبين أنها تهدد أمن المنطقة بينما نفى الفكرة 55%؛ وهذا تحسن عن نسب الاستطلاع السابق الذي سجل 38% للمؤيدين للفكرة في حين نفاها 52%.

الشّكل 248:

هل تعتقد أن السياسيات الراهنة لبعض القوى الدولية والإقليمية تهدد أمن المنطقة واستقرارها

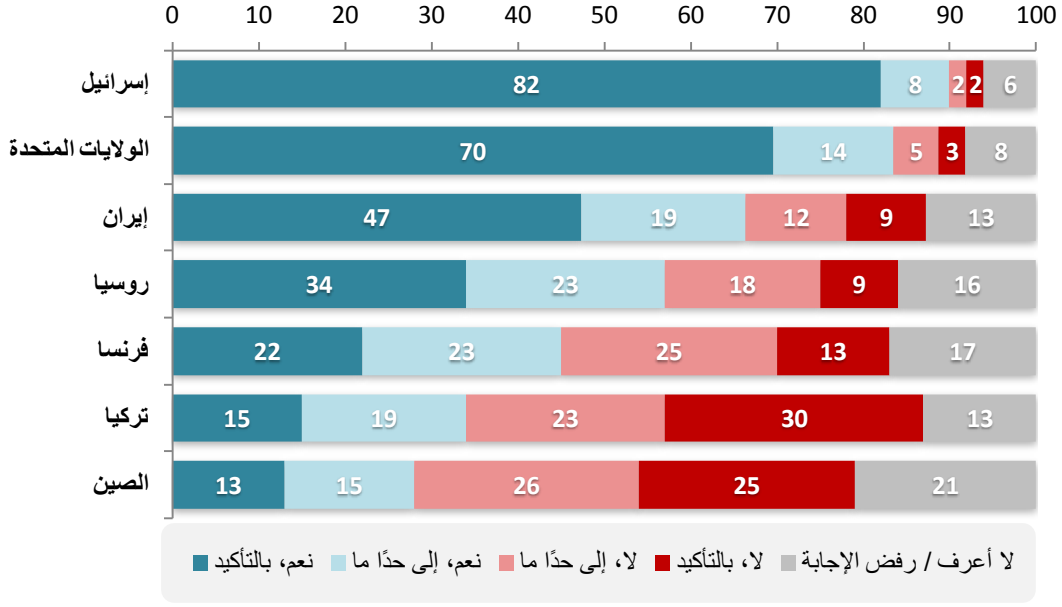


الشّكل 249:

هل تعتقد أن السياسيات الراهنة لبعض القوى الدولية والإقليمية تهدد أمن المنطقة واستقرارها في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة باستطلاع 2016

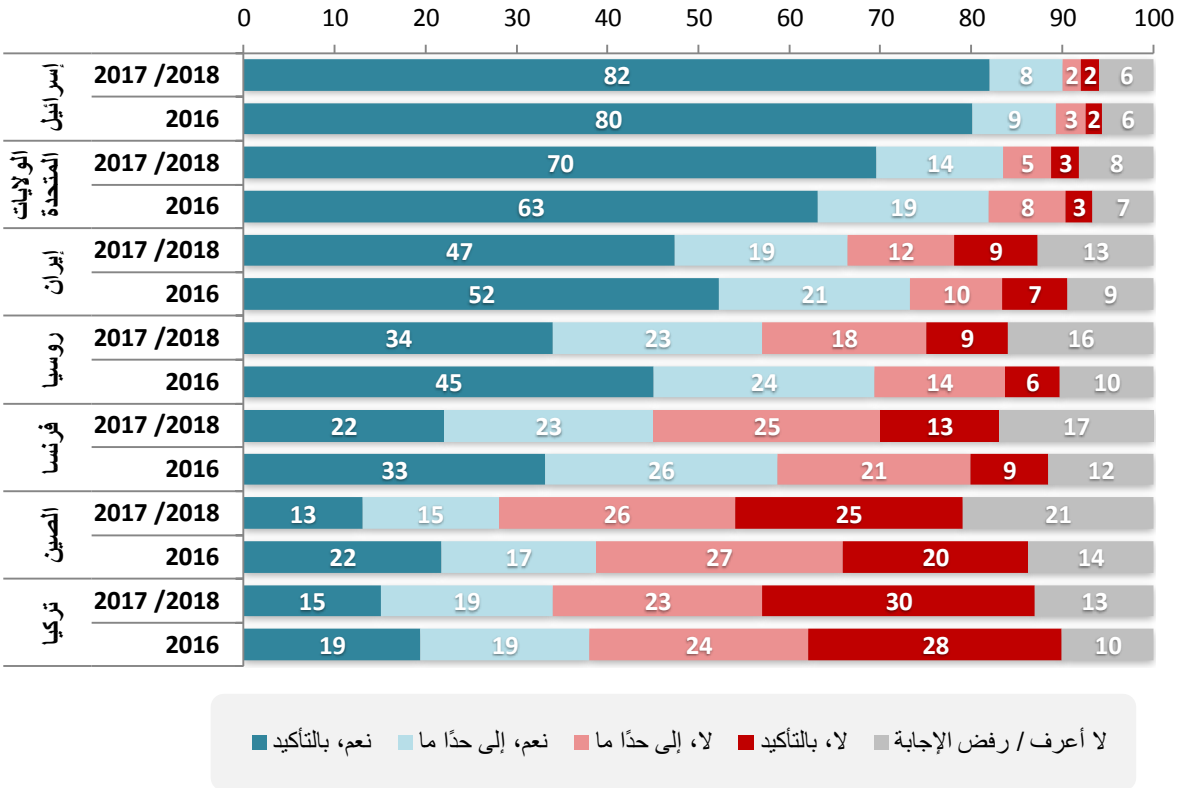

### 3. القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي

يتضمّن المؤشر العربي مجموعةً من الأسئلة الدورية؛ وذلك للوقوف على اتجاهات الرأي العامّ بخصوص الصراع العربي – الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية للأهميّة المركزية التي تحظى بها في مجمل تطورات الأحداث وتفاعلاتها في المنطقة العربية. وفي هذا السياق، وبهدف الوقوف على اتجاهات الرأي العامّ في المنطقة العربية نحو هذا الموضوع، سُئل المستجيبون إذا ما كانوا يعدّون القضية الفلسطينية قضية جميع العرب أم يرونها قضية الفلسطينيين وحدهم. كما طُرح سؤال عن تأييد الرأي العامّ اتّفاقيات السلام الثلاث التي وُقّعت بين أطرافٍ عربية وإسرائيل، أو معارضتها، وسؤال عن موافقة المستجيبين بأن تعترف بلدانهم بإسرائيل أو معارضتهم لذلك.

**على صعيد كيفيّة تعاطي مواطني المنطقة العربية مع القضية الفلسطينية**، طُرح على المستجيبين سؤال عن اعتقادهم بشأن القضية الفلسطينية؛ فهل هي قضية الفلسطينيين وحدهم؟ أم أنّها قضية العرب جميعًا؟ وتشير البيانات إلى أنّ اتجاهات الرأي العامّ تنحاز للتعامل مع القضية الفلسطينية من منطلق أنّها قضية عربية، وليست قضية تخصّ الشعب الفلسطيني وحده؛ إذ إنّ هناك شبه إجماع بين مواطني المجتمعات المشمولة بالاستطلاع، بنسبة 77% على أنّ القضية الفلسطينية هي قضية جميع العرب وليست قضية الفلسطينيين فقط. وفي المقابل، كانت نسبة الذين أفادوا أنها قضية الفلسطينيين وحدهم وعليهم وحدهم حلّها هي 15%. يجمع الرأي العامّ في كلّ بلدٍ من البلدان التي شملها الاستطلاع، على أنّ القضية الفلسطينية هي قضية جميع العرب بنسبٍ متقاربة. وكان أعلى هذه النّسب في الأردن وتونس ومصر والسعودية ولبنان حيث كان هناك إجماع بتوافق أكثر من 80% من المستجيبين في هذه البلدان على أنّ القضية الفلسطينية هي قضية جميع العرب. ورأت أغلبية الرأي العام في المجتمعات الباقية أنّ القضية الفلسطينية هي قضية جميع العرب، وبنسبٍ تُراوح بين 64% بالحدّ الأدنى كما هي الحال في فلسطين، و67% في العراق، و72% في السودان.

**الشّكل 250:**

**اتجاهات الرأي العامّ بحسب المواقف نحو اعتبار القضية الفلسطينية قضية جميع العرب، أو قضية الفلسطينيين فقط، بحسب بلدان المستجيبين**

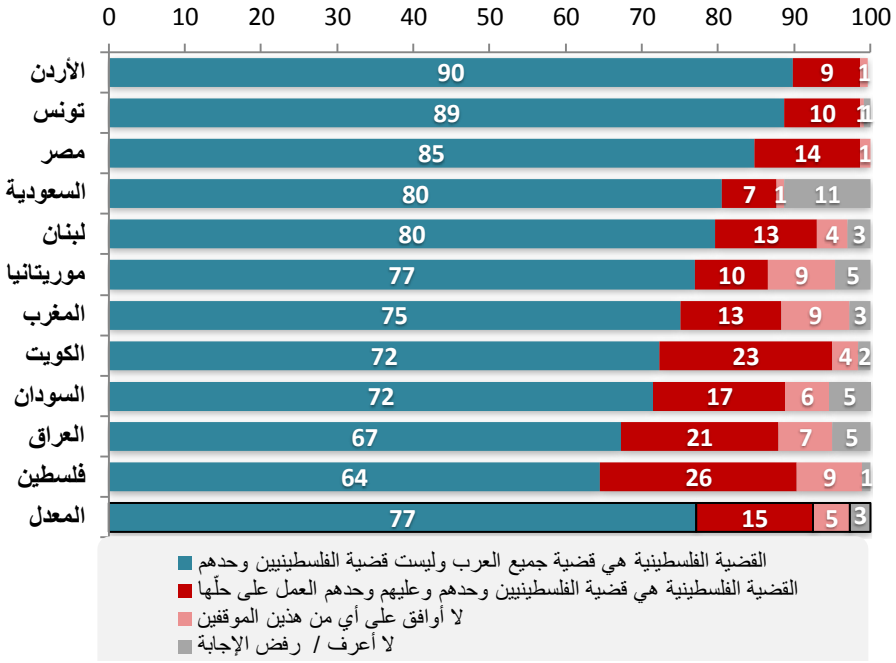


إنّ مقارنة اتجاهات الرأي العامّ في هذا الاستطلاع (استطلاع 2017/ 2018) باستطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011، تشير إلى أنّ اتجاهات مواطني المنطقة العربية نحو أنّ القضية الفلسطينية هي قضية جميع العرب قد ازدادت مقارنةً باستطلاع عام 2016، لكنها ما زالت أدنى قليلًا من النتائج التي حققت في مؤشرَي 2011 و2012/ 2013؛ إذ إنّ 84% من الرأي العام في استطلاعَي 2011 و2012/ 2013 توافقت على أنّ القضية الفلسطينية هي قضية جميع العرب، وليست قضية الفلسطينيين وحدهم، وانخفضت هذه النسبة لتصل إلى 77% في استطلاع 2014، وانخفضت على نحو طفيف إلى 75% في استطلاعَي 2015 و2016، وارتفعت لتصبح 77% في هذا الاستطلاع. مقابل هذا الانخفاض، ارتفعت نسبة الذين أفادوا أن القضية الفلسطينية هي قضية الفلسطينيين وحدهم وعليهم وحدهم العمل على حلّها من أقلّ من 9% و8% في استطلاعَي 2011 و2012/ 2013 على التوالي إلى 14% في استطلاع 2014، وإلى 18% في استطلاع 2015، لتنخفض مجددًا في هذا الاستطلاع إلى 15%.

إنّ انخفاض نسبة الذين أفادوا أنّ "القضية الفلسطينية هي قضية جميع العرب" هو نتيجة لانخفاض من أفادوا ذلك في بعض المجتمعات المستطلعة بما في ذلك المجتمع الفلسطيني (الضفة الغربية، وقطاع غزة). وعند مقارنة نتائج استطلاع 2017/ 2018 بنتائج استطلاع 2011، نجد أنّ نسبة الذين أفادوا ذلك انخفضت في جميع البلدان المستطلعة آراؤهم، إلا أنّ التغير كان جوهريًا في فلسطين، بفارق 27 درجة مئوية عن سنة الأساس 2011، وبوتيرة أقل حدة في كل من السودان بـ 12 درجة مئوية. ومن اللافت للنظر أن النسبة في كلّ من مصر والسعودية – وهما الدولتان اللتان تراجعت فيهما هذه الفكرة في استطلاع 2016 السابق بفارق 16 و14 درجة مئوية على التوالي مقارنة باستطلاع سنة الأساس 2011 – عادت لترتفع على نحو يقارب ما كانت عليه، إلى حد أنها تجاوزت في مصر نسبة سنة الأساس بدرجتين فأصبحت 85% بعد أن كانت 83% في عام 2011. في حين أفاد الرأي العام السعودي، بنسبة 80%، أن القضية الفلسطينية قضية جميع العرب وهذا أعلى من 9% وهو ما سجل في استطلاع 2016.

**الشّكل 251:**

**مواقف الرأي العامّ من اعتبار القضية الفلسطينية قضية جميع العرب أو قضية الفلسطينيين فقط في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013، و2011**

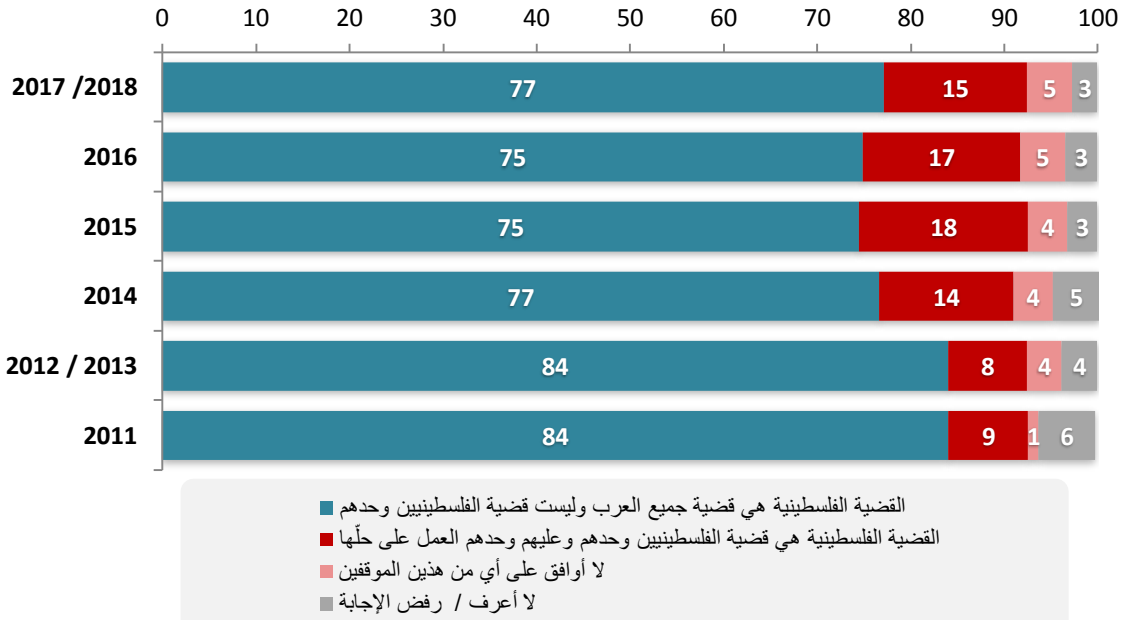

**الشّكل 252:**

**مواقف الرأي العامّ من اعتبار القضية الفلسطينية قضية جميع العرب أو قضية الفلسطينيين فقط في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013، و2011**

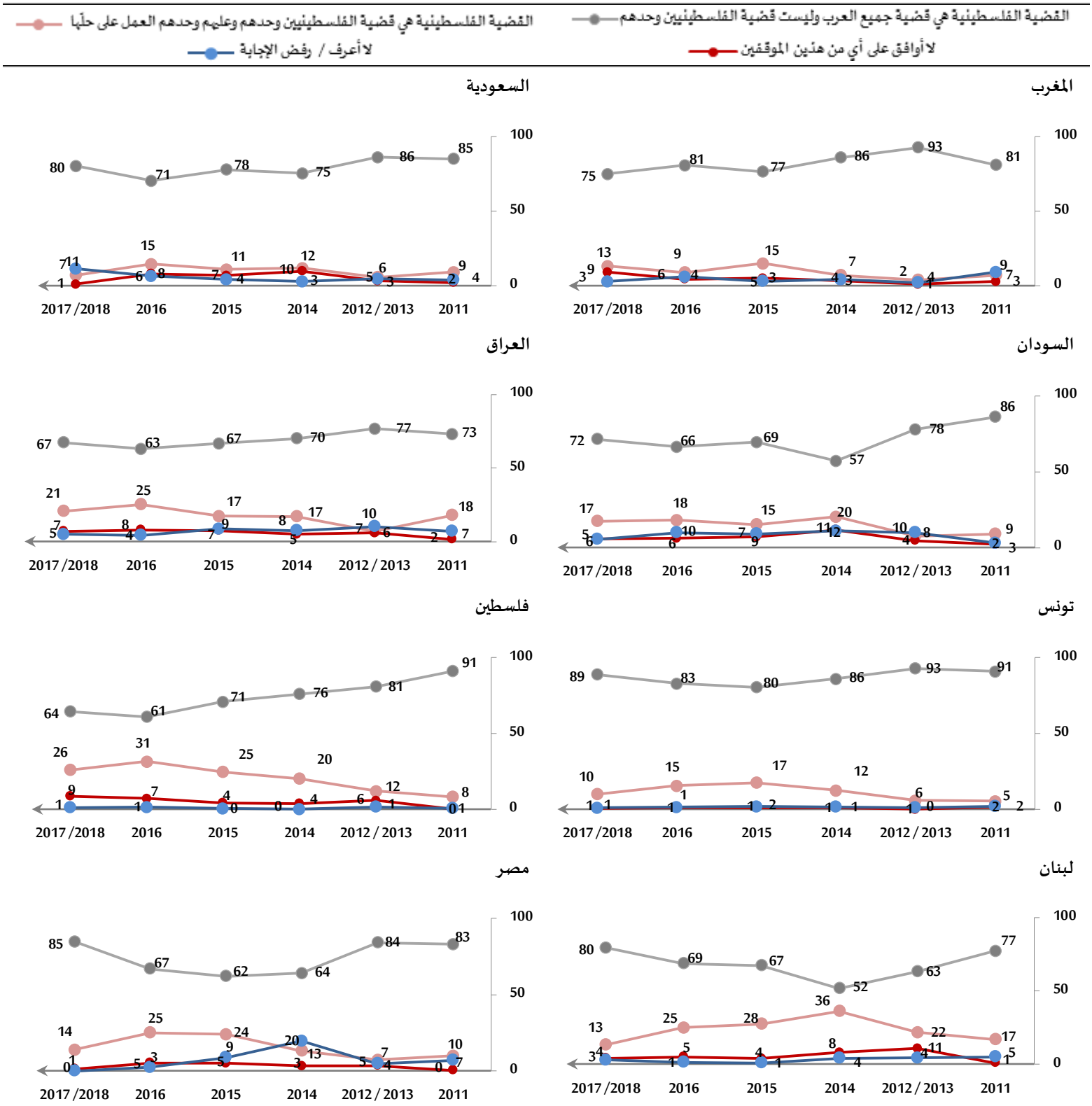

### 4. اتجاهات الرأي العام في المنطقة العربية نحو الاعتراف بإسرائيل

وفي سياق التعرف إلى اتجاهات الرأي العام نحو القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي، من المهمّ التعرّف **إلى آراء المواطنين في المنطقة العربية بخصوص الاعتراف بإسرائيل**؛ فالاعتراف بإسرائيل له أهمية خاصة، إذ يتجاوز فكرة تأييد اتفاقيات السلام مع إسرائيل أو معارضتها. تظهر النتائج أن الرأي العامّ في المنطقة شبه مُجمعٍ على رفض اعتراف بلدانهم بإسرائيل، بنسبة 87%، مقابل 8% فقط وافقوا على أن تعترف بلدانهم بدولة إسرائيل. ويأتي هذا مُتّسقًا مع معارضة مواطني المنطقة العربية اتفاقيات السلام التي عُقدت بين إسرائيل وأطرافٍ عربية، وأنّهم يرون إسرائيل هي الدولة الأكثر تهديدًا لأمن الوطن العربي. وفي واقع الأمر، فإنّ هذا التوافق بين مواطني المنطقة العربية على عدم الاعتراف بإسرائيل مهمّ، بخاصة في إطار إجماع الرأي العامّ في المنطقة العربية على أنّ القضية الفلسطينية هي قضية العرب جميعًا، وليست قضية الفلسطينيين وحدهم؛ إذ يتضمن هذا السؤال اختبارًا عمليًّا بالنظر إلى أنّ أغلبية مواطني المنطقة العربية اعتبرت القضية الفلسطينية قضية العرب جميعًا.

هناك شبه إجماع لدى الرأي العامّ في كلّ بلدٍ من البلدان التي شملها الاستطلاع على عدم الموافقة على اعتراف بلدانهم بإسرائيل. وتصل هذه النّسبة إلى ذروتها بين مستجيبي لبنان (97%) والأردن (94%) وتونس (93%) والعراق (92%) وفلسطين وموريتانيا (91%)؛ فقد رفض أكثر من 90% منهم اعتراف بلدانهم بإسرائيل. وتبدو النتائج في السعودية لافتة للانتباه في هذا الشأن؛ إذ عارضت أكثرية الرأي العام السعودي مسألة الاعتراف بإسرائيل بنسبة 55%، مقابل موافقة 9%، في حين رفض الإجابة أو قال إنه لا رأي له ما نسبته 36% من المستجيبين.

ومن المهمّ الإشارة إلى أنّ أكثرية مستجيبي البلدان التي وقّعت حكوماتها اتفاقيّات سلام مع إسرائيل – كما هي الحال بالنسبة إلى الأردن وفلسطين ومصر – لا توافق على أن تعترف بلدانها بإسرائيل، وذلك بنسبٍ متقاربة مع المعدّل العام؛ إذ إنّ 94% من الأردنيين عارضوا اعتراف بلدهم بإسرائيل، في حين كانت النسبة في فلسطين 87%.

الشّكل 253:

اتجاهات الرأي العامّ العربي نحو اعتراف بلدانهم بإسرائيل

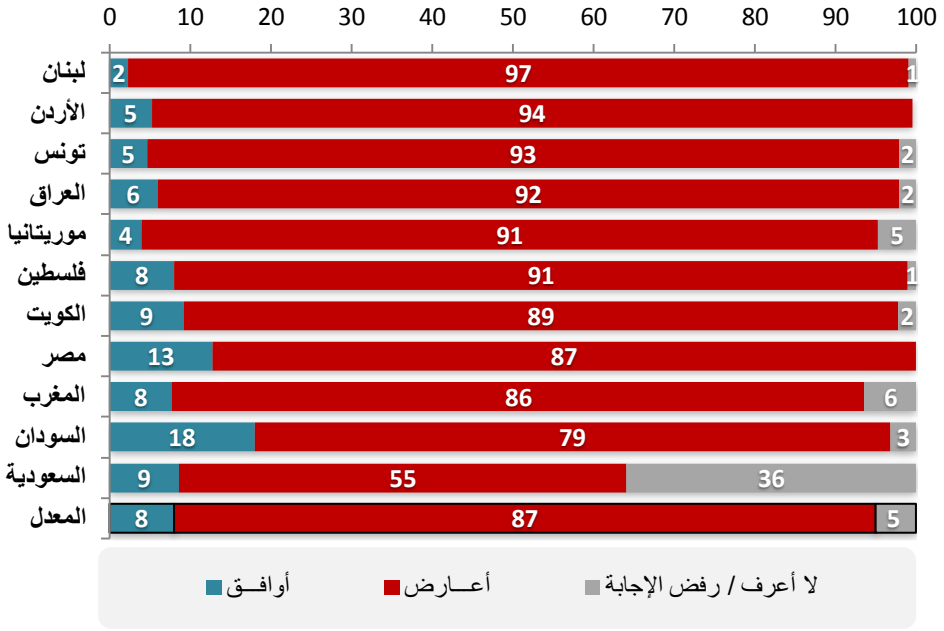


تشير مقارنة نتائج اتجاهات الرأي العامّ نحو الاعتراف بإسرائيل، كما أبرزتها نتائج استطلاع 2017/ 2018 بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011، إلى أنّ نسبة معارضي الاعتراف بإسرائيل ارتفعت من 84% في سنة الأساس 2011 تدريجيًا لتصل إلى 87% في هذا الاستطلاع.

وإنّ رصد التغيرات في آراء المواطنين في كلّ مجتمع من المجتمعات المستطلَعة آراؤهم حول الاعتراف بإسرائيل، يُظهر أنّ نسب الذين أفادوا أنهم يعارضون الاعتراف بإسرائيل في استطلاع 2017/ 2018، قد ازدادت مقارنة بنتائج استطلاع 2016، وهي أعلى من النتائج المسجلة في استطلاع 2011، وكذلك في استطلاع المؤشر العام في جميع الدول العربية ما عدا السعودية. الرأي العام السعودي في هذا الاستطلاع عبّر عن عدم موافقته على اعتراف بلده بإسرائيل بنسبة 55% وهذه النسبة أقل بنحو 30 نقطة مئوية مما كان يسجل في الاستطلاعات الخمسة الماضية. لكن المهم هو أن انخفاض هذه النسبة التي ترفض الاعتراف بإسرائيل لم تتحول إلى جهة المقابلة؛ أي تأييد الاعتراف، إذ إنه لا يوجد ارتفاع في نسبة المؤيدين مقارنة بنتائج السنوات السابقة، ولكن هذا التغير الذي حصل كان لمصلحة الذين رفضوا

الإجابة أو أجابوا بـ "لا أعرف" إذ كانت نسبتهم 36% من المستجيبين في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة بـ 7% في الاستطلاعات السابقة، وهو أمرٌ يرجع إلى أن زيادة الذين أجابوا بـ "لا أعرف" كانت نتيجة لرغبة هؤلاء بعدم الإفصاح عن آرائهم في ظل توجه رسمي تعاوني مع إسرائيل، أو أنهم أصبحوا في دائرة عدم اليقين تجاه هذا الموضوع في ظل التوجهات الرسمية وما يرافقها من حملات إعلامية.

**الشّكل 254:**

**اتجاهات الرأي العامّ العربي نحو اعتراف بلدانهم بإسرائيل في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011**

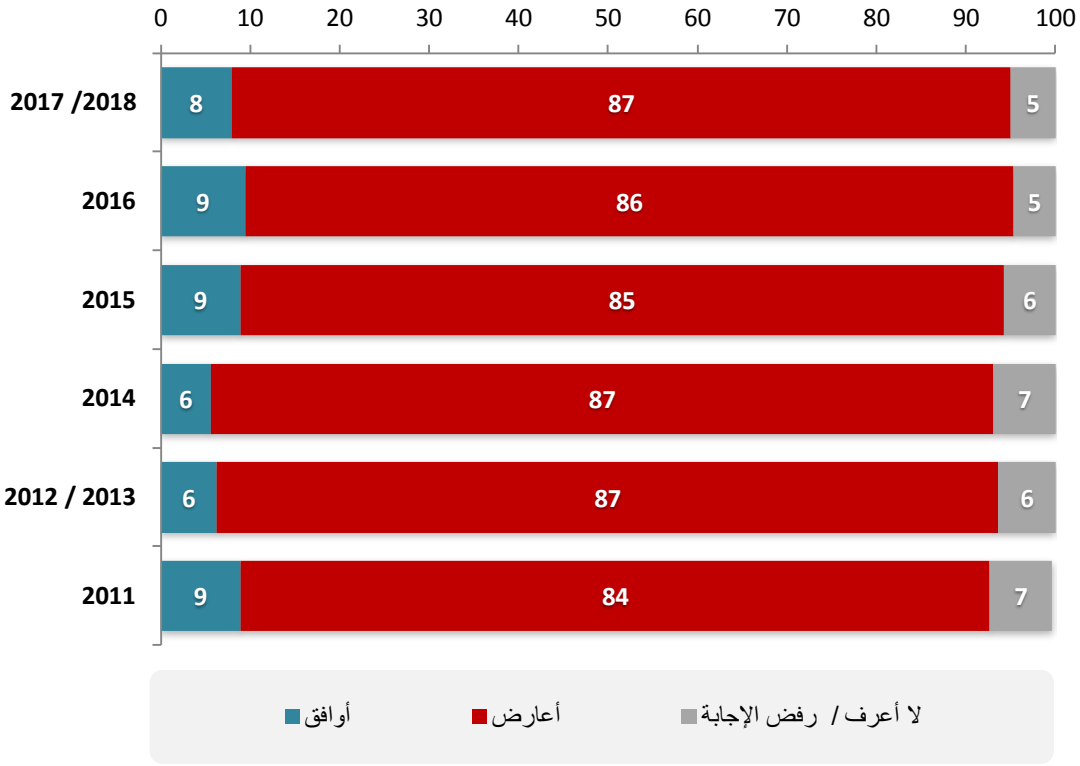

## الشّكل 255:

## اتجاهات الرأي العامّ العربي نحو اعتراف بلدانهم بإسرائيل في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011

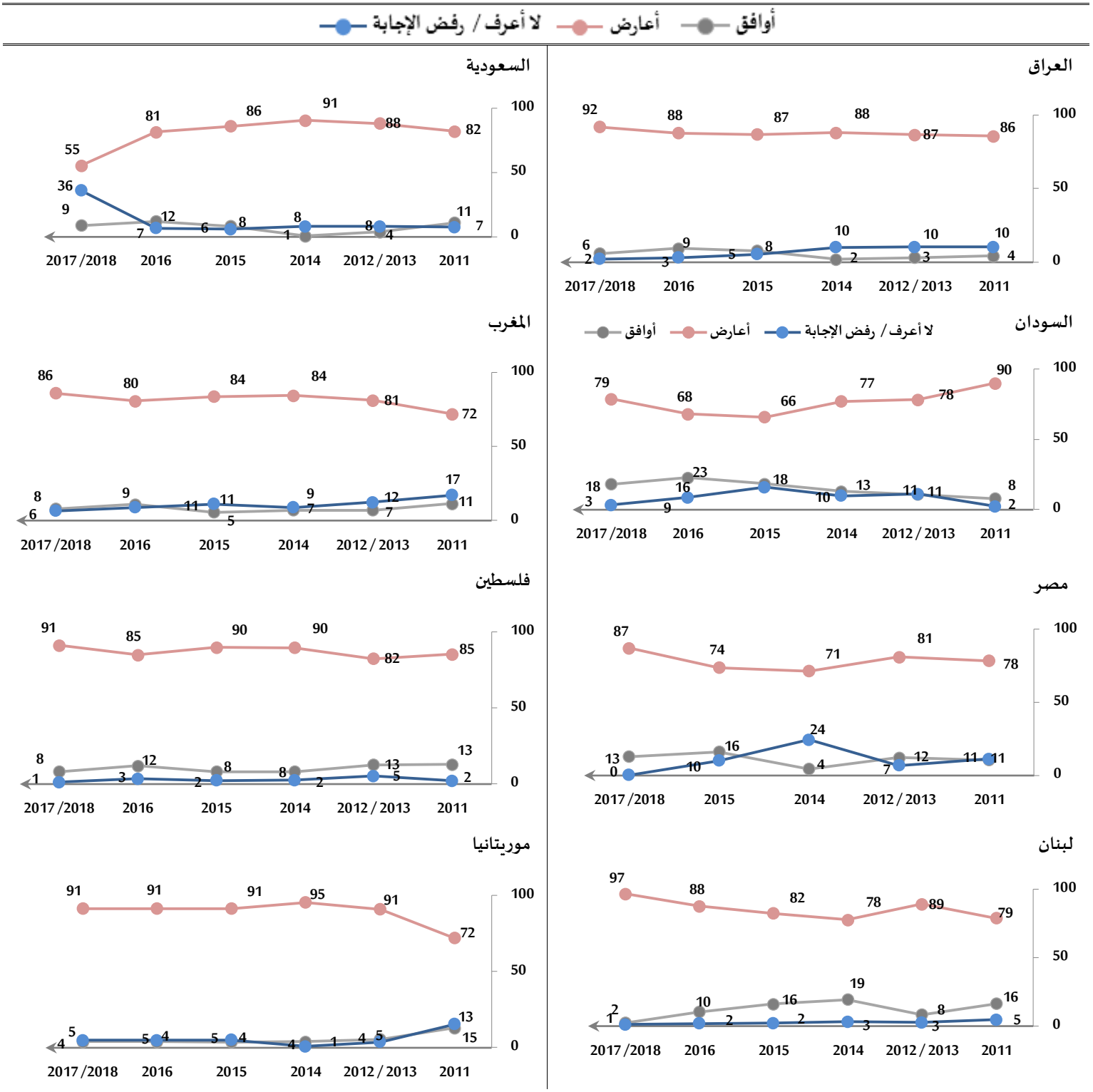

لقد تضمّن استطلاع 2017/ 2018 سؤالًا يهدف إلى التعرّف إلى دوافع المستجيبين لموافقتهم أو معارضتهم الاعتراف بإسرائيل؛ وذلك عبر صيغة السؤال شبه المفتوح، إذ كان هدف الالتجاء إلى السؤال شبه المفتوح، في الدرجة الأولى، هو التعرّف إلى هذه الدوافع من خلال مفردات المستجيبين ولغتهم؛ ذلك أن استخدام السؤال شبه المفتوح كان بناءً على نتائج استطلاعات المؤشر في العامين 2014 و2015 التي اعتمدت هذا الأسلوب، وهو ما أتاح إمكانية بناء أسئلة شبه مفتوحة بناءً على ما جُمع من آراء المواطنين حول هذا الموضوع. يضاف إلى ذلك أنّ استخدام السؤال المفتوح بدلًا من ذلك المغلق يجنّب جميع سلبيات صيغة السؤال المغلق، بخاصة في سياق ما يمكن أن يكون من إجابات معدّة مسبقًا تقود إلى أن يكون السؤال إيحائيًّا.

وعند تحليل إجابات المستجيبين نحو أسباب رفض الاعتراف بإسرائيل، تظهر النتائج وجود العديد من الأسباب؛ إذ إنّ نحو ثلث المستجيبين الذين عارضوا الاعتراف بإسرائيل كان بسبب **أنها دولة استعمار واحتلال واستيطان**. وكان السبب الثاني الأكثر إيرادًا لدى المستجيبين المعارضين للاعتراف بإسرائيل (بنسبة 10%)، هو أنّ إسرائيل **دولة توسعية تسعى للهيمنة أو احتلال بلدان في الوطن العربي وثرواته**. وجاء في المرتبة الثالثة **لقيامها بتشتيت الفلسطينيين واستمرارها في اضطهادهم وقتلهم** (بنسبة 8%). ويرجع السبب الرابع الأكثر إيرادًا لدى المستجيبين لرفض الاعتراف بإسرائيل (بنسبة 7%) إلى **أنها دولة إرهابية وتدعم الإرهاب**. وفي المرتبة الخامسة (بنسبة 6.6%) لعدم قبولهم الاعتراف بإسرائيل؛ وذلك **لأنها كيان يتعامل مع العرب بعنصرية وكراهية**، وإنّ المستجيبين الذين صُنّفت إجاباتهم تحت هذا البند هم الذين أفادوا أن إسرائيل كيانٌ صهيوني أو دولة صهيونية عنصرية أو أنّها دولة صهيونية تتعامل معنا بعدم احترام، أو أنّها تكنّ لنا الكراهية أو حاقدة علينا. أمّا السبب السادس (بنسبة 6%)، فهو ماثلٌ في القول: **معارضون لأسباب دينية**. أمّا السبب السابع فهو يستند إلى أنّ الاعترافَ بإسرائيل فيه **إلغاء للفلسطينيين وحقوقهم وتسليم بشرعية ما فعلته تجاه الشعب الفلسطيني** (بنسبة 5.5%). وفي إطار هذه الإجابة، تم التركيز على البعد التاريخي ممّا قامت به إسرائيل من اغتصاب لفلسطين وسلب الفلسطينيين حقوقهم الوطنية والتاريخية في أرضهم ووطنهم وفي حقّهم أن يكونوا شعبًا على غرار الشعوب في المنطقة أو العالم، والحيلولة دون تقرير مصيرهم. ومن هنا، فإنّ الاعتراف بإسرائيل هو قبول بها وإضفاء لشرعيةٍ عليها، كما تم التركيز على ما فعلته إسرائيل تدريجيًّا، وأيضًا استمرار تداعيات ذلك.

أمّا الأسباب الأخرى التي أوردها المستجيبون وإن كانت بنسبٍ أقلّ، فهي التي أفادت أنّهم يرفضون الاعتراف

بإسرائيل لأنّها تهدّد الأمن الوطني لبلدانهم وتزعزع أمن المنطقة واستقرارها بصفة عامة (3%)، أو بسبب عدائها لشعبنا بصفة خاصة وللعرب بصفة عامة (3%) أو لأنّها لا تحترم الاتفاقيات والمعاهدات (1.6%).

إنّ مراجعة الإجابات التي أوردها المستجيبون الذين يرفضون الاعتراف بإسرائيل، وهي إجابات تشتمل على أسباب لهذا الرفض، تُظهر أنّ هناك شبه إجماع لدى مواطني المنطقة العربية ينطلقون به من تشخيصٍ له علاقة استنادًا إلى طبيعة الدولة الإسرائيلية بوصفها دولة احتلال أو كيانًا عنصريًّا، أو إلى أنّها ذات طبيعة توسعية، أو بناءً على الانطلاق من سياساتها ودورها في المنطقة وما تمثّله من مصدر تهديد وعِداء لأمن بلدانهم وشعوبها. كما أنّ جزءًا من هذا الإجماع ارتكز على ما قامت به إسرائيل ضدّ الفلسطينيين تاريخيًّا وما زالت تقوم به إلى الآن. وبذلك، فإنّ عوامل معارضة الاعتراف بإسرائيل لا تقع في إطار موقف عدائي من اليهود لأنّهم يهود أو موقف عنصري منهم، ولا تستند إلى تناقض ثقافي يميّز العرب فيه أنفسهم عن اليهود أو الإسرائيليين، بل هو موقف مرتبط بتشخيص سياسي لطبيعة الدولة الإسرائيلية ودورها في المنطقة تاريخيًّا وراهنًا. إنّ تحليل الأسباب التي أوردها المستجيبون المعارضون للاعتراف بإسرائيل بحسب المجتمعات المستطلعة، يُظهر بجلاء أنّ أكثر المجتمعات التي ركّزت على معارضة الاعتراف بإسرائيل لأنّها دولة استعمار واستيطان واحتلال هي الأردن وبنسبة 66%، تلتها فلسطين 42%، فالعراق 36%، فلبنان 36%، فموريتانيا 33%، فتونس 25%.

كان أكثر المستجيبين تأكيدًا لعدم الاعتراف بإسرائيل، بوصفها دولة توسعية تسعى لاحتلال بلدان في الوطن العربي أو الهيمنة على هذا الوطن وعلى ثرواته، هم اللبنانيون والكويتيون بنسبة 17% لكل منهما، فالمصريون 15%، فالعراقيون 14.5%.

وركّز مستجيبو العراق ولبنان بنسب أعلى من غيرهم على التوالي، على سبب معارضتهم الاعتراف بإسرائيل بوصفهم لها بأنّها دولة إرهابية وتدعم الإرهاب، بينما ركّز معارضو الاعتراف بإسرائيل في كلٍ من موريتانيا والكويت والمغرب على أنّ السبب يعود إلى عنصرية الكيان الإسرائيلي وكراهيته للعرب وتعامله بعنصرية معهم بنسب راوحت ما بين 8% و10%. وركّز الموريتانيون والمغاربة والمصريون والكويتيون بنسب راوحت ما بين 8 و10% على أنّ معارضتهم الاعتراف بإسرائيل؛ بالنظر إلى أنّ الاعتراف يمثّل إلغاءً للفلسطينيين وحقوقهم وتسليمًا بشرعية ما فعلته بالشعب الفلسطيني، وكذلك لقيام إسرائيل بتشتيت الفلسطينيين واستمرارها في اضطهادهم وقتلهم. في حين كانت أعلى النسب التي أوردت

"أسبابًا دينية" لتفسير رفض المستجيبين اعتراف بلدانهم بإسرائيل، في تونس بنسبة 31.2%. وعند مقارنة الأسباب التي أوردها معارضو الاعتراف بإسرائيل في استطلاع 2017/ 2018 بتلك التي في استطلاعات 2016 و2015 و2014، يظهر ثبات عن عام 2016 في نسبة الذين برروا رفضهم الاعتراف بإسرائيل بوصفها دولة إرهابية وتدعم الإرهاب؛ إذ ارتفعت نسبتهم من 1.2% في عام 2014 إلى 10.4% في عام 2015، وقد انخفضت في عام 2016 إلى 7.6%، ولم تحقق في استطلاع 2017/ 2018 إلا 7.8%. كما تراجعت تراجعًا طفيفًا نسبة الذين ذكروا سبب اعتراضهم على الاعتراف بإسرائيل لأنّها دولة توسعية تسعى للهيمنة أو احتلال بلدان في الوطن العربي وثرواته، فقد كانت 2.4% في عام 2014، ثم ارتفعت إلى 13% في عامي 2015 و2016، لتصبح 10.7% في هذا الاستطلاع. كما استمرت زيادة اعتبار أسباب الرفض بإسرائيل لأنها دولة استعمارية من 23.4% في عام 2014 إلى 27% في عام 2016، لتصبح 32.4% في هذا الاستطلاع.

**الجدول 21:**

**الأسباب التي أوردها المستجيبون المعارضون للاعتراف بإسرائيل**

| بلد المستجيب / الأسباب/ المستجيبون المعارضون | الأردن | فلسطين | العراق | لبنان | موريتانيا | تونس | السودان | مصر | السعودية | الكويت | المغرب | المعدل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| لأنها دولة استعمار واحتلال واستيطان في فلسطين | 66.7 | 42.3 | 36.7 | 36.4 | 33.4 | 25.7 | 25.1 | 23.5 | 22.8 | 19.2 | 17.1 | **31.7** |
| دولة توسعية تسعى للهيمنة أو احتلال بلدان في العالم العربي وثرواته | 6.9 | 8.2 | 14.5 | 17.3 | 7.1 | 2.6 | 9.9 | 15.1 | 2.2 | 17.3 | 10.1 | **10.1** |
| لقيامها بتشتيت الفلسطينيين واستمرارها باضطهادهم وقتلهم | 3.4 | 8.5 | 4.9 | 3.9 | 11.2 | 5.4 | 8.1 | 9.8 | 5.0 | 14.4 | 16.7 | **8.3** |
| لأنها دولة إرهابية وتدعم الإرهاب | 4.8 | 8.2 | 14.9 | 15.5 | 2.5 | 1.5 | 8.3 | 9.8 | 1.2 | 7.8 | 6.6 | **7.4** |
| معارضون لأسباب دينية | 2.0 | 1.3 | 3.9 | 1.1 | 8.3 | 31.2 | 4.5 | 3.8 | 8.4 | 1.3 | 7.4 | **6.6** |
| لأنها كيان يتعامل مع العرب بعنصرية وكراهية | 4.6 | 4.6 | 6.7 | 7.2 | 10.3 | 1.6 | 7.9 | 7.5 | 2.0 | 9.0 | 8.1 | **6.3** |
| لأنه إلغاء للفلسطينيين وحقوقهم وتسليم بشرعية بما فعلته بالشعب الفلسطيني | 2.5 | 8.6 | 1.9 | 3.0 | 10.4 | 1.6 | 2.1 | 8.0 | 2.5 | 9.1 | 8.3 | **5.3** |
| تهدد وتزعزع أمن المنطقة واستقرارها | 0.7 | 2.7 | 3.7 | 5.4 | 3.3 | 3.1 | 5.0 | 3.0 | 2.0 | 3.6 | 5.2 | **3.4** |
| بسبب عدائها لشعبنا بصفة خاصة وللعرب بصفة عامة | 1.6 | 3.9 | 2.7 | 5.2 | 2.8 | 3.2 | 3.3 | 4.8 | 3.0 | 3.2 | 4.2 | **3.4** |
| لا تحترم الإتفاقات والمعاهدات | 0.2 | 2.6 | 0.7 | 1.2 | 1.7 | 1.1 | 3.4 | 1.8 | 1.0 | 2.1 | 1.8 | **1.6** |
| لا وجود لدولة إسرائيل | 0.9 | | | | | 11.3 | | 0.2 | | | 0.1 | **1.1** |
| لا أعرف /رفض الإجابة | 0.6 | 1.1 | 3.4 | 1.5 | 5.2 | 7.1 | 4.4 | 0.1 | 41.3 | 3.9 | 6.5 | **6.8** |
| موافقو الاعتراف بإسرائيل | 5.2 | 8.0 | 5.9 | 2.3 | 4.0 | 4.7 | 18.0 | 12.8 | 8.7 | 9.3 | 7.8 | **7.9** |
| المجموع | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | **100.0** |

**أمّا على صعيد المستجيبين الذين يوافقون على اعتراف بلدانهم بإسرائيل**، فإنهم يمثّلون 7.8% من إجمالي المستجيبين، فقد أوردوا العديد من العوامل والأسباب، وكان على رأسها أنّها موجودة لا محالة 1.8%، وأنه تمّ الاعتراف بها وأصبح هناك اتفاقيات سلام معها بنسبة 1.7%، بينما اشترط 1% اعتراف إسرائيل بدولة فلسطينية كاملة السيادة للموافقة على اعتراف بلدانهم بإسرائيل. كما أنّ 0.9% وافقوا على ذلك بحجّة أنّه من شأنه أن يؤدّي إلى إقامة دولة فلسطينية، و0.8% برروا سبب موافقتهم من أجل أن يتحقق السلام الشامل والاستقرار في المنطقة. وبرر آخرون ذلك من خلال القول إنها دولة مثل باقي الدول وبأنه يجب أن يكون للإسرائيليين دولة بنسبة 0.4%، وأرجع آخرون ذلك إلى أنها دولة قوية وإلى أننا غير قادرين على مواجهتها بنسبة 0.4%، وإلى المصالح المشتركة وتقوية العلاقات بنسبة 0.4%، في حين كانت نسبة الإعجاب بتقدمها وتطورها 0.1%.

وفي المحصّلة النهائية، فإنّ دوافع الاعتراف بإسرائيل تركّزت على ثلاثة محاور أساسية؛ أوّلها الاعتراف من أجل الحصول على حقوق الفلسطينيين، ويمثّل أقلّ من ثلث الذين يؤيّدون الاعتراف. أمّا المحور الثاني ويمثّل نحو ثلث الذين يؤيّدون الاعتراف، فقد انطلق من نظرة نقدية إلى السؤال في حد ذاته تتمثّل بأنّ هذا الاعتراف موجود فعلًا نتيجة لوجود إسرائيل أو نتيجة لما عُقد من اتفاقيات سلام معها. أمّا المحور الثالث (يمثّل 1% من المستجيبين المؤيدين للاعتراف بإسرائيل)، فقد كان أصحابه ينطلقون من اقتناع في تأييد الاعتراف بإسرائيل.

**الجدول 22:**

**الأسباب التي أوردها المستجيبون الموافقون على الاعتراف بإسرائيل**

| بلد المستجيب / الأسباب/ المستجيبون الموافقون | السودان | مصر | السعودية | فلسطين | المغرب | الكويت | الأردن | العراق | لبنان | تونس | موريتانيا | المعدل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| لأنها موجودة لا محالة | 6.1 | 3.9 | 2.5 | 1.7 | 1.6 | 1.2 | 1.1 | 0.7 | 0.6 | 0.5 | 0.3 | 1.8 |
| تم الاعتراف بها وأصبح هناك اتفاقيات سلام | 2.5 | 1.7 | 1.5 | 3.0 | 1.7 | 3.4 | 2.6 | 0.7 | 0.5 | 0.5 | 0.2 | 1.7 |
| بشرط اعترافها بدولة فلسطينية كاملة السيادة | 2.0 | 3.3 | -- | 1.1 | 0.7 | 1.8 | 0.3 | 0.2 | 0.1 | 0.1 | 1.5 | 1.0 |
| قد يؤدي الى إقامة دولة فلسطينية | 0.7 | 3.0 | 1.2 | 1.0 | 0.3 | 0.5 | 0.2 | 2.3 | 0.4 | 0.2 | 0.5 | 0.9 |
| من أجل تحقيق السلام الشامل والاستقرار في المنطقة | 1.7 | 0.7 | 0.5 | 0.7 | 1.1 | 1.1 | 0.3 | 0.8 | 0.5 | 0.3 | 0.8 | 0.8 |
| لأنها دولة مثل باقي الدول ويجب أن يكون لهم دولة | 1.4 | -- | 0.7 | -- | 0.8 | 0.6 | 0.2 | 0.1 | -- | 0.7 | 0.1 | 0.4 |
| لأنها دولة قوية ونحن غير قادرين على مواجهتها | 2.5 | 0.1 | -- | 0.2 | 0.2 | 0.3 | 0.1 | 0.3 | -- | 0.3 | 0.1 | 0.4 |
| بسبب المصالح المشتركة وتقوية العلاقات | 0.5 | 0.0 | 0.2 | 0.3 | 0.5 | 0.3 | 0.4 | 0.5 | 0.1 | 0.8 | 0.4 | 0.4 |
| إعجاب بتقدمها وتطورها | 0.3 | -- | 0.2 | 0.1 | 0.7 | 0.1 | -- | 0.1 | 0.1 | -- | -- | 0.1 |
| موافقون لأسباب دينية | -- | -- | -- | -- | -- | 0.1 | 0.0 | -- | -- | 0.4 | -- | 0.0 |
| أخرى | -- | -- | -- | -- | 0.1 | -- | -- | -- | -- | 0.1 | -- | 0.0 |
| لا أعرف /رفض الإجابة | 3.5 | 0.1 | 37.6 | 1.0 | 6.3 | 2.3 | 0.4 | 2.3 | 1.0 | 3.0 | 4.9 | 5.0 |
| معارضو الاعتراف بإسرائيل | 78.8 | 87.1 | 55.4 | 91.0 | 85.9 | 88.5 | 94.4 | 92.0 | 96.7 | 93.2 | 91.3 | 68.8 |
| المجموع | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 |

عند مقارنة الأسباب التي أوردها المستجيبون للاعتراف بإسرائيل في استطلاع عام 2017/ 2018 بالسنوات السابقة، لا تظهر النتائج تغيرات مهمة؛ وذلك نتيجة لأن نسب الذين يوافقون على الاعتراف بإسرائيل هي نسب محدودة من حيث المبدأ.

**الجدول 23 :**

**الأسباب التي أوردها المستجيبون الموافقون على الاعتراف بإسرائيل في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة باستطلاعات 2016 و2015 و2014**

| سنة الاستطلاع / الأسباب/ المستجيبون الموافقون | 2017/ 2018 | 2016 | 2015 | 2014 |
|---|---|---|---|---|
| لأنها موجودة لا محالة | 1.8 | 2.5 | 2 | 0.6 |
| تم الاعتراف بها وأصبح هناك اتفاقيات سلام | 1.7 | 2.6 | 2.2 | 0.5 |
| بشرط اعترافها بدولة فلسطينية كاملة السيادة | 1.0 | 0.7 | 0.9 | 0.4 |
| قد يؤدي الى إقامة دولة فلسطينية | 0.9 | 1 | 0.9 | 0.1 |
| من أجل تحقيق السلام الشامل والاستقرار في المنطقة | 0.8 | 0.9 | 1.5 | 1.4 |
| لأنها دولة قوية ونحن غير قادرين على مواجهتها | 0.4 | 0.5 | 0.5 | 0.5 |
| بسبب المصالح المشتركة وتقوية العلاقات | 0.4 | 0.3 | 0.4 | 0.6 |
| لأنها دولة مثل باقي الدول ويجب أن يكون لهم دولة | 0.4 | 0.5 | 0.3 | 0.4 |
| إعجاب بتقدمها وتطورها | 0.1 | 0.2 | 0.1 | 0.1 |
| موافقون لأسباب دينية | 0.0 | 0.1 | 0.1 | 0.1 |
| أخرى | 0.0 | -- | 0 | 0.2 |
| لا أعرف / رفض الإجابة | 5.0 | 4.8 | 5.8 | 8.2 |
| المعارضون للاعتراف بإسرائيل | 86.8 | 85.9 | 85.4 | 87 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 |

## 5. الدول الأكثر تهديدًا لأمن الوطن العربي

على صعيد اتجاهات الرأي العام نحو الدول الأكثر تهديدًا لأمن الوطن العربي، تظهر النتائج أنّ الأغلبية العظمى من الرأي العامّ (89%) في المنطقة العربية قادرة على أن تُقدّم إجابة وأن تسمّي دولة تمثّل مصدرَ تهديدٍ لأمن الوطن العربي. ولم تُشر نتائج الاستطلاع إلى أيّ عددٍ من المستجيبين أجابوا بأنّه ليس هناك وطنٌ عربي، أو رفضوا من ناحية المبدأ مصطلح أمن "الوطن العربي". بمعنى أنّ قبول الرأي العامّ في المنطقة العربية مفهوم "الوطن العربي"، باعتباره مفهومًا واقعيًّا وموجودًا وله أمنه الخاصّ الذي يمكن أن يكون مُهدَّدًا من دولةٍ أخرى، هو – ضمنيًّا – قبول للتصور عن سكان الوطن العربي ويقع ضمن مفهوم الأمّة أو الوطن. يُبرز الرأي العامّ العربي وجود توافقٍ بين مواطني المنطقة العربية على الدول التي تمثّل مصدر تهديد لأمن الوطن العربي. وجاءت إسرائيل في مقدمة الدول؛ إذ توافقت الكتلة الأكبر من الرأي العامّ (39%) من المستجيبين – في المعدّل – على أنّها الدولة الأكثر تهديدًا لأمن

الوطن العربي. وحلّت الولايات المتّحدة الأميركيّة في المرتبة الثانية بنسبة 28% من المستجيبين. وحلّت إيران في المرتبة الثالثة بنسبة 10%.

إنّ الكتلة الأكبر من المستجيبين في كلّ بلدٍ من البلدان المُستطلَعة آراء مواطنيها، أكّدت أنّ **إسرائيل** هي الأكثر تهديدًا لأمن الوطن العربي، باستثناء الرأي العامّ في فلسطين وتونس؛ فقد ذكر 55% من الفلسطينيين أنّ الولايات المتحدة الأميركية الأكثر تهديدًا، وبذلك جاءت إسرائيل في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة، إذ رأى ما نسبته 22% من الفلسطينيين أن الولايات المتحدة هي الدولة الأكثر تهديدًا لأمن الوطن العربي. كما أفادت النسبة الكبرى من المستجيبين التونسيين (35%)، أنّ الولايات المتحدة هي الأكثر تهديدًا لأمن الوطن العربي في مقابل 31% اعتبروا إسرائيل هي الأكثر تهديدًا. أما المصريون فاعتبروا، بالنسبة نفسها (35%)، أن كلًا من إسرائيل والولايات المتحدة تمثلان التهديد الأكبر للأمن العربي. ومع ذلك، تتباين نسب المستجيبين في الدول المُستطلَعة آراء مواطنيها التي ترى أنّ إسرائيل الأكثر تهديدًا لأمن الوطن العربي؛ إذ إنّ 65% من اللبنانيين ونحو نصف مستجيبي موريتانيا والكويت والأردن والسودان والعراق أفادوا أن إسرائيل هي الأكثر تهديدًا.

أمّا بالنسبة إلى **الولايات المتحدة**، فقد رأى أكثر من نصف الرأي العامّ الفلسطيني أنّها هي الأكثر تهديدًا. وتَوافق على ذلك أكثر من ثلث العراقيين والمصريين والتونسيين. ولم تقلّ نسبتها عن 20% في جميع الدول الأخرى. **أمّا بالنسبة إلى إيران**، فإنّ مجموعةً من المستجيبين في كلّ مجتمعٍ من المجتمعات المُستطلَعة آراء مواطنيها أفادت أنّ إيران تمثّل مصدرَ تهديدٍ لأمن الوطن العربي. إلا أنّ هذه النّسبة تتباين بين مجتمع وآخر؛ ففي حين أنّ أعلى نسبة كانت لدى الرأي العام السعودي والأردني، إذ إنّ 37% من السعوديين يرونها مصدر تهديد للأمن القومي العربي و12% من الأردنيين كذلك. بينما تراوح نسبتها بين 1% و10% في الدول الأخرى، أقلها لبنان وأكثرها العراق، والكويت، ومصر.

**الجدول 24 :**

**الدول الأكثر تهديدًا لأمن الوطن العربي**

| الدّول الأكثر تهديدًا / بلد المستجيب | إسرائيل | أميركا | إيران | دول عربية | روسيا | دول أوروبية | دول أخرى | تركيا | لا أعرف/رفض الإجابة | لا يوجد مصدر تهديد للوطن العربي | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| لبنان | 65 | 21 | 1 | 7 | 0 | 0 | -- | -- | 6 | 0 | 100 |
| موريتانيا | 49 | 27 | 3 | 2 | 1 | 1 | 0 | 0 | 15 | 1 | 100 |
| الكويت | 48 | 28 | 9 | 0 | 2 | 1 | -- | -- | 13 | -- | 100 |
| الأردن | 47 | 28 | 12 | 5 | 2 | 0 | 0 | 0 | 2 | 2 | 100 |
| السودان | 47 | 27 | 7 | 8 | 1 | 0 | 1 | 0 | 8 | 1 | 100 |
| العراق | 42 | 30 | 10 | 10 | 0 | 0 | 0 | 1 | 6 | -- | 100 |
| المغرب | 35 | 23 | 6 | 9 | 4 | 1 | 1 | 1 | 18 | 3 | 100 |
| مصر | 35 | 35 | 10 | 5 | 3 | 1 | 1 | 4 | 5 | 0 | 100 |
| تونس | 31 | 35 | 4 | 13 | 1 | 1 | 0 | 0 | 15 | 0 | 100 |
| فلسطين | 22 | 55 | 7 | 8 | 2 | 1 | 2 | 0 | 2 | 1 | 100 |
| السعودية | 10 | 3 | 37 | 5 | 4 | -- | -- | -- | 10 | 31 | 100 |
| **المعدل** | **39** | **28** | **10** | **7** | **2** | **1** | **0** | **1** | **8** | **4** | **100** |

إنّ نتائج المؤشر العربي لعام 2017/ 2018 تشير بجلاءٍ إلى أنّ مواطني المنطقة العربية يتوافقون – بنسبة 67% – على أنّ إسرائيل والولايات المتحدة مجتمعتين تمثّلان مصدر التهديد الأكبر لأمن الوطن العربي. وتظهر النتائج أن التغيرات بالنسبة إلى إسرائيل والولايات المتحدة طفيفة، علمًا بأن أعلى نسبة اعتبرتهما مصدر التهديد الرئيس كانت نسبة 73% التي سُجلت في استطلاعَي 2012/ 2013 و2011. ومن أسباب تذبذب النسبة التي أفادت أنّ إسرائيل هي الدولة الأكثر تهديدًا في هذا الاستطلاع، مقارنة باستطلاعات المؤشر السابقة، ارتفاع نسبة الذين أفادوا أن الولايات المتحدة هي الدولة الأكثر تهديدًا ابتداءً من عام 2014، وكذلك ارتفاع نسبة الذين ذكروا إيران، إضافةً إلى من ذكروا بلدانًا عربية مجاورة لبلدهم نتيجة لدخولها في صراعات داخليّة. ومن الجدير بالذكر أن روسيا قد بدأت تظهر بوصفها من أكثر الدول التي تمثل مصدر تهديد لأمن الوطن العربي منذ عام 2015، ولم تذكر في الاستطلاعات السابقة لذلك وقد تم إيرادها من طرف مستجيبين في كل بلد من البلدان المستطلعة؛ وتحديدًا في السعودية، والمغرب.

**الجدول 25 :**

**الدول الأكثر تهديدًا لأمن الوطن العربي في استطلاع 2017/ 2018 مقارنةً بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 و2012/ 2013 و2011**

| سنة الاستطلاع / الدّول الأكثر تهديدًا | 2018/ 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 / 2012 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| إسرائيل | 39 | 41 | 45 | 42 | 52 | 51 |
| الولايات المتحدة | 28 | 27 | 22 | 24 | 21 | 22 |
| إيران | 10 | 10 | 10 | 9 | 6 | 4 |
| دول عربية | 7 | 5 | 5 | 5 | 3 | 2 |
| روسيا | 2 | 3 | 1 | -- | -- | -- |
| دول أوروبية | 1 | 1 | 1 | 2 | 1 | -- |
| دول أخرى | 1 | 1 | 1 | 1 | 0.3 | 1 |
| تنظيم الدولة (داعش) | -- | 1 | 1 | -- | -- | -- |
| أخرى | 0 | 0.1 | 0.1 | 0.1 | -- | 0.2 |
| لا يوجد مصدر تهديد | 4 | 1 | 1 | 1 | 1 | 0.4 |
| لا أعرف / رفض الإجابة | 8 | 9 | 12 | 17 | 15 | 19 |
| **المجموع** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** |

خلصت نتائج هذا الاستطلاع إلى أنّ مواطني المنطقة العربية يرَون أنفسهم أمّة واحدة ذات سماتٍ واحدة، أو أمّة واحدة مع تمايز سمات شعوبها. إنّ تيّارًا محدودًا هو الذي يرى سكان الوطن العربي شعوبًا وأممًا مختلفة بينها روابط ضعيفة. وإن تقييم مواطني المنطقة العربية السياسات الخارجية الأميركية والإيرانية والروسية في المنطقة للقوى الدولية والإقليمية هو تقييم سلبي، وكان التقييم الأكثر سلبية والمتصاعد هو للسياسات الأميركية. وذلك على الرغم من بعض التحسن في الحالتين الروسية والإيرانية عن الاستطلاع الماضي في عام 2016، لكن النسبة السلبية ظلت هي الأعلى. إلاّ أنّ الرأي العام قيّم السياسات التركية بإيجابية أكثر من السياسات الخارجية لبقية الدول. وأصبح تقييم الرأي العام العربي تجاه السياسات الخارجية الأميركية والإيرانية والروسية في المنطقة العربية **أكثر سلبية**، وبفارق جوهري ذي دلالات إحصائية بلغ 30 نقطة مئوية مقارنة باستطلاع مؤشر 2014.

كما أنّ أكثرية المواطنين في جميع الدول المُستطلَعة آراء مواطنيها ترى أنّ القضية الفلسطينية، قضية عربية تهمّ جميع العرب، وترفض أن تكون هذه القضية قضية الفلسطينيين وحدهم. وهناك شبه إجماع لدى الرأي العامّ في المنطقة العربية – من دون فروق بين كلّ البلدان المُستطلَعة آراء مواطنيها – على رفض الاعتراف بإسرائيل. وبرّر الذين يرفضون الاعتراف بإسرائيل موقفهم بعوامل وأسباب مرتبطة

بالطبيعة الاستعمارية والعنصرية والتوسّعية لدولة إسرائيل، في حين كانت العوامل الثقافية محدودة جدًّا وليست ذات دلالة من الناحية الإحصائية. وعبّرت أكثرية الرأي العامّ عن معارضتها اتفاقيات السلام التي عُقدت بين إسرائيل وأطراف عربية. وقد أظهرت النتائج أنّ الرأي العامّ العربي متوافق على أنّ إسرائيل هي في مقدمة الدول التي تمثّل مصدر تهديدٍ لأمن وطنهم وأمن المنطقة العربية، تليها الولايات المتحدة.

# القسم السابع: اتجاهات الرأي العام نحو تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)

منذ منتصف عام 2014، مثّلت ظاهرة تنظيم الدولة الإسلامية المعروف بـ "داعش" ظاهرةً وتطورًا غريبًا في المنطقة العربية، وأصبحت هذه الظاهرة تحتل حيزًا كبيرًا من النقاش العام منذ بسط سيطرة التنظيم على مساحات شاسعة من الأراضي العراقية والسورية. وفضلًا عن ذلك، تثير جميع طروحاته وممارساته العنيفة والدموية في المنطقة العربية وخارجها كثيرًا من الجدل والنقاش.

تضمّن المؤشر العربي منذ عام 2014 في قسم القضايا الراهنة مجموعةً من الأسئلة التي تتناول هذا الموضوع لمحاولة معرفة اتجاهات الرأي العامّ نحوها. وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة شهدت انحسارًا مع تحرير الأراضي التي كانت تحت سيطرة التنظيم، فقد أخذ على عاتقه المؤشر العربي الاستمرار في طرح مجموعة من الأسئلة من أجل الوقوف على آراء المواطنين في المنطقة العربية نحوه، وللتعرف إلى آراء المواطنين نحو عناصر قوة هذه الظاهرة وأسباب نشوئها، وأفضل العوامل التي تساهم في القضاء على الإرهاب وعلى هذا التنظيم في المنطقة العربية؛ وذلك بالنظر إلى ما لهذه الأسئلة من أهمية في تعميق المعرفة في اتجاهات الرأي العام حول مثل هذه التنظيمات وحول الإرهاب بصفة عامة.

## 1. نظرة مواطني المنطقة العربية نحو تنظيم الدولة

قُبيل التعرف إلى آراء المواطنين في تنظيم داعش، من المفيد الإشارة إلى أن نتائج المؤشر 2017/ 2018 تشير إلى أن هنالك إجماعًا من المستجيبين (98%) على معرفتهم ودرايتهم بتنظيم "داعش". أما على صعيد وجهة نظرهم نحوه، فقد أفاد 2% من المستجيبين أنّ نظرتهم إلى داعش إيجابية جدًا، وقال 3% إنّ نظرتهم إيجابية إلى حدٍّ ما، في حين عبّر 92% عن أنّ نظرتهم تجاه هذا التنظيم هي نظرة سلبية جدًا وسلبية إلى حدٍّ ما. وفي المقابل أفاد 3% من المستجيبين بـ "لا أعرف" أو رفضوا الإجابة. ومن أجل الدقة في عكس وجهة نظر المواطنين في المنطقة العربية، من المهم تأكيد أنّ نسبة الذين أفادوا أنهم ينظرون بإيجابية كبيرة نحو داعش كانت 2% من المستجيبين، وهي نسبة منخفضة جدًّا، وتقع ضمن حدود هامش الخطأ، في كل مجتمع من المجتمعات المستطلعة.

إنّ أغلبية المستجيبين في كلّ بلد من البلدان المستطلعة آراؤها عبّرت عن نظرتها السلبية أو السلبية إلى حدٍّ ما. وكانت أعلى هذه النسب في لبنان، والمغرب، والعراق، إذ عبّر 99% من تلك المجتمعات عن

ذلك، مقابل 1% قالوا إنّ نظرتهم إيجابية جدًا أو إيجابية إلى حدّ ما، وفي الأردن (97%)، وتونس (94%)، وفلسطين (93%). أما أعلى النسب التي سجلت نظرة إيجابية، فكانت في مصر 12%، والكويت 9%، والسودان 7%، وموريتانيا 6% ويذكر أن 5% من المصريين أن لديهم نظرة إيجابية جدًا.

**الشّكل 256:**

**بوجه عامّ، ألديك نظرة إيجابية أو سلبية تجاه تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)؟**

**(% من المستجيبين الذين سمعوا عن التنظيم)**

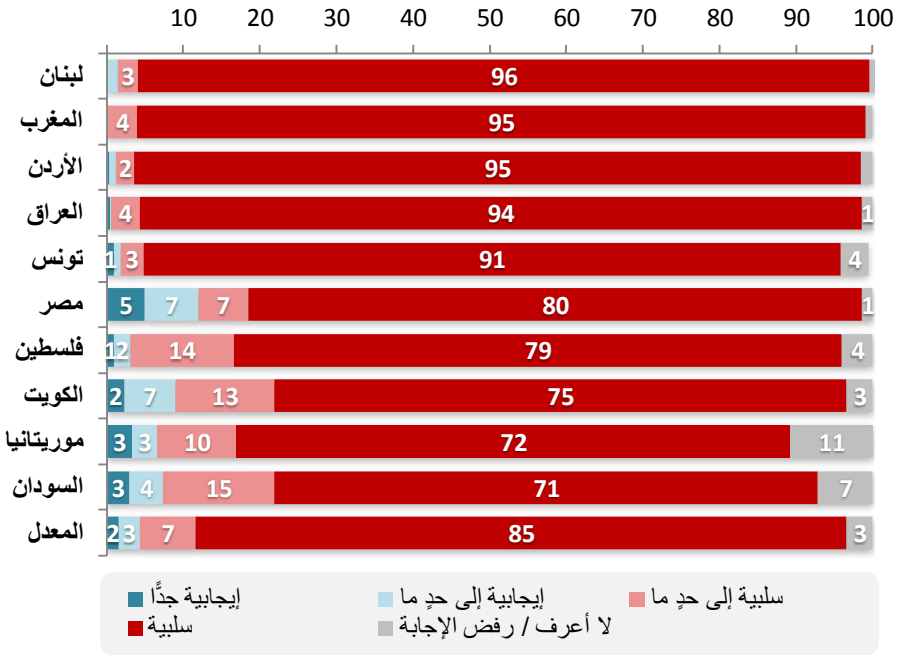


عند مقارنة آراء المستجيبين في استطلاع 2017/ 2018 بنتائج استطلاعات 2016 و2015 و2014 بشأن نظرة المستجيبين نحو داعش، تُظهر النتائج على نحوٍ جليّ ارتفاعًا في نسبة الذين أفادوا أنّ نظرتهم سلبية تجاهه من 82% في استطلاع 2014 إلى 89% في استطلاعَي 2016 و2015، لتصل إلى 92% في هذا الاستطلاع. ويلاحظ في المقابل انخفاض موازٍ بالنسبة بنسب الذين أفادوا أنّ لديهم نظرةً إيجابيةً أو إيجابيةً إلى حدٍّ ما، فقد سجلت 11% في استطلاع 2014 (4% إيجابية جدًا، و7% إيجابية إلى حدٍ ما)، وانخفضت إلى 5% في استطلاع 2017/ 2018 (2% إيجابية جدًا، و3% إيجابية إلى حدٍ ما).

إنّ مقارنة نتائج استطلاع 2017/ 2018 بالاستطلاعات السابقة في المجتمعات المدروسة تُظهر ارتفاع نسبة الذين قالوا إنّ نظرتهم إلى داعش هي نظرة سلبية في هذا الاستطلاع؛ وذلك في كل مجتمع من المجتمعات (باستثناء الكويت)، وهي أعلى من النسبة التي سجلت في استطلاعات 2016 و2015 و2014، ويتّضح هذا الأمر، على نحوٍ جليّ، في معظم البلدان المستطلعة. الجدير بالملاحظة هو ثبات

الذين لديهم نظرة إيجابية نحو داعش في المجتمع المصري؛ ففي هذا الاستطلاع سُجلت نسبة 12%.

إنّ هذه التغيرات في نظرة المستجيبين نحو داعش توضح بأنّ مواقف المواطنين الإيجابية نحو داعش في استطلاع 2014 لم تكن ناتجةً من موقف قيمي أو موقف يتقاطع مع مواقف داعش أو ما يدعو إليه، وإنما كانت ناتجةً، على الأرجح، من موقف سياسي متعلّق بتطورات الأحداث في العراق وسورية آنذاك، وسرعان ما تغير هذا الموقف بتغير التطورات في المنطقة، مقترنًا بمزيد من المعرفة بهذا التنظيم وآرائه.

**الشّكل 257:**

**بوجهٍ عامّ، ألديك نظرة إيجابية أو سلبية تجاه تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)؟**

**(% من المستجيبين الذين سمعوا عن تنظيم الدولة مقارنةً باستطلاعات 2016 و2015 و2014)**

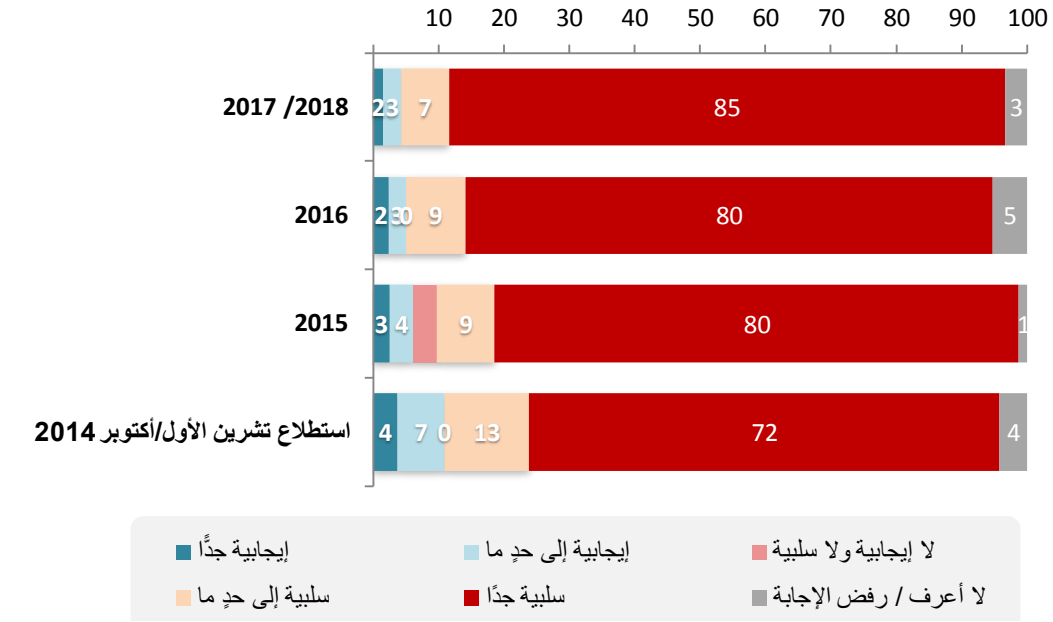

**الشّكل 258:**

**اتجاهات الرأي العام السلبية تجاه تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)**

**(% من المستجيبين الذين سمعوا عن تنظيم داعش مقارنةً باستطلاعات 2016 و2015 و2014)**

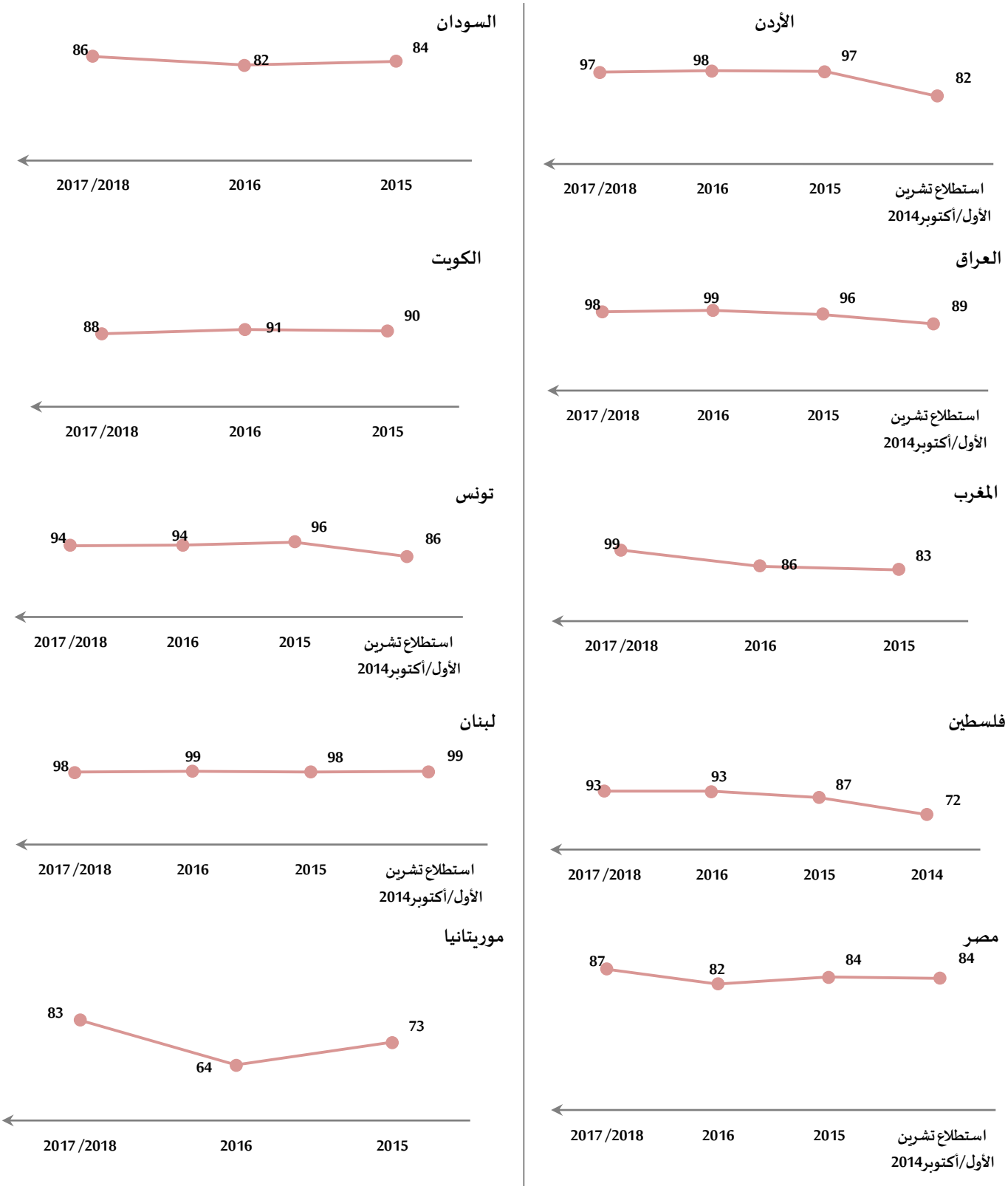

ومن أجل مزيدٍ من التحليل لفهم لماذا يحمل بعض المستجيبين، على قلة نسبتهم، نظرة إيجابية نحو داعش، وإذا ما كان هذا الموقف ينطلق من موقف التقاطع مع أفكار داعش، قام المؤشر العربي بتحليل اتجاهات الرأي العام نحو التنظيم بالتقاطع مع ثلاثة متغيرات: الأول، مستوى تديّن المستجيبين، والثاني مواقف المستجيبين من عبارة "لمتطلبات الاقتصاد الحديث والمعاصر، يسمح للبنوك باستخدام الفوائد البنكية"، والثالث مواقف المستجيبين نحو فصل الدين عن السياسة. وانطلاقًا من الافتراض المبني على أن المستجيبين الذين يدعمون تنظيم داعش يجب أن يكونوا على تقاطع عقائدي وفكري مع يطرحه هذا التنظيم، ويجب أن يتركز الذين يحملون وجهات نظر إيجابية نحو هذا التنظيم بين الذين عرّفوا أنفسهم بأنهم "متدينون جدًا"، أو "إلى حدٍ ما"، وبين الذين يعارضون فصل الممارسات الدينية عن الحياة العامة، والذين يعارضون أن يسمح للبنوك باستخدام الفوائد البنكية، والذين يعارضون بشدة فصل الدين عن السياسة.

فعند تحليل اتجاهات الرأي العام العربي نحو تنظيم داعش بالتقاطع مع مستوى تديّن المستجيبين، تظهر النتائج أن نسبة الذين يحملون وجهة نظر إيجابية، أو إيجابية إلى حدٍ ما بين "المتدينين جدًا"، جاءت قريبة من النسبة التي سُجلت بين "غير المتدينين"، فيما كانت أقل نسبة تحمل نظرة إيجابية تتركز بين المستجيبين الذين عرفوا أنفسهم "المتدينين إلى حدٍ ما"، بل إن أقل نسبة تحمل وجهة نظر إيجابية جدًا كانت بين المتدينين إلى حدٍ ما (2%)، في حين كانت نسبة أعلى تحمل نظرة سلبية تتركز (90%) بين المتدينين إلى حد ما. إنّ هذا يعني بوضوح أنّ عامل التدين غير مهم في تحديد من يحملون نظرة إيجابية أو سلبية نحو تنظيم داعش. وبما أن نسبة الذين يحملون نظرة إيجابية بين غير المتدينين متقاربة مع المتدينين جدًا وأعلى من النسبة عند "المتدينين إلى حدٍ ما"، إضافة إلى أن الاختبارات الإحصائية (ANOVA Test) تشير إلى عدم وجود علاقة ترابطية بين مستوى التدين والتأييد لداعش، فإن النظرة الإيجابية نحو داعش ليست بالضرورة مرتبطة بمدى التقاطع بين حامل هذه النظرة واقتناعه بأفكار هذا التنظيم؛ أي إنّ حامل النظرة الإيجابية قد يكون شخصًا يتناقض مع ما يطرحه داعش من أفكار ومبادئ وعقيدة. ويتكرس هذا عندما يظهر تحليل البيانات أنّ نسبة الذين يحملون نظرة إيجابية نحو داعش بين الموافقين على السماح للبنوك باستخدام الفائدة هي 6% مقابل 3% من المعارضين لها. كما أن 5% من الذين يؤيدون فصل الدين عن السياسة هم من الذين يحملون وجهة نظر إيجابية نحو داعش، وهي نسبة شبه متطابقة مع النسبة التي عند الذين يعارضون الفصل (4%).

**الجدول 26:**

**اتجاهات الرأي العام نحو تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بالتقاطع مع بعض المتغيرات القيمية**

| اتجاهات الرأي العامّ نحو تنظيم الدولة | اتجاهات الرأي العام نحو عبارة "لمتطلبات الاقتصاد الحديث والمعاصر، يُسمح للبنوك باستخدام الفوائد البنكية" | |
|---|---|---|
| | الموافقون | المعارضون |
| إيجابية | 6 | 3 |
| سلبية | 94 | 97 |
| المجموع | 100 | 100 |
| اتجاهات الرأي العامّ نحو تنظيم الدولة | اتجاهات الرأي العام نحو عبارة "من الأفضل (لبلد الدراسة) أن يفصل الدين عن السياسة" | |
| | الموافقون | المعارضون |
| إيجابية | 5 | 4 |
| سلبية | 95 | 96 |
| المجموع | 100 | 100 |

## 2. آراء المواطنين نحو ظاهرة داعش :- عوامل النشوء ودوافع الإنظمام

يدور نقاش منذ أمد حول الأسباب والعوامل التي كانت وراء ميلاد ونشوء ظاهرة تنظيمات مسلحة ومتطرفة في العالم بصفة عامة، والمنطقة العربية بصفة خاصة. بطبيعة الحال فإن النقاش والبحث والتحليل حول ظاهرة داعش، وفي هذا الإطار نفسه أخذ المؤشر على عاتقه التعرف إلى آراء المواطنين في المنطقة العربية بشأن أسباب نشوء هذه الظاهرة ودوافع الإنظمام لها والعوامل التي تهيئ الحياة لمثل هذه الظاهرة، على اعتبار أن الأسباب تكون متشابهة؛ ومن أجل ذلك اعتمدت عدة مقايس حول هذا الموضوع، هي:

- التعرف إلى أسباب ظاهرة داعش وتوسع نفوذها.
- التعرف إلى آراء المواطنين حول دوافع انضمام أفراد من بلدانهم إلى التنظيم.

•اتجاهات الرأي نحو بعض التعصب لبعض المقاولات التي تردد في النقاش حول عوامل نشأة الظاهرة.

**•أتجاهات الرأي العام نحو بعض المقاولات**

للتعرف إلى اتجاهات الرأي العامّ نحو أسباب قوة تنظيم داعش ونفوذه وشعبيته بين مؤيديه، سُئل المستجيبون عن أهمّ سببين يعكسان حضورًا أو قوةً أو شعبيةً لهذا التنظيم بين مؤيديه، على أن يرتب المستجيب السبب/ العامل بحسب أهميته. أما على صعيد العوامل التي ذكرت، فقد أفاد 17% من المستجيبين أنّ **إعلان الخلافة الإسلامية** يُعدّ أهمّ عنصر من عناصر قوة تنظيم داعش بين مؤيديه. في حين أفاد 16% أنّ **الالتزام بالمبادئ الإسلامية** هو أهمّ عناصر قوة التنظيم بين مؤيديه. وأفاد 13% من

المستجيبين أنّ **الإنجازات العسكرية التي حققها التنظيم** هي السبب الرئيس لقوته بين مؤيديه. وقال 11% من المستجيبين إنّ أهمّ عنصر من عناصر قوة تنظيم الدولة (داعش) هو **استعداده لمواجهة الغرب**، في حين أفاد 10% أنّ قوله إنه **يدافع عن أهل السنة** هو أهمّ أسباب قوته، وركّز 6% من المستجيبين على **قتاله لميليشيات وجماعات مسلحة أخرى**. وفي حين ركّز 5% على قوله **بالاستعداد لمواجهة إيران**، أفاد 4% من المستجيبين أن **معاداته للنظام السوري و/أو العراقي** هي عنصر قوته الرئيس. ولم يستطع 15% تقديم رأيٍ لأهم عناصر قوة داعش كأهم سبب لقوته ونفوذه بين مؤيديه؛ أي إنّ نحو ثلث الرأي العامّ ركّز على عوامل دينية أو مرتبطة بالدين، بوصفها أسبابًا لأهم عناصر قوته بين مؤيديه، في حين ركّز أكثر من نصف المستجيبين على عناصر سياسية مرتبطة بالأوضاع القائمة في منطقة المشرق العربي والإقليم.

وعند تحليل الأسباب التي أوردها المستجيبون في كلّ مجتمع من المجتمعات المستطلعة، نجد تفاوتًا في أهمية عناصر قوة داعش من بلد إلى آخر، مع عدم وجود توافق في أيّ مجتمع من المجتمعات. وكان إعلان الخلافة الإسلامية أهمّ عامل ركز عليه مستجيبو العراق، ومصر، والأردن، والكويت، والمغرب، بنسب أكثر من غيرهم عند مستجيبي المجتمعات الأخرى. وأعطى السودانيون، والتونسيون، والموريتانيون، أهمية أكبر للالتزام بالمبادئ الإسلامية، في حين ركز الفلسطينيون والمصريون، والعراقيون، على الإنجازات العسكرية للتنظيم. وركز الكويتيون والعراقيون، واللبنانيون، على ادعاء التنظيم الدفاع عن أتباع مذهب السنة.

**الجدول 27:**

**بحسب رأيك، ما هو أهمّ عنصر قوة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بين مؤيديه (بغضّ النظر عن مدى صحته)**

| بلد الدراسة / أهم العناصر | العراق | لبنان | مصر | الأردن | الكويت | المغرب | تونس | فلسطين | موريتانيا | السودان | المعدل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إعلان الخلافة الإسلامية | 24 | 21 | 19 | 19 | 18 | 17 | 16 | 14 | 13 | 12 | **17** |
| الالتزام بالمبادئ الإسلامية | 18 | 14 | 18 | 18 | 18 | 8 | 18 | 18 | 14 | 20 | **16** |
| الإنجازات العسكرية | 15 | 15 | 18 | 8 | 8 | 12 | 11 | 22 | 10 | 11 | **13** |
| استعداده لمواجهة الغرب | 9 | 13 | 14 | 7 | 14 | 14 | 7 | 14 | 11 | 12 | **11** |
| القول بدفاعه عن أتباع مذهب أهل السنة | 13 | 10 | 12 | 8 | 15 | 10 | 5 | 8 | 6 | 9 | **10** |
| قتالها لميليشيات وجماعات مسلحة أخرى | 5 | 6 | 4 | 4 | 7 | 5 | 12 | 3 | 2 | 8 | **6** |
| استعداده لمواجهة إيران | 6 | 11 | 7 | 3 | 7 | 6 | 2 | 4 | 2 | 4 | **5** |
| معاداته للنظام السوري و/أو العراقي | 6 | 5 | 2 | 3 | 6 | 7 | 4 | 6 | 4 | 2 | **4** |
| الدعم الخارجي المقدم له | 2 | -- | 1 | 12 | -- | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | **2** |
| أخرى | 1 | -- | 1 | 4 | -- | 2 | 2 | -- | 0 | 0 | **1** |
| لا أعرف/ رفض الإجابة | 1 | 5 | 7 | 16 | 8 | 19 | 23 | 10 | 35 | 21 | **15** |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | **100** |

عند تحليل تقاطع اتجاهات المستجيبين نحو تنظيم داعش مع آراء المواطنين لعوامل قوة داعش بين مؤيديه، تظهر النتائج أن 4% من الذين يحملون نظرة إيجابية أفادوا أن عوامل دينية هي التي تساهم في قوة التنظيم ونفوذه بين مؤيديه، مقارنة بـ 96% بين الذين يحملون نظرة سلبية. وأفاد 5% ممن يحملون نظرة إيجابية أن العوامل السياسية هي التي تساهم في قوة التنظيم بين مؤيديه مقارنة بـ 95% ممن يحملون نظرة سلبية. وقال 10% من الذين يحملون نظرة إيجابية إن أهمّ عناصر قوة داعش استعدادُه لمواجهة الغرب، مقارنة بـ 90% بين الذين يحملون نظرة سلبية. ويشير تحليل التقاطعات السابقة، بين من يحملون نظرة إيجابية أو نظرة سلبية تجاه داعش، إلى أن النظرة الإيجابية ليست مدفوعة بتقاطع فكري أو عقائدي أو أيديولوجي معه وإنما هي نتيجة لموقف سياسي نابع من عوامل متعددة مرتبطة بحالة الصراع والفوضى التي يشهدها المشرق العربي في سورية والعراق على وجه الخصوص. وتدخل جيهات أجنبية في المنطقة العربية.

**الجدول 28:**

**اتجاهات الرأي العام نحو تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بالتقاطع مع أهم عنصر لقوة داعش بين مؤيديه**

| أهم عنصر لقوة داعش بين مؤيديه | | اتجاهات الرأي العامّ نحو تنظيم الدولة | | |
|---|---|---|---|---|
| | | إيجابية | سلبية | المجموع |
| أسباب دينية | الالتزام بالمبادئ الإسلامية | 4 | 96 | 100 |
| | إعلان الخلافة الإسلامية | 4 | 96 | 100 |
| | **أسباب دينية** | **4** | **96** | **100** |
| أسباب سياسية | الإنجازات العسكرية | 7 | 93 | 100 |
| | استعداده لمواجهة الغرب | 10 | 90 | 100 |
| | استعداده لمواجهة إيران | 5 | 95 | 100 |
| | القول بدفاعه عن أتباع مذهب أهل السنة | 2 | 98 | 100 |
| | معاداته للنظام السوري و/أو العراقي | 2 | 98 | 100 |
| | قتاله ميليشيات وجماعات مسلحة أخرى | 2 | 98 | 100 |
| | **أسباب سياسية** | **5** | **95** | **100** |
| | أخرى | 1 | 99 | 100 |

وعند مقارنة اتجاهات الرأي العام في استطلاع 2017/ 2018 باستطلاع 2016، تظهر النتائج أن نسبة الذين أفادوا أن أهم سبب لقوة داعش بين مؤيديه هو من الأسباب الدينية (إعلان الخلافة الإسلامية، أو الالتزام بالمبادئ الإسلامية). كما إن نسبة الذين عزوا ذلك إلى الإنجازات العسكرية قد انخفضت لمصلحة ارتفاع نسبة الذين أفادوا أن أهم سبب لقوته هو قتاله ميليشيات وجماعات مسلحة أخرى في استطلاع 2017/ 2018 مقارنة بما سجل في الاستطلاعات السابقة.

**الجدول 29 :**

**بحسب رأيك، ما هو أهمّ عنصر قوة لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بين مؤيديه (بغضّ النظر عن مدى صحته) (مقارنة استطلاع 2017/ 2018 باستطلاعَي 2016 و2015)**

| سنة الاستطلاع / أهم عنصر لقوة داعش | 2018 /2017 | 2016 | 2015 |
|---|---|---|---|
| الإنجازات العسكرية | 13 | 17 | 22 |
| إعلان الخلافة الإسلامية | 17 | 15 | 16 |
| الالتزام بالمبادئ الإسلامية | 16 | 14 | 18 |
| استعداده لمواجهة الغرب | 11 | 12 | 13 |
| القول بدفاعه عن أتباع مذهب أهل السنة | 10 | 11 | 9 |
| استعداده لمواجهة إيران | 5 | 5 | 6 |
| قتاله لميليشيات وجماعات مسلحة أخرى | 6 | 4 | -- |
| معاداته للنظام السوري و/أو العراقي | 4 | 3 | 2 |
| الدعم الخارجي المقدم لذلك التنظيم | 2 | 1 | 0 |
| أخرى | 1 | 1 | 1 |
| لا أعرف/ رفض الإجابة | 15 | 17 | 14 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 |

لمزيد من التعمق في التعرف إلى اتجاهات الرأي العام نحو هذه الظاهرة، والتي يمكن أن تساعد على فهم ظاهرة تنظيم الدولة (داعش)، طُرح سؤالٌ على المستجيبين حول تفسيرهم لأهم سبب دفع بعض المقاتلين العرب إلى الانضمام إلى داعش والذهاب إلى العراق، وسورية، وليبيا، للقتال مع التنظيم. وتظهر النتائج أن 90% كانوا قادرين على إعطاء أسباب لذهاب هؤلاء الذين انضموا إلى داعش من بلدان أخرى.

تشير الإجابات التي جمعت من المستجيبين إلى أن هنالك تعدد في الآراء التي تفسر انضمام أفراد من البلدان العربية ليقاتلوا مع هذا التنظيم، ويمكن تصنيف هذه الإجابات إلى خمسة محاور رئيسة، وهي كما يلي:

**أولًا:** عوامل وأسباب داخلية مرتبطة ببلدان هؤلاء المقاتلين؛ هنا أكدت إجابات المستطلعة آراؤهم أن العوامل التي دفعت هؤلاء الأفراد إلى الانضمام إلى داعش هي من العوامل السائدة في بلدانهم؛ مثل الأوضاع الاقتصادية من فقر وبطالة في بلدانهم، أو السياسات الداخلية المتبعة من الأنظمة السياسية في بلدانهم أو العوامل الاجتماعية؛ من قبيل عدم المساواة، والتفاوت الاجتماعي، وغياب العدالة، والتهميش. لقد حازت هذه العوامل على النسبة الأكبر من آراء المستجيبين؛ إذ أكد ذلك 42% من المستجيبين، وقد ركز مستجيبو تونس (43%)، والأردن (44%)، وفلسطين (51%)، ولبنان (52%)، ومصر (54%)،

على هذه العوامل أكثر من غيرهم. وفي إطار هذا المحور، كان تأكيد العوامل الاقتصادية أكثر من غيره؛ فقد ذكر أكثر من ربع المستجيبين في كل من تونس، والأردن، وفلسطين، ولبنان، ومصر، الأوضاع الاقتصادية في البلدان، بوصفها عاملًا دافعًا لانضمام هؤلاء الأفراد إلى داعش. وعزا 12% من المستجيبين السبب الرئيس لذلك إلى السياسات الداخلية في بلدانهم، إذ تم التركيز على ذلك في مصر، والكويت، وفلسطين، والعراق بنسب أكبر من غيرها من المجتمعات، في حين أفاد 6% أن السبب الرئيس عبارة عن أسباب مجتمعية لبلدان المستجيبين، إذ ركز على هذا المصريون، والكويتيون، والعراقيون.

**ثانيًا:** الدعاية الداعشية؛ جاء في المرتبة الثانية من حيث أهمية العوامل التي تدفع هؤلاء الأفراد إلى الانضمام إلى داعش الدعاية التي يستخدمها هذا التنظيم، إذ يعزو 18% من إجمالي المستجيبين سبب هذا الانضمام إلى تعرّض هؤلاء الأفراد لغسيل دماغ، أو وقوعهم تحت تأثير الدعاية الداعشية. وقد ركز على هذا السبب مستجيبو العراق، والكويت، والأردن، والمغرب، بنسب أعلى من مستجيبي باقي البلدان المستطلعة.

**ثالثًا:** أسباب وعوامل دينية؛ جاء ذلك في المرتبة الثالثة بنسبة 16% من المستجيبين، على أن أهم دوافع انضمام هؤلاء الأفراد إلى تنظيم داعش والقتال في صفوفه متعلق بأسباب دينية؛ مثل حملهم لأفكار دينية خاطئة، أو قناعتهم بتفسيرات وتأويلات دينية خاطئة، وركز على هذا السبب مستجيبو موريتانيا، والسودان، والعراق، ومصر وفلسطين، ولبنان بنسب أعلى من البلدان الأخرى.

**رابعًا:** أسباب ذاتية وخاصة بهؤلاء الأفراد؛ ذلك أن 7% من المستجيبين عزوا انضمام أفراد إلى داعش إلى عوامل وأسباب ذاتية دفعتهم إلى ذلك، بعضها أسباب شخصية ونفسية؛ مثل النزوع إلى التطرف أو المغامرة، أو القيام بأعمال خطيرة، أو إثبات الذات من خلال انضمامهم إلى داعش. وكان مستجيبو المغرب، والكويت، ومصر، العراق، قد ذكروا هذه الأسباب بنسب أعلى من غيرهم في مجتمعات مستطلعة أخرى.

**خامسًا:** محاربة جهات خارجية؛ انحاز 6% من المستجيبين إلى أن أهم دافع لانضمام هؤلاء الأفراد إلى داعش والانخراط معه في القتال هو رغبتهم في مواجهة أطراف خارجية تتدخل في هذه البلدان (سورية، والعراق، وليبيا)، أو لمحاربة أنظمة ومليشيات موجودة هناك.

## الجدول 30:

**خلال العامين الماضيين، انضّم عدد من المقاتلين بعضهم عرب إلى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وذهبوا إلى سورية والعراق وليبيا. بحسب رأيك، ما هو أهم سبب دفعهم إلى ذلك؟**

| | | تونس | الأردن | فلسطين | لبنان | مصر | المغرب | العراق | السودان | الكويت | موريتانيا | المعدل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أسباب متعلقة بداخل بلدانهم | أسباب اقتصادية (فقر وبطالة في بلدانهم) | 40 | 35 | 27 | 26 | 24 | 19 | 18 | 18 | 18 | 11 | 24 |
| | السياسية الداخلية في بلدانهم | 2 | 4 | 18 | 15 | 24 | 6 | 10 | 16 | 14 | 9 | 12 |
| | أسباب مجتمعية (عدم المساواة، التفاوت الاجتماعي/ الطبقي، الإقصاء) | 2 | 5 | 7 | 11 | 6 | 8 | 5 | 4 | 10 | 7 | 6 |
| | أسباب متعلقة داخل بلدانهم | 44 | 44 | 52 | 52 | 54 | 33 | 33 | 38 | 42 | 27 | 42 |
| أسباب خاصة بهم | لأنهم متطرفون | 2 | 3 | 2 | 5 | 8 | 12 | 8 | 7 | 10 | 6 | 6 |
| | المغامرة (إثبات الذات) | 1 | 1 | 0 | 0 | 0 | 2 | 2 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| | أسباب خاصة بهم | 3 | 4 | 2 | 5 | 8 | 14 | 10 | 8 | 11 | 7 | 7 |
| لمحاربة جهات خارجية | يقاتل جهات خارجية تتدخل في هذه البلدان | 0 | 2 | 4 | 6 | 3 | 5 | 4 | 5 | 12 | 4 | 5 |
| | لمحاربة أنظمة وميلشيات في تلك البلدان | 2 | 0 | 1 | 3 | 1 | 4 | 2 | 2 | 3 | 1 | 2 |
| | لمحاربة جهات خارجية | 2 | 2 | 5 | 9 | 4 | 9 | 6 | 7 | 15 | 5 | 7 |
| الدعاية الداعشية، وغسل الدماغ | | 17 | 25 | 19 | 15 | 13 | 19 | 23 | 14 | 23 | 9 | 18 |
| أسباب دينية | | 17 | 17 | 18 | 14 | 17 | 13 | 25 | 19 | 7 | 18 | 16 |
| أخرى | | 3 | 2 | | | 0 | 1 | 1 | | | 0 | 1 |
| لا أعرف/ رفض الإجابة | | 14 | 6 | 4 | 5 | 4 | 11 | 2 | 14 | 2 | 34 | 9 |
| المجموع | | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

## الجدول 31:

**خلال العامين الماضيين، انضّم عدد من المقاتلين بعضهم عرب إلى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وذهبوا إلى سورية والعراق وليبيا. بحسب رأيك، ما هو أهم سبب دفعهم إلى ذلك؟**

**(مقارنة استطلاع 2017/ 2018 باستطلاع 2016)**

| | | 2018 /2017 | 2016 |
|---|---|---|---|
| أسباب متعلقة بداخل بلدانهم | أسباب اقتصادية (فقر وبطالة في بلدانهم) | 24 | 22 |
| | السياسية الداخلية في بلدانهم | 12 | 11 |
| | أسباب مجتمعية (عدم المساواة، التفاوت الاجتماعي/ الطبقي) الإقصاء | 6 | 7 |
| أسباب خاصة بهم | لأنهم متطرفون | 6 | 6 |
| | المغامرة (إثبات الذات) | 1 | 1 |
| لمحاربة جهات خارجية | تقاتل جهات خارجية تتدخل في هذه البلدان | 5 | 5 |
| | لمحاربة أنظمة وميليشيات في تلك البلدان | 2 | 2 |
| الدعاية الداعشية، وغسل الدماغ | | 18 | 18 |
| أسباب دينية | | 16 | 17 |
| أخرى | | 1 | 0 |
| لا أعرف/ رفض الإجابة | | 9 | 11 |
| المجموع | | 100 | 100 |

### 3. اتجاهات الرأي العام نحو أسباب نشوء داعش

في سياق المزيد من التعرف إلى اتجاهات الرأي العامّ نحو تنظيم داعش، طُرحت عبارتان على المستجيبين ليختاروا الأقرب منهما إلى وجهة نظرهم: الأولى هي: "**إنّ تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) هو نتاج المنطقة ومجتمعاتها وصراعاتها**"، والثانية هي: "**إنّ تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) هو صناعة خارجية**". وقد أفاد ما نسبته 29% من الرأي العامّ في المنطقة العربية أنّ هذا التنظيم هو نتاج المنطقة ومجتمعاتها وصراعاتها، في حين أفاد 59% أنّه صناعة خارجية، وقال 2% من المستجيبين إنهم لا يتفقون مع كلتا العبارتين.

أمّا على صعيد تحليل النتائج في كلّ بلدٍ من البلدان المستطلعة، فإنّ أكثرية المستجيبين في الأردن (85%)، وتونس (79%)، وفلسطين (76%)، والعراق (68%)، ولبنان (64%)، والكويت (61%). في حين انقسم الرأي العام في مصر حول تلك العبارات؛ إذ أفاد 45% أن تنظيم داعش هو نتاج المنطقة ومجتمعاتها وصراعاتها، مقابل 47% قالوا إنه صناعة خارجية. وكانت نسبة السودانيين الذين أفادوا أن التنظيم هو نتاج المنطقة ومجتمعاتها وصراعاتها 43%، مقابل 39% قالوا إنّه صناعة خارجية. وعبّر أكثر من ثلث الكويتيين، والموريتانيين، والمغربيين، عن أن داعش هو نتاج المنطقة ومجتمعاتها وصراعاتها.

**الشّكل 259:**

**أيّ العبارتين أقرب إلى وجهة نظرك: تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) صناعة خارجية أو أنه نتاج المنطقة ومجتمعاتها وصراعاتها؟**

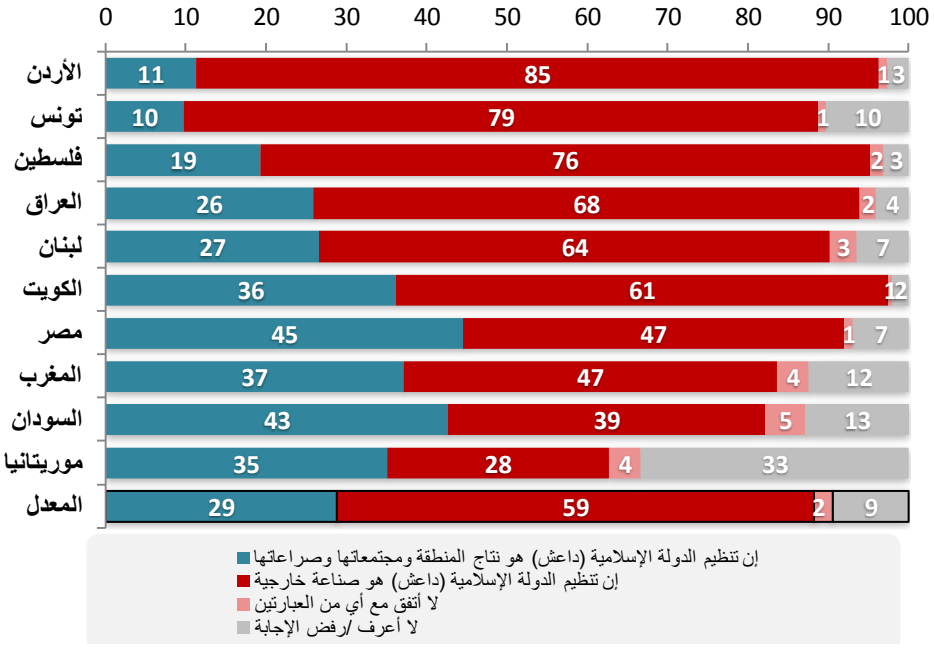

تُظهر مقارنة اتجاهات الرأي العامّ في استطلاع 2017/ 2018 أنّ هنالك تغيرًا في الرأي العامّ نحو توصيف داعش ونشأته؛ فقد أفادت نسبة 20% من الرأي العامّ في استطلاع 2014 أنّ تنظيم داعش هو نتاج المنطقة ومجتمعاتها وصراعاتها، في حين قال 69% إنّ تنظيم داعش هو صناعة خارجية، ومن ثمّ جرى تحول في الرأي العام خلال السنوات الأربع الماضية؛ بحيث زادت نسبة الذين قالوا إنه نتاج المنطقة وصراعتها وانخفضت نسبة الذين قالوا إنه صناعة خارجية، إلا أنه في استطلاع 2015 سجلت أقل نسبة؛ إذ قال 50% من المستجيبين إنه صناعة خارجية.

وعند رصد هذه التغيرات بحسب المجتمعات المستطلعة، تُظهر النتائج أنّ نسب الذين أفادوا أنّ تنظيم داعش هو نتاج المنطقة وصراعاتها قد انخفضت على نحو واضح لدى الرأي العامّ الأردني، والعراقي، وبأقل وتيرة في فلسطين والسودان وتونس مقارنةً بالنسب التي سُجلت في استطلاع 2016، وانعكس هذا التغير في آرائهم على ارتفاع نسبة الذين قالوا إنّ تنظيم داعش هو صناعة خارجية.

**الشّكل 260:**

**أيّ العبارتين أقرب إلى وجهة نظرك: تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) هو نتاج المنطقة ومجتمعاتها وصراعاتها أو أنه صناعة خارجية؟ (مقارنة استطلاع 2017/ 2018 باستطلاعات 2016 و2015 و2014)**

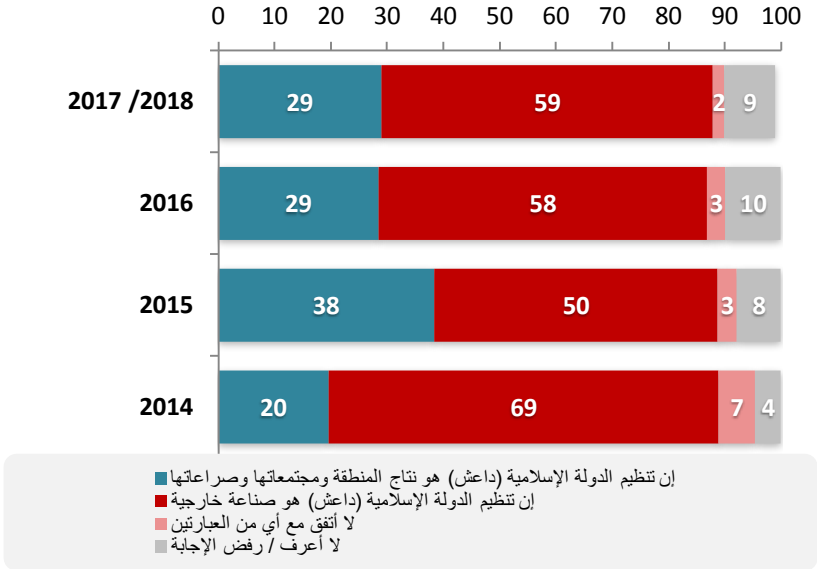

**الشّكل 261:**

**أي من العبارتين أقرب إلى وجهة نظرك: تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) هو نتاج المنطقة ومجتمعاتها وصراعاتها أو أنه صناعة خارجية؟ (مقارنة استطلاع 2017/ 2018 باستطلاعات 2016 و2015 و2014)**

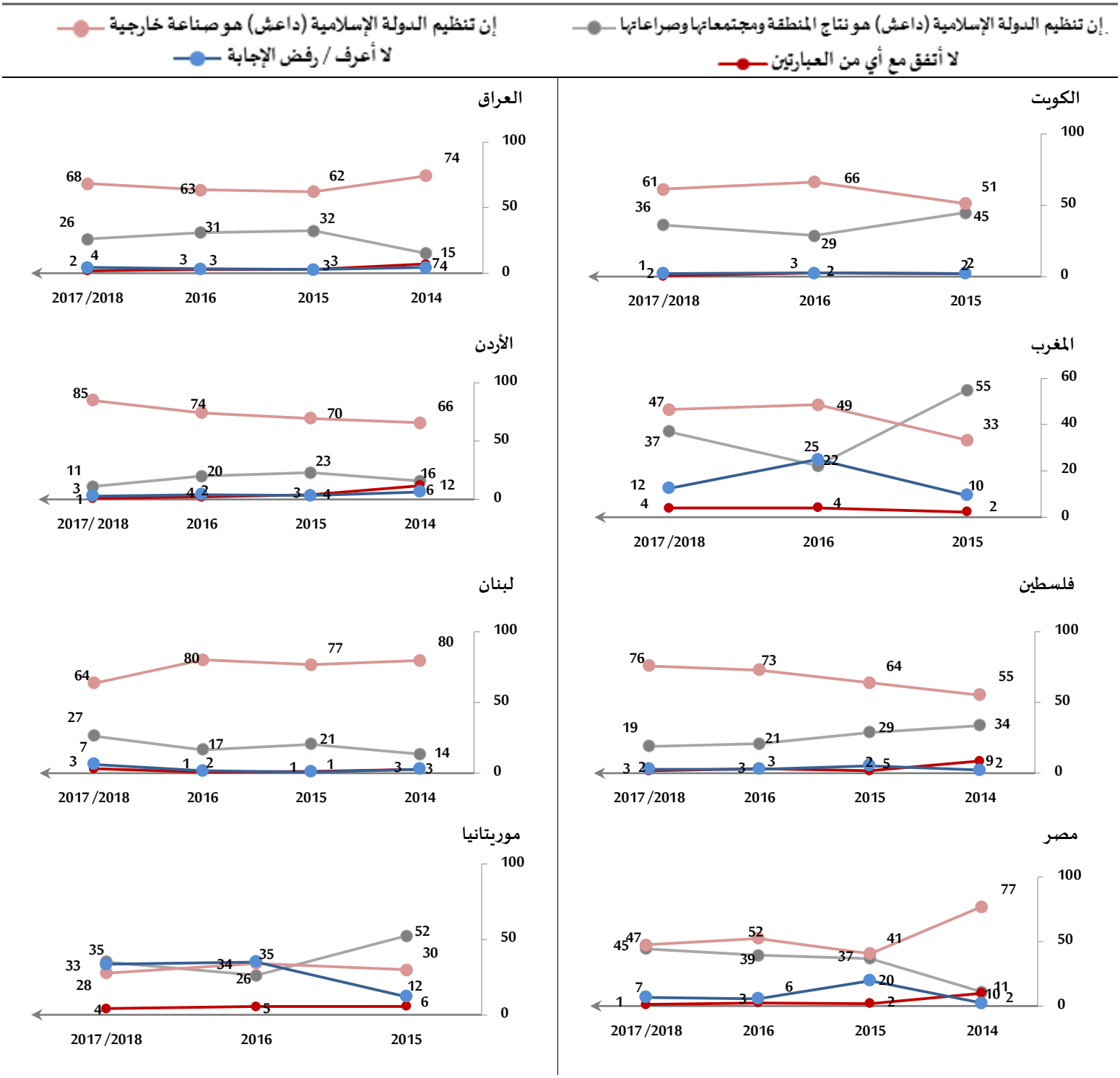

في السياق نفسه، طُرحت على المستجيبين عبارتان ليختاروا الأقرب منهما إلى وجهة نظرهم بشأن داعش. أمّا العبارة الأولى، فهي: "**إنّ تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) هو نتاج وجود التطرف والتعصب الديني في مجتمعات المنطقة**". وأمّا العبارة الثانية، فهي: "**إنّ تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) هو نتاج سياسات الأنظمة العربية**". وتُظهر النتائج عدم وجود توافق في الرأي العامّ العربي نحو أيّ عبارة من العبارتين؛ إذ انحاز 38% من المستجيبين إلى العبارة الأولى؛ أي إنّ تنظيم الدولة داعش هو نتاج وجود تطرّف وتعصب ديني في مجتمعات المنطقة، مقابل 42% انحازوا إلى أنّ تنظيم داعش هو نتاج سياسات الأنظمة العربية، في حين أفاد 9% أنّهم لا يتفقون مع كلتا العبارتين، وكانت نسبة الذين لم يبدوا رأيًا أو رفضوا الإجابة 11%.

إنّ نحو نصف الأردنيين، والسودانيين، والكويتيين، والعراقيين انحازوا إلى أنّ تنظيم داعش هو نتاج لتطرف وتعصب ديني في مجتمعات المنطقة، ومع ذلك فإنّ النسبة ذاتها أو ما يزيد على ثلث المستجيبين في تلك المجتمعات المذكورة آنفًا أفادوا أنّ داعش هو نتاج سياسات الأنظمة العربية. إن أكثرية المستجيبين اللبنانيين بنسبة 58%، ونحو نصف التونسيين، والفلسطينيين، والعراقيين، انحازت إلى أن داعش هو نتاج سياسات الأنظمة العربية.

**الشّكل 262**

**أيّ العبارتين أقرب إلى وجهة نظرك: تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) هو نتاج وجود التطرف والتعصب الديني في مجتمعات المنطقة أو أنه نتاج الأنظمة العربية؟**

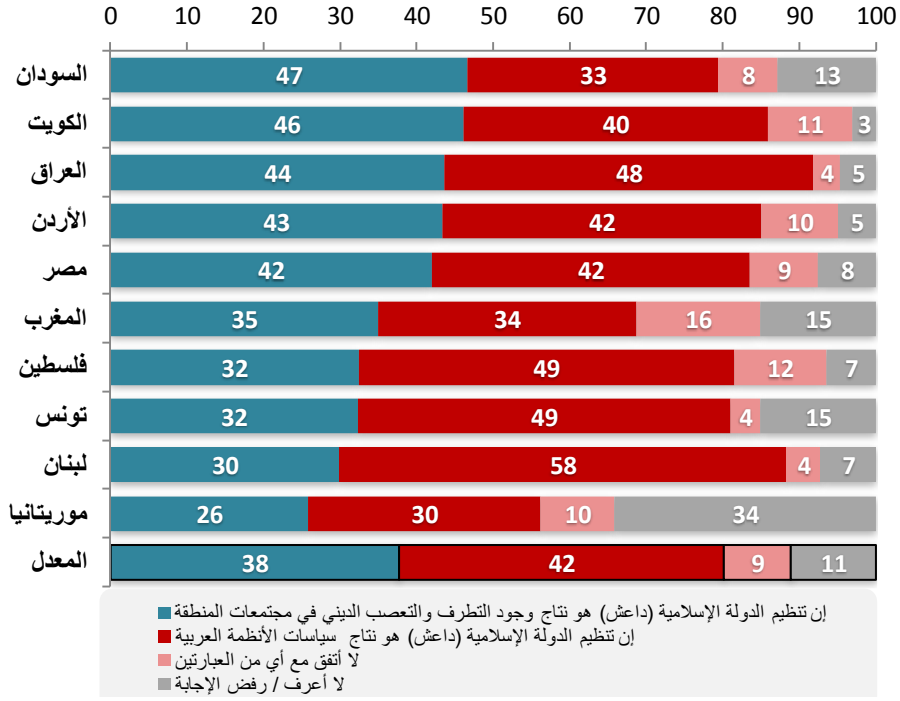

تُظهر مقارنة اتجاهات الرأي العامّ في استطلاع 2017/ 2018 بالاستطلاعات السابقة، أن هنالك تغيرًا في الرأي العامّ نحو توصيفه بشأن داعش؛ إذ قال 48% من الرأي العامّ في استطلاع 2015 **إن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) هو نتاج وجود التطرف والتعصب الديني في مجتمعات المنطقة**، في حين قال ما نسبتهم 35% **إنه نتاج سياسات الأنظمة العربية**، إلا أنّ نتائج استطلاع 2017/ 2018 تعكس تغيرًا ودلالة جوهرية من الناحية الإحصائية في رؤية المواطنين لذلك. فقد انخفضت نسبة الذين قالوا إن **تنظيم** داعش هو نتاج وجود التطرف والتعصب الديني في مجتمعات المنطقة إلى 38%. في حين ارتفعت نسبة المستجيبين الذين قالوا إن داعش هو نتاج سياسات الأنظمة العربية إلى 42% مقارنة بـ 35% في استطلاعَي 2016 و2015.

وعند رصد هذه التغيرات بحسب المجتمعات المستطلعة، تُظهر النتائج أنّ نسب الذين أفادوا أنّ **تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) هو نتاج وجود التطرف والتعصب الديني في مجتمعات المنطقة** انخفضت على نحو واضح لدى الرأي العامّ اللبناني، والموريتاني، والتونسي، والمغربي، والأردني، وانعكس هذا التغير في آرائهم على ارتفاع نسبة التي تقول إنه نتاج سياسات الأنظمة العربية، والاستثناء الوحيد في هذا الشأن هو العراق؛ إذ ارتفعت ارتفاعًا طفيفًا نسبة الذين يقولون إنه نتاج وجود التطرف والتعصب في مجتمعات المنطقة (44%).

**الشّكل 263:**

**أيّ العبارتين أقرب إلى وجهة نظرك: تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) هو نتاج وجود التطرف والتعصب الديني في مجتمعات المنطقة أو أنه صناعة الأنظمة السياسية العربية؟**

**(مقارنة استطلاع 2017/ 2018 باستطلاعَي 2016 و2015)**

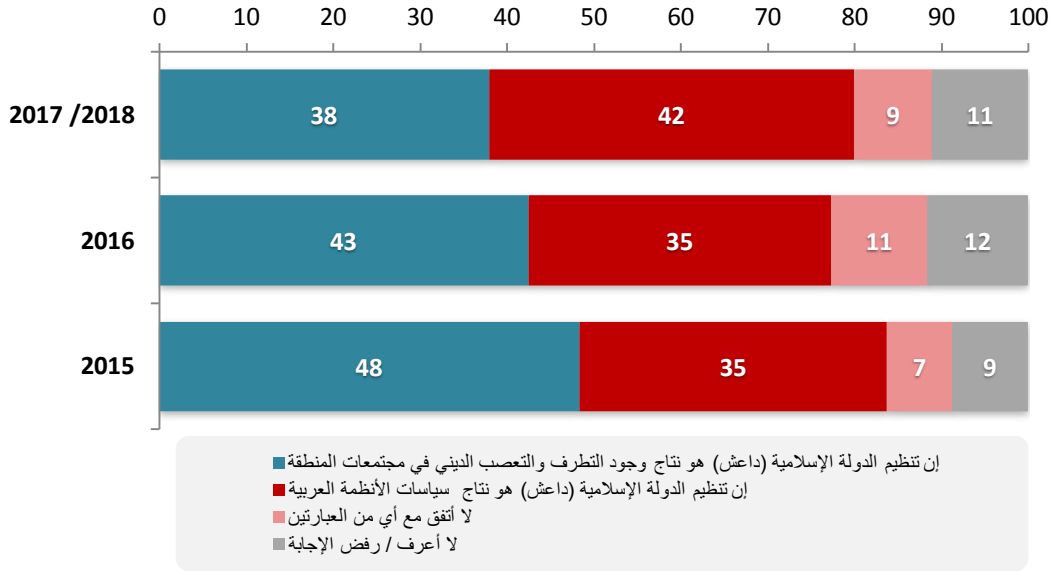

**الشّكل 264:**

**أيّ العبارتين أقرب إلى وجهة نظرك: تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) هو نتاج وجود التطرف والتعصب الديني في مجتمعات المنطقة أو أنه صناعة الأنظمة السياسية العربية؟**

**(مقارنة استطلاع 2017/ 2018 باستطلاعَي 2016 و2015)**

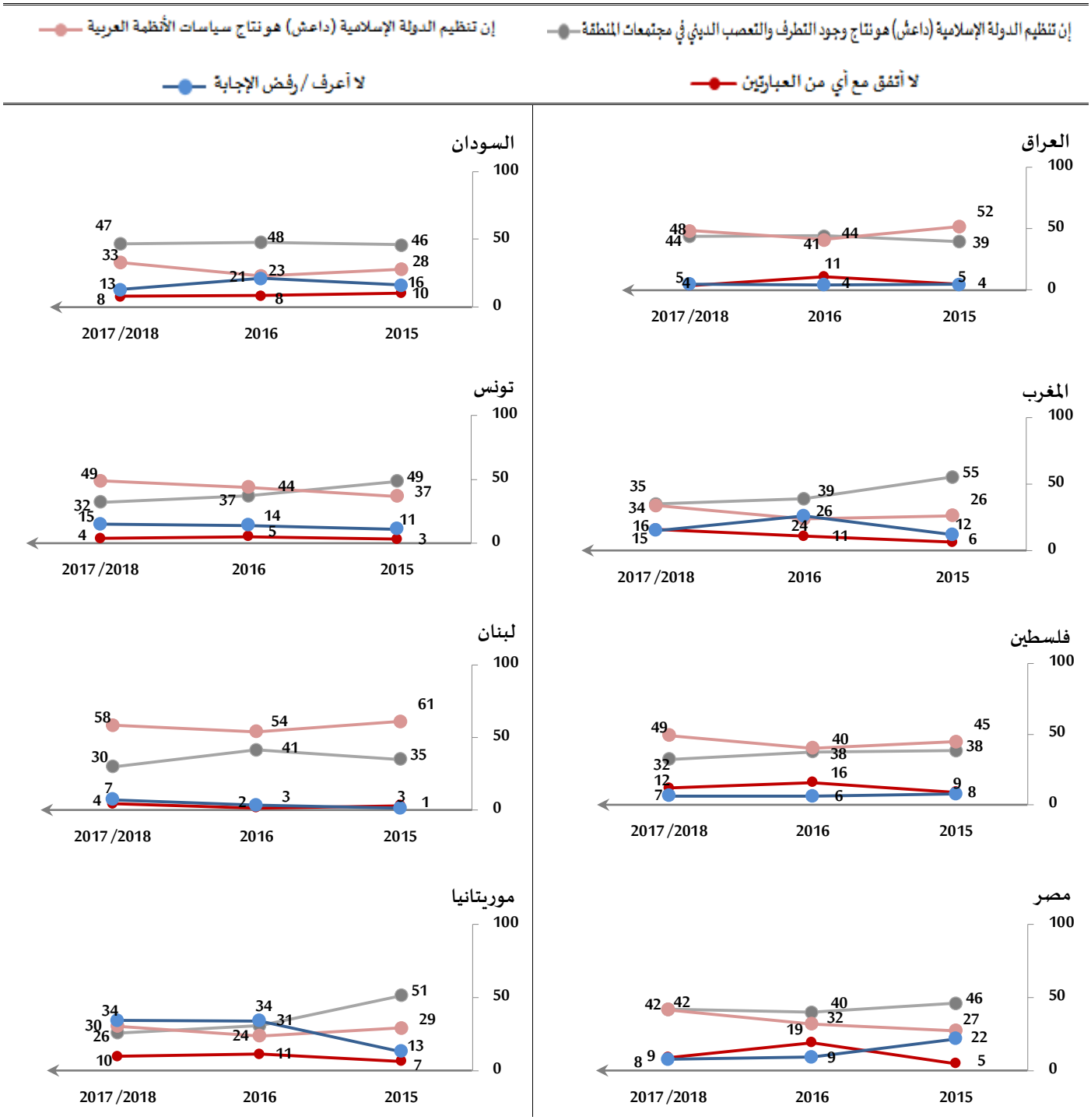

### 4. أهم الإجراءات اللازمة للقضاء على تنظيم الدولة والإرهاب

سُئل المستجيبون عن أهم إجراء، وثاني أهم إجراء، يجب اتخاذه للقضاء على الإرهاب. أمّا على صعيد أهمّ الإجراءات، فقد أظهرت النتائج أنّ مواطني المنطقة العربية غير متوافقين في إجراءٍ واحدٍ للقضاء على الإرهاب، بل في جملةٍ من الإجراءات بنسب متفاوتة. فقد كان أكثر الإجراءات ذكرًا عبّر عنه ما يزيد على 18% من المستجيبين هو **تكثيف الجهد العسكري في الحرب ضد التنظيمات الإرهابية**، وجاء في المرتبة الثانية بنسبة 17% **وقف التدخل الأجنبي في المنقطة العربية**. تلا ذلك **حلّ القضية الفلسطينية** بنسبة 13%. وجاء **دعم التحول الديمقراطي في المنطقة العربية بنسبة 12%**، فحل **المشكلات الاقتصادية بنسبة 9%**، و**تنقيح الإسلام من الأفكار المتطرفة** في المرتبة السابعة بنسبة 7% لكل منهما. وأفاد 7% أنّ الإجراء الأهمّ هو **إيجاد حلّ للأزمة السورية بما يتناسب وتطلعات الشعب السوري**. وعبّر 4% من المستجيبين عن أنّ أهمّ إجراء يجب عمله للقضاء على الإرهاب هو تغيير السياسية الطائفية في بعض البلدان (العراق وسورية) لتصبح الدولة دولة مواطنة. وبالنسبة ذاتها، قال 5% من المستجيبين إنّ **إشاعة ثقافة التسامح** هو الإجراء الأكثر أهميةً في القضاء على الإرهاب، وإنّ عدم توافق المواطنين على إجراء واحد يعكس أنّ مواطني المنطقة العربية يرون أنّ ظاهرة الإرهاب، وخاصة تنظيم داعش، هي ظاهرة متعددة الأسباب كما تبين سابقًا في أسباب نشوئه والعوامل التي تدفع البعض إلى الانضمام إليه، إضافة إلى عناصر قوته بين مؤيديه. وبناءً عليه، فإن الرأي العام متوافق على عدم وجود إجراء "سحري" يؤدي إلى القضاء عليه، بل هو في حاجة إلى حزمة من الإجراءات مرتبطة بسياسات داخلية في البلدان العربية، أو بعوامل خارجية، أو بإجراءات عسكرية، أو بإجراءات على الصعيدين الثقافي والقيمي.

ركز نحو ربع المستجيبين على دعم التحول الديمقراطي، وإيجاد حلٍ للأزمة السورية بما يتناسب مع تطلعات الشعب السوري، وتغيير السياسات الطائفية للحكومة العراقية وحل القضية الليبية وتحقيق المصالحة بما يتناسب مع تطلعات الشعب الليبي، بوصف ذلك أهم الإجراءات لمحاربة داعش. وفضلًا عن ذلك، قال ما نسبتهم 13% إنّ هذا الأمر مرتبط أيضًا بحل القضية الفلسطينية، وهو أمر يرتكز على الحرية والانتهاء من الاحتلال وتحقيق العدل للشعب الفلسطيني؛ أي إنّ ما يزيد على ثلث من المستجيبين ركزوا على قضايا تتعلق بالديمقراطية والعدل لمحاربة التطرف والإرهاب، في حين ركز ما نسبتهم 17% على وقف التدخل الأجنبي في المنطقة، و13% على مواجهة الأفكار المتطرفة وإشاعة ثقافة التسامح.

**الجدول 32 :**

**اتجاهات الرأي العام حول أهم إجراء، وثاني أهم إجراء، يجب اتخاذهما من أجل القضاء على الإرهاب في المنطقة وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وغيره من التنظيمات المشابهة**

| | أوّل إجراء من حيث الأهمية | ثاني إجراء من حيث الأهمية | المعدل |
|---|---|---|---|
| تكثيف الجهود العسكرية في الحرب ضد التنظيمات الإرهابية | **18** | 12 | 15 |
| وقف التدخل الأجنبي في المنطقة | **17** | 18 | 17 |
| حلّ القضية الفلسطينية | **13** | 7 | 10 |
| دعم التحول الديمقراطي في المنطقة العربية | **12** | 6 | 9 |
| حل المشكلات الاقتصادية (مثل البطالة، والفقر) | **9** | 15 | 12 |
| تنقيح الإسلام من الأفكار المتطرفة | **7** | 11 | 9 |
| إيجاد حلّ للأزمة السورية بما يتناسب وتطلعات الشعب السوري | **7** | 7 | 7 |
| تغيير السياسات الطائفية في بعض البلدان (العراق، وسورية) لتصبح الدولة دولة مواطنة | **4** | 6 | 5 |
| إشاعة ثقافة التسامح | **3** | 7 | 5 |
| حل الأزمة الليبية وتحقيق المصالحة بما يتناسب مع تطلعات الشعب الليبي | **1** | 2 | 1 |
| أخرى | **1** | 0 | 1 |
| لا أعرف/ رفض الإجابة | **8** | -- | 4 |
| لا يوجد عامل ثانٍ | -- | 8 | 4 |
| المجموع | **100** | 100 | 100 |

أمّا على صعيد اتجاهات الرأي العامّ في كلّ مجتمع من المجتمعات المستطلعة آراء مواطنيها، فتظهر النتائج أنّ ثلث المصريين، وربع العراقيين والكويتيين والتونسيين، و15% من الأردنيين، و13% من المغربيين، هم الأكثر تركيزًا على **تكثيف الجهد العسكري في الحرب ضد التنظيمات الإرهابية**؛ بوصفه أهمَّ إجراءٍ من إجراءات القضاء على الإرهاب. وأكدت نسبة كبيرة من الرأي العامّ في كلّ مجتمع من المجتمعات المستطلعة أنّ **وقف التدخل الأجنبي في المنطقة** هو أهمّ إجراء للقضاء على الإرهاب وداعش، إلا أنّ مجتمعات العراق، وفلسطين، والأردن، ولبنان، والكويت ركّزت على هذا الإجراء أكثر من غيرها. أمّا بالنسبة إلى **حلّ القضية الفلسطينية**، فقد ركّز عليه الفلسطينيون، والمصريون، والكويتيون أكثر من غيرهم. وركّز التونسيون والأردنيون والمغربيون أكثر من غيرهم على إجراء **دعم التحول الديمقراطي في المنطقة العربية**، بوصفه أهمَّ إجراءٍ للقضاء على الإرهاب. في حين حظي إجراء إيجاد حلّ للأزمة السورية على نحوٍ يلائم تطلعات الشعب السوري بتركيز أكبر بين اللبنانيين، والمصريين. وكما هي الحال في معدل الرأي العام في المنطقة العربية، فإن جميع مستجيبي كل مجتمع من المجتمعات المستطلعة جاء على ذكر جميع الإجراءات مركزًا على بعضها أكثر من غيرها.

**الجدول 33:**

**اتجاهات الرأي العام حول أهم إجراء يجب اتخاذه من أجل القضاء على الإرهاب في المنطقة وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وغيره من التنظيمات المشابهة**

| أهم الإجراءات / بلد الدراسة | مصر | العراق | الكويت | تونس | الأردن | المغرب | لبنان | السودان | موريتانيا | فلسطين | المعدل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تكثيف الجهود العسكرية في الحرب ضد التنظيمات الإرهابية | 35 | 27 | 27 | 23 | 15 | 13 | 13 | 12 | 10 | 8 | **18** |
| وقف التدخل الأجنبي في المنطقة | 6 | 27 | 19 | 8 | 25 | 17 | 27 | 14 | 7 | 20 | **17** |
| حلّ القضية الفلسطينية | 18 | 5 | 18 | 10 | 13 | 4 | 10 | 14 | 14 | 31 | **13** |
| دعم التحول الديمقراطي في المنطقة العربية | 16 | 6 | 8 | 9 | 6 | 10 | 9 | 23 | 16 | 12 | **12** |
| حل المشكلات الاقتصادية (مثل البطالة، والفقر) | 3 | 9 | 5 | 26 | 12 | 12 | 9 | 7 | 4 | 7 | **9** |
| تنقيح الإسلام من الأفكار المتطرفة | 3 | 10 | 3 | 8 | 12 | 14 | 6 | 9 | 3 | 7 | **7** |
| إيجاد حلّ للأزمة السورية بما يتناسب وتطلعات الشعب السوري | 13 | 4 | 9 | 2 | 4 | 5 | 14 | 4 | 7 | 8 | **7** |
| تغيير السياسات الطائفية في بعض البلدان (العراق، وسورية) لتصبح الدولة دولة مواطنة | 1 | 6 | 6 | 1 | 2 | 7 | 6 | 3 | 3 | 4 | **4** |
| إشاعة ثقافة التسامح | 2 | 4 | 1 | 4 | 3 | 7 | 1 | 4 | 3 | 2 | **3** |
| حل الأزمة الليبية وتحقيق المصالحة بما يتناسب مع تطلعات الشعب الليبي | 0 | 0 | 1 | 2 | 0 | 0 | 0 | 1 | 0 | 0 | **1** |
| أخرى | 0 | | | 2 | 3 | 1 | | | 1 | | **1** |
| لا أعرف/ رفض الإجابة | 3 | 3 | 4 | 5 | 3 | 10 | 6 | 10 | 31 | 2 | **8** |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | **100** |

تُظهر مقارنة اتجاهات الرأي العامّ في استطلاع 2017/ 2018 بنتائج استطلاع 2015 أنّ هنالك تقاربًا في الرأي العامّ نحو توصيفه لأهم إجراء يمكن اتخاذه من أجل القضاء على الإرهاب مع وجود بعض التغيرات الطفيفة؛ إذ انخفضت نسبة الذين يعتقدون أن أهم إجراء هو **دعم التحول الديمقراطي في المنطقة العربية** من 14% في عام 2016 إلى 12% في الاستطلاع الحالي. وبالوتيرة نفسها، تقريبًا، انخفضت أيضًا نسبة الأشخاص الذين يعتقدون أن **حلّ القضية الفلسطينية** سوف يساهم في القضاء على الإرهاب في المنطقة العربية؛ إذ كانت 14% في عام 2016 وأصبحت 13% في هذا الاستطلاع. وفي المقابل، طرأ ارتفاع طفيف لمصلحة **تكثيف الجهد العسكري في الحرب ضد التنظيمات الإرهابية**؛ إذ ارتفعت نسبة المستجيبين الذين يعتقدون أنه الإجراء الأهم من أجل القضاء على الإرهاب إلى 18% مقارنة بـ 17% في 2016. واستقرت نسبة الذين يعتقدون أن **تغيير السياسات الطائفية في بعض البلدان (العراق، وسورية) لتصبح الدولة دولة مواطنة** من شأنه أن يعمل على القضاء على الإرهاب عند 4%، وهي النسبة ذاتها في استطلاع 2016. وقد شهد حل المشكلات الاقتصادية بوصفه أحد الإجراءات ارتفاعًا ليصل إلى 9% مقارنة بـ 7% في استطلاع عام 2016.

**الجدول 34:**

**اتجاهات الرأي العام حول أهم إجراء يجب اتخاذه من أجل القضاء على الإرهاب في المنطقة وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وغيره من التنظيمات المشابهة**

**(مقارنة استطلاع 2017/ 2018 باستطلاعَي 2016 و2015)**

| سنة الاستطلاع / أهم الإجراءات | 2017/ 2018 | 2016 | 2015 |
|---|---|---|---|
| تكثيف الجهد العسكري في الحرب ضد التنظيمات الإرهابية | 18 | 17 | 14 |
| وقف التدخل الأجنبي في المنطقة | 17 | 15 | 14 |
| حلّ القضية الفلسطينية | 13 | 14 | 18 |
| دعم التحول الديمقراطي في المنطقة العربية | 12 | 14 | 28 |
| إيجاد حلّ للأزمة السورية بما يتناسب وتطلعات الشعب السوري | 7 | 12 | 12 |
| حل المشكلات الاقتصادية (مثل البطالة، والفقر) | 9 | 7 | -- |
| تنقيح الإسلام من الأفكار المتطرفة | 7 | 6 | 8 |
| تغيير السياسات الطائفية في بعض البلدان (العراق، وسورية) لتصبح الدولة دولة مواطنة | 4 | 4 | 2 |
| إشاعة ثقافة التسامح | 3 | 2 | -- |
| حل الأزمة الليبية وتحقيق المصالحة بما يتناسب مع تطلعات الشعب الليبي | 1 | 1 | -- |
| أخرى | 1 | 0 | 0.2 |
| لا أعرف/ رفض الإجابة | 8 | 7 | 4 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 |